شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م

الناشر

مركز الدراسات والمعلومات القرآنية

بمعهد الإمام الشاطبي

التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة

ص.ب : ١٠٠ جدة ٢١٤١١

هاتف : ٦٥٢٣٣٣٣ ـ تحويلة ٢٢٧/٢٢١ فاكس ٦٥٢٤٤٤٤

الموقع الإلكتروني : www.shatiby.edu.sa

البريد الإلكتروني : Drasat1@gmail.com

شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزَرِيَّةِ

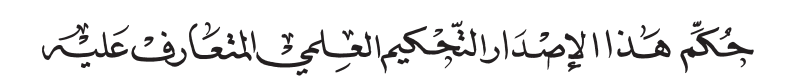
(شرح يجمع بين التراث الصوتي العربي القديم والدرس الصوتي الحديث)

تأليف

الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد

بسم الله الرحمن الرحيم



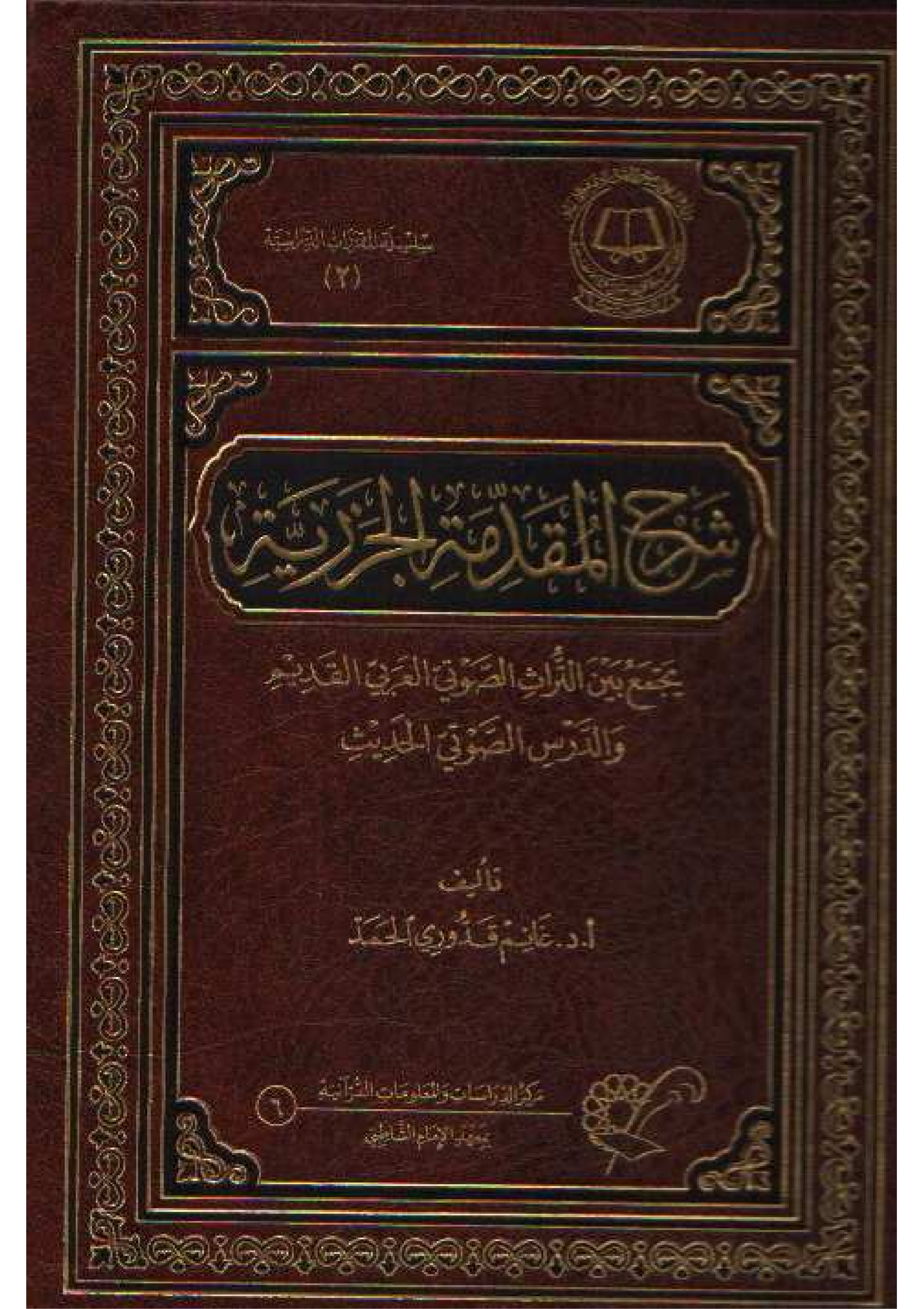


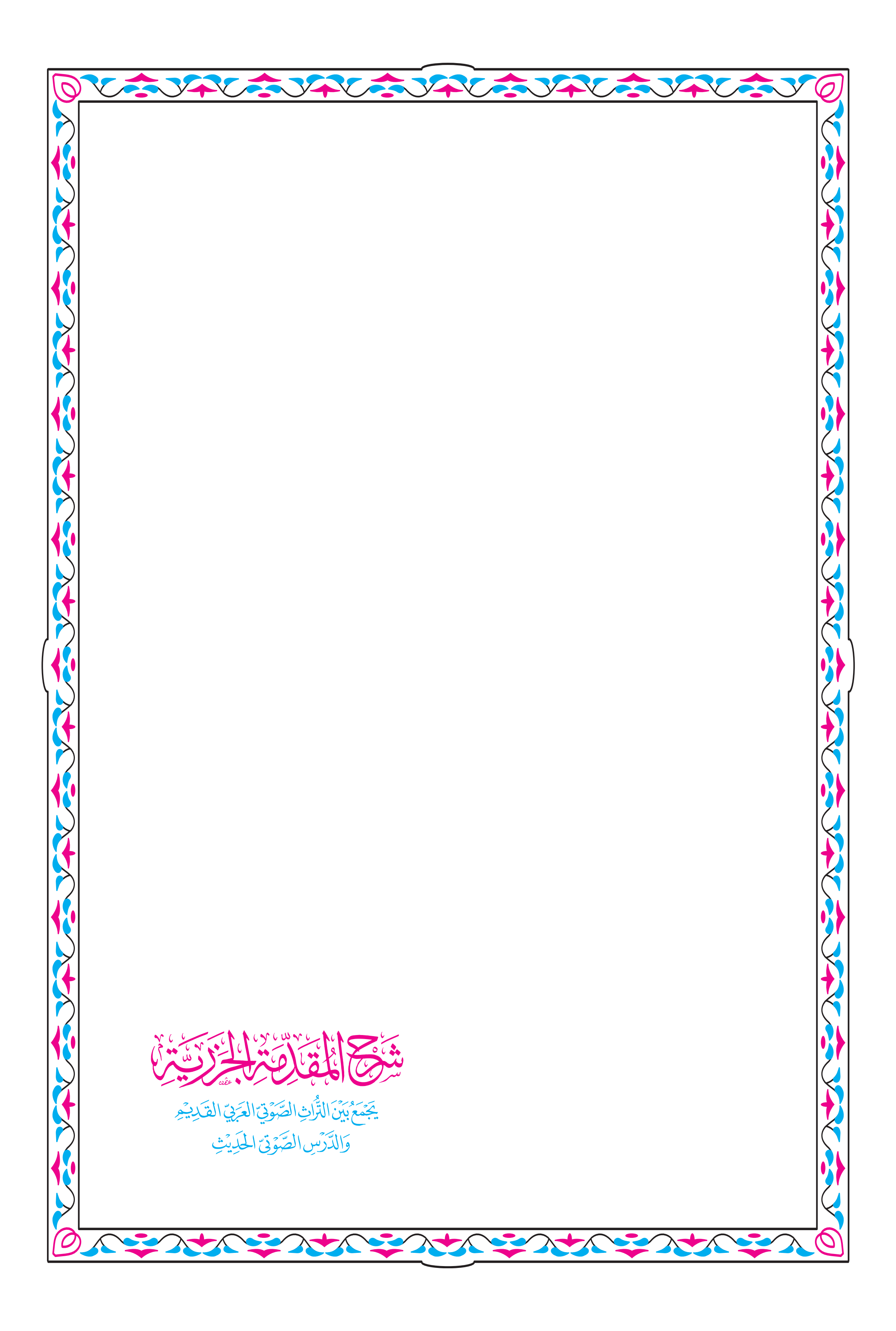
الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

الناشر

مركز الدراسات والمعلومات القرآنية
بمعهد الإمام الشاطبي
التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة

ص.ب : ١٠٠ جدة ٢١٤١١
هاتف : ٠٠٩٦٦٢٦٥٢٣٣٣٣ - تحويلة ٢٢٧/٢٢١
محمول : ٠٠٩٦٦٥٤٢٢٩٣٧٤ - فاكس : ٠٠٩٦٦٢ ٦٥٢٤٤٤٤
الموقع الإلكتروني : www.shatiby.edu.sa
البريد الإلكتروني : Drasat1@gmail.com


سلسلة الدراسات القرآنية
(٢)
شرح المقدمة الجزرية
يجمع بين التراث الصوتي العربي القديم
والدرس الصوتي الحديث
تأليف
أ.د. غانم قدوري الحمد
مركز الدراسات والمعلومات القرآنية
٦
بمعهد الإمام الشاطبي


شرح المقدمة الجزرية
يجمع بين التراث الصوتي العربي القديم
والدرس الصوتي الحديث

سِلسِلَة المقرَّرات الدِّراسِيَّة

(٢)

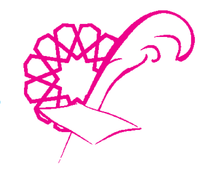


شَرْحُ المُقَدِّمَةِ الجَزَرِيَّةِ

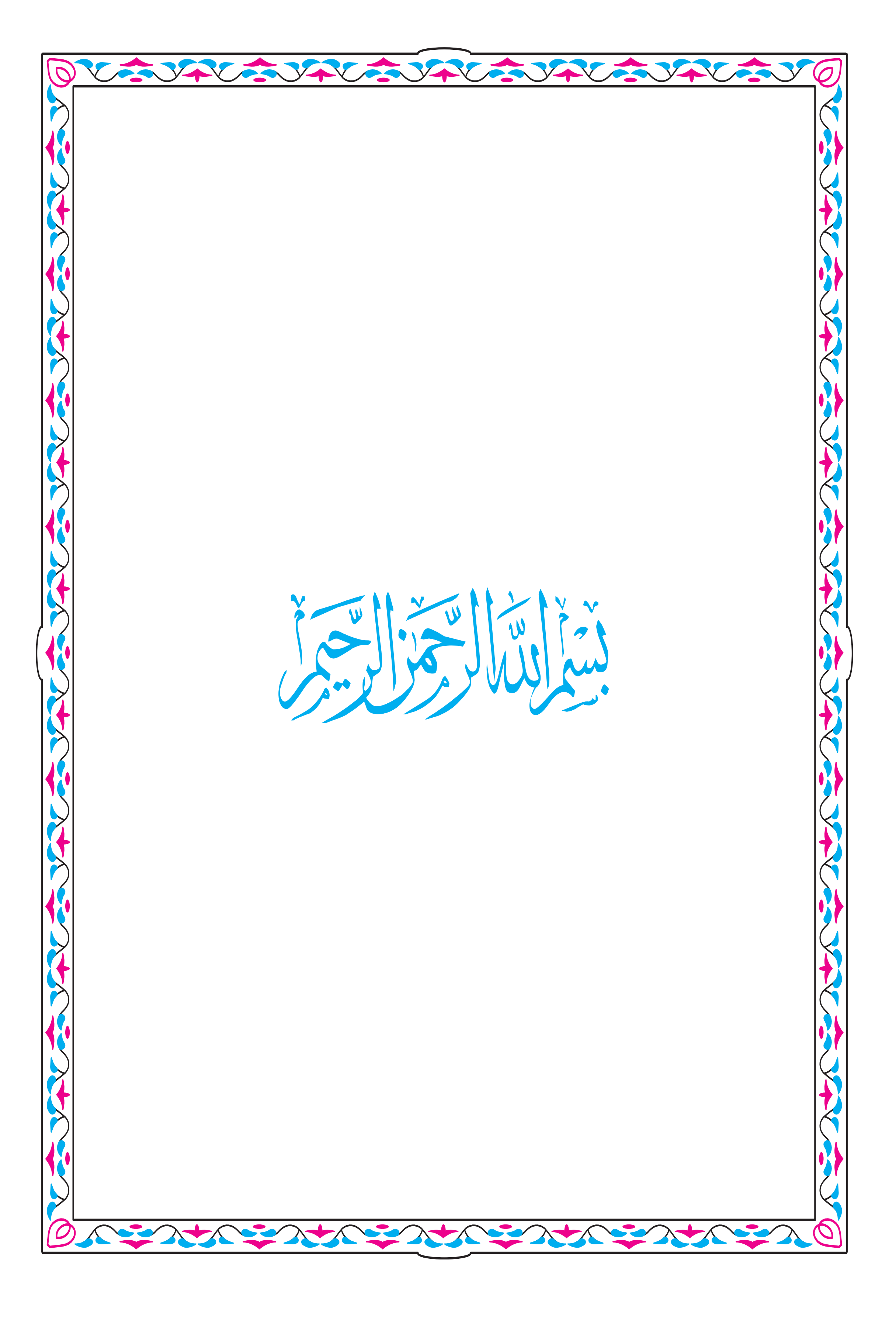
يَجْمَعُ بَيْنَ التُّراثِ الصَّوْتِيِّ العَرَبِيِّ القَدِيمِ وَالدَّرْسِ الصَّوْتِيِّ الحَدِيثِ

تأليف

أ. د. غَانِم قَدُّورِي الحَمَد



مَركَزُ الدِّراسَاتِ وَالمعلومَاتِ القُرآنيَّة
بمَعهَدِ الإمَامِ الشَّاطِبِيِّ


بسم الله الرحمن الرحيم

٣ ـ شروح المقدمة الجزرية، وهي من أهم مصادر هذا الكتاب، لأنها تضمنت حل مشكلات المنظومة، وشرحت موضوعاتها، وفي مقدمتها: الحواشي المفهمة لابن الناظم أبي بكر أحمد (ت٨٣٥هـ)، والطرازات المعلمة لعبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ)، واللآلئ السنية للقسطلاني (ت٩٢٣هـ)، وشرح طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ)، والمنح الفكرية لعلي القاري (ت١٠١٤هـ)، والجواهر المضيئة لسيف الدين الوفائي الفضالي (ت١٠٢٠هـ)، وغيرها.

٤ ـ كتب علم التجويد الحديثة، وهي كثيرة ومتنوعة، وتتفاوت في ما مقدار فائدتها، وفي مقدمتها: فن الترتيل وعلومه للشيخ أحمد الطويل، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري للأستاذ عبد الفتاح المرصفي، وحق التلاوة للأستاذ حسني شيخ عثمان، والواضح في أحكام التجويد للدكتور محمد عصام مفلح القضاة، والمنير في أحكام التجويد للدكتور أحمد خالد شكري وزملائه، وغيرها.

٥ ـ كتب علم الأصوات اللغوية، المكتوبة بالعربية، وفي مقدمتها: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، وعلم الأصوات للدكتور كمال محمد بشر، ودراسة الصوت اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر، والأصوات اللغوية للدكتور سمير شريف استيتية، وغيرها.

٦ ـ كتب (رسم المصحف)، وكتب (الوقف والابتداء) القديمة والحديثة، مما له علاقة بالموضوعات التي ذكرها ابن الجزري في المقدمة.

٧ ـ كتب أُخرى متنوعة، مثل كتب القراءات القرآنية، والمعجمات اللغوية، وكتب الطبقات والتراجم، وغيرها مما هو مبين في قائمة المصادر في آخر الكتاب.

أسال الله تعالى التوفيق للصواب، وأن يجعل هذا الكتاب من العلم الذي أنتفع به بعد حلول أجلي وانقطاع علمي، فقد قال رسول الله ﷺ: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثٍ: صدقةٍ جاريةٍ، أو علمٍ يُنْتَفَعُ به، أو

وَلَدٍ صالحٍ يدعو له»[1]، «اللهُمَّ إني أعوذُ بك مِن عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، ومن قلبٍ لا يَخْشَعُ، ومن نفسٍ لا تَشْبَعُ، ومن دعاءٍ لا يُسْمَعُ»[2]، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ويلزمني توجيه الشكر الجزيل للقائمين على الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في محافظة جدة لاعتمادهم مشروع تأليف الكتاب، وأخص بالذكر الدكتور نوح بن يحيى الشهري مدير معهد الإمام الشاطبي، والأستاذ سالم بن صالح العماري مدير مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، اللذين كانا خير عون لي في توفير المصادر التي احتجت إليها في تأليف الكتاب، حتى اكتمل على هذه الصورة، فجزاهم الله تعالى كل خير، كما أخص بالشكر الأخ الأستاذ عمار محمد الخطيب الذي قرأ أصول الطبع وساعد في التصحيح، وفي الحصول على صور مخارج الحروف، والدكتور خالد الواصل الذي راجع الطبعة النهائية للكتاب وساعد في تدقيقها، فجزاهما الله تعالى كل خير[3].

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ (ص٦٧٠ رقم الحديث ١٦٣١)؛ وأبو داود في سننه (ص٣٢٦ رقم ٢٨٨٠)؛ والترمذي في جامعه (ص٢٤٢ رقم ١٣٧٦)؛ والنسائي في سننه (ص٣٨٨ رقم ٣٦٥١).

(٢) نص حديث نبوي شريف أخرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ﷺ (ص١٨٣ رقم ١٥٤٨)؛ والنسائي في سننه (ص٥٦١ رقم ٥٥٣٧) وابن ماجه في سننه (ص٤١١ رقم ٣٨٣٧)؛ وأخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله بن عمرو ﷺ (ص٥٤٩ رقم ٣٤٨٢).

(٣) أحالت إدارة معهد الإمام الشاطبي الشرح بعد اكتمال كتابته إلى ثلاثة محكمين من أهل الاختصاص في موضوعه، لتقويمه علمياً، وقد اطلعت على أسمائهم بعد أن كتبوا ملاحظاتهم، وأخذت بها، وكان لتلك الملاحظات إسهام كبير في خروج هذا الشرح بصورة مقبولة، إن شاء الله، ووجدت من المناسب الإشارة إلى أسمائهم في مقدمة الشرح، وتوجيه الشكر لهم، وهم:
١ ـ الدكتور سمير شريف استيتية، الأستاذ في قسم اللغة العربية، كلية الآداب ـ جامعة اليرموك.
٢ ـ الدكتور أحمد خالد شكري، الأستاذ في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، وجامعة الإمارات العربية المتحدة.
=



﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

غانم قدوري الحمد

تكريت

= ٣ ـ الدكتور السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي، الأستاذ المشارك في كلية المعلمين بجامعة طيبة، في المدينة المنورة.

ولا شك في أن اختيارهم كان موفقاً، فقد وجدت في ملاحظاتهم ما يدل على سعة العلم، ودقة الفهم، وعمق التحليل، فجزاهم الله تعالى كل خير، وأثابهم على ما بذلوا من جهد في قراءة الشرح وتدوين الملاحظات (يمكن الاطلاع على بعض ما كتبوه عن الكتاب في اللَّحَقِ الخامس في آخر الكتاب ص٦٧٦).

الباب الأول

مقدِّماتُ عِلْمِ التَّجْويدِ

ويتضمن ستة فصول:

الفصل الأول: نشأة علم التجويد وتاريخ التأليف فيه.

الفصل الثاني: تعريف بمُصَنِّفِ المقدمة (ابن الجزري).

الفصل الثالث: تعريف بالمقدمة الجزرية وشروحها.

الفصل الرابع: قراءة عاصم وعلاقة علم التجويد بها.

الفصل الخامس: تحقيق نص المقدمة الجزرية.

الفصل السادس: شرح مقدمة المصنف.



هناك عَدَدٌ من الموضوعات التي يَحْسُنُ بمُتَعَلِّمِ التجويد ومُعَلِّمِهِ مَعْرِفَتُهَا، لم تتسع المقدمة الجزرية لها، إمَّا لأنها ليست من موضوعات علم التجويد الأساسية، مثل الحديث عن نشأة علم التجويد وتاريخ التأليف فيه، وإمَّا لأَنها استجدَّت بعد عصر الناظم، مثل التعريف بحياة ابن الجزري وبالمنظومة وشروحها، والحديث عن هذه الموضوعات قبل البدء بشرح أبيات المقدمة أمر مفيد للمتعلم حتى يمضي في الدراسة وفي ذهنه تصور واضح عن المنظومة ومؤلفها وموقعها بين مؤلفات علم التجويد.

ويتضمن هذا الباب ستة فصول:

الأول: نشأة علم التجويد وتاريخ التأليف فيه.

والثاني: تعريف بمُصَنِّفِ المقدمة (ابن الجزري).

والثالث: تعريف بالمقدمة الجزرية وشروحها.

والرابع: قراءة عاصم وعلاقة علم التجويد بها.

والخامس: تحقيق نص المقدمة الجزرية.

والسادس: شرح مقدمة المصنف.

ولا شك في أن إيفاء هذه الموضوعات حَقَّها من البحث والدراسة يحتاج إلى مجال أوسع مما يسمح به المقام، فكل واحد منها يمكن أن يُكتب عنه كتاب، لكني أحسب أن كتابة صفحات عن كل موضوع تكفي لإعطاء المتعلم فكرة عن عناصره الأساسية، وتفتح له آفاق البحث والمتابعة في المصادر المتخصصة إن أراد ذلك، وبالله التوفيق.



الفصل الأول

نشأة علم التجويد
وتاريخ التأليف فيه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نشأة علم التجويد.

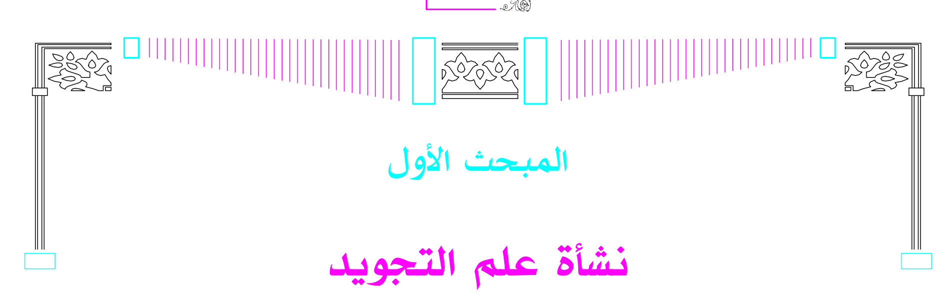
المبحث الثاني: تاريخ التأليف في علم التجويد.



يُعْنَى علم التجويد بقواعد النطق الصحيح، وهو يرتبط بقراءة القرآن خاصة، وبالنطق العربي عامة، ونزل القرآن الكريم ولم يكن للعرب علوم مدوَّنة، وكان المصحف أول كتاب عرفته المكتبة العربية، وظهرت بعد ذلك المؤلفات التي تتناول قراءته، وتفسيره، ورسمه، ولغته، وظهرت المؤلفات في العلوم والمعارف الأخرى التي أنتجتها الحضارة العربية الإسلامية أو استوعبتها.

إن قراءة القرآن صورة من صور النطق العربي، وهي تخضع في جملتها لقواعد ذلك النطق، وارتبط تدوين أصول القراءة بتدوين قواعد اللغة العربية في المراحل الأُولى، ثم استقلت بعد ذلك بكتب خاصة، وأخذت اسماً جديداً هو «علم التجويد»، وهذا عرض لنشأة علم التجويد، وتاريخ التأليف فيه.





المبحث الأول

نشأة علم التجويد

إن الحديث عن نشأة علم التجويد يرتبط بالحديث عن عِلْمَيْنِ آخَرَيْنِ هما علم القراءات، وعلم العربية، ففي ظل هذين العلمين نبتت مباحث علم التجويد، ومن خلالهما تطور هذا العلم، ويمكن تقسيم نشأة علم التجويد على ثلاث مراحل، هي:

١ ـ مرحلة التلقي الشفهي، قبل تدوين العلوم، وهي تمتد من عصر النبوة، إلى وقت ظهور المؤلفات الأولى في علم العربية وعلم القراءات، في القرن الثاني الهجري، وكانت قراءة القرآن في هذه المرحلة تعتمد على التعليم الشفهي والتلقين المباشر، وكان النبي ﷺ المُعَلِّمَ الأوَّلَ للقرآن، فعنه أخذ الصحابة القرآن ومنه تعلموا قراءته، وكان رسول الله ﷺ يُشْغَلُ بأعباء الدعوة وتبليغ الرسالة وإدارة أمور الأمة، فأخذ يستعين بالمهرة من قرَّاء الصحابة وحَفَظَةِ القرآن لتعليم المسلمين قراءة القرآن. وكان يقول لأصحابه: «اقْرَؤُوا كما عُلِّمْتُم»[1]، وأخذ علماء القراءة من الصحابة والتابعين ذلك المنهج النبوي في التعليم، فكانوا يقولون: القراءةُ سُنَّةٌ يأخذها الآخِرِ عن الأول[2].

إنَّ قراءة القرآن في هذه المرحلة كانت تعتمد على الملكة اللغوية السليمة للصحابة، الذين نزل القرآن بلسانهم، وعلى التعليم والتلقين لتلافي آثار التنوع اللغوي الذي برزت آثاره في العهد المدني، بعد أن دخل الناس

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ١٢) عن ابن مسعود.

(٢) ينظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة ص٥٠ ـ ٥٣.

في دين الله أفواجاً، وقد جاءت رخصة الأحرف السبعة لاستيعاب ذلك التنوع والتخفيف من آثاره.

٢ ـ مرحلة تدوين أُصول التلاوة في كتب قواعد اللغة، وكتب القراءات القرآنية، وهي مرحلة تمتد أكثر من قرنين من الزمان، من بدء التأليف في هذين العلمين، حتى ظهور أول مُؤَلَّفٍ في علم التجويد، ولا يتسع المقام للحديث عن نشأة هذين العلمين وتاريخ التأليف فيهما، ويكفي أن أُشير إلى أنَّ أقدم مؤلف وصل إلينا يتضمن قواعد اللغة العربية، وهو كتاب سيبويه[(١)] (ت١٨٠هـ) تحدث عن مخارج الحروف وصفاتها وكثير من الأحكام والظواهر الصوتية التي تشكل أهم موضوعات علم التجويد[(٢)].

وعلم القراءات أقدم نشأة من علم التجويد، وهما وإن كانا يختصان بقراءة القرآن، إلَّا أن بينهما اختلافاً يجعلهما علمين مستقلين، فعلم التجويد يُعنى بحقائق النطق، ويبحث في مخارج الأصوات وصفاتها وخصائصها، وعلم القراءات يُعْنَى باختلاف وجوه النطق المروية عن القراء في كلمات القرآن[(٣)].

وظهرت المدوَّنات الأولى في القراءات القرآنية في وقت مبكر، وأوَّل كتاب جامع في القراءات هو كتاب أبي عبيد[(٤)] (ت٢٢٤هـ)، الذي نُقِلَتْ

---

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان، وسيبويه لقب له، أخذ اللغة والنحو عن الخليل بن أحمد وغيره من أئمة اللغة، وألَّف أهم كتاب في النحو العربي، وهو الكتاب، وتوفي سنة ١٨٠هـ. (ينظر: ابن النديم: الفهرست ص٥٧، والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٦٦).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣١ ـ ٤٨٥.

(٣) ينظر: المرعشي: جهد المقل ص١١٠، وترتيب العلوم (له) ص٦٤.

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلَّام الهروي، ثم البغدادي، من كبار العلماء بالقرآن والحديث واللغة، له مؤلفات كثيرة، من أهم ما طبع منها: كتاب الغريب المصنف في اللغة، وغريب الحديث، والأموال، وفضائل القرآن، لكن كتابه في القراءات مفقود، توفي بمكة سنة ٢٢٤هـ. (ينظر: الذهبي: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٦٠، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ١٧).



نصوصٌ منه في بعض الكتب[١]، لكن أقدم ما وصل إلينا منها هو كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)[٢]، وفيه إشارات إلى بعض مسائل التجويد، وهناك عدد من الروايات المنقولة عن ابن مجاهد، وهي تعالج بعض موضوعات التجويد، من أهمها قول ابن مجاهد: «اللَّحْنُ في القرآن لَحْنَانِ: جَلِيٌّ وخَفِيٌّ، فالجليُّ لَحْنُ الإعرابِ، والخفيُّ تَرْكُ إعطاءِ الحرفِ حَقَّهُ من تجويد لفظه»[٣]، وهذا أقدم نص وردت فيه كلمة (التجويد) بمعنى يقرب من معناها الاصطلاحي.

واضطلعت كتب القراءات، وعلماء القراءة، بتعليم النطق الصحيح وضبط القراءة، قبل ظهور كتب التجوِيد المستقلة، من خلال المباحث الصوتية التي دوَّنوها في كتبهم، ومن خلال التعليم الشفهي للنطق الصحيح، وصارت تلك المباحث جزءاً من كتب القراءات، حتى بعد ظهور كتب التجويد التي تخصصت بها.

٣ ـ مرحلة ظهور المؤلفات الخاصة بعلم التجويد:

انتهى التقدم العلمي الكبير في القرنين الثاني والثالث الهجريين في علم اللغة العربية وعلم القراءات القرآنية إلى ترسيخ قناعة لدى العلماء بضرورة إفراد موضوع مخارج الحروف وصفاتها وأحكامها الصوتية بكتب خاصة، مستقلة عن كتب النحو والصرف والقراءات، وشهد القرن الرابع ولادة علم جديد يحقق ذلك الهدف، على يد أحد علماء القراءة، وأحد علماء العربية.

(١) ينظر: السخاوي: جمال القراء ٢/ ٤٢٤ ـ ٤٣١.

(٢) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، من أشهر علماء القراءة في زمانه، قال عنه ابن الجزري: «شيخُ الصَّنْعَةِ، وأَوَّلُ مَنْ سَبَّعَ السَّبْعَة» ، له عدد من كتب القراءات، أشهرها: كتاب السبعة في القراءات، الذي حققه الدكتور شوقي ضيف في القاهرة سنة ١٩٧٢م، وتوفي ابن مجاهد سنة ٣٢٤هـ. (ينظر: ابن النديم: الفهرست ص٣٤؛ والذهبي: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٣٣؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ١٣٩).

(٣) ينظر: الداني: التيسير ص١١٦.

فقد نظم أبو مزاحم الخاقاني (ت٣٢٥هـ)[(١)] قصيدةً في حُسْنِ أداء القرآن، في واحد وخمسين بيتاً مطلعها:

أَقُولُ مَقَالاً مُعْجِباً لأُولِي الحِجْرِ ولا فَخْرَ إنَّ الفَخْرَ يَدْعُو إلى الكِبْرِ

قال ابن الجزري: «هو أول مَن صَنَّف في التجويد فيما أعلم، وقصيدته الرائية مشهورة[(٢)]، شرحها الحافظ أبو عمرو[(٣)]»[(٤)].

وكتب ابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)[(٥)] كتاب (سر صناعة الإعراب) في ذكر أحوال الحروف مفردة، وبيان مخارجها وصفاتها، وتصرفها في الكلام،

(١) أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، البغدادي، إمامٌ مقرئٌ مجوِّدٌ مُحَدِّثٌ، كان جده وأبوه وزيرين لبني العباس، لكنه ترك الدنيا واشتغل بالعلم، له قصيدتين: الأُولى في حسن أداء القرآن، والثانية في السُّنَّة، مات سنة ٣٢٥هـ. (ينظر: الذهبي: معرفة القراء الكبار ٢/ ٥٥٤؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٢٠).

(٢) حَقَّقْتُ القصيدة ضمن بحث (علم التجويد: نشأته ومعالمه الأُولى) المنشور في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد في العدد السادس ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ونشرها الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القارئ سنة ١٤٠٢هـ ضمن (قصيدتان في التجويد لأبي مزاحم الخاقاني، ولعلم الدين السخاوي)، ونشرها الدكتور علي حسين البواب في مجلة المورد ببغداد سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م (المجلد ١٤، العدد الأول)، ونشرها المحقق الهندي محمد عزير شمس في كتابه (روائع التراث).

(٣) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، اشتهر بعلوم القرآن عامة، وعلم القراءات خاصة، بلغت مؤلفاته (١٢٠) مؤلفاً، من أشهر ما طبع له: التيسير في القراءات السبع، والمحكم في نقط المصاحف، والمقنع في رسم المصحف، والبيان في عدِّ آي القرآن، ومن أكبرها: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، توفي سنة ٤٤٤هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/ ٧٧٣؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٥٠٣).

(٤) غاية النهاية ٢/ ٣٢١، وتوجد من شرح الداني عدة نسخ، وقد حَقَّقَ الشرح في رسالة علمية غازي ابن بنيدر العمري في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٥) أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، الموصلي ثم البغدادي، تلميذ أبي علي الفارسي وصاحبه، عالم باللغة والنحو والتصريف، من أشهر كتبه: الخصائص، والمنصف شرح تصريف المازني، وسر صناعة الإعراب، توفي سنة ٣٩٢هـ (ينظر: القفطي: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥؛ والسيوطي: بغية الوعاة ٢/ ١٣٢).

وأطلق على هذه المباحث علم الأصوات والحروف[(١)].

واستطاع علماء قراءة القرآن أن يَخْطُوا بهذا العلم الوليد نحو الاكتمال والاستقلال، في حين توقفت جهود علماء العربية عند كتاب ابن جني الذي اختلطت فيه الدراسة الصرفية بالدراسة الصوتية، وظلوا يتناولون الموضوعات الصوتية في كتب النحو والصرف، وتمكن أحد علماء القراءة قبل نهاية القرن الرابع الهجري أن يكتب رسالة في اللحن الجلي واللحن الخفي كان لها دور في تأسيس علم التجويد وتثبيت أركانه، فقد كتب أبو الحسن السعيدي[(٢)] (ت٤١٠هـ) رسالة (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي) الذي ذكر في مقدمته مصطلح التجويد في قوله: «سألتني.... أن أصِفَ لك نُبَذاً من تجويد اللفظ بالقرآن»[(٣)]. وخصص كتابه لمعالجة ظواهر اللحن الخفيِّ، معتمداً تقسيم ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) للَّحْنِ إلى جلي وخفي، وإن لم يصرح باسمه[(٤)].

وإذا كان أول مُصَنَّفٍ في علم التجويد هو قصيدة أبي مزاحم الخاقاني (ت٣٢٥هـ) التي قالها في حسن أداء القرآن، فإنها جاءت موجزة، كما أنها جاءت في قالب شعري، والنظم لا يتأتَّى فيه ما يتأتَّى في النثر، وإذا كان كتاب (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي) هو العمل الثاني في ميدان هذا العلم فإنه لم يعالج إلَّا الانحرافات النطقية الخفية. وإذا أردنا أن نقف على أول مؤلف اكتملت فيه صورة هذا العلم، وحمل في عنوانه مصطلح التجويد فإننا سنجد ذلك في مؤلفات القرن الخامس الهجري، ومؤلفات القرون اللاحقة.

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١٠.

(٢) أبو الحسن علي بن جعفر السعيديُّ الرازيُّ الحذَّاء، نزيل شيراز، عالم بالقراءات، له كتاب في القراءات الثمان، شرحه نصر بن علي الشيرازي بكتابه (الموضح في وجوه القراءات وعللها)، توفي في حدود سنة ٤١٠هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/ ٦٩٩؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٥٢٩).

(٣) رسالتان في تجويد القرآن ص٢٧.

(٤) المصدر نفسه ص٢٧، ٢٨.



المبحث الثاني

تاريخ التأليف في علم التجويد

شهد القرن الخامس الهجري ظهور أول مؤلفات علم التجويد الجامعة، التي أعطت هذا العلم ملامحه، وحدَّدت موضوعاته، ولم ينقطع التأليف فيه على مدى العصور اللاحقة، حتى زماننا هذا، وتفاوتت المؤلفات بين البسط والإيجاز، ومنها ما كُتِبَ نثراً ومنها ما نُظِمَ نظماً، ومنها المؤلفات العامة، ومنها مؤلفات خاصة بموضوع واحد، ويمكن تقسيم تاريخ التأليف في علم التجويد على ثلاث مراحل رئيسة، وهي:

١ ـ المؤلفات الأولى الجامعة:

كُتِبَتْ أهم مؤلفات علم التجويد وأشهرها في القرن الخامس الهجري، وظهرت تلك المؤلفات في وقت متزامن في بلاد الأندلس، وفي بلدان المشرق، خاصة في بغداد، ومن أشهر المؤلفات الأندلسية:

١ ـ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)[(١)]، الذي صرَّح في مقدمته بقوله: «وما علمتُ أن أحداً من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب»[(٢)].

(١) مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي، القيرواني ثم الأندلسي القرطبي، ولد سنة ٣٥٥هـ في القيروان، ثم دخل الأندلس سنة ٣٩٣هـ، وجلس للإقراء بجامع قرطبة حتى وفاته سنة ٤٣٧هـ، له مؤلفات في التفسير والقراءات وغير ذلك من علوم القرآن (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/ ٧٥١، وابن الجزري: غاية النهاية ٢٣٠٩)، وكتاب الرعاية مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

(٢) الرعاية ص٥٢.



٢ ـ التحديد في الإتقان والتجويد[١]، لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ).

٣ ـ الموضح في التجويد[٢] لعبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت٤٦١هـ)[٣].

ومن مؤلفات المشارقة في القرن الخامس:

١ ـ كتاب في التجويد، لأبي الفضل الرازي العجلي (ت٤٥٤هـ)[٤]، وهو مفقود، لكن عدداً من المؤلفين المتقدمين نقلوا منه بعض النصوص[٥].

٢ ـ كتاب التجريد في التجويد، لأبي علي الحسن بن أحمد بن البناء البغدادي (ت٤٧١هـ)[٦] وهو مفقود، لكن ابن البناء ذكره في كتابه (بيان العيوب)[٧].

وكُتِبَت في القرن السادس الهجري مجموعة كتب في علم التجويد: ومن أشهرها:

١ ـ نهاية الإتقان في تجويد القرآن، لشريح بن محمد الرعيني (ت٥٣٩هـ)[٨]، وهو مخطوط[٩].

---

(١) مطبوع بتحقيقي ط١: بغداد ١٩٨٨م، ط٢: عمان ١٩٩٩م.

(٢) مطبوع بتحقيقي ط١: الكويت ١٩٩٠م، ط٢: عمان ٢٠٠٠م.

(٣) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب أبو القاسم القرطبي، مقرئ متقن كبير رَحَّال، اشتهر بكتابه المفتاح في القراءات السبع، وكتابه الآخر الموضح في التجويد، مات سنة ٤٦١هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/٨٦٦؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/٤٨٢).

(٤) عبد الرحمٰن بن أحمد بن بندار، أبو الفضل العجلي الرازي، أحد الأعلام، وشيخ الإسلام، كان مقرئاً فاضلاً، كثير التصانيف، توفي سنة ٤٥٤هـ، (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/٧٩٥؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٥) ينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٢٩٨، وابن الجزري: النشر ١/٢١٢.

(٦) الحسن بن أحمد بن البناء أبو علي البغدادي، المقرئ الفقيه المحدث، صاحب التصانيف الكثيرة، توفي ببغداد سنة ٤٧١هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/٨٢٢، وابن الجزري: غاية النهاية ١/٢٠٦).

(٧) بيان العيوب ص٣٥.

(٨) أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي، إمام مقرئ، أستاذ أديب محدِّث، له عدة مؤلفات في القراءات، توفي سنة ٥٣٩هـ، (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/٩٥٣، وابن الجزري: غاية النهاية ١/٣٢٤).

(٩) منه نسخة خطية ناقصة في مكتبة الجمعية الملكية الآسيوية في كلكتا في الهند رقمها =

٢ ـ التجريد في التجويد، لأبي علي الأصبهاني الحاجي (ت٥٤٣هـ)[(١)]، وهو مخطوط[(٢)].

٣ ـ الإنباء في تجويد القرآن، لابن الطحان الأندلسي (ت٥٦٠هـ)[(٣)]، وهو مطبوع[(٤)].

٤ ـ التمهيد في معرفة التجويد، لأبي العلاء العطار الهمذاني (ت٥٦٩هـ)[(٥)]، وهو مطبوع[(٦)].

ويصعب ذكر جميع مؤلفات التجويد التي كتبت بعد القرن السادس، لكثرتها[(٧)]، ولكن يمكن أن نذكر هنا جهود ابن الجزري[(٨)] التي تعد خاتمة مرحلة في التأليف في هذا العلم، وبداية مرحلة جديدة، وأهمها:

١ ـ التمهيد في علم التجويد، وهو مطبوع[(٩)].

= (٧٩٥)، يعمل في تحقيقها الدكتور حازم حيدر، كما أخبرني بذلك.

(١) سهل بن محمد بن أحمد، أبو علي الأصبهاني الحاجي، مقرئ عالم صالح، توفي سنة ٥٤٣هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء٢/٩٧٦، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٢٠).

(٢) في مكتبة رضا في مدينة رامبور في الهند رقم (٢٨٥).

(٣) عبد العزيز بن علي أبو الإصبغ السُّماتي الإشبيلي المقرئ، أستاذ كبير وإمام محقق مجود، طاف البلاد ومات بحلب سنة ٥٦٠هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٣/ ١٠٥١، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٩٥).

(٤) حققه د. حاتم صالح الضامن ونشره في العدد الرابع من مجلة الأحمدية ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م. وحققه د. أحمد محمد القضاة ونشرته جمعية المحافظة على القرآن الكريم في الأردن، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٥) الحسن بن أحمد بن الحسن، الأستاذ الحافظ المقرئ المحدث، صاحب التصانيف في القراءات، توفي سنة ٥٦٩هـ (ينظر: الذهبي معرفة القراء ٣/١٠٣٩، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٠٤).

(٦) حققته، وطبع في عمان سنة ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

(٧) ينظر: كتابي: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٢٩ وما بعدها.

(٨) سوف أترجم له ترجمة مفصلة في المبحث اللاحق، إن شاء الله.

(٩) طُبعَ في مصر سنة ١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٨م، وحققه الدكتور علي حسين البواب وطبع في الرياض سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، وحققته ونُشِرَ في مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م،

٢ ـ منظومة المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه، وهي التي نكتب هذا الكتاب لشرحها، وسوف أتحدث عنها في مبحث لاحق.

٣ ـ باب التجويد في كتاب النشر في القراءات العشر[١].

٢ ـ مؤلفات القرون المتأخرة:

استأثرت (المقدمة الجزرية) بمعظم جهود علماء التجويد في القرون المتأخرة، ويبدو أنها صارت مقرراً دراسياً لمتعلمي التجويد منذ حياة المؤلف حتى عهد قريب من زماننا، بل إنها لا تزال تُدَرَّسُ في معاهد الإقراء، ويحفظها طلبة العلم، ولم تتمكن المؤلفات الكثيرة المعاصرة من زحزحتها عن تلك المكانة.

ومن مظاهر الاهتمام بالمقدمة كثرة الشروح عليها، بدءاً بشرح ابن الناظم أبي بكر أحمد (ت٨٣٥هـ)[٢]، وغيره من تلامذة المؤلف، وانتهاء بشروح بعض المعاصرين لها، على نحو ما سأشير إلى ذلك في مبحث لاحق، إن شاء الله.

وخرج عدد من علماء التجويد المتأخرين من فلك المقدمة الجزرية وألَّفوا كتباً لا ترتبط بها، ومن أبرز تلك المؤلفات:

١ ـ تحفة الطالبين في تجويد كتاب ربِّ العالمين[٣]، للشيخ منصور بن عيسى السمنودي (ت بعد ١٠٩٢هـ)[٤]، الذي شرح المقدمة بكتابه: الدرر المنظمة البهية[٥].

(١) ينظر: النشر ١/ ١٩٨ ـ ٢٤٣.

(٢) أبو بكر أحمد بن أبي الخير محمد بن الجزري، مقرئ مؤلف، توفي سنة ٨٣٥هـ، (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ١٢٩؛ والزركلي: الأعلام ١/ ٢٢٧).

(٣) أنهيت تحقيقه، وآمل أن يصدر قريباً.

(٤) الشيخ منصور بن عيسى بن غازي الأنصاري المصري الشهير بالسمنودي (أو السمانودي)، ت بعد سنة ١٠٩٢هـ (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ١٣/ ١٨، والزركلي: الأعلام ٧/ ٣٠١).

(٥) شرح كبير، منه نسختان في المكتبة الأزهرية (ينظر: الفهرس الشامل للتراث [علم التجويد] ٢/ ٤٠٨).

٢ ـ غنية الطالبين ومنية الراغبين[١]، للشيخ محمد بن القاسم بن إسماعيل البقري (ت١١١١هـ)[٢].

٣ ـ تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين[٣]، لأبي الحسن النوري الصفاقسي (ت١١١٨هـ)[٤].

٤ ـ جهد المقل، وشرحه: بيان جهد المقل[٥]، لمحمد بن أبي بكر المرعشي الملقب ساجقلي زاده (ت١١٥٠هـ)[٦].

٣ ـ مؤلفات علم التجويد في العصر الحديث:

ليس هناك تاريخ محدد يفصل بين العصر القديم والعصر الحديث، وقد تعددت وجهات النظر في الأحداث والتواريخ التي يمكن أن تكون فاصلة بين العصرين، وقد لا يكون من الدقة تحديد سنة معينة لتكون بدءاً لعصر حديث وانقضاء لعصر قديم، فالتاريخ حلقات متصلة من السنين.

ويمكن أن نَعُدَّ كتاب (نهاية القول المفيد في علم التجويد)[٧] للشيخ

(١) ينظر: الفهرس الشامل [التجويد] ٢/٤٢٩، وطبع بتحقيق محمد معاذ مصطفى الخن ونشرته دار الأعلام في عمّان، سنة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ولم أطلع عليه مطبوعاً.

(٢) محمد بن القاسم بن إسماعيل البقري، المصري، مقرئ فقيه، من تصانيفه القواعد المقررة، وتعرف بالقواعد البقرية، توفي سنة ١١١١هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ١١/ ١٣٦، والأعلام ٧/ ٧).

(٣) مطبوع في القاهرة ١٩٨٦م.

(٤) علي بن محمد، أبو الحسن النوري الصفاقسي، مقرئ محدث فقيه، ولد في صفاقس، ورحل إلى مصر، وعاد إلى بلدته، وتوفي بها سنة ١١١٨هـ، من أشهر كتبه: غيث النفع في القراءات السبع (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٧/ ٢٠١؛ والزركلي: الأعلام ٥/ ١٤).

(٥) حقق أخي الدكتور سالم قدوري الحمد كتاب جهد المقل وطُبِعَ في عمان سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، وهو يعمل في تحقيق بيان جهد المقل.

(٦) محمد بن أبي بكر المرعشي، المعروف بساجقلي زاده، من علماء الدولة العثمانية، فقيه مشارك في معارف عصره، توفي في بلدته مرعش سنة ١١٥٠هـ (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٥/ ١١٨؛ والزركلي: الأعلام ٦/ ٦٠).

(٧) مطبوع بمصر سنة ١٣٤٩هـ.



محمد مكي نصر (كان حياً سنة ١٣٠٥هـ ـ ١٨٨٨م)[(١)]. وكتاب (خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة)[(٢)] لحسن بن إسماعيل الدَّرْكَزَلِّي الحَبَّار الموصلي (ت١٣٢٧هـ)[(٣)]، نهاية لمرحلة العصور المتأخرة، لأنهما كُتِبَا بأسلوب الكتب المتأخرة، وبقيا مخطوطين، ثم طبعا في فترة لاحقة لتاريخ تأليفهما.

ومن أبرز ملامح هذه المرحلة كثرة المؤلفات في علم التجويد، وتعدد مناهجها واختلاف حجمها، وقد قال الشيخ عبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ)[(٤)] في سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م في تقريظ كتاب (الملخص المفيد في علم التجويد) لمحمد أحمد معبد: «وإنَّ كتب التجويد في هذا العصر يُخْطِئُهَا العَدُّ، ولا يأتي عليها الحَصْرُ، ما بين مُوجَزٍ ومُسْهَبٍ، ومختصر ومطوَّل، وما بين منثور ومنظوم»[(٥)].

ويبدو أن عدد مؤلفات علم التجويد في العصر الحديث قد تضاعف منذ قال الشيخ القاضي كلمته هذه قبل أكثر من خمس وعشرين سنة، إلى وقتنا الحاضر، ومن الصعب حصر تلك المؤلفات في مثل هذا التعريف الموجز بمؤلفات علم التجويد، لكثرتها ولتعدد أماكن صدورها.

ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات على كثير من هذه المؤلفات، وهي:

(١) الشيخ محمد مكي نصر مقرئ مجود للقرآن، كان حياً سنة ١٣٠٥هـ (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ١٢/ ٥٠).

(٢) حققه الدكتور خلف حسين صالح في أُطروحته للدكتوراه، كلية التربية للبنات في جامعة تكريت سنة ٢٠٠٠م.

(٣) الشيخ حسن بن إسماعيل بن عبد الله، أبو عبد الله، الدركزلي الحبار، من علماء الموصل، ألَّفَ أكثر من خمسين كتاباً في الفقه والعربية والسيرة والتصوف، توفي سنة ١٣٢٧هـ (ينظر: قصي حسين آل فرج: تراجم قراء القراءات في الموصل ص١٣٠ ـ ١٣٩).

(٤) الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، شيخ المقارئ في الديار المصرية في زمانه، ألَّف وحقق عدداً من كتب القراءات، توفي سنة ١٤٠٣هـ.

(٥) الملخص المفيد ص٨.

الملاحظة الأولى: الاعتماد على مؤلفات علم التجويد المؤلفة في القرون المتأخرة، وهي تفتقر إلى الأصالة والابتكار الذي تميزت به المؤلفات الأولى لهذا العلم، وقد يكون في تأخر نشر هذه المؤلفات عذر، وقد زال هذا العذر اليوم بعد نشر كثير منها.

الملاحظة الثانية: عدم الاستفادة من كتب علم الأصوات اللغوية الحديثة، وحرمان المؤلفات المعاصرة في علم التجويد من المادة العلمية التي تضمنتها هذه الكتب مما يتعلق بكثير من موضوعات التجويد، وهي مفيدة في إيضاح بعض الظواهر، وحسم بعض صور الخلاف في تناول عدد من الظواهر.

الملاحظة الثالثة: يغلب على كثير من المؤلفات الحديثة في علم التجويد ضعف الإشارة إلى المصادر والمراجع التي يستمد منها المؤلفون مادتهم، وهي ظاهرة سلبية لا تناسب البحوث العلمية الجادَّة، وقد قيل قديماً: من بركة العلم أن يُنَسب كل قول إلى قائله[1]، ففي ذلك حفظُ حقوقِ مَن سبقنا، والاعترافُ لهم بالفضل، وتحديد ما للمؤلف وما لغيره، وبث الثقة في نفس القارئ في المادة العلمية التي يقرأها.

وأرجو أن يتجاوز الشرح الذي بين يديك هذه الملاحظات، وأن تتحقق الاستفادة فيه من روافد هذا العلم كافة، قديمة وحديثة، لغوية، وتجويدية، وصوتية، مع نسبة كل قول إلى مصدره أو مرجعه.



(١) ينظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١/ ٣.

الفصل الثاني

تعريف بمصنِّف المقدمة

(ابن الجزري)

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نشأته وتكوينه العلمي.

المبحث الثاني: تنقله في البلدان.

المبحث الثالث: علاقاته العلمية والاجتماعية.

المبحث الرابع: مؤلفات ابن الجزري ومكانته العلمية.



عاش ابن الجزري حياة طويلة حافلة بالتنقل والترحال، والدرس والأخذ عن الشيوخ، وقراءة الكتب عليهم، وحلقات التعليم والإقراء، والكتابة والتأليف، والكتابة عن ذلك كله لا يستوعبه فصل في كتاب، وإذا كان لا بد من تعريف القارئ بمُصَنِّفِ القصيدة وناظمها فإني سوف أختصر الحديث، وأكتفي بذكر أبرز معالم شخصية ابن الجزري العلمية والاجتماعية، بعد استعراض مصادر ترجمته.

وأعني بمصادر ترجمته المؤلفات الأصول التي اعتمد عليها كل من كتب عن ابن الجزري، ونقل مادته منها، ولا أقصد عمل قائمة بالكتب التي ذكرته أو تحدَّث عنه، ويمكن تقسيم تلك المصادر على قسمين: ما كتبه هو عن نفسه، وما كتبه تلامذته عنه.

١ ـ ما كتبه ابن الجزري عن نفسه:

أول المصادر وأهمها ما كتبه ابن الجزري عن نفسه وعَمَّا لَهُ تعلق بحياته في مؤلفاته، وفي مقدمتها كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء)، فإلى جانب الأخبار الكثيرة الواردة في تراجم شيوخه، وأصحابه، وتلامذته، وأبنائه، هناك ترجمة مفصلة له في الكتاب، لعل أحد تلامذته ألحقها به، فقد جاء في آخرها: «قال الفقير المعترف من بحاره: توفي شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ...»[1].

وفي كثير من كتبه إشاراتٌ إلى تاريخ تأليفها ومكانه، وذِكْرُ مَن أجازها لهم من أولاده[2]، كذلك ذكر شيوخه كما في أول كتابه النشر[3].

(١) غاية النهاية ٢/٢٤٧ ـ ٢٥١.
(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/٤٠٩.
(٣) ينظر: النشر ١/٥٨ ـ ٩٨.



٢ ـ ما كتبه عنه تلامذته ومعاصروه:

كان من تلامذة ابن الجزري ومعاصريه علماءُ مؤلِّفونَ ومُؤَرِّخونَ، فكتب عدد منهم ترجمة له، أو نقل عنه بعض أخباره. وفي مقدمتهم الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)[(١)]، فترجم له في كتابه المَجْمَعِ المُؤَسَّس[(٢)]، وترجم له في كتابه الآخر إنباء الغمر بأنباء العمر[(٣)]، إلى جانب أخبار أُخرى متناثرة في الكتاب[(٤)].

وترجم له تلميذه أبو القاسم النويري (ت٨٥٧هـ)[(٥)]، في مقدمة شرح طيبة النشر[(٦)].

وجمع شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)[(٧)] تلكم التراجم في كتابه الضوء اللامع، في ترجمة مطولة جمعتْ أكثر ما هو معروف عنه[(٨)].

وكانت هذه المصادر الأساس الذي اعتمد عليه كل من كتب ترجمة لابن الجزري في عصرنا[(٩)].

---

(١) أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر العسقلاني، محدِّث، مؤرخ، أديب، زادت مصنفاته على ١٥٠ مصنفاً، توفي سنة ٨٥٢هـ، (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٢/ ٢٠؛ والزركلي: الأعلام ١/ ١٧٨).

(٢) المجمع المؤسس (الملحق) ص٥٠٢، ٥٠٣.

(٣) إنباء الغمر ٣/ ٤٦٦ ـ ٤٦٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٥١٠، ٣/ ٣٢٦، ٣/ ٣٤٢.

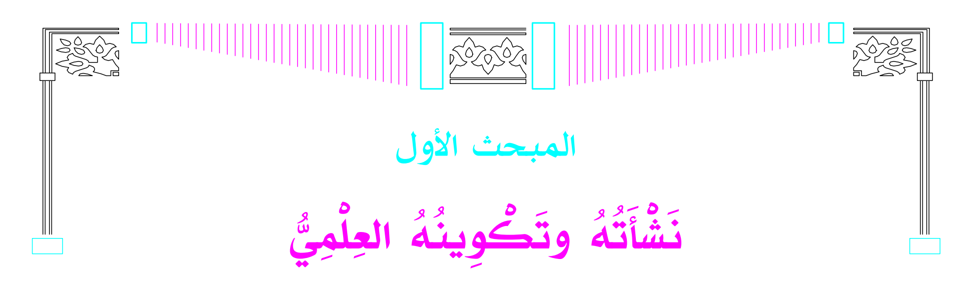
(٥) محمد بن محمد بن محمد بن علي، أبو القاسم النويري المصري، فقيه، أصولي، مقرئ، عالم بالعربية والفلك، من أشهر مؤلفاته شرح طيبة النشر، توفي بمكة سنة ٨٥٧هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١١/ ٢٥٠ و٢٨٦؛ والأعلام ٧/ ٤٧).

(٦) شرح طيبة النشر ١/ ٣٣ ـ ٣٦.

(٧) محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد شمس الدين السخاوي، فقيه، محدث، مؤرخ، عالم بالعربية والتفسير، ألَّف زهاء مئتي كتاب، ولد بالقاهرة سنة ٨٣١هـ، توفي بالمدينة سنة ٩٠٢هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١٠/ ١٥٠؛ والأعلام ٦/ ١٩٤).

(٨) الضوء اللامع ٩/ ٢٥٥ ـ ٢٥٩.

(٩) من أشهر تلك الدراسات:
١ ـ مقدمة تحقيق كتاب التمهيد التي كتبها الدكتور علي حسين البواب =



المبحث الأول

نَشْأَتُهُ وتَكْوِينُهُ العِلْمِيُّ

١ ـ نَسَبُهُ، وولادَتُهُ، وطَلَبُهُ العِلْمَ:

هو أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري(١)، شمس الدين، الشافعي، الدمشقي، ثم الشيرازي.

وُلِدَ أبو الخير ابن الجزري بعد صلاة التراويح من ليلة السبت، الخامس والعشرين من شهر رمضان، سنة إحدى وخمسين وسبع مئة، داخل خط القَصَّاعين، بين السُّورَيْنِ، بدمشق، كما حَقَّقَهُ من لفظ والده(٢).

= (طبع مكتبة الرياض ١٩٨٥).

٢ ـ مقدمة تحقيق كتاب التمهيد في علم التجويد، من تحقيقي (طبع مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م).

٣ ـ ما كتبه الدكتور حسين حامد الصالح في رسالته للماجستير (ابن الجزري ودراساته الصوتية في ضوء علم اللغة الحديث) التي قدمها إلى كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠.

٤ ـ ما كتبه الدكتور محمد مطيع الحافظ في بحثيه: (شيخ القراء ابن الجزري) دار الفكر ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، و(الإمام شمس الدين بن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له) مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد، دبي، العدد الثالث، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م (ص١ ـ ٥٤).

٥ ـ مقدمة تحقيق كتاب (تحبير التيسير في القراءات العشر) التي كتبها الدكتور محمد أحمد مفلح القضاة (رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القرآن الكريم في السودان عام ١٩٩٥م، ط١، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

(١) نسبة إلى جزيرة ابن عمر، بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام، يحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة شبه الهلال (ينظر: ياقوت: معجم البلدان ٢/ ١٣٨؛ والسخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٥).

(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٤٧، وابن حجر: إنباء الغمر ٣/ ٤٦٦، والسخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٥.

وكان أبوه تاجراً[١]، وقرأ القرآن على الحسن بن عبد الله السروجي الدمشقي، قال ابن الجزري عنه: «شيخي وشيخ والدي رحمه الله.... ولَقَّنَ والدي القرآن، ثم إنه بقي حتى صرت مراهقاً، فجعل يتردد إليَّ فحفظت عليه من الشاطبية إلى أواخر الإدغام، وهو الذي عرَّفَنِي الرموز والاصطلاح، وقرأت عليه بحرف أبي عمرو إلى آخر المائدة في سنة ثلاث وستين، وتوفي رحمه الله في رمضان سنة أربع وستين وسبع مئة»[٢].

نشأ أبو الخير في دمشق، واشتغل بحفظ القرآن، فأكمله سنة أربع وستين وسبع مئة، وعمره ثلاث عشرة سنة، وصلَّى به في السنة التي بعدها[٣].

ودرس القراءات والتجويد في دمشق على عدد من شيوخها، أذكر اثنين منهم، لأن ابن الجزري صرَّح بالإفادة منهما:

الأول: أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف بن السَّلار (ت٧٨٢هـ)، قال عنه ابن الجزري: «وهو أول شيخ انتفعت به ولازمته وصَحَّحْتُ عليه الشاطبية دَرْساً وعَرْضاً، وتَلَوْتُ عليه ختمة بقراءة أبي عمرو، فأجازني وأنا مراهق دون سن البلوغ بكثير»[٤]، وكان ذلك سنة ست وستين وسبع مئة[٥].

الثاني: الشيخ إبراهيم بن عبد الله الحَمَوِيُّ المُؤَدِّبُ (ت٧٧١هـ)، قال ابن الجزري: قدم دمشق، فجلس بمكتبٍ بالعقيبة يُعَلِّمُ الصبيان، وكان مُجَوِّداً حاذقاً، قرأت عليه جمعاً للسبعة، ترددت إليه كثيراً، ومنه استفدت علم التجويد ودقائق التحرير، وعليه ارتاض لساني بالتحقيق، ولم تَرَ عيناي

(١) السخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٥، وقال السخاوي: «وكان أبوه تاجراً، فمكث أربعين سنة لا يولد له، ثم حجَّ فشرب ماء زمزم بِنِيَّةٍ ولدٍ عالمٍ، فَوُلِدَ له هذا».
(٢) غاية النهاية ١/ ٢١٩.
(٣) غاية النهاية ٢/ ٢٤٧؛ والضوء اللامع ٩/ ٢٥٦.
(٤) غاية النهاية ١/ ٤٨٣.
(٥) غاية النهاية ٢/ ٢٤٧.



من شيوخي أعلَم بالتجويد منه، ولا أصحَّ تلفظاً وتحريراً[١]. وكان ذلك سنة سبع وستين وسبع مئة[٢].

٢ ـ رِحْلاتُهُ العِلْمِيَّةُ:

وبعد أن أتمَّ ابن الجزري الأخذ عن شيوخ بلده، فدرس عليهم أشهر كتب القراءات، وقرأ عليهم بِمُضَمَّنِهَا، تطلَّعت نفسه للرحلة خارج بلاد الشام، وكان ذا همة عالية، يبحث عن الأسانيد العالية، وكان قد عزم على الرحلة إلى بلاد الأندلس للأخذ عن شيخها محمد بن يوسف بن عبد الله الأندلسي، خطيب غرناطة الذي كان أعلى القراء إسناداً في زمانه (ت٧٧٣هـ)، قال: «وكنت عزمت على الرحلة إليه فمنعني والداي»[٣].

وكانت أول رحلة لابن الجزري سنة ٧٦٨هـ إلى الحجاز حاجّاً، فقرأ بالمدينة الشريفة على أبي عبد الله محمد بن صالح المقرئ (ت٧٨٥هـ) شيخ المدينة ومن انتهت إليه القراءة علواً بالحجاز، بِمُضَمَّنِ الكافي[٤] والتيسير[٥] بين الروضة والمنبر[٦].

ورحل ابن الجزري إلى مصر ثلاث رحلات علمية، بعد أدائه فريضة الحج سنة ٧٦٨هـ، وسافر بعد ذلك إلى مصر مرات كثيرة لأغراض متعددة، أما رحلاته العلمية الثلاث فهي:

الرحلة الأولى إلى مصر: كانت سنة ٧٦٩هـ، وقرأ خلالها على ثلاثة من كبار شيوخ القراءات في مصر، وهم:

(١) ينظر: غاية النهاية ١/ ١٨ و١٣٠.
(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٤٧.
(٣) غاية النهاية ٢/ ٢٨٥.
(٤) الكافي في القراءات السبع، تأليف أبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي (ت ٤٧٦هـ).
(٥) التيسير في القراءات السبع، تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ).
(٦) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٤٧ و١٥٥؛ والضوء اللامع ٩/ ٥٥٦.

١ ـ أبو بكر بن أَيْدُغْدِي بن عبد الله الشهير بابن الجُنْدِيِّ (ت٧٦٩هـ)، مؤلف كتاب (البستان في قراءات الثلاثة عشر)، قرأ عليه وأجازه قبل وفاته[١].

٢ ـ أبو الحسن محمد بن عبد الرحمٰن بن علي بن الصائغ (ت٧٧٦هـ)، قال: «قرأت عليه ختمة جمعاً بالقراءات السبع، بمُضَمَّنِ الشاطبية والتيسير والعنوان في تلك السنة، ثم رحلت إليه سنة إحدى وسبعين...»[٢].

٣ ـ أبو محمد عبد الرحمٰن بن أحمد بن علي البغدادي ثم المصري (ت٧٨١هـ)، قال: «قرأت عليه جمعاً بالقراءات ختمتين: الأولى بمُضَمَّنِ الشاطبية والتيسير والعنوان في شهور سنة تسع وستين، ثم رحلت إليه ثانياً سنة إحدى وسبعين، فقرأت عليه الختمة الثانية...»[٣].

وفي هذه الرحلة كتب ابن الجزري كتابه (التمهيد في علم التجويد)، فقد قال في خاتمته: «فرغت من تحريره... يوم السبت خامس ذي الحجة الحرام من سنة تسع وستين وسبع مئة، بالمدرسة الظاهرية من بين القصرين، بالقاهرة المحروسة»[٤].

الرحلة الثانية إلى مصر: كانت سنة ٧٧١هـ، فأقام في القاهرة يَدْرُسُ القراءات والحديث والفقه، وقرأ مرة أخرى على شيخه ابن الصائغ، وأبي محمد البغدادي، كما سبق قبل قليل[٥].

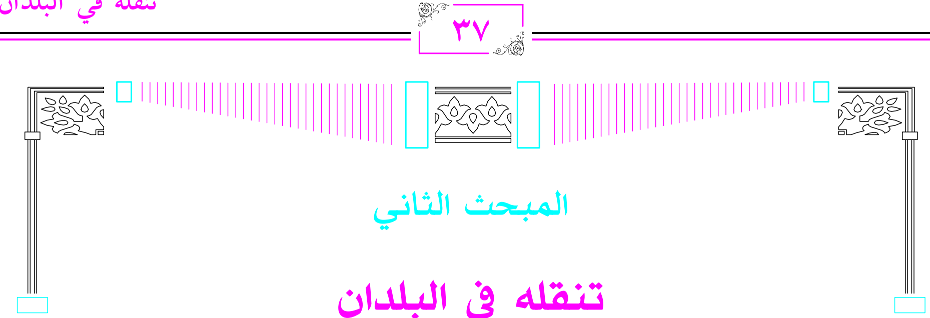
الرحلة الثالثة إلى مصر: كانت سنة ٧٧٨هـ، وكان معه في هذه الرحلة ولده أبو الفتح محمد الذي ولد سنة ٧٧٧هـ[٦]، فقرأ القراءات والأصول

(١) ينظر: غاية النهاية ١/ ١٨٠ و٢/ ٢٤٧.
(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/ ١٩٣ و٢٤٧.
(٣) ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٤ و٢٤٧.
(٤) التمهيد ص٢٣٨، وينظر ١/ ٢٠٩، والضوء اللامع ٩/ ٢٥٧.
(٥) ينظر: غاية النهاية ٢/ ١٦٤ و٢٤٨.
(٦) المصدر نفسه ١/ ٣٦٤.

والمعاني والبيان، ورحل إلى الإسكندرية وأخذ عن شيوخها[١].

وكان ابن الجزري بين رحلاته الثلاث يعود إلى دمشق ويقرأ على شيوخه القراءات التي «اشتد اعتناؤه بها»[٢]، وغيرها من العلوم حتى أَذِنَ له غير واحد من علماء عصره بالإفتاء والتدريس والإقراء[٣]، فباشر ذلك في عدد من المدارس في بلاد الشام والقدس[٤]، ثم بنى له مدرسة في دمشق برأس عَقَبَةِ الكِتَّان سَمَّاها (دار القرآن) فأقرأ الناس بها[٥].

(١) المصدر نفسه ٢/٢٤٨.
(٢) السخاوي: الضوء اللامع ٩/٢٥٦.
(٣) ينظر: غاية النهاية ٢/٢٤٨؛ والسخاوي: الضوء اللامع ٩/٢٥٦.
(٤) ينظر: المصدران السابقان.
(٥) ينظر: ابن حجر: إنباء الغمر ٣/٤٦٦؛ والسخاوي: الضوء اللامع ٩/٢٥٦.



المبحث الثاني

تنقله في البلدان

١ ـ لُجُوؤُه إلى بلاد الروم:

ظل ابن الجزري مقيماً في بلاد الشام، ويتردد إلى مصر، ووُلِّيَ قضاءَ الشام سنة ٧٩٣هـ، ولم يَتِمَّ له وصُرِفَ عنه(١)، وباشر بعض الأعمال الإدارية للأمير قُطْلَوبك، وهو أُسْتَادَار أَيْتَمُش أتابِكِ السلطان بَرْقُوق(٢)، لكن هذا العمل جَرَّ عليه المتاعب، وغَيَّرَ وجهة حياته، قال ابن حجر: «وفي جمادى الأولى [سنة ٧٩٨هـ] هَرَبَ الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي من القاهرة إلى بلاد الروم.... وكان السبب في هروبه أنه كان يتحدث عن قطلوبك بالشام في مستأجراته ومتعلقاته بدمشق، فزعم أنه تأخر عنده مال كبير، فتحاكم معه عند السلطان، فرُسِمَ عليه فهرب»(٣).

وقال السخاوي: «ثم امْتُحِنَ بسبب مباشرته تَعَلُّقَاتِ أيتمش على يد أستاداره قُطلبك، وسُلِّمِ لوالي القاهرة ليعمل له الحساب، فوقف عليه مال

(١) ابن طولون: قضاة دمشق ص١٢١، وينظر: ابن حجر: المجمع المؤسس (الذيل) ص٥٠٢؛ وإنباء الغمر ٤١٨/١.

(٢) الأتابك: هو أمير العسكر، والأستادار هو الذي يشرف على تدبير بيوت السلطان، قال ابن حجر في إنباء الغمر (٢٨٢/٢) في وفيات سنة ٨٠٦هـ: «قطلوبغا بن عبد الله، عمل مرة أستادارية أيتمش واشتهر به، ثم ولي الأستادارية للسلطان مراراً». أما أيتمش المعروف بالبجاسي الجركسي فقد كان مقدماً عند السلطان الظاهر برقوق (ت ٨٠١هـ)، ولكن أمر أيتمش آل بعد وفاة الظاهر برقوق إلى القتل سنة ٨٠٢هـ. (ينظر: ابن حجر: إنباء الغمر ١١٨/٢).

(٣) إنباء الغمر ٥١٠/١، وينظر ٤٦٦/٣.

عجز عنه، ففر في سنة ثمان وتسعين، وركب البحر من إسكندرية، ولحق بلاد الروم»[(١)].

وجاء في ترجمته في كتابه (غاية النهاية): «ثم دخل الروم لِمَا ناله من الظلم من أخذ مَالِهِ بالديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبع مئة، فنزل بمدينة بُرْصَة دار الملك العادل المجاهد بايزيد بن عثمان»[(٢)].

وكانت مدينة بُرْصة آنذاك عاصمة دولة السلطان العثماني الرابع بايزيد بن مراد بن أورخان بن عثمان، الذي بويع بالسلطنة بعد وفاة أبيه سنة٧٩١هـ[(٣)]. وكان السلطان بايزيد: «من خِيَار ملوك الأرض... وكان مُهَاباً، يحب العلم والعلماء، ويكرم أهل القرآن»[(٤)].

وكان من تيسير الله تعالى على ابن الجزري في بلاد الروم أنه التقى هناك بتلميذ له قديم يعرف (بشيخ حاجي)، كان قد قرأ عليه في دمشق، فعرَّف الملكَ بمقداره، فعظَّمه وأكرمه، ورَتَّبَ له في كل يوم مئتي درهم، وساق له عدة خيول ومماليك[(٥)]. كذلك صادف ابن الجزري تلميذه القديم مؤمن بن علي بن محمد الرومي الفلكآباذي، الذي كان قد قرأ عليه بدمشق. قال ابن الجزري: «ولمَّا قدَّر الله أني دخلت الروم سنة ثمان وتسعين وسبع مئة نزلت عنده، ولم يأل جهداً في إكرامي»[(٦)].

أقام ابن الجزري في مدينة بُرْصَةَ، يشارك في الجهاد مع جيوش العثمانيين[(٧)]، ويشتغل بالعلم، فأخذ عنه أهل تلك البلاد القراءات

(١) الضوء اللامع ٩/ ٢٥٦.
(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٤٩.
(٣) محمد فريك بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية ص٤٨؛ والصلابي: الدولة العثمانية ص١١١.
(٤) ابن حجر: إنباء الغمر ٢/ ٢٢٥.
(٥) المصدر نفسه ١/ ٥١٠.
(٦) غاية النهاية ٢/ ٣٢٤.
(٧) ينظر: المصدر نفسه.



والحديث، وانتفعوا به[١]، واشتغل بالتأليف إلى جانب التدريس، فألَّف هناك كتاب (النشر في القراءات العشر) سنة ٧٩٩هـ[٢]، كذلك نظم هناك قصيدته (طيبة النشر) في السنة ذاتها[٣].

ويبدو أن ابن الجزري نوى الإقامة في مملكة آل عثمان، فلحقه عدد من أولاده، منهم أبو بكر أحمد، قال ابن الجزري عنه: «ولمَّا دخلت الروم لحقني بكثير من كتبي، فأقام عندي يُفِيدُ ويستفيد»[٤]. كذلك حضر ابنه أبو الخير محمد، قال: «ولمَّا دخلت الروم حضر إليَّ سنة إحدى وثمان مئة، فصَلَّى بالقرآن، وحفظ المقدمة والجوهرة...»[٥].

وبقى ابنه أبو الفتح محمد في دمشق، وباشر وظائف والده، حين دخل بلاد الروم، حتى اخترمته يد المنون بالطاعون سنة ٨١٤هـ ووالده بشيراز[٦].

ولم تمض على إقامة ابن الجزري في بلاد الروم إلا ست سنوات وبضعة أشهر حتى هاجم تيمورلنك بجيوشه الدولة العثمانية، وخرج ابن الجزري مع جيوش العثمانيين التي خرجت لمواجهة المغول، وشهد الوقعة التي دارت بين الجيشين في سهل أنقرة في التاسع عشر من شهر ذي الحجة سنة ٨٠٤هـ، فكُسِرَ الجيشُ العثماني، ووقع الملك بايزيد في الأسر، وكذلك وقع أبو الخير ابن الجزري أسيراً في أيدي المغول[٧].

واحتمل تيمورلنك ابن الجزري معه بعد أن عرف منزلته، إلى بلاد ما

(١) ابن حجر: إنباء الغمر ٣/٤٦٦؛ والسخاوي: الضوء اللامع ٩/٢٥٦.
(٢) ينظر: النشر ٢/٤٦٩.
(٣) ينظر: علي محمد الضباع: إتحاف البررة ص٢٦٢.
(٤) غاية النهاية ١/١٣٠.
(٥) المصدر نفسه ٢/٢٥٣.
(٦) المصدر نفسه ٢/٢٥٢.
(٧) ينظر: ابن حجر: إنباء الغمر ٢/٢٢٥؛ ومحمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية ص٥١؛ والصلابي: الدولة العثمانية ص١١٨.

وراء النهر، على عادته مع كبار علماء الدول الإسلامية التي دخلها، وأنزله في مدينة كَشّ، فكان هناك حتى وفاة تيمور سنة ٨٠٧هـ[(١)].

٢ ـ حياتُهُ في الأَسْرِ:

إن هِمَّةَ ابن الجزري العالية جعلت من أَسْرِهِ واغترابه في بلاد ما وراء النهر[(٢)] فرصة جديدة له لتعليم الناس القرآن، والتفرغ للتأليف، وجاء في ترجمته في كتابه غاية النهاية: «فأخذه أمير تُمُر من الروم، وحمله إلى بلاد ما وراء النهر، فأنزله بمدينة كَشّ[(٣)] فقرأ عليه بها وبسمرقند[(٤)] جماعة منهم عبد القادر بن طلة الرومي... وجماعة لم يكملوا»[(٥)].

واشتغل ابن الجزري هناك بالتأليف أيضاً، خاصة في علم الحديث، لحاجة أهل تلك البلاد إلى ذلك، فألَّف تذكرة العلماء، وشرح كتاب المصابيح، قال حاجي خليفة: «تذكرة العلماء في أصول علم الحديث، للشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ، مختصرٌ أوله: الحمد لله على بداية نهايتها... إلخ، ذكر فيه شرف علم الحديث، وزمان رواجه وكساده، وقلة أهله في بلاد الروم... وذكر مشايخه، وسنده، وسفرته إلى ما وراء النهر لنقل الحديث فيها، فكان ما قُدِّرَ من نهب كتبه، وأنه أقام ببلدة كش، فشرح المصابيح[(٦)] لأهلها، ولما

(١) ينظر: غاية النهاية ٢/٢٤٩ و١/١٣٠؛ وابن حجر: إنباء الغمر ٣/٤٦٦ و٢/٢٢٩؛ والسخاوي: الضوء اللامع٩/٢٥٧.
(٢) أي ما وراء نهر جَيْحون بخراسان، فما كان في شرقيِّهِ سموه بعد الإسلام ما وراء النهر، وما كان في غربيِّهِ فهو خراسان (ينظر: صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ٣/١٢٢٣).
(٣) مدينة كش في بلاد ما وراء النهر، اتخذها تيمورلنك مقراً له في آخر عمره.
(٤) سَمَرْقَنْدُ: مدينة عظيمة بما وراء النهر، وهي قصبة الصُّغْد، وهي قرى متصلة من سمرقند إلى بخارى، والصُّغد اسم للوادي والنهر الذي تشرب منه هذه النواحي (ينظر: صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ٢/٧٣٦ و٨٤٢).
(٥) غاية النهاية ٢/٢٤٩.
(٦) كتاب (مصابيح السُّنَّة) للإمام حسين بن مسعود البغوي الفراء المتوفى سنة ٥١٦هـ =



استطرد الكلام إلى اصطلاح القوم طلبوا مختصراً جامعاً لعلومه، وكانت منظومته المسماة بالهداية على معالم الرواية(١) غير مستغنية عن بسط القول، فوضع هذا المختصر بداية لتلك الهداية، ورُتِّبَ على مقدمة وأربعة أصول، وفرغ منه سنة ٨٠٦هـ»(٢).

وظَلَّ ابن الجزري مقيماً في بلاد ما وراء النهر حتى مات تيمورلنك يوم الأربعاء السابع عشر من شعبان سنة ٨٠٧هـ(٣)، فخرج قاصداً العودة إلى موطنه، بعد أن مكث في الأسر سنتين ونصف السنة، وهذا وصف لرحلة العودة: «ولما توفي أمير تُمُر في شعبان سنة سبع وثمان مئة خرج من تلك البلاد، فوصل إلى بلاد خراسان(٤)، ودخل مدينة هَرَاة(٥)، فقرأ عليه للعشرة جماعة، أكمل منهم الإمام العالم جمال الدين محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن افتخار الهروي، ثم قَفَلَ راجعاً إلى مدينة يَزْد(٦)، فقرأ عليه للعشرة جماعة منهم الفاضل شمس الدين محمد بن الدباغ البغدادي،

= (ينظر: حاجي خليفة: كشف الظنون ٢/ ١٦٩٨).

(١) الهداية منظومة في علوم الحديث، أولها:

يَـقُـولُ راجـي عَـفْـوَ رَبٍّ رَؤُفِ ... مـحـمـدُ بـنُ الـجـزري الـسَّـلَـفِـي

(ينظر حاجي خليفة: كشف الظنون ٢/ ٢٠٢٨ و٢٠٤٢ و١٣٨٩)، وهي في ٣٧٠ بيتاً من الرَّجَز (ينظر: محمد بن شنب: ابن الجزري: دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٢٠)، شرحها شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني في كتابه (مناهج الهداية إلى معالم الرواية) مخطوط بدار الكتب المصرية في ٨٨ ورقة، رقمه [٢٣٨٢٤ب] (ينظر: فهرس مخطوطات الدار ٣/ ١١٢).

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٨٩.

(٣) ينظر: ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ١٢/ ٢٧٠.

(٤) خُرَاسان بلاد واسعة غربي نهر جَيْحون، من أشهر مدنها: نيسابور وهراة ومَرو (ينظر: صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ١/ ٤٥٥).

(٥) هَرَاة: مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان (ينظر: مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٥٥).

(٦) يَزْد: مدينة متوسطة بين نيسابور وشيراز وأصبهان، وهي من أعمال بلاد فارس (ينظر: مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٧٨).

وجماعة لم يكملوا ثم دخل أَصْبَهانَ[١]، فقرأ عليه بها جماعة أيضاً ولم يكملوا، ثم وصل شيراز في رمضان سنة ثمانٍ وثمانِ مئة»[٢].

ويبدو أن ابن الجزري كان يسير سيراً حثيثاً في طريق عودته، فإنه قطع المسافة بين سمرقند وشيراز في حدود شهر وكان في أثناء ذلك يُقْرِئُ، ويَقْرَأُ أيضاً، فحين مَرَّ بمدينة يزد اغتنم الفرصة ليروي كتاب (غاية المنتهي في القراءات)، قال في ترجمة أسعد بن الحسين بن سعد بن بندار القاضي أبو ذر اليزدي: «ثم إني لما دخلت مدينة يزد في سنة ثمانٍ وثمانِ مئة وقفتُ له على كتاب حافل سماه: (غاية المنتهي ونهاية المبتدي في القراءات العشر) أحسن في تأليفه وأجاد في تصنيفه... وقد وصل إليَّ الإسناد إليه مشافهة من الشيخ ظهير الدين عبد الله بن خضر بن مسعود إجازة منه شافهني بها بمدينة يزد في شعبان[٣] سنة ثمان وثمانِ مئة...»[٤].

وكان يصحب ابن الجزري في رحلة العودة ابنه أبو الخير محمد، فقد كان قد لحق أباه إلى مدينة كش في أوائل سنة ٨٠٧هـ، وأقام مع أبيه في مدينة شيراز بعد ذلك[٥].

٣ ـ استقراره في مدينة شيراز ووفاته فيها:

وصل ابن الجزري إلى شِيرَازَ[٦] في رمضان سنة ثمانٍ وثمانِ مئة،

---

(١) أصبهان مدينة عظيمة من أعلام المدن في بلاد فارس (ينظر: مراصد الاطلاع ١/ ٧٨).

(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٥٠.

(٣) إذا كانت وفاة تيمورلنك في شعبان سنة ٨٠٨هـ، كما جاء في غاية النهاية (٢/ ٢٥٠)، وفي السابع عشر منه كما نص ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (١٢/ ٢٧٠) فإن وصول ابن الجزري إلى مدينة يزد قبل انقضاء شهر شعبان يدل على سرعة حركته في العودة بعد وفاة تيمورلنك، ويشير إلى ذلك أن كثيراً ممن قرأ عليه في المدن التي مَرَّ بها لم يكملوا.

(٤) غاية النهاية ١/ ١٦٠.

(٥) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٥٢.

(٦) شيراز: مدينة عظيمة مشهورة، وهي قصبة بلاد فارس (ينظر: صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ٢/ ٨٢٤).



فأمسكه بها سلطانها بير محمد بن صاحبها أمير عمر شيخ بن أمير تُمُر[١]، فقرأ عليه بها جماعة كثيرون للعشرة، ثم ألزمه صاحبها بير محمد بالقضاء بها وبممالكها وما أضيف إليها كُرْهاً، فبقي مدة، وتغيرت عليه الملوك، ومن أخذها، لا يمكنه الخروج منها، حتى فتح الله تعالى عليه[٢].

واستقرت قدمه بشيراز، وانتفع به أهل تلك الديار في القرآن والحديث[٣]، وأنشأ هناك مدرسة تُعْرَفُ بدار القرآن[٤]. وعمَّر منزلاً له في سوق الإسكافيين كان ينزلها[٥]، والْتَأَمَ شَمْلُ الأسرة من جديد «وبقي أولاده وأحفاده هناك»[٦].

ورحل ابن الجزري وهو في شيراز رحلتين حجَّ فيهما، وزار في الثانية الشام ومصر واليمن، وكانت له فيهما أحداث وأخبار هذا موجزها:

الرحلة الأولى: استطاع ابن الجزري بعد خمس عشرة سنة من إقامته في شيراز الخروج للحج، وذلك في سنة ٨٢٢هـ، فخرج منها متوجهاً إلى البصرة، وتوجَّه معه المولى معين الدين بن عبد الله ابن قاضي كازرون[٧]، فوصلا إلى قرية عُنيزة[٨] من نجد، وتوجها منها فأخذهم الأعراب من بني

---

(١) قال السخاوي (٨/ ٢٤٢): «محمد بن عمر بن تيمورلنك، ويقال: بير محمد بن أمير عمر شيخ بن تيمور، كان صاحب شيراز بعد موت أبيه، وحسنت أيامه، وحمدت سيرته، أحبته الرعية، ثم قتله وزيره أمير حسين في المحرم سنة اثنتي عشرة [وثمان مئة]، واستقر بعده أخوه».

(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٥٠.

(٣) ينظر: ابن حجر: المجمع المؤسس (الذيل) ص٥٠٢؛ وإنباء الغمر (له) ٣/ ٤٦٦.

(٤) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٥١ و١/ ٣٤٠، ٣٤١.

(٥) السخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٧.

(٦) اللكنوي: الفوائد البهية ص١٣٩.

(٧) كازرون: مدينة بفارس، بين البحر وشيراز، يقال: هي دمياط الأعاجم (ينظر: مراصد الاطلاع ٣/ ١١٤٣).

(٨) عُنَيْزَة: موضع بين البصرة ومكة، تقع في الجزء الشمالي الأوسط من هضبة نجد (ينظر: مراصد الاطلاع ٢/ ٩٦٨). وهي اليوم إحدى مدن القصيم، وسط المملكة العربية السعودية، وهي مدينة تاريخية اكتسبت أهميتها منذ القدم بسبب موقعها الجغرافي المميز.

لام[١]، بعد مرحلتين، فرجعا إلى عُنَيْزَةَ، فنظم بها ابن الجزري قصيدة (الدرة في قراءات الثلاثة)[٢]. . . »[٣].

قال ابن حجر عن هذه الرحلة: «ثم اتفق أنه حج سنة اثنتين وعشرين، فَنُهِبَ ففاته الحج، وأقام بينبع، ثم بالمدينة، ثم دخل مكة، فَجاور إلى أن حجَّ [سنة ٨٢٣هـ] ورجع إلى العراق. وكان كاتَبَ المُؤَيَّدَ[٤] أن يأذن له في دخول القاهرة فمات المؤيد في تلك السنة، فرجع»[٥].

الرحلة الثانية: خرج ابن الجزري مرة أُخرى من شيراز قاصداً الحج وزيارة دمشق والقاهرة، قال السخاوي: «ثم قَدِمَ دمشق في سنة سبع وعشرين [بعد ثلاثين سنة من مغادرتها]، فاستأذن منها في قدوم القاهرة، فأُذِنَ له، فقدمها واجتمع بالسلطان الأشرف[٦]، فعظَّمه وأكرمه، وتصدَّى للإقراء والتحديث، . . . ثم توجَّه فيها لمكة مع الحاج، ثم سافر في البحر

---

(١) بنو لام: قبيلة عربية من طيء، كانوا في نجد.

(٢) وهي منظومة في قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف، وذكر ابن الجزري في خاتمتها قصة نهب الأعراب لهم بقوله:

غريبةُ أوطان بنجدٍ نظمتها ... وعُظْمُ اشتغالِ البالِ وافٍ وكيف لا
صُدِدْت عن البيت الحرام وزَوْرِيَ ... المقامَ الشريف المصطفى أشرفَ العُلا
وطوَّقني الأعراب بالليل غفلةً ... فما تركوا شيئاً وكِدْتُ لأُقتلا
فأدركني اللطفُ الخفيُّ وردَّني ... عُنيزةَ حتى جاءني مَن تكفلا
بحملي وإيصالي لطَيْبَة آمناً ... فيا رَبِّ بَلِّغْني مُرادي وسَهِّلا
ومُنَّ بجمع الشمل واغفر ذنوبنا ... وصلِّ على خير الأنام ومَن تلا

(٣) غاية النهاية ٢/ ٢٥٠.

(٤) المؤيد: هو أبو النصر شيخ بن عبد الله المحمودي، كان من مماليك السلطان برقوق، فأعتقه، وتدرَّج في المناصب حتى تغلب على السلطنة بمصر سنة ٨١٥هـ، واستمر حتى وفاته في المحرم سنة ٨٢٤هـ (ينظر: ابن حجر: ذيل الدرر الكامنة ص٢١٤، ومحمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ١/ ٤٧).

(٥) إنباء الغمر ٣/ ٤٦٦، ينظر: السخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٧.

(٦) الملك الأشرف: هو أبو النصر برسباي، الدقماقي الظاهري، بويع بالملك سنة ٨٢٥هـ بالقاهرة، ومات سنة ٨٤١هـ. (ينظر: محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ١/ ٤٨).



لبلاد اليمن تاجراً، فأسمع الحديث عند صاحبها[(١)]، ووصله بحيث رجع ببضائع كثيرة، وعاد لمكة فحجَّ سنة ثمانٍ، ثم رجع إلى القاهرة فدخلها في أَوَّلِ التي تليها، ثم سافر منها على طريق الشام، ثم على طريق البصرة إلى شيراز»[(٢)].

وكان ابن الجزري في رحلته الطويلة هذه يُقْرِئُ القرآن ويُؤْخَذُ عنه الحديث، قال في ترجمة أحمد بن محمد الأشعري: «ولما دخلت اليمن لازمني كثيراً، وسمع مني تحبير التيسير، والطيبة، والتقريب، ونحو نصف النشر، وغير ذلك... واستجاز مني القراءات العشر فأجزته...»[(٣)].

ووصف ابن حجر دخوله القاهرة في هذه الرحلة سنة ٨٢٧هـ بقوله: «وانثال عليه الناس للسماع عليه والقراءة، ونشر علماً كثيراً... وكان قد ثَقُلَ سمعه قليلاً، لكنَّ بصره صحيح يكتب الخط الدقيق على عادته»[(٤)]. وكان عمره آنذاك سبعاً وسبعين سنة!

عاد ابن الجزري إلى شيراز سنة ٨٢٩هـ، ومكث فيها بضع سنوات أخرى، حتى «كانت منيته فيها، قبيل ظهر يوم الجمعة، خامس ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين، بمنزله من سوق الإسكافيين، ودُفِنَ بمدرسته التي أنشأها هناك»[(٥)]. وكانت جنازته مشهودة، تبادر الأشراف والخواص والعوام إلى حملها[(٦)]، لمكانته في نفوس الناس، رحمه الله تعالى، ورضي عنه.

---

(١) هو الملك المنصور عبد الله بن أحمد بن إسماعيل الرسولي، ولي بعد وفاة أبيه سنة ٨٢٧هـ، وكان صالح السيرة عادلاً، وتوفي سنة ٨٣٠هـ (ينظر: السخاوي: الضوء اللامع ٥/ ٥).

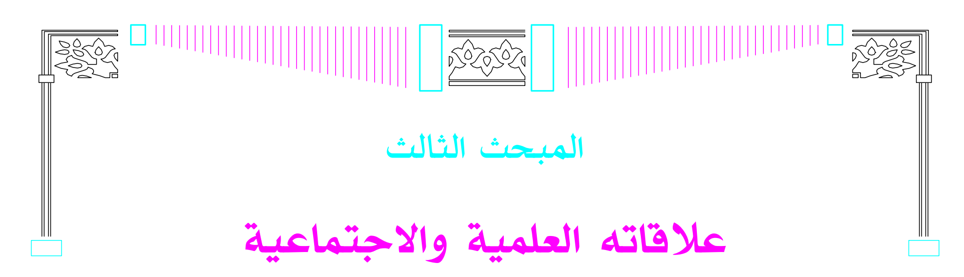
(٢) الضوء اللامع ٩/ ٢٥٧.

(٣) غاية النهاية ١/ ١٠٣.

(٤) المجمع المؤسس (الذيل) ص٥٠٣.

(٥) السخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٧.

(٦) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٥١.



المبحث الثالث

علاقاته العلمية والاجتماعية

إن رحلات ابن الجزري العلمية المتعددة وحرصه على الأخذ والتلقي، وجولاته في أقطار شتى، وطول عمره، وهمته العالية في الإقراء والتعلم، كانت سبباً لكثرة شيوخه وأصحابه وتلامذته، وقد انعكس ذلك في مؤلفاته، خاصة كتابه الكبير (غاية النهاية في طبقات القراء)، ولا يتسع المقام لذكرهم وتقصي أخبارهم، وسوف أكتفي بالإشارة إلى المشهورين منهم[(١)]، ثم التعريج على أسرته ومن اشتهر من أولاده.

١ ـ شيوخه:

حرص ابن الجزري على الترجمة لشيوخه في كتابه (غاية النهاية)، وقد أحصيت أكثر من أربعين منهم، وذكر معظمهم في مقدمة كتابه (النشر) في الأسانيد التي نقلت إليه كتب القراءات التي اعتمد عليها في تأليف الكتاب.

ولاحظت أنه أكثر عن بعضهم، ومن ثم فإني سوف أكتفي بذكر خمسة منهم، مرتبين حسب مقدار ما دَرس عليهم من كتب القراءات، وأشير إلى مواضع ترجمة الآخرين في الهامش[(٢)]:

(١) قرأت كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) في أوائل (سنة ١٩٨٤م) وقت إعدادي لمادة أطروحة الدكتوراه، وسجَّلت في تلك القراءة أسماء شيوخه وأصحابه وتلامذته، وأسماء الكتب التي وردت ذكرها في الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

(٢) هذه أرقام ترجمات شيوخه في غاية النهاية: ٤ ـ ١٧ ـ ٦٩ ـ ١٣٤ ـ ١٤٢ ـ ١٦٠ ـ ١٩٦ ـ ٢٠٥ ـ ٢٢٩ ـ ٤٩٩ ـ ٥١٠ ـ ٥٢١ ـ ٦٠٢ ـ ٧٠٣ ـ ٧٨٢ ـ ٨٣٨ ـ ٨٥٤ ـ ٩٥٥ ـ ٩٩٨ ـ ١٠٥٥ ـ ١٥٥٤ ـ ١٥٦٢ ـ ١٨٨٣ ـ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦ ـ ٢٣٨٥ ـ ٢٣٩٨ =



١ ـ محمد بن أحمد علي بن الحسن، أبو المعالي بن اللَّبَّان الدمشقي، أستاذ مُحَرِّرٌ ضابط، قال ابن الجزري: «وأقرأ الناس زماناً، وانتفع به خلقٌ، ورحل الناس إليه من الأقطار، وبَعُدَ صيته، واشتهر اسمه، فقرأتُ عليه بمُضَمَّنِ كتب»[(١)]، وتوفي سنة ٧٧٦هـ بدمشق[(٢)].

٢ ـ عبد الرحمٰن بن أحمد بن علي أبو محمد البغدادي، ثم المصري، الإمام العالم العلامة، شرح الشاطبية شرحين، واختصر البحر المحيط، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية، مع الصيانة والخير والانقطاع عن الناس، قال ابن الجزري: «قرأت عليه جمعاً بالقراءات ختمتين الأولى بمضمن الشاطبية والتيسير والعنوان في شهور سنة تسع وستين، ثم رحلت إليه ثانياً سنة إحدى وسبعين، فقرأت عليه الختمة الثانية بذلك، وبمضمن كتب شتى...»[(٣)]، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٨١هـ[(٤)].

٣ ـ أبو بكر بن أَيْدُغْدِي بن عبد الله الشمسي، الشهير بابن الجُنْدِيِّ، ويسمى عبد الله، شيخ مشايخ القراء بمصر، أستاذ كامل، ناقل، ثقة، مؤلِّف، قال ابن الجزري: «وألف كتاب البستان في الثلاثة عشر، قرأت عليه به[(٥)]...»، توفي سنة ٧٦٩هـ بالقاهرة[(٦)].

= ـ ٢٤٦٨ ـ ٢٧١٤ ـ ٢٧٥٥ ـ ٣٠٠٢ ـ ٣٠٦٩ ـ ٣١١١ ـ ٣١٣٢ ـ ٣١٤٠ ـ ٣٢٠٧ ـ ٣٣٩٣ ـ ٣٤٢٢ ـ ٣٤٢٨ ـ ٣٤٣٦ ـ ٣٤٤٥ ـ ٣٤٦٢ (ينظر: ٢٣٥٢) ـ ٣٥٥٠ (مجموعهم ٤٣ شيخاً)، وكان الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة قد ترجم لواحد وأربعين منهم في مقدمة تحقيقه كتاب تحبير التيسير (ص٣٣ ـ ٤٢) لكنه زاد فيهم رقم (٢٠): حسام المصري، وأسقط اثنين هما رقم (٥١٠) و(٣٤٢٢).

(١) تنظر تلك الكتب: النشر ١/٥٨ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٦ ـ ٦٧ ـ ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٨٨ ـ ٩٢ ـ ٩٤ ـ ٩٦ ـ ٩٨.

(٢) غاية النهاية ٢/٧٢ ـ ٧٣.

(٣) ينظر تلك الكتب: النشر ١/٦١ ـ ٦٢ ـ ٦٥ ـ ٦٧ ـ ٧٤ ـ ٧٨ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٥ ـ ٨٩.

(٤) غاية النهاية ١/٣٤٦.

(٥) ينظر كتب أخرى قرأها ابن الجزري عليه: النشر ١/٦٥ ـ ٦٧ ـ ٦٩ ـ ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٣ ـ ٨٥ ـ ٩١ ـ ٩٧.

(٦) غاية النهاية ١/١٨٠.



٤ ـ محمد بن عبد الرحمٰن بن علي، شمس الدين بن الصائغ الحنفي، تصدر للتدريس وتفسير العلوم، قال ابن الجزري: «رحلت إليه في سنة تسع وستين... فقرأت عليه ختمة جمعاً بالقراءات السبع بمضمن الشاطبية والتيسير والعنوان في تلك السنة، ثم رحلت إليه الثانية سنة إحدى وسبعين، فقرأت عليه جمعاً للسبعة وللعشرة بمضمن عدة كتب(١)...»، توفي سنة ٧٧٦هـ بالقاهرة(٢).

٥ ـ عمر بن الحسن بن مَزْيَد بن أُمَيْلَة، أبو حفص المراغي الحلبي، ثم الدمشقي، رُحَلَةُ زمانه في علو الإسناد، قال ابن الجزري: «قرأت عليه كثيراً من كتب القراءات(٣)...»، توفي سنة ٧٧٨هـ بدمشق(٤).

وكان لابن الجزري عناية بالحديث والفقه والأصول والعربية، وطلب هذه العلوم ودرسها على شيوخ عصره في بلاد الشام ومصر، وأذن له غير واحد بالإفتاء والتدريس والإقراء(٥).

٢ ـ أصحابه:

أكثر ابن الجزري في كتابه (غاية النهاية) من وصف عدد ممن ترجم لهم بعبارة (صاحبي)، و(صاحبنا)، واستخدم ذلك في وصف من كان في سِنِّهِ أو قريباً منه، وشاركه في الأخذ عن شيوخه، وقد يكون قرأ على بعضهم أو قرؤوا عليه، أو ذاكروه وذاكرهم في الدرس، وأكثرهم كانت تربطه بهم علاقة مُمَيَّزَة فظلَّ يذكرهم ويتتبع أخبارهم، ويذكرها في تراجمهم في الكتاب.

(١) ينظر: النشر ١/ ٦٥ ـ ٦٧ ـ ٧٣ ـ ٧٧ ـ ٨٢ ـ ٨٣.
(٢) غاية النهاية ٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤.
(٣) ينظر: النشر ١/ ٨١ ـ ٨٦ ـ ٨٧ ـ ٨٩ ـ ٩٠.
(٤) غاية النهاية ١/ ٥٩٠.
(٥) ينظر عن أسمائهم: غاية النهاية ٢/ ٢٤٨؛ وابن الحجر: إنباء الغمر ٣/ ٤٦٧؛ والسخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٦؛ والداودي: طبقات المفسرين ٢/ ٦٠.

ويُحِسُّ القارئ لتراجم أصحاب ابن الجزري بالمشاعر التي كان يحملها تجاههم، وكثير منهم توفي قبله، فكان يذكرهم ويَتَرَحَّمُ عليهم، وأكتفي بنقل بعض ما قاله في حقهم[(١)]، فمن ذلك:

١ ـ «أحمد بن ربيعة بن عُلْوَانَ أبو العباس المقرئ الدمشقي، أخي في الله وصاحبي، إمام في الفن متقن، قرأ... وهو في ازدياد إن شاء الله»[(٢)].

٢ ـ «علي بن حسين بن علي الخُرَّمآباذي اليزدي، صاحبي، رحل إلى دمشق وقرأ عليَّ... وبرع في هذا العلم فتقدم أقرانه.. ومات سنة تسعين وسبع مئة، ووَلَّيْتُهُ على مدرستي، ولم يخلف بعده في هذا العلم مثله، مع الدين والورع والزهد وحسن الخلق والاستقامة، رحمه الله تعالى»[(٣)].

٣ ـ «عمران بن إدريس بن معمر، أبو محمد الجلجولي الشافعي، صاحبنا ونعم الصاحب، درَّسني الشاطبية... وسمع الشاطبية بقراءتي.. توفي سنة [ثلاث وخمسين] وثمانِ مئة بدمشق»[(٤)].

٤ ـ «محمد بن محمد بن ميمون أبو عبد الله البلوي الغرناطي، صاحبنا، قرأ بالأندلس، وقدم علينا دمشق سنة اثنتين وسبعين، فقرأ عليَّ للعشرة، وحفظ قصيدتي اللامية، ثم دخل اليمن، فأقام في بلد ثعبات من تعز، ولما دخلت اليمن في سنة ثمان وعشرين وثمان مئة تحققت أنه مات في ثعبات سنة ٧٩٣هـ»[(٥)].

٥ ـ «موسى بن أحمد بن إسحاق الشُّهُبِيُّ، صاحبي الشاب الخيِّر،

(١) أرقام تراجمهم في غاية النهاية هي: ٢٧٧ ـ ٢٤٥ ـ ٧٠٦ ـ ٨٣٦ ـ ٨٤٥ ـ ١٤٢٠ ـ ٢٢٠٧ ـ ٢٧٩٤ ـ ٢٤٦٨ ـ ٣٠٦١ ـ ٣٤٤٤ ـ ٤٥٤٩ ـ ٣٥٦٨ ـ ٣٥٧٨ ـ ٣٦٧٢ ـ ٣٧٠١ ـ ٣٧٤٠ ـ ٣٨٤٠ ـ ٣٩٠١.

(٢) غاية النهاية ١/ ٥٣.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٥٣٤.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٦٠٤ (وتاريخ وفاته منقول من الهامش).

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٢٥٥.

أفرد القراءات وجمعها... واخترمته المنية، مات شهيداً بالطاعون سنة أربع وثمانين وسبع مئة، واحتسبه أبوه، وكان قد كتب، وعلَّق، وأفاد، وتصدَّر، ونفع الناس، وألَّف في التجويد، ووَقْفِ حمزة، وغير ذلك، ولو عاش لكان آية في هذا العلم، فإنا لله وإنا إليه راجعون»[١].

٣ ـ تلامذته:

إذا كان تلامذة العالم هم مَن درَّسهم، أو قرؤوا عليه، وأخذوا عنه، فإن تلامذة ابن الجزري يتعذَّر إحصاؤهم أو الإحاطة بهم، لكثرتهم وتباعد بلدانهم، فقد أقرأ في الشام ومصر والحجاز واليمن والعراق وفارس وخراسان وما وراء النهر وبلاد الروم، وازدحم الطلبة عليه في كل تلك البلدان، وكان قد بنى مدرستين واحدة في دمشق وأُخرى في شيراز للإقراء سماهما (دار القرآن)، وتولَّى التدريس في عدد من المدارس أيضاً، قال السخاوي: وتصدَّر للإقراء في الجامع الأموي بدمشق سنتين، ثم تولَّى مشيخة الإقراء بالعادلية، ثم مشيخة دار الحديث الأشرفية، ثم مشيخة تربة أم الصالح، بعد شيخه ابن السلار، ونشر علم القراءات والحديث في بلاد الروم وشيراز[٢].

وذُكِرَ في ترجمة ابن الجزري في (غاية النهاية) كثير ممن قرأ عليه القراءات في الشام ومصر، وبُرْصة، وكَشَّ، وسمرقند، وهَرَاة، وأصبهان، وشيراز، والمدينة المنورة، وغيرها[٣].

وصار كثير من تلامذة ابن الجزري من كبار العلماء في القراءات، وكتبوا فيها المؤلفات، ولا يتسع المقام لسرد أسمائهم أو تقصي أخبارهم، ولكني أجد من المفيد إطلاع القارئ على أخبار أحدهم، وهو الشيخ طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد أبو الحسين الأصبهاني، لأنه مِن خُلَّصِ

(١) غاية النهاية ٢/٣١٦، ٣١٧.
(٢) ينظر الضوء اللامع ٥/٢٥٦، ٢٥٧.
(٣) غاية النهاية ٢/٢٤٨ ـ ٢٥١.



تلامذة الشيخ وأقربهم إليه، وجاءت له ترجمة في (غاية النهاية) كتبتها سلمى بنت المؤلف! وملخصها:

وُلِدَ الشيخ طاهرٌ سنة ٧٨٦هـ، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين تقريباً، وطلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة، وطاف البلاد، وساح في الأغوار والأنجاد، وكان أول لقاء له بابن الجزري في بلدته أصبهان سنة ثمانٍ وثمان مئة حين مرَّ بها ابن الجزري، وهو عائد من الأسر.

ثم رحل أبو الحسن طاهر إلى شيراز للقراءة على شيخه ابن الجزري، وسار معه إلى البصرة عندما قصد ابن الجزري الحج سنة ٨٢٢هـ، ويبدو أنه صحبه في الرحلة الثانية إلى الحج، ثم أقام في شيراز، وقرأ على ابن الجزري أكثر كتبه، وقرَّر أن يجلس مكانه بدار القرآن التي أنشأها داخل مدينة شيراز، وأن يكون خليفته بها قائماً مقامه، فاجتمع عليه الناس، ورُحِّلَ إليه من البلاد(١).

وألَّفَ الشيخ طاهر عدة كتب، منها:

١ ـ القصيدة الطاهرة في القراءات العشر، وهي على وزن الشاطبية ورَوِيِّها، وعدتِها (١١٥٣) بيتاً، مطلعها:

بحمدِ إلَهِ الخَلْقِ ذِي الفَضْلِ والأُلى ... وشُكْرِ أياديهِ افتتحتُ مُبَسْمِلَا

وقال فيها:

على ما هو المشهور في نَشْرِ شيخنا ... إمامِ الهدى شمسِ العدالة والعُلا
محمَّدٍ المدعوِّ بالجزريِّ مَنْ ... هو الآية الكبرى هو الحسن الملا(٢)

(١) ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٣٩ ـ ٣٤١، ٢/ ٢٤٨، وجاء في هدية العارفين (١/ ٤٣١) والأعلام (٣/ ٢٢٢): أنه توفي سنة ٧٨٦هـ، وهذا في الواقع هو تاريخ ولادته، وامتدت حياته إلى ما بعد وفاة شيخه سنة ٨٣٣هـ، ومن المؤكد أنه كتب مخطوطة كتاب (التحديد) للداني سنة ٨٢٢هـ، والتي تحتفظ بها مكتبة وهبي أفندي في المكتبة السليمانية في إستانبول (تنظر صورة خطه: التحديد ص٥٨، ٥٩).
(٢) منها نسخة خطية في المكتبة الأزهرية (٣٠٥٤٦٨)، وأخرى في الظاهرية، مكتبة =

٢ ـ نظم الجواهر، منظومة في اختلاف الآيات، على وزن الشاطبية لكنَّ رَوِيَّها الراء[(١)].

٣ ـ الدر الفريد في معرفة التجويد، مخطوط، بالفارسية[(٢)].

٤ ـ أسرته وأولاده:

نشأ الشيخ أبو الخير شمس الدين بن الجزري في أسرة غير عاطلة من العلم والجاه، فقد كان أبوه تاجراً[(٣)]، وتلقن القرآن على يد الحسن بن عبد الله السروجي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ، كما تقدم.

واعتنى الوالد بتنشئة ابنه تنشئة علمية صالحة[(٤)]، فحفظ القرآن سنة ٧٦٤هـ، وعمره ثلاث عشرة سنة، وصلَّى به سنة ٧٦٥هـ، وأجازه قبل ذلك وهو صغير خال جدِّه محمد بن إسماعيل الخبَّاز[(٥)] وسمع منه، فيما أخبره والده، ولم يقف هو على ذلك[(٦)].

إنَّ عوامل تكوين الشخصية منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو خارجي،

= المتحف ببغداد ناقصة (١٠٨٤٥/١)، ومكتبة مدرسة يحيى باشا الجليلي في الموصل (١٦٧).

(١) غاية النهاية ١/ ٣٤٠.

(٢) منه نسختان خطيتان في مكتبة المتحف ببغداد، رقمهما: (٢٩٢٩) و(١٠٨٤٥/٢).

(٣) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٥.

(٤) ذكرت كتب التراجم أخاً لأبي الخير اسمه علي، كان عالماً أيضاً، وإن لم تبلغ شهرته شهرة أخيه، لكن ذلك يدل على عناية أبيهما بتنشئتهما تنشئة علمية، قال السخاوي في كتابه الضوء اللامع (٢٣/٦): «علي بن محمد بن محمد بن يوسف العلاء الدمشقي، ابن الجزري، أخو شيخ القراء الشمس محمد، كان فيما بلغني عالماً مقرئاً، وهو جد الشريف ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي نقيب الأشراف لأمه».

(٥) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري، من وُلْدِ عُبَادة بن الصامت ﷺ يعرف بابن الخبَّاز، ولد سنة ٦٦٧هـ، وجدَّ في طلب الحديث، فصار مسند دمشق في زمانه، واستمر يحدِّث نحواً من سبعين سنة، مات في ثالث رمضان سنة ٧٥٦هـ عن تسعين سنة (ينظر: ابن حجر: الدرر الكامنة ٤/ ٤).

(٦) غاية النهاية ٢/ ٢٤٧.



وقد اجتمعت لابن الجزري نَفْسٌ طُلَعَةٌ[(١)]، ذاتُ همَّةٍ عالية لازمته حتى آخر عمره، مع رغبة شديدة لوالده في تعليمه، وتشجيعه على التحصيل، فلم يُعْوِزْهُ مال يمنعه من السفر إلى الحج سنة ٧٨٦هـ، وإلى القاهرة سنة ٧٦٩هـ، وعمره لم يتجاوز الثامنة عشرة، ورحلاته الأخرى بعد ذلك، على نحو ما قرأتَ من قبل في رحلاته العلمية، ولا يدلُّ منع والديه له من السفر إلى الأندلس للأخذ عن شيخها محمد بن يوسف خطيب غرناطة (ت سنة ٧٧٣هـ) أعلى القراء إسناداً في زمانه[(٢)]، على عدم رغبتهما في المضي في تحصيله العلمي، بقدر ما يدل على إشفاقهما عليه من هذه الرحلة الطويلة المحفوفة بالمخاطر.

وتزوَّج شمس الدين، ووهبه الله تعالى الذرية، وبارك له فيها، فكان من أبنائه وبناته علماء ومؤلفون، ولا يُعْلَمُ متى تزوَّج، لكن أكبر أولاده أبو الفتح محمد كانت ولادته سنة ٧٧٧هـ، وقد أحصيت له عشرة من الأولاد، ستة أبناء، وأربع بنات، ولا يُعَلَمُ هل هم من أُمٍّ واحدة أو أكثر؟

وخير مصدر عن أولاده كتابه (غاية النهاية)، وخواتيم بعض مخطوطات كتبه، فقد قال في خاتمة كتابه الحصن الحصين: «فرغت من تصنيف هذا الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين يوم الأحد، بعد الظهر، الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وسبع مئة بمدرسته [كذا] التي أنشأها برأس عقبة الكتان داخل دمشق... وقد أجزت أولادي: أبا الفتح محمداً، وأبا بكر أحمد، وأبا القاسم علياً، وأبا الخير محمداً، وفاطمة، وعائشة، وسلمى، وخديجة، روايته عني، مع جميع ما يجوز لي روايته....»[(٣)].

---

(١) نفسٌ طُلَعَةٌ: كثيرة التطلع إلى الشيء (ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٠/ ١٠٧ طلع).

(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٨٥.

(٣) آخر مخطوطة (الحصن الحصين)، مكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم (٤٨١٢).

وقال في خاتمة كتابه (غاية النهاية) بعد الانتهاء من تبييضه في شهور سنه ٨٠٤هـ: «وأجزت لأولادي الموجودين يومئذ، وهم: أبو الفتح محمد، وأبو بكر أحمد، وأبو الخير [محمد]، وأبو البقاء إسماعيل، وأبو الفضل إسحاق، وفاطمة، وعائشة روايته عني، وجميع ما تجوز روايته، وكذلك أجزت لفاطمة وزينب بِنْتَي ابني أبي الفتح المذكور، ولفاطمة بنت أبي بكر أحمد المذكور أيضاً، وكذلك لجميع أهل عصري من المسلمين، وكَتَبَهُ محمد بن الجزري مؤلفه، غفر الله تعالى له ولوالديه ومشايخه ولكل المسلمين أجمعين»[(١)].

وترجم ابن الجزري لأربعة من أولاده في (غاية النهاية). وهم:

١ ـ أبو الفتح محمد (ولد سنة ٧٧٧)[(٢)].

٢ ـ أبو بكر أحمد (ولد سنة ٧٨٠هـ)[(٣)].

٣ ـ أبو الخير محمد (ولد سنة ٧٨٩)[(٤)].

٤ ـ سلمى[(٥)].

واعتنى ابن الجزري بتربية أبنائه وتنشئتهم، فاختار لهم معلّماً ومؤدِّباً، وهو صدقة بن سلامة بن حسين أبو محمد المسحرائي الضرير، قال ابن الجزري: «مُعَلِّمُ أولادي، مقرئ، ناقل، أستاذ، مستحضر... وجلس بالجامع الأموي متصدراً، وانتفع به جماعة»[(٦)]، وكان ابن الجزري قد اصطحب معه المسحرائي حين سافر بابنه أبي الفتح سنة ٧٨٨هـ، إلى مصر فقال: «فقرأ بحضور المقرئ الفاضل صدقة الضرير مؤدبه»[(٧)].

(١) غاية النهاية ٢/ ٤٠٩.
(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٥١.
(٣) نفسه ١/ ١٢٩.
(٤) نفسه ٢/ ٢٥٢.
(٥) نفسه ١/ ٣١٠.
(٦) نفسه ١/ ٣٣٦.
(٧) نفسه ٢/ ٢٥٢.



ولم يكتف ابن الجزري بسماع أبنائه من شيوخ دمشق، فرحل بهم إلى مصر للأخذ عن علمائها، فرحل أوَّلاً سنة ٧٨٨هـ بابنه أبي الفتح محمد (وُلِدَ سنة ٧٧٧هـ)، ومعه أخوه أبو بِكر أحمد (ولد سنة ٧٨٠هـ) فقرآ القراءات وسمعا الحديث وغيره[١]. ورحل بأبنائه ثانية سنة ٧٩٢هـ، وهم أبو الفتح محمد، وأبو بكر أحمد، وأبو الخير محمد الذي ولد سنة ٧٨٩هـ، في طريق عودتهم إلى الشام من رحلتهم الأولى إلى مصر، فمكثوا في القاهرة حتى موسم حج سنة ٧٩٣هـ، فحجوا مع أبيهم، ثم عادوا إلى مصر في طريق عودتهم إلى الشام[٢].

ويبدو أن ابن الجزري رحل بأبنائه رحلة أخرى بعد ذلك، فقد قال في ترجمة ابنه أبي الخير محمد المولود سنة ٧٨٩هـ، وكان عمره في الرحلة الثانية أربع سنوات تقريباً: «ثم رحلت به وبإخوته إلى مصر فسمع الشاطبية من إبراهيم الشامي... وسمع كثيراً في القراءات بقراءة أخيه أبي بكر أحمد...»[٣]، ولا يمكن أن يكون هذا في الرحلة الثانية.

ولم يَنْبُهْ من أولاد ابن الجزري إلَّا الأربعة الذين ترجم لهم في كتابه (غاية النهاية)، ولم يرد للآخرين ذكر في متن الكتاب سوى أبي القاسم علي الذي سمع مع أخويه محمد وأحمد كتاب العنوان في مصر سنة ٧٨٩هـ، في آخر الرحلة الثانية[٤]، ولعله كان هناك مع أخويه أيضاً في رحلة رابعة[٥].

١ ـ أبو الفتح محمد:

كان أبو الفتح محمد أكبر أولاد ابن الجزري قد ولد سنة ٧٧٧هـ، وحفظ القرآن وله ثمانِ سنين، ثم أتقن القراءات، ودرس الحديث، واشتغل

(١) غاية النهاية ١/١٢٩؛ و٢/٢٥٢.
(٢) غاية النهاية ١/١٢٩؛ و٢/٢٤٣؛ و٢٥٢.
(٣) غاية النهاية ٢/٢٥٢.
(٤) غاية النهاية ١/٣٩٨.
(٥) ينظر غاية النهاية ٢/٢٤٥.

بالفقه وغيره، وأجازه شيوخ عصره وأذنوا له بالإفتاء والتدريس، ولما دخل والده الروم باشر وظائفه بدمشق، وهي «مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية الكبرى، والمشيخة الكبرى بمدرسة أم الصالح، وتدريس الصلاحية بدمشق، والتصدير بالجامع الأموي، وتدريس الأتابكية بسفح قاسيون»(١)، ودرَّس وأقرأ حتى اخترمته يد المنون بالطاعون، فإنا لله وإنا إليه راجعون، سنة ٨١٤هـ، ووالده بشيراز، فلا حول ولا قوة إلا بالله(٢).

٢ ـ أبو بكر أحمد:

كان أبو بكر أحمد قد ولد سنة ٧٨٠هـ، وختم القرآن سنة ٧٩٠هـ، وعمره عشر سنوات، وصلَّى به في السنة التي تليها، ثم دَرَسَ القراءات والحديث، وقرأ على والده النشر والتقريب والطيبة، ولمَّا دَخَل والده الروم لحقه بكثير من كتبه، وأقام هناك، وكان معه حين وقع في أسر تيمورلنك، وأرسله تيمور رسولاً عنه إلى السلطان الناصر فرج بن برقوق(٣) وأقام في بلاد الروم بعد ذلك، ولما حجَّ أبوه سنة ٨٢٧هـ كتب إليه فحضر إلى مصر والتقيا بعد عشرين سنة من افتراقهما، وحجَّ مع والده سنة ٨٢٨هـ، وولَّاه السلطان الأشرف برسباي(٤) وظائف أخيه أبي الفتح بدمشق، فتوجه إلى بلاد الروم سنة ٨٢٩هـ وأحضر أهله إلى دمشق، وعاد أبوه إلى شيراز(٥).

وكتب أبو بكر أحمد عدَّة مؤلفات، كلها شروح لمؤلفاتٍ نظمها والده، وهي(٦):

(١) غاية النهاية ١/ ١٣٠.
(٢) ينظر ترجمته: غاية النهاية ٢/ ٢٥١، ٢٥٢.
(٣) الملك الناصر، من ملوك الجراكسة بمصر والشام، بويع بالقاهرة سنة ٨٠١هـ، وبقي في السلطنة إلى سنة ٨١٤هـ، وتوفي في التي بعدها (ينظر: ابن حجر: إنباء الغمر ٢/ ٥٢٢٩؛ والزركلي: الأعلام ٥/ ١٤٠).
(٤) سبقت ترجمته.
(٥) ينظر: غاية النهاية ١/ ١٢٩ ـ ١٣١.
(٦) غاية النهاية ١/ ١٣٠.



١ ـ شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، وهو مطبوع.

٢ ـ شرح طيبة النشر في القراءات العشر، وهو مطبوع[(١)].

٣ ـ شرح مقدمة علوم الحديث.

وكانت وفاة أبي بكر أحمد بعد وفاة والده بقليل، وقيل سنة ٨٣٥هـ[(٢)].

٣ ـ أبو الخير محمد:

أما أبو الخير محمد فإنه كان قد ولد سنة ٧٨٩هـ، ورحل به أبوه مع إخوته إلى مصر، فأخذ القراءات، ودرس الحديث، ولمَّا دخل أبوه الروم حضر إلى هناك سنة ٨٠١هـ، فصلَّى بالقرآن، وحفظ المقدمة في التجويد والجوهرة في النحو، كلاهما من نظم أبيه، وأكمل جمع القراءات العشر في سنة ٨٠٣هـ، ثم لحق أباه إلى مدينة كش أوائل سنة ٨٠٧هـ، وصحبه في عودته إلى مدينة شيراز[(٣)].

وغادر أبو الخير محمد شيراز، بعد وفاة أبيه، ودخل بلاد الروم في أيام دولة السلطان محمد بن مراد خان، الذي تولى حكم الدولة العثمانية سنة ٨٥٥هـ، وهو الملقب بمحمد الفاتح، وكان أبو الخير عالماً فاضلاً بارعاً في صنعة الإنشاء، ونَصَّبَه السلطان مُوَقِّعاً بالديوان العلي، وأكرمه غاية الإكرام لوفور فضله وحسن أخلاقه وشمائله[(٤)].

٤ ـ سلمى:

أما سلمى بنت ابن الجزري فإنها حَظِيَتْ من بين أخواتها بترجمة في

(١) مخطوط في المكتبة الأزهرية رقم [١٥٥] ١٦١١٣ وقد نشره الشيخ علي محمد الضباع، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م، وفي الظاهرية نسخة من شرح الطيبة منسوبة لأخيه أبي الفتح محمد، رقمها [٥٧٨٤].

(٢) الزركلي: الأعلام ١/٢٢٧، وورد في هدية العارفين (١/١٢٣) أنه توفي سنة ٨٢٧هـ، وهذا لا يتوافق مع ما ورد في ترجمته من أنه كان مع أبيه سنة ٨٢٩هـ.

(٣) ترجمته: غاية النهاية ٢/٢٥٢.

(٤) ينظر: الشقائق النعمانية ١/١٠٥؛ والصلابي: الدولة العثمانية ص١٤١.

كتاب (غاية النهاية) كتبها أبوها، ويبدو أنها كانت في الحياة سنة ٧٩١هـ، فقد ذكرها ابن الجزري في خاتمة كتابه الحصن الحصين الذي ألفه في تلك السنة، وذكر في ترجمتها أنها حفظت القرآن سنة ٨١٣هـ، وترقت في تحصيل العلوم من القراءات والحديث والعربية، وكتبت الخط الجيد، ونظمت بالعربي والفارسي، وهي في ازدياد[(١)].

ولا تعطينا المصادر التاريخية معلومات عن أبناء ابن الجزري الآخرين، ولا عمّا آل إليه أمرهم، لكن طاش كبري زاده قال: «وجميع هؤلاء من القراء المجودين والمرتلين، ومن الحفاظ المحدثين، طاب أصلُ هؤلاء وفروعُهُ، وطوبى لفروع هذا أصلهم، ويا حبذا بيت هؤلاء أهله، وفخراً لساكن مثل هذا البيت محله، رضي الله عنهم وأرضاهم»[(٢)].

ويحسن بنا قبل أن ندع الحديث عن أسرة ابن الجزري أن نلخص مقوِّمات التربية التي رَبَّى ابن الجزري عليها أبناءَه، وهي:

١ ـ تحفيظهم القرآن، فحفظه أبو الفتح محمد وهو ابن ثمانِ سنين، وأبو بكر أحمد حفظه وهو ابن عشر سنين، وحفظه أبو الخير محمد وأخته سلمى في سن مبكرة أيضاً، وكان أبوهم قدوتهم في ذلك فقد حفظه وعمره ثلاث عشرة سنة.

٢ ـ دراسة القراءات وعلوم القرآن، والحديث، والفقه، والعربية.

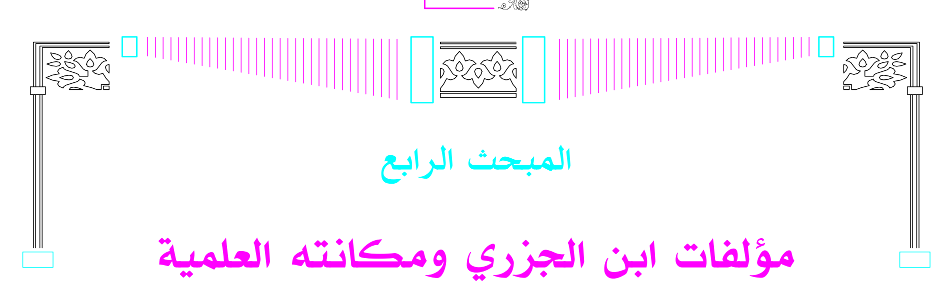
٣ ـ أخذ أولاده بالأدب، فأوكل إلى صدقة بن سلامة المسحرائي تعليمهم وتأديبهم مع دراستهم العلوم على كبار شيوخ عصره.

٤ ـ إعدادهم لوراثته في التأليف والتدريس وغيرها من مهام الأمور.

(١) ترجمتها في غاية النهاية ١/٣١٠، وينظر: ترجمة طاهر بن عرب أيضاً في غاية النهاية ١/٣٣٩.

(٢) مفتاح السعادة ١/٥١.





المبحث الرابع

مؤلفات ابن الجزري ومكانته العلمية

١ ـ مؤلفات ابن الجزري:

لم يمنع تنقل ابن الجزري المتكرر، ولا اشتغاله بالتدريس والإفتاء، من التأليف فقد بدأ بكتابة مؤلفاته في سن مبكرة، واستمر على ذلك حتى آخر عمره، وكانت أغزر مراحل حياته إنتاجاً هي التي سبقت وقوعه في الأسر آخر سنة ٨٠٤هـ، فقد كانت المصادر التي يحتاجها في متناول يده، وحين فرَّ إلى بلاد الروم ونزل مدينة بُرْصَة لحقه ابنه أبو بكر أحمد بكثير من كتبه.

ولم ينقطع ابن الجزري عن التصنيف حتى في سِنِيِّ الأسر، فقد شرح لأهل بلاد ما وراء النهر كتاب (مصابيح السنة)، وكتب هناك (تذكرة العلماء في أصول الحديث)، كما أنه نظم (الدرة في القراءات الثلاث) في عنيزة بعد أن انتهبه الأعراب وهو في طريقه إلى الحج[1].

وأنجز أول كتاب ألفَّه سنة ٧٦٩هـ، وعمره آنذاك ثمانية عشر عاماً، وهو كتاب (التمهيد في علم التجويد)، وبعد هذا التاريخ كتب ابن الجزري عشرات الكتب، وردت الإشارة إلى عدد منها في ترجمته في كتابه (غاية النهاية)[2]، ولعل أقدم قائمة عن مؤلفاته هي التي أوردها السخاوي في كتابه (الضوء اللامع)، فذكر اثنين وثلاثين كتاباً، ولم يشأ أن يذكر جميعها

(١) قال الشوكاني بعد أن أورد عدداً من مؤلفاته (البدر الطالع ٢/٢٥٨): «وكان تصنيفه لهذه المصنفات في الجهات التي تقدَّم ذكرها».

(٢) غاية النهاية ٢/٢٥١.



فقال في خاتمتها: «وغير ذلك»[(١)].

وأورد حاجي خليفة في (كشف الظنون) أكثر من خمسة وثلاثين منها، وأضاف إسماعيل باشا البغدادي إليها بضعة عشر كتاباً في (الذيل على كشف الظنون)، وجمعها في قائمة واحدة في (هدية العارفين) مرتبة على حروف المعجم، ضمت ستة وأربعين كتاباً، وختمها بقوله: (وغير ذلك)[(٢)].

وأُتيح للباحثين المحدثين إضافة عدد آخر من أسماء مؤلفات ابن الجزري بالاعتماد على ما ورد من أسماء كتبه في فهارس المخطوطات، وحين حقَّقتُ كتاب (التمهيد في علم التجويد) لابن الجزري أحصيت سبعة وسبعين من مؤلفاته[(٣)]. وقام عدد من الباحثين بمراجعة هذه القائمة وإضافة أسماء عدد آخر من المؤلفات إليها[(٤)].

وتتنوع موضوعات مؤلفات ابن الجزري، وإن كان علم القراءات هو العلم الذي اشتهر به وغلب عليه، وألَّفَ أشهر كتبه فيه، لكنه ألَّف أيضاً في: التفسير، والحديث، والفقه، والعربية، والتاريخ والسيرة[(٥)].

ولا أجد هنا ضرورة تدعو إلى سرد قائمة مؤلفاته كلها، وأكتفي بذكر ما له علاقة بعلم التجويد منها، ومن يرغب في الاطلاع عليها كاملة يمكنه الرجوع إلى أحد الكتب التي أشرت إليها.

وأهم مؤلفات ابن الجزري التي تتحدث عن قواعد التجويد أو جانب منها أربعة كتب، أذكر عناوينها هنا، وسأعود لبيان ما فيها من مادة وما

(١) الضوء اللامع ٩/ ٢٥٧.
(٢) هدية العارفين ٢/ ١٨٧، ١٨٨.
(٣) ينظر: التمهيد ص١٨ ـ ٢٧.
(٤) ينظر: أحمد محمد مفلح القضاة: مقدمة تحقيق كتاب تحبير التيسير ص٤٧ ـ ٥٧، ومحمد مطيع الحافظ: الإمام شمس الدين بن الجزري: فهرس مؤلفاته ومن ترجم له (ص١ ـ ٥٤).
(٥) ينظر: مقدمة تحقيق التمهيد في علم التجويد ص١٨ ـ ٢٧.

بينها من وشائج عند الحديث عن المقدمة وتحليل مضامينها في الفصل اللاحق من هذه الدراسة، إن شاء الله تعالى:

١ ـ التمهيد في علم التجويد.

٢ ـ النشر في القراءات العشر.

٣ ـ طيبة النشر في القراءات العشر.

٤ ـ المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه.

ومن يبحث عن القراء المجوِّدين سيجد في كتاب (غاية النهاية في طبقات القراء) مَن اشتهر منهم بذلك، فإن ابن الجزري وصف عشرات منهم بأنه: «مقرئ مجوِّد»، وقد يزيد على ذلك كلمة (محقق)، وقد يخص بعض المميزين بالأداء بوصفهم بما يوضح حالهم، وهذه أمثلة لذلك:

١ ـ حمزة بن علي الحَرَّاني (ت٦٠٢هـ): مسند محقق ثقة حُجَّةٌ مجوِّد، كان ممن جمع بين التجويد، وحسن الأداء والصوت[(١)].

٢ ـ عبد الله بن علي، أبو محمد البغدادي، سبط الخياط (ت٥٤١هـ): كان أحد الذين انتهت إليهم رئاسة القراءة علماً وعملاً، والتجويد علماً وعملاً وطرباً[(٢)].

٣ ـ عياش بن محمد العبدري الإشبيلي (ت٥٨٥هـ): أستاذ مجوِّد ثقة، كان رأساً في التجويد ثقة، عذب الصوت[(٣)].

٤ ـ محمد بن إبراهيم أبو عبد الله الطائي الأندلسي (ت٦٧٠هـ): كان له علم في القراءات وإتقان التجويد قدم راسخ، إمام في ذلك لا يُجَارَى فيه[(٤)].

(١) غاية النهاية ١/ ٢٦٤.
(٢) غاية ١/ ٤٣٤.
(٣) غاية ١/ ٦٠٧.
(٤) غاية ٢/ ٤٣.

٥ ـ مشرَّف بن علي الخالصي (ت٦١٨هـ): مقرئ ناقل مجوِّد، كان صدوقاً صالحاً من كبار القراء المجودين[١].

٢ ـ مكانة ابن الجزري العلمية:

إن ميزان التفاضل عند الله تعالى هو التقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، أما في الدنيا وعند الناس فإن موازين التفاضل قد تتعدد بحسب تعدد وجهات النظر، لكن منها ما هو موضع اتفاق، لا سيما إذا بَيَّنَهُ رسول الله ﷺ في مثل قوله: «خَيْرُكُم مَنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمَهُ»[٢].

وكان ابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ قد سلك هذا الطريق، فإنه تعلَّم القرآن وحفظه، ودَرَسَ القراءاتِ وضبطها، وجلس يُعَلِّمُ القرآن عشرات السنين، في الأمصار الإسلامية التي مرَّ بها أو أقام فيها، ثم استمرَّت بركة تعليمه القرآن في مؤلفاته التي كتبها، فهي لا تزال موضع عناية المتخصصين، ومصدر إلهام لهم وتعليم.

ومَن نظر في سيرة ابن الجزري، وما تضمنته من حرص على التعلُّم والتعليم، والكتابة والتأليف، والضرب في الأرض والتنقل في البلدان، ومكابدة الأسر والاغتراب، يُدرك بعض مقوِّمات شخصيته، ويقف على بعض أسباب شهرته، ويتبين صدق ما وصفه به معاصروه والمؤرخون من بعدهم من الإمامة في العلم والدين.

قال عنه تلميذه ابن حجر (٨٥٢هـ) في كتابه إنباء الغمر: الحافظ الإمام، المقرئ، شمس الدين، انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك، وكان يُلَقَّبُ في بلاده[٣]: الإمام الأعظم[٤].

وقال عنه في كتابه المَجْمَع المؤسَّس: شيخ القراءات، اعتنى

(١) غاية ٢/٢٩٨.
(٢) أخرجه البخاري، سبقت الإشارة إليه في المقدمة.
(٣) لعله يريد مدينة شيراز وما حولها.
(٤) ينظر: إنباء الغمر ٣/٤٦٦، ٤٦٧.



بالقراءات ومَهَرَ بها، وليس له في الفقه يَدٌ، بل فَنُّهُ الذي مَهَرَ فيه القراءات، وله عَمَلٌ في الحديث، وله نَظْمٌ وَسَطٌ[(١)].

وإمامة ابن الجزري في القراءات ليست موضع خلاف، قال الداودي (ت٩٤٥هـ)[(٢)]: «وكان إماماً في القراءات لا نظير له في عصره»[(٣)]. وقال السيوطي (ت٩١١هـ)[(٤)]: «الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه... كان إماماً في القراءات، لا نظير له في عصره في الدنيا»[(٥)]، وقال الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)[(٦)]: «وقد تفرد بعلم القراءات في جميع الدنيا، ونَشَرَهُ في كثير من البلدان، وكان أعظم فنونه وأجلَّ ما عنده»[(٧)].

وكان ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)[(٨)] قد خَلَصَ إلى نتيجة مفادها أَنَّ مَن حَصَلَ على مَلَكةِ عِلْمٍ من العلوم وأجادها في الغاية قلَّ أن يُجيد مَلَكَةَ علمٍ آخرَ على نسبته، بل يكون مقصراً فيه إنْ طلبه، إلَّا في الأقل النادر من الأحوال[(٩)].

(١) المجمع المؤسس (الملحق) ص٥٠٢، ٥٠٣.

(٢) الداودي: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين، محدِّث، حافظ، مفسر، من تلاميذ جلال الدين السيوطي، توفي بالقاهرة سنة ٩٤٥هـ، من مؤلفاته: طبقات المفسرين (ينظر: معجم المؤلفين ١٠/ ٣٠٤؛ والأعلام ٦/ ٢٩١).

(٣) طبقات المفسرين ٢/ ٦٠.

(٤) السيوطي: عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين، إمام حافظ، مؤرخ، أديب، مشارك في أنواع من العلوم، تجاوزت مؤلفاته ست مئة كتاب، توفي بالقاهرة سنة ٩١١هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٥/ ١٢٨؛ والأعلام ٣/ ٣٠١).

(٥) طبقات الحفاظ ص٥٤٤.

(٦) الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، فقيه مجتهد، مفسر، محدث، من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، له عدة مؤلفات، توفي سنة ١٢٥٠هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١١/ ٥٣؛ والأعلام ٦/ ٢٩٨).

(٧) البدر الطالع ٢/ ٢٥٨.

(٨) ابن خلدون: عبد الرحمٰن بن محمد، الحضرمي، الإشبيلي الأصل، مولده ومنشؤه في تونس، عالم، أديب، مؤرخ، توفي بالقاهرة سنة ٨٠٨هـ، من أشهر كتبه (العبر) المشهور بتاريخ ابن خلدون (ينظر: معجم المؤلفين ٥/ ١٨٨؛ والأعلام ٣/ ٣٣٠).

(٩) ينظر: المقدمة ص٤٠٥.



وإذا كان ابن خلدون قد أصاب حقيقة ما عليه النفس البشرية فإنه يُفَسِّرُ تقدُّم ابن الجزري في علم القراءات أكثر من علم الحديث والفقه، لأنه أول العلوم التي تعلق بها وطلبها، لكنه وُصِفَ مع ذلك بأنه كان حافظاً للحديث، لكن غيره كان أتقن منه فيه[(١)].

إن وَصْفَ ابن الجزري بالحافظ للحديث لم يأتِ من فراغ، فقد سمع الحديث من كبار شيوخ عصره وروى كثيراً من كتبه، وألَّف فيه أكثر من خمسة عشر كتاباً، رواية ودراية، وأكتفي بنقل قولين لاثنين من تلامذته في الحديث، فقد قال السخاوي: «وقد ذكره الطاووسي[(٢)] (ت٨٧٠هـ) في مشيخته، وقال: إنه تفرد بعُلُوِّ الرواية، وحِفْظِ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين، يعني: بالنسبة لتلك النواحي، وأورد أسانيده....»[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس: «واتصلت لي كتبه، وأجاز لي وأولادي، وكَتَبَ في الاستدعاء ما نَصُّهُ، ونقلتُه من خَطِّهِ:

إني أجزتُ لهم رواية كلِّ ما ... أرْوِيهِ من سُنَنِ الحديث ومُسْنَدِ
وكذا الصحاحِ الخمسِ ثم معاجمٍ ... والمشيخاتِ وكلِّ جُزْءٍ مُفردِ
وجميعِ نظمٍ ونثرٍ والذي ... ألَّفتُ كالنشرِ الزكيِّ ومُنْجِدِ
فاللهُ يحفظهم ويبسطُ في حياة ... الحافظِ الحَبْرِ المحققِ أحمدِ
وأنا المقصِّرُ في الورى العبدُ الفق ... يرُ محمدُ بنُ محمدِ بنُ محمدِ»[(٤)]

ولم يكن قول تلميذه عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) الآتي تعبيراً عن إعجابه بشيخه فقط، وإنما هو تعبير عن رأي أهل عصره، قال في مقدمة

(١) ينظر: السيوطي: طبقات الحفاظ ص٥٤٤؛ والداودي: طبقات المفسرين ٢/ ٦٠.
(٢) الطاووسي: أحمد بن عبد الله بن عبد القادر الأبرقوهي الأصل الشيرازي الشافعي، فقيه محدِّث، مؤرخ، له مؤلفات (ينظر: عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ١/ ٢٩٥).
(٣) الضوء اللامع ٩/ ٢٥٨.
(٤) المجمع المؤسس (الملحق) ص٥٠٢.



شرحه المقدمة الجزرية: «نَظْمُ شيخنا شيخ الإسلام، العلامة قدوة الأنام، الحافظ الفهامة شمس الملة والدين، أستاذ الحفَّاظ والمجتهدين»[(١)].

وقال ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)[(٢)]: وبالجملة فإنه كان عديم النظير، طائر الصيت، انتفع الناس بكتبه، وسارت في الآفاق مسير الشمس»[(٣)].

ولابن الجزري صفاتٌ أُخرى تُكَمِّلُ شخصيته وتُقَرِّبُهُ من النفوس، لَخَّصَهَا تلميذه وصاحبه الحافظ ابن حجر في أنه[(٤)]:

١ ـ كان ميسور الحال، عنده ما يُغْنِيه عن السؤال.

٢ ـ وكان ذا هيئة حسنة، تقربه من النفوس.

٣ ـ وكان فصيحاً بليغاً، مما يجعله مؤثراً في نفوس سامعيه.

وكان ابن الجزري يشتغل بالتجارة، على ما يظهر من بعض الأخبار، ولعله وَرِثَ ذلك عن أبيه، وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) يَصِفُ رحلته إلى اليمن سنة ٨٢٨هـ: «توجَّه الشيخ شمس الدين ابن الجزري إلى بلاد اليمن فأكرمه ملكها، وسمع عليه الحديث، وأنعم عليه بمالٍ، وأطلق كثيراً من تجارته بغير مَكْسِهَا، ورجع في البحر، كما سافر منه، وعجب الناس من شدة حرصه، مع كثرة ماله وعُلُوِّ سِنِّهِ»[(٥)]. وقد يزول بعض عجبك من ذلك حين تسمع قول ابن حجر أَيضاً عنه: «وكان كثير الإحسان لأهل الحجاز»[(٦)].

(١) الطرازات المعلمة ص٦٨، ونقله خالد الأزهري في الحواشي الأزهرية ص١٩.

(٢) ابن العماد: عبد الحي بن أحمد بن محمد، أبو الفلاح الحنبلي الدمشقي، مؤرخ، فقيه، أديب، ولد في دمشق، وتوفي بمكة حاجّاً سنة ١٠٨٩هـ، له عدة مؤلفات منها (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، (ينظر: معجم المؤلفين ٥/١٠٧؛ والإعلام ٣٢٩٠).

(٣) شذرات الذهب ٧/ ٢٠٥.

(٤) ينظر: إنباء الغمر ٣/٤٦٦، ونقله السخاوي في الضوء اللامع ٩/ ٢٥٩.

(٥) إنباء الغمر ٣/ ٣٤٢.

(٦) المصدر نفسه ٣/ ٤٦٦.


معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الفصل الثالث

تعريف بالمقدمة الجزرية وشروحها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: سياقها التاريخي.

المبحث الثاني: موضوعات المقدمة وأسلوبها.

المبحث الثالث: مصادر المقدمة الجزرية.



من المفيد لدارس المقدمة الجزرية الوقوف على سياقها التاريخي من جانبين: الأول موقعها بين مؤلفات علم التجويد، والثاني موقعها بين مؤلفات ابن الجزري، وكذلك المهم أن يكون لديه تصور عام لموضوعاتها وأسلوبها، ومصادرها، والوقوف على أسماء شروحها، ثم تحقيق نصها وتوثيق نسبتها إلى ابن الجزري، وهذا الفصل مخصص لدراسة هذه المسائل.





المبحث الأول

سياقها التاريخي

عاش ابن الجزري في عصر اكتمل فيه علم التجويد من جوانبه كافة، واتضحت موضوعاته، واستقرت معالمه، وتنوعت مؤلفاته بين النظم والنثر، والبسط والإيجاز.

ولم يكن ابن الجزري أوَّلَ من نظم قواعد التجويد نظماً، فقد سبقه إلى ذلك عدد من علماء التجويد، ولعل أشهر منظومات التجويد قبل ابن الجزري أربع، هي:

١ ـ قصيدة أبي مزاحم الخاقاني (ت٣٢٥هـ) التي قالها في حسن أداء القرآن[1]، وسبقت الإشارة إليها عند الحديث عن ظهور التأليف في علم التجويد باعتبارها أول مؤلَّف فيه، وقد شرحها الحافظ أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ).

وهي تتألف من واحد وخمسين بيتاً، جمعتْ عدداً من الملاحظات حول إحسان الأداء، والتحذير من اللحن في نطق بعض الحروف، أو الانحراف في أداء بعض الأحكام، وقد اعتذر أبو مزاحم في خاتمتها عن عدم استيفاء جميع مسائل التجويد فقال في البيت التاسع والأربعين:

وقَدْ بَقِيَتْ أشياءُ بَعْدُ لطيفةٌ ... يُلقَّنُهَا باغِي التَّعَلُّمِ بالصَّبْرِ

ولا يتضح في القصيدة منهج محدد لتتابع الموضوعات، ولا غرابة في ذلك، لأنها لم تُبْنَ على مثال سابق فهي أول مؤلف في التجويد[2].

---

(١) ينظر: نص القصيدة في: أبحاث في علم التجويد ص٢٨ ـ ٣٤.

(٢) عارَض قصيدة أبي مزاحم كل من: =

٢ ـ **عُمْدَةُ المُجِيدِ في النَّظْمِ والتجويد**، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)[(١)]، وقد شرحها الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)[(٢)]، بكتابه المفيد شرح عمدة المجيد[(٣)].

تتألف (عمدة المجيد) من أربعة وستين بيتاً، بدأها الناظم بمقدمة في خمسة أبيات في الحث على التجويد والتحذير من الإفراط والتفريط، قال في البيت الخامس:

للحَرْفِ مِيزَانٌ فلا تَكُ طاغياً ... فيه، ولا تَكُ مُخْسِرَ الميزانِ

ثم تَتَبَّعَ الحروف حرفاً حرفاً مبيناً ما يقتضيه كل حرف من تحقيق صفاته، والتحذير من الانحراف في نطقه (الأبيات ٦ ـ ٥٥)، وأشار في أربعة أبيات إلى النطق بالمشدد، والمجهور والمهموس، ثم أعقب ذلك بالأمر بالترتيل واجتناب الألحان، وختمها بقوله:

= ١ ـ أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن الملطي الشافعي نزيل عسقلان (ت ٣٧٧هـ)، وقصيدته في تسعة وخمسين بيتاً، نقل منها ابن الجزري أربعة أبيات (غاية النهاية ٢/٦٧) ومطلعها:

أقولُ لأهل اللُّبِّ والفضلِ والحِجْرِ ... مقالَ مُريدٍ للثواب وللأجرِ

٢ ـ محمد بن أحمد بن محمد العجلي (كان حياً سنة ٣٨٦هـ)، وقصيدته في مئة وخمسة عشر بيتاً، نقل منها ابن الجزري أربعة أبيات (غاية النهاية ٢/٨٦)، ومطلعها:

لك الحمدُ يا ذا المَنِّ والجوُدِ والبرِّ ... كما أنتَ أهلٌ للمحامدِ والشكرِ

ونظم أبو عمرو الداني قصيدته المشهورة باسم (الأرجوزة المنبهة) في (١٣١١) بيتاً، ضمَّنها بعض موضوعات التجويد، لكن أكثرها في علوم القرآن، والقراءات، والرواة والعلماء الثقات، وأصول القراءات وعقد الديانات.

(١) علي بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين أبو الحسن السخاوي، المقرئ، المفسر، النحوي، اللغوي، شيخ مشايخ الإقراء في دمشق، ولد سنة ٥٥٨هـ، شرح الشاطبية، والمُفَصَّل، وله جمال القراء وكمال الإقراء وغيره، توفي سنة ٦٤٣هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٣/١٢٤٥، وابن الجزري: غاية النهاية ١/٥٦٨).

(٢) الحسن بن قاسم بن عبد الله، المعروف بابن أم قاسم، المرادي المصري، الفقيه النحوي اللغوي المقرئ، شرح الشاطبية والألفية والتسهيل وغيرها، توفي سنة ٧٤٩هـ (ينظر:الذهبي: معرفة القراء ٣/١٥٣٢، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/٢٢٨).

(٣) مطبوع بتحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المنار، الزرقاء ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.



٦٤ ـ واعلم بأنك جائرٌ في ظلمها   إنْ قِسْتَهَا بقصيدةِ الخاقاني

ومع أن منظومة (عمدة المجيد) تبدو أكثر تنظيماً من القصيدة الخاقانية لكنها تفتقر إلى بعض الموضوعات الأساسية في التجويد، ومن ثم فإن المرادي حين شرحها صدَّرها بمقدمة تشتمل على خمسة فصول هي: تعريف التجويد، ومخارج الحروف، وبيان ما يُعْرَفُ به مخرج الحرف، وصفات الحروف، وانقسام الصفات إلى مُمَيِّزٍ ومُحَسِّنٍ، وقوي وضعيف[(١)].

٣ ـ الدر النضيد في معرفة التجويد، تأليف محمد بن قيصر بن عبد الله البغدادي الأصل، الماردينى (ت٧٢١هـ)[(٢)]، وهي قصيدة على وزن الشاطبية ورَوِيِّهَا، تتألف من مئتين وواحد وسبعين بيتاً، وهي لا تزال مخطوطة[(٣)]، ومطلعها:

بدأتُ بحمدِ اللهِ ذي الطَّوْلِ والعُلَى   مُتَوِّجَ نظمي باسمه مُتَفَئِّلا

وتبدأ المنظومة بمقدمة في ثمانية أبيات (١ ـ ٨)، ثم وَصْفِ قراءة مَن قرأ القرآن وهو لا يحسن القراءة (٩ ـ ١٩)، وكيفية إتقان التلاوة (٢٠ ـ ٢٤)، وذكر الماردينى ميزان الحروف، كما فعل أبو مزاحم الخاقاني، وعلم الدين السخاوي، بقوله:

٢٣ ـ فللحرفِ ميزانٌ سَيُذْكَرُ لاحقاً   فلا تَطْغَ فيه ولا تُخْسِرِ اعْدِلا

وتناول بعد ذلك أحكام النطق بالحركات والسكون، وحروف المد، ثم أحكام الحروف حرفاً حرفاً (٢٥ ـ ٢١٢).

وختم القصيدة ببيان أحكام النون الساكنة والتنوين (٢١٣ ـ ٢٢١)،

(١) ينظر: المفيد ص٣٨ ـ ٥٤.
(٢) محمد بن قيصر بن عبد الله البغدادي الأصل، الماردينى نجم الدين النحوي، فاق في النحو والتصريف والمعاني والقراءات والعروض، وجوَّد الخط على طريقة ياقوت المستعصمي، مات سنة ٧٢١هـ (ينظر: ابن حجر: الدرر الكامنة ٤/ ١٤٨؛ والسيوطي: بغية الوعاة ١/ ٢١٦، وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ١١/ ١٥٤).
(٣) مخطوط في مكتبة جستربتي برقم (٤٦٥٣/ ٤)، الأوراق (٦١و ـ ٧٦ظ).

وأحكام الوقف والابتداء (٢٢٢ ـ ٢٥٥)، ومراتب التلاوة (٢٥٦ ـ ٢٥٨)، وأشار إلى أخلاق طالب العلم وقارئ القرآن (٢٥٩ ـ ٢٦١).

وذكر في خاتمتها (٢٦٢ ـ ٢٧١) اسمها، ومصادرها، واسم ناظمها، ومن المفيد قراءة هذه الأبيات:

٢٦٢ ـ وبَعْدُ فذا كافٍ لِمَنْ يَعْتَنِي بِهِ   فحافِظْ عليه (محتد) متنقلا
٢٦٣ ـ تَقَضَّتْ بحمدِ الله وهي حميدةٌ   تُغَازِلُ أبكارَ المعاني تَغَزُّلا
٢٦٤ ـ وسَمَّيْتُها الدُّرَّ النضيدَ وسيلةً   لمعرفة التجويد فأحْسِنْ تَقَبُّلَا
٢٦٥ ـ فتجويد تذكار ابن شيطا[1] قُلْ أُودِعَت   مَعَ السِّبْطِ[2] والشيخِ السخاوي[3] مكملَا
٢٦٦ ـ وما قال مكيٌّ[4] به في الرعاية[5] التي   قالها مِن زُبْدَةِ القولِ مُجْملَا
٢٦٧ ـ فخذها عروساً ذاتَ دَلٍّ عزيزةً   تجلَّت على الأسماع حالية الحُلَا
٢٦٨ ـ وليس لها عيبٌ سوى نِسْبَةٍ إلى   المسيءِ، فإنْ تعثَر فسامحْ تَفَضُّلا
٢٦٩ ـ وقُلْ رَحِمَ الرحمٰنُ ناظمَها فقد   تَحمَّلَ مِن أوزارهِ ما تَثَقَّلا
٢٧٠ ـ محمداً العبدَ الذليلَ ابن قيصرٍ   حَليفَ الخطايا الخاضعَ المتوسِّلَا
٢٧١ ـ عَسَى اللهُ أن يُضْفِي على هفواته   وزَلاتهِ ستراً مِن العفو مُسْبَلَا

وكان ابن الجزري قرأ هذه القصيدة، سنة ٧٩٠هـ، بثغر بيروت، كما

(١) ابن شيطا: عبد الواحد بن الحسين بن أحمد، أبو الفتح البغدادي، ولد سنة ٣٠٧، وكان ثقة عالماً بوجوه القراءات بصيراً بالعربية، ألَّفَ كتاب التذكار في القراءات العشر، توفي سنة ٤٠٥هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/٧٩١؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/٤٧٣).

(٢) السبط: لعله يريد سبط أبي منصور الخياط، وهو عبد الله بن علي بن أحمد، أبو محمد البغدادي، ولد سنة ٤٦٤هـ، وهو أحد الذين انتهت إليهم رئاسة القراءة علماً وعملاً، والتجويد علماً وعملاً وطرباً، ألَّف المبهج في القراءات، وغيره، توفي سنة ٥٤١هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء٢/ ٩٦٠؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٤٣٤؛ والنشر (له) ١/ ٨٣).

(٣) علم الدين بن محمد (ت٦٤٣هـ) سبقت ترجمته.

(٤) مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) سبقت ترجمته.

(٥) مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.



هو مثبت في خاتمة المخطوطة[(١)].

٤ ـ **عقود الجمان في تجويد القرآن**، نظم أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجَعْبَرِيّ (ت٧٣٢هـ)[(٢)]، وهي قصيدة نونية، تتألف من (٨٢٥) بيتاً، ومطلعها[(٣)]:

اللهَ أَحْـمَـدُ مُـنْـزِلَ الـقـرآنِ فيه هدايتُنَا العظيمَ الشانِ

وهي تتألف من الموضوعات الآتية:

١ ـ الافتتاح: في ٢٩ بيتاً، فيه الثناء على الله تعالى وذكر صفاته العُلَى، ثم الصلاة على النبي ﷺ، وفضل العلم، وإشارة إلى المنظومة، ومصادرها، حيث قال[(٤)]:

حَوَتِ الرعايةَ ثم تجريداً[(٥)] وتَمْـ ـهِيداً[(٦)] وتنبيهاً[(٧)] غَدَا أفنانِ

ثم عرَّج على وصف مَن يقرأ القرآن وهو لا يحسن القراءة، وذكر ميزان الحروف بلفظ المعيار فقال:

(١) ينظر: الدر النضيد ٧٦ظ.
(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، العلامة الأستاذ المحقق، برهان الدين الجَعْبَرِيُّ، صاحب التصانيف، وشيخ بلد الخليل، شَرَحَ الشاطبية والرائية، وألَّف التصانيف في أنواع العلوم نظماً ونثراً، توفي سنة ٧٣٢هـ (ينظر: الذهبي معرفة القراء ٣/١٤٦٣؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/٢١).
(٣) عقود الجمان ص٢٣.
(٤) عقود الجمان ص٢٥.
(٥) هناك ثلاثة كتب تحمل عنوان (التجريد في التجويد) عاش مؤلفوها قبل عصر الجعبري وهم: الحسن ابن أحمد المعروف بابن البناء البغدادي (ت ٤٧١هـ)، وسهل بن محمد الحاجي (ت ٥٤٣هـ)، وعلي ابن يعقوب عماد الدين الموصلي المعروف بابن أبي زهران (ت ٦٨٢هـ) (ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٢٨ ـ ٣٠).
(٦) التمهيد في معرفة التجويد لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمذاني (ت ٥٦٩هـ).
(٧) التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي (ت ٤١٠هـ).

لِلحرفِ مِعْيَارٌ سأذكرُ حَدَّهُ فاحْذَرْ زيادته ومِن نقصانِ

٢ ـ المقدمة، وتتألف من واحدٍ وثلاثين بيتاً، استهلها بحكم تعلم التجويد، وتعريفه فقال[1]:

حَتْمٌ على القراء أن يتعلموا التْ تَجويدَ نقلاً مَعْ قياسٍ ثاني
والحدُّ إعطاءُ الحروفِ حقوقها وحقيقةُ الترتيل للأعيانِ

١ ـ باب كيفية الأداء ومراتب القراء (٣١ بيتاً).

٢ ـ باب مقاطع الحروف المسماة مخارج وصفاتها الطبيعية والاستعمالية (٣٦ بيتاً).

٣ ـ الصفات (٣٨ بيتاً).

٤ ـ فصل في نسبة الحركات إلى الحروف (٤ أبيات).

٥ ـ باب تحرير السكون والحركة والتقاء الساكنين (١٣ بيتاً).

٦ ـ باب الإظهار والإدغام والإخفاء والتشديد (٢٣ بيتاً).

٧ ـ أنواع المشددات (٨ أبيات).

٨ ـ فصل في أقسام النونين (١٢ بيتاً).

٩ ـ باب أحكام حروف المد واللين (١٩ بيتاً).

١٠ ـ باب تحقيق الفتح والإمالة (١٥ بيتاً).

١١ ـ باب تبيين الترقيق والتفخيم (١٠ أبيات).

١٢ ـ باب حصر الماءات وضبط لفظها، ومَنْ، وكيف (٣٣ بيتاً).

١٣ ـ باب معرفة همزات القطع والوصل (١٢ بيتاً).

١٤ ـ باب في تقرير الوقف والابتداء (٥٦ بيتاً).

١٥ ـ باب ذكر الحروف على الترتيب الموصوف (٣٩٧ بيتاً).

١٦ ـ تنبيهات (١٨ بيتاً).

١٧ ـ خاتمة (٤٣ بيتاً).

(١) عقود الجمان ص٢٨.

ويغلب على منظومة (عقود الجمان) الإسهاب والتفصيل، والتعرض لموضوعات ليست من صلب علم التجويد مثل باب الفتح والإمالة، الذي هو أقرب إلى علم القراءات، وكذلك باب الماءات الذي هو أقرب إلى النحو في بعض تفاصيله، لكن القصيدة تناولت أغلب موضوعات علم التجويد، وهي تبدو من هذه الناحية أحسن حالاً من القصائد الثلاث السابقة، لولا ما فيها من التطويل والاستطراد.

وجاء نظم المقدمة الجزرية بعد أن أخذت منظومات التجويد تبدو أكثر تنظيماً، كما أن ابن الجزري نظمها بعد أن كتب كثيراً من مؤلفاته في القراءات والتجويد، ومن ثم جاءت المقدمة الجزرية أكثر نضجاً وأحسن ترتيباً.

ولابن الجزري عدة أعمال في علم التجويد، كما أشرت من قبل، وهذه هي مرتبة حسب تاريخ التأليف:

١ ـ التمهيد في علم التجويد، فَرَغَ من تأليفه خامس ذي الحجة سنة ٧٦٩هـ في القاهرة[١].

٢ ـ النشر في القراءات العشر، فيه عدة أبواب في التجويد، فَرَغَ من تأليفه في أوائل شهر ربيع الأول سنة ٧٩٩هـ، بمدينة بُرْصَة، ببلاد الروم[٢].

٣ ـ طيبة النشر في القراءات العشر، فيها عشرات الأبيات في علم التجويد، وهي تبدو متطابقة مع كثير من أبيات المقدمة، فَرَغَ من نظمها في شعبان من سنة ٧٩٩هـ ببلاد الروم[٣].

وبين تأليف النشر وطيبة النشر ستة أشهر تقريباً، ويترجح عندي أن ابن الجزري نظم المقدمة بعد أن أكمل تأليف النشر، لأن كثيراً من أبياتها هي صياغة لعبارات النشر، على نحو ما سنوضح عند الحديث عن مصادرها.

(١) ينظر: التمهيد ص٢٣٨.
(٢) ينظر: النشر ٢/٤٩٦.
(٣) ينظر: طيبة النشر ضمن إتحاف البررة ص٢٦٢.

وهناك ما يؤكد أن ابن الجزري نظم المقدمة قبل سنة ٨٠١هـ، لأنه قال في ترجمة ابنه أبي الخير محمد: «ولما دخلت الروم حضر إليَّ سنة إحدى وثمانِ مئة، فصلَّى بالقرآن، وحفظ المقدمة والجوهرة»[١]. وكان ابنه أبو بكر أحمد قد شرح المقدمة وفرغ من الشرح في غرة رمضان من سنة ٨٠٦هـ، في بلاد الروم[٢]، بعد معركة أنقرة التي أُسر فيها والده بسنة ونصف تقريباً، وكان أبو بكر قد لحق والده بكثير من كتبه بعد أن دخل بلاد الروم، وأقام هناك حتى سنة ٨٢٩هـ[٣].

وفي مخطوطة المقدمة الجزرية التي تحتفظ بها مكتبة (لَا لَهْ لِي) في استانبول ما يؤكد أن المقدمة كانت قد نظمت قبل شهر المحرم من سنة ٨٠٠هـ، ففي خاتمتها سماع بقراءتها على المؤلف، وإجازته مَن حَضَرَ السماع روايتَهَا عنه، وكان أبو بكر أحمد ابن المؤلف أحد الذين سمعوها في ذلك المجلس، الذي ورد فيه: «عَرَض عليَّ هذه المقدمة ـ من نظمي ـ الولد النجيب... أبو الحسن عليٌّ باشا... وسمعها بقراءته: ابني أبو بكر أحمد و... صحَّ ذلك في يوم السبت، سادسَ عشري المحرَّم سنة ثمانِ مئة، وأجزتُ للجماعة المذكورين ولعلي باشا روايتها عني، وجميع ما يجوز لي وعني روايته، وتلفظت له بذلك، قاله وكتبه الفقيرُ: محمد بن محمد بن محمد بن الجزري...»[٤].

ويكاد تاريخ نظم المقدمة يتحدد بين شهري ربيع الأول من سنة ٧٩٩هـ، وهو تاريخ تأليف كتاب النشر، وشهر المحرم من سنة ٨٠٠هـ، وهو تاريخ قراءة المقدمة على المؤلف، فإن كان ابن الجزري قد نظم المقدمة قبل الطيبة فالراجح أنه نظمها خلال الأشهر الآتية: ربيع الثاني،

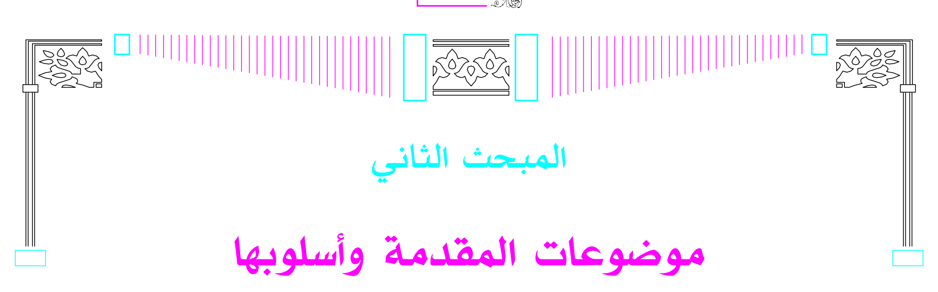
(١) غاية النهاية ٢/٢٥٣.
(٢) ينظر: الحواشي المفهمة ص١٧٦.
(٣) ينظر: غاية النهاية ١/١٢٩ ـ ١٣١.
(٤) منظومة المقدمة (تحقيق د. أيمن رشدي سويد) ص١٤.

جمادى الأولى، جمادى الآخرة، رجب، من سنة ٧٩٩هـ، لأنه فرغ من الطيبة في شهر شعبان من السنة المذكورة.

وإذا كان ابن الجزري قد نظم المقدمة بعد الطيبة فالراجح أنه نظمها في الأشهر الآتية: رمضان، شوال، ذي القعدة، ذي الحجة من سنة ٧٩٩هـ، لأنها قُرِئت على المؤلف في المحرم من سنة ٨٠٠هـ.

وقد يكون ابن الجزري قد نظم المقدمة والطيبة في وقت متزامن بعد فراغه من تأليف كتابه (النشر)، ولكن يترجح عندي أنه نظمها قبل نظمه الطيبة، لأن الأبيات المشتركة بين المنظومتين يبدو بعضها أكثر اتساقاً في الطيبة، وكأنه راجعها وعدَّل فيها حين نظم الطيبة، وزيادة على ذلك وجود أبيات في الطيبة يمكن أن تدرج في المقدمة لو أنه نظمها بعد الطيبة، على نحو ما سأوضح عند الحديث عن مصادر المقدمة[١].

(١) ذهب الدكتور حازم سعيد حيدر إلى أن المقدمة تزامن نظمها مع تصنيفه (النشر) ونظمه (الطيبة) ثم قال: «ويترجح لديَّ أن ابن الجزري ﷺ وضع مقدمته بين عامي (٧٩٨ ـ ٨٠٠هـ)...» واستدل بسماع ابنه أبي بكر لها سنة (٨٠٠هـ)، (ينظر: تقريظ كتاب: الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، تأليف عبد الرزاق بن إبراهيم موسى ص١١ ـ ١٢). ولم يستدل الدكتور حازم بتاريخ تأليف (النشر) على تحديد تاريخ نظم المقدمة، وأحسب أنه دليل جدير بالاعتبار، والله أعلم.



المبحث الثاني

موضوعات المقدمة وأسلوبها

تتألف المقدمة من مئة وسبعة أبيات، وقد يزاد بيتان في آخرها في بعض النسخ، ويبدو أن ابن الجزري لم يضع عناوين فرعية بين أبياتها، بل جاءت أبياتها متتابعة في مخطوطات المقدمة، لكن بعض من نشرها أو حققها قسَّمها على مجموعات بحسب موضوعاتها ووضع لها عناوين داخلية، تسهيلاً على القارئ والدارس.

وقد يكون هناك اختلاف يسير في وضع بعض العناوين أو صياغتها، لكنَّ العناوين الرئيسية لم يُخْتَلَفْ فيها، وسوف أعتمد في هذا الشرح التقسيم الآتي لأبياتها، وقد يتداخل موضوعان في بيت واحد[1]:

الموضوع	أرقام الأبيات
مقدمة المصنف	١ ـ ٨
باب مخارج الحروف	٩ ـ ١٩
باب صفات الحروف	٢٠ ـ ٢٦
باب معرفة التجويد	٢٧ ـ ٣٣
باب الترقيق	٣٤ ـ ٤٠
باب أحكام الراءات	٤١ ـ ٤٣
باب التفخيم	٤٤ ـ ٤٩
باب أحكام الإدغام	٥٠ ـ ٥١
باب الضاد والظاء	٥٢ ـ ٦١

(١) وازن ذلك بما ورد في: إتحاف البررة (ص٣٧٣ ـ ٣٨١)، ومنظومة المقدمة، تحقيق د. أيمن رشدي سويد (ص١٥ ـ ٢٣)، ومقدمة تحقيق الجواهر المضية للفضالي (ص٤١ ـ ٤٤).

الموضوع	أرقام الأبيات
باب النون والميم المشددتين والساكنتين	٦٢ ـ ٦٨
باب أحكام المد	٦٨ ـ ٧٢
باب الوقف والابتداء	٧٣ ـ ٧٨
باب المقطوع والموصول في الرسم	٧٩ ـ ٩٢
باب هاءات التأنيث	٩٣ ـ ٩٩
باب الابتداء بهمزة الوصل	١٠٠ ـ ١٠٣
باب الوقف على أواخر الكلم	١٠٤ ـ ١٠٥
خاتمة المقدمة	١٠٦ ـ ١٠٧

وتبدو المقدمة الجزرية من خلال هذه العناوين قد استوفت جميع موضوعات علم التجويد الأساسية، وجاء ترتيب هذه الموضوعات على أساس منطقي واضح، يبدأ بمقدمات التجويد، ثم يتناول المخارج والصفات، وبعدها يعالج الأحكام الناشئة عن التركيب، ويختتم بمكملات علم التجويد، مثل أحكام الوقف، ومرسوم الخط، والوقف على أواخر الكلم.

أما أسلوب المقدمة فإن ابن الجزري صاغ موضوعات التجويد صياغة شعرية في منظومته، وهو أسلوب شاع في اختصار العلوم، وتيسير حفظها على المتعلمين، ويسمى الشعر التعليمي (نَظْماً)، لأنه ليس له من الشعر إلا الوزن والقافية.

ولابن الجزري تجربة واسعة في النظم التعليمي، فكثير من مؤلفاته جاءت نظماً، سواء في القراءات، أم في التجويد، أم في الحديث، أم في السيرة، أم في النحو، أم في غيرها، ولا يتسع المقام للحديث المفصل عن فن النظم عند ابن الجزري، لكنه «لم يكن بمدفوع عن النظم، فكم له من تصنيف نظماً»[(١)]، وكان موصوفاً بالفصاحة والبلاغة، ولكن لا يَتَأَتَّى في النظم ما يَتَأَتَّى في النثر، لأن العبارة في الشعر تضيق بسبب الوزن والقافية،

(١) السخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٩.

فيضطر الشعراء إلى الخروج عما تقتضيه قواعد اللغة، وقد سَمَّوْا مثل هذه الحالات بالضرورات الشعرية.

وحصروا الضرورات الشعرية في ثلاثة أقسام، هي[(١)]:

أ ـ الحذف، مثل قصر الممدود، ومنع الاسم المصروف من الصرف، وترخيم غير المنادى مما يصلح للنداء، وتخفيف المشدد.

ب ـ الزيادة، مثل زيادة حرف للإشباع، وتنوين المنادى المبني على الضم، وتنوين الممنوع من الصرف، ومد المقصور، وزيادة (ال)، وغير ذلك.

ج ـ التغيير، مثل قطع همزة الوصل، ووصل همزة القطع، وفك المدغم، وتقديم المعطوف، والفصل بالأجنبي بين المتضايفين، وتحريك المجزوم أو الأمر المبني على السكون، وغير ذلك.

والناظر في المقدمة الجزرية يجد أمثلة من هذه الضرورات الشعرية، التي لا تحط من فصاحة القصيدة وجماليتها، شأنها في هذا شأن المنظومات العلمية الأخرى، ومن المفيد الوقوف على أمثلة منها، حتى يدرك القارئ حقيقتها، ولا يتردد في قراءتها، فمن ذلك[(٢)]:

١ ـ قصر الممدود: الممدود هو ما كان آخره همزة قبلها ألف، وينطبق ذلك على عدد من حروف المعجم، مثل الباء والتاء والراء والفاء، فتجدها في بعض المواضع من غير همزة، معَّرفةً أو منكَّرةً. وكذلك جاء بعض أسماء السور أو الأحكام مقصوراً مثل النساء، والشعراء، والإخفاء، والاستعلاء، مثاله:

١٥ ـ والنونُ من طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا   والرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أدْخَلُ

٦٨ ـ والقلبُ عندَ البَا بِغُنَّةٍ كذا   الإخْفَا لَدَى باقي الحروفِ أُخِذَا

(١) ينظر: عبد الرحمٰن السيد: العروض والقافية ص١٠٨ ـ ١١٢.
(٢) ينظر: النويري: شرح طيبة النشر ١/ ٧٢.

٨٩ ـ فأيْنَمَا كالنَّحْلِ صِلْ ومُخْتَلِفْ   في الشعرا الأحزابِ والنِّسَا وُصِفْ

٢ ـ وصل همزة القطع، أو قطع همزة الوصل، مثاله:

١٤ ـ لَاضْرَاسَ من أيسرَ أو يُمْنَاهَا   واللامُ أدْنَاهَا لِمُنْتَهَاها
٣٥ ـ وهَمْزَ أَلحمدُ أعوذُ إِهْدِنَا   أَللهُ، ثم لامَ للهِ لنا

٣ ـ تخفيف المشدد، مثاله:

٧٦ ـ فالتّامُ فالكافي ولفظاً فامنعَنْ   ....

٤ ـ حذف بعض الكلمة، مثاله:

٣٦ ـ وَلْيَتَلَطَّفْ وعلى اللهِ ولا الَضْ   ....
٤٠ ـ........................   وسِينَ مستقيم يَسْطُو يَسْقُو

٥ ـ صرف الممنوع من الصرف، أو منع المصروف، مثل كلمة (هود) إذا كانت اسماً للسورة لم تصرف، وجاء بها المصنف مصروفة حيناً، وممنوعة حيناً، بحسب ما يقتضيه سياق النظم، وذلك في قوله:

٥٨ ـ........................   والغيظُ لا الرعدُ وهودٌ قاصِرَةْ
٩٠ ـ وصِلْ فَإلَّمْ هُودَ ألَّن نَّجْعَلا   ....

وجاءت منظومة المقدمة على بحر (الرَّجَز)، وهو أكثر بحور الشعر استخداماً في المنظومات التعليمية، ولعل الذي دفعهم إلى ذلك سهولة الرجز، وما في ترك القافية الموحدة من يسر[1].

ويتألف بَحْرُ الرَّجَزِ من ست تفعيلات من: (مُسْتَفْعِلُن) في صورته التامة، وقد يدخل تغيير أو حذف في حركات التفعيلة أو حروفها، فيجوز في هذا البحر أن يدخله (الخَبْنُ) وهو حذف الحرف الثاني الساكن، فتصير تفعيلته (مُتَفْعِلُنْ)، ويجوز أن يدخله (الطَّيُّ) وهو حذف الحرف الرابع الساكن، فتصير تفعيلته (مُسْتَعِلُن)، فإذا اجتمع الخَبْنُ والطيُّ سُمِّيَ (الخَبَل)،

(١) ينظر: عبد الرحمٰن السيد: العروض والقافية ص٥٥.

فتتحول (مُسْتَفْعِلُن) إلى (مُتَعِلُنْ)، وهو قليل لما يؤدي إليه من ثِقَلٍ[(١)].

وقد ورد في منظومة (المقدمة) بعض الأمثلة للتغيير الذي يصيب التفعيلات، ومن أمثلة تلك التغيرات قوله:

١٠ ـ مَخَارِجُ الحروفِ سَبْعَةَ عَشَرْ   على الذي يختارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

وهذا تقطيعه العروضي:

مَخَارِجُلْ/ حُروفِسَبْ/ عَتَعَشَرْ   عَلَلْلَذِي/ يَخْتارُهُو/ مَنِخْتَبَرْ
مُتَفْعِلُن/ مُتَفْعِلُن/ مُتَعِلُنْ   مُتَفْعِلُنْ/ مُسْتَفْعِلنُ/ مُتَفْعِلُن
١   ٢   ٣   ٤   ٥   ٦

إنَّ التغيير الحاصل في التفعيلات (١ و٢ و٤ و٦) هو حذف الثاني الساكن، ويسمى (الخَبْنُ)، وهو كثير، أما التغيير الحاصل في التفعيلة الثالثة فقد اجتمع فيه حذف الساكن الثاني (الخَبْنُ)، وحذف الساكن الرابع وهو (الطيُّ)، ويسمى (الخَبَل) كما مرَّ، وهو قليل، ويبدو أن الناظم اضطر إليه في هذا البيت، ولم يتسع له القول لتغييره، وورد بالصيغة نفسها في (طيبة النشر)[(٢)].

وحصل مثل ذلك في قوله:

٨ ـ مُحَرِّرِي التجويدِ وَالمواقفِ   وما الذي رُسِمَ في المصاحف

مُحَرْرِرِلْ/ تَجْوِيدِوَل/ مَواقِفي   ومَلْلَذي/ رُسِمَفِلْ/ مَصَاحِفي
مُتَفْعِلُن/ مُسْتَفْعِلُن/ مُتَفْعِلُن   مُتَفْعِلُن/ مُتَعِلُن/ مُتَفْعِلُن

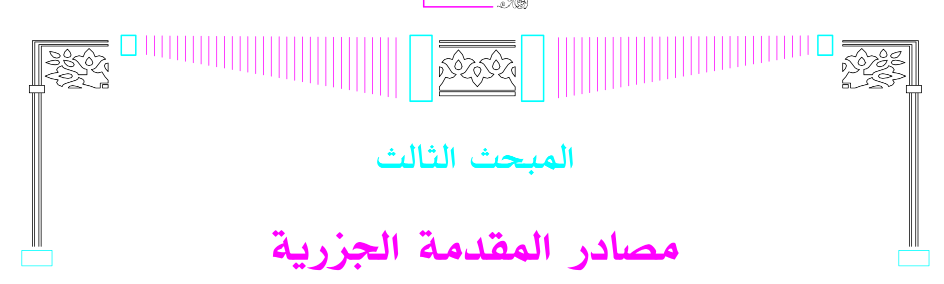
فقد وقع الخَبَل في التفعيلة الخامسة، مما يجعل القارئَ يَتَعَثَّرُ في نطقها، ويبدو أن ذلك الثقل حمل الناظم أو بعض قُرَّاء المقدمة إلى تشديد السين، فصارت الكلمة (رُسِّمَ)، وتصير التفعيلة حينئذ (مُتَفْعِلُن)، وهي في النسخة التي قرئت على المؤلف سنة ٨٠٠هـ، بغير تشديد[(٣)]، وفي نسخة

(١) ينظر: المصدر نفسه ص٥٦ و٨٩، ٩٠.
(٢) ينظر: النويري: شرح طيبة النشر ١/ ٧١ و٢٢٧.
(٣) منظومة المقدمة (تحقيق د. أيمن رشدي سويد) ص١٥.

خطية في المكتبة الأزهرية (رُسِّمَ) بالتشديد[١]، لكن مثل هذه الحالة قليل في أبيات المقدمة، والقارئ يُحِسُّ بالطلاقة في قراءة معظم أبياتها.

وإذا كان الشعر لا يتأتى فيه ما يتأتى في النثر، وإذا كان الشعر التعليمي يضيق فيه التعبير عن الحقائق العلمية، فإن منظومات التجويد أكثر أنواع الشعر التعليمي ضيقاً، من ناحية تعامله مع الحروف المفردة من جانب، ومن ناحية الاحتياج إلى التمثيل بالكلمات القرآنية من جانب آخر، ومع ذلك فإن ابن الجزري استطاع أن يصوغ (المقدمة) صياغة جميلة الأسلوب، دقيقة التعبير، لما كان عليه من الفصاحة والبلاغة، ولما كان له من الخبرة الطويلة في التأليف عامة، والنظم التعليمي خاصة.

(١) المقدمة الجزرية، مخطوطة المكتبة الأزهرية ٩ظ.



المبحث الثالث

مصادر المقدمة الجزرية

إن البحث عن مصادر أي عمل علمي أمر مهم لتوثيق مادة ذلك العمل، والوقوف على أصل الأفكار التي تضمنها، ومقدار ما أضافه كاتبه على من سبقه إلى بحثها، لكن الأعمال العلمية تتفاوت في إمكانية تحديد مصادرها، فمن الباحثين من يَنُصُّ على مصادره، ومنهم من لا يشير إليها، مما يزيد في صعوبة تحديدها.

وكان ابن الجزري شديد الحرص على بيان مصادره في أكثر كتبه، على نحو ما هو ظاهر في كتابه (النشر في القراءات العشر)، وكتابه (غاية النهاية في طبقات القراء)، لكنه في المقدمة لم يشر إلى أيٍّ من مصادره، وأحسب أن ذلك ناتج عن حرصه على الإيجاز، وعن ضيق التعبير في النظم، شأنه في ذلك شأن من سبقه إلى نظم قواعد التجويد، مثل المارديني والجعبري، اللَّذَيْنِ اكْتَفَيَا بالإشارة إلى بعض الكتب في آخر النظم، كما فعل المارديني، وفي أوله كما فعل الجعبري، مع أن منظومتيهما أطول بكثير من منظومة ابن الجزري.

ولا تُظْهِرُ موازنة أبيات المقدمة بالمنظومات التي سبقتها تشابهاً واضحاً في العبارات يحمل على الاعتقاد باقتباس ابن الجزري منها[(١)]، كما

(١) قال الجعبري في عقود الجمان (ص٢٨):

حَتْمٌ على القُرَّاء أن يتعلموا التْـ ... ـتَجْـوِيدَ نـقـلاً مَعْ قـيـاسٍ ثـانـي

وقال ابن الجزري في المقدمة (البيت ٢٧):

والأخـذ بـالـتـجـويـد حَـتْـمٌ لازمٌ ... مَـن لـم يُـجَـوِّدِ الـقـرآنَ آثِـمُ

وقد يكون ابن الجزري اقتبس كلمة (حتم) عن الجعبري، وقد تكون من باب توارد الخواطر.

أني لم أجد ارتباطاً مباشراً لعباراتها بكتب علم التجويد التي أُلِّفت قبل عصر ابن الجزري، ومن ثم فإن العودة إلى كتب ابن الجزري التي تناول فيها موضوعات علم التجويد قد تكشف عن أُصول المقدمة ومصادرها، وهي كما سبق أن أشرت أربعة مؤلفات هي:

١ ـ التمهيد في علم التجويد (ألَّفه سنة ٧٦٩هـ).

٢ ـ النشر في القراءات العشر (فرغ من تأليفه في شهر ربيع الأول سنة ٧٩٩هـ).

٣ ـ منظومة طيبة النشر (فرغ من نظمها في شهر شعبان سنة ٧٩٩هـ).

٤ ـ المقدمة في ما على قارئه أن يعلمه.

ولا يوجد ارتباط مباشر للمقدمة بكتاب التمهيد على الرغم من اشتراكهما في الموضوع، لكنها تشترك مع منظومة (طيبة النشر) في أكثر من ثلاثين بيتاً، وهي تشكِّلُ ثلث المقدمة تقريباً. وإذا كانت (الطيبة) قد تضمنت كتاب النشر، كما صرَّح ابن الجزري في مقدمتها بقوله[(١)]:

ضَمَّنْتُها كتابَ نَشْرِ العَشْرِ فهي به طَيِّبَةٌ في النَّشْرِ

فإن (المقدمة) في القسم المشترك مع (الطيبة) في الأقل تبدو مقتبسة من كتاب النشر أيضاً، وإذا كانت (المقدمة) أسبق تأليفاً من (الطيبة) كما رَجَّحْتُ من قبل فإن المقدمة جاءت اقتباساً مباشراً منه، وسوف أُناقش في ما يأتي مسألتين، الأُولى: شواهد اقتباس (المقدمة) من (النشر)، والثانية: شواهد سبق نظم (المقدمة) على (الطيبة).

١ ـ شواهد اقتباس المقدمة من النشر:

لا يعني القول إن ابن الجزري اقتبس المقدمة من النشر أنها تلخيص حرفي منه، لأن ابن الجزري كان في قمة النضج العلمي عند نظمها، ولا

(١) إتحاف البررة ص١٧١.

يصعب عليه استحضار موضوعات التجويد في ذاكرته لينظمها شعراً، كما أنه لم يصرح في المقدمة أنها ملخصة من النشر كما صرَّح في الطيبة، لكنَّ في العبارات وتتابع الموضوعات ما يشير إلى الاقتباس من النشر أكثر مما يشير إلى الاقتباس المباشر من كتابه (التمهيد)، خاصة في باب المخارج والصفات، وتجويد الحروف، وهو ما يشكل أكبر أبواب المقدمة، وكذلك ما يتعلق بموضوع رسم المصحف، والوقف والابتداء، وإليك ما يوضح ذلك:

١ ـ مخارج الحروف: قال ابن الجزري في التمهيد: «مخارج الحروف عند الخليل سبعة عشر مخرجاً، وعند سيبويه وأصحابه ستة عشر، لإسقاطهم الجوفية، وعند الفراء وتابعيه أربعة عشر»[١]، ثم سرد المخارج على سياق سيبويه، وقال في آخرها: «وأحرف المد من جو الفم، وهو السابع عشر»[٢].

وقال في النشر: «أما المخارج فقد اختلفوا في عددها، فالصحيح عندنا وعند من تقدَّمنا من المحققين كالخليل بن أحمد... وغيرهم سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار...»[٣]. ثم ذكر المخارج وجعل المخرج الأول: الجوف[٤].

وقال في المقدمة:

٩ ـ مخارجُ الحروفِ سبعةَ عَشَرْ ... على الذي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ
١٠ ـ فألفُ الجوفُ وأختاها، وَهِي ... حُروفُ مَدٍّ للهواءِ تَنْتَهِي

وإذا أردنا أن نربط هذين البيتين بأحد النصين السابقين فإن النص الذي في النشر أقرب لفظاً ومعنى من نص كتاب التمهيد، من ناحيتين:

(١) التمهيد ص١١٣.
(٢) التمهيد ص١١٤.
(٣) النشر ١/١٩٨.
(٤) النشر ١/١٩٩.



الأولى: ترجيح مذهب من جعلها سبعة عشر، لدلالة الاختبار عليه.

الثانية: البدء بمخرج الجوف أولاً.

٢ ـ صفات الحروف: ذكر ابن الجزري في كتابه (التمهيد) صفات الحروف على مذهب مكي، فذكر الألقاب العشرة التي لَقَّبَ بها الخليل الحروف، ثم ذكر أربعاً وثلاثين صفة، فيكون المجموع أربعاً وأربعين صفة(١).

وذكر ابن الجزري في النشر ثمانيَ عشرةَ صفة، على مذهب الداني(٢). وذكر في المقدمة الجزرية ثماني عشرة صفة أيضاً، لكنه حذف (صفة حروف المد، وصفة الحروف الخفية) منها، وزاد (المصمتة والمذلقة) عليها.

ولا شك في أن ما في (المقدمة) أقرب إلى النشر منه إلى التمهيد، مما يرجح أن تكون المقدمة اقتباساً من (النشر).

٣ ـ تعريف التجويد: نقل ابن الجزري تعريف التجويد لغة واصطلاحاً في كتابه (التمهيد) عن الداني(٣)، ونقله في النشر مع بعض الإضافات(٤)، وما قاله في (المقدمة) عن تعريف التجويد في الأبيات (٢٩ ـ ٣٣) يحتمل أن يكون مقتبساً من (التمهيد) أو (النشر).

٤ ـ ترقيق الحروف(٥): خصص ابن الجزري في النشر باباً لأحكام النطق بالحروف حال التركيب، حذَّر فيه من المبالغة في التفخيم، وأكد

---

(١) التمهيد ص٩٥ ـ ١١٠، وينظر: مكي: الرعاية ص١١٥.
(٢) النشر ١/٢٠٢ ـ ٢٠٥ (هذا في النسخة المطبوعة من النشر، وفي بعض نسخ النشر المخطوطة ورد ذكر صفتي الذلاقة والإصمات كما سنبين ذلك عند الحديث عن هاتين الصفتين، إن شاء الله)، وينظر: الداني: التحديد ص١٠٥.
(٣) التمهيد ص٥٩، والتحديد ص٦٨.
(٤) النشر ١/٢١٢ ـ ٢١٣.
(٥) النشر ١/٢١٤ ـ ٢٢٤.

على وجوب ترقيق الحروف المستفلة، وقال: إن الألف لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، ثم تتبَّع الحروف حرفاً حرفاً، مؤكداً على استيفاء صفاتها، موضحاً ذلك بالأمثلة من كلمات القرآن.

وما ورد في المقدمة عن هذا الموضوع من أبيات (٣٤ ـ ٤٩)، مفتتحاً بقوله:

٣٤ ـ فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً من أحْرُفِ   وحاذِرَنْ تفخيمَ لفظِ الألفِ

يتوافق مع تناول الموضوع وأمثلته كما ورد في النشر، مع أن ابن الجزري تناول دراسة الحروف بشكل مفصل في التمهيد[(١)]، لكن ما في المقدمة أقرب إلى النشر منه إلى التمهيد، إلا في التحذير من تفخيم لفظ الألف، فإن ابن الجزري في التمهيد تابع بعض شيوخه في القول بترقيق الألف بعد حروف الاستعلاء[(٢)]، وهو ما تراجع عنه في النشر إلى القول بتبعية الألف للحرف الذي قبلها في الترقيق والتفخيم[(٣)]، وما أطلقه في المقدمة يمكن حمله على التحذير من تفخيم الألف بعد الحروف المستفلة التي ذكرها في صدر البيت.

٥ ـ أحكام الميم الساكنة: ذكر ابن الجزري أحكام الميم الساكنة في المقدمة في الأبيات (٦٢ ـ ٦٤)، وعبارات هذه الأبيات أقرب إلى ما ورد في النشر[(٤)] منها إلى ما ورد في التمهيد[(٥)].

ويمكن إعطاء أمثلة أُخرى من المقدمة، خاصة في بابي الرسم والوقف، تظهر فيها عبارات النشر، مما يرجِّح أن تكون (المقدمة) في كثير منها اقتباساً من النشر، ولا ينفي ذلك علاقتها بكتاب التمهيد، أو يقطع

(١) التمهيد ص١١٥ ـ ١٦٣.
(٢) التمهيد ص١٢٨ و١٦١.
(٣) النشر ١/ ٢١٥.
(٤) النشر ١/ ٢٢٢.
(٥) التمهيد ص١٥٥.

صلتها به، لأن ما ورد في النشر عن موضوعات التجويد ترجع أُصوله إلى التمهيد، مع تغيرات تتناسب مع تطور حياة ابن الجزري العلمية من تأليفه التمهيد سنة ٧٦٩هـ إلى تأليفه النشر سنة ٧٩٩هـ.

٢ ـ شواهد سبق نظم (المُقَدِّمَة) على (الطَّيِّبَة):

نصَّ ابن الجزري على تاريخ تأليف طيبة النشر بقوله في خاتمتها:

وهاهُنا تَمَّ نظامُ الطيِّبَةْ   ألفيَّةً سعيدةً مُهَذَّبَهْ
بالرُّومِ مِن شعبانَ وَسْطِ سَنَةِ   تِسْعٍ وتسعين وسَبْعِ مِئَةِ

لكنه لم ينصَّ على تاريخ تأليفه المقدمة، كما ذكرتُ من قبل عند مناقشة السياق التاريخي لتأليفها، ونظراً للعلاقة بين المنظومتين المتمثل بوجود أكثر من ثلاثين بيتاً بنصها فيهما، فإن من المفيد حينئذ معرفة أيهما أسبق بالتأليف، ومن خلال الموازنة بين القدر المشترك بينهما ترجَّح عندي سبق تأليف (المقدمة) على (الطيبة)، وإن تقارب زمن نظمهما، يدل على ذلك ثلاثة أمور، هي:

١ ـ إعادة ابن الجزري صياغة بعض أبيات المقدمة جزئياً أو كلياً، فمن الأبيات التي أُعيدت صياغتها من أبيات المقدمة:

١٠ ـ للجوفِ ألفٌ وأُختاها، وهي   حروف مَدٍّ للهواء تنتهي
١١ ـ ثم لأقصى الحلق: همزٌ هاءُ   ومن وَسَطِهِ: فعينٌ حاءُ

فقد صارا في الطيبة[1]:

فالجوفُ للهاوي وأُختيه وهي   حروفُ مَدٍّ للهواء تنتهي
وقل لأقصى الحلق همزٌ هاءُ   ثم لِوَسْطِهِ فعينٌ حَاءُ

وكذلك قوله في المقدمة:

٢٧ ـ والأخذ بالتجويد حتمٌ لازم   من لم يصحح القرآن آثِمُ

(١) إتحاف البررة ص١٧١.

فقد صار في الطيبة (من لم يجود)[١].

وقد يقال: لماذا لا تكون (المقدمة) قد نظمت بعد (الطيبة) وأن ابن الجزري أعاد صياغة أبيات الطيبة وليس العكس؟ هذا احتمال وارد لكن الموازنة بين الصياغتين تكشف دقة ما في الطيبة على ما في المقدمة مما يرجح ما ذهبنا إليه.

ولعل في صياغة بعض الأبيات صياغة كاملة ما يؤكد ذلك أيضاً فقد قال ابن الجزري في المقدمة:

٣٧ ـ وباءَ بَرْقٍ باطلٍ بِهِمْ بِذِي ... فاحْرِصْ على الشِّدَّةِ والجَهْرِ الذي

٣٨ ـ فيها وفي الجيمِ كَـ: حُبِّ ... الصبرِ رَبوةٍ اجْتُثَّتْ وحَجِّ الفَجْرِ

٣٩ ـ وبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً إنْ سَكَنا ... وإنْ يَكُنْ في الوقفِ كان أبْيَنَا

٤٠ ـ وحاءَ حَصْحَصَ أحَطْتُ الحَقُّ ... وسينَ مستقيمِ يَسْطُو يَسْقُو

وجاءت هذه الأبيات في الطيبة مختصرة في بيت واحد هو[٢]:

وباءِ بِسْمِ باطِلٌ وبَرْقُ ... وحاءِ حَصْحَصَ أحَطْتُ الحَقُّ

٢ ـ **حذف بعض أبيات** (المقدمة) من سياقها في (الطيبة) كما حصل في حذف بيتين من تعريف التجويد الوارد في المقدمة، وهما (٢٩ ـ ٣١).

٣ ـ **زيادة أبيات في الطيبة**، لم ترد في المقدمة، كالبيتين اللذين وردا في (الطيبة) عن مراتب القراءة، بين الأبيات المخصصة للصفات، والأبيات المخصصة لحكم الأخذ بالتجويد وتعريفه، وهما[٣]:

(١) المصدر نفسه ص١٧٢، ومنظومة المقدمة (تحقيق د. أيمن رشدي سويد) ص١٥ ـ ١٦، وقال تلميذ المؤلف عبد الدائم الأزهري في شرحه (الطرازات المعلمة ص١٢٩): «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم ﷺ (من لم يجوِّد) وهي المعتبرة، ورأيت في بعض النسخ (من لم يصحح) بدل (يجود) والأولى أحسن». ولعل ابن الجزري غيَّر الكلمة في فترة لاحقة على نحو ما جاءت في الطيبة.

(٢) إتحاف البررة ص١٧٣.

(٣) إتحاف البررة ص١٧٢.

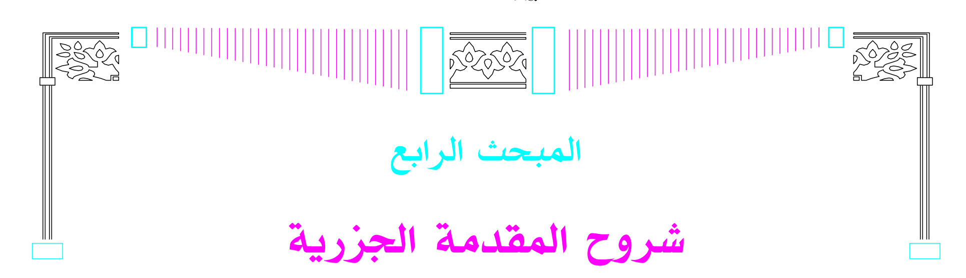


ويُقرأُ القرآنُ بالتحقيقِ مَعْ حَدْرٍ وتدويرِ وكلٌّ مُتَّبَعْ
مَعْ حُسْنِ صوتٍ بلحونِ العربِ مُرَتَّلاً مجوَّداً بالعربِ

وليس من الراجح القول هنا إن ابن الجزري نظم المقدمة بعد الطيبة وحذف منها هذين البيتين، لأن موضوعهما من الموضوعات التي يحرص علماء التجويد على إيرادها في كتبهم، بل إن المتوقع أن يكون قد أغفلهما في المقدمة ثم أضافهما في الطيبة.

إن ارتباط (المقدمة) بكتاب التمهيد، والنشر، والطيبة، لابن الجزري يجعل من هذه الكتب مصدراً مهماً لشرحها، وبيان مذهب ناظمها في كثير من المسائل، وقد أدرك شراح الجزرية هذه العلاقة، فأفادوا من هذه الكتب في شروحهم لها.





المبحث الرابع

شروح المقدمة الجزرية

أقبل أهل التجويد على المقدمة الجزرية: حفظاً، ونسخاً، وشرحاً، لعدة أسباب، منها: إيجازها، وصغر حجمها، وسهولة عباراتها، وتناولها جُلَّ موضوعات التجويد، وشهرة مؤلفها الذي غطت شهرته الآفاق في عصره وبعد عصره إلى وقتنا.

ومما يدل على شهرة المقدمة الجزرية وانتشارها كثرة نسخها الخطية، وكثرة طبعاتها أيضاً، ففي (الفهرس الشامل للتراث) إشارة إلى (٢٥٢) نسخة مخطوطة منها في مختلف مكتبات العالم[١]، وهي ـ لا شك ـ ليست جميع ما هو موجود من مخطوطاتها.

ومن دلائل شهرتها واعتناء الدارسين بها كثرة الشروح التي وُضِعَتْ عليها، منذ عصر المؤلف حتى وقتنا الحاضر، فقد أحصى الدارسون عشرات من تلك الشروح، وقد طُبِعَ عدد منها، وعدد آخر لا يزال مخطوطاً، وهذه قائمة بما هو معروف من شروحها، مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها[٢]:

١ ـ الحواشي المُفْهِمَة في شرح المقدمة، لأبي بكر أحمد (ت٨٣٥هـ)، ابن ناظمها أبي الخير محمد بن الجزري، نسخه الخطية كثيرة[٣]،

---

(١) ينظر: الفهرس الشامل (مخطوطات التجويد) ١/١٦٦ ـ ١٩٧.

(٢) ينظر: حاجي خليفة: كشف الظنون ٢/١٧٩٩، والفهرس الشامل (مخطوطات التجويد) ١/١٩٨ ـ ٢١٥، وعزة بنت هاشم معيني: مقدمة تحقيق الجواهر المضية للفضالي ص٤٥ ـ ٤٩، وجمال السيد رفاعي: مقدمة تحقيق الفوائد المسعدية للمسعدي ص٥ ـ ١١.

(٣) بلغ عددها في الفهرس الشامل (التجويد ١/٢١٩ ـ ٢٣٠) أربعاً وثمانين نسخة.

وهو مطبوع[(١)].

٢ ـ الفوائدُ المكيَّة في شرح الجَزَرِيَّة، لمحمد بن محمد شمس الدين القليوبي، يعرف بالحجازي (ت٨٤٩هـ)[(٢)]، مخطوط[(٣)].

٣ ـ الطِّرَازَاتُ المُعْلَمَةُ في شرح المقدمة، لعبد الدائم الحديدي الأزهري تلميذ المؤلف (ت٨٧٠هـ)[(٤)]، مطبوع[(٥)].

وجاء في الفهرس الشامل ذكر لشرحين لعبد الدائم الأزهري، الأول: الطرازات المعلمة المذكور[(٦)]، والثاني: الدرة المنتظمة لشرح المقدمة، له ثلاث نسخ خطية[(٧)].

ولعل ما قاله حاجي خليفة في كشف الظنون يوضح حقيقة هذين الشرحين، قال: «وشرحها الشيخ زين الدين عبد الدائم بن علي الحديدي الأزهري الشافعي المتوفى سنة ٨٧٠هـ، كتب المتن أولاً ثم شرحه، وله عليها شرح ممزوج»[(٨)].

(١) طبع في المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٠٩هـ، وطبع بتحقيق عمر عبد الرزاق معصراني، الجفان والجابي للطباعة والنشر، سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

(٢) الحجازي: محمد بن محمد بن أحمد القليوبي، ثم القاهري، الشافعي، شمس الدين: فقيه، فرضي، عارف بالعربية، له مؤلفات، توفي سنة ٨٤٩هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١١/ ١٨٦؛ والأعلام ٧/ ٤٧).

(٣) منه نسخة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض رقمها (٩٨٤). (ينظر: الفهرس الشامل [التجويد] ١/ ٢٣٢)، وقد تكون منه نسخة أخرى في مكتبة (عشيرة شرف الملك ـ مدراس) رقم (٢٥) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٧٥.

(٤) الحديدي: عبد الدائم بن علي، القاهري، الأزهري، الشافعي، زين الدين، أبو محمد، مقرئ، محدِّث، شرح المقدمة، والطيبة، والهداية لابن الجزري، توفي سنة ٨٧٠هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٥/ ١١١).

(٥) تحقيق: نزار خورشيد عقراوي، دار عمار، عمان ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

(٦) الفهرس الشامل (التجويد) ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٧) المصدر نفسه ١/ ٢٣٤.

(٨) كشف الظنون ٢/ ١٧٩٩.

ويبدو أن (الدرة المنتظمة) هي الشرح الممزوج.

٤ ـ تحفة المريد لمقدمة التجويد، لإبراهيم بن عبد الرحمٰن الأنصاري (ت٨٩٣هـ)[(١)]، مخطوط[(٢)].

٥ ـ شرح الجزرية، لأحمد بن إسماعيل الكَوْراني (ت٨٩٣هـ)[(٣)]، مخطوط[(٤)].

٦ ـ الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)[(٥)]، له نسخ خطية كثيرة[(٦)]، وهو مطبوع[(٧)].

٧ ـ الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد العوفي المزي (ت٩٠٦هـ)[(٨)]، وهو مطبوع[(٩)].

٨ ـ الفوائد السنهورية في شرح الجزرية، لعلي بن الحسن السنهوري

---

(١) الأنصاري: إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن محمد بن خليل، ابن قوقب، الشافعي، المتوفى سنة ٨٩٣هـ، ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ١/ ٢٤٢ و٢٤٤، وفي مقدمة الفوائد المسعدية (٦) أنه توفي سنة ٨٤٢هـ.

(٢) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ١/ ٢٤٢ و٢٤٤.

(٣) الكَوْراني: أحمد بن إسماعيل بن عثمان الشهرزوري، ثم القاهري، شرف الدين، توفي بالقسطنطينية سنة ٨٩٣هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١/ ١٦٦).

(٤) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢٤٢.

(٥) الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري، يعرف بابن الوَقَّاد، أبو الوليد، زين الدين، نحوي لغوي، توفي بالقاهرة سنة ٩٠٥هـ،(ينظر: معجم المؤلفين ٤٩٦).

(٦) بلغ عدد النسخ المخطوطة المذكورة في الفهرس الشامل (التجويد ٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٨) ستاً وخمسين نسخة.

(٧) مكتبة ومطبعة محمد بن علي صبيح بميدان الأزهر بمصر (د.ت)، وطبعة مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٨) العوفي: محمد بن محمد بن علي بن عطية العوفي الإسكندري مولداً، المزي، فقيه، لغوي، محدث، صوفي، توفي بدمشق سنة ٩٠٦هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ٩/ ١٠٠ و١١/ ٢٤٨؛ والأعلام ٧/ ٣٥ ـ ٥٤).

(٩) تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، (القاهرة) ٢٠٠٥م.

(ت٩١٣هـ)[١]، مخطوط[٢].

٩ ـ شرح الجزري، لعبد الرحمٰن بن علي الأماسي (ت٩٢٢هـ)[٣]، مخطوط[٤].

١٠ ـ اللآلئ السَّنِيَّة في شرح المقدمة الجزرية، لأحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)[٥]، مطبوع[٦].

وذكره إسماعيل باشا البغدادي باسم (العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية)[٧]، ومنه نسخ خطية بهذا العنوان[٨].

١١ ـ الدقائق المُحْكَمَة في شرح المقدمة، لزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)[٩]، مطبوع[١٠]، ....

(١) نور الدين، مقرئ، توفي سنة ٩١٣هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٧/ ٦٣).
(٢) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٥٤٦.
(٣) الأماسي: الرومي، الشهير بابن المؤيد، عالم بالعربية والتفسير، ولد ببلدية أماسية سنة ٨٦٠هـ، وتوفي بالقسطنطينية سنة ٩٢٢هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ٥/ ١٥٥) وفي الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٧٥: أنه توفي سنة ١٠٣٦هـ.
(٤) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٧٥.
(٥) القسطلاني: أحمد بن محمد بن أبي بكر، المصري، أبو العباس، شهاب الدين: محدث، مؤرخ، فقيه، مقرئ، شارح صحيح البخاري، ومؤلف كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات، توفي بالقاهرة سنة ٩٢٣ هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٨٥).
(٦) مؤسسة قرطبة، القاهرة سنة ٢٠٠٤م، وله نسخ خطية كثيرة (ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤.
(٧) هدية العارفين ١/ ١٣٩.
(٨) الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٢٦٢.
(٩) القاضي زكريا بن محمد بن أحمد، السنيكي، زين الدين، أبو يحيى، عالم مشارك في علوم كثيرة، له مصنفات كثيرة متنوعة، توفي بالقاهرة سنة ٩٢٦هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٤/ ١٨٢).
(١٠) مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م، وطبعة أخرى: مكتبة الإرشاد، صنعاء ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، وطبعة ثالثة: تحقيق د. نسيب نشاوي، ط٢، دار المكتبي، دمشق ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ونسخه الخطية كثيرة جداً(١)، وعلى هذا الشرح حواشٍ متعددة(٢).

١٢ ـ ترجمة المستفيد لمعاني التجويد، لمحمد بَحْرَق (ت٩٣٠هـ)(٣)، مخطوط(٤).

١٣ ـ شرح المقدمة الجزرية، لمحمد الدَّلجي (ت٩٤٧هـ)(٥)، وهو مخطوط(٦).

١٤ ـ شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ)(٧)، مطبوع(٨)، ونسخه الخطية كثيرة(٩).

١٥ ـ الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن إبراهيم بن يوسف التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ)(١٠)، ....

(١) بلغت نسخه الخطية المذكورة في الفهرس الشامل (التجويد ٢/ ٢٧٢ ـ ٣٠٧) مئتين وسبع نسخ.
(٢) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٠٧ ـ ٣١٠.
(٣) محمد بن عمر بن مبارك الحضرمي جمال الدين، الشهير ببَحْرَق، وُلِدَ بحضرموت سنة ٨٦٩هـ، وتوفي بالهند سنة ٩٣٠هـ، عالم مشارك في علوم كثيرة، (ينظر: معجم المؤلفين١١/ ٨٩).
(٤) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٢٢، وجاء في بعضها بعنوان: إيضاح المستفيد، أو الترجمة المفيدة.
(٥) محمد بن محمد بن أحمد الدَّلجيُّ العثماني، شمس الدين، أبو عبد الله، محدث مؤرخ، ولد بدَلْجَة (قرية بصعيد مصر) سنة ٨٦٠هـ وتوفي بالقاهرة سنة ٩٤٧هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١١/ ٢٦٥).
(٦) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٢٥.
(٧) أحمد بن مصطفى بن خليل الرومي، عصام الدين، أبو الخير، المعروف بطاش كبري زاده، عالم مشارك في علوم كثيرة، توفي سنة ٩٦٨هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ١٧٧).
(٨) تحقيق د. محمد بن سيدي الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢١هـ.
(٩) بلغ عددها في الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٣٤ تسعاً وعشرين نسخة.
(١٠) محمد بن إبراهيم بن يوسف بن عبد الرحمٰن الحنفي التاذفي الحلبي، المعروف بابن الحنبلي، رضي الدين، أبو عبد الله، عالم، أديب، مشارك في عدة علوم، ولد بحلب =

مخطوط[١].

١٦ ـ شرح المقدمة الجزرية، لمحمد بن بدر الدين الرومي (ت١٠٠١هـ)[٢]، مخطوط[٣].

١٧ ـ المِنَحُ الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، لعلي القاري (ت١٠١٤هـ)[٤]، مطبوع[٥]، ونسخه الخطية كثيرة[٦].

١٨ ـ الفوائد المسعدية في حل المقدمة الجزرية، لعمر بن إبراهيم المسعدي (ت١٠١٧هـ)[٧]، مطبوع[٨].

= سنة ٩٠٨هـ، وتوفي فيها سنة ٩٧١هـ، له مصنفات كثيرة (ينظر: حاجي خليفة: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٩، إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين ٢/ ٢٤٨؛ ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٢٣، والأعلام ٥/ ٣٠٢).
وقد ينسب هذا الشرح خطأً إلى محمد بن يحيى بن يوسف الربعي الحلبي التاذفي، جلال الدين، أبي البركات، المتوفى بحلب ٩٦٣هـ، (ينظر: الفهرس الشامل (علم التجويد) ٢/ ٣٢٩؛ معجم المؤلفين ١٢/ ١١٣؛ والأعلام ٧/ ١٤٠).

(١) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٢٩ و٣٤٠.

(٢) محيي الدين بن بدر الدين الآقحصاري، المشهور بالمُنْشِي، مفسر توفي بمكة سنة ١٠٠١هـ (معجم المؤلفين ٩/ ٩٩).

(٣) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٥٥.

(٤) علي بن سلطان محمد الهروي، القاري، الحنفي، نور الدين، عالم مشارك في أنواع من العلوم، وُلِدَ بهراة، ورحل إلى مكة واستقر بها إلى أن توفي سنة ١٠١٤هـ (معجم المؤلفين٧/ ١٠٠).

(٥) طبع بالمطبعة الميمنية، القاهرة ١٣٢٢هـ، ومصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٦٧هـ، وبتحقيق عبد القوي عبد المجيد، مكتبة الدار، المدينة المنورة ١٤١٩هـ، كما صدر عن مؤسسة قرطبة سنة ٢٠٠٠م، بتحقيق أبي عاصم حسن بن عباس، وصدر عن دار الغوثاني في دمشق بتحقيق أسامة عطايا، سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

(٦) بلغ عدد نسخه الخطية في الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٥٦ ـ ٣٦٧: تسعاً وأربعين نسخة.

(٧) عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي، الدمشقي، مقرئ، توفي سنة ١٠١٧هـ، (ينظر: الأعلام ٥/ ٣٩)، وفيه: السعدي.

(٨) تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة ٢٠٠٥. وينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٦٨ ـ ٣٧٠ و٣/ ٥٣٩.

١٩ ـ الجواهر المُضِيَّة على المقدمة الجزرية، لسيف الدين الفَضَاليِّ (ت١٠٢٠هـ)[١]، مطبوع[٢].

٢٠ ـ شرح المقدمة الجزرية، لعلي بن محمد الطرابلسي (ت١٠٣٢هـ)[٣]، مخطوط[٤].

٢١ ـ تحفة المريد لمقدمة التجويد، لمرعي بن يوسف الكرمي (ت١٠٣٣هـ)[٥]، مخطوط[٦].

٢٢ ـ الهدية النبوية في شرح الجزرية، لمحمد حجازي بن محمد القلقشندي (ت١٠٣٥هـ)[٧]، مخطوط[٨].

٢٣ ـ حل الجزرية، لعبد الحق الدهلوي (ت١٠٥٢هـ)[٩]، مخطوط[١٠].

٢٤ ـ الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لمنصور بن

(١) سيف الدين بن عطاء الله، البصير الوفائي، أبو الفتوح، الفضالي، مقرئ، توفي سنة ١٠٢٠هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ٤/ ٢٨٨).
(٢) تحقيق عزة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
(٣) علي بن محمد بن ناصر الدين، علاء الدين، الطرابلسي الأصل، الدمشقي، مقرئ، مجوِّد، فقيه، توفي، بدمشق سنة ١٠٣٢هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ٧/ ٢٣٥).
(٤) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٧٢، ٣٧٣.
(٥) مرعي بن يوسف بن أبي بكر، الكرمي، المقدسي، محدث، فقيه، مؤرخ، أديب، توفي في القاهرة سنة ١٠٣٣هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ١٢/ ٢١٨).
(٦) توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية (رقم: قراءات خليل آغا٤) (ينظر: مقدمة تحقيق الفوائد المسعدية ص٨).
(٧) محمد حجازي بن محمد بن عبد الله القلقشندي، الشهير بالواعظ، محدث، مقرئ، فقيه، توفي بالقاهرة سنة ١٠٣٥هـ (ينظر: إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين ٢/ ٢٧٤؛ ومعجم المؤلفين ٩/ ١٧٧؛ والأعلام ٦/ ٧٩).
(٨) الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٩٢، وفيه أنه كان حياً سنة ١٠٧٢هـ.
(٩) عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله الدهلوي، الملقب بحقي، محدث، صوفي، مشارك في بعض العلوم، توفي سنة ١٠٥٢هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٥/ ٩١).
(١٠) الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٨٤.

عيسى السمنودي (كان حياً سنة ١٠٨٤هـ)[١]، مخطوط[٢].

٢٥ ـ الفوائد المحررة في شرح المقدمة، لمحمد بن كمال الدين الحسيني (ت١٠٨٥هـ)[٣]، مخطوط[٤].

٢٦ ـ الدرة السنية في حل ألفاظ الجزرية، لعبد الجليل بن محمد العمري (ت١٠٨٧هـ)[٥]، مخطوط[٦].

٢٧ ـ شرح الجزرية، لقاسم بن صلاح الدين الخاني (ت١١٠٩هـ)[٧]، مخطوط[٨].

٢٨ ـ شرح الجزرية، لأحمد بن قاسم البوني (ت١١٣٩هـ)[٩]، مخطوط[١٠].

---

(١) سبقت ترجمته (ينظر: معجم المؤلفين ١٣/ ١٨).
(٢) الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٠٨.
(٣) محمد بن كمال الدين بن محمد، ابن حمزة الحسيني، محدث، مفسر، فقيه، أديب، نحوي، شاعر، ولد في دمشق سنة ١٠٢٤هـ، وتوفي بها سنة ١٠٨٥هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١١/ ١٦٣؛ والأعلام ٧/ ١٥).
(٤) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٥٧٠.
(٥) عبد الجليل بن محمد بن أحمد، تقي الدين الدمشقي أبو بكر، المعروف بابن عبد الهادي العمري، صوفي فلكي مهندس، توفي بالمدينة سنة ١٠٨٧هـ (ينظر: هدية العارفين ١/ ٥٠١؛ ومعجم المؤلفين ٥/ ٨٢).
(٦) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤١١.
(٧) قاسم بن صلاح الدين الخاني الحلبي، محدث، أصولي، صوفي، متكلم، سافر إلى العراق والحجاز وتركيا وعاد إلى حلب وتوفي بها سنة ١١٠٩هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٨/ ١٠٤؛ والأعلام ٥/ ١٧٧).
(٨) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٢٥، وسمَّاه: الحواشي المفهمة في شرح المقدمة.
(٩) أحمد بن قاسم بن محمد ساسي التميمي، البوني (نسبة إلى بونة بالجزائر) أبو العباس، محدِّث، توفي سنة ١١٣٩هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٤٨).
(١٠) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٤٤، وسمَّاه: الطرازات المعلمة في شرح المقدمة.

٢٩ ـ حواشٍ مفيدة على شرح الجزرية، لحسن بن علي المدابغي[١] (ت١١٧٠هـ)، مخطوط[٢].

٣٠ ـ تعليقات على المقدمة الجزرية، لعبد الله بن حسين السويدي (ت١١٧٤هـ)[٣]، مخطوط[٤].

٣١ ـ شرح المقدمة الجزرية، لحسن شَمَّة (ت١١٧٦هـ)[٥]، مخطوط[٦].

٣٢ ـ الهدية في شرح الجزرية، لمحمد مصطفى بن موسى، إمام وخطيب جامع السليمانية، مخطوط سنة ١٢٩٠هـ[٧].

٣٣ ـ شرح الجزرية، لمحمد بن سلامة الواعظ الرشيدي (كان حيّاً سنة ١٣٠٠هـ)[٨]، مخطوط[٩].

٣٤ ـ الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة، لابن يالوشة

---

(١) حسين بن علي بن أحمد الأزهري، الشهير بالمدابغي، عالم مشارك في أنواع من العلوم، له حواشٍ وشروح كثيرة توفي سنة ١١٧٠هـ (ينظر: هدية العارفين ١/ ٢٩٨، ٢٩٩؛ ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٤٨).

(٢) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٦٢، وورد فيه أنه لخصه من حاشية الشبراملسي (نور الدين علي ابن علي القاهري ت ١٠٨٧هـ)، وهو حاشية على (النكت اللوذعية على شرح الجزرية) لزين العابدين ابن محيي الدين الأنصاري (ت ١٠٦٨هـ) (ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤١٠).

(٣) عبد الله بن حسين بن مرعي البغدادي، جمال الدين أبو البركات، الشهير بالسويدي، محدث، فقيه، نحوي، شاعر، توفي ببغداد سنة ١١٧٤هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٦/ ٤٨).

(٤) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٦٢.

(٥) حسن بن علي بن علي، ابن شمَّة المكي، زين الدين أبو المعالي، صوفي شاعر، شارك في بعض العلوم، توفي سنة ١١٧٦هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٣/ ٢٥٧).

(٦) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٦٤.

(٧) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٣/ ٥٦٩.

(٨) محمد بن سلامة بن عبد الخالق، الجمل، الرشيدي (ينظر: معجم المؤلفين ١٠/ ٤٤).

(٩) ينظر: الفهرس الشامل ٥/ ٥٧٩.

(ت١٣١٤هـ)[١]، مطبوع[٢].

٣٥ ـ التعليقات الوفية على متن الجزرية، لمحمد بشير الغَزِّيِّ (ت١٣٣٩هـ)[٣]، مخطوط[٤].

وهناك عدد من الشروح التي لم تكتمل لدي معلومات توثيقها[٥].

وهناك شروح أخرى كتبها بعض المحدثين أو المعاصرين[٦].

---

(١) محمد بن علي بن يوسف بن يالوشة، أبو عبد الله، فخر الدين الشريف من العلماء الأفاضل بالقرآن والحديث والفقه، توفي بتونس سنة ١٣١٤هـ، (ينظر: مقدمة شرح الجزرية لابن يالوشة ص٢).

(٢) مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٣م.

(٣) محمد بشير بن محمد هلال بن محمد الآلاجاتي، الغَزِّي، الحلبي، عالم مشارك في الفقه واللغة والتجويد، وكان نائباً في مجلس النواب العثماني، توفي سنة ١٣٣٩هـ ـ ١٩٢١م، وسَمَّى إسماعيل باشا البغدادي الشرح بالمطالب العلية شرح الجزرية (ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ٤٩٥؛ ومعجم المؤلفين ٩/ ١٠٣؛ والأعلام ٦/ ٥٣).

(٤) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٥٠٩.

(٥) ومن تلك الشروح:

١ ـ شرح برهان الدين القلقيلي (ت ٨٥٧هـ) على متن الجزرية (ينظر: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص٩).

٢ ـ كفاية المريد لمقدمة التجويد، للكناوي (غرس الدين أبو الجود خليل بن بدر الدين الصفدي من علماء القرن العاشر) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد ٢/ ٣٥٢) أو الكنباوي (ت بعد ٨٩٧هـ) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٢٤٣.

٣ ـ شرح المقدمة الجزرية للمستكاوي (محمود بن عمر بن علي الخليلي، كان حيّاً سنة ٩٧٧هـ) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٣٤٢.

٤ ـ الجواهر السنية على ألفاظ الجزرية للقوصوني (إسماعيل المصري الحموي المكي، كان حياً سنة ١٠٩٠هـ) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤١٢.

٥ ـ الكواكب المضية في شرح بعض أبيات الجزرية، للعلامة محمد بن عبد الرسول الشهرزوري (ت ١١٠٣هـ) ينظر: مقدمة تحقيق الفوائد المسعدية ص٩.

٦ ـ شرح المقدمة الجزرية، للشقلاويشي (خليل بن عثمان من علماء القرن الثاني عشر الهجري) ينظر: الفهرس الشامل (التجويد) ٢/ ٤٧٢.

٧ ـ شرح الجزرية، للعلامة أحمد بن محمد بن البخاري الشنقيطي (ت ١٢٧٥هـ) ينظر: مقدمة تحقيق الفوائد المسعدية ص١٠.

(٦) مما وقفت عليه منها: =

وحظيت المقدمة الجزرية بعناية علماء بلاد الروم (الدولة العثمانية)، حيث نظم ابن الجزري قصيدته وأذاعها أولاً، فترجمها نظماً بالتركية محمد بن أحمد الشهير بصوفي زاده (ت١٠٢٤هـ)[(١)]. ووضع الشيخ محمد بن عمر المعروف بقورد أفندي (ت٩٩٦هـ)[(٢)]، على المقدمة شرحاً بالتركية أيضاً[(٣)].

وقد يتساءل القارئ أو الدارس عن سر كثرة شروح المقدمة الجزرية التي بلغت خمسين شرحاً، قديمة وحديثة، وهل هناك ضرورة علمية أدَّت إلى ذلك؟

= ١ ـ الدرة البهية شرح المقدمة الجزرية، لأسامة عبد الوهاب، مكتبة الإيمان (ينظر: جمال بن إبراهيم القرش: دراسة علم التجويد للمتقدمين ص٤٢٥).

٢ ـ دروس مهمة في شرح الدقائق المحكمة، لسيد لاشين أبو الفرج، دار الزمان، المدينة المنورة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م (ينظر: مقدمة تحقيق: الجواهر المضية ص٥١٧).

٣ ـ شرح المقدمة الجزرية، للشيخ محمود شاهين العنوسي، (مخطوط) (ينظر: الشيخ عبد الرزاق ابن علي بن إبراهيم موسى: الفوائد التجويدية ص٢٥٥).

٤ ـ فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية، لصفوت محمود سالم، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، (ينظر: مقدمة تحقيق: الجواهر المضية ص٥٢٣).

٥ ـ الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، لعبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، دار ابن عفان ـ دار ابن القيم ـ القاهرة، الرياض ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٦ ـ المنح الإلهية شرح مقدمة الجزرية، لهاني بن محمد بن عبد الله القاضي، (ينظر: مقدمة تحقيق: الجواهر المضية ص٤٨).

٧ ـ الروضة الندية شرح متن الجزرية، لمحمود عبد المنعم العبد، مطبوع بتحقيق السادات السيد منصور أحمد (ينظر: أسامة عطايا: مقدمة تحقيق المنح الفكرية ص٢٤).

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٩٩.

(٢) محمد بن عمر المعروف بقورد أفندي، عالم مشارك في بعض العلوم، تولى مشيخة الزاوية الفتحية بالقسطنطينية (ت٩٩٦هـ) شرح النشر لابن الجزري أيضاً (ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٥٩، ومعجم المؤلفين ١١/ ٨٩).

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٩٩.



إن شرح أي نص لا بد أن توجد أسباب تدعو إليه، وأهداف يرتجى تحقيقها من الشرح، وأحسب أن شرح المقدمة الجزرية لا يخرج عن هذا الإطار، وذلك من خلال النقاط الآتية:

١ ـ إن المنظومات التعليمية تهدف إلى تركيز المادة العلمية في نصوص قصيرة يَسْهُلُ على الدارسين حِفْظُهَا، وهي بعد ذلك تحتاج إلى تفكيك عباراتها، وإيضاح مضامينها، قال شارحها الأول أبو بكر أحمد ابن الناظم: «فإنها مع صِغَرِ الحجم وحُسْنِ الاختصار حَوَتْ ما لم تَحْوِه في هذا العلم كثير من الكتب الكبار، وقد سألني بعضٌ من إخواني الطلبة أن أُعَلِّقَ عليها شرحاً يَحُلُّ ألفاظها وعباراتها، ويوضح معانيها وإشاراتها»[١].

٢ ـ إن شخصاً واحداً لا يمكن أن يحيط بجميع مسائل العلم من أطرافها، كما أن شرحاً واحداً لا يمكن أن يفي بحاجة جميع الدَّارسين في كل العصور، ومن ثم فإن تتابع النظر والتفكير يكشف عن أشياء تقتضي مراجعة الشروح السابقة، والإضافة عليها، أو مناقشة بعض ما فيها، قال طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ): «وقد اشتهر بين الناس شرح منسوب إلى ولد المصنف، ولا ارتياب في عدم وفائه بالمقصود عند المنصف، لاشتماله على فوائد يستغني عنها المنتهي، ولا تَمَسُّ إليها حاجة المبتدي»[٢]، وقال علي القاري (ت١٠١٤هـ): «إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين... ما رأيت لها شرحاً كاملاً، يُبَيِّنُ بياناً شاملاً، يكون لتحقيق الحقائق كافلاً، فسنح ببالي أن أضع عليها شرحاً معتدلاً، لا مختصراً مُخِلّاً، ولا مطوَّلاً مُمِلّاً»[٣].

٣ ـ ومما كان يدعو إلى تعدد الشروح، والمؤلفات، تباعد البلدان، وقلة النسخ التي تكتب باليد قبل الطباعة، وحاجة المتعلمين إلى مصادر

(١) الحواشي المفهمة ص٣٧.
(٢) شرح المقدمة الجزرية ص٣٦.
(٣) المنح الفكرية ص٤٣.



تعينهم على التحصيل، فكان شيوخهم يسارعون إلى سد حاجتهم بالشروح، أو بالتأليف، قال أبو بكر أحمد بن الجزري (ت٨٣٥هـ): «وقد سألني بعض من إخواني الطلبة»[(١)]، وتكررت مثل هذه العبارة في كثير من شروحها[(٢)].

وبعد أن ظهرتِ المطابع، وكثَرُتِ النُّسَخُ التي تُطْبَعُ، وتقاربت البلدان، هل بقي ما يدعو إلى شرح جديد للمقدمة الجزرية؟

إن الجواب القريب إلى الخاطر هو عدم الحاجة إلى شرح جديد، لكن بعض الدواعي العلمية والمنهجية هي التي دعت إلى كتابة هذا الشرح، وقد تدعو آخرين إلى كتابة شروح جديدة، وتتلخص تلك الدواعي في ما يأتي:

١ ـ الحاجة إلى ربط شرح المقدمة بأصول علم التجويد ومصادره الأولى، التي لم تحظ باهتمام شراح المقدمة في القديم والحديث، وفي ذلك فوائد كثيرة.

٢ ـ الإفادة مما كشفه علم الأصوات اللغوية في العصر الحديث من الحقائق المتعلقة بإنتاج الصوت الإنساني، وتفسير ظواهر النطق، في توضيح قواعد التجويد، وتقريبها إلى المتعلمين.

ولعل هذا الشرح يحقق هذين الأمرين، فيتمكن دارسو المقدمة من الاطلاع على التراث الصوتي العربي القديم الذي لَخَّصَهُ ابن الجزري فيها، وتوسيع فهمهم لمسائل علم التجويد من خلال الحقائق التي كشف عنها علم الصوت الحديث، والله ولي التوفيق.

(١) الحواشي المفهمة ص٣٧.

(٢) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٦٨، والمزي: الفصول المؤيدة ص١٢، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص١٣.



الفصل الرابع

قراءة عاصم وعلاقة علم التجويد بها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: علاقة علم التجويد بالقراءات القرآنية.

المبحث الثاني: عاصم بن أبي النجود وقراءته.

المبحث الثالث: حفص بن سليمان ودوره في انتشار قراءة عاصم.



حرص عدد من المؤلفين في علم التجويد، من المعاصرين خاصة على تقييد عناوين كتبهم بعبارة «على رواية حفص عن عاصم»[(١)]، أو النص على ذلك في مقدمة الكتاب[(٢)]، مع الترجمة لكل من عاصم وحفص أحياناً[(٣)].

ويرجع ذلك إلى أن قراءة عاصم برواية حفص عنه هي القراءة التي يُقْرَأُ بها اليوم في معظم بلدان العالم الإسلامي، وتُضْبَطُ عليها أكثر المصاحف.

وينبغي لمتعلم التجويد الوقوف على مقدار الاتفاق والاختلاف بين القراء في قواعد التجويد، والعلاقة بين علم التجويد والقراءات، ودراسة ترجمة عاصم وأصول قراءته، وحفص ودوره في انتشار قراءة شيخه عاصم، وهو ما سوف أعرضه في هذا الفصل.

(١) ينظر: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ: قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، وحسني شيخ عثمان: أصول تدريس التجويد على رواية حفص عن عاصم.

(٢) ينظر: يحيى عبد الرزاق الغوثاني: علم التجويد ص٨.

(٣) ينظر: عبد العزيز القارئ: قواعد التجويد ص٢٦ ـ ٣٠، والمرصفي: هداية القاري ١/٣٥، ٣٦.





المبحث الأول

علاقة علم التجويد بالقراءات القرآنية

يُعْنَى علم التجويد بقواعد النطق، وإعطاء كل حرف حقه من المخرج والصفات، وما يلحقه في التركيب من أحكام، وهو بذلك يشارك علم القراءات القرآنية موضوعه من جانب، ويختلف عنه من جانب آخر، فعلم القراءات يهتم بضبط وجوه النطق بكلمات القرآن كما رواها علماء القراءة[(١)]، وعلم التجويد يُعنى بحقائق النطق.

قال محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ): «اعلم أن علم القراءة يخالف علم التجويد، لأن المقصود من الثاني معرفة حقائق صفات الحروف، مع قطع النظر عن الخلاف فيها، مثلاً يُعْرَفُ في علم التجويد أن حقيقة التفخيم كذا وحقيقة الترقيق كذا، وفي القراءة يُعْرَف فخَّمها فلان ورقَّقها فلان»[(٢)].

وقال المرعشي أيضاً: «إن قلت: ما الفرق بين علمي التجويد والقراءات؟ قلت: علم القراءات علمٌ يُعْرَف فيه اختلاف أئمة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو في صفاتها، فإذا ذُكِرَ فيه شيء من ماهية الحروف فهو تتميم، إذ لا يتعلق الغرض به، وأما علم التجويد فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف، فإذا ذُكِرَ فيه شيء من اختلاف الأئمة فهو تتميم، كذا حُقِّقَ في الرعاية»[(٣)].

ولكي تتضح حقيقية العلاقة بين العلمين التي أشار إليها المرعشي يَحْسُنُ بالدارس الاطلاع على كلام مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) حولها،

(١) ينظر: ابن الجزري: منجد المقرئين ص٣.
(٢) ترتيب العلوم ص٦٤.
(٣) جهد المقل ص١١٠.



فقد قال في مقدمة كتابه (الرعاية لتجويد القراءة): «ولست أذكر في هذا الكتاب إلا ما لا اختلاف فيه بين أكثر القراء، فيجب على كل مَن قرأ بأيِّ حرف كان من السبعة أن يأخذ نفسه بتحقيق اللفظ وتجويده، وإعطائه حَقَّهُ على ما نذكره مع كل حرف في هذا الكتاب...»[(١)].

ووضَّح مكيٌّ هذه القاعدة وطبَّقها في حديثه عن كل حرف من حروف العربية، فقال في باب الهمزة: «وقد تقدَّمَ ذِكْرُ أصول القراء واختلافهم في الهمز وتليينه وحذفه وبدله وتحقيقه وغيرِ ذلك من أحكامه في غير هذا الكتاب، فلا حاجة بنا إلى ذكر ذلك، وكذلك ما شابهه، فليس هذا كتاب اختلاف، وإنما هو كتاب تجويدِ ألفاظ ووقوف على حقائق الكلام وإعطاء اللفظ حقه ومعرفة أحكام الحروف التي ينشأ الكلام منها، مما لا اختلاف في أكثره»[(٢)].

وقال في (باب الذال): «وقد ذكرنا في غير هذا الكتاب[(٣)] ما تُدْغَمُ فيه الذال وغيرها من الحروف، مما اختلف القراء فيه، فأغنى عن ذكر ذلك في هذا الكتاب، فتلك الكتُبُ كُتُبٌ تُحْفَظُ منها الروايةُ المختلف فيها، وهذا الكتاب يُحكم فيه لفظ التلاوة التي لا خلاف فيها، فتلك كتُبُ رواية، وهذا كتابُ دِرَايَة، فافهم هذا»[(٤)].

فإذا كانت كُتُبُ التجويد كتبَ اتفاق، كما يقول مكي، فما الذي يجعل المؤلفين يَنُصُّونَ على أنهم يعرضون قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم، على نحو ما ذكرنا في أول المبحث؟

(١) الرعاية ص٥٢.
(٢) الرعاية ص١٥٤.
(٣) يقصد كتابه (التبصرة في القراءات السبع) ص١١٨. وشرح مكيٌّ علل القراءات المذكورة فيه واحتجَّ لها في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)، وقد قال في مقدمته (٦/١): «فلا غناء لمن كتب كتابنا هذا واعتمد عليه عن الكتاب الأول الذي هذا شرحه (كتاب التبصرة)... فهذا الكتاب كتاب فهم وعلم ودراية، والكتاب الأول كتاب نقل ورواية».
(٤) الرعاية ص٢٥٥ ـ ٢٢٦.



إنَّ هذا التقييد الوارد في أول بعض كتب التجويد يُقْصَدُ به بعض المسائل التي وقع فيها اختلاف بين القراء، وهو ما ألمح إليه مكيٌّ في قوله السابق: «مما لا خلاف في أكثره»، أي أن هناك خلافاً في أقله، فمن تلك المسائل المختلف فيها بين القراء:

١ ـ إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء بغير غنة(١).

٢ ـ إخفاء النون الساكنة عند الغين والخاء(٢).

٣ ـ تفخيم اللام إذا جاورت الصاد والطاء والظاء(٣).

وهناك مسائل أُخرى تتعلق بالإدغام والإظهار، أو الترقيق والتفخيم، اختلف فيها القراء لكن علماء التجويد لا يخوضون في تفاصيلها(٤)، ومن ثم فإن علماء التجويد حين يَنُصُّونَ على دراسة قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم فإنهم يقصدون عدم التعرض لهذه المسائل التي انفرد بها بعض القراء، فما دام عاصم في رواية حفص عنه لم يأخذ بها فإن كتب التجويد بناء على ذلك لا تتعرض لها في الغالب، وإذا ما ذُكِرَتْ فإنها يُشار

(١) هو مذهب حمزة برواية خلف عنه، والكسائي برواية أبي عثمان الضرير عن الدوري عنه (ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/ ٢٤).

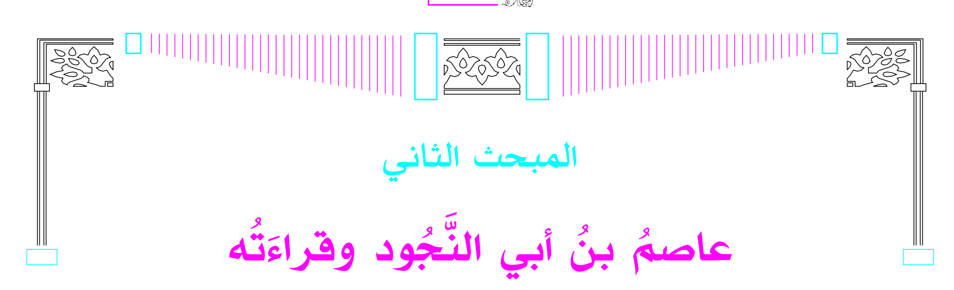
(٢) وهو مذهب أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ينظر: النشر ٢/ ٢٢).

(٣) روى المصريون من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها أحد الحروف المذكورة، بثلاثة شروط: أن تكون اللام مفتوحة، وأن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة مفتوحاً، أو ساكناً، واختلفوا في غير ذلك، ينظر: النشر ٢/ ١١٢، ١١٣.

(٤) أحكام النون الساكنة والتنوين من الموضوعات المشتركة بين كتب علم التجويد وكتب علم القراءات، لكن علماء التجويد لا يتعرضون لاختلاف القراء، وعلماء القراءة لا يتعرضون لحقيقة الأحكام وكيفياتها. وقد وجدت الإمام شريح بن محمد الرعيني لم يذكر أحكام النون الساكنة والتنوين في كتابه (نهاية الإتقان) معللاً ذلك بقوله (٣٣و): «فإذا سكنت فقد أُحكم في كتب القراءات موضع إظهارها وإدغامها بغنة وبغير غنة، وموضع إخفائها، وموضع قلبها ميماً، فلذلك تركنا ذكره».

إليها إشارة موجزة باعتبارها من موضوعات علم القراءات، لا علم التجويد[١].

(١) أكثر الكتب الحديثة المتداولة في علم التجويد مؤلفوها من المشرق الإسلامي حيث تنتشر رواية حفص عن عاصم، ومن ثم حرصوا على بيان ما يناسبها، ولو ألَّف أحدٌ من أهل المغرب الإسلامي، حيث تنتشر قراءة نافع، كتاباً في التجويد فإنه يراعي فيه ما ورد في هذه الرواية أيضاً، [كما في كتاب: التلاوة الصحيحة قراءة نافع روايتا قالون وورش، لسليمان بن عيسى باكلي، ط الجزائر، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، وهو كتاب يعرض جميع أحكام التجويد وفق قراءة نافع] أفاد بذلك أحد المحكمين للشرح، وهو الدكتور أحمد خالد شكري، جزاه الله خيراً، ولم أطلع على الكتاب.



المبحث الثاني

عاصمُ بنُ أبي النَّجُود وقراءَتُه

اختطَّ المسلمون الكوفة سنة سبع عشرة، بعد فتح العراق(١)، وكانوا قد مَصَّروا البصرة قبل ذلك(٢). ونزلهما المسلمون وفيهم أعداد من الصحابة، وبعث عمر بن الخطاب(٣) رضي الله عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إلى الكوفة معلِّماً(٤).

قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): «أما أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدمين من أهلها قراءة عبد الله بن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ لأنه الذي بعث به إليهم عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ ليعلمهم، فأُخذت عنه قراءته قبل أن يجمع عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ الناس على حرف واحد، ثم لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم»(٥).

وجاء في بعض الروايات أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان(٦) رضي الله عنه حين بعث المصاحف إلى الأمصار أرسل مع كل مصحف رجلاً يعلم الناس القراءة فيه، وكان أبو عبد الرحمٰن السلمي (ت٧٤هـ)(٧) هو الذي أرسله عثمان

---

(١) ينظر: الطبري: تاريخ الأمم والملوك ٢/٤٧٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢/٤٣٨.
(٣) عمر بن الخطاب بن نُفَيْل العدوي القرشي، أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، وأحد المبشرين بالجنة، وأول من لُقِّبَ بأمير المؤمنين، الصحابي الشجاع صاحب الفتوحات، أعز الله به الإسلام، توفي سنة ٢٣هـ، رضي الله تعالى عنه.
(٤) ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٣/٩٩٢.
(٥) كتاب السبعة ص٦٦.
(٦) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي، أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، من كبار الرجال الذين أعزَّ الله بهم الإسلام، قُتِلَ شهيداً في صبيحة الأضحى من سنة ٣٦هـ، رضي الله تعالى عنه.
(٧) هو عبد الله بن حبيب السُّلَمِيُّ، لأبيه صحبه، أخذ القراءة عن عثمان بن عفان،وزيد بن =

مع مصحف أهل الكوفة[١]، واستقرَّ أبو عبد الرحمٰن في الكوفة يُعَلِّمُ القرآن في مسجدها الجامع حتى توفاه الله تعالى.

وتحدث ابن مجاهد عن دور أبي عبد الرحمٰن في تعليم القراءة، فقال: «فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف الناس غيرها، وأول من أقرأ بالكوفة القراءة التي جمع عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ الناس عليها أبو عبد الرحمٰن السُّلَمِيُّ، واسمه عبد الله بن حبيب، فجلس في المسجد الأعظم، ونصب نفسه لتعليم الناس القرآن، فلم يزل يقرئ بها أربعين سنة»[٢].

وانتشرت في الكوفة قراءة أبي عبد الرحمٰن السلمي، التي تعرف بقراءة أهل المدينة، أو قراءة زيد بن ثابت، لأنه الذي كتبها في المصاحف، وصارت قراءة زيد تنافس قراءة عبد الله بن مسعود في الكوفة، فكان سعيد بن جبير (ت٩٥هـ)[٣] يَؤُمُّ الناس في رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود، وليلة بقراءة زيد بن ثابت[٤]، بل إن قراءة ابن مسعود في الكوفة ما لبثت أن أفسحت المجال لقراءة زيد بن ثابت، فقال الأعمش (ت١٤٨هـ)[٥]: «أدركت الكوفة وما قراءة زيد فيهم إلا كقراءة عبد الله فيكم

= ثابت، وأبي ابن كعب، وصحب علي بن أبي طالب في الكوفة، وجلس للإقراء في مسجد الكوفة أربعين سنة حتى وفاته سنة ٧٤هـ. (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ١٤٦ ـ ١٥١؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٤١٣).

(١) ينظر: الجعبري: جميلة أرباب المراصد ص٢٠١، ٢٠٢، والمارغني: دليل الحيران ص٤٣.

(٢) كتاب السبعة ص٦٨.

(٣) سعيد بن جبير، أبو عبد الله الأسدي الكوفي، المقرئ المفسر، قرأ على ابن عباس وحدَّث عنه وعن عدد آخر من الصحابة، كان من سادات التابعين علماً وفضلاً وصدقاً وعبادة، قُتِلَ شهيداً سنة ٩٥هـ، رحمه الله (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ١٦٥، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٠٥).

(٤) ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ١٦٨.

(٥) سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي الكوفي المقرئ الحافظ، من التابعين، أقرأ الناس ونشر العلم، له قراءة تنسب إليه لكنها تُعَدُّ من الشواذ، توفي سنة ١٤٨هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢١٤؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣١٥).

اليوم، ما يقرأها إلا الرجل والرجلان»[(١)].

فلما مات أبو عبد الرحمٰن السلمي ـ رحمه الله تعالى ـ خلفه في موضعه: أبو بكر عاصم بن أبي النجود[(٢)]. فمن هو عاصم؟

هو عاصم بن أبي النَّجُود[(٣)]، أبو بكر الأسديُّ مولاهم، الكوفيُّ الحنَّاطُ، وهو معدود من التابعين، وقد أجمع علماء الحديث على توثيقه، وحديثه مخرج في الكتب الستة[(٤)].

وكان عاصم ممن اشتهروا بالعلم والفضل، وقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمٰن السلمي، جمع بين الفصاحة والإتقان، والتحرير والتجويد، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن[(٥)].

وكانت وفاته في آخر سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل: سنة ثمان وعشرين، فلعله مات في أولها بالكوفة، رحمه الله تعالى[(٦)].

أما شيوخه في القراءة فأشهرهم ثلاثة، أبو عبد الرحمٰن السلمي (ت٧٤هـ) الذي مرَّ ذكره، وزِرُّ بن حُبَيْشٍ، وأبو عمرو الشيباني.

أما زِرُّ بن حُبيشٍ فإنه أخذ القراءة عن عدد من الصحابة في مقدمتهم عبد الله بن مسعود، قال عاصم: ما رأيت أقرأ من زِرٍّ، وكان عبد الله بن مسعود يسأله عن العربية، أي النحو، وكان ثقة في الحديث، توفي سنة ٨٢هـ[(٧)].

(١) ابن مجاهد: كتاب السبعة ص٦٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ص٦٩.
(٣) قيل: اسم أبيه بهدلة، وقيل: هو اسم أمه، وأن اسم أبيه عبد الله (ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٠؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٤٦).
(٤) ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٦/ ٣٤١؛ والذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٠٤.
(٥) ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٤٧.
(٦) ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٠٩.
(٧) ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٣/ ٦٢٣؛ والذهبي: معرفة القراء ١/ ١٤٣ ـ ١٤٥؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٩٤.

وأما أبو عمرو الشيباني فاسمه سعد بن إياس، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، عرض القرآن على عبد الله بن مسعود وتوفي سنة ٩٠هـ[١].

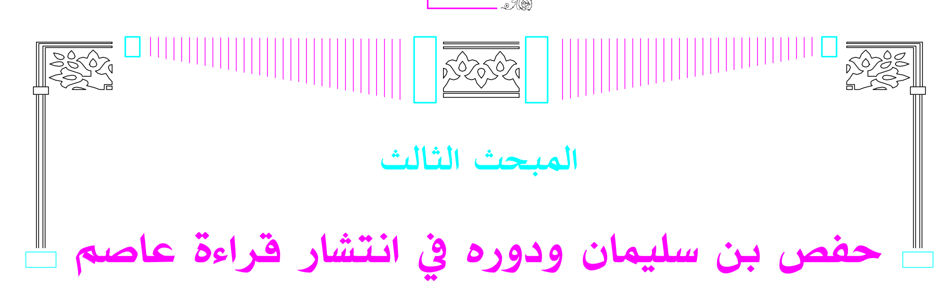
ونقل ابن مجاهد عن عاصم أنه قال: «ما أقرأني أحد حرفاً إلا أبو عبد الرحمٰن السلمي، وكان أبو عبد الرحمٰن قد قرأ على علي رضي الله عنه وكنت أرجع من عند أبي عبد الرحمٰن، فأعرض على زِرِّ بن حُبَيْشٍ، وكان زرٌّ قد قرأ على عبد الله»[٢].

وكان عاصم يُقرئ القرآن في مسجد الكوفة الجامع، فقرأ عليه أُناس يخرجون عن العد والحصر، لكن الذين أخذوا عنه قراءته، وعلَّمُوها من بعده يبلغون بضع عشرات، قال ابن الجزري بعد أن ذكر أكثر من عشرين قارئاً ممن أخذوا عنه القراءة: «وروى عنه القراءة خلق لا يُحْصَوْنَ»[٣]. وقال علم الدين السخاوي: روى عنه القراءة ثمانية وأربعون من الأئمة والعلماء[٤].

وكان أشهر تلامذة عاصم اثنين هما: أبو بكر شعبة بن عياش (ت١٩٣هـ)[٥] وحفص بن سليمان أبو عمر الأسدي، وهما اللذان تَنْقُلُ عن طريقهما كتب القراءات قراءة عاصم. ولما كانت رواية حفص عن عاصم هي القراءة المشهورة في زماننا فإن ذلك يستدعي التعرف على حفص وانتشار قراءة عاصم من روايته.

---

(١) ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٠٣.
(٢) كتاب السبعة ص٧٠.
(٣) غاية النهاية ١/ ٣٤٧.
(٤) جمال القراء ٢/ ٤٦٥.
(٥) أبو بكر شعبة بن عياش الأسدي مولاهم الكوفي، أحد الأئمة الأعلام، قرأ القرآن على عاصم ثلاث مرات، كان إماماً ثقة كثير العلم والعمل، توفي سنة ١٩٣هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٧؛ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧).



المبحث الثالث

حفص بن سليمان ودوره في انتشار قراءة عاصم

كان أبو عمر حفص بن سليمان الأسدي الكوفي رَبِيبَ عاصم بن أبي النجود، ابنَ زوجته، وكان ينزل معه في دار واحدة، فقرأ عليه القرآن مراراً، حتى صار أضبط من روى القراءة عن عاصم[(١)].

ولد حفص سنة ٩٠هـ[(٢)]، ونشأ في الكوفة في بيت عاصم، بعد وفاة والده، وزواج أمه من عاصم، وقد أُتيح لحفص أن يصحب شيخه عاصماً سنوات طويلة، ويأخذ عنه قراءته، وتوفي عاصم سنة ١٢٧هـ، وكان لحفص حينئذ سبع وثلاثون سنة.

ولم يلبث حفص أن غادر الكوفة إلى بغداد بعد تأسيسها سنة ١٤٥هـ، وذكر الخطيب البغدادي[(٣)] أنه كان ينزل في الجانب الشرقي من بغداد، في محلة سمَّاها سُوَيْقَةَ نَصْرٍ، وأنه لو رأيته لقرَّتْ عينك به علماً وفهماً[(٤)].

ورحل حفص للحج وجاور بمكة فأقرأ القرآن بها، وكان الفضل بن يحيى الأنباري[(٥)] قد أقام بمكة مجاوراً حتى أخذ القراءة عن حفص[(٦)].

---

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ٦/ ١٨٦.

(٢) الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٨٧.

(٣) أحمد بن علي ثابت، أبو بكر، محدث، مؤرخ، أصولي، منشأه ووفاته ببغداد سنة ٤٦٣هـ، من مؤلفاته الكثيرة: تاريخ بغداد (ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٣؛ والأعلام ١/ ١٧٢).

(٤) تاريخ بغداد ٦/ ١٨٦.

(٥) الفضل بن يحيى أبو محمد الأنباري، من عائلة الأنباريين الذين نزلوا بغداد، وأشهر من روى القراءة عن حفص (ينظر: غاية النهاية ٢/ ١١).

(٦) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف ١/ ١١٣.

وقال ابن الجزري: «قال الفضل: قرأت على حفص، وكتب لي القراءة من أول القرآن إلى آخره بخطه»[(١)].

وظل حفص بن سليمان متنقلاً يُعَلِّم قراءة شيخه عاصم، حتى وفاته سنة ١٨٠هـ، عن تسعين سنة[(٢)]، رحمه الله تعالى.

وحظيت قراءة عاصم بالاهتمام منذ وقت مبكر، فهذا الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) يسأله ابنه صالح: أي القراءة أحب إليك؟ فقال: قراءة نافع، قال: فإن لم توجد؟ قال: قراءة عاصم[(٣)].

وقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): «أما عاصم فكان من الطبقة الثالثة، وكان أضبط الناس في عصره لقراءة زيد بن ثابت، وكان قد قرأ على أبي عبد الرحمٰن السلمي... وهو من جلة التابعين، فقراءته مختارة عند مَن رأيت مِن الشيوخ، مقدَّمة على غيرها لفصاحة عاصم، ولصحة سندها، وثقة ناقلها»[(٤)].

وكان الأولون يعدون حفصاً في الحفظ فوق أبي بكر شعبة بن عياش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ بها على عاصم[(٥)]. وليس لدينا ما يبين على نحو محدد الوقت الذي حققت فيه رواية حفص عن عاصم هذا الانتشار الواسع، لكن لدينا عدد من الروايات والنصوص التي توضح جانباً من جهود العلماء في تعلم رواية حفص وتعليمها في بغداد وغيرها من البلدان، منها:

١ ـ ذكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) أن أحمد بن سهل الأُشناني (ت٣٠٧هـ)[(٦)]

(١) غاية النهاية ٢/ ١١.
(٢) الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٨٩.
(٣) ينظر: السخاوي: جمال القراء ٢/ ٤٦٤.
(٤) التبصرة ص٤١ ـ ٤٤.
(٥) ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٨٩، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٥٤.
(٦) تنظر ترجمته: معرفة القراء ١/ ٤٨٨، وغاية النهاية ١/ ٥٩ ـ ٦٠.



«هو أحد القراء المجودين على عُبَيْدِ بن الصبَّاح[(١)] روايته عن حفص بن سليمان حرف عاصم بن أبي النجود، واشتهر بهذه القراءة»[(٢)].

٢ ـ كان أبو بكر الأنباري ثم البغدادي (ت٣٢٨هـ)[(٣)] يروي قراءة عاصم برواية حفص عن أبيه، عن عمه أحمد بن بشار، عن جده الفضل بن يحيى الأنباري الذي أخذ القراءة عن حفص وضبطها عنه، كما ذكرت من قبل[(٤)].

٣ ـ كان إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي المقرئ البغدادي المشهور بنفطويه (ت٣٢٣هـ)[(٥)] يقول: «جلستُ إلى هذه الأسطوانة منذ خمسون، يعني محلته بجامع المدينة، وكان حَسَنَ الحفظ للقرآن، أول ما يبتدئ به في مجلسه بمسجد الأنباريين بالغدوات، إلى أن يقرئ القرآن على قراءة عاصم، ثم الكتب بعده»[(٦)].

٤ ـ وقال أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[(٧)]: في تفسيره البحر المحيط وهو يتحدث عن رواية ورش عن نافع: «وهي الرواية التي ننشأ عليها ببلادنا [يعني الأندلس] ونتعلمها في المكتب»، وقال عن قراءة عاصم: «وهي القراءة التي ينشأ عليها أهل العراق»[(٨)].

---

(١) عُبيد بن الصَّبَّاح أبو محمد الكوفي ثم البغدادي، مقرئ ضابط صالح، أخذ القراءة عرضاً عن حفص عن عاصم، وهو من أجل أصحابه وأضبطهم، ت سنة ٢٣٥هـ (ينظر: معرفة القراء ١/ ٤١١، وغاية النهاية ١/ ٤٩٥).

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ١٨٥.

(٣) محمد بن القاسم بن محمد بشار، أبو بكر الأنباري، المقرئ النحوي البغدادي، صاحب التصانيف، كان ثقة صدوقاً حافظاً، توفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ (ينظر: معرفة القراء ٢/ ٥٥٦، وغاية النهاية ٢/ ٢٣٠).

(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١١٣، وغاية النهاية ٢/ ١١.

(٥) ينظر ترجمته: معرفة القراء ٢/ ٥٤٤، وغاية النهاية ١/ ٢٥.

(٦) ياقوت الحموي: معجم الأدباء ١/ ٢٥٦.

(٧) محمد بن يوسف، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، شيخ العربية والأدب والقراءات، مع العدالة والثقة، من أشهر مؤلفاته تفسيره البحر المحيط، توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ، (ينظر: معرفة القراء ٣/ ١٤٧١، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٥).

(٨) البحر المحيط ١/ ١١٥ ـ ١١٦.



٥ ـ وقال محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ): «والمأخوذ به في ديارنا [مدينة مرعش تقع جنوب تركيا] قراءة عاصم برواية حفص عنه»(١).

ويبدو أن عدة عوامل اجتمعت وأدت إلى انتشار رواية حفص عن عاصم، منها ما يتعلق بعاصم، من فصاحته وعلو سنده، ومنها ما يتعلق بتلميذه حفص من نشاطه وتنقله بين البلدان يعلِّم قراءة شيخه، ومنها ما يتعلق باطراد أصول قراءته في الإمالة والهمز والإدغام والترقيق والتفخيم، مما يسهِّل على الدارس تعلمها وضبطها(٢).

ولا يعني ذلك أن رواية شعبة عن عاصم، أو القراءات الأخرى هي أقل فصاحة من رواية حفص عن عاصم، أو أنها ضعيفة السند، فجميع القراءات العشر متواترة لدى جمهور العلماء، وكلها من السُّنَّة، وبأيها قرأ القارئ فإنه قد قرأ القران ونال الأجر والثواب، إن شاء الله تعالى.

(١) جهد المقل ص٢٩٣.

(٢) في ختام الحديث عن حفص بن سليمان تحسن الإشارة إلى ما قاله الذهبي في ترجمته في معرفة القراء (١/ ٢٨٨): «أما في القراءة فثقة ثبت، ضابط لها، بخلاف حاله في الحديث»، وعلَّق على ذلك ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ٢٥٤) بقوله: «قلت: يشير إلى أنه تُكُلِّمَ فيه من جهة الحديث». ونظراً لتفرغ حفص لتعليم قراءة القرآن وتنقله لأجل ذلك في البلدان، فإنه لم يتفرغ لرواية الحديث تفرغه للقراءة، وقد يكون أقل ضبطاً في روايته للحديث، لأن العالم قد يكون إماماً في فن مقصراً في فنون، كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٠).
وورد في عدد من كتب الجرح والتعديل أن شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) ضعَّفه بقوله: «أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده عليَّ، كان يأخذ كتب الناس فينسخها»، لكن ظهر بعد البحث أن شعبة يقصد بقوله هذا حفص بن سليمان المِنْقَرِي البصري المتوفى سنة ١٣١هـ، وليس حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر القارئ، راوية عاصم. (ينظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٦، وينظر: البخاري: كتاب الضعفاء الصغير ص٣٢، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ١/ ١٤٠).



الفصل الخامس

تحقيق نص المقدمة الجزرية

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الأصول المعتمدة في التحقيق.

المبحث الثاني: نص المقدمة محققاً.



لاحظت حينَ اشتغلتُ بشرح المقدمة بعضَ الاختلاف في رواية عدد من ألفاظها، سواءٌ أكان ذلك في النسخ الخطية أم المطبوعة أم الشروح، فاجتهدت في تحقيق نصها في أثناء اشتغالي بشرحها، بالاعتماد على نسخ خطية معتبرة، ومن خلال تتبع ما ذكره الشُّرَّاحُ، لا سيما الذين تتلمذوا على مؤلفها وأخذوا المنظومة عنه مباشرة، مثل ابنه أبي بكر أحمد المتوفى سنة ٨٣٥هـ، وتلميذه عبد الدائم الأزهري المتوفى سنة ٨٧٠هـ.

وترجَّحَ عندي من خلال ذلك أن ابن الجزري كان قد راجع نص المقدمة بعد نظمها في أواخر سنة ٧٩٩هـ، وغَيَّرَ بعضَ ألفاظها، لسببين على ما يبدو، الأول: زيادة الدقة والوضوح في بعض عباراتها، والثاني: التخلص من بعض عيوب الوزن أو القافية التي شابت صياغتها الأولى، ومن ثَمَّ فإنه يمكن تمييز نسختين لنص المقدمة: قديمة وحديثة، وهناك من النسخ الخطية وشروح المقدمة ما يمثل النسخة القديمة، ومنها ما يمثل النسخة الحديثة، ولا شك في أن النسخة التي ارتضاها الناظم هي النسخة الحديثة، والفرق بين النسختين ليس كبيراً، لكنه يحتاج إلى تحقيق، ووجدت من المفيد تحقيق نص المقدمة تمهيداً لشرحها، ويتضمن هذا الفصل مبحثين:

الأول: الأصول المعتمدة في التحقيق.

الثاني: نص المقدمة محققاً.





المبحث الأول

الأصول المعتمدة في التحقيق

طُبِعَتِ المقدمة الجزرية طبعات كثيرة، محققة وغير محققة، كما طُبِعَ كثير من شروحها طبعات متعددة، ولا تزال هناك حاجة إلى تحقيق نص المقدمة للأسباب الآتية:

١ ـ وجود اختلاف في نص المقدمة في الطبعات المتداولة منها، وفي مخطوطاتها، وفي شروحها.

٢ ـ عدم وجود طبعة للمقدمة محققة تحقيقاً وافياً، يُوَثِّقُ نصوصها بالاستناد إلى أصول صحيحة، مع استيفاء متطلبات التحقيق العلمي.

إن أصح طبعات المقدمة التي اطلعت عليها طبعتان، هما:(١)

١ ـ منظومة المقدمة: تحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد(٢)، التي اعتمد فيها على مخطوطة مُتْقَنَةٍ مقروءةٍ على الْمُصَنِّفِ، وعليها خَطُّهُ في يوم السبت سادس عِشْرِي المحرَّم سنة ثمانِ مِئَةٍ من الهجرة، وهي محفوظة في مكتبة (لا لَهْ لي) في إستانبول بتركيا برقم (٧٠) عموميّ.

٢ ـ منظومة المقدمة: تحقيق الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت(٣)،

(١) اطلعت بعد الفراغ من تحقيق نص المقدمة على طبعة أخرى للمقدمة الجزرية صدرت من دار الغوثاني بدمشق ٢٠٠٥م ـ ٢٠٠٦م، اعتنى بها الدكتور يحيى الغوثاني، وصرَّح في مقدمتها أنه اعتمد فيها على النسخة التي حققها الدكتور أيمن، وهي طبعة جميلة بخط النسخ.

(٢) تاريخ مقدمة التحقيق هو سنة ١٤٠٧هـ، واطلعت على الطبعة الثانية، دار المنهاج، بيروت ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، وطبعة دار الفلاح، دمشق ٢٠٠٦م.

(٣) الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ، واطلعت على الطبعة الثانية، مكتبة الإمام البخاري، مصر الإسماعيلية ١٤٢٧هـ.



التي اعتمد فيها على المخطوطة ذاتها التي اعتمد عليها الدكتور أيمن، وعلى ما تيسر له من شروحها.

ومع جودة النسخة الخطية التي اعتمدا عليها وأصالتها، ودقة عملهما في تحقيقها وضبط ألفاظها، إلا أن الطبعتين المذكورتين غير كافيتين لإخراج نص كامل التوثيق للمقدمة:

أما طبعة الدكتور أيمن فإنها اعتمدت على نسخة خطية واحدة، وهي تمثل أقدم صورة للمقدمة، وهي مؤرخة بشهر المحرم من سنة ٨٠٠هـ، بعد أقل من سنة من تاريخ نظمها، وقد عاش ابن الجزري بعد ذلك أكثر من ثلاثين سنة، ويبدو أنه كان في أثناء ذلك يراجع نص المقدمة، ويغير بعض ألفاظها، ولا شك في أن هذه المخطوطة تمثل الصورة الأولى للمقدمة، ولا تمثل الصورة النهائية لها، ومن ثم فإن القول بعدم كفاية هذه النسخة لإخراج نص المقدمة قول صحيح[١].

وأما طبعة الدكتور أشرف فإنه وإن رجع في تحقيقها إلى: «العديد من نسخ المتن وشروحه المنظومة والمطبوعة»، كما يقول[٢]، إلا أنه اكتفى بذكر الفروق بين تلك النسخ في الهوامش من غير أن ينسب كل نص إلى مصدره، وهو نقص في منهج التحقيق العلمي، فمع ثقة القارئ بما نقله لكن الدقة العلمية تقتضي التصريح بالمصادر التي وردت فيها تلك الفروق.

ومِنْ ثَمَّ فإني قُمْتُ بإعادة تحقيق نص المقدمة، مستفيداً من الطبعات السابقة، محاولاً تجنب ما اعترى تلك الطبعات من مآخذ، من حيث الأصول ومن حيث طريقة التوثيق.

أولاً: الأصول المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في التحقيق على مجموعتين من الأصول:

(١) ينظر: أشرف محمد فؤاد طلعت: مقدمة تحقيق منظومة المقدمة ص١١.

(٢) المصدر نفسه ص١٠.



المجموعة الأولى: عدد من مخطوطات المقدمة، هي:

١ ـ مخطوطة مكتبة (لا لَهْ لي) بإستانبول، وهي محفوظة برقم (٧٠ عمومي)، وهي التي اعتمد عليها كل من الدكتور أيمن والدكتور أشرف، وهي نسخة متقنة الخط، دقيقة الضبط، مقروءة على المؤلف وعليها خطه كما تقدم، وهي تمثل الصورة الأولى للمقدمة، وتتألف من ثماني ورقات، في أولها صفحة العنوان واسم الناظم، وعليها تملكان أحدهما لأحد أولاد الناظم، ونصه: «ملك أبي الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري»، وفي الصفحة الواحدة ثمانية أسطر، وفي الورقة الأخيرة إجازة بخط الناظم مؤرخة في شهر المحرم من سنة ٨٠٠هـ. واستفدت من مصورة الدكتور حازم حيدر في الاطلاع على هذه المخطوطة، جزاه الله تعالى خيراً.

٢ ـ مخطوطة مكتبة جامعة أم القرى، ضمن مجموع، وهي محفوظة برقم (٧٢/ ٤)، وتتألف من خمس صفحات، من الورقة (١٤٩ظ ـ الورقة ١٥١ظ)، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة سبعة عشر سطراً، لكن الناسخ كتب في حاشية الصفحات عدداً من الأبيات، ومن ثم استوعبت صفحاتها الخمس نص المقدمة المكون من مئة وسبعة أبيات.

وختم الناسخ نص المقدمة بقوله: «تمت المقدمة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه بالتأريخ المتقدم»، وهو يشير إلى تأريخ نسخ الرسالة الثالثة في المجموع، وهي منظومة طيبة النشر لابن الجزري أيضاً، وقد جاء في خاتمتها: «تمت هذه القصيدة المباركة الميمونة في الثامن من شعبان [...] سنة ثلاث وأربعين وثمان مئة».

ولم يكتب الناسخ اسمه في ما اطلعت عليه من المجموع، لكن يبدو أنه تلميذ المؤلف، فقد قال في أول نص المقدمة: «قال شيخنا شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري رحمه الله رحمة واسعة...»، ولما كانت هذه النسخة مكتوبة بعد عشر سنوات تقريباً من وفاة ناظمها تَرَحَّمَ كاتب النسخة عليه.

وهذه النسخة حسنة الخط، متقنة الضبط، لكن بعض المواضع تصعب قراءتها، بسبب انطماس الكتابة، وعلى حاشية صفحاتها تعليقات بخط دقيق تصعب قراءة أكثرها، وبعضها في إثبات قراءات أخرى لنص المقدمة، وذلك في مواضع قليلة، وبعضها في بيان معاني عدد من كلمات المنظومة.

واستفدت من نسخة الأستاذ محمد عزير شمس، التي أرسلها لي بعد قراءته نص المقدمة الذي حققته، ولم أتمكن من الحصول على نسخة من هذه المخطوطة من قبل، فجزاه الله تعالى كل خير.

٣ ـ نسخة خطية محفوظة في المكتبة الأزهرية، وهي نسخة متقنة الخط، تامة الضبط، تتألف من تسع صفحات، ضمن مجموع، وفي كل صفحة ثلاثة عشر سطراً، وهي غير مؤرخة، ورقمها في المكتبة هو (١٤٠٢ مجاميع)، وتستغرق الأوراق من (٩ ـ ١٣).

المجموعة الثانية: شروح المقدمة الجزرية.

تُعَدُّ شروح المقدمة مصدراً مهماً لتوثيق نصها، لا سيما الشروح التي أخذ مؤلفوها عن المصنف مباشرة، كشرح ابن الناظم (ت٨٣٥هـ)، وشرح عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ)، وبعض الشروح الأخرى التي اعتنى مؤلفوها بتتبع ألفاظ المقدمة وتحقيقها من خلال النظر في أصولها وشروحها، مثل شرح علي القاري (ت١٠١٤هـ).

ويبدو أن بعض الذين تولوا نشر تلك الشروح قد أثبتوا بعض الروايات المشهورة لأبياتها من غير اعتناء بالمحافظة على النص الذي ورد في مخطوطات تلك الشروح، ويدعو ذلك إلى الحذر من المسارعة في نسبة نَصٍّ ما إلى تلك الشروح قبل التوثق منه[١].

وهذا بيان لأهم الشروح التي اعتمدت عليها في توثيق نص المقدمة:

(١) مثل ما ورد في شرح ابن الناظم، فقد أثبت الناشر: (من لم يجود القرآن آثم) بينما النص الذي شرحه ابن الناظم هو: (من لم يصحح القرآن آثم)، ينظر: الحواشي المفهمة ص٦٣.



١ ـ شَرْحُ ابن الناظم أبي بكر أحمد: الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، وهو أول الشروح وأقدمها، وكان أبو بكر قد ولد سنة (٧٨٠هـ)[(١)]، ولما دخل أبوه بلاد الروم سنة (٧٩٨هـ) لحقه بكثير من كتبه، فأقام عنده يُفِيدُ ويَسْتَفِيدُ[(٢)].

وحضر أبو بكر أحمد قراءة المقدمة على المصنف في شهر المحرم سنة ٨٠٠هـ، وأجازه ومَنْ حضر ذلك المجلس بروايتها عنه، وجاء في نص تلك الإجازة: «عَرَضَ عليَّ جميع هذه المقدمة... أبو الحسن علي باشا... وسمعها بقراءته ابني أبو بكر أحمد... وصَحَّ ذلك في يوم السبت، سادس عِشْرِي المحرم سنة ثمانِ مِئَةٍ، وأجَزْتُ للجماعة المذكورين، ولعلي باشا روايتها عني، وجميع ما يجوز لي وعني روايته، وتَلَفَّظْتُ له بذلك، قاله وكتبه الفقير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، حامداً ومصلياً ومسلماً، عفا الله تعالى عنهم بمنه وكرمه»[(٣)].

وكان أبو بكر أحمد قد أنجز كتابة شرحه للمقدمة يوم الخميس من غرة شهر رمضان سنة ست وثمان مئة، وهو مقيم في بلاد الروم[(٤)]. ويبدو نص المقدمة الذي شرحه متطابقاً في أكثره مع نص مخطوطة (لا لَهْ لي)، ولعل ما بينهما من اختلاف طفيف يرجع إلى أن ابن الجزري غَيَّرَ بعض الألفاظ قبل وقوعه في الأسر أواخر سنة ٨٠٤هـ، وأخذ عنه ابنه أبو بكر أحمد تلك التغييرات وأثبتها في شرحه، لكن ذلك الاختلاف محدود جداً، ومن ثم يمكن القول: إن النص الذي شرحه يمثل الصورة الأولى للمقدمة.

٢ ـ شَرْحُ عبد الدائم الأزهري المتوفى سنة ٨٧٠هـ، المسمى: الطرازات المعلمة في شرح المقدمة.

(١) ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ١٢٩.
(٢) المصدر نفسه ١/ ١٣٠.
(٣) منظومة المقدمة (تحقيق د.أيمن) ص٢٤.
(٤) ينظر: الحواشي المفهمة ص١٧٦.

ويبدو أن عبد الدائم لم يلتق بالمؤلف إلا في زيارته للقاهرة في رحلته الثانية للحج من شيراز سنة ٨٢٧هـ، قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) يصف دخوله القاهرة سنة ٨٢٧هـ: «وانثال عليه الناس للسماع والقراءة»[(١)]. وبعد أن أدَّى ابن الجزري الحج سنة ٨٢٧هـ دخل بلاد اليمن، ثم عاد للحج سنة ٨٢٨هـ، ودخل القاهرة مرة أخرى في أوائل سنة ٨٢٩هـ، في طريق عودته إلى شيراز عن طريق الشام[(٢)].

وكان عبد الدائم قد قرأ المقدمة على ناظمها عند دخوله القاهرة، فقد قال في مقدمة شرحه: «وكنت ممن اعتنى بها حفظاً، وأتقنها على ناظمها معنى ولفظاً»[(٣)]، وكان عبد الدائم قد درس المقدمة قبل دخول ابن الجزري القاهرة سنة ٨٢٧هـ،فقد قال في شرحه، وهو يتحدث عن تعليل حذف الألف رسماً في آخر الفِعْلَيْنِ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]: «ومما اتفق لي أني وقفت على هذا الموضع فلم يظهر لي، وسألت (عنه) جماعة من علماء هذا الفن، فلم يجيبوا بشيء، فنمت متفكراً في جواب ذلك، فرأيت الناظم في المنام، ولم أكن رأيته قبل ذلك، فسألته عنه فقرره لي في المنام، فانتبهت فرحاً بذلك، ثم رأيته صبيحة ذلك اليوم قَدِمَ القاهرة المحروسة وقَرَّرَهُ لي»[(٤)].

ولم يكن عبد الدائم الأزهري قد كتب شرحه على المقدمة وقت لقائه بالناظم في القاهرة، لكنه كان على ما يبدو قد حفظها واعتنى بحل ألفاظها، فهو لم يُتِمَّ شرحه إلا سنة ٨٥١هـ[(٥)]، وذكر في مواضع متعددة منه أَخْذَهُ للمقدمة عن ناظمها وضَبْطَهُ لألفاظها عنه، وهذه أمثلة على التحقيقات التي أودعها عبد الدائم في شرحه:

(١) المجمع المؤسس (الذيل) ص٥٠٣.
(٢) ينظر: السخاوي: الضوء اللامع ٩/ ٢٥٧.
(٣) الطرازات المعلمة ص٦٨.
(٤) المصدر نفسه ص٢٢٦.
(٥) المصدر نفسه ص٢٤٥.



١ ـ قال عبد الدائم: قول الناظم: «(لينطقوا) من النطق، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعضها (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد، والأمر سهل»[١].

٢ ـ وقال: «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم ﵀: (مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ)، وهي المعتبرة، ورأيت في بعض النسخ (مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ) بدل (يجوِّد)، والأُولَى أحسن، إذ التجويد أخَصُّ من التصحيح»[٢].

٣ ـ وقال: «قوله: (لَزِمْ) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم، ومِن فِيهِ، وفي النسخ المتقدمة (أتَمْ) مكان (لَزِمْ)»[٣]. وغير ذلك مما سيأتي ذكره في موضعه، إن شاء الله[٤].

وهذه النصوص التي نقلتها من شرح عبد الدائم لا تدع مجالاً للشك في أن النص الذي أثْبَتَهُ في هذا الشرح هو النص الذي ارتضاه المصنف في آخر عمره، وهو يتطابق إلى حد كبير مع النسخة الخطية للمقدمة المحفوظة في مكتبة جامعة أم القرى، ونسخة المكتبة الأزهرية.

٤ ـ شَرْحُ علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ، المسمى: المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، وقد حَرَصَ فيه على تحقيق ألفاظ المقدمة من خلال ما أورده الشرَّاح قبله حولها، وأكْثَرَ مِنَ النقل عن شرح ابن الناظم (ت٨٣٥هـ)، وخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، وزكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، وعن الشارح اليمني، وهو محمد بن عمر الملقب بَحْرَق (ت٩٣٠هـ)، وطاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ)، وسماه الشارح الرومي، وعن الشارح المصري، وهو سيف الدين الوفائي الفضالي (ت١٠٢٠هـ)[٥].

(١) نفسه ص٨٧.
(٢) نفسه ص١٢٩.
(٣) نفسه ص١٨١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه:ص٢٠٤ و٢١٠، و٢٢٥، و٢٣١.
(٥) ينظر: أسامة عطايا: مقدمة تحقيق المنح الفكرية ص٣١.

ويكاد شرح علي القاري يكون أكثر الشروح عناية بتحقيق ألفاظ المقدمة، وقد اطلعت على الشروح التي نقل منها القاري، ما عدا شرح بحرق، الذي لم أطلع عليه.

ثانياً: منهج التحقيق:

من خلال الموازنة بين أصول المقدمة التي أشرت إليها يتضح أن ابن الجزري أعاد صياغة عدد من الأبيات، وذلك بتغيير كلمة أو أكثر فيها، ويبدو لي أن الذي حمله على ذلك أمران:

الأول: الحرص على زيادة إيضاح معنى العبارات التي قد يلتبس معناها على القارئ.

الثاني: التخلص من بعض عيوب الوزن الشعري التي شابت الصياغة الأولى للمقدمة.

ويمكن تقسيم الأصول التي اعتمدتُ عليها في تحقيق نص المقدمة، والتي ذكرتها قبل قليل على مجموعتين:

المجموعة الأولى: الأصول التي تحمل الصياغة الأولى لنص المقدمة، وتتمثل بمخطوطة مكتبة (لا لَهْ لي) التركية، المؤرخة بسنة ٨٠٠هـ، وتتمثل أيضاً بشرح ابن الناظم الذي كتبه سنة ٨٠٦هـ.

المجموعة الثانية: الأصول التي تحمل الصياغة الأخيرة لنص المقدمة، وتتمثل بمخطوطة مكتبة جامعة أم القرى، ونسخة المكتبة الأزهرية، وشرح عبد الدائم الأزهري الذي أتمه سنة ٨٥١هـ.

أما شرح علي القاري فإن مؤلفه اعتنى فيه بتحقيق نص المقدمة من خلال الشروح التي اعتمد عليها، بغض النظر عن انتمائها لهذه المجموعة أو تلك، ولاحظت تميز النصوص التي نقلها عن الشارح اليماني، حتى تكاد تكوِّنُ رواية جديدة للمقدمة، ولكن هل كانت هذه الرواية قد أذاعها ابن الجزري في زيارته لليمن سنة ٨٢٨هـ في أثناء رحلته الأخيرة للحج؟

يصعب البت في هذه المسألة قبل الاطلاع على ذلك الشرح الذي لم أتمكن من الوصول إليه أو الحصول على نسخة مصورة منه.

ويمكن أن تكون الأبيات التي تتعلق بالتجويد في منظومة ابن الجزري الأخرى المسماة: (طَيِّبَةُ النشر في القراءات العشر) أصلاً آخر لتحقيق نص المقدمة، لأنها تتضمن أكثر من ثلاثين بيتاً متشابهة مع النص الوارد في المقدمة، وفي نص الطيبة تغييرات تتفق أحياناً مع الصياغة الأخيرة للمقدمة، وتختلف عنها في أحيان أخرى، ويمكن الاستئناس بما ورد فيها لترجيح بعض الألفاظ والعبارات المختلف فيها في نص المقدمة.

ويتلخص منهجي في تحقيق نص المقدمة في الأمور الآتية:

١ ـ أثْبَتُّ النص الذي اتفقت عليه مخطوطات المنظومة التي اعتمدت عليها، وهي النسخة التركية والمكية والأزهرية.

٢ ـ رَجَّحْتُ ما ورد في المخطوطة المكية والأزهرية على ما جاء في المخطوطة التركية، عند الاختلاف بينها، لا سيما إذا توافق ذلك مع ما ورد في شرح عبد الدائم الأزهري.

٣ ـ إذا كانت هناك حالات تتعارض فيها الأصول الخطية والشروح فإني أثْبَتُّ ما هو أكثر شيوعاً، وأوضح معنى.

٤ ـ أثْبَتُّ في الهوامش الفروق بين الأصول التي اعتمدت عليها، مع تخريجها من مصادرها، وقد رمزت للنسخ الخطية في الهوامش بالحروف الآتية:

ت: للنسخة الخطية المحفوظة في مكتبة (لا له لي) في استانبول بتركيا.

م: للنسخة الخطية المحفوظة في مكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

ز: للنسخة الخطية المحفوظة في المكتبة الأزهرية في القاهرة.

٥ ـ حافظتُ على الضبط الوارد في النسخ الخطية، وأشرت في

الهوامش إلى ما جاء مضبوطاً فيها بحركتين أو ذكرتِ المصادر أنه يحتمل أكثر من ضبط.

٦ ـ رقَّمْتُ الأبيات بوضع رقم البيت في أوله.

٧ ـ لم يقسم ابن الجزري منظومة المقدمة إلى أبواب أو فصول، ولم يضع عناوين داخلية لها، كما يبدو ذلك من المخطوطة التي عليها خطه، وقد حَرَصَ ناسخوها وشُرَّاحُهَا على تبويبها أبواباً، وتكاد تلك الأبواب تكون موضع اتفاق في أكثرها، وقد أثْبَتُّ عناوين تلك الأبواب بين قوسين معقوفين، تيسيراً لقراءتها أو مراجعتها، واعتمدت في وضع هذه العناوين على ما اطلعت عليه من نسخها المطبوعة والمخطوطة، ورجحت ما رأيته مناسباً إذا حصل اختلاف في التبويب.

٨ ـ أثبتُّ نماذج مصورة من المخطوطات التي اعتمدت عليها في التحقيق.

٩ ـ حققت اسم المقدمة، فقد اشتهرت باسم «المقدمة الجزرية»، نسبة إلى ناظمها ابن الجزري، ولكن يبدو أن وصفها بالجزرية ظهر بعد عصر الناظم، وجاء عنوانها في النسخة التركية التي عليها خط المؤلف: (هذه المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه)، وجاء في أول النسخة المكية (هذه المنظومة في التجويد)، وذُكِرَتْ في ترجمة المؤلف في غاية النهاية في طبقات القراء باسم (المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه)[(١)]، وقال الناظم في ترجمة ابنه أبي بكر أحمد: «ومِن قبل ذلك شَرَحَ مقدمة التجويد»[(٢)]، وقال في ترجمة ابنته سلمى: «وحَفِظَتْ مقدمة التجويد»[(٣)].

ويتضح من ذلك أن الناظم يسمي المنظومة «مقدمة التجويد»، وقد قال في البيت الرابع منها مشيراً إلى اسمها:

(١) غاية النهاية ٢/ ٢٥١.
(٢) المصدر نفسه ١/ ١٣٠.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٣١٠.



وبـــعـــدُ إن هـــذه مـــقـــدمـــه   فـي مـا عـلـى قـارئـه أن يـعـلـمـه

واشتهرت في زمن تلامذته باسم المقدمة، من غير وصفها بالجزرية، وحين شرحها ابنه أبو بكر أحمد (ت٨٣٥هـ) سمَّى الشرح (الحواشي المفهمة في شرح المقدمة)، وحين شرحها تلميذه عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) سمَّى شرحه (الطرازات المعلمة في شرح المقدمة)، لكن الشروح التالية غلب عليها وصف المقدمة بالجزرية، واشتهرت بذلك، وذُكِرَتْ في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط باسم: (المقدمة الجزرية في علم التجويد، أو: المقدمة فيما على القارئ أن يعلمه)[(١)].

وسماها الدكتور أيمن رشدي سويد بما ورد في المخطوطة التركية التي اعتمد عليها في التحقيق، وأضاف كلمة (منظومة) في أول العنوان فصار: (منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه)، وكذلك سماها الدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت، إلا أنه كتب (في) مفصولة عن (ما)[(٢)].

(١) الفهرس الشامل للتراث (مخطوطات التجويد) ١/١٦٦.

(٢) الراجح فصل (ما) عن (في) إذا كانت بمعنى الذي، كما هي في هذا الموضع (ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٩، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٨٤، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥٤)، وجاءت الكلمتان موصولتين في المخطوطة التركية والنسخ الخطية الأخرى.
واعتاد قراء المقدمة وشروحها على رؤية (فيما) موصولة، بناء على ما ذهب إليه المتأخرون من المؤلفين في الإملاء العربي (ينظر: نصر الهوريني: المطالع النصرية ص٥١، وعبد السلام هارون: قواعد الإملاء ص٥٨)،لكن المتقدمين من المؤلفين في علم الإملاء نصوا على رسم (ما) مفصولة عن (في) إذا كانت بمعنى (الذي)، فقال ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتاب الخط (ص١٣٠): «قال النحويون: إذا كانت (ما) اسماً فينبغي أن تفصل عن الحروف والأدوات...»، وقال ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) في كتاب الكُتَّاب (ص٥١ ـ ٥٢): «فإن وقعت (ما) بعد هذه الحروف بمعنى الذي لم يجز وصلها... ولا يجوز أن توصل بـ(في) عندنا، كقولك: رغبت في ما عند الله، لأنها بمعنى (الذي) ها هنا...، وإن جاءت (ما) المؤكدة التي لا صلة لها، بعد (في)، جاز وصلها بها، فأما مَن وصلها بها على كل حال فإنما شبَّهها بـ(من وعن)، =



وترجح عندي بناءً على ذلك تسمية هذا التحقيق باسم: (المقدمه، في ما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه)، لأنه الاسم الذي كُتِبَ على النسخة التي قُرِئَت على الناظم، وهو أقرب إلى التسمية التي أثبتها الناظم في البيت الرابع منها، وكَتَبْتُ (المقدمه) بالهاء كما رُسِمَتْ في الأصل المشار إليه، وحتى تتقابل مع (يَعْلَمَهْ) لتتم السجعة في العنوان.

١٠ ـ استعملت اللون الأخضر لعناوين الأبواب التي أضفتها إلى النص، وللعبارات التي جمع فيها الناظم بعض أنواع الحروف، واللون الأحمر للألفاظ القرآنية التي أوردها الناظم، سواء أوردها بلفظها أم غَيَّرَ فيها لتناسب موقعها في المنظومة.

= لأنهما حرفا جر مثلها، وهن على حرفين، وذلك رديء، والقياس ما قلنا، لأنه يقع في (عن ومن) إدغام، وليس ذلك في (في)». وبناء على ذلك رسمتُ (ما) مفصولة عن (في) في هذا الموضع.

الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة (لا له لي) باستانبول

صفحة العنوان في مكتبة (لا له لي) باستانبول

وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَهْ ... إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَهْ

إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشِمّْ ... إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمّْ

وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ الْمُقَدِّمَهْ ... مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرْآنِ تَقْدِمَهْ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامُ ... ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ

الحمد لله وحده وصلى الله على ... سيدنا محمد وآله وسلم

عرض علي جميع هذه المقدمة ... نظماً الولد النجيب السعيد

اللائق بسلالة العلماء وأوحد ... النجباء نخبة الأذكياء عين

الفضلاء أبو الحسن علي ... ابن شاه ولد الشيخ الإمام العلامة

المرحوم صفي الدين صفر ... شاه ابن أمير حاج بن إياس

الصفحة قبل الأخيرة من مخطوطة مكتبة (لا له لي) بإستانبول

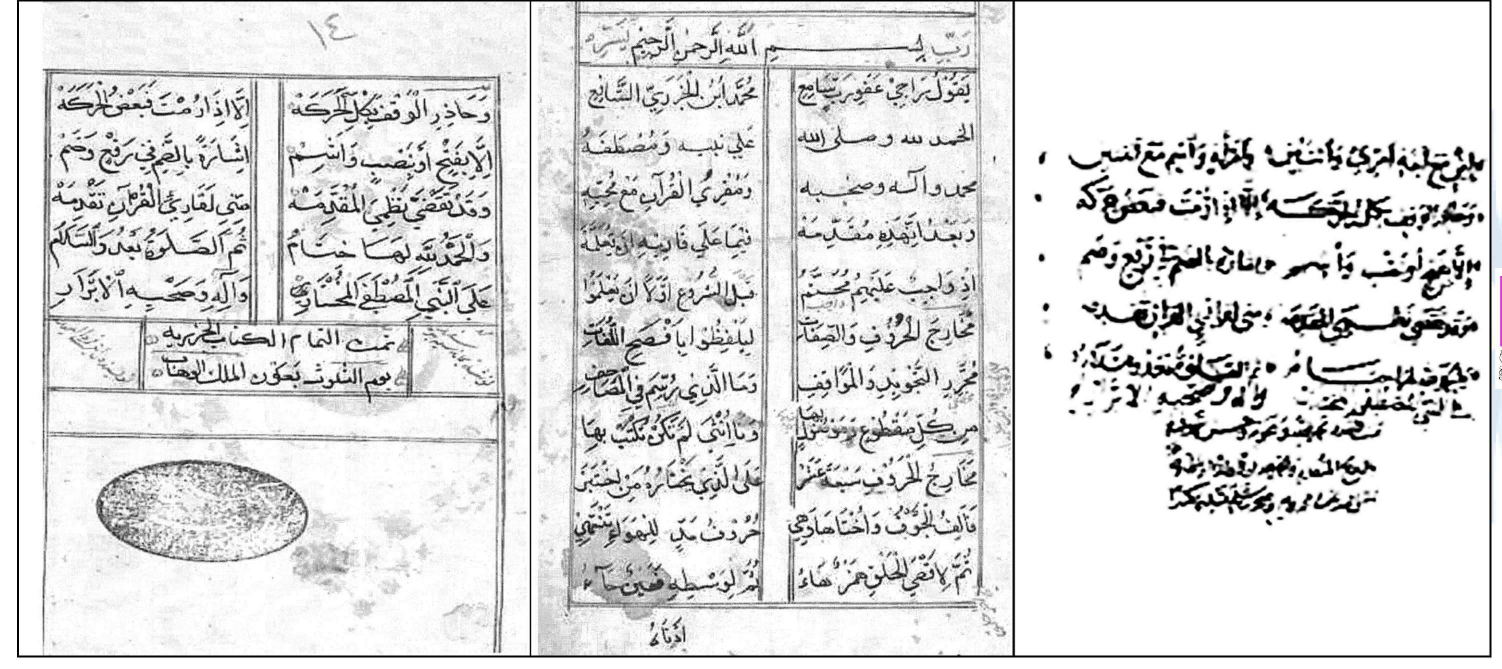
ابن قزل أحمد الخراساني الأصل ثم التبريزي وفقه الله تعالى
لمراضيه ورحمه الله من سلف من أهليه من حفظه في مجلس
واحد [illegible]
[illegible]
[illegible] التبريزي [illegible] والولدان السعيدان [illegible]
الفاضلان أبو الخير [illegible] وأبو الثناء محمود ابنا الشيخ الإمام العالم
الصالح السالك بركة المسلمين [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الصفحة الأخيرة من مخطوطة مكتبة (لا له لي) بإستانبول

تاريخ مخطوطة مكتبة جامعة أم القرى

أول نسخة مكتبة جامعة أم القرى





آخر نسخة مكتبة جامعة أم القرى

الصفحة الأولى من مخطوطة المكتبة الأزهرية

الصفحة الأخيرة من مخطوطة المكتبة الأزهرية



المبحثُ الثَّانِي

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

المُقَدِّمَةُ فِي ما يَجِبُ على قَارِئِ القُرْآنِ أنْ يَعْلَمَه

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ الْمُصَنِّفِ]

١ ـ يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ مُحَمَّدُ بْنُ ٱلْجَزَرِيِّ ٱلشَّافِعِي

٢ ـ ٱلْحَمْدُ لِلّهِ وَصَلَّى ٱللهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ

٣ ـ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمُقْرِئِ[1] ٱلْقُرْآنِ مَعْ مُحِبِّهِ

٤ ـ وَبَعْدُ إِنَّ هٰذِهِ مُقَدِّمَهْ[2] ....

(١) قال ابن الناظم (الحواشي المفهمة ص٤٧): «أي وعلى مقرئ القرآن»، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٦٠): «والمراد بمقرئ القرآن مُعَلِّمُهُ». وقال عبد الدائم الأزهري (الطرازات المعلمة ص٨٠): «والأصل مقرئين بصيغة الجمع بإثبات النون، لكن حذفت للإضافة». (ينظر أيضاً: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥١) وفي النسخ الخطية للمقدمة: «مقرئ» بالإفراد.
والنطق في التقديرين واحد، لأن ياء (مقرئي) تذهب في النطق لالتقاء الساكنين، فيصير اللفظ بها مثل اللفظ بالمفرد، وليس هناك ما يشير إلى النطق الذي قصده المصنف، لكنَّ عَطْفَ (مُحِبِّهِ)، وهو لا يحتمل أن يكون سوى مفرد على (مقرئ)، يرجح أن يكون (مقرئ) مفرداً أيضاً.

(٢) ضُبِطَتْ في (ت) بفتح الدال وكسرها، وكُتِبَ فوقها: (معا)، وفي (م) و(هـ) بكسر الدال، وقال عبد الدائم الأزهري (الطرازات المعلمة ص٨٤): «بكسر الدال على الأفصح»، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٦٣): «وهي بكسر الدال من قَدِمَ اللازم بمعنى تقدَّم.. ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمُقَدَّمَة الرَّحْلِ من قدَّم المتعدي».

.... فِي مَا[١] عَلَى قَارِئِهِ[٢] أَنْ يَعْلَمَهْ

٥ ـ إِذْ وَاجِبٌ عَلَيْهِمُ مُحَتَّمُ قَبْلَ ٱلشُّرُوعِ أَوَّلاً أَنْ يَعْلَمُوا

٦ ـ مَخَارِجَ ٱلْحُرُوفِ وَٱلصِّفَاتِ لِيَلْفِظُوا[٣] بِأَفْصَحِ ٱللُّغَاتِ

٧ ـ مُحَرِّرِي ٱلتَّجْوِيدِ وَٱلْمَوَاقِفِ وَمَا ٱلَّذِي رُسِمَ[٤] فِي ٱلمَصَاحِفِ

٨ ـ مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِـ:هَا

[بابُ مَخارِجِ الْحُرُوفِ]

٩ ـ مَخَارِجُ ٱلْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى ٱلَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ ٱخْتَبَرْ

---

(١) رَجَّحْتُ رسم (ما) مفصولة عن (في)، مع أنها جاءت موصولة في النسخ الخطية، بناء على ما ذهب إليه علماء الإملاء الأوائل من ترجيح فصلها إذا كانت (ما) موصولة، كما تقدم في الهامش (٢) ص١٣١ في موضوع تحقيق عنوان المقدمة.

(٢) في (م): (في ما على القارئ)، وفي حاشيتها: (في ما على قارئه)، وهو الموافق لما في (ت) و(هـ). وأشار التاذفي (الفوائد السرية ٨و) إلى أنه جاء في نسخة: في ما على القارئ.

(٣) في مخطوطات المقدمة: «ليلفظوا»، وفي أكثر شروحها كذلك، لكن عبد الدائم الأزهري قال (الطرازات المعلمة ص٨٧): «قول الناظم (لينطقوا) من النطق، هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعضها (ليلفظوا) من اللفظ، والحاصل واحد، والأمر سهل». وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٦٧): «ليلفظوا بأفصح اللغات: وفي نسخة صحيحة (لينطقوا)، قيل: وهذه النسخة التي ضُبِطَتْ عن الناظم آخراً، والْمُؤَدَّى واحد، إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ فإنه موضوع للمركب، ولو على سبيل الغالبية»، وأثبتُّها: (ليلفظوا) موافقة للمخطوطات وأكثر الشروح.

(٤) لم يَنُصَّ على ضبطها أكثر شرَّاح المقدمة، لكن علي القاري قال (المنح الفكرية ص٦٨): «(رُسِّمَ): بتشديد السين، وفي نسخة بتخفيفه». وفي (ت) و(م) بالتخفيف، وفي (هـ) بالتشديد، وهو أحسن عَرُوضياً لسلامته من الخَبَل، وهو حذف الحرف الساكن الثاني من (مُسْتَفْعِلُنْ)، مع حذف الساكن الرابع، فتصير (مُتَعِلُنْ). (ينظر: عبد الرحمن السيد: العروض والقافية ص٥٥).



١٠ ـ فَأَلِفُ(١) ٱلْجَوْفِ(٢) وأُخْتَاهَا وَهِي ... حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

١١ ـ ثُمَّ لأَقْصَى(٣) ٱلْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ... ثُمَّ لِوَسْطِهِ(٤) فَعَيْنٌ حَاءُ

١٢ ـ أَدْنَاهُ غَيْنٌ خَاؤُهَا، وَٱلْقَافُ ... أَقْصَى ٱللِّسَانِ فَوْقُ،ثُمَّ ٱلْكَافُ

١٣ ـ أَسْفَلُ، وَٱلْوَسْطُ فَجِيمُ(٥) ٱلشِّينُ يَا ... وَٱلضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

١٤ ـ لَاضْرَاسَ(٦) مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا ... وَٱللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

١٥ ـ وَٱلنُّونُ(٧) مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ ٱجْعَلُوا ... وَٱلرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ(٨)

---

(١) في (ت): (لِلْجَوْفِ أَلِفٌ)، وفي (هـ): (فألِفُ الْجَوْفُ)، وهي في (م) كذلك لكن من غير ضبط، وانقسمت الشروح بين هذه وتلك، وقال التاذفي في الفوائد السرية(١٠و) وعلي القاري في المنح الفكرية (ص٧٦ هامش٣ من الطبعة المحققة، وفي طبعة الحلبي ص٩): «وفي نسخة: للجَوْفِ ألف، وهو غير متزن». وفي طيبة النشر: (فالجَوْفُ للهاوي وأختيه وهي)، (ينظر: إتحاف البررة ص١٧١).

(٢) قال علي القاري (المنح الفكرية ص٧٦): «ضُبِطَ (الجَوْفُ) بالرفع على تقدير: مخرجها قبل الجوف أو بعده، أو فمخرجُ ألفٍ الجوفُ، وبالجر على أنه من باب الإضافة إلى الظرف».

(٣) في طيبة النشر: (وقل لأقصى)، (ينظر إتحاف البررة ص١٧١).

(٤) في (ت): (ومِن وَسَطِهِ)، وفي (م) و(هـ): (ثُمَّ لِوَسْطِهِ)، وهو أكثر في شروح المقدمة، وفي طيبة النشر (ينظر: إتحاف البررة ص١٧١)، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٨١): «وفي نسخة: (ومن وسطه) بالتحريك، وفي نسخة: (وما لِوَسْطِهِ فعين حاء)».

(٥) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص٨٣): «وفي نسخة: (لجيم الشينِ يا)».

(٦) هكذا رُسِمَتْ في النسخ الخطية الثلاث، والأصل: الأَضراس، سقطت همزة القطع وأُلقيت حركتها على اللام، فاسْتُغْنِيَ عن همزة الوصل، ويكون نطقها: (لَضْرَاسَ) (ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٨٢). وقال التاذفي في الفوائد السرية (١٢ظ): «وَالرواية فيه النصب.. ولو رُفِعَ على أنه فاعل، والمراد إذ وليها الأضراس، لكانت ملاءمته لعبارتهم أقوى». (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٨٤).

(٧) برفع النون في (ت)، وبنصبها في (هـ)، وقد تكون ضُبِطَتْ بالوجهين في (م)، وأعربه طاش كبري زاده في شرح المقدمة الجزرية (ص٨٠) مبتدأ، أي إنه يلفظ بالرفع، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٨٧): «بنصب النون على أنه مفعول مقدم لقوله: (اجعلوا)... وقيل: النون مبتدأ، بتقدير: مخرجُ».

(٨) في المخطوطات الثلاث: أَدْخَلُ، وهو يُلْفَظُ بإشباع الضمة، وقال علي القاري في =



١٦ ـ وَٱلطَّاءُ وَٱلدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا ٱلثَّنَايَا، وٱلصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ
١٧ ـ مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ ٱلثَّنَايَا ٱلسُّفْلَى وَٱلظَّاءُ وَٱلذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا
١٨ ـ مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ ٱلشَّفَهْ فَٱلْفَا مَعَ أَطْرَافِ ٱلثَّنَايَا ٱلْمُشْرِفَهْ
١٩ ـ لِلشَّفَتَيْنِ ٱلْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا ٱلْخَيْشُومُ

[بابُ صِفَاتِ الْحُرُوفِ]

٢٠ ـ صِفَاتُهَا: جَهْرٌ، وَرِخْوٌ[١]، مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ، مُصْمَتَةٌ، وَٱلضِّدَّ قُلْ
٢١ ـ مَهْمُوسُهَا: (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ) شَدِيدُهَا لَفْظُ: (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)
٢٢ ـ وَبَيْنَ رِخْوٍ وَٱلشَّدِيدِ: (لِنْ عُمَرْ) وَسَبْعُ عُلْوٍ: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حَصَرْ
٢٣ ـ وَصَادُ ضَادٌ طَاءُ ظَاءٌ: مُطْبَقَهْ وَ(فَرَّ[٢] مِنْ لُبِّ): ٱلْحُرُوفِ ٱلْمُذْلَقَهْ
٢٤ ـ صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ: (قُطْبُ جَدٍ)، وَٱللِّينُ
٢٥ ـ وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا[٣] وَٱنْفَتَحَا قَبْلَهُمَا، وَٱلِانْحِرَافُ صُحِّحَا
٢٦ ـ فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي ٱلشِّيْنُ، ضَاداً ٱسْتَطِلْ

= المنح الفكرية (ص٨٩): «وفي نسخة: (أدخلوا) بإثبات الواو بصيغة الجمع، وهو يحتمل الأمر والْمُضِيَّ». فيكون مكسور الخاء في الأمر (أَدْخِلوا)، ومفتوحها في الماضي (أَدْخَلوا).

(١) قال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٠٩): «الرِّخوة مثلث الراء، والرواية عن الناظم بالكسر».

(٢) ضُبِطَ الفعل (فَرَّ) بفتح الفاء في الأصول الخطية وشروح المقدمة، وفسَّره بعض شُرَّاح المقدمة بقوله: «ومعناه هَرَبَ الجاهل من ذي لُبٍّ، أي من عاقل لأن اللبَّ العقل» (التاذفي: الفوائد السرية ١٨و)، وحُذِفَ التنوين من (لب) للوزن (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٠٤). و ضُبِطَ (فَرَّ) في طيبة النشر وفي شروحها بكسر الفاء، على الأمر، (ينظر: إتحاف البررة ص١٧٢، وابن الناظم: شرح طيبة النشر ص٣٧، والنويري: شرح طيبة النشر ١/٢٤١).

(٣) في (ت): سُكِّنا، بتشديد الكاف والبناء للمجهول، وفي (م) و(هـ): سَكَنا، بتخفيف الكاف والبناء للمعلوم، ولم أقف في شروح المقدمة التي اطلعت عليها ما يرجح إحدى الصيغتين، وصيغة التشديد أتم عروضياً، والصيغة الثانية سائغة مقبولة أيضاً.



[بابُ مَعْرِفَةِ التَّجْوِيدِ]

٢٧ ـ وَٱلأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ[١] ٱلْقُرَانَ[٢] آثِمُ

٢٨ ـ لأَنَّهُ بِهِ ٱلإِلٰهُ أَنْزَلَا وَهٰكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا

٢٩ ـ وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ ٱلتِّلَاوَةِ وَزِينَةُ ٱلأَدَاءِ وَٱلْقِرَاءَةِ

٣٠ ـ وَهُوَ إِعْطَاءُ ٱلْحُرُوفِ حَقَّهَا مِنْ صِفَةٍ لَهَا، وَمُستَحَقَّهَا[٣]

٣١ ـ وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِهِ وَٱللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ

٣٢ ـ مُكَمَّلاً[٤] مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ بِاللُّطْفِ فِي ٱلنُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ

٣٣ ـ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةُ ٱمْرِئٍ بِفَكِّهِ

[بابُ التَّرْقِيقِ]

٣٤ ـ فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ وَحَاذِرَنْ[٥] تَفْخِيمَ لَفْظِ ٱلأَلِفِ

---

(١) في (ت): يُصَحِّح، وفي (م) و(هـ): يجوِّدِ، وقد أخذ بعض شراح المقدمة بالأول، وأخذ آخرون بالثاني، لكن عبد الدائم الأزهري قال في الطرازات المعلمة: «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم ﷺ: (من لم يجود) وهي المعتبرة، ورأيت في بعض النسخ: (من لم يصحح) بدل (يجود)، والأولى أحسن، إذ التجويد أخص من التصحيح».

(٢) الْقُرَانَ: بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء، لضرورة الوزن، أو أنه منقول في البيت على قراءة ابن كثير (ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٠و، علي القاري: المنح الفكرية ص١١٣).

(٣) في (ت): من كل صفة ومستحقها، وفي (م) و(هـ): من صفة لها ومستحقها، وهو المأخوذ به في شروح المقدمة، وقد ضُبِطَت كلمة (مستحقها) في (م) بكسر القاف، وفي (ت) و(هـ) بفتحها عطفاً على قوله: (حَقَّهَا).

(٤) في (ت): ضُبِطَتِ الميم في (مُكَمَّلا) بالفتح والكسر، وكُتِبَ فوقها (معاً)، وفي (م) و(هـ) بالفتح، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٢١): «بكسر الميم، أي حال كون اللافظ مُكَمِّلَ الصفات حقاً واستحقاقاً، أو بفتح الميم، أي حال كون الملفوظ مُكَمَّلَ الأداء مخرجاً وصفة، من غير تكلف».

(٥) في النسخ الخطية الثلاث رُسِمَتْ كلمة (فرققن) بالنون، وكذا (حاذرن) في (ت) و(هـ)، وفي (م): (وحاذراً) بالألف، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة =

٣٥ ـ وَهَمْزَ[(١)] أَلْحَمْدُ[(٢)]، أَعُوذُ، إِهْدِنَا ... أَللّٰهُ[(٣)]، ثُـمَّ لَامَ لِـلّٰـهِ، لَـنَـا

٣٦ ـ وَلْيَتَلَطَّفْ، وَعَلَى ٱللّٰهِ، وَلَا ٱلضـ[(٤)] ... وَٱلْمِيمَ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ

٣٧ ـ وَبَاءَ بَرْقٍ، بَاطِلٍ[(٥)]، بِهِمْ، بِذِي ... وَٱحْرِصْ[(٦)] عَلَى ٱلشِّدَّةِ وَٱلْجَهْرِ ٱلَّذِي

٣٨ ـ فِيهَا وَفِي ٱلْجِيمِ كَـ: حُبِّ[(٧)]، ٱلصَّبْرِ ... رَبْوَةٍ، ٱجْتُثَّتْ، وَحَجِّ، ٱلْفَجْرِ

= (ص٧٤): «والنون في قوله: (فَرَقِّقَنْ) نون التوكيد الخفيفة، وكذلك نون: (وحَاذِرَنْ)... ويحتمل أن يكون اسم فاعل منصوباً على أنه خبر كان المقدرة، أي كن حاذراً». ورجح على القاري كونه فعل أمر والنون الخفيفة فيه للتوكيد مثل قوله: فرقّقن. (ينظر: المنح الفكرية ص١٣١).

(١) في (ت) و(هـ) وأكثر شروح المقدمة: وهمزَ، بالنصب، وفي (م) تبدو مشكلة بالرفع، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٣٧): «ونَصْبُ (هَمْزَ) على تقدير: فرققن همز الحمد، ويجوز جَرُّهُ على تقدير: وحاذرن تفخيم همز الحمد. وأما ما جعله الشارح اليمني من قوله: (كهمز الحمد) أصلاً، ثم قال: (وفي بعض النسخ: وهمزَ، بالواو) فغير مقبول، لأنه مخالف للأصول المصححة والنسخ المعتبرة المشروحة». وفي طيبة النشر وشروحها: (كهمز الحمد)، (ينظر: إتحاف البررة ص١٧٣، وابن الناظم: شرح طيبة النشر ص٤١، والنويري: شرح طيبة النشر ١/ ٢٥٤).

(٢) قال طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص١٢٢): «والحمدُ رفع على الحكاية، ومحله الجر على الإضافة».

(٣) ضُبِطَ لفظ الجلالة في (ت) و(هـ) بالرفع والجر، وفي (م) بالرفع فقط، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٣٨): «اللهِ: بالجر، أي هَمْزَ الله في الابتداء». وقَطَعَ الناظم همزات: (الحمد، اهدنا، الله) للوزن.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، واكتفى الناظم بأول الكلمة للوزن.

(٥) في النسختين (ت) و(هـ) (باطلٍ) بالجر على الإضافة، وفي (م) (باطلٌ) بالرفع على الحكاية.

(٦) في (ت) و(هـ): (واحرص)، وفي (م): (فاحرص)، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٢٥و): «وفي نسخة: فاحرص». (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٤٢).

(٧) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٤٢): «والظاهر أن كلمة (كَحُبِّ) محكية على ما ورد في الآية، إما بكمالها أو بإرادة كاف التشبيه فيها، لقوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]». ويبدو أن الكلمة تصحفت على عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٤٥)، فقرأها بالجيم، فإنه استشهد بقوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠]، ويحتمل أن يكون سمعها من المؤلف كذلك، وهو احتمال بعيد.



٣٩ ـ وَبَيِّنَنْ[١] مُقَلْقَلاً[٢] إِنْ سَكَنَا — وَإِنْ يَكُنْ فِي ٱلْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا

٤٠ ـ وَحَاءَ حَصْحَصَ، أَحَطتُ، ٱلْحَقُّ — وَسِينَ مُسْتَقِيمَ[٣]، يَسْطُو، يَسْقُو[٤]

[بابُ أحْكَامِ الرَّاءَاتِ]

٤١ ـ وَرَقِّقِ ٱلرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ — كَذَاكَ بَعْدَ ٱلْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ

٤٢ ـ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ ٱسْتِعْلَا — أَوْ كَانَتِ ٱلْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا

٤٣ ـ وَٱلْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ — وَأَخْفِ تَكْرِيراً إِذَا تُشَدَّدُ

[بابُ التَّفْخِيمِ]

٤٤ ـ وَفَخِّمِ ٱللَّامَ مِنِ ٱسْمِ ٱللَّهِ — عَنْ فَتْحٍ اَوْ[٥] ضَمٍّ كَ: عَبْدُ[٦] ٱللَّهِ

---

(١) في (ت) و(م): (وبيِّناً) بالألف، وفي (هـ): (وبَيِّنَنْ) بالنون، وأثبتُّها بالنون موافقة للنسخة الأزهرية، وقياساً على (فرققن).

(٢) ضُبِطَتْ القاف الثانية في (ت) بالفتح وبالكسر، وفي (م) و(هـ) بالفتح فقط.
وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص٧٧): «وقوله: (مقلقلاً) يجوز في القاف الثانية الكسر والفتح، فالكسر على أنه اسم فاعل حال من فاعل (بيِّن)، والفتح على أنه اسم مفعول أو صفة لمفعول محذوف، أي: حرفاً مقلقَلاً».
وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٤٣): «بفتح القاف الثانية وكسرها...ثم اعلم أن الأظهر كون (مقلقلاً) بالفتح».

(٣) في (ت): (مستقيمِ) بالجر، وقد تكون منونة، وفي (هـ): (مستقيمَ) بالفتحة، وفي (م) بالكسرة والفتحة معاً. والجر على الإضافة، والنصب على الحكاية.

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣].

(٥) (اَو): بإسقاط الهمزة لضرورة الوزن، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو التنوين، ويكون نطقها: (فَتْحِ نَ وْ).

(٦) عبد: في (ت) و(م): بالرفع، وفي (هـ): بالرفع والنصب.
وقال التاذفي في الفوائد السرية (٢٨و): «بفتح الدال أو ضمها».
وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٥٦): «ولا يَبْعُدُ أن يُقْرَأَ بالجر، على وفق المحل الإعرابي».

٤٥ ـ وَحَرْفَ[١] ٱلِاسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ، وَٱخْصُصَا[٢] لِاطْبَاقَ[٣] أَقْوَى نَحْوُ: قَالَ، وَٱلْعَصَا
٤٦ ـ وَبَيِّنِ ٱلْإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطتُ، مَعْ بَسَطتَ، وَٱلْخُلْفُ بِـ: نَخْلُقْكُمْ وَقَعْ
٤٧ ـ وَٱحْرِصْ عَلَى ٱلسُّكُونِ فِي جَعَلْنَا أَنْعَمْتَ، وَٱلْمَغْضُوبِ، مَعْ ضَلَلْنَا[٤]
٤٨ ـ وَخَلِّصِ ٱنْفِتَاحَ: مَحْذُوراً، عَسَى خَوْفَ ٱشْتِبَاهِهِ بِـ: مَحْظُوراً، عَصَى
٤٩ ـ وَرَاعِ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَا كَـ: شِرْكِكُمْ وَتَتَوَفَّى فِتْنَتَا[٥]

[بابُ أحكَامِ الإِدْغَامِ]

٥٠ ـ وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَـ: قُل رَّبِّ، وَبَل لَّا، وَأَبِنْ
٥١ ـ فِي يَوْمِ، مَعْ: قَالُوا وَهُمْ، وَقُلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ، فَٱلْتَقَمْ[٦]

[بابُ الضَّادِ والظَّاءِ]

٥٢ ـ وَٱلضَّادَ بِٱسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ ٱلظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي
٥٣ ـ فِي ٱلظَّعْنِ ظِلَّ ٱلظُّهْرِ عُظْمُ[٧] ٱلْحِفْظِ أَيْقِظْ وَأَنْظِرْ عَظْمَ[٨] ظَهْرِ ٱللَّفْظِ

---

(١) في النسخ الخطية: بالنصب، وقال علي القاري في المنح الفكرية: «بنصبِ (حرف) على أنه مفعول مقدَّم لقوله: (فَخِّمْ)، ويجوز رفعه على تقدير: فَخِّمْهُ».
(٢) في (ت) و(هـ): (فَخِّمْ واخْصُصَا)، وفي (م): (فَخِّمِ اخْصُصَا)، وفي حاشيتها إشارة إلى أنها في نسخة (واخصصا).
(٣) بنقل كسرة الهمزة وحذف الهمزة، والاكتفاء بالحركة عن همزة الوصل (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٥٨)، وتكون في النطق: لِطْبَاقَ، والأصل: الإِطْبَاق.
(٤) في (ت): (ضَلَلْنَا)، وفي النسختين (م) و(هـ): (ظَلَلْنَا)، وقال علي القاري في المنح الفكرية (١٦٥): «و(ضللنا) بالضاد ثابت في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا﴾ [السجدة: ١٠]، أما (ظللنا) بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة، ولا ضرورة بالإتيان بها والقول بتخفيفها للوزن، ولا يغرنك كثرة النسخ عليها، وإشارة الشراح إليها».
(٥) في النسخ الخطية: (فِتْنَتَا): بالألف، قال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٦٧): «بألف الإطلاق».
(٦) يريد قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾ [الصافات: ١٤٢].
(٧) في (م): عُظْم، وفي (هـ): ظِلِّ الظُّهْرِ عُظْمِ، وأثبتُّ ما في (ت).
(٨) في (هـ): عَظْمَ، بنصب الميم وجرها، وفي (م) بالجر، وأثبتُّ ما في (ت).

٥٤ ـ ظَاهِرْ لَظَى شُوَاظُ(١) كَظْمِ ظَلَمَا ... ٱغْلُظْ ظَلامَ(٢) ظُفْرٍ ٱنْتَظِرْ ظَمَا

٥٥ ـ أَظْفَرَ، ظَنّاً كَيْفَ جا، وَعِظْ(٣) سوَى ... عِضِينَ، ظَلَّ ٱلنَّحْلِ زُخْرُفٍ(٤) سَوَا(٥)

٥٦ ـ وَظَلْتَ، ظَلْتُمْ، وَبِرُوم ظَلُّوا ... كَٱلْحِجْرِ، ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ

٥٧ ـ يَظْلَلْنَ، مَحْظُوراً مَعَ ٱلْمُحْتَظِرِ ... وَكُنْتَ فَظًّا، وَجَمِيْعَ ٱلنَّظَرِ

٥٨ ـ إلَّا بِـ: وَيْلٍ(٦)، هَلْ، وَأُولَى نَاضِرَهْ ... وَٱلْغَيْظُ لَا ٱلرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَهْ

٥٩ ـ وَٱلْحَظُّ لَا ٱلْحَضُّ عَلَى ٱلطَّعَامِ ... وَفِي ظَنِيْنٍ(٧) ٱلْخِلَافُ سَامِي

٦٠ ـ وَإِنْ تَلاقَيَا ٱلْبَيَانُ لَازِمُ: ... أَنْقَضَ ظَهْرَكَ، يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ

---

(١) في (م): شُواظِ، بالجر.

(٢) في (م): ظَلامَ: بالنصب والجر، وفي (ت) بالنصب، وفي (هـ) بالجر.

(٣) في (ت) و(هـ): (وَعِظْ): بالواو العاطفة وكسر العين على أنه فعل أمر من يَعِظُ، وفي (م) كأنها ضُبِطت: (وَعِظْ) على الأمر، و(وَعْظٌ) على المصدرية، وقال طاش كبري زاده في شرح المقدمة (١٧٤): «وَعَظ: فِعْلٌ ماضٍ». (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٨٥).

(٤) في (ت) و(م): زخرفٍ، وفي (هـ): وزخرفاً، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٦٨): «وقوله في البيت: (النحلِ وزخرفٍ) بالخفض فيهما». وقال علي القاري في المنح الفكرية (١٨٥): «زخرفٍ: بحذف العاطف، أي وفي زخرف، وفي نسخة بالنصب على الحكاية، أو على نزع الخافض».

(٥) في (ت) و(هـ): (سَوَا) بفتح السين، وكذلك هو في أكثر شروح الجزرية، وفي (م): (سَوَى)، وقد قال التاذفي في الفوائد السرية (٣٤ظ): «سَوَا: بفتح السين مع القصر، أي: هما متساويان، والأصل فيه المد». ومعنى قوله: ظلَّ النحلِ وزخرفٍ سَوَا، أي: أن قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ في سورة النحل [٥٨] هو، وفي الزخرف [١٧] سواء، أي: بلفظ واحد (ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٩٦).

(٦) في النسخ الخطية: بويلٍ، بالجر، وأثبتها الدكتور أيمن والدكتور أشرف بالرفع على الحكاية، كما جاءت في المصحف: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝﴾.

(٧) في النسخ الخطية: ظنين، بالظاء، لكن شراح المقدمة أثبتوه بالضاد، على نحو ما رُسِمَ في المصاحف العثمانية، والخلاف فيه في القراءة لا الرسم، فقرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (بِظَنِينٍ)، وقرأه الباقون من السبعة بالضاد (ينظر: الداني: التيسير ص٢٢٠، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٩٢).

٦١ ـ وَٱضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ　　وَصَفِّ هَا[١]: جِبَاهُهُم، عَلَيْهِمُ

[بابُ أحكَامِ النُّونِ والميمِ الساكِنَتَيْنِ والمُشَدَّدَتَيْنِ]

٦٢ ـ وأَظْهِرِ الغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ　　مِيْمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا وَأَخْفِيَنْ

٦٣ ـ أَلْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى　　بَاءٍ عَلَى ٱلْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ ٱلأدَا

٦٤ ـ وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي ٱلأَحْرُفِ　　وَٱحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

٦٥ ـ وَحُكْمُ تَنْوِيْنٍ وَنُونٍ يُلْفَى　　إِظْهَارٌ، ٱدْغَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَا

٦٦ ـ فَعِنْدَ حَرْفِ[٢] ٱلْحَلْقِ أَظْهِرْ وَٱدَّغِمْ[٣]　　فِي ٱللَّامِ وَٱلرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ[٤]

٦٧ ـ وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي (يُومِنُ)[٥]　　إِلَّا بِكِلْمَةٍ كَـ: دُنْيَا عَنْوَنُوا[٦]

---

(١) في النسخة التركية: وَصَفِّهَا، والصواب: وصَفِّ ها، أي: هاء.

(٢) قال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٧٩): «فقوله: (عند حرف) بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخراً، أراد به الجنس، أي: حروف الحلق».

(٣) في النسخ الخطية الثلاث: بالبناء للفاعل في الفعلين، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٠٩): «وقوله: (ادُّغِم): مبني للمفعول من باب الافتعال»، وقال طاش كبري زاده في شرح الجزرية (ص٢٠١): «(أُظْهِر: مبني للمفعول... وكذا (ادُّغِم) مبني للمفعول». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٠٤): «وأما ما ضُبِطَ في بعض النسخ بضم همزة (أظهر) وضم الدال فغير ظاهر، وإن ذهب إليه ابن المصنف، وتبعه الرومي...(ت)».

(٤) في النسخ الخطية الثلاث: لَزِم، وفي بعض النسخ (أتم) مكان (لزم)، (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية (ص٢٠٥)، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٨١): «وقوله: (لزم) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم ومن فيه، وفي النسخ المتقدمة: (أتم) مكان (لزم)».

(٥) في النسخة المكية: يُؤمِنو

(٦) في النسخ الخطية: عنونوا، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٠٩): «ولم يَتَأَتَّ للناظم رحمه الله مثالُ الواو من القرآن، فأتى بلفظ: عنونوا». وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٨٥): «وفي بعض النسخ (صَنْوَنُ)، وكل صحيح». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٠٥): «وفي نسخة (صنونوا)، وهو أَوْلَى لورود أصله في التنزيل»، لكني أثبتُّ ما في النسخ الخطية.

٦٨ ـ وَٱلْقَلْبُ عِنْدَ ٱلْبَا بِغُنَّةٍ، كَذَا ... لِاخْفَا[(١)] لَدَى بَاقِي ٱلْحُرُوفِ أُخِذَا

[بابُ أحْكَامِ الْمَدِّ]

٦٩ ـ وَٱلْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى ... وَجَائِزٌ، وَهْوَ[(٢)] وَقَصْرٌ ثَبَتَا
٧٠ ـ فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدْ ... سَاكِنُ حَالَيْنِ، وَبِٱلطُّولِ يُمَدْ
٧١ ـ وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ ... مُتَّصِلاً إِنْ[(٣)] جُمِعَا بِكِلْمَةِ
٧٢ ـ وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلَا ... أَوْ عَرَضَ ٱلسُّكُونُ وَقْفاً مُسْجَلَا

[بابُ الْوَقْفِ والابْتِدَاءِ]

٧٣ ـ وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ ... لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ ٱلْوُقُوفِ
٧٤ ـ وَٱلِابْتِدَاءِ، وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ[(٤)] ... .

---

(١) كذا رُسِمَ في النسخ الخطية، وهو في الأصل: الإخفاء، فأُلْقِيَتْ حركة الهمزة على اللام، وسقطت من اللفظ، واسْتُغْنِيَ عن همزة الوصل لتحرك أول الكلمة، وقُصِرَتِ الكلمة للوزن.

(٢) في (ت) و(م): (وَهْو) بسكون الهاء للوزن، وفي (هـ) بضمها.

(٣) في النسخ الخطية: إنْ، بكسر الهمزة، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١١٦): «وقوله: (إن جُمِعا بكِلْمَة) تعليل لقوله: (متصلا)»، وهذا يقتضي فتح همزة (أنْ)، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٢٤و): «وهو تعليل له، كما جزم ابن الناظم، فتكون (أنْ) مصدرية، ولام التعليل محذوفة مما قبلها». لكن علي القاري قال في المنح الفكرية (٢٢٨): «المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول المعتبرة بكسر همزة (إنْ) على أنها شرط»، ونَقَلَ عن الشارح اليمني أنها في بعض النسخ (إذ).

(٤) كذا في النسخ الخطية، وذكره ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١١٩) على هذا النحو:

والابتداء وهي تقسم إلى ... تام وكافٍ وحَسَنٍ تفصَّلا

وفسَّر قوله: (تفصَّلا) أي: تبيَّن تقسيم الوقوف، ولم يشر عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٩٦) إلى هذه الرواية للبيت، لكن عدداً من شراح المقدمة تابع ابن الناظم عليها، منهم طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٢٢٨)، ثم قال: «وفي بعض النسخ: والابتداء وهي تقسم إذن...»، فجعل رواية عبد الدائم قراءة أخرى، وكذا فعل علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٤٤)، وقال: «(والابتداء وهي تقسم إلى): بحذف همزة (ال) وكسر لامه لالتقاء الساكنين، وبسكون هاء (وهي) الراجعة إلى الوقوف، و(تُقْسَمُ) بصيغة المجهول مخففاً، وفي نسخة ضُبِطَ بكسر هاء (وهي) =

.... ثَلَاثَةً(١): تَامٌّ(٢)، وَكَافٍ، وَحَسَنْ

٧٥ ـ وَهْـيَ لِـمَـا تَـمَّ، فَـإِنْ لَـمْ يُـوجَـدِ تَعَلُّقٌ، أَوْ كَانَ مَعْنىً، فَٱبْتَدِي

٧٦ ـ فَٱلتَّامُ، فَٱلْكَافِي، وَلَفْظاً: فَٱمْنَعَنْ إِلَّا رُؤُوسَ ٱلآيِ جَوِّزْ، فَٱلْحَسَنْ

٧٧ ـ وَغَـيْـرُ مَـا تَـمَّ قَـبِـيْـحٌ، وَلَـهُ يُوقَفُ(٣) مُضْطَرّاً، وَيُبْدَا(٤) قَبْلَهُ

٧٨ ـ وَلَيْسَ فِي ٱلْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ(٥) وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ(٦) مَا لَهُ سَبَبْ

= وسكون يائها، و(تُقَسَّمُ) بتشديد سينها، والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر (الابتداء)».

(١) في (هـ): ثلاثةٌ، بالرفع.

(٢) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٤٤): «وخُفِّفَت ميم (تام) ضرورة».

(٣) في (ت): (الوقف)، وفي (م) و(هـ): (يوقف)، وهكذا رواها ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٢٣)، وعبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٠١) لكن المحقق أثبت كلمة (الوقف) على الرواية الأخرى، ورجعتُ إلى مخطوطة المتحف العراقي فوجدتها فيه: (يوقف) وهي الرواية المناسبة لشرح عبد الدائم لأنه يروي آخر ما اختاره الناظم في قصيدته، ورواية (الوقف) هي في النسخة الأولى للمقدمة. واختلف بقية الشراح في اختيار إحدى الروايتين، لكن علي القاري قال في المنح الفكرية (ص٢٥٢): «وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر».

(٤) في (ت): (ويَبْدَا) بالبناء للفاعل، وقال طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٢٣٩): «أي يَبْدَأُ القاري». وفي (م) و(هـ): (ويُبْدَا) بالبناء للمفعول، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٥١): «يُبْدَأُ: بالبناء للمفعول... وضَبْطُ الرومي [يعني: طاش كبري زاده] بصيغة الفاعل، حيث قال: (ويَبدأ الفاعل)، لكنه خلاف الظاهر، للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل، ولو بقرينة المقام، مع ما يفوته من المناسبة بين (يُبْدَا) و(يُوقَفُ) على ما فيه من نظام المرام».

(٥) في (ت): (يجب)، وفي (هـ): (وَجَب)، وهي كذلك في (م) على الأرجح، وانقسم الشراح بين الروايتين، وأثبت ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٢٦) الرواية القديمة بلفظ المضارع، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٠٤): «قول الناظم (وجب) بلفظ الماضي هي النسخة التي ضبطناها عنه آخراً، وفي النسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل، والأول أحسن، والثاني جائز، وقد عُلِمَ ما في القافية وضعفه»، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٤٨و): «وفي بعض النسخ: من وقف يجب، وتُرجَّحُ النسخة الأولى بسلامتها من سناد التوجيه المعدود من عيوب القافية، وهو اختلاف حركة ما قبل الرَّوِيِّ المقيد»، (وينظر: عبد الرحمن السيد: العروض والقافية ص١٠٧).

(٦) في (ت) و(هـ): (ولا حرامٌ غيرُ) بالرفع في الكلمتين، وفي (م) ضُبِطَتْ (حرام) بالرفع والجر، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٠٤): «قوله: =

[بابُ الْمَقْطُوعِ والْمَوْصُولِ في الرَّسْمِ]

٧٩ ـ وَٱعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا[(١)] فِي مُصْحَفِ[(٢)] ٱلإمَامِ فِي مَا قَدْ أَتَى

٨٠ ـ فَٱقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ[(٣)]: أَن لَّا مَعْ: مَلْجَأً[(٤)]، وَلَا إِلٰهَ إِلَّا[(٥)]

٨١ ـ وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ، ثَانِي هُودَ، لَا يُشْرِكْنَ، تُشْرِكْ، يَدْخُلَنْ، تَعْلُوا عَلَى

= (ولا حرام) يجوز فيه الرفع عطفاً على محل اسم ليس، والجر عطفاً على لفظه، وقوله: (غير) يجوز في رائها الرفع والجر أيضاً، ويجوز نصبها على الحال لتوغلها في الإبهام»، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٤٨و): «وبعضهم جَوَّزَ نصبها حالاً، والاستثناء أظهر». (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٦٠).

(١) في (م): (أتى)، وقد يكون هذا سهو من الناسخ، لأن (أتى) جاءت في آخر الشطر الثاني من البيت، وتكرارها في قافية الشطرين من عيوب القافية، والمقصود بقوله: (وتا) أي: تاء التأنيث التي أشار إليها الناظم في البيت الثامن من المقدمة في قوله: (وتاء أنثى لم تكن تكتب بـ: ها).

(٢) في (ت): (المصحف)، وفي (م) و(هـ): (مصحف)، واخْتَلَفَ فيها شرَّاح المقدمة، وأكثرهم أثبت (مصحف الإمام)، وقد أثبتها محقق الطرازات المعلمة (المصحف) ولكنها في مخطوطة الكتاب (مصحف)، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٤٨ظ): «ومصحف الإمام بالإضافة البيانية، ووقع في بعض النسخ (المصحف الإمام) على البدلية، لأنَّ الإمامَ [هو] المصحفُ الذي جمع فيه الإمامُ عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ القرآن، ثم نَسَخَ منه المصاحف». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٧٠): «والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذه لنفسه في المدينة، ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها».

(٣) في النسخ الخطية وأكثر الشروح (كلماتٍ) مجرورة منونةٍ، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٧١): «ضُبِطَ بتنوين (كلمات)، وإضافتها، والثاني يحتاج إلى تقدير، أي: اقطع (أنْ لا) في عشرِ كلماتِ (أنْ لا)، والأول أسلس في المبنى وأحسن في المعنى».

(٤) في (ت) و(م): (ملجأً) بالفتح، وفي (هـ): (ملجأٍ) بالجر والتنوين على الإضافة، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٧١): «وفتح (ملجأً) على الحكاية، ويجوز جَرُّهُ مُنَوَّناً على الإعراب أو الضرورة، وفي نسخة: (مَلْجأً أن لا إله إلا)، وهي أَوْلَى كما لا يخفى»، وهي في المصحف في موضعين، الأول: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧]، والثاني: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وتنوين (ملجأ) منصوباً أو مجروراً أتم وزناً.

(٥) قال الدكتور أيمن رشدي سويد (منظومة المقدمة ص٢٠ هامش ١): «المقصود بقول الناظم: (ولا إله إلا) موضع هود [١٤]: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾، فهو مقطوع باتِّفاق، وكان عليه أن يحترز من موضع الأنبياء [٨٧]:، فقد اختلفت فيه المصاحف، والعمل على كتابته مقطوعاً». (وينظر: الداني: المقنع ص٩٥).

٨٢ ـ أَن لَّا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ، إِن مَّا: بِٱلرَّعْدِ، وَٱلْمَفْتُوحَ صِلْ، وَعَن مَّا
٨٣ ـ نُهُوا ٱقْطَعُوا، مِن مَّا: بِرُوم وَٱلنِّسَا[١] خُلْفُ[٢] ٱلْمُنَافِقِينَ، أَم مَّنْ: أَسَّسَا[٣]
٨٤ ـ فُصِّلَتِ، ٱلنِّسَا، وَذِبْحٍ[٤]، حَيْثُ مَا وَأَن لَّم ٱلْمَفْتُوحَ، كَسْرُ إِنَّ مَا
٨٥ ـ لَانْعَامَ[٥]، وَٱلْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا وَخُلْفُ ٱلَانْفَالِ[٦] وَنَحْلٍ وَقَعَا[٧]

---

(١) كذا في (ت) و(هـ)، وفي أكثر شروح المقدمة، وفي (م): (من ما ملك روم النسا)، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢١٠): «قوله: (من ما بروم والنسا) هي النسخة التي قرأناها على الناظم، وأصلح في المجلس، وقرأناها عليه أيضاً: (مِن مَّا مَلَكْ رُوم النسا)، والكل صحيح». (وينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٥٥، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٨٣).

(٢) قال علي القاري في المنح الفكرية (٢٧٦): «خُلْفُ: ضُبِطَ بالرفع، أي خُلْفُ ما في المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا، وبالنصب على أنه ظرف لـ (اقطعوا) بتقدير مضاف، أي مع خلف المنافقين».

(٣) رسمه الدكتور أيمن رشدي سويد في تحقيقه للمقدمة (ص٢١): أَسَّسَ، بغير ألف، وهو مرسوم بالألف في النسخ الخطية والشروح، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢١٠): «الألف فيه للإطلاق». وأراد الدكتور أيمن أن يأتي بالكلمة موافقة لما هي عليه في المصحف، على نحو ما حذف الألف من قوله: (فتنتا) في البيت التاسع والأربعين من المقدمة. وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٧٦): «أَسَّسَا: بألف الإطلاق، معروفاً ومجهولاً، كما قُرِئ بهما في السبعة، والأكثر على الأول».

(٤) يريد بقوله: (ذِبْح) سورة الصافات، لقوله تعالى فيها: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾﴾ [١٠٧]، والموضع الذي أشار إليه المصنف في السورة هو قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ۚ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴿١١﴾﴾ [١١].

(٥) كذا رُسِمَتْ في النسخ الخطية، على النطق، وأصل الكلمة: (الأَنْعَام) فأُلْقِيَتْ حركة الهمزة على لام التعريف الساكنة، وسقطت تخفيفاً، فاسْتُغْنِيَ عن همزة الوصل، وحصل مثل هذا مراراً من المصنف، ويكون نطق الكلمة في البيت: لَنْعَامَ، وضُبِطَت في (ت) بالجر والنصب، والنصب أولى لعدم حاجته إلى التقدير، ولكونه ورد عند أكثر الشرَّاح. وقال الدكتور أيمن رشدي سويد في تحقيقه منظومة المقدمة (ص٢١): «جاءت ﴿إِنَّمَا﴾ في سورة الأنعام في ستة مواضع، كلها موصولة إلا موضعاً واحداً، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ﴾ [١٣٤]، فكان على الناظم أن يقيدها به لِيُخْرِجَ ما عداه. (وينظر: الداني المقنع ص٧٣).

(٦) حصل في كلمة: (الأنفال) ما حصل في كلمة الأنعام في صدر البيت، لكنها رسمت في النسخ الخطية على الأصل.

(٧) قال الدكتور أيمن رشدي سويد في تحقيقه منظومة المقدمة (ص٢١): «موضع الأنفال =



٨٦ ـ وَكُـلِّ مَـا سَـأَلْـتُـمُـوهُ، وَٱخْـتُـلِـفْ رُدُّوا، كَذَا قُلْ بِئْسَمَا، وَٱلْوَصْلَ صِفْ
٨٧ ـ خَلَفْتُمُونِي وَٱشْتَرَوْا، فِي مَا ٱقْطَعَا: أُوحِي، أَفَضْتُمُ، ٱشْتَهَتْ، يَبْلُو مَعَا
٨٨ ـ ثَانِي فَعَلْنَ، وَقَعَتْ، رُومٌ[1]، كِلَا تَنْزِيلُ[2]، شُعَرَا[3]، وَغَيْرَ ذِي[4] صِلَا
٨٩ ـ فَأَيْنَمَا كَٱلنَّحْلِ: صِلْ[5]، وَمُخْتَلَفْ فِي ٱلشُّعَرَا[6] ٱلأَحْزَابِ وَٱلنِّسَا وُصِفْ[7]
٩٠ ـ وَصِلْ: فَإِلَّمْ هُودَ، أَلَّن نَّجْعَلَا[8] نَجْمَعَ، كَيْلَا تَحْزَنُوا، تَأْسَوْا عَلَى

= المقصود هو الآية [٤١] وهي قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ بفتح الهمزة من (إنما)، وموضع النحل المراد هو الآية [٩٥]، وهي قوله تعالى: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ بكسر الهمزة منها، فَذِكْرُ الناظم لهما معاً مُلْبِسٌ، علماً بأن كلمة (إنَّما) جاءت في النحل في عشرة مواضع، وتقدم بيان الموضعين».

(١) في (هـ): رومِ، بالجر.

(٢) في (هـ): تنزيلَ، بالنصب.

(٣) أثبتها التاذفي في الفوائد السرية (٥١و): (تنزيل، ظُلَّة)، وقال: «وفي بعض النسخ (شعرا) بالقصر، على كف مُسْتَفْعِلُنْ»، والكَفُّ: حذف الحرف السابع الساكن، فتكون هنا: (مستفعلُ). (ينظر: عبد الرحمن السيد: العروض والقافية ص٩٠)، ولولا شهرة (شعرا) في نسخ المقدمة وشروحها لكان إثبات (ظلة) أَوْلَى، لسلامته من اختلال الوزن.

(٤) في (ت): (وغيرها)، وفي (م) و(هـ): (وغير ذي صلا)، وذكر ابن الناظم في الحواشي المفهمة (١٣٤) الأول، وذكر عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢١٨) الثاني، وإن جعلها المحقق (وغيرها) عندما ذكر البيت. وأخذ بعض الشراح بهذا وأخذ آخرون بذاك، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٨٣): «وفي نسخة: (وغير ذي صلا)، وفي أخرى: (وغيره صلا)».

(٥) في (م): (صف)، وفي حاشيتها: (صل).

(٦) في النسخ الخطية الثلاث: (في الشعرا)، وعند ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٣٤): (في الظلة)، وكذا عند القسطلاني في اللآلئ السنية (ص١٢٣)، وأكثر الشراح على الأول، وقال علي القاري في المنح الفكرية (٢٨٥): «وفي نسخة بدل الشعرا: (الظلة)، وهي أصل الشيخ زكريا، لِمَا جاء في السورة [١٨٩]: ﴿عَذَابُ﴾».

(٧) كذا في النسخ الخطية الثلاث وأكثر شروح المقدمة، لكن علياً القاري قال في المنح الفكرية (ص٢٨٥): «قال اليمني: (وفي بعض النسخ (اتُّصِفْ)، والمعنى واحد)، أقول: وفيه أن المبنى مختلف، لأن الفعل اللازم لا يبنى مجهولاً».

(٨) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٨٧): «بألف الإطلاق».



٩١ ـ حَجٌّ عَلَيْكَ حَرَجٌ، وَقَطْعُهُمْ   عَن مَّنْ يَشَاءُ، مَن تَوَلَّى، يَوْمَ هُمْ

٩٢ ـ ومَالِ هَذَا، وَٱلَّذِينَ، هٰؤُلَا   تَحِينَ: فِي ٱلْإِمَامِ صِلْ، وَوُهِّلَا(١)

٩٣ ـ وَوَزَنُوهُمُ وَكَالُوهُمْ(٢) صِلِ   كَذَا مِنَ: ٱلْ، وَهَا، وَيَا(٣) لَا تَفْصِلِ

[بابُ هَاءَاتِ التأنيثِ المرسومةِ في المصحفِ تاءً]

٩٤ ـ وَرَحْمَتُ: ٱلزُّخْرُفِ بِٱلتَّا زَبَرَهْ   لَاعْرَافِ(٤) رُومٍ هُودَ كَافِ(٥) ٱلْبَقَرَهْ

---

(١) كذا في النسخ الخطية الثلاث، وفي حاشية (م): وقيل: لا، وأثبتها ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٣٨): (وقيل: لا)، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٩٠): (ووُهِّلا): بألف الإطلاق، وبضم الواو وتشديدها مكسوراً، أي: ضُعِّفَ وغُلِّطَ قائله، ونُسِبَ إلى الوَهَلِ والوَهْم ناقِلُهُ، وفي أكثر النسخ: (وقيل: لا) كما نص عليه الرومي، واختاره [خالد] الأزهري، أي: لا وصل». لكن عبد الدائم الأزهري قال في الطرازات المعلمة (ص٢٢٥): «تتمة: يقع في بعض النسخ: (وقيل: لا) بدل (وَوُهِّلا)، والأولى هي التي ضبطناها عن ناظمها آخراً بتحقيق».

(٢) كذا في النسخ الخطية الثلاث، وفي أكثر شروح المقدمة، لكن جاء في الطرازات المعلمة لعبد الدائم الأزهري (ص٢٢٦): (كَالُوهُم او وَزَنُوهُمُ)، وقال التاذفي في الفوائد السرية (٥٤و): «وقوله: (وَوَزَنُوهُمُ) يقرأ بواو الصلة، و(كَالُوهُمْ) بدونها، ولو قال: كالوهمُ ووزنوهمُ، بواو الصلة فيهما، لَرَتَّبَ الكلمتين على وفق الآية».

(٣) في (م) و(هـ): (وها، ويا)، وفي (ت): (ويا، وها)، وقال طاش كبري زادة في شرح المقدمة (ص٢٨٠): «و(ال) مع معطوفها وهو: (ياؤها) منصوبُ لا تَفْصِلِ، وإضافة الياء إلى الضمير العائد إلى (ال) للمناسبة بينهما في التعريف وعدم الكتابة مفصولاً». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٩٤): «وقد أخطأ الرومي [يقصد طاش كبري زاده] في إعراب البيت... فإن الصواب أن (ها) عطف على (يا)، وليست تلك الواو علامة ضمة الهمزة. وفي نسخة: بالعكس، وهو الأولى، كما اخترنا لما فيه من دفع التوهم، كما لا يخفى».

(٤) كذا رُسِمَت في النسخ الخطية الثلاث: بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في الأعراف، ونطقها: لَعْرَافِ.

(٥) ضُبِطَتْ (كافَ) في (ت) بالفتح والكسر، وفي (م) بالفتح، وفي (هـ) بالكسر، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٩٨): «وضُبِطَ (هودَ) و(كافَ) بالفتح لأنهما اسما سورتين»، و(كاف) إشارة إلى سورة مريم التي تبدأ بقوله تعالى: ...

٩٥ ـ نِعْمَتُهَا: ثَلَاثُ نَحْلٍ، إبْرَهَمْ[١] مَعاً أَخِيرَاتٌ[٢]، عُقُودُ ٱلثَّانِ هَمْ[٣]

٩٦ ـ لُقْمَانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ[٤]، كَٱلطُّورِ عِمْرَانَ، لَعْنَتٌ[٥] بِهَا، وَٱلنُّورِ

٩٧ ـ وَٱمْرَأَتٌ: يُوسُفَ، عِمْرَانَ، ٱلْقَصَصْ تَحْرِيمُ، مَعْصِيَتْ[٦]: بِقَدْسَمِعْ يُخَصْ

٩٨ ـ شَجَرَتُ[٧]: ٱلدُّخَانِ، سُنَّتْ: فَاطِرِ كُلّاً، وَٱلْأَنْفَالِ، وَأُخْرَى[٨] غَافِرِ

---

(١) إبْرَهَمُ: لغةٌ في إبراهيم (ينظر: الجواليقي: المعرب ٦١)، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٠.

(٢) ضُبِطَتْ (أخيراتٌ) بالرفع في (ت) و(هـ)، وهي غير واضحة الضبط في (م)، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠٠): «ضُبِطَ (أخيراتٍ) بالنصب على الحال.. وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: وهُنَّ أخيراتٌ»، وقال ابن الناظم في الحواشي المفهمة: «أخيراتٌ صفة لثلاث النحل وموضعي إبراهيم الأخيرين، احتراز عن أوائل النحل، وأول إبراهيم». وهذا الإعراب أولى من إعراب علي القاري، لعدم حاجته إلى التقدير.

(٣) كذا في النسخ الخطية الثلاث، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٣٠): «وقوله: (الثانِ ثَمّ) بمعنى هناك، وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعض النسخ (هَمّ) مكان (ثَمّ)، يشير إلى الآية الكريمة: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ﴾ [المائدة: ١١]». وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠١): «وأما ما في نسخة بدل (هَمّ): (ثَمّ) بفتح المثلثة، أي هناك كما نقله الشيخ زكريا، فهو تصحيف للمبنى، وتحريف للمعنى، وأغرب من هذا ما ذكره اليمني من أن في بعض النسخ (ثُمَّ) بضم الثاء، أي: ثُمَّ لقمان»، وأثبتُّ ما جاء في النسخ الخطية، لموافقته ما أخذ به أكثر الشُّرَّاح، مع تضمنه الإشارة إلى موضع المثال.

(٤) في (م) و(هـ): لقمانَ ثم فاطرٍ، وفي (ت): لقمانُ ثم فاطرٌ.

(٥) ضُبِطَت (لعنتٌ) بالرفع في (ت) و(هـ)، وهي غير واضحة الضبط في (م)، وقد أعربها طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٢٩١) بأنها مبتدأ، وكذا أعربها علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠١). وقد ضُبِطَت في الطبعتين المحققتين بالفتح على الحكاية.

(٦) ضُبِطَت (مَعْصِيَتْ) بالسكون في (ت) و(هـ)، وفي الطبعتين المحققتين، وفي (م) كأنها ضُبِطَتْ بالرفع والجر مع التنوين. وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠٣): «و(معصيت) منونة لكونها مبتدأ، وجُوِّزَ جَرُّهُ حكاية لأنه وردت في القرآن مجرورة»، لكن التنوين يخرج بالكلمة عن تفعيلة الوزن.

(٧) في النسخ الخطية الثلاث بالرفع، وضُبِطَتْ في الطبعتين المحققتين بالفتح.

(٨) كذا في (ت) و(هـ)، وفي (م): (وحرف غافر) وفي حاشيتها: (وأخرى غافر)، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٠٤): «وفي بعض الأصول: (وحرفِ غافر) =

٩٩ ـ قُرَّتُ عَيْنٍ، جَنَّتٌ: فِي وَقَعَتْ فِطْرَتْ، بَقِيَّتْ، وَٱبْنَتٌ، وَكَلِمَتْ
١٠٠ ـ أَوْسَطَ ٱلَاعْرَافِ، وَكُلُّ مَا ٱخْتُلِفْ جَمْعاً وَفَرْداً فِيهِ بِٱلتَّاءِ عُرِفْ

[بابُ الابْتِدَاءِ بهمزةِ الْوَصْلِ]

١٠١ ـ وَٱبْدَأْ بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ إنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ ٱلفِعْلِ يُضَمْ
١٠٢ ـ وَٱكْسِرْهُ حَالَ ٱلْكَسْرِ وَٱلْفَتْحِ، وَفِي لَاسْمَاءِ(١) غَيْرَ(٢) ٱللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي(٣)
١٠٣ ـ ٱبْنٍ، مَعَ ٱبْنَتِ، ٱمْرِئٍ، وَٱثْنَيْنِ وَٱمْرَأَةٍ، وَٱسْمٍ، مَعَ ٱثْنَتَيْنِ

[بابُ الْوَقْفِ على أواخرِ الْكَلِمِ]

١٠٤ ـ وَحَاذِرِ ٱلْوَقْفَ بِكُلِّ ٱلحَرَكَهْ إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ ٱلحَرَكَهْ(٤)
١٠٥ ـ إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ، وَأَشِمْ إِشَارَةً بِٱلضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمْ

= بالجر مضافاً». (وينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٥٦ظ).

(١) كذا رُسِمَت (الأسماء) في النسخ الخطية الثلاث، بإلقاء حركة الهمزة على لام التعريف وحذف الهمزة، والاستغناء عن همزة الوصل، كما فعل المصنف ذلك كثيراً من قبل، ويكون نطقها: لَسْمَاءِ.

(٢) ضُبِطَتْ (غير) في (ت) بنصب الراء وجرها، وفي (م) بالنصب، وفي (هـ) بالجر.

(٣) قال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١٥٩): «وفي ابن، يريد همزة الوصل في السماعي»، وصَرَّحَ طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٣٠٢): بأن (وفي) في آخر البيت مركبة من حرف العطف الواو، وحرف الجر (في). لكن علي القاري قال في المنح الفكرية (ص٣١١) إن ذلك «ليس في محله، بل خطأ من جهة المبنى، وكذا من طريقة المعنى». وهو بتشديد الياء على وزن فعيل،وخُفِّفَ للوزن (وينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص١٠٠).

(٤) في (هـ): (فبعض الحركة)، وفي (م): (فبعض حركة)، وهي في (ت) غير واضحة، وقد أثبتها الدكتور أيمن (فبعض الحركة)، وأثبتها الدكتور أشرف (فبعض حركة)، وجاء في بعض شروح المقدمة: (فبعض حركة) (ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٤٥، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٣٠٩، التاذفي: الفوائد السرية ٥٩ظ).

[خَاتِمَةُ الْمُقَدِّمَةِ]

١٠٦ ـ وَقَدْ تَقَضَّى[(١)] نَظْمِيَ ٱلْمُقَدِّمَهْ   مِنِّي لِقَارِئِ ٱلْقُرَانِ[(٢)] تَقْدِمَهْ
١٠٧ ـ وَٱلْحَمْدُ للهِ لَهَا خِتَامُ   ثُمَّ ٱلصَّلَاةُ بَعْدُ وَٱلسَّلَامُ[(٣)]

---

(١) قال طاش كبري زاده في شرح المقدمة (ص٣١٤): «وفي بعض النسخ: وقد انقضى، والأول أصح»، وهو المناسب للوزن. (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٣٢١).

(٢) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٢٢): «ويجوز أن يكون (قارئ القران) مفرداً مراداً به الجنس، أو جمعاً حُذِفَ نونه للإضافة»، فيكون مثل قوله في البيت الثالث في أول المقدمة: (ومقرئ القران مع محبه). والقران: بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء قبلها، لضرورة الوزن، أو أن يكون منقولاً على قراءة ابن كثير، كما قال علي القاري في قول المصنف في البيت السابع والعشرين: (مَن لم يجودِ القُرَان آثم).

(٣) بهذا البيت تنتهي منظومة المقدمة الجزرية، كما جاءت في مخطوطة مكتبة (لا لهْ لي) بإستانبول، وعدد أبياتها مئة وسبعة أبيات، وقد أضاف إليها بعض الشراح أبياتاً أخرى في آخرها، لشعور بعضهم بالحاجة إلى التصريح بِمُتَعَلَّقِ الصلاة والسلام، فقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٤٥): «وقد كَمَّلْتُها بِبَيْتٍ في ذلك، فتَمَّ النظام، فقلتُ:

على النبيِّ المصطفى المختارِ   وآلِهِ وصحبِهِ الأخيارِ»

وثبتت هذه الزيادة في النسخة الأزهرية من غير إشارة إلى زيادتها، ويبدو أنها قد أضيفت إلى نسخة مكتبة جامعة أم القرى، لأن تاريخ نسخها هو سنة (٨٤٣هـ)، وأكمل عبد الدائم الأزهري شرحه في سنة (٨٥١هـ).

وقال القاضي زكريا الأنصاري في الدقائق المحكمة (ص١٠٣): «وفي بعض النسخ:

على النبيِّ المصطفى وآلِهِ   وصحبِهِ وتابِعِي مِنْوَالِهِ
أبياتُهَا قافٌ وزايٌ في العَدَدْ   مَن يُحْسِنِ التجويدَ يظفرْ بالرَّشَدْ»

وقال الشيخ منصور بن عيسى بن غازي السمنودي (كان حيًّا سنة ١٠٨٤هـ) في شرحه على المقدمة: «وقد نَظَمَ حافظ عصره وعالم وقته ودهره، وليُّ الله صاحب الكرامات والخوارق للعادات(!) الشيخ محمد ابن أحمد السلسيلي نسبة إلى منية ابن سلسيل بلدة بقرب المنزلة عِدَّةَ أبياتها، على ما في أكثر النسخ، في بيت، قال:

أبياتُها قافُ وزايٌ في العددْ   مَنْ يُحْسِنِ التجويدَ يَظْفَرْ بالرَّشَدْ

وفي نسخة (يتقن)، يعني أن عدة أبياتها في عدد الجُمَّلِ الكبير عدة القاف وهي عند الحُسَّاب بمئة، والزاي وهي عندهم بسبعة، فالمعنى أن عدة أبياتها مئة وسبعة أبيات». (ينظر: الدرر المنظمة البهية ٢١و). =

....

= وذكر الدكتور أشرف في تحقيقه المقدمة (ص٤٣هامش١): أن قائل البيت (على النبي المصطفى وآله...) هو الشيخ القارئ محمد بن أحمد السلسيلي، نقلاً عن شرح ابن غازي السمنودي، لكن ما في شرح ابن غازي يدل على قائل البيت الذي فيه عدة أبيات المنظومة لا البيت الآخر الذي لا يزال قائله مجهولاً في ما وقفت عليه من مصادر.

وفي المطبوع من المنظومة ضمن مجموع إتحاف البررة (ص٣٨١) جاء البيت الثامن بعد المئة هكذا:

على النبي المصطفى محمدا ... وآله وصحبه ذوي الهدى

وهو بيت منحول، وفيه لحن، كما أفاد بذلك الأستاذ محمد عزير شمس، في تعليقه على هذا التحقيق. واللحن الذي أشار إليه هو في كلمة (محمدا)، لأن السياق يقتضي (محمدٍ)، اللهم إلا إذا نصبه على المدح، أو الاختصاص، والله أعلم.



الفصل السادس

شرح مقدمة المصنف

وفيه مبحثان:

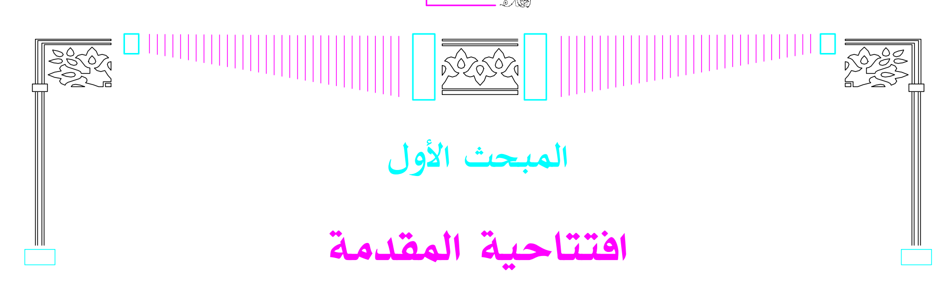
المبحث الأول: افتتاحية المقدمة.

المبحث الثاني: موضوعات المقدِّمة.



استهل ابن الجزري منظومته بمقدِّمة استغرقت ثمانية أبيات، ضَمَّنَها الافتتاح بالحمدِ لله والصلاةِ على نَبِيِّهِ، والدعاءِ للآل والأصحاب، ومُقْرِئِي القرآن ومُحِبِّيهِ، في ثلاثة أبيات، ثم تحدَّث عن الموضوعات التي تضمنتها القصيدة في خمسة أبيات، وسوف أشرح في هذا الفصل ما تضمنته هذه الأبيات من أفكار وموضوعات.





المبحث الأول

افتتاحية المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١ ـ يـقـولُ راجـي عَـفْـوِ رَبٍّ سـامـعِ   مَـحـمَّـدُ بنُ الـجـزريِّ الشَّـافِـعي

٢ ـ الـحـمـدُ للهِ وصـلـى اللهُ   عـلـى نَـبـيِّـهِ ومـصـطـفـاهُ

٣ ـ مـحـمَّـدٍ وآلِـهِ وصَـحْـبِـهِ   ومُـقْـرِئِ الـقُـرآنِ مَـعْ مُـحِـبِّـهِ

كان مما يحرص عليه المؤلفون في العلوم الإسلامية افتتاح الكتاب بالبسملة، والحمدلة، والصلاة على رسول الله ﷺ، قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): «ينبغي أن يُبْتَدَأ بـ(بسم الله الرحمٰن الرحيم) في كل كتاب من كتب العلم»[(١)]. وقال بدر الدين بن جَماعة (ت٧٣٣هـ)[(٢)]: «ويَبْتَدِئُ كلَّ كتاب بكتابةِ (بسم الله الرحمٰن الرحيم)، فإن كان الكتاب مبدوءاً فيه بخطبة تتضمن حمد الله تعالى والصلاة على رسوله كتبها بعد البسملة، وإلَّا كتب هو ذلك بعدها»[(٣)].

وقال النووي (ت٦٧٦هـ)[(٤)]: «الصلاة على النبي ﷺ بعد الحمدلة هو

(١) الجامع لأخلاق الراوي ١/١٩٣، وينظر: السمعاني: أدب الإملاء والاستملاء ص١٦٩ ـ ١٧٠.

(٢) إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، أبو عبد الله بدر الدين الحموي، فقيه، محدِّث، مؤرخ، باشر القضاء والتدريس، توفي سنة ٧٣٣هـ، (ينظر: ابن حجر: الدرر الكامنة ٣/ ٢٨٠).

(٣) تذكرة السامع ص١٢٩.

(٤) النووي: يحيى بن شرف بن مُرِّي، أبو زكريا محيي الدين الدمشقي، علامة بالفقه والحديث، ومشارك في بعض العلوم، مؤلفاته كثيرة، توفي سنة ٦٧٦هـ (معجم المؤلفين ١٤/٢٠٢، والأعلام ٨/١٤٩).



عادة العلماء رضي الله عنهم.. وقد نصَّ العلماء رضي الله عنهم على كراهة الاقتصار على الصلاة عليه ﷺ من غير تسليم»[(١)].

وليس هناك صيغة ثابتة لخُطْبَةِ الكتب، قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): «إن الخطبة لا يتحتم فيها سياق واحد يمتنع العدول عنه، بل الغرض منها الافتتاح بما يدل على المقصود»[(٢)].

وحَرَص ابن الجزري في كتبه نظماً ونثراً، على مراعاة ذلك، لكنه لم يلتزم فيه بصيغة واحدة، ولعل من المفيد نقل فاتحته لمنظومتي الطيبة ومنظومة الدرة، قال في (طيبة النشر في القراءات العشر) التي فَرَغَ من نظمها في شهر شعبان من سنة ٧٩٩هـ[(٣)]:

قالَ محمدٌ هو ابنُ الجزري ... يا ذا الجلالِ ارْحَمْهُ واسْتُرْ واغْفِرِ
الحمدُ للهِ على ما يسَّرَه ... مِنْ نَشْرِ منقولِ حروفِ العَشَره
ثم الصلاةُ والسلامُ السَّرْمَدِي ... على النبيِّ المصطفى محمَّدِ
وآلهِ وصَحْبِهِ ومن تَلَا ... كتابَ رَبِّنَا على مَا أُنْزِلَا
وبَعْدُ فالإنسانُ ليس يَشْرُفُ ... إلا بما يَحْفَظُهُ ويَعْرِفُ

وقال في (الدُّرَّةِ المُضِيَّة في قراءات الأئمة الثلاثة المَرْضِيَّة) التي فرغ من نظمها سنة ٨٢٣هـ[(٤)]:

قُلِ الحمدُ لله الذي وَحْدَهُ عَلَا ... ومَجِّدْهُ واسْأَلْ عَوْنَهُ وتَوَسَّلَا
وصَلِّ على خيرِ الأنام مُحَمَّدٍ ... وسَلِّمْ وآلٍ والصِّحابِ ومَنْ تَلَا
وبَعْدُ فَخُذْ نَظْمِي حروفَ ثلاثةٍ ... يَتِمُّ بها العشرُ القراءاتُ وانْقُلَا

وقال المصنف في أول المقدِّمة: بسم اللهِ الرحمٰن الرحيم[(٥)]، تقديره:

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ٤٣ ـ ٤٤.
(٢) فتح الباري ١/٨.
(٣) إتحاف البررة ص١٦٨.
(٤) إتحاف البررة ص١١٥.
(٥) أخرج الإمام أحمد في مسنده (ص٦١٥ رقم الحديث ٨٦٩٧) عن الأوزاعي عن قرة بن =



أَبْتَدِئُ، أو أَنْظِمُ، أو أُؤَلِّفُ بسمِ الله[(١)].

ولفظ الجلالة ﴿اللهُ﴾ عَلَمٌ على الرَّبِّ تبارك وتعالى، وهو اسم لم يُسَمَّ به غيره[(٢)].

و(الاسم): اللفظ الموضوع على الشيء لتمييزه عن غيره، فاسم الشيء علامتُه، وهو مشتق في رأي أكثر اللغويين من السُّمُوِّ، وألِفُهُ همزة وصل، وأصله: سَمَوٌ، لامُهُ محذوفة، ويُجْمَعُ (اسم) على (أسماء) بوزن (أفعال)[(٣)].

و(الرحمٰن الرحيم): اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة،

= عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كلُّ كلام، أو كلُّ أمرٍ ذي بالٍ، لا يفتح بذكر الله ﷻ فهو أبتر، أو قال: أقطع»، وأخرجه أبو داود في سننه (ص٢٥٦ الحديث ٤٨٤٠)، وابن ماجة في سننه (ص٢٠٦ الحديث ١٨٩٤)، وابن حبان في صحيحه (ص٤٣ الحديث ١و٢)، وهو حديث ضعيف، لأن قرة بن عبد الرحمن منكر الحديث جداً (ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٧/ ١٣٢).

(١) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٤، والعكبري: التبيان ١/ ٣.

(٢) ينظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ١/ ٢١، وقد اختلف هل هو مشتق أو غير مشتق (ينظر: البيهقي: الأسماء والصفات ص٣٤، وابن منظور: لسان العرب ١٧/ ٣٥٨ ـ ألَهَ، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٢ ـ ٤٣).

(٣) ينظر: لسان العرب ١٩/ ١٢١ (سما)، وابن الأنباري: كتاب الإنصاف، المسألة الأولى ص٤. وقد اختلف العلماء: هل الاسم هو المُسَمَّى، أو غير المُسَمَّى؟ ورجَّح الرزاي أن الاسمَ غيرُ المسمَّى، إذا كان الاسم عبارة عن اللفظ الدال على الشيء بالوضع، وكان المسمَّى عبارة عن نفس ذلك الشيء، وقال: «وكان اللائق بالعقلاء أن لا يجعلوا هذا الموضع مسألة خلافية»، ثم بيَّن أنَ قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١]، ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨] لا يدل على أن الاسم هو المسمَّى، لأن للمفسرين في ذلك وجهين:
أحدهما: أن المراد منه الأمر بتنزيه اسم الله وتقديسه.
والثاني: أن الاسم صلة والمراد منه الأمر بالتسبيح.
(ينظر: الرازي: شرح أسماء الله الحسنى ص١٨ ـ ٢٣، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم ١/ ٢١).

والرحمٰن أشد مبالغة من الرحيم، بُنِيَتِ الصفة الأُولى على فَعْلَان، ومعناه الكثرة، لأن رحمته وسعت كل شيء، وهو أرحم الراحمين، وأما الرحيم فجاء على صيغة (فَعِيل) وهي من صيغ المبالغة أيضاً، فمعناها زائد على معنى الفاعل، والرحمٰن خاص لله تعالى، والرحيم يوصف به غير الله تعالى، فيقال: رجل رحيم، ولا يقال: رحمٰن[(١)].

والرحمن الرحيم: اسمان كريمان من أسمائه الحسنى دالان على اتصافه تعالى بصفة الرحمة، وهي صفة حقيقية له سبحانه على ما يليق بجلاله[(٢)].

ثم قال ابن الجزري بعد البسملة:

١ ـ يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبٍّ سَامِعِ   مُحمدُ بنُ الجزريِّ الشافعي

استعمل المصنف هنا (يقول)، وفي أول الطيبة (قال)، وفي أول الدرة (قُلْ)، والمقصود واحد هو افتتاح الكلام في أول المنظومة، على ما جرت عليه العادة في المؤلفات[(٣)]، والقول: كل لفظ نَطَقَ به اللسان تاماً أو ناقصاً[(٤)].

وقوله: (راجي) اسم فاعل من رَجَا يرجو، والرجاءُ: التوقُّعُ والأَملُ[(٥)]، وقال ابن المصنف: الرجاء: الطَّمَعُ في ما يمكن حصوله، بخلاف التمني، ويتقارضان[(٦)].

---

(١) ينظر: ابن الأثير: النهاية ٢/ ٢١٠، ولسان العرب ١٥/ ١٢١، وابن حجر: فتح الباري ٨/ ١٥٥.
(٢) ينظر: محمد خليل هراس: شرح العقيدة الواسطية ١/ ٦.
(٣) بحث شراح المقدمة أيُّهما أبلغ: الفعل الماضي أو المضارع (ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص١٧، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢)، ويبدو أن الصيغ الثلاث عند ابن الجزري سواء، فاستخدامها بحسب ما يناسب السياق.
(٤) لسان العرب ٤/ ٩٠ (قال).
(٥) المصدر نفسه ١٩/ ٢٣ (رجا).
(٦) الحواشي المفهمة ص٣٨، وينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص١٧ ـ ١٨.



و(عَفْوِ): مصدر عفا يعفو، والعَفْوُ: التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه، ومن أسماء الله تعالى (العَفُوُّ)، وهو على وزن (فَعُول) من صيغ المبالغة(١).

وقوله: (رَبٍّ): الرَّبُّ يطلق في اللغة على المالك، والسيد، والمُدَبِّر، والمُرَبِّي، والمُنْعِم، ولا يُطْلَقُ غيرَ مضاف إلا على الله ﷻ، وإذا أُطْلِقَ على غيره أُضيف، فقيل: رَبُّ كذا(٢).

و(سَامِعٍ): اسم فاعل من (سَمِعَ، يَسْمعُ)، والسَّمْع: حِسُّ الأُذُنِ، و(السميع) من صفاته ﷻ وأسمائه، لا يَعزب عن إدراكه مسموع، وإن خَفِيَ، فهو سميع بلا تكييف ولا تشبيه، وقد تأتي (سَمِعْتُ) بمعنى أجبتُ، ومنه قولهم: (سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ) أي: أجاب حَمْدَهُ وتَقَبَّلَهُ(٣)، وهذا هو المعنى المراد هنا(٤).

قوله: (محمدُ بن الجزريِّ الشافعيِّ)(٥)، هو الناظم، وسبق التعريف به، وبيان نسبته (الجزري)، أما (الشافعيُّ) فنسبة إلى مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعيِّ(٦)، الذي ينتسب إلى جده الأعلى شافع بن السائب(٧).

---

(١) لسان العرب ١٩/٣٠٣ (عفا).
(٢) المصدر نفسه ١/٣٨٤ (رب).
(٣) لسان العرب ١٠/٢٦ ـ ٢٧ (سمع).
(٤) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٢٠.
(٥) أكثرُ مَن شَرَحَ المقدِّمة يُعْرِبُونَ (راجي) فاعلاً لـ (يقول) و(محمد) بدل منه أو عطف بيان، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٤٩): «وأبعد مَن جعله فاعلاً، وجعل (راجي عفو) حالاً»، وقد يكون هذا الإعراب أقرب إلى معنى البيت.
(٦) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، القُرَشِيُّ، المُطَّلِبِيُّ، أبو عبد الله، الإمام الفقيه الأصولي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، إليه ينتسب الشافعية في الفقه، وُلِدَ بغزة سنة ١٥٠هـ، ونشأ في الحجاز، وقدم بغداد، وخرج إلى مصر فنزلها إلى حين وفاته سنة ٢٠٤هـ، من أشهر مؤلفاته كتاب (الأم) في الفقه و(الرسالة) في الأصول (ينظر: معجم المؤلفين ٩/٣٢ ـ ٣٣، والأعلام ٦/٢٦).
(٧) ينظر: ابن الأثير: اللباب ٢١٥٩، وأبو بكر أحمد بن الجزري: الحواشي المفهمة ص٤١.

ثم قال:

٢ ـ الحَمْدُ لله، وصلّى اللهُ عَلى نَبِيِّهِ ومُصْطَفَاهُ

(الحمدُ للهِ): الثناءُ عليه، والحمد والشكر متقاربان، لكن الشكر لا يكون إلا لِيَدٍ أو معروف، والحمدُ قد يكون شكراً للصَّنِيعَةِ، ويكون ابتداءً للثناء على الصفات الذاتية(١).

و(صلَّى الله): الصلاة في اللغة الدعاء، وسُمِّيَتِ العبادة المخصوصة صلاةً ببعض أجزائها، وقيل: إن أصل الصلاة التعظيم، فَسُمِّيَتِ العبادة صلاة لِمَا فيها من تعظيم الله تعالى، و(صَلَّى اللهُ) دعاء للنبي ﷺ بالرحمة، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦] فالصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء(٢).

و(النبيُّ): المُخْبِرُ عن اللهِ ﷻ، يُهْمَزُ فيقالُ: النبيء، ويُخَفَّفُ فيقال: (النبيُّ)، وهو فَعِيلٌ من (أنبأ) بمعنى (مُفْعِل) مثل: نذير بمعنى مُنْذِر، والجمعُ أنبياءُ ونَبِيُّونَ(٣).

و(مصطفاه): اصطفى الشيءَ اختاره، ومنه النبيُّ ﷺ صفوةُ الله من خلقه ومصطفاه، والمصطفَى اسم مفعول، والله تعالى هو المُصْطَفِي، والأنبياء المُصْطَفَوْنَ اختارهم الله تعالى لحمل رسالته(٤)، والفرق بين النبي والرسول أن الرسول مأمور بتبليغ ما أُنبِئ به، والنَّبِي هو المُخْبَرُ ولم يُؤْمَرْ بالتبليغ(٥).

---

(١) ينظر: ابن الأثير: النهاية ١/٤٣٦، ولسان العرب ٤/١٣٣ (حمد).
(٢) ينظر: الطبري: جامع البيان ١/١٠٤ و٢٢/٤٣. ابن الأثير: النهاية ٣/٥٠، ولسان العرب ١٩/١٩٨ (صلا)، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم ٣/٤٧٢، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٥.
(٣) ينظر: لسان العرب ١/١٥٧ (نبأ).
(٤) ينظر: المصدر نفسه ١٩/١٩٦(صفا).
(٥) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٦، وعلي القارئ: المنح الفكرية ص٥٧.

ثم **قال المصنف:**

٣ ـ مـحـمـدٍ وآلـهِ وصَـحْـبـهِ ومُـقْـرِئِ الـقـرآنِ مَـعْ مُـحِـبِّـهِ

أي صلَّى الله على نبيه محمَّدٍ(١) وعلى آله، وهم أهل بيته والأقربون إليه من عشيرته(٢). وعلى صَحْبِهِ، جمع صَاحب، وهو مَنْ لَقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمناً به، ومات على الإيمان(٣).

ودعا المصنف لمُقْرِئِ القرآن أيضاً، وهو مُعَلِّمُهُ(٤) ولمُحِبِّ القرآن، ونص العلماء على جواز الصلاة على غير النبي ﷺ إذا كان ذلك تبعاً له، فلا يُصَلَّى على غير الأنبياء ابتداء، بل يقال: رضي الله عنه، أو رحمه الله، أو نحو ذلك(٥).

وخلاصة ما افتتح به الناظم قصيدته: البدء باسم الله تعالى، الرحمٰن الرحيم، والثناء على الله تعالى الذي وسعت رحمته كل شيء، ثم الصلاة

(١) قال ابن فارس في كتابه: أسماء رسول الله (ص٣٠): «فأَوَّل أسمائه وأشهرها مُحَمَّدٌ ﷺ قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ [القتال: ٢]، وهو اسم مأخوذ من الحمد، يقال: حَمِدْتُ الرجلَ فأنا أَحْمَدُهُ، إذا أثنيتَ عليه بجلائل خصاله، وأحمدتُهُ وجدتُهُ محموداً، ويقال: رجلٌ محمود، فإذا بلغَ الغاية في ذلك وتكاملت فيه المحاسنُ والمناقب فهو محمَّدٌ».

(٢) ينظر: لسان العرب ١٣/ ٣٩ (آل)، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٧.

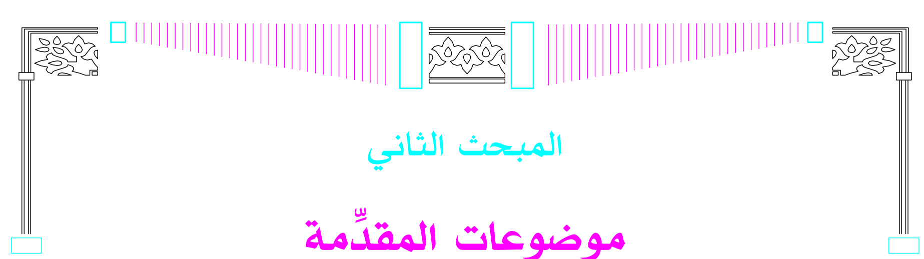
(٣) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٦٠، وقد أخذ بعض شراح المقدمة على الناظم عدم ذكر (السلام) بعد (الصلاة) على النبي ﷺ لأن الله تعالى قرن بينهما في قوله: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وقد قرن الناظم بينهما في منظوماته الأخرى، على نحو ما أشرنا من قبل، وهو الأولى والأفضل والأكمل (ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٧٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٥٨).

(٤) قال بعض شراح المقدمة: أصل (مقرئ القرآن): مقرئين، وحذفت النون للإضافة، وسقطت الياء لفظاً لالتقاء الساكنين (ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥١)، وهو أمر محتمل، لكن عطف (محبه) المفرد عليه يقوِّي كونه مفرداً أيضاً.

(٥) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٧ ـ ٤٨، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥٢.

على النبي محمد ﷺ رسول الله تعالى ومصطفاه من خلقه، ودعا لآل النبي ﷺ وهم أهل بيته والأقربون إليه من عشيرته الذين آمنوا به واتبعوه، ولأصحابه حملة هذا الدين، ولمقرئي القرآن منهم خاصة، وممن جاء بعدهم، ولكل مَن أحبَّ القرآن، وهو يشمل كل مؤمن ومؤمنة إلى يوم الدين. اللهم اشملنا بدعوته، واجزه عن هذا الدعاء بالرحمة والمغفرة.





المبحث الثاني

موضوعات المقدِّمة

قال ابن الجزري:

٤ ـ وَبَعْدُ إنَّ هذه مُقدِّمَةْ[١] في ما[٢] على قارئه أن يَعْلَمَهْ
٥ ـ إذ واجبٌ عليهم مُحَتَّمُ قبلَ الشروعِ أوَّلاً أن يعلموا

قوله: (وبَعْدُ): ظرفٌ، مُبْهَمٌ، مبنيٌّ، مقطوعٌ عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه: وبَعْدَ حَمْدِ اللهِ تعالى والصلاةِ على نبيِّهِ وآلِهِ وصحبه والتابعين[٣]، وهو ما تقدَّم في البيتين السابقين.

(وبَعْدُ) قائمةٌ مقامَ (أما بَعْدُ)[٤]، وهي كلمة يُؤْتى بها للانتقال من غرض إلى آخر، ويستحب الإتيان بها في الخطب والرسائل[٥]، و(أَمَّا) تتضمن معنى الشرط، ولهذا تلزم الفاء في جوابها[٦]، حتى ولو حذفت قبلَ (بَعْدُ)، وقد أتى بها المصنف في أول الطيبة في قوله: (وبَعْدُ فالإنسان...)، وفي أول الدرة في قوله: (وبعد فَخُذ نظمي...)، ولم يقل

(١) مُقَدِّمَة: بكسر الدال وفتحها، والكسر أفصح وأشهر (ينظر: منظومة المقدمة ص١ و١٢، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات ص٨٤، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص١٨).
(٢) رَسَمْتُ (ما) مفصولة عن (في) لأن أكثر شراح المقدمة يقولون: إنها موصولة، وإذا كانت (ما) بمعنى الذي كُتِبَتْ مفصولة في الرأي الراجح (ينظر: كتابي: علم الكتابة العربية ص١٧٣).
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٨.
(٤) الفضالي: الجواهر المضية ص٣٩.
(٥) عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٨٢.
(٦) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٣٥، وابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٥٦.

هنا: (وبَعْدُ فإنَّ هذه..)، لأنَّ الوزن يختلُّ[١].

وقوله: (مُقَدِّمَة): بفتح الدال المشدَّدة وكسرها، والكَسْرُ أشهر، ومُقَدِّمَةُ كلِّ شيء أوَّلُهُ، ومقدِّمةُ الجيش أوَّلُهُ الذين يتقدمون الجيش، وقد استعير لكلِّ شيء، فقيل: مقدِّمة الكتاب، ومقدِّمة الكلام[٢].

و(ما) في **قوله**: (في ما على قارئه) موصولة بمعنى الذي، أي في الذي يجب على كل قارئ من قرَّاء القرآن أن يَعْلَمَهُ[٣].

والإشارة في **قوله**: (إن هذه مُقَدِّمة) إلى الأُرجوزة، وليس المقصود من كلمة (مُقَدِّمة) هنا ما تُصَدَّرُ به الكتب قبل الشروع في المقصود، بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشأنها[٤]، فمن ثم صارت عَلَماً بالغلبة على هذه الأرجوزة[٥].

وقوله: (إذ واجبٌ عليهم محتَّمُ): إذ ظرفُ زمانٍ ماضٍ ملازمٌ للإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، وهي تفيد هنا تعليل الوجوب المقدَّر في مضمون قوله: (في ما على قارئه أن يعلمه)[٦].

والواجب: اسم فاعل من قولهم: وَجَب الشيء وجوباً إذا ثَبَت ولزم، والواجبُ والفرضُ عند الشافعي سواء، وهو كل ما يُعَاقَبُ على تركه،

(١) بَحَثَ شرَّاح المقدمة في أوَّل من ابتدأ بـ (أما بعد) في الخطب والمكاتبات، وذكروا عدة أقوال، ونظمها بعضهم شعراً، ولا أجد ضرورة لإيرادها هنا (ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٨٣، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٠).

(٢) ينظر: لسان العرب ١٥/ ٣٦٧ (قدم).

(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٩، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥٤، وقال عبد الدائم الأزهري: إن (ما) هنا يحتمل أن تكون موصولة ومصدرية (ينظر: الطرازات ص٨٤)، لكن كونها موصولة أظهر.

(٤) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٦٤.

(٥) ينظر: ابن يالوشة: شرح الجزرية ص١٨.

(٦) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٩، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥٥، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٦.

وفرَّق بينهما أبو حنيفة[١]، فالفرض عنده آكد من الواجب[٢]. وأحسب أن الناظم قصد المعنى اللغوي للواجب، وقد أكَّدَه بقوله: (مُحَتَّمُ). والحَتْمُ: اللازم الواجب الذي لا بد من فعله[٣].

قال عبد الدائم الأزهري: للقراء اصطلاحات منها أنهم قد يطلقون الواجب على ما يختل الأداء بتركه، كقولهم: يجب مَدُّ كذا، ولا يجوز الوقف على كذا، وهو ليس من باب (الواجب) عند الأصوليين، الذي يعاقب على تركه، ولكنه ما يجعلونه كالشرط لصحة القراءة[٤].

وقوله: (قبل الشروع أَوَّلاً أن يعلموا) الشُّروُعُ: مصدر شَرَعَ في الأمر أي خاض فيهِ[٥]، يعني: يجب على قارئ القرآن قبل الشروع في القراءة أن يعلم ما سيذكره في الأبيات الآتية من موضوعات[٦].

ثم شَرَعَ ابن الجزري في ذكر الموضوعات التي يجب أن يتعلمها قارئ القرآن، وضَمَّنَهَا أرجوزته، **فقال:**

٦ ـ مخارجَ الحروفِ والصفاتِ   لِيَلْفِظُوا[٧] بأَفْصَحِ اللُّغاتِ

(١) أبو حنيفة: النعمان بن ثابت التيمي بالولاء، الكوفي، الفقيه المجتهد، إمام الحنفية، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد ونشأ في الكوفة، كان يشتغل بالتجارة، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، طلبه الخليفة أبو جعفر المنصور لتولي القضاء ببغداد، فامتنع، فحبسه حتى مات ببغداد سنة ١٥٠هـ، كان كريماً في أخلاقه، قال عنه الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة (ينظر: معجم المؤلفين ١٣/ ١٠٤، والأعلام ٨/ ٣٦).

(٢) ينظر: لسان العرب ٢/ ٢٩٢ (وجب)،

(٣) ينظر: لسان العرب ١٥/ ٢ (حتم).

(٤) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات ص٨٥.

(٥) ينظر: لسان العرب ١٠/ ٤١ (شرع).

(٦) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥٦.

(٧) قال عبد الدائم الأزهري (الطرازات ص٨٧): «قول الناظم: (لينطقوا) من النطق، هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعضها: ليلفظوا...»، وجاءت في مخطوطتي المقدمة وأكثر شروحها: ليلفظوا، فأثبتها كذلك لذلك.



٧ ـ مُحَرِّري التجويدِ والمواقِفِ وما الذي رُسِّمَ[1] في المصاحِفِ
٨ ـ مِن كُلِّ مقطوعٍ وموصولٍ بها وتاءِ أُنثى لم تَكُنْ تُكْتَبْ بـ:ها

جمع الناظم في هذه الأَبيات الثلاثة الموضوعات التي ضَمَّنَها في المقدِّمة، وهي:

١ ـ موضوعات علم التجويد وتتمثل في: مخارج الحروف وصفاتها، وتحرير التجويد وضبط الأحكام الصوتية الناشئة عن التركيب.

٢ ـ أحكام الوقف والابتداء، وهي نوعان: أحكام تتعلق بمواضع الوقوف والابتداء، وأحكام تتعلق بكيفية الوقف والابتداء.

٣ ـ ما يتعلق بالقراءة من أحكام رسم المصحف، وهي الموصول والمقطوع من الكلمات في الرسم، وما رُسِمَ من تاء التأنيث في الأسماء بالتاء المبسوطة.

وسوف نتناول ما يتعلق بهذه الموضوعات بالتفصيل عند شرح أبيات المقدمة المخصَّصَة لها، ولكن يَحْسُنُ توضيح بعض العبارات الواردة في هذه الأبيات، مما يحتاج إلى إيضاح.

قوله: (ليلفظوا بأفصح اللغات): فيه تعليل لما ذكره الناظم من وجوب تعلم قارئ القرآن مخارج الحروف وصفاتها. وأفصح اللغات أبينها[2]، وهي لغة العرب التي نزل القرآن بها[3].

وقوله: (مُحَرِّري التجويدِ والمواقِفِ): مُحَرِّري جمعٌ مذكَّرٌ سالمٌ، أصله: مُحَرِّرُون، جَمْعُ مُحَرِّر، وهو مضاف، فحذفت النون للإضافة. وحرَّرَ

(١) قال على القاري (المنح الفكرية ص٦٨): «(رُسِّمَ): بتشديد السين، وفي نسخة بتخفيفه». وضُبِطَ (رُسِّمَ) بتشديد السين في النسخة الخطية من المقدمة في المكتبة الأزهرية.
(٢) ينظر: لسان العرب ٣/ ٣٧٧.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٤٩، وأورد الحديث: «أَحِبُّوا العرب لثلاث...»، وهو حديث ضعيف (ينظر: السخاوي: المقاصد الحسنة ص٤٢).



الكتابة أقام حروفها وأصلح سقطها[١]، والتحرير: التحقيق للشيء والإتقان له من غير زيادة ولا نقصان[٢]. ومحرِّري: منصوب على الحال من ضمير(ليعلموا)[٣]، أي: حال كونهم متقني تجويد القرآن، عَارِفي مواقِفِهِ ومبادِئِهِ، وما رُسِمَ في المصاحف العثمانية[٤].

وقوله: (من كل مقطوع وموصول بها)، الضمير في (بها) يعود إلى المصاحف، والباء بمعنى في، أي: فيها.

وقوله: (وتاءِ أُنثى لم تكن تُكتب بـ:هَا)، أي بهاء، لا بتاء مبسوطة، لكن قصرها للوزن، فلم يمكنه القول: (بِهاءٍ)[٥].

---

(١) ينظر: لسان العرب ٥/ ٢٥٧ (حرر).
(٢) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٨٩، والفضالي: الجواهر المضية ص٥٦.
(٣) ينظر: ابن يالوشة: شرح الجزرية ص١٩.
(٤) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص٢٧.
(٥) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٠.


معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الباب الثاني

الأصوات اللغوية: إنتاجها وخصائصها

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: إنتاج الحروف الصوتية.

الفصل الثاني: مخارج حروف اللغة العربية.

الفصل الثالث: صفات الحروف.



اللُّغَةُ في حقيقتها: أصواتٌ[١] يُعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم[٢]، ولكل لغة من اللغات الإنسانية نظامها الصوتي الخاص بها، وقد أدرك ذلك علماء اللغة العربية الأوائل، فحلَّلوا نصوص اللغة، وحدَّدُوا الأصوات التي تتألف منها، ودرسوا خصائصها مفردة، وبيَّنوا ما يلحقها من تغييرات في التركيب.

وتتمثل عناصر النظام الصوتي للغة العربية خير تمثيل في قراءة القرآن الكريم التي حظيت بعناية علماء العربية وعلماء القراءة والتجويد، واتخذوا منها مثالاً يُحْتَذَى للنطق العربي الفصيح، وطبَّقوا عليها قواعد النطق التي استنبطوها من كلام العرب، وأدركوا أن تجويد القراءة يتوقف، كما يقول الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) على أربعة أمور:

أحدها: معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان بذلك، وكثرة التكرار[٣].

---

(١) الصوت: ظاهرة طبيعية تنتج عن جسم يهتز، يؤدي إلى حدوث اضطراب تضاغطي ينتقل في الهواء على شكل موجات، ويؤثر في طبلة الأذن، فيؤدي ذلك إلى الإحساس بالصوت وسماعه (ينظر: بوش: أساسيات الفيزياء ص٤٠٠، وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٦، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١٨ ـ ١٩)، وينتقل الصوت في الهواء بسرعة ٣٤٠م في الثانية (ينظر: بوش: أساسيات الفيزياء ص٤٠٤، ومالمبرج: علم الأصوات ص١٢) والصوت اللغوي نوع من ظاهرة الصوت الطبيعية، ويُعرَّفُ بأنه أَثَرٌ سمعي يصدر طواعية واختياراً عن حركة أعضاء النطق (ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص١٩٩).

(٢) ينظر: ابن جني: الخصائص١/ ٣٤.

(٣) المفيد ص٣٩، وشرح الواضحة (له) ص٣٠.



وبَيَّن ابن الجزري في المقدمة مخارج الحروف وصفاتها، والأحكام التي تلحقها في التركيب، ولكنَّ إدراك الأسس التي قام عليها توزيع الأصوات على المخارج، والأسس التي تُصَنَّف بموجبها الصفات، يتوقف على التعرف على أعضاء آلة النطق وكيفية عملها، وهذا الموضوع من المباحث التي حظيت بعناية دارسي الأصوات المحدثين بعد التقدم العلمي الكبير الذي حصل في موضوع التشريح وعلم وظائف الأعضاء.

وتتقاسم دراسة الصوت اللغوي اليوم ثلاثة علوم، هي[(١)]:

١ ـ علم الأصوات النطقي، الذي يُعْنَى بدراسة أعضاء النطق ومعرفة كيفية إنتاج الأصوات اللغوية، وتحديد مخرج كل صوت وصفاته.

٢ ـ علم الأصوات الفيزياوي، الذي يُعْنَى بدراسة التركيب الطبيعي للأصوات، وكيفية انتقال الصوت من فم المتكلم إلى أذن السامع.

٣ ـ علم الأصوات السمعي، الذي يُعْنَى بكيفية حصول سماع الصوت في أُذُن الإنسان.

وما يهم دارس أصوات اللغة، ومتعلم قراءة القرآن والتجويد، من هذه العلوم الثلاثة هو علم الأصوات النطقي، ولا شك في أن الدارس ينتفع من اطلاعه على مبادئ العلمين الآخرين، لكن التعمق فيهما يحتاج إلى إلمام بعلوم الفيزياء والرياضيات والتشريح، وهو ما لا يتاح في الغالب لكثير من دارسي اللغة وعلم التجويد.

وسوف يضم هذا الباب ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يدرس عملية إنتاج الصوت اللغوي، وما يستلزم ذلك من التعرف على أعضاء آلة النطق، وكيفية حدوث الصوت، وتنوعه.

الفصل الثاني: يدرس مخارج الحروف.

(١) ينظر: فندريس: اللغة ص٤٣، كمال بشر: علم الأصوات ص٤٢، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٣و٢٧و٧٧.

الفصل الثالث: يدرس صفات الحروف.

ولا يخفى على القارئ أن ابن الجزري لم يتطرق في المقدمة إلى مباحث الفصل الأول، لكن أهمية هذه المباحث لمتعلم التجويد جعلتني ألحقها بالشرح، وأضعها في الفصل الأول، قبل دراسة مخارج الحروف وصفاتها.



الفصل الأول

إنتاج الأصوات اللغوية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وصف أعضاء آلة النطق.

المبحث الثاني: آلية إنتاج الصوت اللغوي.

المبحث الثالث: تصنيف الأصوات اللغوية.



إن تقدُّم دراسة الصوت اللغوي، وتعدد وجهات النظر إليه، وتعدد وسائل تحليله يجب ألَّا تمنع دارس التجويد من التعرف على مبادئ علم الأصوات النطقي، في الأقل، وكلما تعمق في هذه الدراسة تكشفت له أسرار الصوت الإنساني، وتَبَيَّنَتْ له العلل الصوتية لكثير من ظواهر النطق في الأداء القرآني.

وتقتضي معرفة آلية إنتاج الأصوات اللغوية الإلمام بوصف أعضاء آلة النطق وكيفية عملها، ومن ثم سوف يتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث، الأول في وصف أعضاء آلة النطق، والثاني عن آلية إنتاج الصوت اللغوي، والثالث في أسس تصنيف الأصوات اللغوية.





المبحث الأول

وصف أعضاء آلة النطق

تشترك مجموعة أعضاء في إنتاج الصوت اللغوي، وبعض هذه الأعضاء له دور مباشر في التصويت، مثل الحنجرة، واللسان، والشفتين، وبعضها دوره غير مباشر مثل الرئتين والقصبة الهوائية والحجاب الحاجز وعضلات الصدر.

ويقوم بعض هذه الأعضاء بوظائف أخرى مهمة لحياة الإنسان، مثل تقطيع الطعام ومضغه وبلعه، وتذوق الأشياء، وشم الروائح، واستنشاق الهواء لتنقية الدم من نواتج نشاط خلايا الجسم، مما لا تستمر الحياة بدونه. ونظراً لأهمية هذه الوظائف لحياة الإنسان فإن بعض الباحثين ذهب إلى أن عملية النطق وظيفة ثانوية تقوم بها هذه الأعضاء، ومن ثم فإن تسميتها أعضاء آلة النطق تسمية مجازية[1]، أو من وجهة نظر علم الأصوات اللغوية[2].

وإذا كان من واجب دارس الأصوات اللغوية معرفة أعضاء آلة النطق فإنه ليس بحاجة إلى الإلمام بكل التفصيلات التي يقدمها (علم وظائف الأعضاء) و(علم التشريح) عن تلك الأعضاء، لأن كثيراً من تلك التفصيلات لا يؤدي له فائدة مباشرة في فهم آلية النطق، وليس المقصود أن تكون هذه المعرفة نظرية تقتصر على حفظ أسماء أعضاء آلة النطق ووصف تكوينها ووظائفها، بل لا بد من أن ينتقل دارس الأصوات من تلك المعرفة

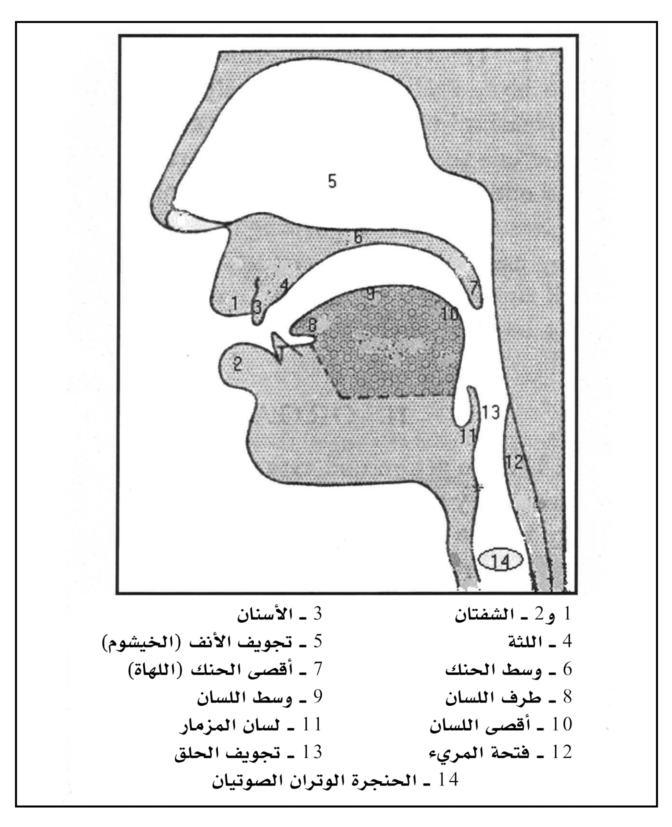
(١) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص١٣٢.

(٢) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٠، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص١٦ ـ ١٧.



النظرية إلى القدرة على التطبيق والتحكم في تلك الأعضاء لإحداث الأصوات اللغوية[١].

وهذه صورة أعضاء آلة النطق لدى الإنسان:



١ ـ أعضاء التنفس أسفلَ الحَنْجَرَة:

تحدث الأصوات اللغوية في الحنجرة والتجاويف التي فوقها، لكنَّ إنتاج الأصوات يحتاج إلى الهواء الذي تدفعه الرئتان في عملية الزفير، ومن ثم فإن على الدارس أن يعرف شيئاً عن الرئتين وما يتصل بعملهما، حتى يصل إلى فهم أفضل لعملية النطق.

تقع الرئتان في تجويف الصدر، ويفصلهما عن تجويف البطن غشاء

(١) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٠ ـ ١١١.



الحجاب الحاجز، وترتبطان بالقصبة الهوائية التي تنتهي في أعلاها بالحنجرة، والرئة جسم مخروطي مكون من أنسجة لها قابلية على التمدد والانكماش لجلب الهواء وطرده، في عملية الشهيق والزفير، بتأثير حركة الحجاب الحاجز وتمدد عضلات الصدر وانقباضها[١].

أما القصبة الهوائية فهي أنبوبة مكونة من غضاريف على شكل حلقات غير مكتملة الاستدارة من الخلف، ويتراوح قطرها بين ٢ ـ ٣,٥ سم، وطولها حوالي ١١سم، وتنقسم من أسفلها إلى فرعين، يرتبط كل فرع بإحدى الرئتين، ثم يتشعب كل فرع إلى شُعَبٍ أدق، حتى تنتهي بالحويصلات الهوائية داخل الرئتين[٢].

وللحجاب الحاجز دور مهم في عملية التنفس. وفي عملية إنتاج الأصوات، وهو غشاء عضلي مرن يفصل تجويف الصدر عن الأحشاء في النصف الأسفل من جسم الإنسان، فإذا تمدد الحجاب الحاجز نحو الأسفل، واتسع التجويف الصدري بتباعد الأضلاع بعضها عن بعض، فإن ذلك يؤدي إلى اندفاع الهواء إلى داخل الرئتين، وإذا ارتد الحجاب الحاجز وعضلات الصدر إلى وضعها السابق فإن ذلك يؤدي إلى الضغط على الرئتين فيندفع الهواء حينئذ إلى الخارج من خلال القصبة الهوائية والمنافذ العليا للتنفس، وهكذا تستمر هذه الحركة من الانقباض والتوسع مع عملية كل شهيق وزفير، ويحدث الكلام عادة من هواء الزفير، لكن عملية الزفير التي يتم خلالها النطق ليست مجرد إخراج الهواء على نحو مناسب، وإنما يخرج الهواء في دفعات تتفق كل دفعة منها مع مقطع صوتي كامل، وذلك تبعاً لتتابع خفقات الحجاب الحاجز[٣].

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٤٢، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٨٠.
(٢) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٤٦.
(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٤٢.

٢ ـ الْحَنْجَرَة:

تنتهي القصبة الهوائية من الأعلى بالحنجرة، وهي تجويف غضروفي مكوَّن من عدد من الغضاريف التي تضم في داخلها الوترين الصوتيين، ويمكن تحسس موضع الحنجرة عند النتوء البارز في وسط الرقبة من الأمام، ويلزم دارس الأصوات اللغوية معرفة مكوِّنات الحنجرة ودورها في إنتاج الصوت وتنوعه.

ويمكن التعريف بالحنجرة ومكوناتها من خلال الحديث عن الغضاريف المكونة لها، والوتريين الصوتيين اللذين تحيط بهما تلك الغضاريف. وهذه صورة للحنجرة من الخارج(١):



صورة غضاريف الحنجرة من الخارج

أ ـ الغضاريف الحنجرية:

تشكل الغضاريف الحنجرية صندوقاً صغيراً يرتبط من الأسفل بالقصبة الهوائية، وينفتح من الأعلى على التجويف البلعومي المؤدي إلى الفم والأنف، وأهم تلك الغضاريف(٢):

---

(١) هذه الصورة والصورة التي تليها مأخوذة من كتاب: Dynamic Human Anatomy.

(٢) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٤٧ ـ ٤٩، وعبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص٣١، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٩٠ ـ ٩٢، =

١ ـ الغضروفُ الحَلَقِيُّ:

وهو تام الاستدارة، ويقع في أعلى القصبة الهوائية على شكل حَلَقَةٍ[(١)] أو خاتم، عريض من جهة الخلف حيث يبلغ ارتفاعه ٢ ـ ٣سم، ثم يضيق تدريجياً حتى يكون ارتفاعه من الأمام ٥ ـ ٧ملم، ويُشَكِّلُ هذا الغضروف القاعدة التي تستند إليها أجزاء الحنجرة.

٢ ـ الغضروفُ الدَّرَقِيُّ:

وهو أكبر غضاريف الحنجرة، ويقع في مقدمة الرقبة ويستند من الأسفل إلى النصف الأمامي من الغضروف الحَلَقي، وهو يشبه الدَّرَقَةَ أو التُّرْس، ويتكون من صفحتين غضروفيتين تلتحمان من الأمام فتكوِّنان بروزاً واضحاً في الرقبة، وهو أشد وضوحاً لدى الرجال منه في النساء، ويتشكل على شكل رقم (٧)، ويكون ناقصاً من الخلف عند الجزء العريض من الغضروف الحَلَقي.

وينتهي الغضروف الدرقي بقرنين من كل جانب، من الأعلى ومن الأسفل، ويتصل كل من القرنين السفليين بالجانب الذي يليه من الغضروف الحلقي برباط يسمح للغضروف الدرقي بالحركة المحدودة إلى الأعلى وإلى الأسفل، ويرتبط القرنان العلويان بالعظم اللامي المتصل بقاعدة اللسان.

٣ ـ الغضروفان الهرميان:

وهما غضروفان صغيران، كل واحد على شكل هرم مثلث القاعدة، وترتكز القاعدة العريضة لكل منهما على الجزء الخلفي العريض من

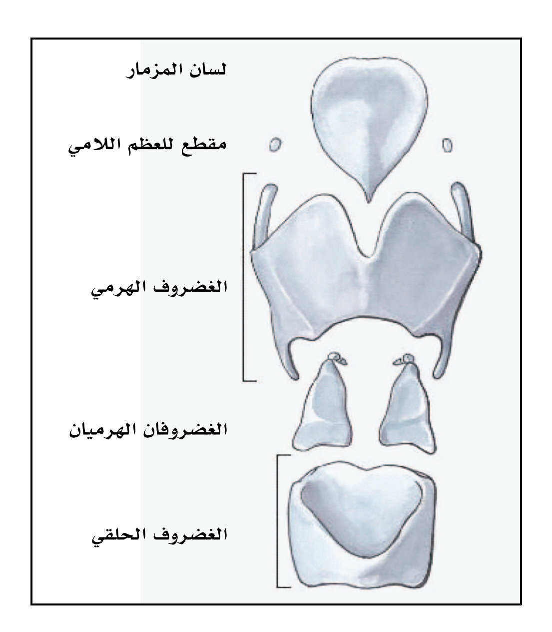
= وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٥٤، وبسام عشمة: علم التشريح السريري ص١٦٥، وريتشارد سنل: التشريح السريري لطلبة الطب ص٩٤٢.

(١) الحَلْقَةُ: كل شيء استدار، كحَلْقة الحديد والفضة والذهب، وكذلك هو في الناس، والجمع حِلاقٌ على الغالب، وحِلَقٌ على النادر، وقال أبو عبيد: أختار في حلَقة الحديد فتح اللام، ويجوز الجزم، وأختار في حلْقة القوم الجزم ويجوز الفتح (ينظر: لسان العرب ٣٤٦/١١ حلق).



الغضروف الحَلَقِيّ، بينما يمتد طرفاهما أُفقياً في داخل فراغ الحنجرة، حيث يتصل بهما ويستند عليهما الوتران الصوتيان.

ويتحرك الغضروفان الهرميان بأشكال متعددة عن طريق العضلات التي ترتبط بهما، فيمكن أن يتضاما فيسدا فراغ الحنجرة بشكل تام، ويمكن أن يتجافى أحدهما عن الآخر فيتسع الفراغ بينهما بدرجات متفاوتة، وهذه صورة لغضاريف الحنجرة مفككة بعضها عن بعض:



ب ـ الوتران الصوتيان:

وهما أهم أجزاء الحنجرة في عملية التصويت، وأكثرها رقة وحساسية، وتشكل غضاريف الحنجرة وأربطتها صندوقاً يحمي الوترين من أي ضغط خارجي، وهما يشبهان شفتين رقيقتين تستندان على الغضروفين الهرمين، وتمتدان أفقياً داخل الحنجرة ويلتقيان عند النتوء البارز من الغضروف الدرقي.

ويمكن للوترين الصوتيين أن يتخذا أشكالاً متعددة[1]، فيكونان

(١) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٤، وعبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٥٧، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٤٧.

متباعدين في حالة التنفس الاعتيادي، وتبدو الفتحة بينهما على شكل مثلث قاعدته من جهة الحافة الخلفية العريضة من الغضروف الحلقي، ورأسه عند موضع التقاء الوترين الصوتيين بالغضروف الدرقي، وتسمى الفتحة الكائنة بينهما فتحة المزمار.

ويمكن للوترين أن يلتقيا فيسدا طريق النَّفَس سَدّاً محكماً، ويحدث ذلك عند نطق صوت الهمزة، وفي بعض الحالات الأخرى التي لا علاقة لها بنطق الأصوات، لكن ذلك الغلق لا يمكن أن يطول لحاجة الإنسان الدائمة إلى التنفس.

وقد يتضام الوتران ولكن من غير أن يَقْفِلا طريق النَّفَس قَفْلاً تامّاً، فيتمكن هواء الزفير من تحريكهما، فيتذبذبان بسرعة عالية، وينتج عن ذلك نغمة صوتية تعرف بالنغمة الحنجرية، وتعرف الأصوات التي تصاحبُ نُطْقَهَا هذه النغمةُ بالأصوات المجهورة، على نحو ما سنبيِّن عند الحديث عن آلية النطق.

ويحمي تجويف الحنجرة من الأعلى لسان المزمار، ويُسَمَّى في كتب اللغة العربية (الغَلْصَمَة)(١)، وهو صفيحة غضروفية تشبه ملعقة الطعام أو ورقة الشجر، يرتبط بقاعدة اللسان الخلفية، ووظيفته تغطية فتحة الحنجرة عند بلع الطعام أو شرب الماء، أما في حالة التنفس الاعتيادي فإن لسان المزمار يتجافى عن فتحة الحنجرة، ويكون ممر الهواء مفتوحاً.

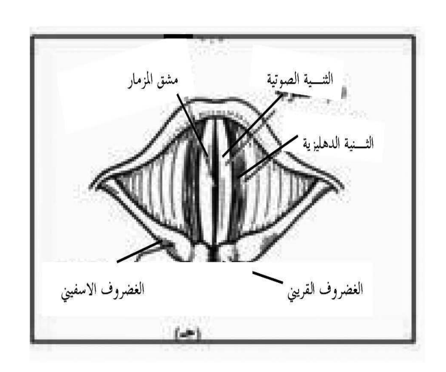
ويستند لسان المزمار حين يغطي فتحة الحنجرة على طَيَّتَيْنِ عضليتين، تقعان فوق الوترين الصوتيين، وهما تشبهان الوترين، ومن ثَمَّ سمَّاهما بعض الدارسين بالوترين الصوتيين الكاذبين ظناً منهم أنهما لا دور لهما في عملية التصويت، ويتشكل تجويف صغير بين الوترين الصوتيين والطيتين المذكورتين، يعرف بجيب الحنجرة(٢).

(١) ينظر: لسان العرب ١٥/ ٣٣٧ (غلصم).

(٢) ينظر: عبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص٣٧، وعبد العزيز الصيغ: المصطلح =



الوتران المفتوحان



الوتران في حالة تضام

(المصطلحات المثبتة على الصورة هي مصطلحات أهل التشريح)

من كتاب: التشريح السريري لطلبة الطب ص٩٤٥

٣ ـ تجويف الحَلْقِ:

يتداخل المعنى اللغوي لكلمة (الحَلْق) بمعنى كلمة (البُلْعُوم)[(١)]، وكان علماء العربية وعلماء التجويد قد استخدموا كلمة (الحَلْقِ) للتعبير عن الموضع الذي تخرج منه الأصوات العميقة، وقسَّم سيبويه تجويف الحلق على ثلاثة أقسام: أقصى الحلق، ووسط الحلق، وأدنى الحلق[(٢)]، وتابعه على ذلك جميع علماء العربية والتجويد.

واستخدم أكثر الباحثين المحدثين كلمة (الحَلْق)، وهم يريدون بها التجويف الذي ينتهي من الأسفل بالحنجرة، ومن الأعلى بالتجويف الفموي والتجويف الأنفي[(٣)]، واستخدم بعضهم كلمة (البلعوم) بدلاً من كلمة (الحلق) وقسَّمه على ثلاثة أقسام: البلعوم الحنجري، البلعوم الفموي،

= الصوتي ص٣٣ وكننجهام: التشريح العملي ٣/ ٣٨٣ و٤٨٨، ريتشارد سنل: التشريح السريري لطلبة الطب ص٩٤٤، وبسام عشمة: التشريح السريري ١٧٧.

(١) ابن منظور: لسان العرب ١١/ ٣٤٣ (حلق) و٩/ ٣٦٧و١٤/ ٣٢٢ (بلع، بلعم).

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٨، ومحمود السعران: علم اللغة ص١١٣، وكمال بشر: علم الأصوات ص١٣٨.



والبلعوم الأنفي[(١)].

ولتجويف الحلق وظيفتان أساسيتان[(٢)]:

الأولى: كونه مَمَرّاً للطعام والشراب من الفم إلى المريء الذي تقع فتحته خلف الحنجرة، ويقوم لسان المزمار بتغطية الحنجرة وحمايتها من تسرب شيء من الطعام في داخلها عند البلع، كما أن تجويف الحلق يشكل مجرًى للهواء الداخل من الأنف أو الفم إلى الحنجرة، فالقصبة الهوائية، ثم الرئتين، وبالعكس.

والوظيفة الثانية: هي أن تجويف الحلق يمكن أن يسهم في عملية التصويت فيكون مخرجاً لعدد من الأصوات اللغوية، فمن أسفل منه تخرج الهمزة والهاء من الحنجرة، ومن وسطه تخرج العين والحاء، ومن أدناه إلى الفم تخرج الغين والخاء، ويُكَوِّنُ كذلك فراغاً رناناً يُقَوِّي صوت النغمة الحنجرية التي تصدر من اهتزاز الوترين الصوتيين.

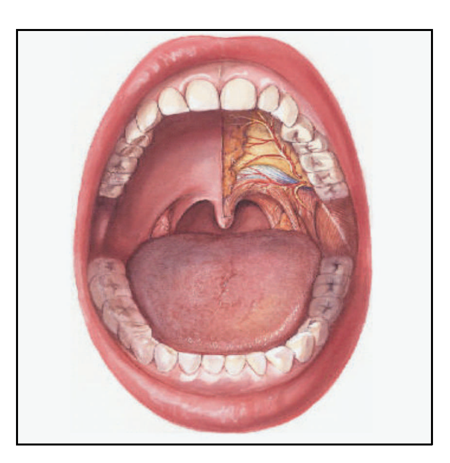
٤ ـ تجويف الفم:

يضم تجويف الفم أكثر أعضاء آلة النطق، كما تصدر منه أكثر أصوات اللغة، وهو يبدأ من نهاية تجويف الحلق العليا عند مؤخرة اللسان المقابلة لِلَّهَاةِ المتدلية من أقصى سقف الفم، وينتهي من الأمام عند الأسنان الأمامية التي تحيط بها الشفتان من الخارج، ويشمل: اللسان والأسنان واللِّثَةَ وسقف الفم والشفتين، وهذه صورة للفم وهو مفتوح، مع ملاحظة أن المقطع الداخلي لتركيب سقف الفم لا يهم دارس الأصوات:

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٦٣، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١١٨ ـ ١٢٠، وكننجهام: التشريح العملي ٣/ ٣٤٧.

(٢) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٦٤، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١٢٣.





صورة تجويف الفم من الداخل

وهذا وصف لأجزاء تجويف الفم:

أ ـ سقف الفم أو الحَنَكُ الأعلى[١]:

يشكِّلُ سقف الفم الجزء العلوي من التجويف الفموي، ويرتبط بالفك الأعلى، ويبدأ باللِّثَةِ، وهي اللحم الذي فيه منبت الأسنان، ثم يلي اللِّثَة الحنك الصلب، ويكون مُحَزَّزاً في مبدئه، ثم يأخذ بالتَّقَبُّبِ، ويزول التَّحَزُّزُ منه، وهو جزء عظمي صُلْبٌ مُبَطَّنٌ بنسيج لَحْمِيٍّ لَيِّنٍ، ويُسَمِّي بعض الدارسين هذا الجزء بالغار، وينتهي الجزء الصلب بعد منتصف سقف الفم بقليل، ويبدأ الجزء اللين الذي ينتهي في آخر سقف الفم باللهاة، ويُسَمِّي بعض الدارسين هذا الجزء بالطَّبَق.

أما اللهاة فهي لحمية مسترخية في آخر سقف الفم وتقابل أقصى اللسان، ولها قابلية على التصعد والانخفاض، مع ما يحيط بها من الحنك اللين، فإذا تصعدت إلى الأعلى والخلف حتى تلتصق بالجدار الخلفي لأعلى الحلق سدت طريق النفس إلى الأنف، وإذا انخفضت انفتح

(١) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٢، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٨٤، وكمال بشر: علم الأصوات ص١٣٩، وكننجهام: التشريح العملي ٣/ ٣٤٤، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٤٢ ـ ٤٣.

طريق النفس إلى الأنف، ولهذه العملية أهمية كبيرة في النطق، وبلع الطعام.

ب ـ اللسان:

اللسان عضو عضلي مرن، مُعَقَّد التركيب، مُغَطَّىً بغشاء مخاطي، وهو يتكوَّن من مجموعة من العضلات التي تمنحه مقدرة فائقة على الحركة السريعة في اتجاهات مختلفة، مما يجعله يسهم بدور كبير في إنتاج الأصوات اللغوية، حتى سميت اللغة باسمه(١).

ويرتبط اللسان من أقصاه بجذر اللسان، وهو طليق من طرفه وحافتيه، ويُقسِّمُ دارسو الأصوات اللسان إلى عدة أقسام، لتسهيل تحديد مخارج الأصوات، وكان سيبويه قد استخدم هذه المصطلحات لأقسامه: طرف اللسان، ووسطه، وأقصاه، وحافته، وهي جانبه(٢). وتابعه على ذلك معظم علماء العربية والتجويد، لكن المحدثين لم يتفقوا على استخدام مصطلحات محددة لأجزاء اللسان(٣). ويبدو أن مصطلحات سيبويه لا تزال صالحة للاستخدام في الدراسة الصوتية العربية، لا سيما أنها تتسم بالدقة إلى حد كبير، وأنها كانت شائعة الاستخدام في التراث الصوتي العربي.

ج ـ الأسنان:

تنتظم الأسنان على حواف الفك العلوي والسفلي الداخلية من الوسط والأمام، وفي كل فك سِتَّ عشرةَ سِنّاً، فيكون مجموعها اثنتين وثلاثين. ولكل منها اسم خاص بها، فهي تبدأ بالثَّنِيَّة، فالرَّباعِيَةِ، فالنَّابِ، فالضاحك، ثم تليها أربعة أضراس، فيكون مجموع ذلك ثمانيَ أسنان

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٧٢ ـ ٧٧، وكننجهام: التشريح العملي ٣/٤٠٨، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٢٥.

(٢) الكتاب ٤/٤٣٣.

(٣) ينظر: عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي ص٤٤، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٢٧ ـ ٢٩.



تُشَكِّلُ نصف أسنان الفك، ومثلها النصف الآخر[(١)].

وللأسنان دور في إنتاج عدد من الأصوات اللغوية، ومن ثم حرص علماء الأصوات من القدماء والمحدثين على الإشارة إليها عند الكلام على أعضاء آلة النطق، فكان سيبويه قد ذكرها بأسمائها وهو يتحدث عن مخارج الحروف[(٢)]، وكذلك فعل من جاء بعده من علماء العربية والتجويد.

د ـ الشفتان:

الشفتان عبارة عن عضلتين مستديرتين في مقدِّم تجويف الفم، ولهما القدرة على الحركة لِلَمِّ ما في داخل الفم، ولإنتاج عدد من الأصوات، على نحو ما سنوضح عند الحديث عن إنتاج الصوت ومخارج الحروف[(٣)].

٥ ـ التجويف الأنفي:

يمتد التجويف الأنفي فوق تجويف الفم، ويبدأ بالمَنْخِرَيْنِ في مقدم الأنف، وينتهي عند أعلى التجويف الحَلْقِي، خلف اللهاة، وبين مبدأ مجرى النَّفَس عند المنخرين ونهايته عند الحلق هناك تجاويف أو جيوب يمر خلالها الهواء، وهي معقدة التكوين، وتحتوي على خلايا الشم، كما أنها تقوم بترطيب الهواء وتدفئته وترشيحه قبل دخوله إلى التجاويف التنفسية الداخلية، ويشترك التجويف الأنفي في إنتاج الغنةِ وهي صفة النون والميم، والتي تتكون حين ينخفض الحنك اللين ويندفع الهواء خلال التجويف الأنفي بعد قيام عارض في مجرى النَّفَس في الفم[(٤)].

---

(١) ينظر: رضي الدين الاستراباذي: شرح الشافية ٣/ ٢٥٢، وكننجهام: التشريح العملي ص٣٤٤.
(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٣) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٦، وعبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٨٥.
(٤) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٦٨، وعبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص٤٠، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١٢٤.

ويُطلق على التجويف الأنفي في كتب اللغة كلمة (الخيشوم) و(الخياشيم)[(١)]، وكان علماء العربية والتجويد قد عرفوا دور التجويف الأنفي في إنتاج الأصوات، فقال سيبويه (ت١٨٠هـ): «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة». وقال: «إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة»[(٢)]، واستخدم سيبويه كلمة الأنف أيضاً في حديثه عن الميم والنون[(٣)].

وأدرك علماء التجويد طبيعة التجويف الأنفي، ودوره في إنتاج الأصوات، فقال مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ): «والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة هو المركب فوق غار الحنك الأعلى[(٤)]، وقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): «والخيشوم خَرْقُ الأنفِ المنجذبُ داخلَ الفم»[(٥)].

إن وصف أعضاء آلة النطق يهدف إلى التعرف على مكونات العملية النطقية، وكيفية إنتاج الأصوات وتنوعها، وقد يكون الوصف السابق يفتقر إلى التدقيق والتفصيل الذي يجده الدارس في كتب علم التشريح الحديثة، وهذا التفصيل وذلك التدقيق إنما يعنيان المتخصصين بدراسة الطب وعلوم الحياة، ويمكن للغوي ودارس التجويد أن يقنع ـ في تقديري ـ بهذه المعرفة المتواضعة التي تساعده كثيراً في دراسة الأصوات اللغوية وفهم كيفية إنتاجها وتنوعها وما يلحقها في الأداء من ظواهر وأحكام.

وعلى دارس الأصوات اللغوية ومتعلم التجويد ألَّا يكتفي بحفظ أسماء أعضاء آلة النطق، وتفاصيل مكوناتها وكيفية عملها، فهذا وحده غير كافٍ لفهم أسرار الصوت الإنساني، بل يجب أن ينتقل من هذه المعرفة النظرية إلى القدرة على التحكم في إحداث الأصوات التي يمكن أن تنتجها

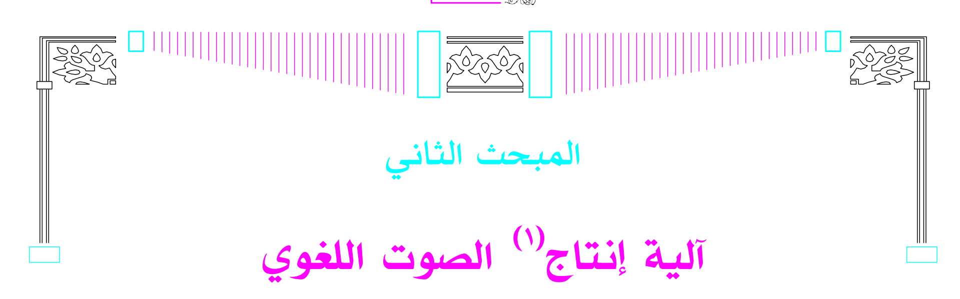
(١) لسان العرب ١٥/١٨ (خشم).
(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٥.
(٤) الرعاية ص٢٤٠.
(٥) التحديد ص١١٥.

آلة النطق، حتى لو لم تكن من أصوات لغته[(١)]، ومعرفة دور كل عضو في عملية إنتاج الأصوات، والوقوف على أثر أي تغيير في شكل آلة النطق على صفاتها، وههنا يكمن الفرق بين المتحدث باللغة وهو ينطق أصواتها، وهو أمر في متناول الجميع، وبين دارس الأصوات.

ولا يتأتى للدارس بلوغ تلك المرحلة إلا بالنظر العميق في مكونات آلة النطق وعملها، والمران الطويل على نطق الأصوات وإدراك العلاقات بينها، ويساعد على بلوغ ذلك الاستعانة بالوسائل الحديثة لدراسة الصوت التي يضمها مختبر الصوت، ولكن إذا لم تتيسر تلك الوسائل للدارس فإن دراسة المدوَّنات النظرية، والتطبيق العملي لها، وإعمال الملاحظة الذاتية في فهم جوانب العملية النطقية، إلى جانب التلقي المباشر من فم المعلِّم المتقن للقراءة، كفيلة بتحقيق الهدف من دراسة علم التجويد، وهو إتقان التلاوة، وفهم الأسس الصوتية التي تنبني عليها التلاوة، وفي المبحث الآتي إيضاح لآلية إنتاج الأصوات اللغوية ودور كل عضو في تلك العملية.



(١) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٠.



المبحث الثاني

آلية إنتاج[(١)] الصوت اللغوي

الهواء الخارج من الداخل هو مادة الصوت الإنساني[(٢)]، وهو الزفير، ولا يتوقف الإنسان عن التنفس في جميع أحواله ما دام حَيّاً، لكن حدوث الصوت اللغوي يرتبط بإرادة الإنسان، وحين يكون الإنسان في حالة صمت فإن مجرى النَّفَس يكون مفتوحاً خلال الحنجرة والتجاويف التي فوقها، فيمرُّ الهواء في عمليتي الشهيق والزفير من غير أن يَحْدُثَ صوتٌ مسموعٌ، فإن أراد الإنسان إنتاج صوت لغوي احتاج إلى تحريك أعضاء آلة النطق لاعتراض هواء الزفير وتضييق مجراه أو غلقه وفتحه، مما يؤدي إلى حدوث الصوت، والأصوات اللغوية تحدث من هواء الزفير، وقد تحدث بعض الأصوات من هواء الشهيق لكنها ليست أصواتاً لغوية، وذلك مثل صوت النشيج والتقبيل[(٣)].

(١) استخدم بعض الدارسين عبارة (ميكانيكية النطق)، (ينظر: فوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص٧٦، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٧٧)، واستخدم الدكتور محمود السعران (آلية النطق) (ينظر: علم اللغة ص١١٧)، واستخدم أكثر الدارسين للأصوات اللغوية في العربية مصطلح (إنتاج الصوت اللغوي) (ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٩١، وعبد الرحمن أيوب: الكلام إنتاجه وتحليله ص٢١٥، وكمال إبراهيم بدري: علم اللغة المبرمج ص١٤)، وكلمة (مكانيكية) تعريب للمصطلح الأجنبي، و(آلية) ترجمة له، أما كلمة (إنتاج) فإن مادة هذه الكلمة تتعلق بوضع جميع البهائم، أي ولادتها (ينظر: لسان العرب ٣/١٩٦) فهي كلمة عربية قديمة لكن معناها الجديد مُوَلَّدٌ.

(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٣، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٩٥.

(٣) ينظر: المرعشي: جهد المقل ص١٤، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٩١.

ويتوقف إنتاج الأصوات اللغوية على وجود شيئين: النَّفَسُ والعَارِضُ[(١)]، أما النَّفَس فيتحصل من هواء الزفير، وأما العارض فيتأتى من تحريك أعضاء النطق، ويمكن أن يحدث ذلك في أي نقطة من آلة النطق، وقد يكون العارض بغلق مجرى النفس ثم فتحه، وقد يكون بتضييقه فيمر الهواء من خلال منفذ ضيق ينتج عنه صوت مسموع.

وعملية إنتاج الأصوات اللغوية لا تتم في الغالب بحركة عضو واحد من أعضاء آلة النطق، التي منها ما هو ثابت مثل سقف الفم، والأسنان، وتجويف الأنف، ومنها ما هو متحرك مثل اللسان والشفتين واللهاة، ولا بد من التقاء عضوين أو اقتراب أحدهما من الآخر لاعتراض النَّفَسِ، وهناك عدد من الحركات التي تؤدي إلى إنتاج الصوت، ومن ثم قيل: إن عملية إنتاج الصوت اللغوي عملية معقدة[(٢)]، ولكي ندرك حقيقة هذه العملية علينا تحديد العوامل التي تسهم في إنتاج الصوت اللغوي، وتمنحه جَرْسَهُ المميز له، وأهم تلك العوامل ثلاثة هي:

١ ـ حالة الوترين الصوتيين عند إنتاج الصوت.

٢ ـ وموضع اعتراض النَّفَس في آلة النطق.

٣ ـ وكيفية اعتراض النَّفس في ذلك الموضع.

وسنبدأ ببيان طبيعة هذه العوامل، ثم نبين بعد ذلك كيف تعمل مجتمعة لإنتاج الأصوات اللغوية.

أولاً: حالة الوترين الصوتيين عند إنتاج الصوت:

إن أول نقطة يمكن أن تعترض النَّفَس الخارج من الرئتين وتؤثر فيه

(١) ينظر: شاده: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص٢٧، وجان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية ص١٩.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٨، وبسام بركة: علم الأصوات العام ص٥٩.



هي الحنجرة، ويحدث ذلك عن طريق تدخل الوترين الصوتيين اللذين يمكن أن يتخذا أوضاعاً متعددة، سبق أن ألمحنا إليها عند الحديث عن مكوِّنات الحنجرة، وهي[(١)]:

١ ـ التباعد: فتكون فتحة المزمار الكائنة بين الوترين الصوتيين مفتوحة، على شكل مثلث، ويتخذان هذا الشكل في حالتين:

الأولى: حالة التنفس العادي، فيكون الوتران متباعدين وفي حالة استرخاء، فيمر النَّفَس من غير أن يحدث أي أثر للتصويت، وتستطيع أن تدرك ذلك عند التأمل في عملية التنفس الطبيعي التي تقوم بها، في الشهيق والزفير على حد سواء.

الحالة الثانية: تُشْبِهُ حالة التنفس العادي، ولكن يحدث نشاط في أعضاء النطق في التجاويف العليا فوق الحنجرة، بالتضييق أو الغلق، وينتج عن ذلك أصوات لغوية تسمى الأصوات المهموسة، مثل صوت الثاء والفاء والشين والتاء والكاف وغيرها.

فإذا نطقت بنَفسٍ متصل ث ث ث.. .إلخ فإن الصوت سيصدر من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وتكون فتحة المزمار الكائنة بين الوترين الصوتيين في الحنجرة مفتوحة حينئذ لتباعد الوترين، فيمرُّ النَّفَس من غير أن يعترضه عائق في الحنجرة.

وقد تكون حالة الوترين الصوتيين عند نطق صوت الهاء قريبة من هذه الحالة، مع تضييق طفيف وانشداد، على نحو ما سنبين عند الحديث عن مخرج صوت الهاء لاحقاً، إن شاء الله تعالى.

٢ ـ التضام: ويَتَضَامُّ الوتران الصوتيان، فيلتقيان التقاء تاماً، ويعترضان هواء الزفير ولكنهما لا يمنعان تيار الهواء الصاعد من الاندفاع

(١) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٤، وعبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٥٧، وكمال بشر: علم الأصوات ص١٣٦.

خلالهما فيفتحهما ويغلقهما بانتظام وسرعة فائقة، وبذلك يتذبذب الوتران، ويتفاوت عدد الذبذبات المتولدة في الثانية الواحدة بحسب شدة ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين، كما يتفاوت بحسب طول الوترين ومقدار انشدادهما أو ارتخائهما، ويبلغ متوسط الذبذبات عند الرجال من ١٠٠ ـ ١٥٠ ذبذبة في الثانية، وعند النساء ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ذبذبة في الثانية[(١)].

وينتج عن ذبذبة الوترين الصوتيين نغمة صوتية، تسمى النغمة الحنجرية، وتسمى الأصوات التي تصحبها هذه النغمة الأصوات المجهورة، وذلك لقوة وضوحها في السمع قياساً بالأصوات المهموسة التي لا تصحبها هذه النغمة، لتباعد الوترين عند نطقها.

ويمكنك أن تدرك أثر الجهر الناتج من النغمة الحنجرية في الأصوات المجهورة بنطق صوت الذال بنَفَسٍ متصل [ذ ذ ذ...] ووضع راحة يديك في أثناء ذلك على أُذنيك[(٢)] فإنك سوف تُحِسُّ بدَوِيٍّ أو طنين يملأ الأُذنين ويتردد صداه في الرأس، وهذا الدَّوِيُّ هو أثر النغمة الحنجرية المصاحبة لنطق صوت الذال، والناتجة عن اهتزاز الوترين الصوتيين.

وإذا كرَّرتَ نطق صوت الذال أيضاً بنَفَسٍ متصل [ذ ذ ذ...] ثم أوقفت اهتزاز الوترين الصوتيين، مع الاستمرار في دفع النفس، واللسان في موضعه من مخرج الذال، فإنك سوف تسمع حينئذ صوت الثاء [ث ث ث...]، وإذا وضعت راحة يديك على أذنيك فإنك لن تسمع الدَّوِيَّ الذي كنت تسمعه عند نطق الذال، لعدم حصول اهتزاز الوترين عند نطق الثاء، ومن ثم يوصف صوت الثاء بأنه صوت مهموس، على نحو ما

(١) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٨٢، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢١٨.

(٢) ويمكن تحسس أثر ظاهرة الجهر في الأصوات بوضع اليد على الجبهة، أو الرقبة، أو الصدر عند النطق بالصوت المجهور، لكن وضع راحة اليدين على الأذنين أكثر الطرق المذكورة وضوحاً في إدراك صفة الجهر (ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٠، وفوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص٧٠).



مرَّ عند الحديث عن الحالة الأولى التي يتخذها الوتران الصوتيان عند النطق.

فإن أردت أن تتبين الفرق بين الصوت المجهور والصوت المهموس فعليك أن تعيد ملء رئتيك هواءً ثم تنطق الثاء والذال بنَفَسٍ واحد متصل، لكنك تنطق الثاء مرة والذال أخرى هكذا: [ث ذ ث ذ...] وتضع راحة يديك على أُذنيك، فإنك سوف تسمع دوي اهتزاز الوترين مع الذال، ولا تسمع ذلك الدوي مع الثاء، لعدم اهتزاز الوترين عند النطق به. وهكذا فإن اهتزاز الوترين عند نطق أي صوت لغوي يعني أنه مجهور، وعدم اهتزاز الوترين يعني أن الصوت مهموس، ويمكنك أن تعيد تجربة النطق بالثاء والذال مع أزواج الأصوات الآتية: ز س، ڤ ف، ع ح، غ خ، د ت، ج چ، فإنك سوف تلاحظ اهتزاز الوترين مع أحد الصوتين، وعدم اهتزازهما مع الصوت الآخر، والأول يكون حينئذ مجهوراً، ويكون الثاني مهموساً.

وسوف أعرض وجهة نظر علماء العربية والتجويد في ظاهرتي الجهر والهمس مع حصر الأصوات المجهورة والمهموسة عند شرح أبيات المقدمة التي تحدث فيها ابن الجزري عن صفات الحروف، إن شاء الله تعالى.

٣ ـ الانطباق: قد ينطبق الوتران الصوتيان انطباقاً تاماً، فلا يسمحان للهواء بالمرور إلى تجويف الحلق مدة انطباقهما، وعندما ينفرجان بعد انطباقهما لحظة يُسْمَعُ صوت اندفاع الهواء المضغوط خلفهما على نحو يُشبِهُ الانفجار الذي يحدث عند انفراج الشفتين عند نطق الباء.

ويُعَدُّ الصوت الناتج عن انفراج الوترين الصوتيين أحد أصوات اللغة، وهو ما نسميه في العربية بصوت الهمزة، ولهذه التسمية علاقة بطبيعة نطق هذا الصوت، فأصل الهمز في اللغة الضَّغْطُ، ومنه الهَمْزُ في الكلام لأنه يُضْغَطُ[1].

(١) ينظر: لسان العرب ٧/ ٢٩٣ (همز).

ثانياً: موضع اعتراض النَّفَس:

إن مرور الهواء من خلال الوترين الصوتيين في الحنجرة لا يؤدي وحده إلى إنتاج أصوات لغوية، وإن ما يحدث في الوترين من جهر أو همس ما هو إلا جزء من عملية مركبة من عدد من أنشطةٍ تشترك فيها أعضاء آلة النطق التي تقع فوق الحنجرة لإنتاج الصوت اللغوي، وهذه الأنشطة هي التي تعطي الصوت جرسه الخاص به وصفاته التي تميزه.

إن النقطة التي تعترض فيها أعضاء آلة النطق النَّفَس بعد أن يجتاز الوترين الصوتيين هي العامل الرئيس في تكوُّن الصوت، وتسمَّى هذه النقطة بالمخرج، وهناك عدة مواضع في آلة النطق يمكن أن يحدث فيها اعتراض يؤدي إلى إنتاج أصوات لغوية، وأهمها(١):

١ ـ يمكن أن يحدث اعتراض النَّفَس في الحنجرة نفسها، فإذا قَفَلَ الوتران الصوتيان مجرى النَّفَس لحظة ثم أطلقاه حدث صوت الهمزة، على نحو ما أشرنا إلى ذلك في الفقرة السابقة، وإذا انفتح الوتران واندفع الهواء خلالهما في ممر ضيِّق حدث صوت الهاء.

٢ ـ وإذا تقارب جانبا التجويف الحلقي ومرَّ خلالهما النَّفَس حدث عدد من الأصوات، فلدينا في اللغة العربية صوتان يخرجان من وسط منطقة التجويف الحلقي، هما الحاء والعين، والفرق الرئيس بينهما أن الحاء مهموس والعين مجهور، ويحدث في أعلى منطقة الحلق صوتان آخران هما الخاء والغين، والخاء مهموس والغين مجهور.

٣ ـ إن النَّفَس بعد مروره خلال الحنجرة وتجاوزه التجويف الحلقي يمكن أن يتخذ مجراه في التجويف الفموي أو في التجويف الأنفي، فإذا انخفضت اللهاة وما يتصل بها من الحنك اللين انفتح مجرى النفس إلى التجويف الأنفي، فإذا حصل اعتراض للنفس في بعض أجزاء الفم، وتزامن

(١) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٩٢ ـ ٩٧، والمدخل إلى علم أصوات العربية ص٦٣ ـ ٦٥.

معه اهتزاز الوترين الصوتيين، نتج عن ذلك صوت أَنْفِيٌّ أَغَنُّ، مثل صوت النون والميم، ففي أثناء النطق بصوت النون يستند طرف اللسان على اللثة فينسد مجرى النَّفَس في الفم ويجري من الأنف، وكذلك تنطبق الشفتان عند نطق الميم، ويخرج الصوت من الأنف.

ولا شك في أن الذي فرَّق بين صوت النون والميم هو اختلاف موضع اعتراض النفس، الذي يترتب عليه اختلاف شكل آلة النطق في الفم، فيؤدي ذلك إلى تباين شكل الفراغ الرنَّان الذي يعطي لكل من النون والميم جرسه المميز له.

٤ ـ وإذا ارتفعت اللهاة وما يتصل بها من الحنك اللين ولامست أعلى الجدار الخلفي للحلق انسد مجرى النَّفَس من الأنف، وجرى من الفم، ويمكن أن تعترض أعضاء آلة النطق النَّفَسَ في الفم في نقاط كثيرة، ويؤدي ذلك إلى إنتاج عدد كبير من الأصوات اللغوية.

فمن أقصى اللسان مع ما يقابله من اللهاة وأقصى الحَنَك الأعلى موضع إنتاج صوت القاف والكاف.

ومن وسط اللسان مع ما يقابله من وسط الحنك الأعلى موضع إنتاج الجيم والياء والشين.

ومن طرف اللسان حين يحاذي مُقَدَّمَ الحَنَك أو اللثة أو الأسنان أو يستند إليها موضع إنتاج اللام والراء والنون، والتاء والدال والطاء والضاد (الحديثة)، والسين والزاي والصاد، والثاء والذال والظاء، وتقسم هذه الأصوات إلى مجموعات بحسب الجزء الذي يلتقي به طرف اللسان بالحنك الأعلى.

ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا تخرج الفاء.

ومن بين الشفتين تخرج الميم والباء والواو.

إن من أهم عوامل تعدد الأصوات اللغوية هو تعدد المواضع التي يمكن أن يحصل فيها اعتراض النَّفَس، وسوف يتبين لك أثر هذا العامل

على نحو أكثر وضوحاً حين ندرس مخارج الحروف، إن شاء الله.

ثالثاً: كيفية اعتراض النَّفَس:

إن طريقة اعتراض آلة النطق للنَّفَس في المواضع التي ذكرتها في الفقرة السابقة، ودرجة الاعتراض ومقداره، تؤثر في إنتاج الأصوات وتنوعها، فلو أنك تأملت في الأصوات التي تشترك الشفتان في إنتاجها لَلاحَظْتَ أن الباء يُنْطَقُ بانطباق الشفتين، وأن الواو يُنْطَقُ باستدراتهما، وأن الميم تنطبق الشفتان عند نطقها، ويندفع الهواء من الأنف.

ودَرَسَ الباحثون في علم الأصوات اللغوية كيفيات اعتراض النفس، وأثر ذلك في إنتاج الأصوات اللغوية، وملخص ما قالوه هو الآتي[١]:

١ ـ قد يكون اعتراض أعضاء آلة النطق للنَّفَس بالتقاء عضوين يقفلان مجرى النَّفَس، فينحصر الهواء لحظة، ثم ينفتح العضوان فجأة، فيندفع الهواء المحصور خلف العضوين مُحْدِثاً صوتاً قوياً يشبه الانفجار، وقد سمَّى المتقدِّمون من علماء العربية والتجويد هذا النوع من الأصوات شديداً، وسمَّاه كثير من دارسي أصوات العربية المحدثين الصوت الانفجاري، على نحو ما سنبين عند الحديث عن صفات الأصوات، ومن أمثلة هذا النوع من الأصوات: ق، ك، د، ت، ط، ب.

٢ ـ وقد يكون اعتراض أعضاء آلة النطق بأن يقترب العضوان أحدهما من الآخر، فَيُضَيِّقَانِ مجرى النَّفَس، من غير أن يقفلاه، فيظل بينهما منفذ ضيق يتسرب منه الهواء، محدثاً صوتاً مسموعاً، وتتفاوت الأصوات التي تتكون بهذه الطريقة في مقدار التضييق للمجرى وفي موضعه، وهذا التفاوت هو الأساس في اختلافها في السمع، وسمَّى المتقدِّمون هذا النوع من الأصوات بالرخوة، بينما سمَّاها كثير من المحدثين بالأصوات الاحتكاكية،

(١) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٩٧ ـ ١٠٢، وكتابي: المدخل إلى علم أصوات العربية ص٦٥ ـ ٦٧.

ومن أمثلتها في العربية: هـ، ح، خ، غ، ش، س، ز، ث، ذ.

٣ ـ وقد يحدث اعتراض للنَّفَس في مكان ما من آلة النطق، ويُقْفَلُ مَجْرَى النَّفَسِ في موضع الاعتراض، لكن النَّفَس يتسرب من موضع آخر من آلة النطق، فهي تبدو شديدةً (أو انفجارية) في مبدئها، ورخوةً (أو احتكاكية) في نهايتها، ويحدث ذلك في إنتاج صوت النون والميم واللام والراء خاصة، فالنون والميم ينسد مجرى النَّفَس عند النطق بهما في الفم أو الشفتين، لكنه ينفتح من الخيشوم، حين تنخفض اللهاة، فيندفع الهواء إلى الخارج عن طريق الأنف. ويعترض اللسان مجرى النَّفَس عند النطق باللام، باستناد طرفه على اللثة، لكن النَّفَس يتسرب من جانبي اللسان، وكذلك يعترض طرف اللسان مجرى النَّفَس عند نطق صوت الراء، باستناده على اللثة لحظة، ثم إطلاقه بسرعة، وتكرار ذلك مرتين أو ثلاث مرات.

وتُسَمَّى هذه المجموعة من الأصوات بالمتوسطة، أي بين الشديدة والرخوة، فهي تبدو في مبدئها شديدة، باتخاذ أعضاء آلة النطق الوضع الذي يؤدي إلى إنتاج صوت شديد، لكن النَّفَس يجد له منفذاً من موضع آخر، فيتسرب منه إلى الخارج، مُشْبِهاً الصوت الرخو، فهي تجمع بين آلية إنتاج الصوت الشديد، والصوت الرخوة، ومن ثم وُصِفَتْ بالمتوسطة.

٤ ـ وإذا اعترض طرف اللسان النَّفَس كلياً أو جزئياً نتج عن ذلك عدد من الأصوات الشديدة والرخوة، على نحو ما بَيَّنَّا في الفقرة السابقة، فإن تَصَعَّدَ أقصى الحنك، وطرف اللسان في موضعه، حدث من ذلك عدد من الأصوات غير تلك التي تحدث وأقصى اللسان منخفض.

فإذا نطقت صوت الذال على نحو متصل [ذ ذ ذ...] ثم حاولت أن تجعل أقصى اللسان يتصعد فإن ذلك سوف يؤدي إلى سماع صوت جديد هو الظاء، وإذا كرَّرت هذا المقطع الصوتي [ذ ظ ذ ظ...] أدركت ما يحدث لوضع اللسان من تغيير في أثناء ذلك.

وسَمَّى علماء العربية والتجويد الأصوات التي يشترك في إنتاجها طرف

اللسان، ويتصعد في الوقت ذاته أقصى اللسان بالأصوات المُطْبَقَةِ، وسَمَّوْا تلك الظاهرة بالإطباق، ويقابلها الانفتاح، وسوف ندرس هذه الظاهرة ونُبَيِّنُ الأصوات التي تلحقها عند الحديث عن صفات الحروف، إن شاء الله تعالى.

٥ ـ قد يَضْعُفُ اعتراض أعضاء آلة النطق للنَّفَس إلى أدنى حَدٍّ، فيمر الهواء حرّاً طليقاً في تجاويف الحلق والفم، ولا يصاحبه إلا أدنى تضييق، مع اهتزاز الوترين الصوتيين في أثناء ذلك، وتحدث بذلك أصوات المد الثلاثة، وتتميز الألف بانفتاح الفم عند نطقها، والواو باستدارة الشفتين، والياء بتصعد يسير في مقدم اللسان نحو الحنك. والحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة شأنها شأن أصوات المد الثلاثة، لأن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، وإنما فرَّق بينها الطول والقصر.

وهذه الأصوات كلها مجهورة، ولولا الجهر فيها لاستحالت إلى نَفَسٍ غير مسموع، وإذا وازنت بين نطق أصوات المد، والأصوات المجهورة الأخرى، وذلك بإيقاف اهتزاز الوترين الصوتيين في أثناء نطقها، وجدت أن أصوات المد تتحول إلى نَفَس غير مسموع، بينما تتحول الأصوات المجهورة من غيرها إلى نظائرها المهموسة، فالذال يتحول إلى ثاء، والزاي يتحول إلى سين، والدال يتحول إلى تاء، والغين يتحول إلى خاء، والعين يتحول إلى حاء، وهكذا في بقية الأصوات المجهورة.

والسبب في ذلك هو أن مصدر التصويت عند نطق أصوات المد هو النغمة الحنجرية المنبعثة من اهتزاز الوترين الصوتيين، فإذا أوقفت اهتزازهما اختفت النغمة الحنجرية واختفى معها أي أثر مسموع للصوت، وأما الأصوات المجهورة الأخرى فإن مصدر التصويت فيها ما يحدث للنفس في موضع الاعتراض من حبس أو تضييق، مع النغمة الحنجرية، فإذا أوقفت اهتزاز الوترين زالت النغمة الحنجرية وبَقِيَ من الصوت ما نتج عن التضييق أو الحبس، فأصوات المد إذن أحادية التصويت، وما سواها ثنائي التصويت.

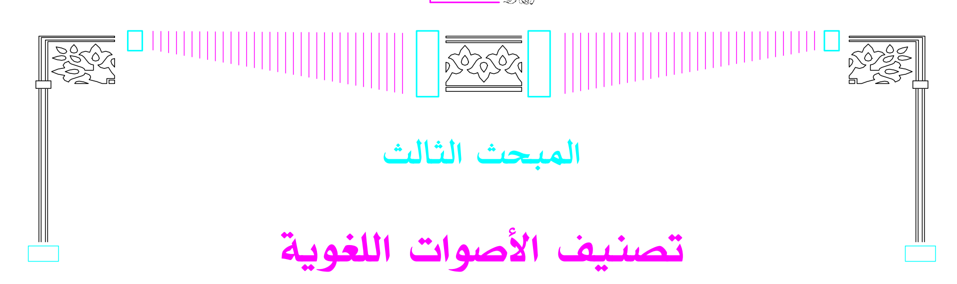
ويشبه أصوات المد في هذه الخاصية من الأصوات المجهورة كل من النون والميم، فإنك إذا نطقت الميم وأطلت النطق بها، ثم أوقفت اهتزاز الوترين، تحوَّل الصوت إلى نَفَسٍ غير مسموع، وكذلك الحال في النون.

وما يحدث في نطق صوت اللام والراء عند إيقاف اهتزاز الوترين يشبه إلى حد كبير ما يحدث في نطق أصوات المد والميم والنون، فإنهما يتحولان إلى حَفِيفٍ لا يكاد يسمع، ومن ثم فإنه لا يوجد نظير مهموس للام والراء، شأنهما في ذلك شأن النون والميم، وقد سُمِّيَتْ هذه الأصوات الأربعة بسبب ذلك الأصوات المائعة[١].

ويتبين من خلال العرض السابق لكيفية إنتاج الأصوات اللغوية أن إنتاج الصوت الواحد يتطلب عدداً من حركات أعضاء آلة النطق، لأن عملية التصويت عملية تتجمع عناصرها من خلال حركة أكثر من عضو من تلك الأعضاء، ولكي نحدد كيفية إنتاج صوتٍ ما علينا أن نحدد النقطة التي تعترض فيها أعضاء آلة النطق مجرى النفس عند النطق به، ثم معرفة كيفية مرور النَّفَس في تلك النقطة، ثم معرفة حالة الوترين الصوتيين في أثناء النطق بالصوت، وقد تشارك عوامل أُخرى في إعطاء الصوت جَرْسَهُ المُمَيِّزَ له عن غيره.

ويحرص علماء الأصوات على الرغم من ذلك التنوع في عملية إنتاج الأصوات على تصنيفها إلى مجموعات مستندين في ذلك إلى ما يوجد بينها من تشابه في عدد من الجوانب، وذلك لتسهيل دراستها والوقوف على خصائصها، وهو ما سنبينه في المبحث الآتي، إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر: محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص١٢٨.



المبحث الثالث

تصنيف الأصوات اللغوية

لمَّا كان عدد الأصوات التي تنتجها آلة النطق لدى الإنسان كبيراً جداً، لجأ دارسو الأصوات إلى تصنيفها(١) إلى مجموعات حسب أسس معينة، لتيسير دراستها وتحديد خصائصها الصوتية، وأشهر صور تصنيف الأصوات في التراث الصوتي العربي هي التي تعتمد على تصنيفها بحسب مواضع اعتراض آلة النطق للنَّفَس، أي بحسب المخارج، وبالاستناد إلى تحديد كيفية تكوُّن الصوت في مخرجه، وهو ما يعرف بالصفات.

واعتنت الدراسات الصوتية المعاصرة بصورٍ أخرى لتصنيف الأصوات، وردت إليها إشارات في التراث الصوتي العربي القديم، لكنها لم تُعْرَضْ في الإطار النظري الذي صارت تعرض فيه الآن، وسوف أذكر هذه الصور بشكل مختصر في هذا المبحث لتعميق فهم الدارس لعلم التجويد بطبيعة الأصوات اللغوية وخصائصها.

أولاً: تصنيف الأصوات إلى جامدة وذائبة:

لاحظ علماء الأصوات اللغوية أنه يمكن أن تُقَسَّمَ أصوات اللغة على مجموعتين كبيرتين استناداً إلى درجة انفتاح آلة النطق عند إنتاج تلك الأصوات، فقد لاحظوا أن مجموعة من الأصوات لا يحدث في أثناء إنتاجها إلا اعتراض محدود لمجرى النَّفَس، ولا يصاحبها إلا أدنى تضييق،

---

(١) استخدمت كلمة (تصنيف) لأن دلالتها اللغوية تعني تمييز الأشياء بعضها من بعض بحسب النوع، بينما تدل كلمة (تقسيم) على تجزئة الشيء (ينظر: لسان العرب ١١/ ١٠٠ (صنف)، و١٥/ ٣٧٨ قسم).

مع اهتزاز الوترين الصوتيين، فيمر الهواء خلال تجاويف الحلق والفم من غير أن يؤدي ذلك إلى حدوث احتكاك مسموع في مخرج الصوت، ويعتمد الصوت في قوة إسماعه حينئذ على النغمة الحنجرية الصادرة عن اهتزاز الوترين.

ويتمثل هذا الصنف بالأصوات التي سمَّاها علماء العربية والتجويد بحروف المد، وهي الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها. والحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة، مثل حروف المد، لأنها أبعاضها، وهذه الأصوات كلها مجهورة، ولولا الجهر الذي فيها لصارت أقرب إلى النَّفَس المجرد غير المسموع، بسبب اتساع مخارجها.

ويقابل هذا الصنف مجموعة أخرى من الأصوات، يحدث في أثناء نطقها غلق تام لمجرى النَّفَس أو تضيق كبير في مخارجها، مما يؤدي إلى حدوث احتكاك تتفاوت شدته بتفاوت درجة التضييق أو الغلق، وقد يهتز الوتران الصوتيان عند النطق بعدد من هذه الأصوات فتكون مجهورة، أو يظلان متباعدين مع عدد آخر فتكون مهموسة، وتتمثل هذه المجموعة بالأصوات اللغوية الأخرى عدا حروف المد والحركات(١).

وتعددت المصطلحات التي عَبَّر بها علماء الأصوات المحدثون عن هذين الصنفين من الأصوات(٢)، وأشهرها: مصطلح الصائتة أو المصوتة للنوع الأول، والصامتة للنوع الثاني(٣). وقد فَضَّلْتُ استعمال مصطلح

(١) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١٢٤، وكمال بشر: علم الأصوات ص١٤٩.

(٢) استند الأصواتيون العرب المحدثون على الدرس الصوتي الغربي في معالجة هذا الموضوع، وقد اختلفوا في ترجمة المصطلحين الغربيين المعبرين عن هذين النوعين من الأصوات وهما: Vowel و Consonant. (ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٦، ومحمود السعران: علم اللغة ص١٢٤، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص١١٣).

(٣) سبق لي أن ناقشت هذا الموضوع في بحث: المصوتات عند علماء العربية ص٣٩٥ ـ ٤٠٤، =

الجامدة والذائبة، والجوامد والذوائب، لأنهما من المصطلحات التي ابتكرهما بعض علماء التجويد، واستخدمهما عدد منهم، ودلالتهما اللغوية أقرب من غيرهما إلى المعنى الاصطلاحي، ولا يتسع المقام لتتبع كل النصوص التي ورد فيها هذان المصطلحان وأكتفي بذكر أهمها.

قال أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت٤٧٥هـ)[(١)]: «والحروف الذائبة ثلاثة: الياء المكسور ما قبله، والواو المضموم ما قبله، والألف ولا يجيء إلا مفتوحاً ما قبله، وهذه الحروف حروف المد واللين، سُمِّيت بذلك لأنها تذوبُ وتلينُ وتمتدُّ، وما عداها جامد، لأنه لا يلين ولا يذوبُ ولا يمتدُّ»[(٢)].

ولم يكن الأندرابي أول من استعمل هذين المصطلحين من علماء التجويد، فقد سبقه إلى ذلك عدد من العلماء[(٣)]، لكن الأندرابي هو أول من ذكر تعريفاً أو تفسيراً لهذين المصطلحين.

وأدرك علماء العربية والتجويد أن الحركات من جنس حروف المد، وقد صرَّح السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)[(٤)] بذلك في قوله، وقد استخدم مصطلح (المصوتة) بدلاً من (الذائبة): «الحركات داخلة في المُصَوِّتَات، فلذلك انقسمت المُصَوِّتَةُ إلى مقصورة هي الحركات، وممدودة هي الحروف المخصوصة»[(٥)].

= وكتاب: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص١٣٥ ـ ١٤٥، وكتاب: المدخل إلى علم أصوات العربية ص٧٤ ـ ٧٨.

(١) أبو عبد الله الخرساني، مؤلف كتاب الإيضاح في القراءات، توفي سنة ٤٧٥هـ في الراجح (ينظر ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٩٣).

(٢) الإيضاح ص٣١٨، وينظر: الشيرازي: الموضح ١/ ١٧٥.

(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص١٣٨ ـ ١٤٠.

(٤) علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الحسيني، عالم حكيم مشارك في أنواع من العلوم، ولد بجرجان سنة ٧٤٠هـ، وتوفي بشيراز سنة ٨١٦هـ، له نحو خمسين مصنفاً (ينظر: معجم المؤلفين ٧/ ٢١٦، والأعلام ٥/ ٧).

(٥) شرح المواقف ٥/ ٢٧٥.



وأكدَّ السيوطي (ت٩١١هـ) هذا الفهم للعلاقة بين الحركات وحروف المد بقوله: «إن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فَسَمَّوُا العظيم حرفاً، والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً»[(١)].

ثانياً: تصنيف الأصوات إلى أُصول وفروع:

وجد دارسو الأصوات اللغوية أن عدداً من الأصوات يتنوع نطقها في الأداء، وتكتسب في بعض السياقات الكلامية صفات صوتية جديدة، لكنها مع ذلك يُنْظَرُ إليها على أنها صوت واحد، وترسم برمز كتابي واحد، وقد جعلهم ذلك يقسِّمُون الأصوات على أصول وفروع.

وتقوم فكرة هذا التقسيم على أن من الأصوات ما يؤدي تَغَيُّرُ بعض صفاته إلى تغيُّر دلالة الكلمة، ومنها ما لا يؤدي إلى ذلك، فيكون ذلك التغير تنوعاً سياقياً لا يؤثر على معنى الكلمة، فلو أن متكلماً نطق (سلطان) بالصاد، فقال (صلطان) فإن السامع يَعُدُّ هذا التغير تنوعاً سياقياً لا يغير معنى الكلمة، في حين إذا سمع (سار) و(صار)، لذهب به الفكر إلى معنى جديد للكلمة، على الرغم من أن الفرق الصوتي بينهما هو نفسه بين (سلطان وصلطان) وتخضع هذه الظاهرة للعرف اللغوي أكثر من اعتمادها على قوانين صوتية مطلقة[(٢)].

وهذا الفرق بين الأصوات اللغوية على هذا النحو تَمَثَّلَ بنظرية صوتية حديثة هي نظرية «الفُونِيم»[(٣)] التي اختلفت حولها الآراء، يقول الدكتور

---

(١) الأشباه والنظائر ١/١٧٧.

(٢) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٤٩٥.

(٣) الفونيم: تعريب لكلمة Phoneme الإنكليزية، وقد عَرَّفَهُ بعضهم بأنه: «أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني (محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص٢٠٩، وينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٤٨٢) ويطلق على التنوعات الصوتية للفونيم الواحد كلمة (ألوفون) وهي تعريب لكلمة (allophone)» (ينظر: معجم علم اللغة النظري ص١١).

أحمد مختار عمر: «ربما لم يُخْتَلَفْ حول أي نظرية من نظريات علم اللغة كما اخْتُلِفَ حول نظرية الفونيم»[(١)].

ولا يحتاج دارس علم التجويد إلى الدخول في تفاصيل هذه النظرية، لكن بعضاً من أسسها يمكن أن يكون مفيداً في تصنيف الأصوات إلى أُصول وفروع، وفي إدراك بعض الأحكام الصوتية في القراءة، لأن «نظرية الفونيم ـ مهما كان تفسيرها ـ قد انبثقت من ملاحظة كيفيات النطق المختلفة، ووظائف الأصوات المتنوعة»[(٢)].

وكان سيبويه (ت١٨٠هـ) مدركاً لبعض الأسس التي قامت عليها هذه النظرية حين قَسَّمَ الأصوات إلى أصول وفروع، وتابعه في ذلك علماء العربية وعلماء التجويد، وذلك في قوله: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار... وتكون اثنين وأربعين حرفاً، بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة مَن تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا الشعر...»[(٣)].

ونكتفي هنا بمَثَلٍ واحد لتطبيق فكرة تقسيم الأصوات إلى أُصول وفروع، وهو صوت النون الأصلية وأنواعها الفرعية، ويمكن أن تجد أمثلة أُخرى لهذه الفكرة في دراسة الأحكام الصوتية، في فصول هذا الكتاب.

النون أحد أصوات العربية، وله رمز كتابي واحد، لكن صوره النطقية متعددة، فعند تحليل الخصائص الصوتية الدقيقة لصوت النون، وهو واقع في سياقات نطقية مختلفة، نجد أن هناك عدداً من النونات المختلفة صوتياً، لكننا ننظر إليها على الرغم من ذلك على أنها نون واحدة.

(١) دراسة الصوت اللغوي ص١٣٩، وينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٤٨٥.
(٢) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص١٤٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، وينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٨١ ـ ٨٧.

فالنون في: ﴿يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦] لِثَوِيَّةٌ أَنْفِيَّةٌ.

وهي في: ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] أسنانيةٌ ـ شفوية أنفيةٌ.

وفي: ﴿مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] أسنانية أنفية.

وفي: ﴿مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] غارِيَّة أنفية.

وفي: ﴿مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٦٥] طَبَقِيَّةٌ أنفية.

وفي: ﴿مُنقَلِبُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٥] لَهَوِيَّةٌ أنفية.

فهاهنا ستة أصوات تشترك في صفة الأنفية، وتختلف في موضع اعتراض النَّفَس، أو المخرج، لكننا ننظر إليها جميعاً بأنها صوت النون، ونَرْسُمُهَا في الكتابة الهجائية برمز واحد، ونتغاضى عما بينها من فوارق، بينما نجد صوتاً أنفياً آخر قد ميزته الأبجدية العربية برمز مستقل هو الميم، في حين أن الفرق بينه وبين النون في (عنه) من الناحية الصوتية لا يزيد على الفرق بين صوت النون في (منذر) أو (منكم) والنون في (عنه)، ويرجع ذلك إلى أن العرف اللغوي قد جعل للميم القدرة على تغيير المعنى إذا حَلَّتْ في موضع النون، كما في مثل (مَالَ) و(نَال)، بينما لا تؤدي تلك النونات الفرعية أي دور في تغيير المعنى، وإنما هي تنوعات سياقية لصوت النون الأصلية(١).

ثالثاً: تصنيف الأصوات بحسب المخارج والصفات:

إن تصنيف الأصوات إلى جامدة وذائبة، وأصول وفروع، لا يكفي وحده لاكتشاف كل خصائص الصوت اللغوي ومكوناته، ومن ثَمَّ فإنَّ دارس الأصوات ومتعلم التجويد به حاجة إلى تصنيفٍ أكثر تخصيصاً وتدقيقاً للأصوات اللغوية، ولذلك اتجه دارسو الأصوات إلى النظر في العمليات النطقية التي تؤدي إلى إنتاج كل صوت لغوي، وتحديد خصائصه، وهو ما

(١) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٤٨١، وكتابي: المدخل إلى علم أصوات العربية ص٦٩.

يعبر عنه بمخارج الأصوات وصفاتها، وقد قال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): «اعلموا أنَّ قُطْبَ التجويد ومِلاكَ التحقيق معرفةُ مخارج الحروف وصفاتها التي بها ينفصل بعضها من بعض، وإن اشترك في المخرج»(١).

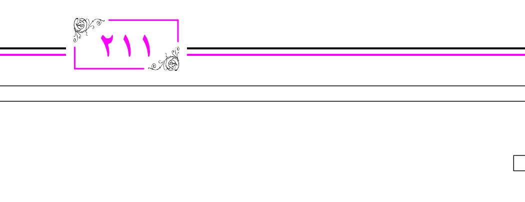
والمخارج جمع (مَخْرَج)، وهو المكان الذي تعترض فيه آلة النطق مجرى النَّفَس، فَتُعَدِّلُ في طريقة مروره، من حبس تام للمجرى يُعْقِبُهُ انفتاح، أو تضييق ينتج عنه تقارب عضوين من أعضاء آلة النطق، وقد سَمَّوْا موضع الحبس أو التضييق مخرج الصوت.

والصفات جمع (صفة)، وهي تشير إلى الأوضاع التي تتخذها أعضاء آلة النطق عند إنتاج الصوت، فتتحدد ملامحه الصوتية من خلال تلك الأوضاع، وهي تتعلق بنوع الاعتراض ودرجته في المخرج، وبحالة الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت، وغير ذلك من الأوضاع التي تصاحب نطق الأصوات.

ولعلماء العربية وعلماء القراءة والتجويد جهود كبيرة في دراسة مخارج أصوات العربية وصفاتها، منذ زمن الخليل وسيبويه، إلى عصر ابن الجزري، ومن جاء بعده، ولعلماء الأصوات المحدثين اهتمام بهذين الموضوعين، لأنهما من أهم موضوعات علم الأصوات النطقي، وقد استجدت لديهم وجهات نظر جديدة في بعض جوانب هذين الموضوعين، وسوف نستوفي الحديث عن جهود علماء العربية والتجويد من خلال شرح أبيات المقدمة الجزرية في المخارج والصفات، ونشير إلى بعض وجهات نظر علماء الصوت المحدثين المهمة، إن شاء الله.

(١) التحديد ص١٠٢.





الفصل الثاني

مخارج حروف اللغة العربية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مقدمات دراسة مخارج الحروف.

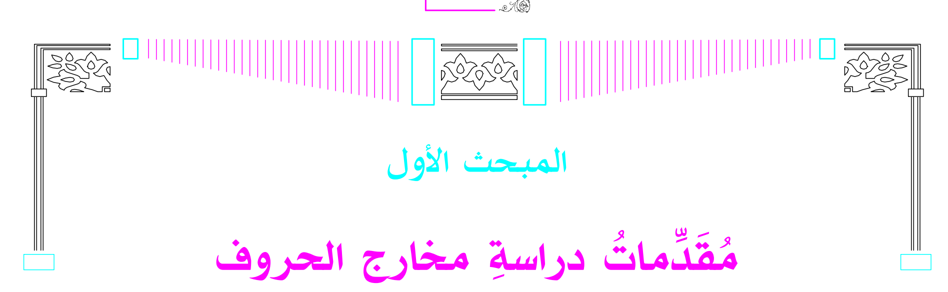
المبحث الثاني: تفصيل مخارج حروف العربية.



خَصَّصَ ابن الجزري أحَدَ عشرَ بيتاً من المقدِّمة لمخارج الحروف، وهي من البيت التاسع إلى التاسع عشر من أبياتها، وضَمَّنَ البيت الأول منها الرأي الراجح في عدد المخارج، ثم ساق في بقيتها مخارج الحروف، مخرجاً مخرجاً، مبيناً موضعه وحروفه.

وسوف أشرح هذه الأبيات في مبحثين، الأول: في بيان عدد المخارج، وما يتصل بذلك من تعريف المخرج والحرف، وعدد الحروف، وطريقة معرفة مخرج الحرف، وترتيب المخارج، وهي موضوعات أشبه بالمقِّدمات لدراسة المخارج، وكل ذلك يندرج في شرح البيت الأول، ويتضمن المبحث الثاني شرح الأبيات العشرة التي ذكرها فيها ابن الجزري مخارج الحروف.





المبحث الأول

مُقَدِّماتُ دراسةِ مخارج الحروف

قال ابن الجزري:

٩ ـ مَخَارِجُ الحروفِ سَبْعَةَ[1] عَشَرْ   على الذي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

عَرَضَ شرَّاحُ المقدمة الجزرية عدداً من الموضوعات المتعلقة بمخارج الحروف عند شرحهم هذا البيت، وبعض تلك الموضوعات لم يشر إليه المصنف، لحرصه على الإيجاز في النظم، ولكنه ضروري لاستيفاء الحديث عن المخارج ومعرفة ما يتعلق بتحديد مخرج كل حرف، وسوف أعرض هذه الموضوعات، وأذكر وجهة نظر شُرَّاح المقدمة الجزرية وغيرهم من المتقدمين والمعاصرين فيها.

١ ـ تعريف المخرج، وطريقة تحديد موضعه:

المَخْرَجُ لغةً: موضع الخروج، وهو اسم مكان من الفعل الثلاثي: خَرَجَ يَخْرُجُ، وأما المُخْرَجُ بضم الميم فقد يكون مصدراً ميمياً للفعل: أخرج، أو اسم المفعول منه، أو اسم المكان والزمان، لأن الفعل إذا جاوز الثلاثة فالميم منه مضمومةٌ[2] ويغلب استعمال كلمة (مَخْرَج) بفتح الميم في دراسة الأصوات اللغوية عند علماء العربية والتجويد.

(١) في هذا البيت علة عروضية، وهو صيرورة (مُسْتَفْعِلُن): (مُتَعِلُنْ) ويُسَمَّى ذلك (الخَبَل)، وتتابع أربعة متحركات في (عَتَعَشَرْ) يثقل في النطق (ينظر: المبحث الخاص بدراسة أسلوب المقدمة في الفصل الثالث من الباب الأول، وهو المبحث الثاني: موضوعات المقدمة وأسلوبها).

(٢) لسان العرب ٣/ ٧٣ (خرج).



وللمَخْرَجِ اصطلاحاً تعريفاتٌ عديدة بعبارات متقاربة عند علماء التجويد والعربية والأصوات، فقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) في تعريفه: «ومعنى المخرج أنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف»(١).

وعرَّفه أبو بكر أحمد بن الجزري (ت٨٣٥هـ): «وهو عبارة عن الحِّيزِ المولِّدِ للحرف»(٢)، وأخذ بهذا التعريف كثير من شرَّاح الجزرية(٣)، وجمع القسطلاني (ت٩٢٣هـ) بين تعريف الداني وأحمد بن الجزري في قوله: «اعلم أنَّ المخارجَ جَمْعُ مَخرج: اسمٌ للموضع الذي ينشأ منه الحرف، وهو عبارة عن الحيِّزِ المولِّدِ له»(٤).

ولم يجد علي القاري (ت١٠١٤هـ) تعريف المخرج بأنه «عبارة عن الحيِّز المولد للحرف» كافياً، فقال: «كذا قال جماعة من الشرَّاح، والأظهرُ أنه موضع ظهوره وتمييزه عن غيره»(٥).

إنَّ حدوث الصوت اللغوي يتوقف على اعتراض النَّفَس في موضع ما من آلة النطق، ويُشَكِّلُ ذلك الموضع ما سَمَّاه العلماء بالمخرج، ومعظم الأصوات تخرج من موضع الاعتراض، إلا أن عدداً من الأصوات لا تخرج من ذلك الموضع، مثل الميم والنون واللام، فموضع اعتراض النفس في الميم مثلاً الشفتان، لكن النَّفَس يخرج من الخياشيم، ومع ذلك فإن العلماء قالوا: إن مخرج الميم من بين الشفتين.

إن تعريف المخرج بأنه (موضع ينشأ منه الحرف) أو (موضع يتولد منه

---

(١) التحديد ص١٠٢، وينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٣١٠، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٨٦، والسيوطي: همع الهوامع ٦/ ٢٩١.
(٢) الحواشي المفهمة ص٥١.
(٣) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٢٨، والمزي: الفصول المؤيدة ص٤٥، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥٧، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٨.
(٤) لطائف الإشارات ١/ ١٨٢، وينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص٢٢.
(٥) المنح الفكرية ص٧١.



الحرف) صحيح في جملته، لكن بعض المحدثين آثروا تعريف المخرج تعريفاً ينطبق على جميع الأصوات اللغوية، فقالوا: «هو النقطة التي يتم عندها الاعتراض في مجرى الهواء»[(١)]، أو «هو نقطة الانسداد أو التضييق التي يحدث عندها حبس الهواء»[(٢)]، ويمكن القول بناء على ذلك: إن المخرج «هو موضع اعتراض النَّفَس عند النطق بالحرف».

واتخذ علماء التجويد وسيلة لتحديد مخرج الحرف، وهي النطق به ساكناً بعد همزة وصل مكسورة[(٣)]، متابعين في ذلك علماء العربية[(٤)]، وفضَّل بعض علماء التجويد تشديده[(٥)]، فإذا أردت أن تعلم مخرج الحرف فسكنِّه أو شدِّدهُ، وهو أبين، وأدخل عليه همزة الوصل، وأصغ إليه[(٦)]، فحيث انقطع صوته كان مَخْرَجُهُ ثَمَّ، ألا ترى أنك إذا قلت: (أبْ) قد أطبقت إحدى الشفتين على الأخرى، فقد علمت أن مخرج الباء من بين الشفتين[(٧)].

وعلى الرغم من تَحَفُّظِ بعض المحدثين على هذه الطريقة في ذوق الحروف، بسبب احتمال التأثر بنطق الصوت السابق[(٨)]، فإنها لا تزال مفيدة في تبيين موضع اعتراض النَّفَس وتحديد مخرج الحرف، حتى تتاح للدارسين وسائل آلية قد تكون أكثر دقة من هذه الطريقة.

---

(١) عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي ص٥٠.
(٢) عبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص٤٨.
(٣) ينظر: الداني: التحديد ص١٠٢، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٧٢، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥١.
(٤) ينظر: الخليل: العين ١/ ٤٧،وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٧.
(٥) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ١٩٩، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٧٤.
(٦) قال علي القاري (المنح الفكرية ص٧٤): «وأصْغ إليه السَّمْعَ»، وعلَّق المرعشي عليه بقوله (بيان جهد المقل ٨و): «والظاهر أن يُقالَ بَدَلَهُ: وارْجِعْ إلى وجدانك فتأمَّلْ وتَحَرَّ موضع انقطاع الصوت فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق، وذلك لأن معرفة المخرج بالسمع عسير».
(٧) المسعدي الفوائد المسعدية ص٣٠.
(٨) ينظر: إبراهيم أنيس:الأصوات اللغوية ص٢٠.

٢ ـ أنواع المخارج:

ذهب عدد من شرَّاح المقدمة الجزرية إلى تقسيم المخارج على نوعين: مخرج مُحَقَّق، ومخرج مُقَدَّر، فحيث انقطع الصوت كان المخرج مُحَقَّقاً، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان المخرج مُقَدَّراً، فمخرج الهمزة مُحَقَّقٌ، ومخرج الألف مُقَدَّر[١].

وقال عمر بن إبراهيم المسعدي (ت١٠١٧هـ): يحصر المخارجَ خمسُ جهات: الجَوْفُ، والحَلْقُ، واللسان، والشفتان، والخيشوم، وذكر أن من هذه الخمس جهتين مُقَدَّرَتَيِ المخرج، وهما الجوف والخيشوم، وثلاث جهات محققة المخرج، والمخرج المحقق: «ما يخرج من جهة معلومة من موضع معيِّن، كالهمزة فإنها من أقصى الحلق تحقيقاً، ويعنون بالمقدَّر ما يخرج من جهة معلومة لكن لا من موضع معين، بل ينقطع النَّفَس في تلك الجهة، كالألف فإنها تخرج من الجوف، لكن هل من وسطه أو من أوله أو من آخره؟ لا يُعلم ذلك بل انقطع الصوت فيه»[٢].

وبَيَّنَ محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ) الأساس الذي قام عليه هذا التقسيم فقال: «سَبَبُ انقطاع الصوت في المخرج المحقق انضغاط الصوت فيه، فلجميع الحروف مخرج محقق إلا حروف المد إذ لا تنضغط أصواتها في موضع انضغاطاً ينقطع به الصوت، بل تمتد بلا تكلف إلى أن تقطعه بإرادتك، ولذا قبلت الزيادة في الامتداد على مقدار يحصل به ذوات هذه الحروف، وهو المدُّ قَدْرَ ألف، ويمكن لك قطع أصواتها عند حصول ذواتها، وذلك عند تمام مرور أصواتها على جَوْفِ الحلق والفم، فمخارجها المقدَّرة جوف الحلق والفم... وبالجملة إن حروف المد لمَّا لم تنقطع أصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق، فإن المخرج المحقق هو الذي انقطع الصوت فيه»[٣].

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٨.
(٢) الفوائد المسعدية ص٢٩.
(٣) جهد المقل ص١٢٣ ـ ١٢٥.



ويشير دارسو الأصوات اللغوية المحدثون إلى أن التضييق الذي يحدث في تجاويف آلة النطق المصاحب لنطق الحركات وحروف المد تضييق تجويفي لا موضعي(١)، وهو ما عبَّر عنه علماء التجويد بتقسيم المخارج إلى محقَّق ومقدَّر، فيحدث تضييق موضعي في نطق الأصوات ذات المخرج المحقق، وذلك بالتقاء عضوين من أَعضاء آلة النطق، كما يحدث في نطق الباء والدال والكاف والقاف وغيرها من الحروف الشديدة (الانفجارية)، أو باقتراب أحد العضوين نحو الآخر فيضيق مجرى النَّفَسِ في نقطة معينة، كما يحدث في نطق الفاء والذال والشين وغيرها من الأصوات الرخوة (الاحتكاكية)، ويحدث تضييق تجويفي في نطق الأصوات ذات المخرج المقدَّر، كما في نطق حروف المد، فيصعب حينئذ نسبة الصوت إلى نقطة معينة في آلة النطق، ومن ثم وَصَفَ علماء العربية والتجويد هذه الأصوات بالجَوْفِيَّةِ، وسوف تتضح خصائص هذه الأصوات عند الحديث المفصل عن مخارجها، إن شاء الله تعالى.

٣ ـ هل لكل حرف مخرج:

قد يخطر ببال المتأمل لأصوات اللغة أنه ينبغي أن يكون لكل صوت مخرج واحد، لأن اشتراك صوتين أو أكثر في مخرج واحد يؤدي إلى تشابهها في السمع، وقد وقع مثل هذا القول من بعض العلماء، فقال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)(٢): «والتحقيق أنَّ كُلَّ حرف له مخرج يخالف الآخر وإلا كان إياه»(٣).

(١) ينظر: فوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص٢٢٢.

(٢) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر، فقيه، مقرئ، أصولي، نحوي، كان أبوه حاجباً فعرف به، من تصانيفه: الإيضاح في شرح المفصل، والكافية في النحو، والشافية في التصريف، توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٦/ ٢٦٥، والأعلام ٤/ ٢١١).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٠، وشرح الشافية ٣/ ٢٥٠، وينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٣، والقسطلاني: لطائف الإشارات ١/ ١٩٠.



ولم يرتض جمهور علماء التجويد والعربية هذا القول ورَدُّوه، فقال رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)[١]: «إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج»[٢].

وانتقد علي القاري (ت١٠١٤هـ) هذا المذهب، وقرر أن الصواب هو ما ذهب إليه الجمهور، فقال مُعَلِّقاً على قول ابن الحاجب السابق: «قلت: هذا التعليل بعيد من التحقيق، فإن الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا لحروف متعددة مخرجاً واحداً بناء على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات»[٣].

وحاول محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ) التقريب بين ما ذهب إليه ابن الحاجب، وما ذهب إليه الجمهور، بتقسيم مخارج الحروف إلى مخارج كلية ومخارج جزئية، فقال: «بعضها كلي منقسم إلى مخرجين جزئيين أو أزيد، وبعضها جزئي غير منقسم، فلكل حرف مخرج جزئي»[٤].

والنظر في كيفية حدوث الصوت اللغوي، ومعرفة العوامل المؤثرة في إنتاج الصوت وتنوعه، يؤكد اشتراك صوتين أو أكثر من مخرج واحد، وجاءت الدراسات الصوتية الحديثة مؤيدة لذلك، ومن ثم فإن القول بأن لكل صوت مخرجاً يُعَدُّ من الأقوال المتروكة، مع أن بعض شراح المقدمة الجزرية نقله ودافع عنه[٥].

(١) الاستراباذي: محمد بن الحسن، رضي الدين، نحوي، صرفي، متكلم، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان)، شَرَحَ الشافية، والكافية لابن الحاجب، توفي سنة ٦٨٦هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٩/ ١٨٣، والأعلام ٦/ ٨٦).
(٢) شرح الشافية ٣/ ٢٥١.
(٣) المنح الفكرية ص٧٦.
(٤) جهد المقل ص١٢١.
(٥) المسعدي: الفوائد المسعدية ص٢٨ ـ ٢٩.

٤ ـ عدد المخارج:

واختلف جمهور علماء السلف بعد ذلك في عدد المخارج، وأشهر مذاهبهم في ذلك ثلاثة، هي:

١ ـ المخارج ستة عشر[(١)].

٢ ـ المخارج أربعة عشر[(٢)].

٣ ـ المخارج سبعة عشر.

واختار ابن الجزري أنها سبعة عشر مخرجاً، على نحو ما ورد في قوله:

مخارجُ الحروفِ سَبْعَةَ عشر على الذين يختاره مَنِ اخْتَبَرْ

وشرح اختياره في كتابه (النشر في القراءات العشر) فقال: «أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها، فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدَّمنا من المحققين، كالخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)[(٣)]، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[(٤)]، وأبي القاسم الهذلي (ت٤٦٥هـ)[(٥)]، وأبي الحسن شريح

---

(١) ذهب إلى ذلك سيبويه (ت١٨٠ هـ) في الكتاب (٤/ ٤٣٣)، وتابعه على ذلك أكثر علماء العربية (ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٥٢، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٢٣ ـ ١٢٤، والاستراباذي: شرح الشافية ٣/ ٢٥٠)، وكثير من علماء التجويد (ينظر: الداني: التحديد ص١٠٢، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٧٨، والعطار: التمهيد ص٢٧٧).

(٢) ينظر: ابن المؤدب: دقائق التصريف ص٥٤٧، والداني: التحديد ص١٠٤، ومكي: الرعاية ص٢٤٣، وابن الجزري: النشر ١/ ١٩٨.

(٣) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو شيخ سيبويه، من مؤلفاته: معجم العين، توفي في البصرة سنة ١٧٠هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٤/ ١١٢، والأعلام ٢/ ٣١٤)، وكان الخليل قد جعل الجَوْفَ مخرجاً لحروف العلة الثلاثة (ينظر: العين ١/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٤) لم يصرح مكي في ما اطلعت عليه من كتبه بأن المخارج سبعة عشر، بل ذكر أنها ستة عشر أو أربعة عشر (الرعاية ص٢٤٣)، وقال في الكشف (١/ ١٣٩): إن حروف الحلق ستة وزاد قوم الألف.

(٥) أبو القاسم الهذلي: يوسف بن علي بن جُبَارَة، قال ابن الجزري: «الأستاذ الكبير =



(ت٥٣٩هـ)[١]، وغيرهم، سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار، وهو الذي أثبته أبو علي بن سينا (ت٤٢٨هـ)[٢] في مؤلف أفرده في مخارج الحروف وصفاتها[٣].

وقال كثير من النحاة والقراء هي ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجَوْفِيَّة التي هي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة، وكذلك الياء.

وذهب قُطْرُبٌ (ت٢٠٦هـ)[٤]، والجَرْمِيُّ (ت٢٢٥هـ)[٥]، والفَرَّاءُ

= الرحال، والعَلَم الشهير الجَوَّال»، مؤلف كتاب (الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها) توفي سنة ٤٦٥هـ (ينظر: معرفة القراء ٢/ ٨١٥، وغاية النهاية ٢/ ٣٩٧).

(١) أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرَّعَيْنِيُّ الأندلسي، مقرئ، محدث، أديب، مؤلف في القراءات، وأبوه مؤلف كتاب (الكافي في القراءات السبع) كان قاضي أشبيلية ومسندها وخطيبها، ولد فيها سنة ٤٥١هـ، وتوفي بها سنة ٥٣٩هـ (ينظر: معرفة القراء ٢/ ٩٥٣، وغاية النهاية ١/ ٣٢٤).

وجعل أبو الحسن شريح حروف الحلق ستة، وقال: «وأما الألف فهي هوائية، ويقال أيضاً: إن مخرجها بعد مخرج الهمزة... الواو والياء هوائيان عند الخليل، والياء شجرية عند سيبويه، والواو شفهية، وقد قدمنا ذلك» (نهاية الإتقان في تجويد القرآن ٦و).

(٢) أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن سينا، يُلَقَّبُ بالشيخ الرئيس، فيلسوف، طبيب، من تصانيفه: القانون في الطب، وله رسالة في أسباب حدوث الحروف، توفي بهمذان سنة ٤٢٨هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٤/ ٢٠، والأعلام ٢/ ٢٤١).

(٣) مَيَّز ابن سينا بين الواو والياء الصامتتين والمصوتتين، وقد جعل للمصوتات الثلاثة مخرجاً غير مخرج الصامتة (ينظر: أسباب حدوث الحروف ص١٩).

(٤) قُطْرُب: محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي البصري، نحوي، أخذ عن سيبويه وغيره، له مؤلفات في العربية والقرآن، توفي ببغداد سنة ٢٠٦هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ١٢/ ١٤، والأعلام ٧/ ٩٥).

(٥) الجَرْمِيُّ: صالح بن إسحاق، أبو عمر، نحوي، لغوي، فقيه، محدِّث، من أهل البصرة، وسكن بغداد، أخذ عن علماء البصرة، وتوفي سنة ٢٢٥هـ.(ينظر: معجم المؤلفين: ٥/ ٣، والأعلام ٣/ ١٨٩).

(ت٢٠٧هـ)[(١)]، وابن دُرَيْدٍ (ت٣٢١هـ)[(٢)]، وابن كَيْسَانَ (ت٢٩٩هـ)[(٣)]، إلى أنها أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد، وهو طرف اللسان.

والصحيح عندنا الأول، لظهور ذلك في الاختبار»[(٤)].

والفرق بين المذاهب الثلاثة ليس كبيراً، وهي متفقة في أكثر المخارج، وما بينها من اختلاف ينبني على بعض الاعتبارات، فالخليل أفرد لحروف المد مخرجاً مستقلاً هو الجوف، بينما جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة، والياء والواو المَدِّيَّيْنِ من مخرجهما غير المَدِّيَّيْنِ[(٥)].

فمن جعل المخارج سبعة عشر زاد على مخارج سيبويه مخرج الجَوْفِ، ومن جعلها أربعة عشر جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد.

ومن الدارسين المُحْدَثِينَ مَن جعل المخارج أقلَّ من ذلك، فجعل مخرج الضاد من مخرج التاء والدال والطاء، وأهمل مخرج النون الخفية، وجمع اللام والنون والراء في مخرج، وربما جعل بعضهم أصوات طرف اللسان من مخرج واحد، وهي (ل ر ن ـ ت د ط ض ـ س ص ز)، وجعل آخرون مخرج (غ خ) من مخرج الكاف، فصارت المخارج بذلك عشرة[(٦)].

(١) الفراء: يحيى بن زياد، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة والقرآن، ولد في الكوفة وانتقل إلى بغداد، من أشهر كتبه في زماننا (معاني القرآن) توفي سنة ٢٠٧هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ١٣/ ١٩٨، والأعلام ٨/ ١٤٥).

(٢) ابن دريد: محمد بن الحسن أبو بكر الأزدي البصري، من أئمة اللغة والأدب، ولد بالبصرة، ثم قدم بغداد فأقام بها إلى أن توفي سنة ٣٢١هـ، من أشهر مؤلفاته معجمه: جمهرة اللغة (ينظر: معجم المؤلفين ٩/ ١٨٩، والأعلام ٦/ ٨٠).

(٣) ابن كيسان: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، عالم بالعربية، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب له مؤلفات في العربية وعلوم القرآن، توفي سنة ٢٩٩هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٨/ ٣١١، والأعلام ٥/ ٣٠٨).

(٤) النشر ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٥) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٧٣، والمرعشي: جهد المقل ص١٢٢.

(٦) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص٢٨٤، ورمضان عبد التواب: المدخل =



وإذا كان المحدثون على حق في عدم الخلط بين مخارج الأصوات الجامدة (الصامتة) ومخارج الأصوات الذائبة (المصوتة)، فإن بعض وجهات نظرهم لا تخلو من ضعف، لا سيما جَمْعَ حروف طرف اللسان في مخرج واحد، وعَدَّ مخرج الغين والخاء من مخرج الكاف.

ومع إمكانية مراجعة تحديد بعض المخارج التي ذكرها ابن الجزري في كتابه النشر وضمنها في المقدمة، وتابعه فيها جمهور العلماء من شراح المقدمة وغيرهم، فإن المذهب الذي اختاره ابن الجزري لا يزال صحيحاً في جملته، وصالحاً لاتخاذه محوراً لدراسة مخارج أصوات العربية، على نحو ما ستجد عند دراسة المخارج مفصلة.

٥ ـ تعريف الحرف:

الحَرْفُ لغةً: الطرَفُ والجانبُ، وحَرْفُ كل شيء: طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ وحَدُّهُ، والجمعُ حُروف[(١)].

ومصطلح (الحرف) من المصطلحات الشائعة في الدراسات اللغوية العربية القديمة والحديثة، وكانت له دلالتان صوتية ونحوية، وسَمَّى بعض العلماء الأول: حَرْفَ مَبْنًى، والثاني حَرْفَ مَعْنًى[(٢)]. وقال أبو الفتح المزي (ت٩٠٦هـ): «والحروف جمع حرف، ويريد حرف الهجاء كالألف والباء والتاء إلى آخرها، لا حرف المعنى كحرف الجر والاستفهام ونحوهما»[(٣)].

وعرَّف شراح المقدمة الجزرية (الحرف) بأنه «صوتٌ مُعْتَمِدٌ على مَقْطَعٍ مُحَقَّقٍ أو مُقَدَّرٍ ويختص بالإنسان وَضْعاً»[(٤)]، وقال علي القاري (ت١٠١٤هـ)

= إلى علم اللغة ص٣٠، وعبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص٦٣.
(١) لسان العرب ١٠/ ٣٨٥ (حرف).
(٢) علي القاري: المنح الفكرية ص٧١.
(٣) الفصول المؤيدة ص٤٦.
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥١، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٨٦، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٥٧، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٨.

معلقاً على تعريف المخرج بقولهم:(الحيِّز المولِّدُ للحرفِ): «ولذا قالوا في تعريف الحرف هو صوتٌ معتمدٌ على مقطعٍ محقَّقٍ، وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الفم، بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء، أو مقطعٍ مقدَّرٍ، وهو هواء الفم، إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث ينقطع في ذلك الجزء»[1]، وفَسَّر المرعشي (ت١١٥٠هـ) المقطع بأنه المخرج، لأن الصوت ينقطع في المخرج[2].

ويبدو أن شراح المقدمة الجزرية قد استمدوا هذا التعريف للحرف من كلام سابق لابن جني (ت٣٩٢هـ) عن الصوت والحرف، وهو قوله: «اعلم أن الصوت عَرَضٌ يخرجُ مع النَّفَس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فَيُسَمَّى المقطع أينما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفطنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك، ثم تبلغ به أيَّ المقاطع شِئْتَ، فتجد له جرساً ما، فإن انتقلت عنه راجعاً منه، أو متجاوزاً له، ثم قطعتَ، أحْسَسْتَ عند ذلك صَدًى غير الصَّدَى الأول، وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعتَ بها سمعت هنا صدًى ما، فإن رجعتَ إلى القاف سمعتَ غيره، وإن جُزْتَ إلى الجيم سمعت غَيْرَ ذَيْنِكَ الأوَّلَيْنِ»[3].

وأعاد عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦٢هـ) صياغة ما كتبه ابن جني في تعريف الحرف بقوله: «فالحروف هي مقاطع تَعْرِضُ للصوت الخارج مع النَّفَس ممتدّاً مستطيلاً فتمنعه عن اتصاله بغايته، فحيث ما عَرَضَ ذلك المقطع سُمِّيَ حرفاً، وسُمِّيَ ما يُسَامِتُهُ ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجاً، ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج واختلاف

(١) المنح الفكرية ص٧١.
(٢) جهد المقل ص١٢٣.
(٣) سر صناعة الإعراب ١/٦.

صفاتها...»[١].

ويكشف ما قاله ابن جني وعبد الوهاب القرطبي عن فكرة علماء العربية والتجويد، الذين عاشوا في القرن الرابع الهجري وما بعده، عن طبيعة الصوت اللغوي وكيفية إنتاجه، فهم يعتقدون على ما يبدو أن آلة النطق تُصْدِرُ صوتاً، مصدره أقصى الحلق، فيخرج مع النَّفَس مستطيلاً متصلاً، وهذا الصوت يتشكل حروفاً بعد اعتراض أعضاء النطق له، وقد سَمَّى بعض العلماء ذلك الصوت قبل تشكله حروفاً **بالصَّوْتِ السَّاذَج**[٢]، فقال رضي الدين الاستراباذي: «لأن الصوت السَّاذَجَ الذي هو محل الحروف، والحروف هيئة عارضة له، غيرُ مخالف بعضه بعضاً في الحقيقة... فإذا كان سَاذَجُ الصوت الذي هو مادة الحرف ليس بأنواع مختلفة، فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف، وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسن والنطع والشفة، وهي المسماة بالمخارج ـ لم تختلف الحروف، إذ لا شيء هناك يمكن اختلاف الحروف بسببه إلا مادتها وآلتها»[٣].

وقد يكون المقصود بالصوت الساذج الذي تتشكل منه الحروف في المخارج النغمة الحنجرية الناتجة من اهتزاز الوترين الصوتيين المصاحبة لنطق الأصوات المجهورة، وهو ما يفهم من قول عمر بن إبراهيم المسعدي (ت١٠١٧هـ) وهو يتحدث عن حروف المد: «وهذه الثلاثة بالصوت الساذج أشبه، لكنها تتميز عنه بتَصَعُّدِ الألف وتَسَفُّلِ الياء واعتراض الواو، والصوت الساذج هو العاري عن الحركات والسكنات، ويكون في الحيوان غير الآدمي»[٤].

---

(١) الموضح ص٧١.
(٢) الساذج: الخالص غير المشوب (المعجم الوجيز ص٣٠٧، وينظر: لسان العرب ٣/ ١٢١ سذج).
(٣) شرح الشافية ٣/ ٢٥٠ ـ ٢٥١.
(٤) الفوائد المسعدية ص٣٢.

وإذا صَحَّ هذا التفسير للصوت الساذج، وأعني بأنه النغمة الحنجرية، وهو ما فسَّرنا به كلام ابن جني وعبد الوهاب القرطبي، ترتب على ذلك القول بأن الأصوات المهموسة لا يصاحبها الصوت الخارج مع النفس من أقصى الحنجرة، وهو أمر يجعل تعريف الحرف بأنه (صوت يعتمد على مقطع) ينطبق على الحرف المجهور دون المهموس. ويبدو أن بعض علماء التجويد المتأخرين قد أدرك هذه الإشكالية، وحاول أن يجد لها تفسيراً، فقال طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ): «إن النَّفَس الخارج الذي هو وظيفة حرف إن تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهوراً، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموساً»[(١)].

ودقق في هذه المسألة خاتمة المحققين محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ) لكنه لم يصل إلى التفسير العلمي النهائي لها، بل ربما أوقعته دقة الموضوع وخفاؤه في بعض التصورات غير الدقيقة، ولا يتسع المقام لمناقشة جميع ما قاله، وإن كانت فيه بعض النقاط التي تستحق الذكر، فمما قاله في ذلك: «اعلم أَنَّ مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري، ولو كان مهموساً، وأنَّ صوت الحرف وإن كان مجهوراً فهو لا يتحقق بدون النَّفَس، لأن حقيقة الصوت هو النَّفَس المسموع، كما سبق، فاحتباس الصوت يستلزم احتباس النَّفَس معه وجَرْيُهُ جَرْيَهُ، وأَنَّ نَفَس الحروف وإن كان مهموساً فهو لا ينفك عن الصوت، لأن حقيقة الحرف الصوت المعتمد على المخرج كما سبق»[(٢)].

ولا شك في أن القول بأن جميع الأصوات اللغوية تنتج من الصوت الساذج الصادر من أقصى الحلق قول غير دقيق، فالنَّفَس هو مادة الصوت، وحيثما حصل اعتراض للنَّفَس في آلة النطق نتج عنه صوت، فإن اهتز الوتران كان الصوت مجهوراً، وإن لم يهتزا كان مهموساً.

(١) شرح المقدمة الجزرية ص٩٠.

(٢) جهد المقل ص١٤٥، وينظر: بيان جهد المقل ورقة ١٥ظ ـ ١٦و.

وقد يستعمل الحرف للدلالة على الرمز المكتوب، أي ما نسميه بحروف الهجاء، ويُفَضِّلُ الدارسون المحدثون استعمال مصطلح (الرمز) للمرسوم، و(الصوت) للمنطوق(١)، ولكنني سوف أستعمل هنا مصطلح (الحرف) للدلالة على الصوت اللغوي الذي تتشكل منه الألفاظ، وذلك لشدة ارتباط هذا الكتاب بالنصوص القديمة التي لم تستخدم غيره.

٦ ـ عدد حروف العربية:

من المسائل التي اعتنى بها شراح المقدمة الجزرية تقرير عدد حروف العربية، وهم يقتفون في ذلك أثر علماء العربية وعلماء التجويد المتقدمين، وينبغي على دارس التجويد التفريق بين الحروف الدالة على الرموز الكتابية، والحروف الدالة على الأصوات المنطوقة، لأن الخلط بينها يؤدي إلى قصور في إدراك هذه المسألة.

ومما أجمع عليه شُرَّاح المقدمة ما قاله ابن الناظم: «والحروف العربية الأصول تسعة وعشرون حرفاً باتفاق البصريين إلا المبرد (ت٢٨٥هـ)(٢)، فإنه جعل الألف همزة، محتجاً بأن كل حرف موجود في أول اسمه، والألف همزة...»(٣). وقد نقل هذا القول بنصه عدد من شراح المقدمة الجزرية(٤).

ويرجع هذا الجدل إلى ما كتبه ابن جني (ت٣٩٢هـ) في أول كتابه (سر صناعة الإعراب) حول الموضوع، حيث قال: «اعلم أن أُصول حروف

(١) ينظر: عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي ص٢١٧ ـ ٢١٢.

(٢) المبرد: محمد بن يزيد، أبو العباس، إمام أهل العربية ببغداد في زمنه، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد سنة ٢٨٥هـ، من أشهر مؤلفاته: الكامل في الأدب، والمقتضب في النحو(ينظر: معجم المؤلفين ١٢/ ١١٤، والأعلام ٧/ ١٤٤).

(٣) الحواشي المفهمة ص٥١.

(٤) ينظر: خالد الأزهري الحواشي الأزهرية ص٢٨، والمزي: الفصول المؤيدة ص٤٦، والقسطلاني: لطائف الإشارات ١/ ١٨٣، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٧٢.

المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس [المبرد] فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول هي همزة، ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا...»[1].

ويظهر من النظر في كلام المبرد في كتابه (المقتضب) عدم دقة ما نُسِبَ إليه في هذه المسألة، فقد قال: «اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور، والحروف السبعة جاريةٌ على الألسن، مستدلٌّ عليها في الخط بالعلامات، فأما في المشافهة فموجودة. فمنها للحلق ثلاثة مخارج، فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك... وأما الحروف الستة التي كَمَّلت هذه خمسة وثلاثين حرفاً بعد ذكرنا الهمزة بين بين: فالألف الممالة، وألف التفخيم، والحرف المعترض بين الشين والجيم، والحرف المعترض بين الزاي والصاد، والنون الخفيفة، فهي خمسة وثلاثون حرفاً»[2].

ويتبين من قول المبرد هذا أنه لا يسقط الهمزة من الحروف العربية المنطوقة، ولكنه أسقطها من الحروف المرسومة التي لها صور، فالهمزة لها علامة كتابية هي رأس العين (ء)، وليس لها حرف مستقل، وإنما توضع علامتها على أحد الحروف الثلاثة: الألف والواو والياء، أو توضع على السطر.

ويُسْتَخْلَصُ من قوله السابق أن حروف العربية الأصول عنده تسعة وعشرون حرفاً، وأن الحروف الفرعية عنده ستة، ويصير المجموع خمسة

(١) سر صناعة الإعراب ١/٤٦.
(٢) المقتضب ١/١٩٢ ـ ١٩٤.



وثلاثين حرفاً، وهو عين ما قاله سيبويه في الكتاب من قبل: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار...»[(١)].

وعلى دارس التجويد التمييز بين الحروف المرسومة في الخط وعددها ثمانية وعشرون حرفاً[(٢)]، والحروف المنطوقة المسموعة، ويكون عددها أكثر من ذلك، وهي تُقَسَّمُ على أصول وفروع، فالأَصول عند سيبويه وجمهور علماء العربية والتجويد تسعة وعشرون حرفاً، وهي التي يتألف منها الكلام العربي، ويُقرأ بها القرآن الكريم، وهناك حروف فرعية مستحسنة وردت في بعض القراءات، وعددها ستة، وهي التي مرَّ ذكرها، وهناك حروف فرعية أُخرى غير مستحسنة ولا مشهورة لا يتسع المقام للحديث عنها هنا، وسوف أُشير إليها عند الحديث عن مخارج الحروف الفرعية المستحسنة بعد الفراغ من الحديث عن مخارج الحروف الأُصول، إن شاء الله تعالى.

ولا بد من التذكير هنا بوجهة نظر معتبرة لبعض علماء التجويد في مجال عدد حروف العربية، وهي التفريق بين الحروف الجامدة (الصامتة) والحروف الذائبة (المصوتة)، قال محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ): «أما الحروف الأصلية فهي تسعة وعشرون باتفاق البصريين، فهم يجعلون الألف المدية غير الهمزة، ويجعلون الواو والياء حرفين، سواء كانا مَدِّيَّيْنِ أو لا... أقول: وكذلك ينقسم كلٌّ من الواو والياء إلى مديَّة وغير مديَّة، ومخرج المديَّة مقدَّر، ومخرج غير المديَّة محقق»[(٣)].

وقال المرعشي في كتابه(بيان جهد المقل) معلقاً على كلامه السابق: «قوله: (سواء كانا مَدِّيَّيْنِ أو لا)، أقول: ولو جعلوا الواو والياء المديين

(١) الكتاب ٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢.
(٢) ينظر: ابن درستويه: كتاب الكتَّاب ص١١٣.
(٣) جهد المقل ص١١٩ ـ ١٢٠.



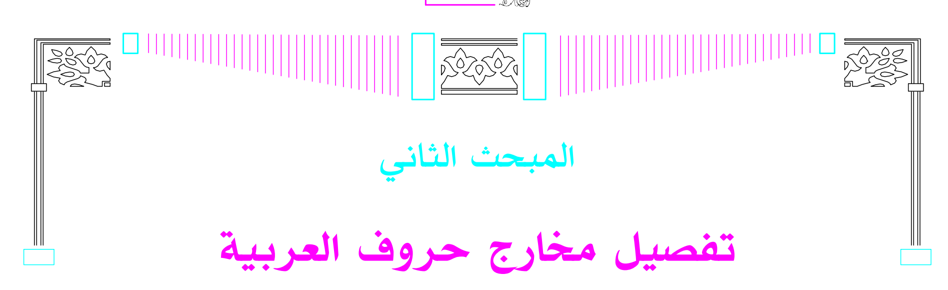
غير الواو والياء الخاليين من المد، كما هو مقتضى قياس الألف المدية غير الهمزة، تصير الحروف الأصلية واحداً وثلاثين»[(١)].

وكان عمر بن إبراهيم المسعدي (ت٩٧٤هـ) قد سبق المرعشيَّ إلى عدِّ الحروف المدية، لكنه جعل عدد الحروف ثلاثة وثلاثين حرفاً، لأنه عدَّ كلّاً من النون والميم حرفين، حيث قال: «فمجموع ذلك سبعة عشر مخرجاً، لثلاثة وثلاثين حرفاً، وإنما كانت ثلاثة وثلاثين حرفاً لأن كُلاً من الواو والياء والميم والنون تَكَرَّرَ بتكرُّرِ مخرجه لاختلاف أحواله»[(٢)].

ولا يستقيم عدُّ النون حرفين، والميم حرفين، على الرغم من أنهما انفردا عن سائر الحروف بأن لهما معتمداً في الفم، ومجرًى للنَّفَسِ من الأنف، ومن ثم فإن مذهب المسعدي في عَدِّ الحروف ثلاثة وثلاثين حرفاً غير مستند إلى أساس علمي متين، وقد أيَّدَ الدرس الصوتي الحديث رأي المرعشي في عدِّ حروف العربية واحداً وثلاثين حرفاً(أي:صوتاً)، ثمانية وعشرين منها جامدة، وثلاثة ذائبة[(٣)].

ولا تستغرب من هذا القول في عدد حروف العربية، فإنه قول صحيح، وإذا عَدَدْتَ الحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة، كانت أصوات العربية أربعة وثلاثين صوتاً[(٤)]، فالحركات أصوات إلا أن الكتابة العربية لم تخصص لها رموزاً كالحروف، بل جعلت رموزها علامات، وسوف نناقش موضوع الحركات وعلاقتها بحروف المد في المبحث اللاحق، إن شاء الله.

(١) بيان جهد المقل ورقة ٦ظ.
(٢) الفوائد المسعدية ص٢٩.
(٣) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١٢٥ و١٥٣، وكمال بشر: علم الأصوات ص٤٣٥.
(٤) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٤٦١.



المبحث الثاني

تفصيل مخارج حروف العربية

جرى دارسو الأصوات اللغوية المحدثون على ترتيب مخارج الحروف بدءاً بالشفتين وانتهاء بأقصى الحلق، لكن علماء العربية وعلماء التجويد يبدؤون بأقصى الحلق وينتهون بالشفتين، ولا يترتب على ذلك أي فرق في وصف المخارج، فهو مجرد اصطلاح.

ولم تكن هذه المسألة غائبة عن علماء التجويد، فقد قال أبو بكر أحمد بن الجزري (ت٨٣٥هـ): «كلُّ مقدار له نهايتان أيَّتَهما فرضتَ أوَّلَهُ كان مقابلها آخِرَهُ، ولمَّا كان وضع الإنسان على الانتصاب لزم منه أن يكون رأسُهُ أوَّلَهُ، ورجلاه آخِرَه، فإن كان كذلك كان أوَّلُ المخارج الشفتين وأوَّلهما مما يلي البشرة، وثانيها اللسان وأوَّله مما يلي الأسنان وآخِره مما يلي الحلق، وثالثها الحلق وأوَّله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر، ولو كان وضع الإنسان على التنكيس لانعكس، ولمَّا كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل، كان أوَّلُهُ آخِرَ الحلق، وآخِرُه أوَّلَ الشفتين، فرتَّب الناظم الحروف باعتبار الصوت، وفاقاً للجمهور»(١).

ولم أقف على أن أحداً من علماء العربية أو علماء التجويد المتقدمين اتبع ترتيب المخارج من الشفتين، ولكن جاء في كلامٍ للمرعشي ما يُفْهَمُ منه أن بعض العلماء سار عليه، وذلك قوله: «إنَّ في ترتيبِ المخارج اعتبارين:

(١) الحواشي المفهمة ص٥٣، ونقله عنه: عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٥٩)، والمزي: الفصول المؤيدة ص٤٨، والقسطلاني في اللآلئ السنية (ص٣٠) وطاش كبري زاده في شرح المقدمة الجزرية (ص٧١)، والفضالي في الجواهر المضية (ص٧٢).

أحدهما: وهو الذي أخذه الجمهور، واختير في هذه الرسالة أن يكون أوَّلُ المخارج أقصى الحلق وآخِرُها خارجَ الشفتين.

والآخَرُ: أنْ يكون أوَّلُ المخارج خارجَ الشفتين وآخِرُها أقصى الحلق، وهو الذي اختاره بعض العلماء، هكذا قاله البعض»(١).

وذكر ابن الجزري مخارج الحروف في عشرة أبيات، بعد البيت الذي نقلناه في صدر المبحث الأول، والذي ذكر فيه جملة مخارج الحروف، وذهب عددٌ من شراح المقدمة إلى أنه يَحْصُرُ المخارجَ خمسُ جهات: الجَوْفُ، والحَلْقُ، واللسانُ، والشفتانِ، والخَيْشُومُ(٢)، ويختص الجوف بمخرج واحد لثلاثة أحرف، هي حروف المد، ويختص الحلق بثلاثة مخارج لستة أحرف هي (ء هـ، ع ح، غ خ)، ويختص اللسان بعشرة مخارج لثمانية عشر حرفاً هي: (ق، ك، ج ش ي، ض، ل، ر، ن، د ت ط، س ص ز، ذ ث ظ)، وتختص الشفتان بمخرجين لأربعة أحرف هي: (ف، ب م و)، وتخرج الغنة من الخيشوم، ولكن يصعب تقسيم الأبيات العشرة على هذه الجهات الخمس، لتداخل ذكر عدد من المخارج في أكثر من بيت، ووجدت أنه من الأفضل ذكر الأبيات العشرة أولاً، ثم شرحها من خلال ذكر المخارج السبعة عشر مخرجاً مخرجاً.

قال المُصَنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٠ ـ فَأَلِفُ الْجَوْفِ(٣) وأختاها، وهِي   حروفُ مَدٍّ للهواءِ تَنْتَهِي
١١ ـ ثُمَّ لأقصى الحَلْقِ: هَمْزٌ هَاءُ   ثم لِوَسْطِهِ(٤): فعينٌ حاءُ

(١) بيان جهد المقل ورقة ٩و.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي: المفهمة ص٥١، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٩٣، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٢٩، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٧٤، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص٢٩، والفضالي: الجواهر المضية ص٩٦، والصفاقسي: تنبيه الغافلين ص٣٥.
(٣) في مخطوطة المقدمة التركية: للجوفِ ألفٌ، وهو الرواية القديمة للمقدمة.
(٤) في مخطوطة المقدمة التركية: ومن وَسَطِهِ.

١٢ ـ أدناهُ: غـينٌ خاؤُها، والقافُ   أقصى اللسانِ فوقُ، ثُمَّ الكافُ
١٣ ـ أسْفَلُ، والوَسْطُ: فجيمُ الشينُ يا   والضادُ: مِن حافَتِهِ إذ وَلِيَا
١٤ ـ لَاضْرَاسَ مِن أَيْسَرَ أو يُمناها   واللامُ: أدناها لمُنْتَهاهَا
١٥ ـ والنونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا   والرَّا: يُدانيهِ لظَهْرٍ أَدْخَلُ
١٦ ـ والطاءُ والدَّالُ وتا: مِنْهُ ومِنْ   عُلْيَا الثنايا، والصفيرُ: مُسْتَكِنْ
١٧ ـ منه ومِن فوقِ الثنايا السُّفْلَى   والظاءُ والذَّالُ وثا: لِلْعُلْيا
١٨ ـ مِن طَرَفَيْهما، ومِن بَطْنِ الشَّفَّهْ:   فالفَا مَعَ أطراف الثنايا المُشْرِفَهْ
١٩ ـ للشَّفَتَيْنِ: الواوُ باءٌ مِيمُ   وغُنَّةٌ: مَخْرَجُها الخيشومُ

المخرج الأول: الجوف:

وهو المراد **بقوله**:

١٠ ـ فَأَلِفُ الجَوْفِ[(١)]، وأختُاها، وَهِي   حروفُ مَدٍّ للهواءِ تَنْتَهِي

يريد أن (الجَوْفَ) مخرجُ حروف المد، وهي الألف وأُختاها الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

والجَوْفُ لغةً: المُطْمَئِنُّ من الأرضِ، وجَوْفُ الإنسان بَطْنُهُ، وجَوْفُ كُلِّ شيءٍ دَاخِلُهُ[(٢)]، وفي الاصطلاح: جَوْفُ الفَمِ والحَلْقِ، وهو الخلاءُ (أي الفراغ)[(٣)] الداخل في الحلق والفم[(٤)].

(١) قال علي القاري (المنح الفكرية ص٧٦): «ضُبِطَ الجَوْفُ بالرفع على تقدير (مَخْرَجُهَا) قبل الجوف وبعده، أو فمخرج الجوف، وبالجر على أنه من باب الإضافة...».

(٢) لسان العرب ٣٧٨/١٠ (بطن)، وينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٦٧.

(٣) ينظر: لسان العرب ٢٦٠/١٨ (خلا).

(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٢، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٣٠، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٣، والمرعشي: جهد المقل ص١٣٦.



وقال علي القاري (ت١٠١٤هـ) موضحاً قول شراح المقدمة: إن مخرجهن من جوف الحلق: «إن مبدأها الحلق، ويمتدُّ ويَمُرُّ على كل جوف الفم، وهو الخلاء الداخل فيه، فإنهن لا حيِّزَ لهن محقق تنتهي إليه، بل تنتهي بانتهاء الهواء[١]، أعني هواء الفم، وهو الصوت، ولهذا تقبل الزيادة والنقصان في مراتبها»[٢].

وقال ابن الناظم (ت٨٣٥هـ) في بيان حقيقتها وسبب اختلاف جروسها: «وهنَّ بالصوت أشبه، ويَتَمَيَّزْنَ بِتَصَعُّدِ الألف، وتَسَفُّلِ الياء، واعتراض الواو»[٣]. وفسَّرَ عمر المسعدي (ت١٠١٧هـ) المراد بالصوت هنا بأنه الصوت الساذج، وهو العاري من الحركات والسكنات[٤]، وسبق أن رجَّحتُ في مبحث تعريف الحرف أن الصوت الساذج هو النغمة الحنجرية التي تصدر من اهتزاز الوترين الصوتيين، وتصاحب نطق الأصوات المجهورة، والنغمة الحنجرية تشكل جوهر هذه الحروف، ولولا التمايز اليسير في شكل تجويف الفم عند نطقها لما اختلفت جروسها في السمع.

وقول المصنف: (وأُختاها) أي شبيهتا الألف، وهما الواو والياء بأن تكونا ساكنتين، وحركة ما قبلهما من جنسهما، بأن تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة[٥]، وأما إذا تحركتا أو سكنتا ولم يجانسهما ما قبلهما

---

(١) قول علي القاري: «بل تنتهي بانتهاء الهواء» هو تفسير لقول الناظم (للهواء تنتهي)، وهو تفسير أكثر شراحها (ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٢، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٩٤، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٣٠، وزكريا الأنصاري الدقائق المحكمة ص٢٤)، وقال طاش كبري زاده في شرح المقدمة الجزرية (ص٦٨): «وإنما سميت هذه حروف المد لانتهائها إلى الهواء، وعدم انتهائها إلى حيِّز أصلاً» وقد يكون هذا التفسير لقول المصنف أدق من القول بأنها تنتهي بانتهاء الهواء، لأن جميع الأصوات تنتهي بانتهاء الهواء، والله أعلم.

(٢) المنح الفكرية ص٧٧، وينظر: المرعشي: جهد المقل ص١٣٧.

(٣) الحواشي المفهمة ص٥٢.

(٤) الفوائد المسعدية ص٣٢.

(٥) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٢، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات =

فإنهما تخرجان عن شَبَهِ الألف، فيكون لهما حَيِّزٌ مُحَقَّقٌ، ويذهب ما فيهما من المد، وبناء على هذا التمايز كان للواو والياء مخرجان، كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، مخرج مقدَّر إذا كانتا حرفي مد، ومخرج محقق في حالاتهما الأخرى[(١)]. وهو مذهب يؤيده الدرس الصوتي الحديث، على نحو ما سنوضح في خاتمة الحديث عن هذا المخرج.

وكان الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) قد وصف الحروف الثلاثة بأنها هوائية[(٢)]، وأدرج في بعض المواضع معهن الهمزة[(٣)]، ويبدو أنه قصد الهمزة المُسَهَّلَة، لأنه قال في موضع آخر: «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فاذا رُفِّهَ عنها لانت، فصارت الياء والواو والألف، على غير طريقة الحروف الصحاح»[(٤)]، وقال المصنف في النشر: «والصواب اختصاص الثلاثة بالجوف دون الهمزة، لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء، بخلاف الهمزة»[(٥)].

ووَصَفَ الخليل هذه الحروف بالجُوفِ، جَمْعُ أَجْوَفَ، وقال: «سُمِّيَتْ جُوفاً لأنها تخرج من الجَوْفِ، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حَيِّزٌ تُنْسَبُ إليه إلا الجَوْف»[(٦)].

ويكون الخليل بذلك قد أسس لبروز مصطلح الجَوْفِيَّة، والهوائيَّة، والملاحظ هنا أنه لم يميِّز بين كونها حروف مد أو حروف لين وعلة،

= المعلمة ص٩٣، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٧٦.

(١) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٩٤، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٤، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٧٨.

(٢) العين ١/٥٧و٥٨.

(٣) العين ١/٥٧.

(٤) العين ١/٥٢.

(٥) النشر١/١٩٩.

(٦) العين ١/٥٧.



ونسب ابن الجزري إلى الخليل القول بأن المخارج سبعة عشر مخرجاً[١]، وهو في الواقع لم يُصَرِّح بذلك، بل يُفْهَمُ من سياق حديثه عن مخارج الحروف وأحيازها أنه يعدها تسعة مخارج[٢]، لكن الخليل تميَّز بتخصيص مخرج الجوف لحروف المد واللين.

وكان سيبويه قد جعل المخارج ستة عشر مخرجاً، وأدرج الألف في مخرج أقصى الحلق، مع الهمزة والهاء[٣]، وعَلَّلَ ذلك بعض شرَّاح المقدمة بقوله: «إن معنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة أن مبدأه مبدأ الحلق، ويمتدُّ ويَمُرُّ على جميع هواء الفم...»[٤].

وقال ابن الجزري في كتابه النشر: «والجمهور على أن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء...»[٥]، ونقل ذلك بعض شرَّاح المقدمة في معرض الحديث عن مخارج الحروف الجوفية[٦]، وهو مذهب قديم نص عليه علماء العربية[٧]، لكن ذكره في هذا المقام يشير إلى أن الحركات تشارك حروف المد مخارجهن، وهو مذهب صحيح أكدته الدراسات الصوتية الحديثة.

ولم يبتعد الدرس الصوتي الحديث في تصوره لمخارج هذه الأصوات عما قرَّره علماء العربية والتجويد، لكن اتساع المعارف وتراكم الخبرات أنتج مقاييس جديدة لتحديد مخارج هذه الحروف، ولم يعد القول: إنها لا حيِّزَ لها أو إن مخرجها مقدَّرٌ قولاً دقيقاً في ضوء هذه المقاييس، التي تعرف بالحركات المعيارية.

---

(١) النشر ١/ ١٩٨.
(٢) العين ١/ ٥٨.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٤) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٣، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٧٨.
(٥) النشر ١/ ٢٠٤.
(٦) المسعدي: الفوائد المسعدية ص٣٥.
(٧) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٤٢، والمبرد: المقتضب ١/ ٥٦، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ١٩.

وتتحدد مخارج حروف المد والحركات، وهي الأصوات التي تعرف بالذائبة أو المصوِّتة، كما سبق، بالنظر إلى وضع اللسان في أثناء النطق بالصوت، ودرجة انفتاحه عن الحنك الأعلى، وحالة الشفتين، فهناك ثلاثة عوامل تحدد مخارج هذه الأصوات وصفاتها، وهي(١):

١ ـ الجزء الذي يرتفع من اللسان، مُقَدَّمُهُ أو وَسَطُهُ أو مُؤَخَّرُهُ.

٢ ـ مقدار ارتفاع اللسان، فإذا كان ارتفاعه كبيراً ضاق الفراغ بينه وبين سقف الفم وكان الصوت ضيقاً، وإذا قلَّ ارتفاعه اتسع الفراغ وكان الصوت واسعاً.

٣ ـ شكل الشفتين في أثناء النطق بالصوت من استدارة أو انفراج أو انفتاح.

ويمكن استناداً إلى هذه العوامل الثلاثة تحديد مخارج حروف المد والحركات في العربية على هذا النحو:

١ ـ الكسرة وياء المد: أصوات أمامية ضيقة، والكسرة قصيرة، وياء المد طويلة، وتكون الشفتان منفرجتين.

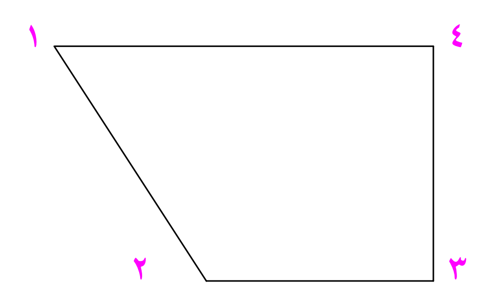
٢ ـ الضمة وواو المد: أصوات خلفية ضيقة، والضمة قصيرة، وواو المد طويلة، وتكون الشفتان معهما مضمومتين أو مستديرتين.

٣ ـ الفتحة وألف المد أصوات أمامية واسعة إذا وقع قبلها حرف مُسْتَفِلٌ، وخلفية واسعة إذا وقع قبلها حرف مستعلٍ، والفتحة مثل الألف إلا أنها قصيرة، وتكون الشفتان مع الفتحة والألف مفتوحتين.

وهذا شكل تقريبي لمنطقة الحركات وحروف المد التي يتحرك فيها اللسان في تجويف الفم عند النطق بها:

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٣١، ومحمود السعران: علم اللغة ص١٥٢، وكمال بشر: علم الأصوات ص٢٣١، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ١٣١، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢٠٤، وكتابي: المدخل إلى علم أصوات العربية ص١٤٦.





١ = موضع الكسرة وياء المد من اللسان.

٢ = موضع الفتحة والألف المرققة من اللسان.

٣ = موضع الفتحة والألف المفخمة من اللسان.

٤ = موضع الضمة وواو المد من اللسان.

والخط الذي يمتد من رقم (١) إلى رقم (٤) يمثل أضيق ما يمكن أن يرتفع إليه اللسان باتجاه سقف الفم عند النطق بهذه الأصوات، كما أن الخط الذي يمتد من رقم (٢) إلى رقم (٣) يمثل أوسع ما يمكن أن يكون عليه الفراغ بين سطح اللسان وسقف الفم.

وتشارك الواو الجامدة والياء الجامدة كُلّاً من واو المد ويائه في المخرج، لكنها تفترق في درجة انفتاح المخرج، فالفرق بين ياء المد في (نَسْتعِين) والياء الجامدة في (إيَّاك) هو أن الفراغ بين سطح اللسان وسقف الحَنَك عند نطق ياء المد في (نستعين) أوسع منه عند نطق الياء الجامدة في (إيَّاك)، وكذلك الفرق بين واو المد في (يُنْفِقُونَ) والواو الجامدة في (القَوْم)(١).

والفتحة والألف يُنْطَقَانِ بفتح الفم واستلقاء اللسان في قاع الفم، مع ارتفاع طفيف في مُقَدَّمِهِ عند النطق بالفتحة المرققة والألف المرققة في مثل (كَتَبَ) و(كان)، وارتفاع طفيف في مؤخره عند النطق بالفتحة المفخمة والألف المفخمة في مثل (قَصَرَ) و(صَامَ).

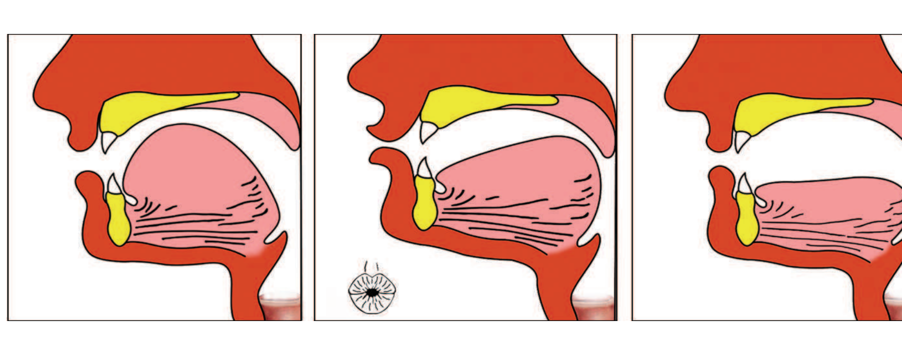
---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٤٢.



ويمكن إنتاج أصوات ذائبة أخرى، فبين الكسرة (رقم١) والفتحة المرققة (رقم٢) يمكن نطق صوتين يمثلان ألف الإمالة، وقد تكون إمالة شديدة فتقترب من الكسرة وياء المد، وقد تكون إمالة متوسطة فتقترب من الفتحة والألف المرققة، وبين الضمة(رقم٤) والفتحة المفخمة (رقم٣) يمكن نطق صوتين يمثلان الألف الممالة نحو الواو، إمالة شديدة أو متوسطة أيضاً[1]، فيكون عدد الذوائب المعيارية بذلك ثمانية، لكن المشهور منها في القراءة القرآنية واللغة العربية الفصحى الأصوات الأربعة التي ذكرتها أوَّلاً.

وهذه صورة لمخارج حروف الجَوْفِ:



مخرج الياء المدية   مخرج الواو المدية   مخرج الألف المدية

المخرج الثاني: أقصى الحلق:

قال المصنف:

١١ ـ ثُـمَّ لأَقـصَى الـحَـلْـقِ هَـمْـزٌ هـاءُ ....

(الحَلْقُ) هو التجويف العميق من آلة النطق، وهو يمتد من الحنجرة إلى الأعلى حتى يتصل بتجويف الفم وتجويف الأنف، كما سبق بيان ذلك عند الحديث عن أعضاء آلة النطق، وهو موضع لثلاثة مخارج، قال سيبويه: «فللحلق منها ثلاثة:

(١) هناك تفصيلات أُخرى عن أنواع الحركات المعيارية يمكن الرجوع إلى المصادر التي ذكرتها في الهامش ص٢٣٦ لمن أراد معرفة تلك التفصيلات.

فأقصاها: الهمزة والهاء والألف.

ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء.

وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء»(١).

واتبع الناظم مذهب الخليل بتخصيص مخرج الجوف للألف وواو المد ويائه، ومن ثم جعل أقصى الحلق مخرجاً للهمزة والهاء فقط(٢).

وقوله: (ثُمَّ) عطفت (أقصى الحلق) على قوله: (الجَوْف)(٣)، ولكنها لا تفيد ترتيباً، قال علي القاري (ت١٠١٤هـ): «ثم اعلم أنه قدَّم حروف المد على سائر الحروف لعموم مخرج المدية، وكونها بالنسبة إلى مخارج البقية بمنزلة الكل في جنب الجزء، فيستدعي التقديم من هذه الحيثية، وإن كان المناسب تأخيرها عنها، باعتبار أن حَيِّزَها مُقَدَّرٌ، وما حَيِّزُهُ مُقَدَّرٌ فهو حقيق بأن يُؤَخَّرَ عما حَيِّزُهُ مُحَقَّقٌ»(٤).

وقال المصنف في النشر: «المخرج الثاني: أقصى الحلق، وهو للهمزة والهاء، فقيل: على مرتبة واحدة، وقيل: الهمزة أَوَّلُ»(٥)، وذهب بعض شرَّاح المقدمة إلى أن حذف العاطف في قوله: (همزٌ هاءُ) رعاية للوزن(٦)، أو للإشعار بشدة اتصالهما من حيث المخرج(٧).

ويطلق اليوم على أقصى الحلق في الدراسات الصوتية العربية اسم الحَنْجَرةِ، بعد أن تبين لهم أن الحنجرة تشغل أقصى تجويف الحلق، فتكون

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

(٢) ينظر: النشر ١/ ١٩٩، وكان الشاطبي قد اختار مذهب سيبويه في إدراج الألف في مخرج أقصى الحلق، وذلك في قوله:

ثلاثٌ بأقصى الحلقِ واثنان وَسْطَهُ وحرفانِ منها أوَّلَ الحلقِ جُمِّلَا

(ينظر: إتحاف البررة ص١٠٨).

(٣) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٦٩.

(٤) المنح الفكرية ص١٠.

(٥) النشر ١/ ١٩٩.

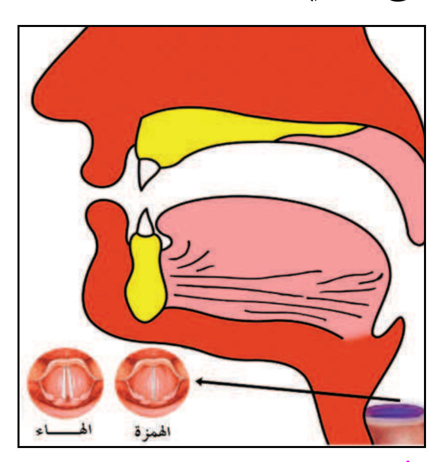
(٦) علي القاري: المنح الفكرية ص١٠.

(٧) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٦٩.

الهمزة والهاء بهذا الاعتبار حَنْجَرِيَّتَيْنِ، لكن الهمزة تُنطق بانطباق الوترين ثم انفراجهما، والهاء تنطلق بتباعد الوترين وانشدادهما[١]، وهذا مجرد اختلاف في المصطلح، وليس اختلافاً في تعيين المخرج.

وإذا كانت الهمزة والهاء تُنْطَقَانِ من بين الوترين الصوتيين فإنه يمكن القول: إنهما بمرتبة واحدة، ولكن قد يُسَوِّغُ انطباق الوترين في نطق الهمزة وانفتاحهما في نطق الهاء القول بأن الهمزة أوَّلُ.

وهذه صورة لمخرج حرفي أقصى الحلق:



مخرج الهمزة والهاء

المخرج الثالث: وَسَطُ الحَلْق:

قال المصنف:

١١ ـ.................................... ثُـمَّ لِـوَسْـطِـهِ فـعَـيْـنٌ حَـاءُ

قوله: (لِوَسْطِهِ) بإسكان السين رعاية للوزن، والأفصح فتح السين، لأن الوَسْطَ بالتسكين ظرف بمعنى (بين)، والوَسَطُ بفتح السين الاسم، وهو المراد هنا، وفي رواية: ومن وَسَطِه، بالفتح[٢].

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٨٩ و٩٠، وكمال بشر: علم الأصوات ص٢٨٨ و٣٠٤.

(٢) ينظر: لسان العرب ٩/ ٣٠٥ (وسط)، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٩٦، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٦٩، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٨١.

والفاء في **قوله**: (فعينٌ حاءُ) زائدة، والحاء معطوفة على العين بواو محذوفة[(١)].

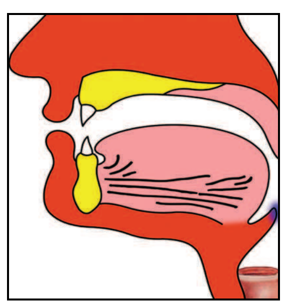
وقال ابن الجزري في كتابه النشر: «المخرج الثالث: وَسَطُ الحلق، وهو للعين والحاء المهملتين، فنَصَّ مكيٌّ على أن العينَ قبل الحاء[(٢)]، وهو ظاهر كلام سيبويه[(٣)]، وغيره[(٤)]. ونَصَّ شريح (ت٥٣٩هـ)، على أن الحاء قَبْلُ[(٥)]، وهو ظاهر كلام المهدوي[(٦)] (ت٤٤٠هـ)[(٧)]، وغيره»[(٨)].

وليس هناك ما يُرَجِّحُ أحد المذهبين في ترتيب حروف المخرج الواحد، وقد يكون تفسير ابن خروف الأندلسي (ت٦٠٦هـ)[(٩)] للمسألة صحيحاً، وذلك حين قال: «إن سيبويه لم يقصد ترتيباً في ما هو من مخرج واحد»[(١٠)].

---

(١) الفضالي: الجواهر المضية ص٧٥.
(٢) الرعاية ص١٦٢ و١٦٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٤) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو ٣/ ٤٠٠، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٥٢.
(٥) قال شريح في كتابه (نهاية الإتقان ورقة ٣٤و) وهو يتحدث عن مخارج حروف الحلق: «ومن وسط الحلق الحاء وتليها العين»، لكنه قال وهو يتحدث عن حرف الحاء (ورقة ٢٤و): «الحاء حلقية من وسط الحلق، بعد مخرج العين».
(٦) المهدوي: أحمد بن عمار، أبو العباس، مقرئ أندلسي أصله من المهدية بالقيروان، ألَّف في التفسير والقراءات، واشتهر بكتاب الهداية في القراءات السبع وشرحه، توفي في حدود سنة ٤٤٠هـ (ينظر: معرفة القراء ٢/ ٧٦١، وغاية النهاية ١/ ٩٢، والأعلام١/ ١٨٤).
(٧) شرح الهداية ص٢٦٨.
(٨) النشر ١/ ١٩٩.
(٩) ابن خروف: علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الأندلسي، عالم بالعربية والأصول، شَرَحَ كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٠٦هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٧/ ٢٢١، والأعلام ٤/ ٣٣٠).
(١٠) نقلا عن: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٥، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص١٥٩ ـ ١٦٢.

وهذه صورة مخرج العين والحاء:



مخرج العين والحاء

المخرج الرابع: أدنى الحلق إلى الفم:

قال المصنف:

١٢ ـ أدناهُ غينٌ خاؤُها.................. ....

الأدنى من الدُّنُوِّ، وهو القرب، مقابل الأقصى، يعني أن أدنى الحلق إلى الفم، وهو أوله من جانب الفم، مخرج الغين والخاء[(١)]، وأضاف الناظم الخاء إلى ضمير الغين لمشاركتها لها في صفاتها إلا في الجهر، فإنها مهموسة والغين مجهورة كما سيأتي[(٢)].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج الرابع: أدنى الحلق إلى الفم، وهو للغين والخاء، ونَصَّ شريح على أن الغين قبل[(٣)]، وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً[(٤)]. ونَصَّ مكي على تقديم الخاء[(٥)]، وقال الأستاذ أبو الحسن علي بن محمد بن خروف النحوي: إن سيبويه لم يقصد ترتيباً في ما هو من

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٧٣ ـ ٧٤، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٠.
(٢) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٥، والفضالي: الجواهر المضية ص٧٦.
(٣) قال شريح في كتابه (نهاية الإتقان ٢٤و): «ومن أدناه الخاء وتليها الغين».
(٤) الكتاب ٤/٤٣٣.
(٥) الرعاية ص١٦٩.



مخرج واحد»[(١)].

وذهب عدد من دارسي الأصوات المحدثين إلى أن مخرج الغين والخاء من أقصى اللسان بينه وبين ما يليه من الحنك الأعلى من مخرج الكاف[(٢)]، وليس من أدنى الحلق إلى الفم.

وليس هناك دليل أكيد على هذا المذهب، ويمكن الاستدلال على أن الخاء والغين تخرج من نقطة أعمق من موضع الكاف بما استدل سيبويه به على أن القاف أعمق من الكاف بقوله: «والدليل على ذلك أنك لو جَافَيْتَ بين حَنَكَيْكَ فبالغت، ثم قلت: قَقْ قَقْ، لم تَرَ ذلك مُخِلّاً بالقاف، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلَّ ذلك بهن»[(٣)]. ولو أنك فعلتَ ذلك بالغين والخاء لم تَرَ ذلك مُخِلّاً بهما، مما يدل على أنهما لا يمكن أن يجتمعا مع الكاف في مخرج واحد، وأنهما يخرجان من نقطة هي أعمق من النقطة التي يخرج منها الكاف.

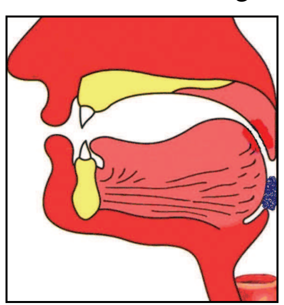
وسلوك الغين والخاء مع الأصوات التي تجاورها يدل على أنهما أعمق من القاف أيضاً، فالقاف من الحروف التي تَخْفَى عندها النون الساكنة بإجماع، بينما جمهور العرب والقراء يُظْهِرُونَ النون عند الغين والخاء. ورُوِيَ عن بعض العرب[(٤)] وبعض القراء[(٥)] إخفاء النون عندهما، ولمَّا كان حكم النون الساكنة ينبني على مقدار قرب الصوت الذي بعدها من مخرج النون، فإن الإجماع على إخفاء النون عند القاف، وإظهار جمهور القراء والعرب الغين والخاء قبل النون يدل على أنهما يُنْطَقَانِ من نقطة أعمق من مخرج القاف، وهو أدنى الحلق من الفم، كما قرَّره علماء العربية والتجويد وضَمَّنَهُ ابن الجزري منظومته.

(١) النشر ١/ ١٩٩.
(٢) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص٨٤، ورمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص٣٠ ـ ٣١.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٨٠.
(٤) ينظر: الكتاب ٤٥٤.
(٥) ينظر: الداني: التحديد ص١١١، وابن الجزري: النشر ٢/ ٢٢.

وما يبدو من تراجع أقصى اللسان إلى الخلف واقترابه من أقصى الحنك واسترخاء اللهاة على ظهر اللسان عند نطق الخاء والغين لا يدل على أنهما ينطقان من هذا الموضع، بل هما ينطقان من نقطة أعمق من ذلك لكن صوتهما ينفذ من هذا الممر الضيق.

وتُسَمَّى الأصواتُ الستة: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، حَلْقِيَّة، لَقَّبَهُنَّ بذلك الخليل بن أحمد، لأن مبدأها من الحَلْقِ[١]، قال مكي: «نَسَبَهُنَّ إلى الموضع الذي يَخْرُجْنَ منه، وهو الحَلْقُ»[٢].

وهذه صورة مخرج الغين والخاء:



مخرج الغين والخاء

المخرج الخامس: أقصى اللسان:

قال المصنف:

١٢ ـ.............................. والقافُ أقــصــى الــلــســانِ فَــوْقُ...

قال سيبويه: «ومن أقصى اللسان وما فَوْقَهُ من الحنك الأَعْلَى مخرج القاف»[٣].

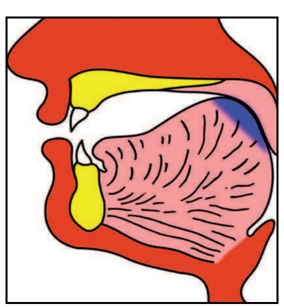
وقال ابن الجزري في كتابه النشر: «المخرجُ الخامس: أقصى اللسان مما يلي الحَلْقَ وما فوقه من الحَنَك الأعلى، وهو للقاف»[٤].

(١) العين ١/٥٨.
(٢) الرعاية ص١٣٩، وينظر: ابن الجزري: التمهيد ص٩٥، والنشر ١/١٩٩.
(٣) الكتاب ٤/٤٣٣.
(٤) النشر ١/١٩٩.



وقول الناظم: (فوقُ): أي بين أقصى اللسان وما فَوْقَهُ من الحنك الأعلى (وهو سقف الفم)، مخرج القاف[١].

وهذه صورة مخرج القاف:



مخرج القاف

المخرج السادس: أقصى اللسان (أسفل من مخرج القاف):

قال المصنف:

١٢ ـ .... ثُمَّ الكافُ

١٣ ـ أسفلُ.................................. ....

قال سيبويه: «ومن أسفلَ من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف»[٢].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج السادس: أقصى اللسان من أسفلِ مخرجِ القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك، وهو الكاف»[٣].

وقوله: (أسفلُ) مبني على الضم مثل (فَوْقُ)، ظرف مكان للكاف، أي أن موضع الكاف من اللسان أسفل من موضع القاف منه[٤].

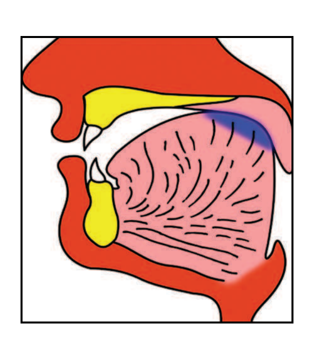
(١) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٥.
(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٣) النشر ١/ ٢٠٠.
(٤) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٧٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٨٢.



ويسمى القاف والكاف لَهَوِيَّيْنِ، لَقَّبَهما بذلك الخليل بن أحمد، لأنَّ مبدأهما من اللهاةِ[(١)]، وقال مكي: «نَسَبهما إلى الموضع الذي يخرجانِ منه، وهو اللَّهاةُ»[(٢)]، وهي اللحمة المسترخية في آخر سقف الفم، وعبارة ابن الناظم: «ويقال لهما: اللَّهَوِيَّة، لأنهما يخرجان من آخر اللسان»[(٣)] ناقصة، وأكملها القاضي زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) بقوله: «عند اللهاة»[(٤)].

ويُطْلِقُ بعض المحدثين على القاف صفة (لَهَوِيٍّ)[(٥)]، وعلى الكاف (طَبَقِيٍّ) نسبة إلى الطبق[(٦)]، وهذا أحسن لاختلاف مخرج الحرفين.

وهذه صورة مخرج الكاف:



مخرج الكاف

المخرج السابع: وسط اللسان:

قال المصنف:

١٣ ـ........ والوَسْطُ فجيمُ الشينُ[(٧)] يَا ....

---

(١) العين ١/٥٨.
(٢) الرعاية ص١٣٩، وينظر: ابن الجزري: التمهيد ص٩٥، والنشر ١/٢٠٠.
(٣) الحواشي المفهمة ص٥٤.
(٤) الدقائق المحكمة ص٢٥.
(٥) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١٣١.
(٦) ينظر: فوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص١٦٥.
(٧) قال علي القاري (المنح الفكرية ص١١): «وفي نسخة: لِجيم الشين يا»، وقرأه طاش كبري زاده (شرح المقدمة الجزرية ص٧٦) بإضافة الشين إلى الجيم.

يريدُ أن مخرج الجيم والشين والياء من وَسَطِ اللسان بَيْنَهُ وبينَ ما يقابله من وَسَطِ الحَنَك الأعلى، أي سقف الفم، الذي يسمَّى بالغار، وسكَّنَ الناظم سين (الوسط) للضرورة، والفاءُ في (فجيم) زائدة بين المبتدأ والخبر[١]، وحَذَفَ تنوينَ الجيم، وحَذَفَ عاطِفَ الشين والياء، ونَكَّرَ (جيم وياء) وعَرَّفَ (الشين) بحسب ما استقام له الوزن[٢]، وقَصَرَ (يا) للضرورة أو للوقف[٣].

وكان سيبويه قد قال في تحديد هذا المخرج: «ومن وَسَط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء»[٤].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج السابع: للجيم والشين المعجمة، والياء غير المدية، من وسط اللسان بينه وبين الحنك، ويقال: إن الجيم قبلهما، وقال المهدوي (ت٤٤٠هـ): إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين، وهذه الحروف الشَّجْرِيَّة»[٥]. ويثير قول ابن الجزري هذا ثلاث مسائل، هي: وصف الياء بأنها غير المدية، وترتيب هذه الحروف في المخرج، ووصفها بالشجريَّة.

وقد نَصَّ بعض شرَّاح المقدمة على أن الياء التي تخرج من وسط اللسان مع الجيم والشين هي الياء غير المدية، أما المدِّيَّةُ فقد تقدَّم أنها تخرج من الجوف مع حروف المد الأخرى[٦]، وسبقت الإشارة إلى قول بعض علماء التجويد إن الياء لها مخرجان.

ويؤيد الدرس الصوتي الحديث فكرة التمييز بين الياء المدية (الذائبة

(١) ينظر طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٧٦.
(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٨٣.
(٣) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٥، والتاذفي: الفوائد السرية ورقة ١٢و، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٨٣.
(٤) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٥) النشر ١/ ٢٠٠.
(٦) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٨٣، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص٣٦.

أو المُصَوِّتة) والياء غير المدية (الجامدة أو الصامتة)، لكن ليس من جهة موضع المخرج وإنما من جهة درجة انفتاحه، فكلاهما من وسط اللسان، لكنَّ مخرج الياء المدية أكثر انفتاحاً من مخرج غير المدية، كما بينا ذلك في آخر الحديث عن مخرج الجوف.

أما ترتيب الحروف الثلاثة في المخرج فالذي عليه جمهور القراء والنحاة ما ذكره المصنف في المقدمة والنشر من تقديم الجيم ثم الشين، ثم الياء[(١)]، ونَسَبَتْ بعض المصادر إلى المهدوي (ت٤٤٠هـ) وإلى مكي (ت٤٣٧هـ) تقديم الشين على الجيم والياء[(٢)]، لكن ما ورد في (شرح الهداية) للمهدوي، و(الرعاية) لمكي لا يدل على ذلك[(٣)]، ونصَّ المبرد (ت٢٨٢هـ) على أن مخرج الشين بعد مخرج الكاف[(٤)].

وحروف هذا المخرج تحتمل الترتيب أكثر من حروف المخارج السابقة، مثل (ع ح) و(غ خ)، وذلك لاختلاف كيفية النطق في الحروف الثلاثة، في حين ليس هناك فرق بين (العين والحاء) و(الغين والخاء) إلا الجهر والهمس.

وكان المرعشي (ت١١٥٠هـ) قد قسَّم المخارج إلى كلية وجزئية، فقال: «والمختار عند الجمهور أنها سبعة عشر، بعضها كلي منقسم إلى مخرجين جزئيين أو أزيد، وبعضها جزئي غير منقسم»[(٥)]، ويبدو أن مخرج الجيم والشين والياء مخرج كلي ينقسم على ثلاثة مخارج جزئية، بينما مخرج (الحاء والعين) ومخرج (الخاء والغين) لا يقبلان القسمة، لما سبق ذكره من أنهما ينطقان بكيفية واحدة، وميَّزَ بينهما الجهر والهمس فقط.

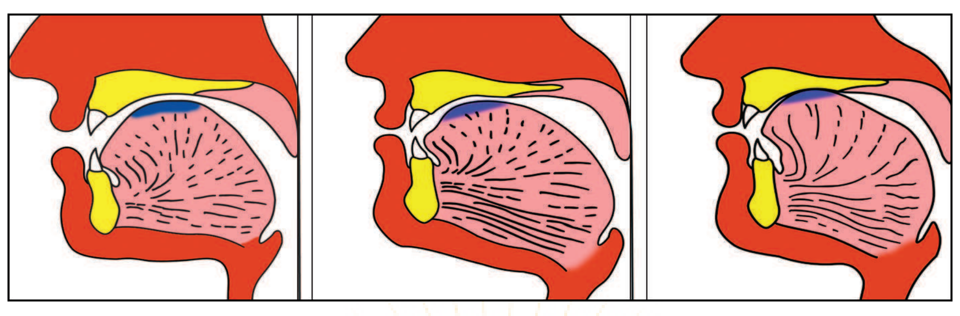
(١) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص٣٦، والمرعشي: جهد المقل ص١٢٩.
(٢) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٠٠، والتاذفي: الفوائد السرية ورقة ١٢و، والمرعشي: جهد المقل ص١٢٩.
(٣) ينظر: شرح الهداية ص٢٦٨، والرعاية ص١٧٥و١٧٦ و١٧٩.
(٤) المقتضب ١/ ١٩٢.
(٥) جهد المقل ص١٢١، وينظر ص١٣٢.

وقد يساعد في تحقيق مسألة ترتيب حروف هذا المخرج النظر في سلوكها عند مجاورة غيرها، والمعروف أن لام التعريف تُدْغَمُ في ما قَرُبَ منها من الأصوات دون ما بَعُدَ عنها، ويتفق أهل الأداء على إدغام الشين في اللام، وإظهارها عند الجيم والياء، وهذا يدل على قرب الشين من اللام، وبعدها عن الكاف، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ما يغلب على ألسنة كثير من الناس إدغام اللام في الجيم ـ خطأ ـ دون الياء، أمكننا ترتيب حروف هذا المخرج على هذا النحو: (الياء ثم الجيم ثم الشين)، فتكون الياء مما يلي الكاف، تليها الجيم، ثم الشين، والله تعالى أعلم.

أما وصفها بالشَّجْرِيَّة فإن الخليل لَقَّبَها بذلك لأن مبدأها من شَجْرِ الفم، أي: مَفْرَجُ الفَم[١]، وقيل: هو مَفْتَحُ الفَم، ومُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنِ[٢]، واللَّحْيَان: حائطا الفم، وهما العظمان اللذان فيهما الأسنانُ من داخل الفم[٣]، لكن الخليل عدَّ الضاد منها، وأسقط الياء، لأنه جعلها مع الحروف الجوفية، وعدَّ ابن الجزري وشرَّاح المقدمة الياء مكانها.

ويُسَمِّي بعض المحدثين الأصوات الثلاثة (غَارِيَّةً) نسبة إلى غَارِ الفم[٤].

وهذه صورة مخارج حروف وسط اللسان:



مخرج الشين — مخرج الجيم — مخرج الياء غير المدية

(١) العين ١/٥٨، وينظر: مكي الرعاية ص١٣٩.
(٢) لسان العرب ٦/٦٣ ـ ٦٤ (شجر).
(٣) لسان العرب ٢٠/١٠٩ (لحا).
(٤) ينظر: فوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص١٧٢و١٩٣و٢٠٢. ٨٦ب)



المخرج الثامن: أول حافَة اللسان:

قال المصنف:

١٣ ـ.................................... الـضَّـادُ مـن حَـافَـتـهِ إذ وَلِـيَـا

١٤ ـ لَاضـراسَ مـن أَيْـسَـرَ أو يُـمْـنَـاهَـا ....

حافَةُ اللسان ـ بتخفيف الفاء ـ جانِبُه[١]، وكان الخليل قد ذكر الضاد في مخرج الجيم والياء، وهو شَجْرُ الفم[٢]، لكن سيبويه نص على أنه من حافة اللسان، حيث قال: «ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد»[٣].

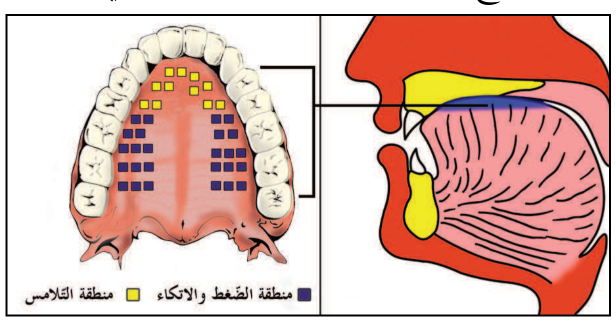
وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج الثامن: للضاد المعجمة، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل، وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين، وقال الخليل: إنها أيضاً شجرية، يعني من مخرج الثلاثة قبلها»[٤].

والضمير في (حافته) يعود إلى اللسان، وفي (يمناها) إلى الأضراس[٥]، وقيل: إلى الحافة[٦]، والألف في (وَلِيَا) للإطلاق[٧]، وقيل: للتثنية[٨]. و(وَلِيَ) من (الوَلْيِ) بمعنى القُرْبِ والدُّنُوِّ[٩]. والرواية المشهورة

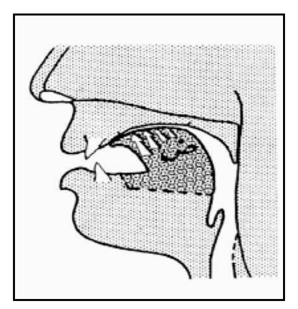
(١) لسان العرب ١٠/ ٤٠٥ (حوف).
(٢) العين ص٥٨.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٤) النشر ١/ ٢٠٠.
(٥) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٥، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٣٢.
(٦) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٧٨، والفضالي: الجواهر المضية ص٨٣.
(٧) ينظر: عبد الدائم الأزهري الطرازات المعلمة ص٩٩.
(٨) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٨٤.
(٩) لسان العرب ٢٠/ ٢٩٣ (ولي).

(الأضراسَ) بالنصب على أنها مفعول به للفعل (وَلِيَ) والفاعل ضمير مستتر يعود إلى (الحافة)[١]، «أي: ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه إذا قَرُبَ الجانبان أي أحدهما، فالتذكير باعتبار معنى (الحافة) وهو الجانب والطرف... مع أن القرب والميل إنما هو من حافة اللسان إلى الأضراس، دون العكس لبقائها في محلها»[٢].

وهذه صورة مخرج الضاد (لوحة د. أيمن رشدي سويد):



وهذه صورة مخرج الضاد عند الأستاذ حسني شيخ عثمان:



(ينظر: حق التلاوة ص٤٣٠ وأصول تدريس التجويد ص٢١٥)

وها هنا جملة مسائل تتعلق بتحديد مخرج الضاد، منها: من أي الجانبين يكون مخرجه، وما حدود الحافة التي يخرج منها، وما قيل من صعوبة نطقه، ومقدار موافقة نطق أهل الأداء في زماننا لمخرج الضاد الذي مر بيانه.

(١) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٨٢، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٨٥.

(٢) علي القاري: المنح الفكرية ص٨٣.



١ ـ لم يحدد سيبويه في كلامه على مخرج الضاد الجانب الذي تخرج منه، وقال ابن الجزري إن كلامه يدل على أنها تخرج من الجانبين[(١)]، لكن سيبويه ذكر الضاد الضعيفة بين الحروف غير المستحسنة وذكر أنها تُتَكَلَّفُ من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف[(٢)].

ويبدو أن وصف سيبويه للضاد الضعيفة قد صار وصفاً للضاد الأصلية، فقال المبرد (ت٢٨٢هـ): «فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر»[(٣)].

وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ): «ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر»[(٤)].

وقال ابن الجزري في منظومته: **(أَيْسَرَ أو يُمْنَاهَا)**، وبيانه في قوله في النشر: «من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل»[(٥)]. وزاد شرَّاح المقدمة: «ومِنَ اليُسْرَى أَيْسَرُ وأكثرُ استعمالاً، ومِنَ اليُمْنَى أَصْعَبُ وأقَلُّ استعمالاً»[(٦)].

٢ ـ مخرج الضاد من بين حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ونَصَّ سيبويه على أنه من أول الحافة، أي الجهة المحاذية لأقصى اللسان، لكنه وضعها في ترتيب المخارج بعد مخرج الجيم والشين والياء، وجعلها

(١) ورد في بعض المصادر المتأخرة أن سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ كان يخرجها من الجانبين (ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني ص٧٤٥، والمرادي: عمدة المفيد ص٤٢، وابن الناظم الحواشي المفهمة ص٥٤).
(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٢.
(٣) المقتضب ١/ ١٩٣.
(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٥٢.
(٥) النشر ١/ ٢٠٠.
(٦) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٤، وينظر: خالد الأزهري الحواشي الأزهرية ص٣٢.

الخليل معهن ووصفها بأنها شَجْرِيَّة، وقد يعني ذلك أنها تخرج من وسط الحافة إلى أدناها حيث مخرج اللام، وقد يدل على ذلك قول المبرد بعد أن ذكر مخرج الكاف: «وبعدها مخرج الشين، ويليها مخرج الجيم، ويعارضها الضاد، ومخرجها من الشِّدْقِ»[(١)]، والشِّدْقُ جانب الفم[(٢)].

وناقش التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) في شرحه للمقدمة هذه المسألة، ومن المفيد الاطلاع على كلامه، وهو قوله: «فالضاد تخرج من أقصى حافته مستطيلة إلى قريب من رأسه وآخر مخرج اللام، وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي، وهما جانباه، وموضعها من الأسنان الأضراس العليا، فيكون مخرجها باعتبار اللسان والأسنان بين الأضراس وأقصى حافة اللسان إلى قريب من رأسه، وليس المراد بأقصى حافته ما هو في مقابلة أقصاه وما يليه، لأنهم ذكروا الضاد متأخرة عن القاف والكاف، لكون مخرجها متأخراً عن مخرجهما تمامَ تأخر، وعن الجيم والشين والياء أيضاً، لكون مخرجها متأخراً عن مخرجهن تأخراً ما، إذ هو من حافة اللسان مقابل لمخرج الثلاثة، ولكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل»[(٣)].

٣ ـ والضاد صوت صعب في النطق[(٤)]، فهو أصعب الحروف وأشدها على اللسان[(٥)]، ويبدو أن صعوبته قديمة، فقد اعتاصت على بعض الناس فأخرجها ضعيفة في زمن سيبويه (ت١٨٠هـ)[(٦)]، وكان علماء التجويد يوصون

(١) المقتضب ١/ ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٢) لسان العرب ١٢/ ٣٩ (شدق).

(٣) الفوائد السرية ورقة ١٢و.

(٤) حديث: «أنا أفصح مَن نطق بالضاد»: معناه صحيح ولكن لا أصل له، ولا يصح (ينظر: ابن الجزري النشر ١/ ٢٢٠، والسخاوي: المقاصد الحسنة ص١٩، والسيوطي: الدرر المنتثرة ص٥٦).

(٥) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٦، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص٣٧.

(٦) الكتاب ٤/ ٤٣٢.



بالعناية بنطق الضاد ويُحَذِّرُونَ القارئ من الإخلال بها، فقال السعيدي (ت٤١٠هـ): «ويُؤْمَرُ القارئ بتجويدِ الضاد»[(١)]، وقال مكي (ت٤٣٧هـ): «والضاد أصعب الحروف تكلُّفاً في المخرج، وأشدُّها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يَتَكَلَّفِ القارئ إخراجها على حَقِّها أتى بغير لفظها، وأخلَّ بقراءته، ومن تَكَلَّفَ ذلك وتمادى عليه صار له التجويدُ بلفظها عادة وطبعاً وسجيَّة»[(٢)].

وقال الداني (ت٤٤٤هـ): «ومن آكد ما على القراء أن يُخْلِصُوهُ من حرف الظاء...»[(٣)]. وألَّف علماء العربية والتجويد رسائل لبيان الفرق بين الضاد والظاء، وكان الداني ممن ألَّف في ذلك، وقال في مقدمة كتابه «وقد دعاني ما رأيته من حاجة الطالبين إلى معرفة ذلك مع غلط كثير من القراء وغيرهم فيه، إلى أن أُفْرِدَ كتابٌ في الفرق بينهما في كتاب الله ﷻ خاصة»[(٤)]. وقال عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦٢هـ): «وأكثر القراء اليوم على إخراج الضاد من مخرج الظاء»[(٥)].

وقال ابن وثيق الأندلسي (ت٦٥٤هـ)[(٦)] عن الضاد: «وقَلَّ مَن يُحْكِمُهَا من الناس»[(٧)].

ولم يتحسن أداء الضاد على ألسنة القراء والناس، بل ازداد بُعْداً عن نطقه الفصيح، حتى قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): «وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقلَّ مَنْ يُحْسِنُهُ،

(١) رسالتان في تجويد القرآن ص٣٣.
(٢) الرعاية ص١٨٥.
(٣) التحديد ص١٦٢.
(٤) كتاب الفرق بين الضاد والظاء ص٢١.
(٥) الموضح ص١١٤.
(٦) ابن وثيق: إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن، أبو إسحاق، الأموي الأندلسي، كان إماماً مجوِّداً بارعاً في معرفة وجوه القراءات وعللها، له كتاب في رسم المصحف، ورسالة في التجويد، توفي بالإسكندرية سنة ٦٥٤هـ (ينظر: معرفة القراء ٣/١٣٠١، وغاية النهاية ١/٢٤).
(٧) كتاب في تجويد القراءة ورقة ٧٩و.

فمنهم مَن يُخْرِجُهُ ظاءً...»[(١)]. وكان قد قال قبل ذلك في كتابه التمهيد في علم التجويد: «والناس يتفاضلون في النطق به: فمنهم مَن يَجْعَلُهُ ظاءً مطلقاً... وهم أكثر الشاميين وبعض أهل المشرق، ومنهم مَن لا يُوصِلُهَا إلى مخرجها، بل يُخْرِجُهَا دونَهُ مَمْزُوجَةً بالطاء المهملة، لا يَقْدِرُونَ على غير ذلك، وهم أكثر المصريين وبعض أهل المغرب...»[(٢)].

٤ ـ أما نطق قراء القرآن في زماننا فإن الغالب عليهم نطق الضاد شديدة من مخرج الطاء والدال والتاء، وقد سمَّاها بعض المتأخرين بالضاد الطائية[(٣)]، نسبة إلى صوت الطاء لمشاركتها له في المخرج، وهي من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا[(٤)]، لكنَّ كُتُبَ التجويد وتعليم التلاوة لا تزال تُحَدِّدُ مخرج الضاد من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، على الوصف القديم لها، وسوف نعود إلى مناقشة نطق الضاد في زماننا عند الحديث عن صفة الاستطالة، إن شاء الله تعالى.

المخرج التاسع: أدنى حافة اللسان:

قال المصنف:

١٤ ـ.. اللامُ أدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

الضمير في (أدناها) و(لمنتهاها) يعود إلى حافة اللسان، واللام بمعنى إلى[(٥)]، واستشكل عدد من شرَّاح المقدمة هذا التحديد لمخرج اللام[(٦)]،

(١) النشر ١/٢١٩.
(٢) التمهيد ص١٤٠ ـ ١٤١.
(٣) ينظر: ابن غانم المقدسي: بغية المرتاد ص١٣٠.
(٤) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٤٨، ويوسف الخليفة أبو بكر: أصوات القرآن ص٦٩، وحسام سعيد النعيمي: أصوات العربية بين التحول والثبات ص٥٠، وكمال بشر: علم الأصوات ص٢٥٣ ـ ٢٥٤.
(٥) ينظر: ابن الناظم الحواشي المفهمة ص٥٥، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٨٦.
(٦) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ١٣و، والفضالي: الجواهر المضية ص٨٨.

ويمكن شرح قول الناظم من خلال تحديد سيبويه لمخرج اللام، ومن خلال ما ذكره المصنف في كتابه النشر، بما يزيل الإشكال عنه.

قال سيبويه: «ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى و[ما فويق الضَّاحِكِ والنَّابِ والرَّبَاعِيَّةَ والثَّنِيَّةِ مخرجُ اللام]»[(١)].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج التاسع: اللام، من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فوق الضاحك والناب والرَّباعية والثنية»[(٢)].

واعترض ابن الناظم على عبارة سيبويه في تحديد مخرج اللام، حيث قال: «من أول حافة اللسان وطرفه وما يحاذيها من الحنك الأعلى من اللثة في سمت الضاحك لا الثنية خلافاً لسيبويه»[(٣)]، وتابعه عدد من شراح المقدمة في ذلك[(٤)].

ويبدو أن ابن الناظم لم يتضح له قصد سيبويه من ناحيتين، الأولى: الجزء المشارك من الحافة، والثانية: الأسنان التي تُسَامِتُ المخرج، فقوله: (من أول حافة اللسان وطرفه) غير دقيق، لأن أول الحافة هي الجزء المقابل لأقصى اللسان وما يتصل به، وهي مخرج الضاد، وعبَّر سيبويه بكلمة أدنى الحافة عن الجزء المتصل بطرفه المستدير، والتي تشترك بتشكيل مخرج اللام.

وقوله: (في سمت الضاحك لا الثنية خلافاً لسيبويه) قد يكون مقبولاً، لو أن سيبويه قصد ذكر مجرى صوت اللام عند ذكر الضاحك

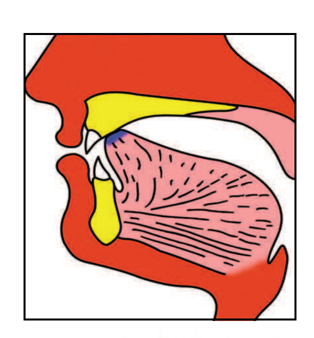
(١) الكتاب ٤/ ٤٣٣، وما بين المعقوفين ساقط من طبعة الأستاذ عبد السلام هارون.
(٢) النشر ١/ ٢٠٠.
(٣) الحواشي المفهمة ص٥٥، وينظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٠.
(٤) ينظر: المزي: الفصول المؤيدة ص٤٩، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٣٣.



والناب والرباعية والثنية، لكنه أراد أن يحدد موضع اعتراض النفس، فالجزء المستدير من طرف اللسان المتصل بأدنى الحافة يتصل باللثة المقابلة للأسنان المذكورة فَيَنْسَدُّ مجرى النَّفَس، فيخرج صوت اللام من جانبي الفم، أو الشِّدْقِ، لكن من أمام مخرج صوت الضاد.

وظاهر كلام سيبويه أن صوت اللام يخرج من كلتا حافتي اللسان، لكن بعض علماء التجويد أشار إلى إمكانية خروجها من إحدى الحافتين، فقد نقل أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، عن شيخه أبي علي ابن أبي الأحوص الأندلسي (ت٦٧٩هـ)[(١)] أنه قال: «يتأتى إخراجها من كلتا حافتي اللسان: اليمنى واليسرى، إلا أن إخراجها من الحافة اليمنى أمكن بخلاف الضاد، فإنها من اليسرى أمكن»[(٢)]، وسوف نستوفي الحديث عن صفة الجانبية أو الانحراف في اللام عند شرح الأبيات التي ذكر فيها المصنف صفات الحروف.

وهذه صورة مخرج اللام:



مخرج اللام

(١) ابن أبي الأحوص: الحسن بن عبد العزيز بن محمد، أبو علي الأندلسي، المعروف بابن الناظر، له كتاب في التجويد سمَّاه (الترشيد) توفي سنة ٦٧٩هـ (ينظر: معرفة القراء ٣/١٣٥٩، وغاية النهاية ١/٢٤٢).

(٢) نقلاً عن: القسطلاني: لطائف الإشارات ١/١٩٢، والمسعدي: الفوائد السرية ص٣٧، ولم أجده في ارتشاف الضرب ١/٦، فلعله في غيره من كتبه.



المخرج العاشر: بين طرف اللسان وما فُوَيْقَ الثنايا:

قال المصنف:

١٥ ـ والنونُ[(١)] مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا ....

يريد أن مخرج النون من طرف اللسان، مع ما يليه من اللثة، تحت مخرج اللام قليلاً، والنَّفَسُ يجري في أثناء نطقه من الخيشوم.

وقال سيبويه: «[ومن طرف اللسان بينه وبين] ما فُوَيْقَ الثنايا مخرج النون»[(٢)].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج العاشر: للنون، من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، أسفلَ من اللام قليلاً»[(٣)].

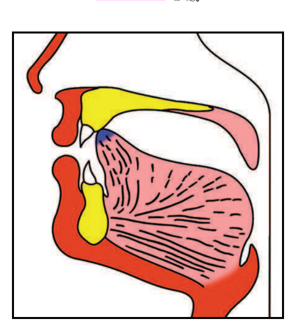
واشتغل شراح المقدمة الجزرية عند تحديد مخرج النون بتحقيق مسألتين، الأولى موضع طرف اللسان، والثانية موقع مخرج النون من مخرج اللام.

أما موضع طرف اللسان فهو فويق الثنايا، واستخدم أكثر شراح المقدمة لتحديد ذلك الموضع (اللِّثَة)[(٤)]، ونسبوا إلى الشيخ زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) أنه جعل مخرج النون من طرف اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وعبارته تحتمل ذلك[(٥)]، لكنهم ردوا عليه ذلك، لأن اللثة ليست من الحنك الأعلى[(٦)].

وهذه صورة مخرج النون:

---

(١) النون: بالرفع على جعله مبتدأ، والنصب على أنه مفعول مقدم لقوله: اجعلوا، (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٨٧).
(٢) الكتاب ٤/٤٣٣.
(٣) النشر ١/٢٠٠.
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٥، والمزي: الفصول المؤيدة ص٥٠.
(٥) الدقائق المحكمة ص٢٧.
(٦) ينظر التاذفي: الفوائد السرية ١٣ظ، والفضالي: الجواهر المضية ص٩٠.


مخرج النون

واختلفوا في تحديد موقع مخرج النون من مخرج اللام، وعبارة الناظم صريحة في أنه (تحت مخرج اللام)، واختلفوا في فهم كلمة (تحت) هل تعني أسفل منه أو فوقه[١]، لكن تأخير مخرج النون عن مخرج اللام في ترتيب المخارج دليل على أن المقصود بكلمة (تحت) ما هو خارج باتجاه طرف اللسان، وأصول الأسنان، وقد عَبَّرَ الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) بقوله: «وهو أخرج من مخرج اللام»[٢]. وقال القسطلاني (ت٩٢٣هـ): «أسفل اللام قليلاً»[٣]. وتعني كلمة (أسفل) في ترتيب المخارج موضعاً متقدماً باتجاه خارج الفم، فمخرج الكاف أسفل من موضع القاف، أي هو أدنى منه باتجاه طرف اللسان، لأن ترتيب المخارج يبدأ بأقصى موضع من آلة النطق.

ومن ثَمَّ فإنه لا مجال للاختلاف في موقع مخرج النون من اللام، فهو بعده باتجاه الخارج، سوى أنه أضيق من مخرج اللام، أي أن المساحة التي يأخذها من اللسان واللثة أضيق من المساحة التي يشغلها مخرج اللام، ولا ينفي ذلك القربَ الشديد بين المخرجين، ذلك القربُ الذي حمل عدداً من العلماء على عدِّهما مع الراء من مخرج واحد، على نحو ما سبق عند الحديث عن عدد المخارج.

ويتميز النون عن اللام بأنه أنفي، أي أن النَّفَس يجري عند النطق به

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٥، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٠١، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٨١.
(٢) الحواشي الأزهرية ص٣٣.
(٣) اللآلئ السنية ص٣٣.



من الخيشوم، وقولنا: إن مخرج النون من بين طرف اللسان وما يليه من اللثة يشير إلى موضع اعتراض النفس، أما النَّفَسُ فيجري من الخيشوم، وسوف نناقش ذلك عند شرح قول المصنف: وغُنَّةٌ مَخْرجُهَا الخَيْشُومُ.

المخرج الحادي عشر: بين طرف اللسان وما فُوَيْقَ الثنايا:

قال المصنف:

١٥ ـ.................................... والـرَّا يُـدَانِيـهِ لِـظَـهْـرٍ أَدْخَـلُ

قوله: (والرَّا) بالقصر للوزن[١]، (يُدَانِيهِ) بإشباع الهاء لُغَةٌ[٢]، وأجمع شرَّاح المقدمة على أن الهاء تعود إلى النون، أي أن مخرج الراء يداني مخرج النون، أي يقاربه[٣]، إلا عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) فإنه قال: «وقوله: (والرا يدانيه)، أي يداني اللام، أي يقاربه»[٤].

وأثارت عبارة الناظم (لظهرٍ أدْخَلُ) نقاشاً بين شراح المقدمة وغيرهم، وأصل العبارة يرجع إلى ما قاله سيبويه في تحديد مخرج الراء، وهو قوله: «ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء»[٥].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج الحادي عشر للراء، وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً»[٦].

ويبدو أن ابن الجزري اقتبس عبارته في تحديد مخرج الراء من قول الشاطبي[٧] في قصيدته اللامية (حرز الأماني) وهو يذكر

(١) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٧.
(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٨٨.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٥، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٣٣، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٨٠.
(٤) الطرازات المعلمة ص١٠٢.
(٥) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٦) النشر ١/ ٢٠٠.
(٧) الشاطبي: القاسم بن فِيرُّهْ الأندلسي، نزيل القاهرة، وُلِدَ بشاطبة سنة ٥٣٨هـ، كان إماماً =

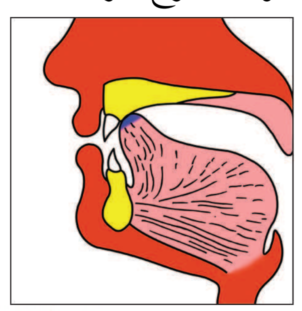
مخرج الراء[١]:

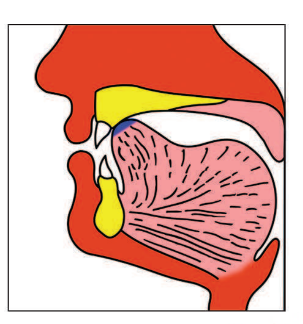
١١٤٣ ـ وحرفٌ يُدَانِيهِ إلى الظَّهْرِ مَدْخَلٌ وكَمْ حاذقٍ مَعْ سيبوَيْهِ بهِ اجْتَلَا

ويَتَحَصَّلُ مما قاله علماء العربية والتجويد أن مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما يحاذيه من اللثة، وجعلوه في الترتيب بعد مخرج النون، باتجاه خارج الفم، قال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): «ألا ترى أنك إذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدتَ طرف اللسان عند النطق بالراء في ما هو بعد مخرج النون، وهذا هو الذي يجده المستقيم الطبع، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل من مخرج النون، ومن مخرجها، ولكن بتكلف لا على حسب إجراء ذلك على الطبع المستقيم، والكلام في المخارج إنما هو على حساب استقامة الطبع لا على التكلف»[٢].

وفَسَّرَ محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ) كون مخرج الراء أدخل في ظهر اللسان من مخرج النون، ووضع مخرج الراء مع ذلك بعد مخرج النون في ترتيب المخارج، بقوله: «ظَهْرُ اللسان أدخل من رأسه، وما يلابسُهُ رأسُهُ من اللثة بعد مخرج النون، فمَنْ نَظَرَ إلى الأول يظهر له جَعْلُ مخرج الراء قَبْلَ مخرج النون، ومَنْ نَظَرَ إلى الثاني أخَّرَ الراء عن النون، والله أعلم»[٣].

وهذه صورة مخرج الراء:


مخرج الراء المفخمة


مخرج الراء المرققة

= كبيراً، نظم التيسير للداني في قصيدته المشهورة (حرز الأماني) وتوفي بالقاهرة سنة ٥٩٠هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٣/ ١١١٠، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٢٠).

(١) ص٩٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨١، ونقله: أبو شامة: إبراز المعاني ص٧٤٦، والتاذفي: الفوائد السرية ١٣ظ، والمرعشي: جهد المقل ص١٣١.

(٣) جهد المقل ص١٣٢.



ونظراً إلى هذا القرب الشديد بين مخارج الأصوات الثلاثة: اللام والراء والنون جعلها الفراء ومَن تابعه من مخرج واحد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن عدد مخارج حروف العربية.

وكان الخليل بن أحمد قد قال: «ثم الراء واللام والنون في حيِّز واحد»[(١)]، ووصفها بأنها ذَلَقيَّةٌ، لأن مبدأها من ذَلَقِ اللسان، أي طرفه[(٢)].

المخرج الثاني عشر: طرف اللسان وأُصول الثنايا:

قال المصنف:

١٦ ـ والطاءُ والدالُ وتَا مِنْهُ ومِنْ عُلْيُا الثنايا.........................

قوله: (وتا) بالقصر والتنكير للوزن[(٣)]، و(منه) أي: من طرف اللسان[(٤)]، والمراد بـ(الثنايا) الثَّنِيَّتَانِ[(٥)]، وإنما عَبَّرَ الناظم بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً[(٦)].

قال سيبويه: «ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء»[(٧)].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج الثاني عشر: للطاء والدال والتاء، من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، مصعداً إلى جهة الحنك»[(٨)].

ونقل شرَّاح المقدمة الجزرية عبارة ابن الجزري في النشر: (مصعداً

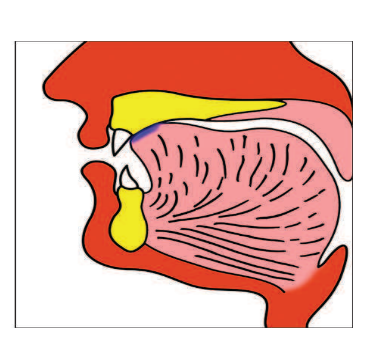
(١) العين ١/٥٨.
(٢) العين ١/٥٨، وينظر: مكي: الرعاية ص١٤٠، ولسان العرب ١١/٣٩٩ (ذلق).
(٣) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٢٨.
(٤) ينظر ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٦، والمزي: الفصول المؤيدة ص٥٠.
(٥) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ١٤و، وينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٩٥.
(٦) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٢.
(٧) الكتاب ٤/٤٣٣.
(٨) النشر ١/٢٠٠.

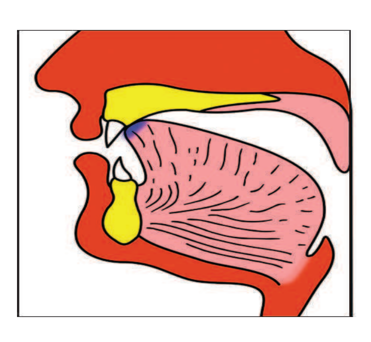


إلى الحنك الأعلى)[(١)]، ولعله يريد أن طرف اللسان ينحو نحو الحنك الأعلى وليس نحو الثنايا ذاتها، وقد وصف دارسو الأصوات المحدثون مخرج هذه الأصوات بأنه يتشكل من التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا[(٢)]، ويشير بعضهم إلى نزول طرف اللسان نحو الأسنان وليس مصعداً نحو الحنك الأعلى، ومن ثم وصفوا هذه الأصوات بأنها أسنانية لثوية[(٣)]، ولكن الراجح في مخرجها أنها لثوية خالصة.

ووصف الخليل الأصوات الثلاثة بأنها نِطْعِيَّةٌ، لأن مبدأها من نِطْعِ الغار الأعلى، وهو سقفه[(٤)]، واستشكل علي القاري (ت١٠١٤هـ) كونها من نطع الغار الأعلى، لأن الغار داخل الحنك، فوق اللثة، ومن ثم قال: «والتحقيق أنها سميت نطعية لمجاورتها نطع الغار الأعلى، وهو سقفه، لا لخروجها منه، فتأمل يظهر لك وجه الخلل»[(٥)].

وهذه صورة مخرج الطاء والدال والتاء:


مخرج الطاء



مخرج التاء والدال

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٦، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٠٣، والمزي: الفصول المؤيدة ص٥٠.
(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٤٨، ومحمود السعران: علم اللغة ص١٢٩، وكمال بشر: علم الأصوات ص٢٤٩.
(٣) ينظر: فوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص١٦٨ ـ ١٧٠.
(٤) ينظر: الخليل: العين ١/٥٨، ومكي: الرعاية ص١٤٠.
(٥) المنح الفكرية ص٩١.

ويجعل دارسو الأصوات المحدثون مخرج الضاد من مخرج هذه الأصوات الثلاثة، اعتماداً على النطق الغالب لدى قراء القرآن في زماننا في مصر وبلاد الشام، ومن أخذ عنهم من قراء الحرمين وغيرهم[١]، وسوف نناقش هذه القضية عند الحديث عن صفة الاستطالة التي اختص بها هذا الصوت، إن شاء الله.

المخرج الثالث عشر: بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى:

قال المصنف:

١٦ ـ.................................. .... والصفيرُ مُسْتَكِنْ

١٧ ـ منه ومِن فَوْقِ الثنايا السفلى ....

قوله: (مستكن) أي مستقر، والضمير في (منه) لطرف اللسان[٢].

واختلف علماء العربية والتجويد وشراح المقدمة في تحديد مخرج الأصوات الثلاثة: السين والصاد والزاي، وهي حروف الصفير، فهم متفقون على تحديد طرف اللسان، لكنهم اختلفوا في موضعه من الثنايا، فقيل: السفلى، وقيل: العليا، وقيل: من بينهما.

قال سيبويه: «ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد»[٣]، ولم يصف سيبويه (الثنايا) في هذا الموضع بالعليا أو السفلى، واختلف العلماء من بعده في ذلك.

فوصف عدد من علماء التجويد (الثنايا) بالسفلى[٤] ووصفها بعضهم

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٤٨، ومحمود السعران: علم اللغة ص١٣٠، وكمال بشر: علم الأصوات ص٢٥٣، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص١٣٣.

(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٦، والمزي: الفصول المؤيدة ص٥٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٣، وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٥٣.

(٤) ينظر: مكي: الرعاية ص٢٠٩، والكشف (له) ١/ ١٣٩، والداني: الإدغام الكبير ص١٢١، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٧٩.

بالعليا[١]، وأغفل الشاطبي تحديد (الثنايا) بوصفٍ، متابعاً سيبويه، فقال:

١١٤٦ ـ ومِنْهُ ومنْ بين الثنايا ثلاثةٌ ....

واختلف شراح الشاطبية في وصف الثنايا أيضاً[٢]، واختار ابن الجزري وصفها بالسفلى في المقدمة، وقال في النشر: «من بين طرف اللسان فويق الثنايا السفلى»[٣].

واختلفت عبارة دارسي الأصوات المحدثين في تحديد مخرج الحروف الثلاثة، فقال الدكتور إبراهيم أنيس: تقترب الأسنان العليا من السفلى فلا يكون بينهما إلا منفذ ضيق جداً، ويتم النطق بالتقاء طرف اللسان بالثنايا السفلى أو العليا[٤]، ولم يشر مَن جاء بعده إلى (الثنايا السفلى)، فقال بعضهم: «يَعْتَمِدُ طرف اللسان على اللثة»[٥]، وقال بعضهم: «يعتمد طرف اللسان خلف الأسنان العليا، مع التقاء مقدمته باللثة العليا...»[٦].

ولا شك في أن الثنايا السفلى ليس لها دور مباشر في نطق أصوات الصفير، وملامسةُ أسفلِ طرفِ اللسان لأطراف الثنايا السفلى في أثناء نطقها لا يجعل لها ذلك الدور، فمخرج الحرف هو موضع تكوُّنه، أو خروجه، أو موضع اعتراض النفس عند النطق به، وليس لأطراف الثنايا السفلى شيء من هذه الأشياء عند النطق بأصوات الصفير.

وقد أحسن محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ غاية الإحسان في حل هذا الإشكال، وأعطى وصفاً دقيقاً لمخرج الأصوات الثلاثة لم يُوَفَّقْ أحد من المتقدمين أو المتأخرين أو المعاصرين إليه، فقال:

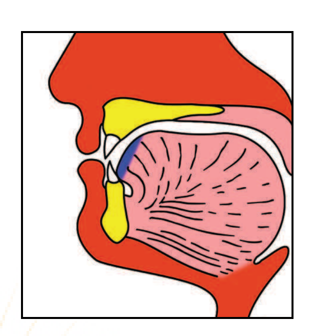
(١) ينظر: الداني: التحديد ص١٠٣.
(٢) ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني ص٧٤٧، وابن القاصح: سراج القارئ ص٤٠٣، والتاذفي: الفوائد السرية ١٤ظ.
(٣) النشر ١/ ٢٠١.
(٤) الأصوات اللغوية ص٧٦ ـ ٧٧.
(٥) محمود السعران: علم اللغة ص١٤٥.
(٦) كمال بشر: علم الأصوات ص٣٠١.

«ما بين رأْس اللسان وبين[١] الثنيتين العُلْيَيَيْنِ، أعني صفحتيهما الداخلتين، يخرج منه الصاد فالسين فالزاي، ولا يتصل رأس اللسان بالصفحتين بل يسامتهما . . . »[٢].

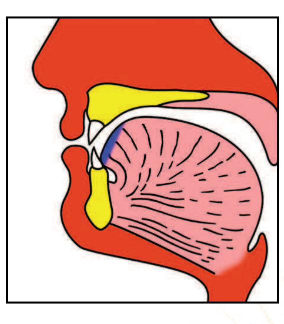
وتحدَّث عن دور الثنيتين السفليين في نطق الحروف الثلاثة، فقال: «وفي بعض الرسائل: أنَّ هذه الثلاثة تخرج من بين رأس اللسان وبين فويق الثنتين السفليين، وفيه إشكال لأن المخرج ما ينقطع الصوت فيه، ولا يجيء صوت هذه الثلاثة بين رأس اللسان وبين فويق الثنيتين السفليين حتى يتصور انقطاعه فيه، بل يجري بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العُلْيَيَيْنِ، وينقطع فيه كما يشهد به الامتحان الصادق، نعم رأس اللسان يسامت رأس الثنيتين السفليين، لكن المسامتة لا يتحقق بها المخرج ما لم ينقطع الصوت بين المسامتين»[٣].

وتسمَّى الحروف الثلاثة: الزاي والسين والصاد أَسَلِيَّة، لَقَبَهُنَّ الخليل بن أحمد بذلك، لأن مبدأها من أَسَلَةِ اللسان، وهي مستدق طرف اللسان»[٤]، وسوف أعرض لبيان صفة الصفير عند شرح الأبيات التي ضمنها ابن الجزري الحديث عن صفات الحروف.

وهذه صورة مخرج حروف الصفير:



مخرج الصاد





مخرج الزاي والسين

(١) كررَّ المرعشي (بين)، وهو خلاف الأفصح.
(٢) جهد المقل ص١٣٣.
(٣) المصدر نفسه ص١٣٤.
(٤) العين ١/ ٥٨، وينظر: مكي: الرعاية ص١٤٠، ولسان العرب ١٣/ ١٤ (أسل).

المخرج الرابع عشر: بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا:

قال المصنف:

١٧ - .... والـظـاءُ والـذالُ وثـا لـلـعـلـيـا

١٨ - مِنْ طَرَفَيْهِمَا........................ ....

قوله: (وثا) بالقصر للوزن[١]، والضمير في **قوله**: (طرفيهما) يعود إلى اللسان والثنايا العليا[٢]، أي أن مخرج هذه الثلاثة من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا.

قال سيبويه: «ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء»[٣].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج الرابع عشر: للظاء والذال والثاء، من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ويقال لها: اللِّثَوِيَّة، نسبة إلى اللِّثَة، وهو اللحم المركب فيه الأسنان»[٤].

وكان الخليل لقبهن بهذا اللقب، وقال: «لأن مبدأها من اللثة»[٥]، وقال مكي: «لأنهن يخرجن منها»[٦]. وقال التاذفي (ت٩٧١هـ): «لمجاورة مخرجها إياها، وقيل: لخروجها منها، وهو خروج عن حد الصواب»[٧].

والراجح أنه لا علاقة للثة بنطق هذه الحروف، ويُشْكِلُ وصف الخليل لها بأنها لثوية، ولا يكفي في تعليله القول: لمجاورة مخرجها اللثة، وقال المرعشي (ت١١٥٠هـ): «وفيه مسامحة، وإنما يُنْسَبْنَ إلى اللثة لأن النَّفَسَ

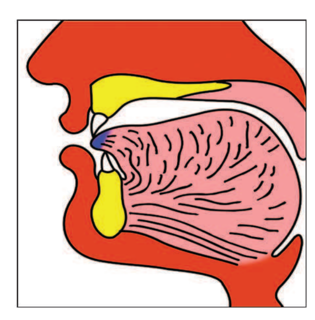
---

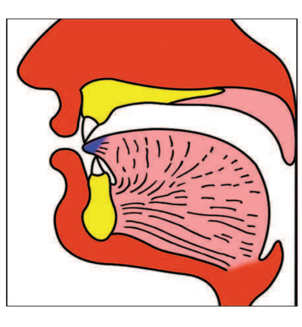
(١) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ١٤ظ.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٦.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٤) النشر ١/ ٢٠١.
(٥) العين ١/ ٥٨.
(٦) الرعاية ص١٤٠.
(٧) الفوائد السرية ١٤ظ.

المصاحب لهذه الحروف ينتشر ويتصل باللثة»[١]، وقد لا يكون هذا التعليل كافياً أيضاً لوصفها باللثوية[٢].

وحذَّر علماء التجويد من المبالغة في خروج طرف اللسان في نطق الأصوات الثلاثة»[٣].

وهذه صورة مخارج الظاء والثاء والذال:


مخرج الظاء


مخرج الثاء والذال

وقول المصنف: (الثنايا) بصيغة الجمع عند بيان مخارج طرف اللسان والشفة، متابعاً في ذلك من سبقه من علماء العربية والتجويد، لا يخلو من مسامحة، فقد قال ابن الحاجب: «وليس ثَمَّ إلا ثَنِيَّتَانِ، وإنما عَبَّرُوا بلفظ الجمع، لأن اللفظ به أخف، مع كونه معلوماً، وإلا فالقياس أن يقال: وأطراف الثَّنِيَّتَيْنِ»[٤].

المخرج الخامس عشر: بين أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى:

قال المصنف:

١٨ ـ .... ومن بطنِ الشَّفَهْ فالفا مَعَ[٥] اطْرَافِ الثنايا المُشْرِفَهْ

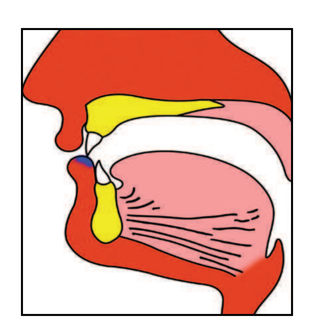
(١) جهد المقل ص١٣٥.
(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٤٧.
(٣) ينظر: ابن البناء: بيان العيوب ص٤١، والأندرابي: الإيضاح ص٣٠٥.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨١.
(٥) قال التاذفي (الفوائد السرية ١٥و): «ومَعَ اطراف: بإسكان عين (مع) على لغة ربيعة، =

قوله: **(المشرفة)** يريد: العليا[١]، والفاء في قوله: **(فالفَا)** زائدة لأنه مبتدأ، وقُصِرَ للوزن، وأطلق المصنف **(الشفة)**، ومراده السفلى، لعدم تأتي النطق بالفاء مع العليا[٢].

وقال سيبويه: «ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء»[٣].

وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج الخامس عشر: للفاء من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا»[٤].

وهذه صورة مخرج الفاء:



مخرج الفاء

المخرج السادس عشر: من بين الشفتين:

قال المصنف:

١٩ ـ لِلشَّفَتَيْنِ: الواوُ باءٌ ميمُ ....

المقصودُ بالواو غيرُ المدية، على مذهب من جعل المخارج سبعة عشر

= ثم نَقَلَ حركة الهمزة إليها...» (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٩٢)، ومع أن تسكين عين (مع) لغة لربيعة (ينظر: لسان العرب ١٠/٢١٨ مع) فإن حمل إسقاط همزة (أطراف) على الضرورة الشعرية أولى، شأنها شأن همزات القطع الأخرى التي أسقطها المصنف في المنظومة.

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٦.
(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٩٢.
(٣) الكتاب ٤/٤٣٣.
(٤) النشر ١/٢٠١.



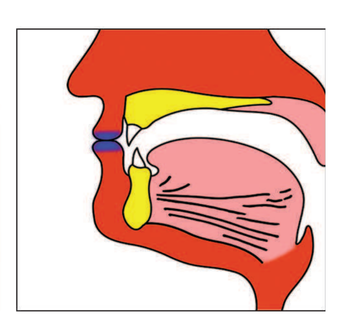
مخرجاً، وقد تقدَّم ذكر مخرج المدية، في المخرج الأول.

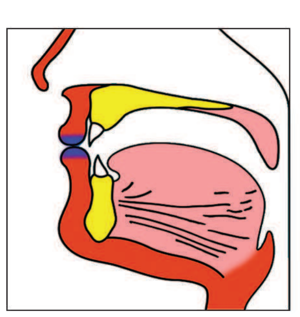
وقال سيبويه: «ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو»[(١)].

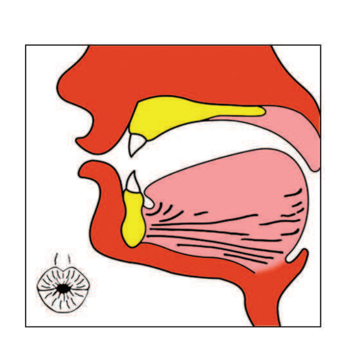
وقال ابن الجزري في النشر: «المخرج السادس عشر: للواو غير المدية، والباء، والميم، مما بين الشفتين، فينطبقان على الباء والميم، وهذه الأربعة يقال لها: الشفهية والشفوية، نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه، وهو الشفتان»[(٢)] قوله: «الأربعة» باعتبار الفاء من الحروف الشفهية مع الثلاثة، وتتميز الميم عن أخواتها بخروج النَّفَّس من الخيشوم.

وكان الخليل قد خَصَّ الفاء والباء والميم بمصطلح الشفهية، ولم يذكر معها الواو، لأنها عنده من الحروف الجوفية[(٣)]. وأفرد المهدوي الواو بمخرج مستقل عن الباء والميم، فقال: «المخرج السادس عشر: مخرج الواو، من بين الشفتين أيضاً غير أنها تهوي حتى تنقطع إلى مخرج الألف»[(٤)]، وهو خلاف مذهب جمهور العلماء[(٥)].

وهذه صورة مخارج الحروف الشفوية:


مخرج الباء


مخرج الميم



مخرج الواو غير المدية

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٢) النشر ١/ ٢٠١، وينظر: الخليل: العين ١/ ٥٨، ومكي: الرعاية ص١٤١.
(٣) العين ١/ ٥٨، وينظر: مكي الرعاية ص٤١.
(٤) شرح الهداية ص٢٦٩.
(٥) يَنْسِبُ بعض الدارسين المحدثين مخرج الواو إلى أقصى اللسان مع استدارة الشفتين عند النطق به (ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٢٧٢، وكمال بشر: علم الأصوات ص٣٦٩).



المخرج السابع عشر: الخيشوم:

قال المصنف:

١٩ ـ.................................. وغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الخيشومُ

(الغنة): صوت يخرج من الخيشوم[(١)]، و(الخَيْشُومُ)، ويقال: الخياشيم، خَرْقُ الأنف المُنْجَذِبُ إلى داخل الفم[(٢)]، وهو التجويف الأنفي الذي يبدأ بالمنخرين وينتهي بالبلعوم الأنفي.

واعترض ابن الناظم على والده في إدراج مخرج الغنة مع مخارج الحروف، لأنها صفة، فقال: «والغنة من الصفات، واللائق ذكرها ثَمَّ، وكان ينبغي أن يذكر عوضها مخرج النون المخفاة، فإنها مخرجها من الخيشوم، وهي حرف بخلاف الغنة»[(٣)]، وقال طاش كبري زاده: «ويمكن أن يقال: لم يذكر الغنة لكونها من الصفات، بل ذكرها وأراد بها موصوفها، أعني حرف النون»[(٤)].

وكان سيبويه قد ذكر مخرج النون الخفيفة بقوله: «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة»[(٥)]، وهو يريد النون الخفية أي المخفاة[(٦)]، وهي أحد الحروف الفرعية التي ذكرها سيبويه[(٧)].

ولا تنفك النون والميم عن الغنة، لأنهما يُعْتَمَدَ لهما في الفم باعتراض النَّفَس، فيجري الصوت في تجويف الأنف، ولولا الغنة ما كان لهما صوت مسموع.

---

(١) ينظر: مكي: الكشف ١/ ١٦٤، والعطار: التمهيد ص٢٨٢.
(٢) الداني: التحديد ص١١٥.
(٣) الحواشي المفهمة ص٥٦.
(٤) شرح المقدمة الجزرية ص٨٥.
(٥) الكتاب ٤/ ٤٣٤.
(٦) ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٦/ ٤٤٣، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٨١.
(٧) الكتاب ٤/ ٤٣٢.



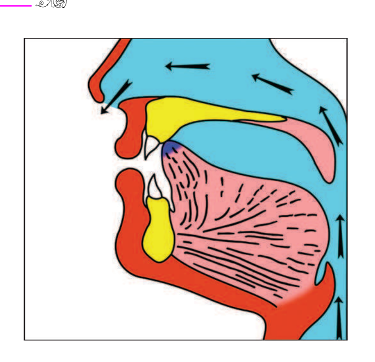
وقال ابن الجزري: «المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة، فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حرف المد من مخرجهما إلى الجوف على الصواب، وقول سيبويه: إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة، إنما يريد به النون الساكنة المظهرة»(١).

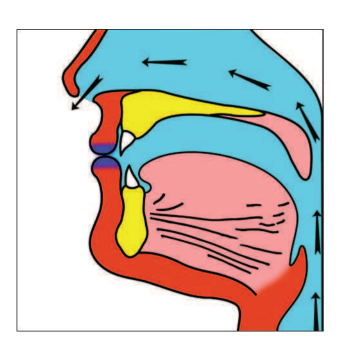
وجرى أكثر علماء العربية وعلماء التجويد على ذكر مخرج النون الخفيفة، ثم ذكر الغنة مع الصفات، لكن ابن الجزري ذكر مخرج الغنة، ولم يذكرها في الصفات.

ولما كانت النون الخفية من الحروف الفرعية فإن بعض علماء التجويد أسقط مخرجها، كما فعل المهدوي (ت٤٤٠هـ) حيث أسقطها من المخارج وذكرها في الصفات(٢)، وكما فعل ابن الطحان (ت٥٦١هـ)، وذكرها مع الصفات والحروف الفرعية(٣)، واعترض محمد بن القاسم البقري (ت١١١١هـ)، على إسقاط مخرجها حيث قال: «وبعضهم أنكر هذا المخرج الأخير وجعله صفة من الصفات، والجمهور يعدونه من المخارج»(٤)، وأيَّد بعض دارسي الأصوات المحدثين إسقاط مخرج النون الخفية، لأن مخرج النون الأصلية يُغْنِي عنه(٥).

وهذه صورة مخرج صوت الغنة:

(١) النشر ٢٠١/١.
(٢) شرح الهداية ص٢٦٩و٢٧١.
(٣) مرشد القارئ ص٣٢و٣٨و٤٠، ومخارج الحروف وصفاتها ص٨٣و٩٦و١٠٠.
(٤) غنية الطالبين ص٩.
(٥) كمال بشر: علم الأصوات ص١٨٨.


غنة النون


غنة الميم

ولمَّا كان ابن الجزري قد أسقط الغنة من صفات الحروف فإنه يلزم استيفاء بعض الجوانب المتعلقة بها هنا، ومن ذلك ما ذهب إليه بعض العلماء من أن وجود الغنة في النون والميم شرطه أن يكونا ساكنين غير مظهرين، فإن تحركا صار العمل للسان والشفتين دون الأنف، وعَبَّرَ عن ذلك الشاطبي بقوله:

١١٥١ ـ وغُنَّةُ تنوينٍ ونونٍ وميمٍ انْ سَكَنَّ، ولا إظهار في الأنفِ يُجْتَلَى

قال أبو شامة في شرحه: «وقوله: (إن سَكَنَّ ولا إظهار) بيانٌ للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف، لأن هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها، فقال: شرطها أن يَكُنَّ سواكن، وأن يَكُنَّ مَخْفِيَّاتٍ أو مُدْغَمَاتٍ... فإن كُنَّ مُظْهَرَاتٍ أو مُتَحَرِّكَاتٍ فلا غُنَّة»[(١)].

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)[(٢)]: «فإذا لم يَكُنْ بعدها حرف البتة كانت من الفم، وبَطَلَتِ الغنة، كقولك: مَنْ وعَنْ ونحوهما مما يوقف عليه»[(٣)].

وإذا كانت الغُنَّة هي الصوت الذي يجري في الخياشيم، أو يخرج من الأنف، فإن النون والميم في هذه الحالة لا تنفك عنهما في جميع

(١) إبراز المعاني ص٧٥٠.

(٢) يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين أبو البقاء الحلبي المعروف بابن يعيش، نحوي، صرفي، مقرئ، شرح كتاب المفصل للزمخشري، وغيره، توفي بحلب سنة ٦٤٣هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١٣/٢٥٦، والأعلام ٨/٢٠٦)

(٣) شرح المفصل ١٠/١٢٧.



أحوالهما، إلا في حالة واحدة، هي إدغامهما إدغاماً كاملاً في غيرهما بحيث لا يبقى للغنة أثر، ويتحولان إلى مثل الحرف الذي يدغمان فيه.

وكان عدد من علماء السلف قد أشاروا إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون، فقال عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ): «والنون لها غُنَّةٌ في نفسها سواءٌ كانت من الفم أو مِن الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم»[١].

وقال الجعبري (ت٧٣٢هـ) في ذلك: «والغنة صفة النونِ، ولو تنويناً، والميمِ، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخففتين[٢]، أو مدغمتين، لا تختص بمخرج بل كل راجع إلى مخرجه... وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المخفى أزيد من المظهر، والمدغم أوفى من المخفى»[٣].

وكان مكي قد قال في الرعاية: «والغنة حرف شديد مجهور، لا عمل للسان فيها»[٤]، لكن علماء التجويد لم يوافقوه على ذلك[٥]، وتصدى له الجعبري وأثبت رَدَّه عليه في منظومته (عقود الجمان) بقوله[٦]:

والغُنَّةَ أَبْطِلْ قولَ مكيٍّ بها ... في أنها حرفٌ وأُمَّ بياني
في أنها لا تَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهَا ... وتَحُلُّ حرفاً رَبَّةَ استعلانِ

ووضَّح المرعشي الفرق بين الغنة والنون المخفاة بقوله: «إن قلتَ ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنة؟ قلت هما متحدتان ذاتاً، لأن كُلّاً منهما صوت يخرج من الخيشوم، لكن ذلك الصوت في الأصل للنون والميم الساكنتين المظهرتين، كما في (عَنْ) و(لَمْ)، ويسمى غُنَّةً، وقد تُخْفَى

(١) الموضح ص١٤٥.
(٢) المناسب: مُخْفَاتَيْن.
(٣) نقلاً عن القسطلاني: لطائف الإشارات ١/ ١٩٥.
(٤) الرعاية ص٢٤٠.
(٥) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص٣٥، ولطائف الإشارات ١/ ١٩٥.
(٦) عقود الجمان ص٥٨.



النون الساكنة، ومعناه أن تُعْدَمَ ذاتها، وتبقى صفتها التي هي الغنة، كما في (عَنْكَ)، وسُمِّيَتِ الغنة الباقية من النون نوناً مخفاة، وبالجملة إن الغنة تطلق لغةً على الصوت الخارج من الخيشوم، قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسه، وفي اصطلاح أهل الأداء تختص بما قام بالحرفين المذكورين»[١].

والصحيح في تعريف الغنة أنها الصوت الجاري من الخيشوم، وهي صفة مصاحبة للنون والميم في جميع أحوالهما، إلا إذا أُدْغِمَا إدغاماً تاماً في صوت خالٍ من الغنة، وسيأتي ذلك مفصلاً عند الحديث عن أحكام الحروف الغَنَّاء في شرح الأبيات (٦٢ ـ ٦٨).

تتمة في مخارج الحروف الفرعية:

ولا بد في ختام الحديث عن مخارج حروف العربية من الإشارة إلى أن علماء العربية والتجويد يشيرون إلى عدد من الحروف الفرعية، وكان سيبويه أقدم من أشار إليها، وهو يجعلها على قسمين: مُسْتَحْسَنَةٍ، وغيرِ مستحسنة، والذي يُهِمُّ دارسَ القرآن ومتعلمَ التجويد معرفته هو الحروف الفرعية المستحسنة التي يجد أمثلتها في وجوه القراءات الصحيحة، أما غير المستحسنة فإن معرفتها قد تكون مفيدة لكي يحذر القارئ من انزلاق اللسان إليها.

والحروف الفرعية المستحسنة التي ذكرها سيبويه ستة، وغير المستحسنة سبعة، فيكون مجموع الحروف عنده اثنين وأربعين حرفاً قال عنها: «وهذه الحروف التي تَمَّمَتْهَا اثنين وأربعين جَيِّدُها ورَدِيئُها أصلها التسعة والعشرون، ولا تُتَبَيَّنُ إلا بالمشافهة...»[٢].

وقال ابن الجزري: «ولبعض هذه الحروف فروع صحت القراءة بها»[٣]، وذكر منها[٤]:

---

(١) جهد المقل ص١٣٧.
(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٢.
(٣) النشر ١/ ٢٠١.
(٤) أسقط ابن الجزري من الحروف الفرعية الستة التي ذكرها سيبويه النون الخفيفة والشين =

١ ـ الهمزة المسهلة بين بين.

٢ ـ ألف الإمالة.

٣ ـ ألف التفخيم.

٤ ـ الصاد المشمة زاياً.

٥ ـ واللام المفخمة في اسم الله تعالى.

وتحدَّث علماء التجويد عن مخارج الحروف الفرعية، وقد قال الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ): «ومَن عَرَفَ مخارج الأصول لم يَخْفَ عليه مخارج الفروع»[(١)]، لكن اختلفت عباراتهم في كيفية تحديد مخارجها، تبعاً لاختلافهم في فهم طبيعة تلك الحروف.

قال المرادي في تعريفها: «هي حروف تردَّدت بين مخرجين وتولَّدت من حرفين»[(٢)]، قال مكي: «ومخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين مخرج الحرفين اللذين اشتركا فيه»[(٣)]. وقال عمر بن إبراهيم المسعدي (ت١٠١٧هـ): «وقد عرَّف بعض مشايخنا هذه الحروف الفرعية بأنها حروف غايرت الأصلية ونشأت عنها بكيفية مختصة بها، فإن كيفيتها لا نظير لها في الحروف الأصلية... وتعريف الحروف الفرعية بما ذكرنا أولى من تعريف بعضهم لها حيث قال: هي حروف تردَّدت بين مخرجين وتولَّدت من حرفين، انتهى، لأنه يتخلف عنه كل من ألف التفخيم واللام المغلظة فإنهما ليسا متولدين من حرفين ولا مترددين بين مخرجين، كما هو ظاهر»[(٤)].

= التي كالجيم، وزاد عليها اللام المفخمة (ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤٣٢، ومكي: الرعاية ص١٠٧/١١٢، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٨١ ـ ٨٤، والمرعشي: جهد المقل ص١٢٠).

(١) المفيد ص٤٤.

(٢) المفيد ص٤٥.

(٣) الرعاية ص١١١، وينظر: المرعشي: جهد المقل ص١٢١.

(٤) الفوائد المسعدية ص٢٤ ـ ٢٥.

وما نقله المسعدي ورجَّحه في تعريف الحروف الفرعية وتحديد مخارجها أولى مما ذهب إليه غيره، لأن مخارج هذه الحروف الفرعية في الغالب هي عين مخارج نظيراتها الأصلية، غير أنها اختصت بكيفية معينة، أي اتصفت بصفات صوتية ميَّزتها عن الحروف الأصلية، فالصاد التي كالزاي هي من مخرج الصاد سوى أنها صارت مجهورة، واللام المفخمة من مخرج المرققة غير أن أقصى اللسان يتصعد عند النطق بالمفخمة فأكسبها التفخيم، وكذلك حال ألف الإمالة وألف التفخيم، فالمخارج الفرعية لم تنفرد إذن بمخارج مستقلة بها، بل اختلفت كيفياتها، ومن عرف مخارج الأصول لم تخف عليه مخارج الفروع.




معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الفصل الثالث

صفات الحروف

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف الصفات، وأسس تصنيفها.

المبحث الثاني: في بيان الصفات التي لها ضد.

المبحث الثالث: في بيان الصفات التي ليس لها ضد.

المبحث الرابع: في بيان صفات كل حرف من حروف العربية.



إن تحديد مخرج الحرف لا يكشف وحده عن جميع مكوناته الصوتية، ولا يوضح كل العناصر التي تميزه عن غيره من الحروف التي تشاركه في المخرج أو غيرها، لأن عملية إنتاج الصوت اللغوي تتركب من عدد من أنشطة أعضاء آلة النطق، واحد منه اعتراض أعضاء آلة النطق للنَّفَس في مكان ما، وهو ما سَمَّاه الدارسون بالمخرج، وهناك جوانب أُخرى تتعلق بحالة الوترين الصوتيين، والشكل الذي تتخذه الأعضاء عند النطق، سَمَّوْها الصفات.

وبعد أن فرغ ابن الجزري من الحديث عن المخارج أتبعه بالحديث عن الصفات، وخصَّص لها سبعة أبيات من المقدمة، وجعل البيت الأول مدخلاً إلى الحديث عنها، وألمح فيه إلى ما له ضِدٌّ من الصفات، ثم ذكر الصفات التي لها ضد في ثلاثة أبيات والصفات التي لا ضد لها في ثلاثة أبيات أيضاً.

ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث لشرح تلك الأبيات، هي:

المبحث الأول: في تعريف الصفات، وأسس تصنيفها.

المبحث الثاني: في بيان الصفات التي لها ضد.

المبحث الثالث: في بيان الصفات التي ليس لها ضد.

المبحث الرابع: في بيان صفات كل حرف من حروف العربية.





المبحث الأول

تعريف الصفات وأسس تصنيفها

لم يُعَرِّفِ ابن الجزري في المقدمة الصفات، ولم يبين أسس تصنيفها، وذلك لحرصه على الإيجاز الذي اتسمت به مقدمته، ولكن من المفيد اطِّلاع متعلم التجويد والدارس لشرح المقدمة على تعريف العلماء للصفة والأنواع التي تقسم عليها الصفات، لأهمية ذلك في إدراك حقيقة تلك الصفات، ودورها في تشكيل الظواهر الصوتية.

١ ـ تعريف الصفة وفائدة دراستها:

الصِّفَةُ ـ لغةً ـ من وَصَفَ الشَّيْءَ يَصِفُهُ، إذا ذكره بحِلْيَتِهِ ونَعْتِه، والمصدر وَصْفٌ وصِفَةٌ وقيل: الوَصْفُ المصدر، والصفة الحِلْيَةُ، أي الاسم[(١)].

وعَرَّفَ عدد من شراح المقدمة الجزرية الصِّفَةَ اصطلاحاً بالكَيْفِيَّة[(٢)]، إذ صفة الشيء كيفيته المُمَيّزة له عن غيره[(٣)]، وقال طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ): «وصفة الحرف كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج، وتتميز بذلك الحروف المتحدة بعضها عن بعض»[(٤)].

أما النحويون فلا يريدون بالصفة هذا المعنى، لأن الصفة عندهم هي

---

(١) لسان العرب ١١/ ٢٧٢ (وصف).
(٢) الكيفية لغة: مصدر صناعي من (كيف) وهو اسم استفهام يُسْأَل به عن الحال (ينظر: لسان العرب ١١/ ٢٢٤ كيف).
(٣) ينظر: عبد الدائم الأزهري الطرازات المعلمة ص١٠٦.
(٤) شرح المقدمة الجزية ص٨٧.



النعت المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول وما يرجع إليهما[(١)]. قال علي القاري (ت١٠١٤هـ): «الصفة ما قام بالشيء من المعاني، كالعِلْم والسواد، وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوي، والمراد ها هنا عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وأمثال ذلك، فالمخرج للحرف كالميزان يُعْرَفُ به ماهِيَّتُهُ وكَمِّيَّتُهُ، والصفة كالمَحَكِّ والناقدِ يُعْرَفُ بها هيئته وكيفيته[(٢)]، وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج، حال تأديته، ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد وصفة واحدة»[(٣)].

وتعريف الصفة بأنها كيفية مصاحبة لتكوُّن الحرف في مخرجه يشمل كل العمليات النطقية التي تقوم بها أعضاء النطق عند اعتراض النَّفَس في موضع الحرف، وسيأتي تفصيل تلك العمليات وما يترتب عليها من أثر صوتي في مباحث هذا الفصل.

وأشار بعض العلماء إلى فائدتين أُخريين للصفات إلى جانب التمييز بين الحروف المشتركة في المخرج، وهما:

الفائدة الأولى: معرفة ما يُدْغَمُ في مقاربه وما لا يُدْغَمُ.

(١) ينظر: لسان العرب ١١/ ٢٧٣ (وصف).

(٢) اعترض التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) على قول ابن الناظم (ت٨٣٥هـ) في الحواشي المفهمة (ص٥٦) والقاضي زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) في الدقائق المحكمة (ص٣١): في تعريف الصفات بأنها كيفيات ثم قولهم: إن الصفة للحرف كالناقد تعرف بها كيفيته، فقال في الفوائد السرية (ورقة ١٥ظ ـ ١٦و): «وفي تعبيره بالجهر عن المجهور تجوُّزٌ، وهذا أولى مما اختاره ابن الناظم والقاضي من أن المراد بالصفات الكيفيات لا المشتقات الدالة عليها... ومن العجب أنهما بعد اعتبار الصفات بمعنى الكيفيات ذكرا أن المخارج للحرف كالميزان يعرف به كميته، والصفة له كالناقد يعرف بها كيفيته، ولا معنى لمعرفة الكيفية بالكيفية»، وقال الفضالي (الجواهر المضية ص١١٤): «وقوله: (ولا معنى [لمعرفة] الكيفية بالكيفية) يمكن أن يجاب عنه بأن الصفة التي تعرف بها الكيفية هي الصفة الثابتة في نفس الأمر، كالجهر، والكيفية المعروفة هي الحاصلة بالمصدر، وهي كونه مجهوراً، إلى آخره، فتأمل».

(٣) المنح الفكرية ص٩٦.



والثانية: بيان الحروف العربية حتى يَنْطِقَ مَن ليس عربي بمثل ما يَنْطِقُ العربي، فهو كبيان رفع الفاعل، فكما أنَّ نَصْبَهُ لَحْنٌ، فكذلك النطق بها مخالفاً لما رُوِيَ عن العرب في النطق بها لَحْنٌ أيضاً(١).

٢ ـ عدد الصفات وكيفية تصنيفها:

كان سيبويه (ت١٨٠هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ أَوَّلَ من درس المخارج والصفات دراسة منظمة مفصلة، فحدَّد مخارج الحروف، ثم بَيَّنَ صفاتِها، فذكر سبعَ عشرةَ صفة(٢)، التزم بذكرها علماء العربية والتجويد من بعده، وربما زادوا عليها صفة أو أكثر، إلا أنَّ مكيّاً (ت٤٣٧هـ) زاد عليها زيادة كبيرة، حتى بلغت أربعة وأربعين لقباً هي صفات لها(٣)، ولم يتابع علماء التجويد مكيّاً في منهجه في تحديد صفات الحروف(٤)، لأن كثيراً منها ليست ذات دلالات صوتية، وأخذوا بمذهب سيبويه ومن تابعه.

ولم يراع سيبويه وكثير من علماء العربية والتجويد منهجاً معيناً في ترتيب الصفات أو تقسيمها، سوى أنهم يبدؤون بذكر الصفات المتقابلة، ثم يتبعون ذلك بما ليس له مقابل، لكن بعض علماء التجويد اتبع منهجاً أكثر تحديداً في ذكر الصفات، وهو تقسيمها إلى ما له ضد وما ليس له ضد، على نحو ما قسَّمها شريح بن محمد الرعيني (ت٥٣٩هـ) في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن)، حيث قال: «واعلم أن لهذه الحروف ستة عشر لقباً، لاختلاف صفاتها، فمنها ألقابٌ لحروفٍ لأضدادها ألقابٌ مضادة لتلك

(١) ينظر: المرادي: شرح التسهيل ورقة ٣٠٤ظ، والسيوطي: همع الهوامع ٦/ ٢٩٦.
(٢) ذكر سيبويه في باب مخارج الحروف وأحوالها (الكتاب ٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦) اثنتي عشرة صفة هي: المجهورة، والمهموسة، والشديدة، والرخوة، وبين الشديدة والرخوة، والمنحرف، وحروف الغنة، والمكرر، واللينة، والهاوي، والمطبقة، والمنفتحة، وذكر خمس صفات أخرى في مواضع متفرقة، هي: الصفير (٤/ ٤٦٤)، والقلقلة (٤/ ١٧٤)، والمستعلية (٤/ ١٢٩)، والاستطالة (٤/ ٤٤٦)، والتفشي (٤/ ٤٤٨).
(٣) الرعاية ص١١٥.
(٤) ينظر: كتابي: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص١٩٦ ـ ١٩٧.

الألقاب، ومنها ألقاب لم يستعمل لها ضد»[(١)].

وقَسَّمَها بعض علماء التجويد المتأخرين إلى صفات ذاتية وعارضية، فالذاتية مثل: الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والقلقلة والانحراف والتكرير والصفير ...إلخ، والعارضية مثل التفخيم والترقيق، والإشباع والاختلاس ...إلخ[(٢)]، وقال المرادي: «اعلم أن صفات الحروف على ضربين ذاتي وإضافي، والأول: هو الذي لا بد لطالب التجويد منه، وهو المفيد في باب الإدغام، وأما الثاني: فإنما هو نَسَبٌ للحروف إلى مخارجها أو إلى ما جاورها، أو نحو ذلك مما لا تأثير له في لفظ الحرف ولا حاجة هنا إلى ذكر هذا الضرب»[(٣)].

وذكر المرادي من الصفات الذاتية التي لا بد لطالب التجويد منها ست عشرة صفة، وقسَّمها على قسمين[(٤)]:

١ ـ صفات مُمَيِّزَة، وهي التي تُمَيِّزُ الحروف المشتركة في المخرج، وهي الصفات التي لها ضِدٌّ.

٢ ـ صفات مُحَسِّنَة، وهي التي تُحَسِّنُ لفظ الحروف المختلفة، وهي الصفات التي لا ضِدَّ لها.

وقَسَّمَ علماء العربية والتجويد صفات الحروف أيضاً إلى صفات قوة، وصفات ضعف[(٥)]، فقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ): «فعلى قَدْرِ ما في الحروف من الصفات القوية كذلك قوته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه، فافهم هذا لتعطي كل حرف في قراءتك حقَّهُ من القوة، ولتتحفظ ببيان الضعيف في قراءتك، فالجهر والشدة والصفير

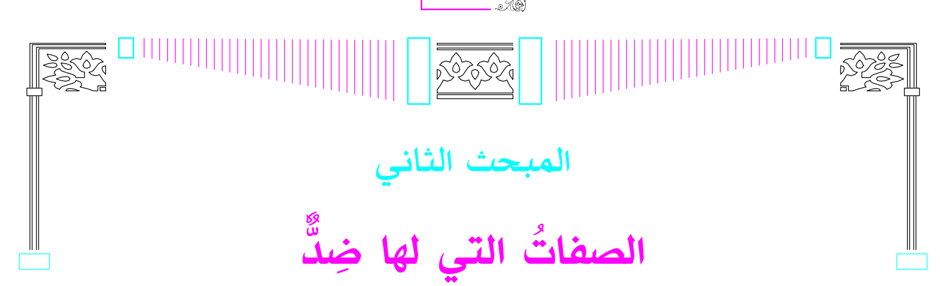
(١) نهاية الإتقان ٦٠و.
(٢) ينظر: السمرقندي روح المريد ص٥٢ ـ ٥٧، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص٤٢.
(٣) المفيد ص٤٧، وينظر: القسطلاني: لطائف الإشارات ١/ ١٩٦.
(٤) المفيد ص٥٣، وينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص١٠٧.
(٥) ينظر: ابن جني: الخصائص١/ ٥٥.



والإطباق والاستعلاء من علامات القوة، والهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعف الحرف»[(١)]، وجعل مكي الصفات القوية عشر صفات في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات) في قوله: «واعلم أن القوة في الحرف تكون بالجهر، والشدة، وبالإطباق، والتفخيم، وبالتكرير، وبالاستعلاء، وبالصفير، وبالاستطالة، وبالغنة، وبالتفشي»[(٢)].

واعتنى بعض شراح الشاطبية ببيان الصفات القوية والصفات الضعيفة وبَيْنَ القوية والضعيفة، وإن لم يشر إليها الشاطبي[(٣)]، وكذلك فعل بعض شراح المقدمة الجزرية، وإن لم يشر إليها ابن الجزري فيها[(٤)]، وغيرهم من علماء التجويد[(٥)].

(١) الرعاية ص١١٨.
(٢) الكشف ١/ ١٣٧.
(٣) ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني ص٧٥٥.
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦٢، والفضالي: الجواهر المضية ص١١٩.
(٥) ينظر: المرادي: المفيد ص٥٣، والنابلسي: كفاية المستفيد ١١و، والمرعشي: جهد المقل ص١٦٥ ـ ١٦٦، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص٦٢.



المبحث الثاني

الصفاتُ التي لها ضِدٌّ

قال المصنف:

٢٠ ـ صفاتُها: جَهْرٌ، ورِخْوٌ، مُسْتَفِلْ   مُنْفَتِحٌ، مُصْمَتَةٌ، والضِّدَّ قُلْ

قوله: (صفاتها) أي صفات الحروف، وذَكَرَ في هذا البيت خَمْسَ صفات هي: الجهر والرخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات.

وأشار إلى أضدادها بقوله: (والضِّدَّ قُلْ)، أي اجعل الصفات المذكورة عَقِيبَ هذا البيت مقابلاً لكل صفة من هذا الصفات الخمس أوَّلاً لأوَّل، وثانياً لثانٍ، وكذا إلى آخر الترتيب[1].

وضِدُّ الشيءِ خِلافُهُ[2]، والصفات المتضادة التي ذكرها ابن الجزري عشر صفات، فالجهرُ ضِدُّه الهمس، والرخاوة ضِدُّها الشدة، والاستفال ضِدُّه الاستعلاء، والانفتاح ضِدُّه الإطباق، والإصمات ضِدُّه الذلاقة، وقد استوفى ذكر هذه الصفات وحروفها المتصفة بها في الأبيات الثلاثة الآتية، وسوف نتناولها على النسق الذي ذكرها فيه.

١ ـ الجَهْرُ والهَمْسُ:

قال المصنف:

٢١ ـ مَهْمُوسُها: فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ   ....

الهَمْسُ في اللغة: الخَفِيُّ من الصوت[3]، والجَهْرُ العلانية، يقال:

---

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٧.
(٢) لسان العرب ٤٢٥١ (ضدد).
(٣) لسان العرب ٨/ ١٣٧ (همس).



جَهَرَ بالقول إذا رَفع به صوته، ورجلٌ جَهِيرُ الصوت أي عالي الصوت، وكذلك رَجُلٌ جَهْوَرِيُّ الصوتِ رَفيعُهُ، والجَهْوَرِيُّ هو الصوت العالي[١]، والخُلاصة أنَّ الهمس لُغَةً هو الصوت الخفي، وأنَّ الجهر هو الصوت العالي[٢].

والحروفُ المهموسة عند ابن الجزري وعند مَن تقدَّمه من علماء العربية والتجويد ومَن جاء بعده عشرة حروف، مجموعة في قولهم: فَحَثَّهُ شخصٌ سَكَت، وما عداها مجهور، وهي تسعة عشر حرفاً، في قول من جعل الحروف تسعة وعشرين حرفاً، وهي: ء ا ع غ ق ج ي ض ل ر ن د ط ز ذ ظ ب م و.

وكان سيبويه (ت١٨٠هـ) أقدم مَن ذكر مصطلح الجهر والهمس وعَرَّفَهُمَا، وذَكَرَ حروفهما، وأخذ عنه ذلك جميع مَن جاء بعده من علماء العربية والتجويد، لكنَّ تعريفه للمجهور والمهموس لا يخلو من غموض أدَّى إلى تعرضه لتغيير غير مفيد في عبارته، على مَرِّ السنين، وليس ضرورياً هنا تتبع ذلك التعريف منذ عصر سيبويه إلى زماننا، ولعل الوقوف على تعريف المجهور والمهموس عند المحدثين أولاً، ثم إيراد تعريف سيبويه بعده، يساعد على إدراك ما فيه.

والصوت المجهور عند دارسي الأصوات المحدثين هو الصوت الذي يَهْتَزُّ الوتران الصوتيان عند النطق به، والمهموس هو الصوت الذي لا يَهْتَزُّ الوتران الصوتيان عند النطق به، والحروف المهموسة لدى المحدثين اثنا عشر حرفاً، هي حروف (فحثه شخص سكت) مع القاف والطاء، وما عداها مجهور، إلا أن الهمزة مختلف فيها بين كونها مهموسة أو هي لا مجهورة ولا مهموسة.

فالقاف والطاء والهمزة عدَّها علماء العربية والتجويد أصواتاً مجهورة، وهي عند المحدثين ليست كذلك، بل القاف والطاء مهموسان لعدم اهتزاز

(١) لسان العرب ٥/ ٢٢٠ (جهر).

(٢) ينظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٩٠.



الوترين عند النطق بهما، والهمزة مهموسة عند بعضهم لعدم اهتزاز الوترين عند نطقها، أو هي لا مهموسة ولا مجهورة عند البعض الآخر، لتميز نطقها بانطباق الوترين وانفتاحهما، فلا تتحقق فيها صفة الهمس أو الجهر على نحو واضح(١).

أما تعريف سيبويه للصوت المجهور فهو: «حَرْفٌ أُشْبِعَ الاعتمادُ في مَوْضِعِهِ، ومَنَعَ النَّفَسَ أن يجريَ معه حتى يَنْقَضِيَ الاعتمادُ ويَجْرِيَ الصوتُ»، وعرَّف المهموس بقوله: «وأما المهموسُ فحرفٌ أُضْعِفَ الاعتمادُ في مَوْضِعِهِ حتى جَرَى النَّفَسُ»(٢).

وكان لتعريف سيبويه للمجهور والمهموس أثره المستمر على علماء العربية والتجويد، وحظي باهتمام الدارسين المحدثين(٣). واستعراض كل ما قالوه في هذا الموضوع يحتاج إلى مجال أوسع لا تسمح به طبيعة الكتاب، كما أنه ليس من الضروري الدخول في تفاصيل ذلك، ويكفي إيراد بعض الأمثلة التي تدل على الأثر السلبي لذلك التعريف على تصور علماء التجويد لهاتين الصفتين الصوتيتين.

وحصل لتعريف سيبويه للمجهور والمهموس تغييرات على يد شراح المقدمة وعلماء التجويد المتأخرين، تبتعد به أحياناً عن بلوغ حقيقة هاتين الصفتين، وتجلب اللبس أحياناً أخرى حتى يكاد يختلط تعريفهما بتعريف الشديد والرخو، فقال علي القاري (ت١٠١٤هـ) وهو من العلماء المحققين: «وسُمِّيَتْ مجهورةً لِمَنْعِ النَّفَسِ وحَصْرِهِ أن يَجْرِيَ معها لِقُوَّتِهَا وقُوَّةِ الاعتمادِ عليها عندَ خروجها»، وقال في تعريف المهموس: «سُمِّيَتْ مهموسةً لِجَرَيَانِ

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٦٢، و٨٥، ٩١ و١٢٠، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص١٠٦ ـ ١٠٨، وكمال بشر: علم الأصوات ص١٧٤، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص١٠٧ ـ ١١٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٤.

(٣) ينظر: عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي ص٨٩ ـ ١١٥، وعبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص١٠٣ ـ ١٠٥.



النَّفَسِ معها لِضَعْفِهَا ولِضَعْفِ الاعتماد[١] عليها عند خروجها»[٢]. وزاد المسعدي (ت١٠١٧هـ) على تعريف المجهور: «وقوة الاعتماد عليها في مخارجها»، وعلى تعريف المهموس: «وضعف الاعتماد عليها في مخارجها»[٣].

ووصل تأثير تعريف سيبويه للمجهور والمهموس إلى المؤلفات الحديثة والمعاصرة المؤلفة في علم التجويد، مع حصول عدد من التحريفات في ألفاظ التعريف، تزيد من صعوبة فهمه، مع المحافظة على ذكر القاف والطاء والهمزة ضمن الحروف المجهورة، فالهمس في بعض المؤلفات: «ضعف التصويت بالحرف لضعف الاعتماد عليه في المخرج حتى جَرَى النَّفَس معه فكان فيه هَمْسٌ أو خَفَاءٌ ولذا سُمَّي مهموساً»، والجهر هو: «قوة التصويت بالحرف لِقُوَّةِ الاعتماد عليه في المخرج حتى مَنَعَ جريانَ النَّفَسِ معه، فكان فيه جَهْرٌ، أي إعلانٌ وإظهارٌ، ولذا سُمِّيَ مجهوراً»[٤].

وصار تعريف المهموس في بعض المؤلفات: «جَرَيانُ النَّفَس عند النطق به ساكناً» وصار تعريف المجهور: «انْحِبَاسُ جَرْيِ النَّفَسِ مع الحرف عند النطق به»[٥]، وهذا تعريف يكاد ينطبق على الحرف الشديد والرخو.

وعلى متعلم التجويد الخروج من دائرة اللبس والغموض في تعريف المجهور والمهموس بالاعتماد على تعريف علماء الأصوات لهما، وهو تعريف مبني على حقائق علمية مؤكدة، وإذا أبى بعض الدارسين إلا التمسك

(١) ناقش التاذفي (الفوائد السرية ١٦و): تعليل بعض شراح المقدمة لتسمية الحروف بالمهموسة (لجريان النَّفَس معها ولضعفها وضعف الاعتماد عليها) فقال: «وجَعْلُ الضَّعْفَيْنِ علةً للجريان أولى من ضَمِّهِمَا إليه».
(٢) المنح الفكرية ص٩٨.
(٣) الفوائد المسعدية ص٤٣.
(٤) المرصفي: هداية القاري ١/ ٧٩ ـ ٨٠، وينظر: أحمد شكري وزملاؤه: المنير ص١٢٧.
(٥) أحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٥٧٩.

بالتعريفات الموروثة فإني أُدُلُّهُ على كنز مخبوء في تعريف المجهور والمهموس يمكنه أن يجمع بينه وبين التعريف المعاصر لهما، وهو تعريف أصله عند سيبويه، ولكن العلماء السابقين تركوا التعريف الواضح للمجهور والمهموس عند سيبويه وتمسكوا بالتعريف الآخر الذي ازداد غموضاً كلما تعاورته أقلام المؤلفين.

قال سيبويه في باب الوقف: «واعلم أن من الحروف حروفاً مُشْرَبَةً ضُغِطَتْ من مواضعها فإذا وقفتَ خَرَجَ معها من الفم صُوَيْتٌ ونَبَا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة... ومن المُشْرَبَةِ حروفٌ إذا وقفتَ عندها خَرَجَ معها نحوُ النَّفْخَةِ، ولم تُضْغَطْ ضَغْطَ الأولى، وهي: الزاي، والظاء، والذال، والضاد، لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصَّدْرِ انْسَلَّ آخِرُهُ وقد فَتَرَ... وأما الحروف المهموسة فكلُّها تَقِفُ عندها مع نَفْخٍ، لأنهن يخرجن مع التَّنَفُّسِ لا صوتِ الصدر، وإنما تَنْسَلُّ معه»[(١)].

ويترجح من سياق النص أن المقصود بالحروف المُشْرَبَة هي حروف الجهر، لأنها أُشربت صوتَ الصدر، في مقابل الحروف المهموسة، لكن سيبويه لم يذكر هذا المصطلح في حديثه عن الحروف ومخارجها وأحوالها، واستخدم مصطلح المجهور في مقابل المهموس، ولم يذكر مصطلح المُشْرَبَةِ وغيرِ المُشْرَبَةِ معها.

وكان أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)[(٢)]، قد استشكل تعريف المجهور والمهموس فسأل شيخه سيبويه فقال: «سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور... قال سيبويه: وإنما فرَّق بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبين المجهور إلا أن تُدْخِلَهُ الصَّوْتَ الذي يخرج من

---

(١) الكتاب ٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢) الأخفش الأوسط: سعيدة بن مسعدة، أبو الحسن البصري، نحوي عالم باللغة والأدب، أخذ عن سيبويه، له (معاني القرآن)، توفي سنة ٢١٥هـ (ينظر: معجم المؤلفين٤/ ٢٣١، والأعلام ٣/ ١٠١).



الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق. . .وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يُزْجِي الصوت، ولم يُعْتَمَدْ عليه فيها كاعتمادهم في المجهورة، فأُخْرِجَ الصوت من الفم ضعيفاً»[(١)].

ولم تجد فكرة سيبويه في التمييز بين المجهور والمهموس بالاعتماد على صوت الصدر إلا اهتماماً ضعيفاً من العلماء اللاحقين، مثل ما نقله ابن منظور في لسان العرب عن شَمِرِ بنِ حَمْدَوَيْهِ (ت٢٥٥هـ)[(٢)] «قال شَمِرٌ: الهمس من الصوت والكلام ما لا غَوْرَ له في الصدر، وهو ما هُمِسَ في الفم. . . والهَمْسُ والهَمِيسُ حِسُّ الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر ولا جهارة في المنطق، لكنه كلام مهموس في الفم كالسر»[(٣)].

ولا يخفى على القارئ أن سيبويه يريد بصوت الصدر النغمة الحنجرية التي تصاحب نطق الأصوات المجهورة، والتي يُحِسُّ المرء أنها تخرج من أعلى الصدر، ولم يتحدث سيبويه عن دور الوترين الصوتيين في إنتاجها لعدم معرفة أهل زمانه بتشريح الحنجرة، لكن تصنيفه للأصوات إلى مجهورة ومهموسه، وصحة تحديده لحروفهما، ما عدا القاف والطاء والهمزة، ولا بد أن يكون هناك سبب جعله يذكرها مع الأصوات المجهورة[(٤)]، وصحة تمييزه بين الأصوات المجهورة ومقابلاتها المهموسة، مثل الدال والتاء، والزاي والسين وغيرها[(٥)]، كل ذلك يدل على أن سيبويه قد أدرك ظاهرة

(١) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٦/ ٤٦١ ـ ٤٦٣.
(٢) شَمِرُ بن حَمْدَوَيْهِ، أبو عمرو الهَرَوِيُّ، نحوي، لغوي، رحل إلى العراق وأخذ عن علمائه، له كتاب كبير في اللغة، توفي سنة ٢٥٥هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٤/ ٣٠٦، والأعلام ٣/ ١٧٥).
(٣) لسان العرب ٨/ ١٣٧ (همس).
(٤) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٢٥٠ و٢٧٦و٢٨٨، وكتابي:الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٢٠٧ ـ ٢١٩.
(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٦٠ ـ ٤٦١.



الجهر والهمس، لكنه لم يتمكن من صياغة التعريف على نحو واضح، ولم يتمسك الدارسون بالجانب الواضح في حديث سيبويه عنهما، وهو ما يتعلق بصوت الصدر، بل أخذوا بالتعريف الغامض، ولم يتمكنوا من الكشف عما يحيط به من غموض، إن لم يزيدوا عليه.

٢ ـ الشدة والرخاوة وما بينهما:

قال المصنف:

٢١ ـ .... شَدِيدُها لَفْظُ (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)

٢٢ ـ وبَيْنَ رِخْوٍ والشديدِ (لِنْ عُمَرْ) ....

ذكر ابن الجزري في البيت العشرين من المقدمة مصطلح الرخوة، وذكر هنا تتمة قسيمتها، وهي الحروف الشديدة، والحروف المتوسطة، لأن الحروف باعتبار الشدة وغيرها ثلاثة أقسام[(١)]:

١ ـ شديدةٌ مَحْضَةٌ، وهي ثمانية حروف ذكرها في قوله: (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)، أي: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء.

٢ ـ متوسطة بين الشديدة والرخوة، وهي الحروف الخمسة المجموعة في قوله: (لِنْ عُمَرْ)[(٢)]، أي: اللام والنون والعين والميم والراء.

٣ ـ ورِخوة[(٣)] مَحْضَةٌ، وهي ما عدا الشديدة والمتوسطة، وعددها ستة

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٨، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١١٦، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص١٣، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٣٧.

(٢) قوله: (لِنْ) فعل أمر من (لان يلين)، و(عُمَرُ) اسم رجل منادى بحرف نداء محذوف، والمراد هنا حروف (لِنْ عُمَرُ) (ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٩٣، والتاذفي: الفوائد السرية ١٦ظ، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٠٠).

(٣) الرِّخو: مثلثة الراء، أي تُحَرَّكُ بالكسرة والضمة والفتحة، وكلامُ العرب الجيد الرِّخو بالكسر (لسان العرب ١٩/٢٨ رخو)، وقال عبد الدائم الأزهري (الطرازات المعلمة =

عشر حرفاً، هي: الألف والهاء، والحاء، والخاء، والغين، والضاد والشين والياء، والسين والصاد والزاي، والذال والثاء والظاء، والفاء، والواو.

وتقسيم الأصوات إلى شديدة ورخوة ومتوسطة ابتدأه سيبويه وتابعه علماء العربية والتجويد عليه، وقال به دارسو الأصوات المحدثون، وهناك تباين في تعريف الشديد والرخو، وفي حصر عدد حروف كل قسم، وفي المصطلحات المعبرة عنها. ويحسن بمتعلم التجويد الإلمام بهذه المسائل من غير حاجة إلى تتبع كل ما قيل فيها.

أما تعريفها فإن سيبويه عرَّف الشديد بقوله: «وهو الذي يَمْنَعُ الصوتَ أن يجريَ فيه... وذلك أنك لو قلت: الحَجّ، ثم مددتَ صوتك لم يَجْرِ ذلك»، ثم ذكر الحروف الرخوة، وقال: «وذلك إذا قلتَ: الطَّسّ وانْقَضْ، وأشباه ذلك، أجريت فيه الصوتَ إن شئت»، ثم وصف العين بأنها بين الرخوة والشديدة، ثم ذكر اللام والنون والميم والراء، وقال: إنها حروف شديدة جرى فيها الصوت(١).

ووقف سيبويه على حقيقة الصوت الشديد، وهي حصره الصوت، فقال وهو يتحدث عن الطاء: «ولأنها حَصَرَتِ الصوت من موضعها كما حَصَرَتْهُ الدال»(٢).

وتابع علماء التجويد سيبويه وعلماء العربية من بعده في هذا التقسيم(٣)، لكن ثمة إضافات أتى بها شراح المقدمة الجزرية وعلماء التجويد المتأخرون، بعضها إيجابي وبعضها سلبي، فمن الإضافات الإيجابية تقرير واستعمال مصطلح (المتوسطة)، واستعمال بعضهم مصطلح

= ص١٠٩): «والرواية عن الناظم بالكسر»، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص١٠٠): «والكَسْرُ أشهر».

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٦٠.

(٣) ينظر: كتابي: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص١٢٤ ـ ١٢٧.

(البينية)[١]، ومن الإضافات الإيجابية إدراكهم ما يجري في الحروف الشديدة، من حصر الصوت، فقال طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ): «إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصاراً تاماً فلا يجري يُسَمَّى شِدَّةً، كما في (الحَجّ) فإنك لو وقفت على قولك (الحَجّ) وجدت صوتك راكداً محصوراً، حتى لو رُمْتَ مَدَّ صَوْتِكَ لم يمكنك، وأما إذا جرى الصوت جرياناً تاماً ولا ينحصر أصلاً يُسَمَّى رخوة...»[٢]، وقال المسعدي (ت١٠١٧هـ): «سميت حروفها شديدة لحبس الصوت عند النطق بحروفها وقوة الاعتماد عليها في مخارجها»[٣].

وقد وقع بعض شراح المقدمة وبعض علماء التجويد المتأخرين في خلط بين تعريف المجهور والشديد، وبين المهموس والرخو، متأثرين بتعريف سيبويه لها، فالمجهور عند سيبويه: «مَنَعَ النَّفَس أن يجريَ معه»، والشديد: «يَمْنَعُ الصوت أن يجريَ فيه»[٤]، وقد اضطربت عبارتهم في تعريف الشديد والرخو، فجمع بعضهم بين النَّفَس والصوت في تعريفهما، فقالوا: الرخوة جَرَى معها النَّفَس والصوت، والشديدة انحبس الصوت والنفس معها[٥]، وذكر بعضهم النَّفَس وحده في تعريفهما[٦]، بينما استخدم سيبويه كلمة الصوت.

ووقعت أكثر كتب علم التجويد الحديثة تحت تأثير هذه التعريفات وما وقع فيها من خلط، وحاول بعض المؤلفين تقريبها إلى المتعلمين، ولكن في الإطار نفسه، فقال الشيخ أحمد الطويل: «يلاحظ أن الفرق بين هذه

(١) ينظر: طاش كبري زاده شرح المقدمة الجزرية ص٩٥، التاذفي: الفوائد السرية ١٦و، والمرعشي: جهد المقل ص١٤٤.
(٢) شرح المقدمة الجزرية ص٩٠، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٩٩.
(٣) الفوائد السرية ص٤٣.
(٤) الكتاب ٤/ ٤٣٤.
(٥) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥٩.
(٦) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١١٥.

التعريفات هو: جَرْيُ النَّفَسِ أو انحباسه بالنسبة (للهمس والجهر)، فالنَّفَس الخارج من الصدر يبقى جارياً مع الهمس، أما مع الجهر فلا يجري.

وجَرْيُ الصوت أو انحباسه بالنسبة (للشدة والرخاوة والتوسط) كذلك.

فمدار التعريف فيها هو (النَّفَسُ والصَّوْتُ)، ومدار الجهر على انقطاع النَّفَس، ومدار الشدة على امتناع الصوت وعدم جريانه، فإذا امتنعا كان الحرف مجهوراً شديداً»[١].

ولا يخرج الدارس من خلال هذا التقريب لتعريف هذه المصطلحات بنتيجة واضحة[٢]، ولعل الأخذ بتعريفها في علم الأصوات يُسَهِّلُ فهمها والوقوف على حقائقها، من غير استخدام مصطلحي الصوت والنَّفَس، لأن الصوت في الواقع لا يكون من غير نَفَس، وقديماً قال المرعشي (ت١١٥٠هـ): الصوت هو النَّفَسُ المسموع[٣]، فلا صوت من غير نفس، فيكون تعريفها على النحو الآتي:

المجهور: هو الصوت الذي يهتز الوتران عند النطق به.

والمهموس: هو الصوت الذي لا يهتز الوتران عند النطق به.

والشديد: هو الصوت الذي ينتج بحبس النَّفَس في المخرج ثم إطلاقه.

والرخو: هو الصوت الذي يضيق مجرى النَّفَس في مخرجه.

---

(١) فن الترتيل وعلومه ٢/ ٥٨٢.

(٢) أدرك التاذفي (ت١٠١٧هـ) بعض ما سببه الخلط بين هذه المصطلحات من إشكالات، فقال (الفوائد السرية ١٣ظ): «لكن التحقيق أن بين المجهورة والشديدة فرقاً باعتبارهم عدم جري النفس في المجهورة وعدم جري الصوت في الشديدة... وإنما الشدة انحصار جري الصوت عند الإسكان، والجهر انحصار جري النفس مع تحركه، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والغين، فظهر الفرق بينهما!»، وينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص٤٤.

(٣) جهد المقل ص١٤٥.



أما الحروف المتوسطة فإن علماء العربية والتجويد اختلفوا في عددها، وأكثرهم على الرأي الذي اختاره ابن الجزري[(١)]، وهي التي ذكرها في حروف (لن عمر)، وهو ما يفهم من كلام سيبويه[(٢)]، لكن ابن جني جعلها ثمانية، وهي المجموعة في (لم يُرَوِّعْنَا)[(٣)].

وإذا كانت المتوسطة تتميز باعتراض آلة النطق للنفس في مخارجها لكن النَّفَس يجد طريقه من موضع آخر، فإن إدراج الألف والواو والياء معها غير مناسب، لأن هذه الحروف الثلاثة أوسع الحروف مخارج، ولا ينطبق عليها تعريف التوسط. ولا تتضح صفة التوسط في العين، وإذا لاحظنا إجماع العلماء على عد الحاء رخوة، وهي أخت العين في المخرج، وشريكتها في الصفات عدا الجهر، فإن ذلك يرجح عدها مع الحروف الرخوة[(٤)].

أما المحدثون من دارسي الأصوات فإنهم يأخذون بتقسيم الأصوات إلى شديدة ورخوة ومتوسطة، لكنهم استعملوا مصطلحات أُخرى، فمعظمهم استعمل مصطلح الأصوات الانفجارية للأصوات الشديدة، والاحتكاكية للأصوات الرخوة، أما المتوسطة فقد اختلفت عبارتهم عنها[(٥)].

ومن أبرز وجوه الاختلاف بين المحدثين وعلماء العربية والتجويد في هاتين الصفتين، أعني الشدة والرخاوة، إخراج المحدثين صوت الضاد من الحروف الرخوة، وإدراجه ضمن الحروف الشديدة، بناء على نطق مجيدي قراءة القرآن في زماننا، وسوف نناقش ذلك عند الحديث عن صفة الاستطالة، إن شاء الله.

(١) ينظر: الداني: التحديد ص١٠٦، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٧٥١.
(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٥.
(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٦٩.
(٤) ينظر: مكي: الرعاية ص١٦٢، وفوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص١٨٦.
(٥) ينظر: عبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص١٠٨ ـ ١١٢، وعبد العزيز الصبغ: المصطلح الصوتي ص١١٥ ـ ١٣٢.

٣ ـ الاستعلاء والاستفال:

قال المصنف:

٢٢ ـ.................................. وسَبْعُ عُلْوٍ (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حَصَرْ

أشار **بقوله:** (عُلْوٍ) إلى صفة الاستعلاء، وحروفها سبعة هي المذكورة، ونبَّه بقوله: (حَصَرْ) على جمعها بهذه الكلمات[١]، وضِدُّهُ التَّسَفُّلُ أو الاسْتِفَالُ، والاستعلاء من مصطلحات سيبويه، وَصَفَ به الحروف السبعة التي تمنع الإمالة، ثم قال: «فكان الانحدار أخف عليهم من الاستعلاء من أن يصعدوا من حال التسفل»[٢].

وقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): «والمستعلية سبعة أحرف، يجمعها قولك: (ضَغْطٌ خُصَّ قِظْ)[٣]، الخاء والغين والقاف والصاد والضاد والطاء والظاء، سميت مستعلية لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحَنَك، ولذلك تمنع الإمالة، إلا أنها على ضربين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق، وهي حروف الإطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق، وهي ثلاثة: الغين والخاء والقاف، والمستفلة ما عدا هذه المستعلية، سميت مستفلة لأن اللسان لا يعلو بها إلى جهة الحنك»[٤].

---

(١) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٣٢.

(٢) الكتاب ٤/١٢٨ ـ ١٢٩.

(٣) لم يَقْصِدْ من جمع هذه الأحرف في هذه الكلمات الدلالة على معنى معين، كما يبدو، لكن بعض شراح المقدمة اجتهد في استنباط معنى لها، فالخُصُّ: بيت القصب، والضغط الضيق، وقِظْ: فعل أمر من القيظ، وهو الصيف (ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ١٧و)، واستنبط علي القاري منها هذا المعنى: «والمعنى أَقِمْ في وقت حرارة الصيف في خُصٍّ ذي ضغط، أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه، واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه...»، (المنح الفكرية ص١٥)، وقال محمد مكي نصر في نهاية القول المفيد (ص٥٠): وجَمْعُ هذه الأحرف في هذه الكلمات فيه موعظتان، الأولى ما مر ذكره، والثانية أن معنى هذه الكلمات: خُصَّ القبرُ بالضغط والحصر، وقِظْ: أي تيقظ من غفلتك، واعمل لآخرتك، قال: وكلتا الموعظتين حسنة.

(٤) التحديد ص١٠٦ ـ ١٠٧.



وقال ابن الجزري في النشر: «ومنها الحروف المستفلة وضدها المستعلية، والاستعلاء من صفات القوة، وهي سبعة يجمعها قولك: قظ خص ضغط، وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء...»(١).

والحروف المستفلة ما عدا المستعلية وعدتها اثنان وعشرون حرفاً(٢).

وخَصَّ المرعشي الاستعلاء بأقصى اللسان، وهو أدق في التعبير عن حقيقة هذه الصفة، فقال: «فالاستعلاء أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى... والذي ظهر للفقير بعد التأمل الكثير... أن المعتبر في الاستعلاء في اصطلاحهم استعلاء أقصى اللسان سواءٌ استعلى معه بقية اللسان أوْ لا. وحروف وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلى بها إلا وسط اللسان، والكاف لا يستعلي بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسطه، فلم تُعَدَّ هذه الأربعة من المستعلية، وإن وُجِدَ استعلاء اللسان، لأن استعلاءه في هذه الأربعة ليس مثل استعلائه بالحرف المستعلي»(٣).

ولم يبتعد الدرس الصوتي الحديث عما قرَّره علماء العربية والتجويد بشأن صفتي الاستعلاء والاستفال، وخلاصة ما قالوه: «إن الإطباق والاستعلاء ظاهرة صوتية تعني تفخيم الصوت وتغليظه، نتيجة اتساع الفراغ بين وسط اللسان والحنك الأعلى، عند ارتفاع مُؤخرةِ اللسان ومقدمه أثناء النطق بأصوات الصاد والضاد والطاء والظاء والغين [والخاء] والقاف. أما الانفتاح والتسفل فهو عكس الإطباق والاستعلاء، ويعني ترقيق الصوت، ويكون اللسان أثناء النطق بهذه الأصوات نازلاً في قاع الفم»(٤).

---

(١) النشر ١/ ٢٠٢.

(٢) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١١١.

(٣) جهد المقل ص١٥١ ـ ١٥٢.

(٤) عبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص١١٩، وينظر: عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي ص١٤٥.

٤ ـ الإطباق والانفتاح:

قال المصنف:

٢٣ ـ وصادُ ضادٌ طاءُ ظاءٌ: مطبقة ....

يمكن للسان التراجع إلى الخلف في أثناء نطق بعض أصوات طرف اللسان، مع تصعد أقصاه إلى الأعلى، ويتخذ بذلك شكلاً مقعراً يؤدي إلى صدور أصوات مفخمة تختلف جروسها عن أصوات طرف اللسان في حالة بقاء أقصاه منخفضاً، وتسمَّى هذه المجموعة بالأصوات المطبقة، وتقابلها الأصوات المنفتحة.

فإذا نطق المتكلم صوت الذال وجعل أقصى اللسان يرتفع ويتراجع إلى الخلف نتج صوت الظاء، وكذلك ينتج من السين الصاد، ومن التاء الطاء، ومن الدال الضاد (الحديثة)، إذا جعلنا أقصى اللسان يتصعد ويتراجع إلى الخلف.

وذكر ابن الجزري الأصوات الأربعة المطبقة، وجاء بها منكَّرة للوزن، وكذلك اضطره الوزن إلى ترك تنوين الأول والثالث[١].

ومصطلح المطبقة والمنفتحة من مصطلحات سيبويه، فقد قال في الكتاب: «ومنها المطبقة والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف، لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى. وهذه الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور في ما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف، وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن. فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بُيِّن بحصر الصوت، ولولا الإطباق لصارت الطاء

(١) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٣٣.



دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»(١).

وتابع علماء العربية والتجويد سيبويه في تعريف الإطباق وتحديد حروفه، وكذلك سار على أثرهم شراح المقدمة الجزرية، وربما غيَّروا تغييرات طفيفة في بعض ألفاظ التعريف، لا تضيف إضافات جوهرية إلى فهم حقيقة الإطباق، ولكن تلزم الإشارة إلى أن قول سيبويه: ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، مبني على أساس وصفه الطاء بالجهر، وكذلك قوله: ولخرجت الضاد من الكلام، على أساس أن الضاد تخرج من حافة اللسان، أما في النطق المعاصر لقراء القرآن فإنه ينبغي القول: ولولا الإطباق لصارت الطاء تاء والضاد دالاً.

ويقول دارسو الأصوات المحدثون إن اللسان يأخذ شكلاً مقعراً في حالة الإطباق، فيرتفع من طرفه ويتصعد من أقصاه، ولعل هذا هو معنى قول سيبويه: «فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان».

وكان بعض علماء العربية والتجويد قد تنبه لهذه الظاهرة، فقال الاستراباذي (ت٦٨٦هـ): «فيصير الحنك كالطبق على اللسان»(٢). وقال المرعشي: إن اللسان يكون مقوَّساً عند النطق بأصوات الإطباق(٣).

وأشار بعض الدارسين المحدثين إلى ضرورة التفريق بين مصطلح الإطباق والأصوات المطبقة، وبين مصطلح الطَّبَق والأصوات الطَّبَقِيَّة، فالأول يشير إلى الصفة التي تحدثنا عنها، والثاني يشير إلى الجزء اللين من الحنك الأعلى، وهو مخرج الكاف، فالكاف طبقية لأنها تخرج من الطبق، ولكنها ليست مطبقة، لأن اللسان لا يأخذ شكلاً مقعراً عند النطق بها(٤).

---

(١) الكتاب٤/ ٤٣٦.
(٢) شرح الشافية ٣/ ٢٦٢.
(٣) بيان جهد المقل ١٨ظ.
(٤) ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص٨٩، ورمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص٣٨، وفوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص١٦٦.

٥ ـ الذلاقة والإصمات:

قال المصنف:

٢٣ ـ .... وفَرَّ مِن لُبِّ الحروفُ المُذْلَقَهْ

يريد أن الحروف المذلقة ستة، وهي المجموعة في قولهم: (وفَرَّ مِن لُبِّ)، وحَذَفَ تنوين (لُبِّ) للوزن[(١)]، وبحث بعض العلماء عن معنى لهذه العبارة[(٢)]، وذكر ابن الجزري هذه الصفة في كتابه النشر بقوله: «ومنها الحروف المصمتة، وضدها المذلقة، أي المتطرفة، وهي ستة يجمعها قولك (فرَّ مِن لُبٍّ)، ثلاثة من طرف اللسان، وثلاثة من طرف الشفتين، ولا يوجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة لثقلها، إلا ما ندر... وذلك لسهولة هذه الحروف، فلذلك ينطق بها سهلة»[(٣)]، كما ذكر ابن الجزري المصمتة والمذلقة في كتابه التمهيد[(٤)]، وأدرجها في الطيبة بالبيت نفسه[(٥)].

والمذلقة من الصفات التي لها ضد، وكان الناظم قد ذكر ضدها وهي (المصمتة) في البيت الأول الذي ذكر فيه الصفات التي لها ضد، ويرجع هذان المصطلحان إلى ما ذكره الخليل في مقدمة كتاب العين عن الحروف الذلقية والشفوية الستة وهي: ر ل ن، ف ب م، من أنها لا تخلو كلمة

---

(١) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية١٨و.

(٢) قال التاذفي (الفوائد السرية ١٨و): «معناه: هَرَبَ الجاهلُ مِن ذِي لُبٍّ، أي من عاقل، لأن اللب: العقل» (وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٠٤).

(٣) سقط من كتاب النشر المطبوع ما يتعلق بصفتي الذلاقة والإصمات (ينظر: النشر ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٥)، وأثبتُّ النص من مخطوطة النشر المحفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٦٥) ٤٤٧. الورقة (٧٤ظ)، وقد نبهني إلى ذلك وزودني بصورة صفحة المخطوطة المحكم الفاضل لهذا الكتاب الدكتور السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي، أستاذ القراءات المشارك بجامعة طيبة ـ كلية المعلمين بالمدينة المنورة، جزاه الله تعالى خيراً.

(٤) التمهيد ص١٠٨.

(٥) في الأصل إتحاف البررة ص١٧٢.

رباعية أو خماسية من واحد أو أكثر منها، فإن جاءت مُعَرَّاة منها فاحْكُمْ عليها بأنها ليست من كلام العرب[(١)]، ولم يَرِدْ في العين مصطلح (المصمتة) لكنه وارد في ما نقله أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)[(٢)]، في تهذيب اللغة عن الخليل[(٣)].

وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ): «ومنها حروف الذلاقة، وهي ستة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم، لأنه يُعْتَمَدُ عليها بذَلَقِ اللسان، وهو صدره وطرفه، ومنها الحروف المصمتة وهي باقي الحروف... أي صُمِتَ عنها أن تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية مُعَرَّاة من حروف الذلاقة[(٤)].

وانشغل شراح المقدمة في تفسير مصطلح المذلقة والمصمتة وقال ابن الناظم: «وإنما سُمِّيَتْ مذلقة لخروجها من ذلق اللسان والشفة، أي طرفهما»[(٥)]، وقال القاضي زكريا: «سُمِّيَتْ حروفه مذلقة لخروج بعضها من ذلق اللسان، وبعضها من ذلق الشفة، أي طرفهما»[(٦)]، ولا شك في أن ذلق كل شيء حدُّه وطرفه[(٧)].

وإذا كان القول بخروج اللام والراء والنون من طرف اللسان صحيحاً فإن القول بخروج الفاء والباء والميم من طرف الشفة غير دقيق، لأنها تخرج من داخل الشفة، ومن ثم قال التاذفي (ت١٠١٧هـ): «فقول ابن الناظم

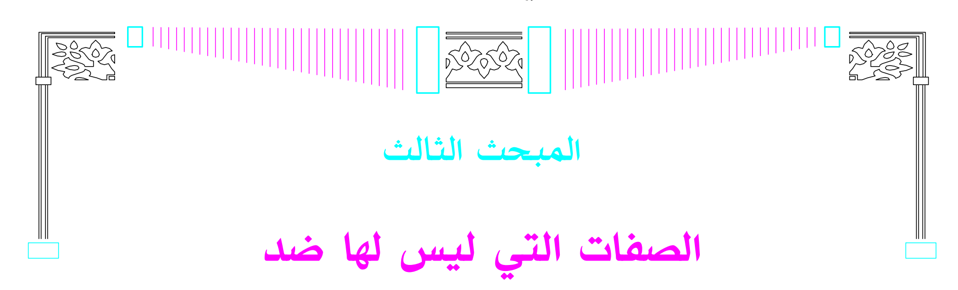
(١) العين ١/ ٥١ ـ ٥٢.
(٢) الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، لغوي أديب، من تصانيفه: معجم تهذيب اللغة، توفي بهراة سنة ٣٧٠هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٨/ ٢٣٠، والأعلام ٥/ ٣١١).
(٣) تهذيب اللغة ١/ ٥١.
(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٧٤.
(٥) الحواشي المفهمة ص٥٩.
(٦) الدقائق المحكمة ص٣٣.
(٧) لسان العرب ١١/ ٣٩٩ (ذلق).

والقاضي بخروجها من طرفهما خروج عن نهج الصحة»[(١)].

ولا يخفى على الدارس أن صفتي الذلاقة والإصمات ليستا من الصفات الذاتية التي لها دلالة صوتية، وإنما هما من الصفات الإضافية التي تتعلق بنسبة الحروف إلى مخرجها أو وظيفتها الصرفية، فمن ثمَّ لم يذكرهما بعض علماء التجويد المتقدمين وكثير من دارسي الأصوات المحدثين[(٢)]، فالداني لم يذكرهما مع صفات الحروف في كتابه (التحديد)[(٣)]، متابعاً في ذلك سيبويه، ويبدو أن المتأخرين من علماء التجويد ذكروهما متأثرين بمكي الذي أوردهما في كتابه (الرعاية)[(٤)]، لكن من المتأخرين من لم يذكرهما، كما فعل المرعشي (ت١١٥٠هـ) في كتابه (جهد المقل)، وقال في شرحه: «ومجموع ما ذكرته ثماني عشرة صفة، وتركت مما ذكره ابن الجزري في نظمه الذلاقة»[(٥)].

ولا يخفى على دارس التجويد أيضاً أن الذلاقة والإصمات ليستا مثل بقية الصفات المتضادة التي مرَّت في قدرتها على التمييز بين الأصوات، مثل الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والإطباق والانفتاح، ومن ثم فإن مَن أهملهما من علماء التجويد ودارسي الأصوات لم يكونوا بعيدين عن نهج الصواب، على الرغم من حرص كثير من المؤلفين في علم التجويد من المحدثين على ذكرهما[(٦)].

(١) الفوائد السرية ١٨و.
(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١١٠.
(٣) التحديد ص١٠٥.
(٤) الرعاية ص١٣٥.
(٥) بيان جهد المقل ١٤و.
(٦) ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/ ٨٣، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٥٦٨، وحسني شيخ عثمان: حق التلاوة ص٢٣٢، وأحمد شكري وزملاؤه: المنير ص١٣٢ ـ ١٣٣.



المبحث الثالث

الصفات التي ليس لها ضد

بعد أن فَرَغَ ابن الجزري من ذكر الصفات التي لها ضد، أتبعها بذكر الصفات التي لا ضد لها، في ثلاثة أبيات، وهي: الصفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، ولم يذكر الغنة، لأنه أدرجها في المخارج، وسبقت الإشارة إلى ذلك عند شرح قوله: «وغنةٌ مخرجها الخيشوم».

وعدم وجود ضد لهذه الصفات متأتٍّ من عدم تحقق الصوت إذا فُقِدَتِ الصفة، مثل الصفير فإننا إذا سلبنا هذه الصفة من الحروف المتصفة بها لا يؤدي ذلك إلى وجود صوت لغوي يحمل صفات تلك الحروف عدا صفة الصفير، وهذا معنى وَصْفِ هذه المجموعة من الصفات بأنها مُحَسِّنَة وليست مُمَيِّزة، أي أنها تُحَسِّنُ لفظ الصوت لكنها ليس لها القدرة على التمييز بين الأصوات.

ووَضَّحَ ابن الحاجب الفرق بين الصفات التي لها ضد والتي ليس لها ضد بقوله: «وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد، إنما هي باعتبار تقسيمات متعددة، فالمجهورة والمهموسة تقسيم، ومعنى التقسيم المستقلِّ أن تكونَ الأنواعُ منحصرةً بالنفي والإثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها، فإذا علمت أن المجهورة هي الحروف التي [لا] يجري النَّفَس معها عند النطق بها، والمهموسة هي التي يجري النَّفَسُ معها عند ذلك، علمت انحصار التقسيم بالنفي والإثبات، وكذلك الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة تقسيم، والمطبقة والمنفتحة تقسيم، والمستعلية والمنخفضة تقسيم. وما بعد ذلك لم يُقْصَدْ فيه إلا ذكر القسيم مع قسيمه إذ لم يُسَمَّ قسيمه باسمٍ

باعتبار مخالفته، فإذا قُصِدَ إلى وَصْفِهِ بذلك ذُكِرَ منفياً عنه ذلك الوصف، كما تقول: ماعدا الراء من الحروف ليس بمكرر، وليس لها لقب باعتبار نفي التكرار»[١].

واستعمل عمر بن إبراهيم المسعدي (ت١٠١٧هـ) في شرحه للمقدمة كلمة (عادمة)[٢] لنفي الصفات التي لا ضد لها عن غير الحروف المتصفة بها، فقال: «وعَادِمَةُ الصفير غيرها، وهي خمسة وعشرون حرفاً»، و«عادمة القلقلة غيرها، وهي ثلاثة وعشرون حرفاً»، وهكذا قال مع صفة الانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة[٣]، لكن لم يشتهر لأضداد هذا الصفات اسم لعدم الحاجة إليه، ولعدم وجود صفة صوتية تحتاج إلى كلمة تعبِّر عنها.

وهذا أوان شرح الأبيات التي تضمنت تلك الصفات.

١ ـ الصفير:

قال المصنف:

٢٤ ـ صَفِيرُهَا: صادٌ وزايٌ سينُ ....

الصفير: مصدر الفعل صَفَرَ يَصْفِرُ: إذا صوَّت بفمه وشفتيه، وصَفَرَ الطائر صوَّت[٤]، واسْتُعْمِلَتْ هذه الكلمة في وصف ثلاثة حروف هي الصاد والزاي والسين، وقد يكون سيبويه (ت١٨٠هـ) أول من استعمل مصطلح (حروف الصفير)[٥].

وأدرك علماء التجويد حقيقة هذه الصفة، فقال مكي (ت٤٣٧هـ): «وإنما

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٨٥.
(٢) عادمة: اسم فاعل من (عَدِمَ) الذي مصدره العَدَم، وهو فقدان الشيء وذهابه، والوصف الغالب منه (عَدِمٌ): (ينظر: لسان العرب ٥/ ٢٨٦ عدم).
(٣) الفوائد المسعدية ص٤٨ ـ ٤٩.
(٤) لسان العرب ٦/ ١٣٠ (صفر).
(٥) الكتاب ٤/ ٤٦٤.



سُمِّيَتْ بحروف الصفير لصوت يخرج عند النطق بها يشبه صفير الطائر»[(١)]، وقال ابن الطحان الأندلسي (ت٥٦٠هـ): «والصفير حِدَّةُ الصوت، كالصوت الخارج عن ضَغْطِ ثُقْبٍ»[(٢)].

ولم يكن هذا المعنى غائباً عن شرَّاح المقدمة، لكنهم لم يخرجوا عما قرَّره المتقدمون من علماء التجويد، وكان التاذفي (ت٩٧١هـ) أوفاهم عبارة عن هذه الصفة حين قال: «سُمِّيَتْ بذلك لأنك إذا قلت: أَصْ أَزْ أَسْ سمعتَ صوتاً يشبه صفير الطائر، لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك، ويأتي كالصفير»[(٣)].

ولم يبتعد المحدثون عما قرَّرَه علماء العربية والتجويد بشأن هذه الصفة، فقال الدكتور أحمد مختار عمر وهو يتحدث عن الأصوات الصفيرية: «مثل السين والزاي، وسُمِّيَت صفيرية لقوة الاحتكاك معها، والسبب في قوة الاحتكاك هو أن نفس المقدار من الهواء (مع الثاء) يجب أن يمر (مع السين) خلال منفذ أضيق»[(٤)].

والحروف الثلاثة تخرج من مخرج واحد، كما سبق، وكان الخليل قد سمَّاها بالحروف الأَسَلِيَّةِ، وقد فرَّق بينها في السمع الصفات المميزة، فالسين مهموسة، والزاي مجهورة، والصاد مهموسة مطبقة[(٥)].

والصفير من صفات القوة[(٦)]، ومن ثم فإن الحروف الثلاثة كانت من جملة الحروف التي تمتنع من الإدغام في غيرها لزيادة صوتها بالصفير[(٧)].

---

(١) الرعاية ص١٢٤، وينظر: الداني: التحديد ص١٠٧.
(٢) مخارج الحروف وصفاتها ص٩٤، ومرشد القارئ ص٣٧.
(٣) الفوائد السرية ١٨ظ.
(٤) دراسة الصوت اللغوي ص٩٨.
(٥) ينظر: مكي: الرعاية ص١٢٤.
(٦) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١١٩، والفضالي: الجواهر المضية ص١٣٢.
(٧) ينظر: الداني: الإدغام الكبير ص٩٦ ـ ٩٧.

٢ ـ القلقلة:

قال المصنف:

٢٤ ـ................................... قَـلْـقَـلَـةٌ: قُـطْـبُ جَـدٍ...

يريد أن حروف القلقلة خمسة مجموعة في قولهم: (قُطْبُ جَدٍّ)[(١)]، وخُفِّفَ (جَدٌّ) للوزن[(٢)]. والقلقلة لغة: مصدر قَلْقَلَ الشيءَ، أي حرَّكه فتحرك واضطرب[(٣)]، وهي في الاصطلاح: نبرةٌ أو صُوَيْتٌ يتبع الحروف الخمسة إذا كانت ساكنة، أو وُقِفَ عليها بالسكون، ويكون في الوقف أقوى منه في الوصل.

وتنبني ظاهرة القلقلة على طبيعة الأصوات الشديدة (الانفجارية) التي يقتضي نطقها حبس النفس في المخرج لحظة ثم إطلاقه، فيندفع الهواء المحصور بشدة محدثاً صوتاً يتبع انفصال أعضاء النطق، ولا يتأتى نطق الصوت الشديد نطقاً كاملاً من غير أن يُتْبَعَ بهذا الصوت، سواء كان الصوت مجهوراً أم مهموساً، لكنه في المجهور أقوى منه مع المهموس[(٤)].

ومصطلح القلقلة من مصطلحات سيبويه، ذكره في باب الوقف، حيث قال: «واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة ضُغِطَتْ من مواضعها، فإذا وَقَفْتَ خَرَج معها من الفم صُوَيْتٌ ونَبَا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وسُتَبَيَّنُ أيضاً في باب الإدغام إن شاء الله[(٥)]، وذلك: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء...»[(٦)].

وهناك عدد من المسائل المتعلقة بصفة القلقلة يَحْسُن عرضها وبيان

(١) قال التاذفي (الفوائد السرية ١٨ظ): القطب: مدار الأمر، والجَدُّ: الحَظُّ.
(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٠٧.
(٣) لسان العرب ١٤/ ٨٥ (قلل).
(٤) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١٣٢.
(٥) لم يذكر سيبويه القلقلة في باب الإدغام آخر الجزء الرابع من الكتاب.
(٦) الكتاب ٤/ ١٧٤.

أقوال علماء العربية والتجويد فيها، منها: شروط القلقلة، وحقيقة صوتها، وموضعها.

أما شروط القلقلة فهي اجتماع صفتي الجهر والشدة، قال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): «وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النَّفَس أن يجري معها، والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع جري النَّفَس معها، وامتناع جري صوتها فاحتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى يكاد يخرج إلى شِبْهِ تحركها لقصد بيانها...»[(١)].

وكان المبرد (ت٢٨٥هـ) قد ذكر الكاف ضمن حروف القلقلة[(٢)]، قال المرعشي (ت١١٥٠هـ): يلزم من ذلك عَدُّ التاء معها أيضاً[(٣)]. لكن جمهور أهل الأداء لا يقولون بقلقلة هذين الحرفين لضعف الصوت الذي يتبعهما لكونهما مهموسين[(٤)] على الرغم من اتصافهما بالشدة[(٥)].

أما حقيقة صوت القلقلة فإن العلماء اجتهدوا في توضيح طبيعته، فقد وصفه سيبويه بأنه صُوَيْتٌ[(٦)]، ووصفه مكي بأنه «صوت يُشبهُ النبرة»[(٧)]،

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٨٨، وفي النص كلمات ساقطة أو مصحفة أصلحتها من كتاب إبراز المعاني لأبي شامة ص٧٥٥.
(٢) المقتضب ٤/١٧٤.
(٣) جهد المقل ص١٤٩.
(٤) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/٢٠٣، والمرعشي: جهد المقل ص١٥٠.
(٥) لا تُعَدُّ الهمزة من أصوات القلقلة، على الرغم من اجتماع الجهر والشدة فيها حسب رأي علماء العربية والتجويد المتقدمين، لما يدخلها من التخفيف (ينظر: النشر ١/ ٢٠٣)، ولا تزال ظاهرة القلقلة بارزة في القاف والطاء على الرغم من وصفهما لدى المحدثين بالهمس، ولعل ما في الطاء من الإطباق، وما في القاف من الاستعلاء قد قوَّى صوت القلقلة فيهما. والضاد في نطق جمهور أهل الأداء في زماننا شديدة مجهورة، لكنها لا تعد من أصوات القلقلة، استصحاباً لما كانت عليه في نطقها القديم.
(٦) الكتاب ٤/١٧٤.
(٧) الرعاية ص١٢٤.

وقال بعض العلماء بأنه يشبه الحركة[(١)]، وهو ما ذهب إليه بعض الدارسين المحدثين[(٢)]، إلا أن ذلك الصوت لا يبلغ أن يكون حركة تامة، وهو بالحركة المختلسة أشبه، وقد حذَّر علماء التجويد من «أن يبلغ القارئ بالقلقلة في حروفها رتبة الحركة»[(٣)].

أما موضع القلقلة في الحروف الخمسة بعد أن تكون ساكنة فإن العلماء لهم في ذلك قولان:

الأول: يرى بعضهم أن القلقلة لا تكون إلا عند الوقف[(٤)]، وهو ما يفهم من كلام عدد من علماء العربية، لأن أخذك في صوت آخر عند الوصل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صُوَيْتاً[(٥)].

الثاني: ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يشترط لحصول القلقلة سوى سكون هذه الحروف الخمسة، سواء وقعت وسطاً أو طرفاً[(٦)]، إلا أن ذلك الصوت في حالة الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن[(٧)].

وتحدَّث ابن الجزري عن صفة القلقلة في كتابه النشر، ورجَّح أن تكون في الوصل والوقف، ومما قاله: «وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف بالوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس

---

(١) الشيرازي: الموضح١/ ١٧٦، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٧٥٥، والمرعشي: جهد المقل ص١٥٠.
(٢) محمود السعران: علم اللغة ١٣٥، ويحيى بن علي المباركي: القيمة الكمية والزمنية لصويت القلقلة ص٢١٥ (بحث في مجلة).
(٣) محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص٢٠.
(٤) ابن الطحان: مخارج الحروف وصفاتها ص٩٦، ومرشد القارئ ص٩٨.
(٥) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٧٥، والمبرد: المقتضب ١/ ١٩٦، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٧٣.
(٦) ينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٣١٩.
(٧) ينظر: مكي: الرعاية ص١٢٤.

المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون[(١)]، وقوَّى الشبهة في ذلك كون القلقلة في الوقف العرفي أبين، وحسبانهم أن القلقلة حركة، وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح، والقلقلة شدة الصوت[(٢)].

وقال الأستاذ أبو الحسن شريح ابن الإمام أبي عبد الله محمد بن شريح رحمه الله في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن)، لمَّا ذكر أحرف القلقلة الخمسة، فقال: «وهي متوسطة كباء ﴿ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣]، وجيم ﴿ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، ودال ﴿مَدَدْنَٰهَا﴾ [الحجر: ١٩]، وقاف ﴿خَلَقْنَآ﴾ [الأعراف: ١٨١]، وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]، ومتطرفة كباء ﴿لَّمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات: ١١]، وجيم «لم يَخْرُجْ»[(٣)]، ودال ﴿لَّقَدْ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقاف ﴿وَمَن يُشَاقِقِ﴾ [النساء: ١١٥]، وطاء ﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢]، فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة، انتهى»[(٤)]...»[(٥)].

وقد يكون الخلاف بين القولين محدوداً إذا تصورنا أن من ينفي وجود القلقلة في الوصل فإنه يبني رأيه على ضعف صوت القلقلة حينئذ، والقائلين بوجودها في الوقف والوصل يقولون: إنها في الوصل أضعف منها في الوقف، ومن ثم قسَّم بعض علماء التجويد المعاصرين القلقلة إلى (صغرى) في الوصل و(كبرى) في الوقف[(٦)].

---

(١) قال سيبويه (الكتاب٤/١٧٦): «ولا يكون شيء من هذه الأشياء في الوصل: نحو: أذْهِبْ زيداً».
(٢) العين ٥/٢٦.
(٣) في القرآن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ﴾ [النساء: ١٠٠].
(٤) لا يوجد هذا النص في ما بقي من كتاب (نهاية الإتقان) وإن كان المؤلف قد ذكر القلقلة في حديثه عن الصفات (٧ظ).
(٥) النشر ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤. وقال الصفاقسي (تنبيه الغافلين ص٣٨): «ومن خصها بالوقف دون الوصل فقد وهم».
(٦) ينظر: فرج توفيق الوليد قواعد التلاوة ص٤٠. وقسمها بعض المؤلفين إلى (كبرى) في الوقف على الحرف المشدد، و(وسطى) في الوقف على غير المشدد، و(صغرى) في =

وأظهر التحليل الطيفي لظاهرة القلقلة صحة ما ذهب إليه علماء العربية والتجويد من أن النطق بالأصوات الخمسة إذا كانت ساكنة في الوصل أو الوقف لا بد أن يتبعها صُوَيْتٌ شِبْهُ الحركة، وهو في الوقف أطول منه في الوصل، فالمدة الزمنية لصوت القلقلة في الوقف أطول قليلاً من (٠,٢) من الثانية، بينما هي في الوصل أطول قليلاً من (٠,١) من الثانية[١].

٣ ـ اللين:

قال المصنف:

٢٤ ـ .... واللِّينُ

٢٥ ـ واوٌ وياءٌ سُكِّنا وانفتحا قَبْلَهما...............................

يريد أن صفة اللين تختص بالواو والياء إذا سكنتا، وكان ما قبلهما مفتوحاً. والألف في **قوله**: (وانفتحا) للإطلاق، تولدت من إشباع الفتحة[٢].

ولا يخفى على القارئ أن الواو والياء في هذه الحالة تُعَدَّان من الحروف الجامدة (أو الصامتة)، ولكنها أقرب الحروف الجامدة إلى الذوائب أو المصوتات، ومن ثم فإنهما إذا سكنتا وتحرك ما قبلهما بحركة من جنسهما كانتا حرفي مد، أي من الذوائب، وإذا تحركتا تحيَّز مخرجهما (أي صار له حيز محقق)، وكانتا من الجوامد.

وعبَّر ناصر الدين الطبلاوي (ت٩٦٦هـ)[٣]، عن هذه الطبيعة المتغيِّرة

= الوصل (ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/٨٦، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/٥٨٩، وأحمد شكري وزملاؤه: المنير ص١٣٥).

(١) ينظر يحيى بن علي المباركي: القيمة الكمية والزمنية لصويت القلقلة ص٢١٨ (بحث مجلة) ص٣٨.

(٢) ينظر: ابن الناظم الحواشي المفهمة ص٦١، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٢١.

(٣) الطبلاوي: ناصر الدين محمد بن سالم المصري الأزهري، مقرئ، مفسر، فقيه، =

لهذه الحروف بقوله: الياء والواو إن تحركا بأي حركة فحرفا علة، وإن سكنا: فإن لم تجانسهما حركة ما قبلهما كالخَوْفِ والبَيْتِ فحرفا لين، وإن جانستهما فحرفا مد ولين»[(١)].

وكان سيبويه قد وصفهما بهذه الصفة في قوله: «ومنها (اللينة) وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما»[(٢)].

وعلَّلَ شرَّاح المقدمة وصف الواو والياء في هذه الحالة باللين بإحدى علتين، فبعضهم قال: «لقلة المد فيهما»[(٣)]، وقال بعضهم: «لأنهما يخرجان في لين وعدم كلفة اللسان[(٤)]. ولا يتنافى التعليلان، لأنهما يعبران عن طبيعة هذين الحرفين بما فيهما من قابلية للمد، وما في مخرجهما من لين وعدم كلفة على اللسان[(٥)].

ومن ثم قال القاضي زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ): «وأجرى بعضهم حرفي اللين مُجْرَى حروف المد واللين، حتى إذا وقع بعدهما ساكن لوقف أو إدغام جاز المد والقصر والتوسط»[(٦)].

٤ ـ الانحراف:

قال المصنف:

٢٥ ـ.......................................   .... والانْحِرَافُ صُحِّحَا

= مشارك في العلوم، له في التجويد (مرشدة المشتغلين) توفي سنة ٩٦٦هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١٠/١٧، والأعلام ٦/ ١٣٤).

(١) مرشدة المشتغلين ص١١١، وينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٢١.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٥.

(٣) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦١.

(٤) عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٢١.

(٥) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ١٩و.

(٦) الدقائق المحكمة ص٣٥، وينظر: التاذفي: الفوائد السرية ١٩و، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٠٧.



٢٦ ـ في اللامِ والرَّا.......................   ....

الانحرافُ مصدر الفعل انحرفَ، يُقَال: حَرَفَ عن الشيء يَحْرِف حرفاً، وانحرفَ عَدَل، ومَالَ[١] **قوله**: (صُحِّحَا) الألف للإطلاق[٢]، وفيه إشارة إلى وجود الخلاف في هذه الصفة[٣].

قال ابن الجزري في النشر: «وحرفا الانحراف اللام والراء على الصحيح، وقيل: اللام فقط، ونُسِبَ إلى البصريين، وسُمِّيَا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما»[٤].

واختلف علماء التجويد في تفسير صفة الانحراف وتعليل وصف اللام والراء بها، فقال مكي: «وإنما سُمِّيا بذلك لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، وعن صفتهما إلى صفة غيرهما»[٥]، وقال ابن الناظم: «وإنما وُصِفَا بذلك لأن اللام فيه انحراف إلى طرف اللسان، والراء فيها انحراف إلى ظهر اللسان، وميل قليل إلى جهة اللام»[٦].

وإذا نظرنا في قول سيبويه في صفة الانحراف، وهو: «ومنها المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام، وإن شئت مددت فيها الصوت، وليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مُسْتَدَقِّ اللسان فُوَيْقَ ذلك»[٧].

(١) لسان العرب ١٠/ ٣٨٧ (حرف).
(٢) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦١.
(٣) القسطلاني: اللآلئ السنية ص٤١.
(٤) النشر ١/ ٢٠٤.
(٥) الرعاية ص١٣٢.
(٦) الحواشي المفهمة ص٦١.
(٧) الكتاب ٤/ ٤٣٥.

وإذا وازنا ذلك بقول دارسي الأصوات المحدثين: «تتكون الصوامت المنحرفة بوضع عقبة في وسط المجرى الهوائي مع ترك منفذ للهواء عن طريق أحد جانبي العقبة، أو عن جانبيها، ومن هنا كانت تسميتها بالمنحرفة (أو الجانبية)، ومن أمثلتها أصوات اللام في العربية»[(١)]، فإنه يترجح مذهب من خَصَّ صفة الانحراف باللام، كالداني[(٢)]، وغيره[(٣)].

٥ ـ التكرير:

قال المصنف:

٢٦ ـ................ والرَّا وبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ ....

قوله: (والرا) بالقصر للوزن، **وقوله:** (جُعِل) أي وُصِفَ[(٤)]، ومعناه: جُعِلَتِ الراء مصاحبةً لصفة التكرير[(٥)] وحذَّر شراح المقدمة الجزرية من تحقيق هذه الصفة في الراء، فقال ابن الناظم: «ثم أخْبَرَ أن الراء توصف بالتكرار[(٦)] أيضاً، والتكرار إعادة الشيء، وأقَلُّه مرة، ومعنى قولهم: مكرَّرٌ أي: يقبل التكرار لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ»، ثم وصفه بأنه: «لحن، فيجب التحفظ عنه، وهذا كمعرفة مثل السحر ليجتنب»[(٧)].

ونقل شرَّاح المقدمة قول الجعبري (ت٧٣٢هـ) في شرحه للشاطبية[(٨)]: «وطريق السلامة منه أن يُلْصِقَ اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حَنَكِهِ لصقاً

(١) محمود السعران: علم اللغة ص١٤١.
(٢) التحديد ص١٠٨، والأرجوزة المنبهة ص٢٩٢.
(٣) عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٩٢، والشيرازي: الموضح ١/١٧٩، والعطار: التمهيد ص٢٨٢.
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦١.
(٥) الفضالي: الجواهر المضية ص١٤٣.
(٦) مصدر كرَّر التكرير، ويقال: التكرار أيضاً (ينظر: لسان العرب ٦/ ٤٥٠ كرر).
(٧) الحواشي المفهمة ص٦١، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٣٥.
(٨) نقلاً عن المرادي: شرح الواضحة ص٤٤، والمفيد ص١٢١.

محكماً مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء»[(١)].

واستقر في كتب علم التجويد المتأخرة والمعاصرة أن تكرير الراء لحن، وأن هذه الصفة تُعْرَفُ لِتُجْتَنَبَ، لا لِيُؤْتَى بها[(٢)].

وما استقر في كتب علم التجويد المتأخرة والمعاصرة من أن التكرير في الراء لحن يجب تجنبه ما هو إلا أحد مذهبين مشهورين عرفتهما الكتب المتقدمة لعلماء العربية وعلماء التجويد، وقد أشار إليهما ابن الجزري نفسه في النشر حيث قال: «والحرف المكرر هو الراء، قال سيبويه، وغيره: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام، فصار كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت[(٣)]، وقال المحققون: هو بين الشدة والرخاوة، وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء، وإلى ذلك ذهب المحققون، فتكريرها رُبُوُّها في اللفظ وإعادتها بعد قطعها، ويَتَحَفَّظُون من إظهار تكريرها، خصوصاً إذا شُدِّدَت، ويَعُدُّونَ ذلك عيباً في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه، وبه نأخذ»[(٤)].

وكان أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني (ت٥٣٩هـ) أكثرَ وضوحاً في القول بأن التكرير صفة ذاتية للراء، فقال في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن): «وقد ذهب قومٌ من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا به، ولا نعلم وجهه، غير أنا لا نقول بالإسراف في ذلك، فلا تُسْرِفْ فيه، وأما إذهاب التكرير جملة فلم نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط عنها جملة في حال، فاعلم ذلك»[(٥)].

---

(١) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٢٤، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٤٢، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٠٩.

(٢) ينظر: محمد علي خلف الحسيني: شرح إرشاد الإخوان ص٥٨، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص٥٧، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٥٩١، وأحمد شكري وزملاؤه: المنبر ص١٣٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٥.

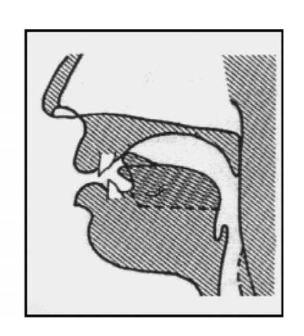
(٤) النشر ١/ ٢٠٤.

(٥) نهاية الإتقان ٣١و، ونقله المرادي: المفيد ص٥١، وشرح الواضحة ص٤٢.

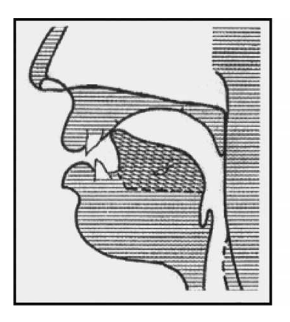
وقال ابن الجزري: «وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها مُحَصْرَمَةً شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز»[(١)].

وقال المرعشي (ت١١٥٠هـ): «فلا وجه لنفي التكرير عنه بالكلية»[(٢)].

وهذه صورة الراء المكررة والراء غير المكررة (عن كتاب: حق التلاوة، ص٢٢١، وكتاب: أصول تدريس التجويد، ص٢١٧، لحسني شيخ عثمان):



الراء المكررة



الراء غير المكررة

٦ ـ التفشي:

قال المصنف:

٢٦ ـ .... وللتَّفَشِّي الشِّينُ..................

يعني أن الشين موصوف بالتفشي[(٣)]، وهو لغةً الانتشار والانبثاث، واصطلاحاً: كَثْرَةُ انتشار خروج الريح بين اللسان والحَنَكِ، وانبساطُهُ في الخروج عند النطق[(٤)]. وخصَّ سيبويه صوت الشين بهذه الصفة[(٥)]، كما هو مذهب المصنف هنا، وقال في النشر: «حروف التفشي، هو الشين اتفاقاً،

---

(١) النشر ١/٢١٩،

(٢) جهد المقل ص١٥٧.

(٣) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦١.

(٤) ينظر: مكي الرعاية ص١٣٤و١٧٥، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص٥٧.

(٥) الكتاب ٤/٤٤٨، وقال سيبويه عن الراء بأنها (تَفَّشى).



لأنه تفشَّى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعضٌ: الراء والصاد والسين والياء والثاء والميم»[(١)]، ويبدو أن وصف هذه الحروف بالتفشي يُلْمَحُ فيه معناه اللغوي الذي هو كثرة خروج الريح[(٢)].

وقال محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ): وبالجملة إن الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتُّفِقَ في تَفَشِّيهِ، وفي البواقي قليل بالنسبة إليه، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي»[(٣)].

والتفشي من صفات القوة[(٤)]، ومن ثم منعت من إدغام الشين في غيرها من الحروف في قراءة أكثر القراء[(٥)].

٧ ـ الاستطالة:

قال المصنف:

٢٦ ـ.. .... ضَاداً اسْتَطِلْ

يعني: أن الضاد حرف مستطيل، **وقوله:** (اسْتَطِلْ) أي صِفْهُ بالاستطالة[(٦)] وقيل: معناه أوقع الاستطالة في الضاد، فيكون (اسْتَطِلْ) مضمناً معنى الإيقاع[(٧)]، و(استطال): استفعل من طال، ويأتي بمعنى امتدَّ[(٨)].

(١) النشر ١/ ٢٠٥، وينظر: المبرد: المقتضب ١/ ٢١١، ومكي: الرعاية ص١٣٥، والداني: التحديد ص١٠٨، وقال الشيرازي (الموضح ١/ ١٧٧): «حروف التفشي، وهي أربعة مجموعة في قولك: مشفر».
(٢) ينظر: عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي ص١٨٢.
(٣) جهد المقل ص١٥٩.
(٤) ينظر: مكي: الكشف ١/ ١٣٧، والرعاية ص١٧٥.
(٥) ينظر: الداني: الإدغام الكبير ص٩٦.
(٦) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦١.
(٧) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ١٩ظ.
(٨) لسان العرب ١٣/ ٤٣٨ (طال).



ووَصَف سيبويه الضاد بالاستطالة، وكذلك الشين، فقال: «الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء»(١)، وقال أكثر علماء التجويد: «المستطيل حرف واحد، وهو الضاد»(٢)، وهو مذهب الناظم في التمهيد(٣)، والنشر(٤).

وحاول علماء التجويد تفسير وصف الضاد بالاستطالة، فقال ابن الناظم: «وإنما وُصِفَ بالاستطالة لأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام»(٥)، وهو عين كلام سيبويه، وقال عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ): «سُمِّيَتْ بذلك لامتداد الصوت بها من أول حافة اللسان إلى آخرها»(٦)، ومن ثم قال القسطلاني (ت٩٢٣هـ): «الاستطالة: الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها»(٧).

وإذا كانت الاستطالة بمعنى الامتداد فإن ذلك قد يؤدي إلى الخلط بين المستطيل والممدود، ولذلك فرَّق بينهما الجَعْبَرِيُّ (ت٧٣٢هـ) بقوله: «الفرق بين المستطيل والممدود أنَّ ذا جرى في ذاته، وذاك جرى في مخرجه»(٨)، ونقل شرَّاح المقدمة ذلك عنه فقالوا: الفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في نَفْسِهِ(٩).

ووضَّح المرعشي (ت١١٥٠هـ) ذلك بقوله: «توضيح ذلك أن للمستطيل

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٥٧.
(٢) مكي: الرعاية ص١٣٤٧، الداني: التحديد ص١٠٨.
(٣) التمهيد ص١٠٧.
(٤) النشر ١/ ٢٠٥.
(٥) الحواشي المفهمة ص٦١.
(٦) الطرازات المعلمة ص١٢٦، وينظر: المرادي: المفيد ص٥١.
(٧) اللآلئ السنية ص٤٢.
(٨) نقلاً عن: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٢٦.
(٩) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦١، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٤٢، والتاذفي: الفوائد السرية ١٩ظ، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١١١، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص٤٩، والفضالي: الجواهر المضية ص١٤٣.

مخرجاً له طول في جهة جريان الصوت فجرى في مخرجه بقدر طوله، ولم يتجاوزه، لِمَا عرفت أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق، وليس للممدود مخرج فلم يجرِ إلا في ذاته لا في مخرج، إذ المخرج المقدَّر ليس بمخرج حقيقة، فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء، ولأجل هذا الفرق اختلفت تسميتاهما»[(١)].

ويبدو أن صفة الاستطالة غير متحققة في نطق أكثر قراء القرآن في زماننا، بسبب ميلهم إلى نطقها شديدة من مخرج الدال والطاء والتاء، ومن ثم لا يمكن تصورها إلا من خلال وصفها في كتب علماء العربية والتجويد، على نحو ما تقدَّم، ولما كانت الضاد تخرج من أول حافة اللسان فإن صفة الاستطالة تُقَرِّبُهَا من اللام، وقد قال ابن الناظم (ت٨٣٥هـ): «وإنما وصف بالاستطالة لأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام... ومن ثم صَعُبَ اللفظ بها، وللتحير بين المخرجين باعتبار واحد، وسبيل تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيِّز المقابل، وتمكينها من مخرجها، وتحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء»[(٢)].

وما مَرَّ بك من أنَّ صفة الاستطالة لم تَعُدْ متحققةً في النطق العربي المعاصر عامة، وفي قراءة القرآن الكريم خاصة، مبنيٌّ على الموازنة بين صفات الضاد التي وصفها علماء العربية والتجويد وبين صفات الضاد المنطوقة في زماننا، وسوف أكتفي بعرض مكونات الضاد عند سيبويه وأوزان ذلك بما يقوله دارسو علم الأصوات في زماننا.

مخرج الضاد عند سيبويه: «من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس»[(٣)]، ووصفه بأنه مجهور[(٤)]، وعدَّه من الأصوات الرخوة[(٥)]،

(١) جهد المقل ص١٦٠.
(٢) الحواشي المفهمة ص٦١، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١١١.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٣.
(٤) الكتاب ٤/ ٤٣٤.
(٥) الكتاب ٤/ ٤٣٥.



والمطبقة[١]، والمستعلية[٢]، والمستطيلة[٣]. ولم يُضِفْ علماء العربية والتجويد على ما قرَّره سيبويه من صفات الضاد شيئاً، ولا ضرورة لتتبع أقوالهم في ذلك هنا، وكنت ناقشت قضية الضاد في مناسبات سابقة[٤]، وهناك كتابات كثيرة حول هذه القضية قديمة وحديثة، وخلاصة وصف الضاد عند سيبويه أنه: صوت حافِيٌّ (جانبي)، رخو، مجهور، مطبق، مستعل، مستطيل.

ويصف دارسو الأصوات المحدثون الضاد المعاصرة التي ينطقها مجيدو القراءة بأنها: صوت لثوي (أو أسناني لثوي) شديد، مجهور، مطبق، مستعلٍ[٥].

ويتضح من خلال الموازنة بين وصف سيبويه للضاد، ووصف المحدثين، عدم التطابق في بعض مكونات الضاد القديمة والحديثة، فالمخرج انتقل من حافة اللسان إلى طرفه، والصفة من الرخاوة إلى الشدة، وبقي الصوت مجهوراً مطبقاً مستعلياً، لكن الضاد الحديثة فقدت صفة الاستطالة التي تميزت بها الضاد القديمة، لفقدانها صفة الرخاوة التي تستلزمها الاستطالة.

ويرتبط صوت الضاد الحديثة بأصوات الدال والتاء والطاء، من حيث المخرج، وأكثر الصفات، فجميع هذه الأصوات شديدة، والدال مجهور والتاء مهموس، والطاء مهموس مطبق، والضاد مجهور مطبق، وليس بين

---

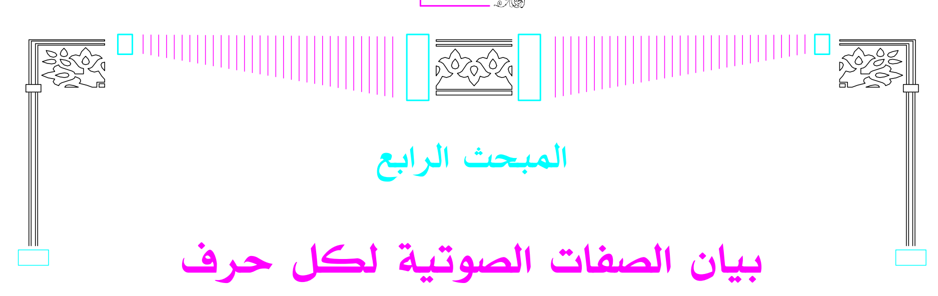
(١) الكتاب ٤/ ٤٣٦.
(٢) الكتاب ٤/ ١٢٨.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٥٧.
(٤) ينظر: كتابي: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٢٢٧، وأبحاث في علم التجويد ص١٤٦ ـ ١٦٦، والمدخل إلى علم الأصوات ص٢٨٤ ـ ٢٩٥.
(٥) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٤٨، ومحمود السعران: علم اللغة ص١٣٠، وحسام سعيد النعيمي: أصوات العربية بين التطور والثبات ص٥٠، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص١٣٣، وكمال بشر: علم الأصوات ص٢٥٣.

الدال والضاد من فرق سوى أن الدال منفتح والضاد مطبق، وكذلك الفرق بين التاء والطاء.

وهذا البعد التاريخي لنطق الضاد يجب ألا يُشَوِّشَ على متعلم التجويد وقارئ القرآن، فعليه أن يتمسك بالرواية، فهي الأساس الأول لصحة القراءة، وأن يأخذ بنطق مُعَلِّمِهِ، ويُتْرَكُ للباحثين المتخصصين تَتَبُّعُ أقوال العلماء في الضاد وبحث الجوانب التاريخية لنطق الضاد، وتحديد الكلمات التي ترسم بالضاد والكلمات التي ترسم بالظاء.

ولا يخفى على القارئ أن قسماً كبيراً من الناطقين بالعربية ليست لديهم مشكلة في نطق الضاد والتفريق بينها وبين الظاء، خاصة في بلاد الشام ومصر، ولكن أهل العراق ودول الخليج وبلدان أُخَرى تصير الضاد في نطقهم ظاءً، وهم يحتاجون من أجل ذلك إلى تمرين طويل لتصحيح النطق بالضاد، والتفريق بين ما يكتب بالضاد وما يكتب بالظاء، والله تعالى أعلم.





المبحث الرابع

بيان الصفات الصوتية لكل حرف

لكل صوت لغوي مجموعة من العناصر أو المكوِّنات الصوتية، تتمثل بتحديد مخرجه، وكيفية اعتراض آلة النطق للنَّفَس، وحالة الوترين الصوتيين عند النطق به، وملاحظة وضع أقصى اللسان عند النطق بعدد من الأصوات خاصة أصوات طرف اللسان، وسبقت دراسة كل هذه المكونات في مباحث الفصول السابقة، لكنها ذُكِرَتْ متفرقة في أكثر من موضع ولا تظهر صورة كل صوت كاملة من خلال ذلك.

وقد وجد دارسو علم التجويد، خاصة شرَّاح المقدمة الجزرية، أن هناك حاجة لجمع عناصر كل حرف في صعيد واحد واستيفاء جميع مكوناته الصوتية، وذلك من خلال تخصيص مبحث مستقل لذكر صفات الحروف على التفصيل.

ولم يحظَ هذا الموضوع بعناية علماء العربية الأوائل، فإنهم لم يحرصوا على جمع صفات كل حرف في موضع واحد، وأظهر علماء التجويد المتقدمون عناية مناسبة به، فكانوا يذكرون أهم صفات الحرف في أول الحديث عنه، كما فعل مكي (ت٤٣٧هـ) في الرعاية، والداني (ت٤٤٤هـ) في التحديد، وأفرد محمد بن محمود السمرقندي (ت٧٨٠هـ)[١] باباً مستقلاً في كتابه (رَوْحِ المريد في شرح العِقْدِ الفريد) جعل عنوانه (باب في صفات

(١) السمرقندي: محمد بن محمود بن محمد، أبو يحيى، أصله من سمرقند، وولادته في همذان، وإقامته في بغداد، إمام مقرئ مجود، توفي في حدود سنة ٧٨٠هـ (ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٦٠، والأعلام ٧/ ٨٧).

الحروف على التفصيل)، ذكر فيه صفات كل حرف نظماً ثمَّ فَصَّلَهَا نثراً[١].

وأهمل عدد من شراح المقدمة هذا الموضوع، وفي مقدمتهم ابن الناظم (ت٨٣٥هـ)، لأنه ليس من الموضوعات التي ذكرها ابن الجزري في المقدمة أو كتبه الأخرى، وكان عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) تلميذ الناظم قد أورد أرجوزة في تسعة وعشرين بيتاً متضمنة لصفات الحروف، قال عنها: «جَمَعَ بعضهم صفات الحروف في أبيات حسنة، وحُسْنُهَا ـ والله أعلم ـ من حيث جمعها، لا من حيث نظمها، فإنها مشتملة على ركاكة في النظم، وعدم وزن»[٢].

وذكر أبو الفتح المزي (ت٩٠٦هـ) صفات كل حرف في فصل خصصه لذلك بعد الفراغ من شرح الأبيات الخاصة بالصفات، وذكر مع كل حرف إلى جانب صفاته عدد مرات وروده في القرآن[٣]. واعتنى بذلك القسطلاني في شرحه للمقدمة[٤]، وزاد في كتابه (لطائف الإشارات لفنون القراءات) على ما ذكره في شرح المقدمة صفات أُخرى[٥]، واعتنى بذلك أيضاً الفضالي (ت١٠٢٠هـ) في شرحه للمقدمة[٦].

وحَظِيَ هذا الموضوع أيضاً باهتمام دارسي الأصوات العربية من المحدثين، ولم يسلكوا طريقاً واحدة في ذكر صفات الأصوات، من حيث المصطلحات وعددها وترتيبها، وحَرَصَ كثير منهم على حصرها في جدول واحد في صفحة واحدة[٧].

(١) روح المريد ص٧٦ ـ ٨٧.
(٢) الطرازات المعلمة ص١٢٦ ـ ١٢٨.
(٣) الفصول المؤيدة ص٦١ ـ ٦٤.
(٤) اللآلئ السنية ص٤٥ ـ ٤٧.
(٥) لطائف الإشارات ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦.
(٦) الجواهر المضية ص١٤٥ ـ ١٤٨.
(٧) ينظر: كتابي: المدخل إلى علم أصوات العربية ص١٨٧.

وكذلك اعتنى المؤلفون في علم التجويد في العصر الحديث بجمع صفات الحروف، ومنهم من سردها سرداً، على نحو ما فعل علماء التجويد المتقدمون[١]، ومنهم من أدرجها في جدول واحد[٢]، أو جداول متعددة[٣].

ولا يوجد إطار موحد لإثبات الصفات وكيفية ترتيبها، فقد مال بعض المؤلفين إلى تكثير عدد صفات كل حرف كما فعل شرَّاح المقدمة الجزرية، خاصة القسطلاني (ت٩٢٣هـ) في كتابه لطائف الإشارات، على نحو ما فعل في صفات الهمزة، فقد ذكر لها إحدى عشرة صفة في قوله: «والهمزة، مجهورة، شديدة، جرسية، مهتوتة، مستفلة بالفاء، مصمتة، منفتحة، مبدلة، مزيدة، حلقية»[٤]. وكذلك فعل في بقية الحروف، في حين مال المحدثون إلى تقليل عدد الصفات، على نحو ما فعل الدكتور كمال بشر في كتابه (علم الأصوات)، فقال في وصف الهمزة: «صوت حنجري، وقفة انفجارية، لا هو بالمهموس ولا المجهور»[٥].

والهدف من عقد هذا المبحث ذكر صفات الحروف على ما اختاره الناظم في (المقدمة) من غير تتبع لما قاله غيره، فإن كثيراً من الصفات التي يذكرها شراح المقدمة ليست ذات دلالات صوتية، مثل ما ورد في وصف القسطلاني للهمزة، من أنها: جرسية، مهتوتة، مصمتة، مبدلة، مزيدة، فبعض هذه الصفات ذات دلالة صرفية، وبعضها له بعد صوتي لكنه لا يعبر عن صفة صوتية بالمعنى الاصطلاحي.

وسوف أَتَّبِعُ في ذكر صفات كل حرف خطة تتلخص في النقاط الآتية:

(١) ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/ ٩٥ ـ ٩٨.
(٢) ينظر: أحمد شكري وزملاؤه: المنير ص١٤٢.
(٣) ينظر: أحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٦٠١ ـ ٦٠٤.
(٤) لطائف الإشارات ١/ ٢٠٤.
(٥) علم الأصوات ص٢٨٨.



١ ـ تعيين مخرج الحرف، باستخدام مصطلحات الخليل، مع بعض الإيضاحات أو التغييرات اللازمة، فيقال: حَلْقِيٌّ، لَهَوِيٌّ، شَجْرِيٌّ . . .إلخ.

٢ ـ تحديد طريقة مرور النفس في المخرج، فيقال: شديد (أي انفجاري)، أو رخو (احتكاكي)، أو متوسط.

٣ ـ تحديد حالة الوترين الصوتيين عند النطق بالحروف: مجهور أو مهموس.

٤ ـ تحديد شكل أقصى اللسان عند النطق بالحرف، فيوصف بالإطباق، أو بالاستعلاء، ولا حاجة لذكر الصفات المقابلة لهما، وهي الانفتاح، والتسفل.

٥ ـ ذكر الصفة المُحَسِّنَة للصوت، مثل الصفير، والانحراف، والتفشي، والاستطالة . . .إلخ.

٦ ـ التمييز بين وصف الحروف الجامدة (الصامتة)، والحروف الذائبة أو المصوتة.

أولاً: وصف الأصوات الجامدة(١):

١ ـ الهمزة: حلقية (من أقصى الحلق)، شديدة، مجهورة(٢).

٢ ـ الهاء: حلقية (من أقصى الحلق)، رِخوة، مهموسة.

٣ ـ العين: حلقية (من وسط الحلق)، (متوسطة)، مجهورة.

٤ ـ الحاء: حلقية (من وسط الحلق)، رخوة، مهموسة.

٥ ـ الغين: حلقية (من أدنى الحلق إلى الفم)، رخوة، مجهورة، مستعلية.

(١) ينظر: المزي: الفصول المؤيدة ص٦١، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٤٥، ولطائف الإشارات ١/ ٢٠٤، والفضالي: الجواهر المضية ص١٤٥.

(٢) هذا وصف علماء العربية والتجويد المتقدمين للهمزة، والمحدثون بعضهم يقول: مهموسة، وبعضهم يقول: لا مجهورة ولا مهموسة، كما تقدم عند الحديث عن صفة الجهر والهمس في شرح البيت الحادي والعشرين.

٦ ـ الخاء: حلقية (من أدنى الحلق إلى الفم)، رخوة، مهموسة، مستعلية.

٧ ـ القاف: لهوية، شديدة، مجهورة[(١)]، مستعلية، مقلقلة.

٨ ـ الكاف: لهوية[(٢)]، شديدة، مهموسة.

٩ ـ الجيم: شَجْرِيَّة (من وسط اللسان)، شديدة، مجهورة، مقلقلة.

١٠ ـ الشين: شجريةٌ، رخوة، مهموسة، متفشية.

١١ ـ الياء: شجرية، رخوة، مجهورة، لَيِّنة.

١٢ ـ الضاد: شجرية (أو حافية)، رخوة، مجهورة، مطبقة، مستطيلة[(٣)].

١٣ ـ اللام: ذَلْقِيَّةٌ (أو لِثَوِيَّة) متوسطة (منحرفة)، مجهورة.

١٤ ـ الراء: ذَلْقِيَّةٌ (أو لثوية)، متوسطة (مكررة)، مجهورة.

١٥ ـ النون: ذَلْقِيَّةٌ (أو لثوية)، متوسطة (غَنَّاء)، مجهورة.

١٦ ـ الطاء: نِطَعِية (أو لثوية)، شديدة، مجهورة، مطبقة، مقلقلة.

١٧ ـ الدال: نِطَعِية (أو لثوية)، شديدة، مجهورة، مقلقلة.

١٨ ـ التاء: نِطَعِية (أو لثوية)، شديدة، مهموسة.

١٩ ـ الصاد: أسَلِيَّة (أو أسنانية لثوية)، رخوة، مهموسة، مطبقة، صفيرية.

٢٠ ـ السين: أسلية (أو أسنانية لثوية)، رخوة، مهموسة، صفيرية.

٢١ ـ الزاي: أسلية (أو أسنانية لثوية)، رخوة، مجهورة، صفيرية.

٢٢ ـ الظاء: أسنانية[(٤)]، رخوة، مجهورة، مطبقة.

---

(١) هذا وصف علماء العربية والتجويد، والمحدثون يقولون: إن القاف مهموسة.

(٢) هذا وصف الخليل، وهي طبقية عند المحدثين، من مكان أمام اللهاة.

(٣) هذا وصف الضاد القديمة، أما الضاد الحديثة فإنها لثوية، شديدة، مجهورة، مطبقة.

(٤) وصفها الخليل بأنها لثوية، وهو وصف غير دقيق، كما سبق بيان ذلك.

٢٣ ـ الذال: أسنانية، رخوة، مجهورة.

٢٤ ـ الثاء: أسنانية، رخوة، مهموسة.

٢٥ ـ الفاء: أسنانية(١) شفوية، رخوة، مهموسة.

٢٦ ـ الباء: شفوية: شديدة، مجهورة، مقلقلة.

٢٧ ـ الميم: شفوية، متوسطة (غَنَّاء)، مجهورة.

٢٨ ـ الواو: شفوية، رخوة، مجهورة، لَيِّنة.

ثانياً: وصف الأصوات الذائبة(٢):

الألف: صوت ذائب (مُصَوِّتٌ) طويلٌ، أماميٌّ، واسعٌ، مجهورٌ، مُنْفَتِحٌ (أي: مع انفتاح الشفتين).

الفتحة: صوت ذائب، قصير، أماميٌّ، واسع، مجهور، منفتح.

ياء المد: صوت ذائب، طويل، أماميٌّ، ضيق، مجهور، منفرج (مع انفراج الشفتين).

الكسرة: صوت ذائب، قصير، أماميٌّ، ضيق، مجهور، منفرج.

واو المد: صوت ذائب، طويل، خلفيٌّ، ضيق، مجهور، مستدير (مع استدارة الشفتين).

الضمة: صوت ذائب، قصير، خلفيٌّ، ضيق، مجهور، مستدير.

(١) وصفها الخليل بأنها شفوية، لكن جمهور العلماء على أنها أسنانية شفوية.

(٢) وصفها الخليل بأنها جوفية، أو هوائية، وتابعه ابن الجزري، لكن هذا الوصف غير كاف في بيان صفات كل صوت منها. ومن ثم ذكرت صفاتها بالاستناد إلى ما قرَّره الدرس الصوتي الحديث.


معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الباب الثالث

تَجْويدُ الحُروفِ وأحْكامُها الصَّوْتِيَّةُ

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: علم التجويد، وحكم تعلمه، ومراتبه.

الفصل الثاني: أحكام الترقيق والتفخيم.

الفصل الثالث: الإدغام وأنواعه ومتعلقاته.

الفصل الرابع: أحكام المد والقصر.



إن دراسة مخارج الحروف وصفاتها وَحْدَهَا لا تحقق للمتعلم إجادة النطق وضبط الأداء، لأن الأصوات إذا تجاورت في الكلام قد يؤثر بعضها في بعض لأن المجاورة لها تأثير[1]، وعلى قارئ القرآن «أن يعرف ما يُحْدِثُ بعض الحروف في بعض من النقصان، لاستطالة حرف على حرف في التجاور»[2].

وشرح ذلك ابن الجزري في كتابه النشر بقوله: «أول ما يجب على مريد إتقانِ قراءة القرآن تصحيحُ إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتَوْفِيَةُ كل حرف صفته المعروفة به توفيةً تُخْرِجُهُ عن مُجَانِسِهِ، يُعْمِلُ لسانهَ وفمَهُ في ذلك إعمالاً يصير ذلك له طبعاً وسليقة...

فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حِدَتِهِ مُوَفٍّ حَقَّهُ فَلْيُعْمِلْ نَفْسَهُ بإحكامه حالة التركيب، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهر، فكم مِمَّنْ يُحْسِنُ الحروف مفردةً ولا يُحْسِنُهَا مركبةً بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقويّ وضعيفٍ، ومُفخَّم ومُرَقَّقٍ، فيَجْذِبُ القويُّ الضعيفَ، ويغلبُ المفخمُ المرقَّقَ، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حَصَّلَ حقيقةَ التجويد بالإتقان والتدريب»[3].

وبناءً على هذه الحقيقة ذهب الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) إلى أن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:

(١) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٤٤.
(٢) الأندرابي: الإيضاح ص٢٩٨.
(٣) النشر ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥.



أحدها: معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يَتَجَدَّدُ لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضةُ اللسان بذلك وكَثْرَةُ التكرار، وأصل ذلك كُلِّهِ تَلَقِّيهِ من أولي الإتقان، وأَخْذِهِ عن العلماء بهذا الشأن»[(١)].

ويؤيد الدرس الصوتي الحديث ما ذهب إليه علماء التجويد من تأثر الأصوات بعضها ببعض في التركيب، فقال الدكتور إبراهيم أنيس: «تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تَكَلُّفَ فيه، نلحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في البعض الآخر، كما نلحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثر، على أن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثر يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات. ومجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتصل، هي السر فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثر»[(٢)].

ولمَّا كان التجويد والتمرين فيه هو المقصد الأعظم من دراسة مخارج الحروف وصفاتها، حتى يصير ذلك للقارئ مَلَكَةً يقتدر بها على الإدمان على التجويد، ويأْلَفُهُ طَبْعُهُ، وتَقِلُّ كلفته عليه، أخذ المصنف في بيان ذلك، بعد أن فرغ من الكلام على المخارج والصفات[(٣)].

وقد خَصَّصْتُ هذا الباب لشرح أبيات المقدمة التي ضمَّنها ابن الجزري الأحكام التي تنشأ عن تجاور الحروف في التركيب، وقد بدأها بتعريف التجويد وحكم تَعَلُّمِهِ، ثم بيان أحكام الترقيق والتفخيم، والإدغام وأنواعه، وأحكام المد والقصر، وهذه الموضوعات هي أهم أبواب

---

(١) المفيد ص٣٩، وشرح الواضحة (له) ص٣٠.
(٢) الأصوات اللغوية ص١٧٩.
(٣) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٢٩.

التجويد، وقد خصص لها المصنف أكثر من ثلث أبيات المنظومة (الأبيات ٢٧ ـ ٧١).

وجاء شرح هذه الموضوعات في الفصول الآتية:

الفصل الأول: علم التجويد وحكم تعلمه ومراتبه.

الفصل الثاني: أحكام الترقيق والتفخيم.

الفصل الثالث: الإدغام: أنواعه ومتعلقاته.

الفصل الرابع: أحكام المد والقصر.



الفصل الأول

علم التجويد وحكم تعلمه ومراتبه

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: حكم تعلم التجويد وبيان علة وجوبه.

المبحث الثاني: تعريف التجويد.

المبحث الثالث: مراتب التلاوة.

المبحث الرابع: اللحن وأقسامه، وحكم القراءة بالألحان.



قدَّمَ ابن الجزري بين يدي حديثه عن أحكام التجويد بسبعة أبيات تحدَّث فيها عن تعريف التجويد وحكم تعلمه، وألْحَقَ شُرَّاح المقدِّمة الجزرية بموضوع هذه الأبيات الحديثَ عن مراتب التلاوة من حَدْرٍ وترتيل وتدوير، وبيان وجوه القراءة من أداء أو تلاوة، وألْحَقَ بعضهم بشرح هذه الأبيات تعريف اللَّحْنِ وأقسامه، وحكم القراءة بالألحان.

ومن ثم ضَمَّ هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول: حكم تعلم التجويد وبيان علة وجوبه.

المبحث الثاني: تعريف التجويد.

المبحث الثالث: مراتب التلاوة.

المبحث الرابع: اللحن وأقسامه، وحكم القراءة بالألحان.





المبحث الأول

حكمُ تَعَلُّمِ التجويدِ وبيان علة وجوبه

لعل المتوقع في ترتيب الموضوعات تقديم تعريف التجويد قبل الحديث عن حكم تعلمه، لكن المصنف بدأ به ثم شرع في تعريفه، على نحو ما فعل في أول المقدِّمة حين **قال**:

٥ ـ إذ واجبٌ عليهم مُحَتَّمُ   قبلَ الشروع أوَّلاً أن يعلموا
٦ ـ مخارجَ الحروفِ والصفاتِ   لِيَنْطِقُوا بأفصح اللغاتِ

ثم درس بعد ذلك مخارج الحروف وصفاتها، **وقال** هنا:

٢٧ ـ والأَخْذُ بالتَّجْويدِ حَتْمٌ لَازِمُ   مَن لَّمْ يُجَوِّدِ[1] القرَانَ آثِمُ
٢٨ ـ لأَنَّهُ بِهِ الإلٰهُ أَنْزَلَا   وهكذا منه إلَينا وَصَلَا
٢٩ ـ وهو أيضاً حِلْيَةُ التلاوةِ   وزِينَةُ الأداءِ والقراءةِ

وتتضمن هذه الأبيات الثلاثة موضوعين:

الأول: حكم تعلم التجويد.

والآخر: بيان علة وجوب التجويد

وسوف أبدأ بشرح البيت الأول المتضمن بيان حكم تعلم التجويد، ثم أشرح بعد ذلك البيتين الآخرين المتضمنين علة ذلك الحكم.

أولاً: حكم تعلم التجويد:

قال المصنف:

(١) في بعض النسخ (من لم يصحح)، وقد رجحت (يجوَّد) كما هو مبين في الشرح.

٢٧ ـ والأَخْذُ بالتَّجْويدِ حَتْمٌ لازِمُ   مَن لَّمْ يُجَوِّدِ القُرَانَ آثِمُ

قوله: (والأَخْذُ) مصدر أخَذَ، يُقالُ: أخَذْتُ الشيءَ آخُذُهُ أَخْذاً: تناوَلْتُهُ، ويقال: أَخَذَه وأَخَذَ به(١).

و(التجويد) مَصْدَرُ جَوَّدْتُ الشيءَ، ومعناه انتهاءُ الغاية في إتقانه، وبلوغُ النهاية في تحسينه، ولذلك يقال: جوَّدَ فلانٌ كذاَ، إذا فَعَل ذلك جيِّداً، والاسم منه الجَوْدَةُ والجُودَةُ(٢).

ومعنى **قوله**: (والأخذ بالتجويد): أي العمل به(٣).

وقوله: (حَتْمٌ): الحَتْمُ أي اللازم الواجب الذي لا بد من فعله(٤)، **وقوله**: (لازم): مرادفٌ له(٥)، أتى به لزيادة التوكيد(٦).

وقوله: (مَنْ لم يجوِّدِ): قال عبد الدائم الأزهري: «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم ﵀: (من لم يجوِّد)، وهي المعتبرة، ورأيت في بعض النسخ (مَن لم يُصَحِّح) بدل (يجوِّد)، والأُولى أحسن، إذ التجويد أخصُّ من التصحيح»(٧).

و(القُرَانَ) في البيت: غير مهموز، وهو لغة في المهموز قرأ بها ابن كثير، واختارها المصنف هنا لرعاية الوزن(٨).

وقوله: (آثِمُ): اسم فاعل من أَثِمَ فلانٌ بالكسر، يأثَمُ إثْماً، والإِثْمُ:

---

(١) ينظر: لسان العرب ٥/ ٢ (أخذ).
(٢) ينظر: الداني: التحديد ص٦٨، ولسان العرب ٤/ ١١٠ (جود).
(٣) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦٣، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٤٩.
(٤) ينظر: لسان العرب ١٥/ ٢ (حتم).
(٥) ينظر: لسان العرب ١٦/ ١٤ (لزم).
(٦) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٨٥.
(٧) الطرازات المعلمة ص١٢٩، ويبدو أن الناظم كتبها أولاً (يصحح) كما في النسخة المطبوعة على المخطوطة المؤرخة بسنة (٨٠٠هـ) التي حققها الدكتور أيمن رشدي سويد (ينظر: منظومة المقدمة ص١٧)، ثم غيَّرها بعد ذلك إلى: يجوِّد.
(٨) التاذفي: الفوائد السرية ٢٠و.

الذَّنْبُ، وقيل: هو أن يعمل ما لا يَحِلُّ لهُ[١].

وقال ابن الناظم في شرح البيت: «فأخبر أن مراعاة قواعد التجويد (والأخذ) بذلك، أي العمل به، فرضٌ عين (لازمٌ) لكل قارئ من قُرَّاء القرآن، ثم أخبر أن (مَن لم يُصَحِّحِ القُرَانَ آثِمُ)، أي: مَن لم يراع قواعد التجويد في قراءته عاصٍ آثِمٌ بعصيانه، والآثِمُ معُاَقَبٌ، فَعُلِمَ أن ترك التجويد حَرَامٌ، لأنَّ الحرامَ هو الذي يُعَاقَبُ على فعله، ويُثَابُ على تركه»[٢].

وقال التاذفي في شرح البيت، مضمناً كلامه بعض الزيادات على ما قاله ابن الناظم، مما يسوِّغ إيراده، قال: «أخبر أن مراعاة التجويد والأخذ بذلك، أي العمل به، واجب لازم لكل قارئ من قُرَّاء القرآن، ثم نَبَّهَ على علة الوجوب بقوله: (من لم يجوِّد القران آثم) أي: لم يراع قواعد التجويد في قراءته عاصٍ آثم بعصيانه، والآثمُ معاقبٌ فيكون التجويد واجباً، لأن الواجب هو الذي يُثابُ على فعله، ويُعَاقَبُ على تركه، والحرام بالعكس».

ثم قال التاذفي: «وفي بعض النسخ من لم يصححِ، والمراد التصحيح بمراعاة قواعد التجويد خاصة، وإن كان تارك التصحيح بمراعاة قواعد الإعراب آثماً أيضاً، لأن الكلام في التجويد فقط، وبهذا يظهر ضعف ما ذكره القاضي حيث قال: «فحينئذ من لم يجوِّدِ القرآن، وفي نسخة يصحح، بأن يقرأ قراءة تُخِلُّ بالمعنى أو بالإعراب فهو آثم»[٣]، إذ اللائق أن يقال: بأنْ يقرأه قراءة تُخِلُّ بإعطاء الحروف حَقَّها ومستحقها وغير ذلك»[٤].

واستعمل ابن الناظم كلمة (فرض) في بيان معنى (حتمٌ لازمُ)، واستعمل التاذفي كلمة (واجب)، والفرض والواجب مترادفان عند جمهور

(١) ينظر: لسان العرب ١٤/ ٢٧٠ (أثم).
(٢) الحواشي المفهمة ص٦٣.
(٣) زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٣٧.
(٤) الفوائد السرية ٢٠و، ونقله الفضالي: الجواهر المضية ص١٤٩ ـ ١٥١.

أهل الأصول فلم يفرقوا بينهما[١]، وكذلك الحتم واللازم بمعناهما[٢]، والواجب: هو ما طلبَ الشارعُ فِعْلَهُ على وجه اللزوم، بحيث يُذَمُّ تاركه، ومع الذَّمِّ العِقَابُ، ويُمْدَحُ فاعلُهُ، ومع المدحِ الثوابُ[٣].

ولم يكن ابن الجزري أول من قال بأن الأخذ بالتجويد واجب، فقد كان علماء القراءة من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم يحرصون على حسن الأداء وتجويد القراءة، وهذا ما فهموه من قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، قال الطبري[٤]: «يقول جلَّ وعزَّ: وَبيِّنِ القرآنَ إذا قرأته تَبْييناً، وتَرَسَّل فيه تَرَسُّلاً»، ونَقَلَ آثاراً تدل على ذلك[٥].

وقال أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)[٦]: «والقراءةُ بالترتيل والمُكْثِ واجبة بنصِّ القرآن، والترتيل: التبيين»[٧].

وقال الأندرابي (ت٤٧٥هـ): «وقال المفسرون في معنى قوله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾: بَيِّنْهُ تَبْييناً، والتَّبْيينُ لا يَتِمُّ بأن يَعْجَلَ في قراءة القرآن، وإنما يَتِمُّ بأن يُبَيِّنَ جميع حروفه، مع تَوْفِيَةِ حقوقها كما ذكرنا... وإنما أُمروا بترتيل القرآن ليفهموا معانيه...»[٨].

(١) ينظر: عبد الكريم زيدان: الوجيز في أصول الفقه ص٣٠.
(٢) ينظر: الغزالي: المستصفى ١/١٢٨.
(٣) عبد الكريم زيدان: الوجيز في أصول الفقه ص٣٠.
(٤) الطبري: محمد بن جرير أبو جعفر، مفسرٌ، مقرئ، محدِّث، مؤرخ، فقيه مجتهد، ولد بآمل بطبرستان سنة ٢٢٤هـ، ثم استوطن بغداد وتوفي فيها سنة ٣١٠هـ، من أشهر مؤلفاته: تفسيره، جامع البيان، وكتابه في التاريخ: تاريخ الأمم والملوك (ينظر: معجم المؤلفين ٩/١٤٦).
(٥) جامع البيان ٢٩/١٢٦.
(٦) النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر المصري، نحوي، لغوي، مفسر، رحل إلى بغداد، فأخذ عن علمائها، وعاد إلى مصر وتوفي بها سنة ٣٣٨هـ، من تصانيفه: معاني القرآن، والقطع والائتناف (ينظر: معجم المؤلفين ٢/٨٢).
(٧) القطع والائتناف ص٧٣.
(٨) الإيضاح ص٢٩٠.

وقال الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ): «إن الناس كما أنهم مُتَعَبَّدُون باتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبَّدون بتلاوته وحفظ حروفه»[(١)].

وقال نصر بن علي الشيرازي (ت٥٦٥هـ)[(٢)]: «فإنَّ حُسْنَ الأداء فرضٌ في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلوَ القرآن حقَّ تلاوته، صيانةً للقرآن عن أن يجد التغير واللحن إليه سبيلاً، على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن:

فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلَّفَ قراءتُهُ في المفترضات، فإن تجويد اللفظ وتقويم الحروف وحسن الأداء واجبٌ فيه فحسب.

وذهب آخرون إلى أن ذلك واجبٌ على كل من قرأ شيئاً من القرآنِ كيفما كان، لأنه لا رخصةَ في تغيير اللفظ وتعويجه واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلا عند الضرورة، قال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]»[(٣)].

وكان ابن الجزري رحمه الله قد نقل كلام الشيرازي في كتابه (النشر) ثم قال: «وهذا الخلافُ على هذا الوجه الذي ذكره غريب، والمذهب الثاني هو الصحيح، بل الصواب على ما قدمناه»[(٤)]، وهو يشير إلى قوله قبل ذلك: «ولا شك في أن الأمة كما هم مُتَعَبَّدُون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبَّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه، على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها، ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومُسِيءٍ آثمٍ، أو معذورٍ.

(١) معالم التنزيل ١/ ٣٧.
(٢) الشيرازي: نصر بن علي بن محمد، يعرف بابن أبي مريم، فخر الدين أبو عبد الله الفارسي، أستاذ، له كتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، توفي بعد سنة ٥٦٥هـ (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٣٣٧).
(٣) الموضح ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧.
(٤) النشر ١/ ٢١٢.



فَمَنْ قَدَرَ على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعَدَل إلى اللفظ الفاسد أو النَّبَطِيِّ القبيح، استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحَدْسِهِ، واتكالاً على ما أَلِفَ من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يُوقِفُهُ على صحيح لفظه، فإنه مقصِّرٌ بلا شَكٍّ، وآثمٌ بلا ريبٍ، وغاشٌّ بلا مِرْيَةٍ، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدينُ النصيحةُ: للهِ، ولكتابِهِ ولرسوله، ولأئمةِ المسلمين وعامَّتهم»[(١)].

أما مَن كان لا يطاوعُهُ لسانُه، أو لا يَجدُ مَن يَهْدِيهِ إلى الصواب بيانهُ، فإنَّ اللهَ لا يكلِّفُ نفساً إلا وُسْعَها، ولهذا أجمع مَن نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خَلْفَ أُميٍّ، وهو مَن لا يُحْسِنُ القراءة»[(٢)].

وجعل بعض العلماء المتأخرين تطبيق قواعد التجويد فرضَ عينٍ، ومعرفة أحكامه النظرية فرضَ كفايةٍ فقال علي القاري (ت١٠١٤هـ): «ثم هذا العلم لا خلافَ في أنه فرضُ كفايةٍ[(٣)]، والعملُ به فرضُ عَيْنٍ في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سُنَّةً، وأما دقائق التجويد، على ما سيأتي بيانه، فإنما هو من مستحسناته، فالأظهر... أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه خوف العقاب والتهديد»[(٤)].

وناقش عدد من الدارسين المعاصرين القول بوجوب التجويد، أو عدم وجوبه، ويكاد الإجماع ينعقد على القول بوجوبه[(٥)]، على التفصيل الذي

---

(١) عَلَّقَهُ البخاري في صحيحه (ص٣٥) بدون لفظة (وكتابه)، وأخرجه مسلم في صحيحه (ص٥٤) بلفظه، رقم الحديث (٥٥)، والترمذي في جامعه (ص٣٢٤) رقم الحديث (١٩٢٦)، والنسائي في سننه (ص٤٤١) رقم الحديث (٤٢٠٠).

(٢) النشر ١/ ٢١٠ ـ ٢١١، وينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص١٥٢.

(٣) فرض الكفاية: «هو ما طَلَبَ الشارعُ حُصُولَهُ مِن جَمَاعَةِ المُكَلَّفِينَ، لا مِن كُلِّ فَرْدٍ منهم... فإذا فعله البعض سقط الفرض عن الباقين» (عبد الكريم زيدان: الوجيز ص٣٤).

(٤) المنح الفكرية ص١١٢، وينظر: المرعشي: جهد المقل ص١٠٩ ـ ١١٠.

(٥) ينظر: التفصيل: أحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ١/ ١٨٧ ـ ٢٢٠، وكذلك ينظر: =



تقدَّم من ناحية القدرة على تصحيح ألفاظه، أو عدم القدرة، ومن ناحية كون العلم به فرض كفاية والعمل به فرض عين، ومن ناحية التفريق بين ما هو من دقائق التجويد وما هو غير ذلك[(١)].

وكان أبو مزاحم الخاقاني (ت٣٢٥هـ) قد خاطب قارئ القرآن في قصيدته التي قالها في حسن أداء القرآن، وعدَّها ابن الجزري أول مصنف في علم التجويد، بقوله:

أيَا قَارِئَ القرآنِ أَحْسِنْ أدَاءَهُ ... يُضَاعِفْ لكَ اللهُ الجَزِيلَ مِنَ الأَجْرِ[(٢)]

وقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) في (الأرجوزة المنبهة)[(٣)]:

مِن أَلْزَمِ الأشياءِ للقرَّاءِ ... تجويدُ لفظِ الحرفِ في الأداءِ

وقال برهان الدين بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ) في منظومته (عُقُودِ الجُمَانِ)[(٤)]:

حَتْمٌ على القُرَّاءِ أن يَتَعَلَّمُوا التْـ ... ـتَجْوِيدَ نقلاً مَعْ قِيَاسٍ ثاني

فاحرص على تجويد ألفاظ القرآنِ، وأخذه عن ذوي الإجَادة والإحسان، ورَتِّل فإن الترتيل زَيْنُ القرآن[(٥)]، وقد عدَّ العلماء القراءة بغير

= محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص٧ ـ ١٠ وص٢٤ ـ ٢٧.

(١) كتب الدكتور محمد موسى نصر كتابه (القول المفيد في وجوب التجويد) جمع فيه أقوال الأئمة في وجوب الأخذ بالتجويد، وهو وإن كان قد قرَّر رأي الجمهور إلا أن عبارته لم تخل من شدة على المخالفين أحياناً (الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م في ٧٢ صحيفة)، وانفرد الدكتور سعود بن عبد الله الفنيسان بترجيح عدم وجوب التجويد (ينظر: كتابه: فتح المجيد في حكم القراءة بالتغني والتجويد ص٦٤ ـ ٨٣)/ ورأي الجمهور أولى في هذا الباب.

(٢) ينظر: كتابي: أبحاث في علم التجويد ص٢٨.

(٣) الأرجوزة المنبهة ص٢٩٧.

(٤) عقود الجمان ص٢٨.

(٥) قرأ علقمة بن قيس النخغي (ت٦٢هـ) على عبد الله بن مسعود، فكأنه عَجِلَ، فقال عبد الله: «فِدَاكَ أبِي وأُمِّي، رَتِّلْ فإنه زَيْنُ القرآن». وكان علقمة حَسَنَ الصوت بالقرآن (ينظر: أبو عبيد: فضائل القرآن ص١٥٧، وابن أبي شيبة: الكتاب المصنف ٢/ ٥٢٠، =

تجويد لحناً[١]، وسنفصل القول في اللحن وأقسامه في المبحث الأخير من هذا الفصل.

ثانياً: بيانُ عِلَّةِ وُجُوبِ التجويد:

قال المصنف:

٢٨ ـ لأَنَّـــهُ بـــهِ الإلـــهُ أَنْـــزَلَا   وهـكـذا مِـنْـهُ إلـيـنـا وَصَـلَا

٢٩ ـ وَهُـوَ أيـضـاً حِـلْـيَـةُ الـتـلاوةِ   وزِيـــنَـــةُ الأداءِ والـــقِـــرَاءَةِ

الضمير في **قوله**: (لأَنَّهُ)، قال ابن الناظم: ضميرُ الشأن، ويَصْلُحُ أن يعود على القرآن.

والضمير في (به) يعود إلى التجويد، وفي (منه) يعود إلى الله تعالى[٢].

وقول المصنف: أَنْزَلَا، ووَصَلَا: الألف فيهما للإطلاق[٣].

قال عبد الدائم الأزهري: «وكأن سائلاً يسأله: من أين يجب علينا التجويدُ؟ والأَخْذُ به؟ وتَحَتُّمُ لزومهِ؟ وإثمُ تاركهِ؟ وما الدليلُ عليه؟ وما طريقُ ذلك؟»[٤].

فوقع الجواب من المصنف **بقوله**: (لأنه به الإله أنزلا)، أي: «الشأن أن الله تعالى أنزل القرآن بالتجويد، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، أي أنزلناه بالترتيل أي التجويد، فإنه أنزله بأفصح اللغات، وهو لغةُ العَرَبِ العَرْبَاءِ، فإذا كان القرآن عربياً ينبغي أن يُرَاعَى فيه قواعد لغة العرب، من ترقيقِ المرقَّق، وتفخيم المفخَّم، وإدغام المدغم، وإظهارِ المظهر، وإخفاءِ المَخْفِيِّ، ومَدِّ الممدود، وقَصْرِ المقصور، وغير ذلك مما

= والداني: التحديد ص٧٥، وابن الجزري: غاية النهاية ١/٥١٦).

(١) ينظر: النويري: شرح الطيبة ١/٢٥٠.

(٢) الحواشي المفهمة ص٦٤ ـ ٦٥.

(٣) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٢٩.

(٤) المصدر نفسه ص١٣١، وينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٥٠.

هو لازمٌ من كلامهم، الذي هو سليقةٌ لهم، لا يحسنون غيره، فإذا لم يُراعِ ذلك فكأنه قرأ القرآن بغير لغة العرب، والقرآن ليس كذلك، فهو قارئ وليس بقارئ...»[(١)].

ثم **قال المصنف**: (وهكذا منه إلينا وَصَلَا)، «وهذا جواب سؤال، كأنه قيل: من أين تعلم كيفية نزول القرآن حتى تقرأه كما أنزل؟ فقال: إن القرآن هكذا أُنْزِلَ، أي بالتجويد وصل إلينا، أي أن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ، إلى جبريل، إلى النبي ﷺ وأخذته الصحابة عن النبي ﷺ وتلقاه التابعون عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ، وتلقته الأئمة القراء عن التابعين والرواة، والطرق عن الرواة، هكذا خَلَفٌ عن سَلَفٍ، حتى وصل إلينا عن شيوخنا عن الأئمة متواتراً كما أُنزل، ثم لم تكتف المشايخ أهل الأداء ـ رحمهم الله تعالى ـ بالأخذ عنهم بالسماع والقراءة، حتى دوَّنوا تلك القواعد في الكتب مضبوطة محرَّرة، فلم يبق لمُتَعَلِّلٍ عِلَّةٌ، جزاهم الله عنا أحسن الجزاء»[(٢)].

وعلَّل المصنف لوجوب الأخذ بالتجويد بعلة أخرى، وهي **قوله**:

٢٩ ـ وَهُوَ أيْضاً حِلْيةُ التلاوةِ وزِينَةُ الأدَاءِ والقِرَاءَةِ

قوله: (وهو) أي التجويد[(٣)]، ومعنى (حِلْيَةُ التلاوة): أي زينةٌ لها وصفةٌ مستحسنة فيها[(٤)]، وكلمة (الزينة) اسم جامع لكل شيء يُتَزَيَّنُ به[(٥)]، فالحاصل أن التجويدَ حِلْيَةٌ وزِينَةٌ لكل من التلاوة والأداء والقراءة[(٦)]، ومن ثَمَّ وَجَبَ على القارئ الأخذ به، ومراعاة قواعده كيفما قرأ القرآن.

(١) الحواشي المفهمة ص٦٣ ـ ٦٤.
(٢) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦٥.
(٣) زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٣٨.
(٤) عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٣٣، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٥١.
(٥) لسان العرب ١٧/ ٦٣ (زين).
(٦) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٣٣.

وذكر ابن الجزري في هذا البيت التلاوة والأداء والقراءة(١)، وفرَّق ابن الناظم بينها في شرحه للبيت، فقال:

«التلاوةُ: قراءة القرآن متتابعاً، كالأوْرَاد والدِّرَاسَة(٢) والأوْرَادِ المُوَظَّفَةِ(٣).

والأداءُ: الأخذُ عن الشيوخ.

والقراءةُ: أَعَمُّ، تطلق على التلاوة والأداء معاً»(٤).

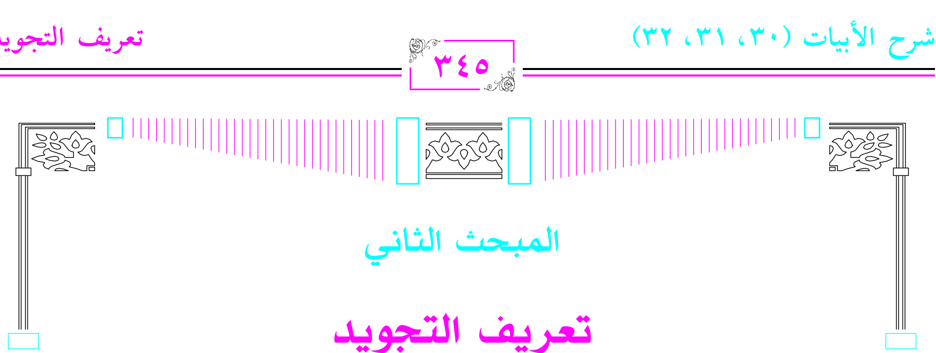
وقال التاذفي الحلبي، بعد نقله كلام ابن الناظم السابق: «والحقُّ أن الأداءَ القراءةُ بحَضْرَةِ الشيوخ، عَقِيبَ الأخذِ من أفواههم، لا الأخذُ نفسه»(٥).

والأخذُ بالتجويد حَتْمٌ لَازِمٌ في جميع صور القراءة، سراً وجهراً، سريعة كانت القراءة أم بطيئة، وسوف أذكر مراتب القراءة بعد استيفاء الكلام على تعريف التجويد.

---

(١) القراءة في اللغة: مصدر قرأ، بمعنى جَمَعَ، والقراءة ضَمُّ الحروفِ والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، ولا يُقال ذلك لكلِّ جمع (ينظر: الراغب الأصفهاني: المفردات ص٤٠٠)، ومعنى قولك: قرأت القرآنَ: لفظتَ به مجموعاً (ينظر: لسان العرب ١/ ١٢٣ قرأ).
والتلاوة: مصدر الفعل تلا يتلو، بمعنى تَبِعَ، وفلانٌ يتلو كتاب الله أي يقرأه (ينظر: لسان العرب ١٨/ ١١٠تلا، وتاج العروس ٣٧/ ٢٤٩ تلا)، وقال الراغب الأصفهاني (المفردات ص٨٢): «والتلاوة تختص باتباع كتب الله المنزلة، تارةً بالقراءة وتارة بالارتسام لما فيها من أمر ونهي وترغيب وترهيب، أو ما يتوهم فيه ذلك، وهو أخص من القراءة فكل تلاوة قراءة، وليس كل قراءة تلاوة».
والأداء: اسم من الفعل أدَّى، والمصدر تأدية، يُقال: أدَّى دَيْنَهُ تأديةً، أي قضاه، ويقال: أدَّى فلان ما عليه أداءً وتأدية (لسان العرب ١٨/ ٢٧ أدى)، ويقال: هو حَسَنُ الأداء: إذا كان حَسَنَ إخراج الحروف من مخارجها (تاج العروس ٣٧/ ٥٧ أدى) وكأن قراءة القرآن سُمِّيَت أداءً لأن القارئ يؤدي ما يجب عليه فيها.
(٢) أصل الدراسة: الرياضة والتعهد للشيء، يقال: دَرَسْتُ الكتابَ دَرْساً، أي ذَلَّلْتُهُ بكثرة القراءة حتى خفَّ حفظه عليَّ من ذلك (ينظر: لسان العرب ٧/ ٣٨٢ درس).
(٣) الوظيفة من كل شيء: ما يُقَدَّرُ له في كل يوم (ينظر: لسان العرب ١٠/ ٢٧٤ وظف).
(٤) الحواشي المفهمة ص٦٨، وينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٣٣، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٥١، المرعشي: جهد المقل ص٣٢٠.
(٥) الفوائد السرية ٢١ظ.





المبحث الثاني

تعريف التجويد

التعريفُ هو: تحديدُ الشيء بذكر خواصِّه المميِّزةِ له عن غيره(١)، والغرضُ منه تقريب العلم إلى ذهن المتعلم، بمعرفة موضوعه وإدراك حدوده. وحرص ابن الجزري على تعريف علم التجويد وصاغ ما قاله العلماء قبله في تعريفه، ونصَّ بعض شرَّاح المقدمة على أن ما تقدَّم من **قوله**: (وهو أيضاً حلية التلاوة...) هو نعت لعلم التجويد وليس تعريفاً له(٢)، ومن ثم فإني ألحقته بما قبله لأنه جاء في سياق التعليل لوجوب الأخذ بالتجويد.

أما تعريف التجويد عند ابن الجزري فقد جاء في **قوله**:

٣٠ ـ وهو إعطاءُ الحروفِ حَقَّها　　مِن صفةٍ لها ومُسْتَحَقَّها

٣١ ـ وردُّ كُلِّ واحدٍ لأَصْلِهِ　　واللفظُ في نظيرهِ كمِثْلِهِ

٣٢ ـ مُكَمَّلاً من غيرِ ما تَكَلُّفِ　　باللُّطْفِ في النطق بلا تَعَسُّفِ

وهذه الأبيات صياغة شعرية لما قالَهُ المصنف في كتابه النشر في تعريف التجويد، وهو قوله: «فالتجويدُ هو حِليةُ التلاوة، وزينةُ القراءة، وهو إعطاءُ الحروف حقوقها، وترتيلها مراتبها، وردُّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وتصحيحُ لفظه وتلطيفُ النطق به على حال صيغته، وكمال هيئته، من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف»(٣).

(١) ينظر: الغزالي: المستصفى ١/٦٣، والمعجم الوجيز ص٤١٥، والمعجم العربي الأساسي ص٨٣٤.
(٢) علي القاري: المنح الفكرية ص١٢٠.
(٣) النشر١/٢١٢.



وهذا التعريف لعلم التجويد قديم ذكره أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) في كتابه (التحديد في الإتقان والتجويد)[(١)]، ونقله كثير ممن جاء بعده من المؤلفين في علم التجويد، لكن صدور بعض المؤلفات القديمة في علم القراءة القرآنية كشف أن هذا التعريف كان معروفاً قبل أبي عمرو الداني، فقد ورد هذا التعريف في (باب التجويد والحث عليه) في (الكتاب الأوسط في علم القراءات)، لأبي محمد الحسن بن علي العماني[(٢)]، والذي ألفه سنة ٤١٣هـ[(٣)].

وقد يكون تعريف التجويد هذا من صياغة أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي (ت٤٠٨هـ)[(٤)]، فقد أورده أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت٤٧٥هـ) في كتابه (الإيضاح في القراءات) منسوباً إليه، وذلك في قوله: «وقال الشيخ أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي رحمه الله: التجويدُ أفضلُ من الجوهر، وأعز عند العلماء من الكبريت الأحمر، وهو حليةُ التلاوة، وزينةُ القراءة، وهو إعطاءُ الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرفِ من حروف المعجم إلى مخرجه...»[(٥)].

ولا شك في وجود عناصر جديدة في صياغة ابن الجزري لتعريف التجويد، حيث جمع بين حق الحروف ومستحقها، وكان لذلك أثره في تصور حقيقة علم التجويد عند المتأخرين وحصر الموضوعات التي يتناولها، لكن ينبغي فهم أبيات المقدِّمة في ضوء أصل هذا التعريف، كما ورد عند

(١) التحديد ص٦٨.

(٢) العماني: الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد العماني المقرئ، مؤلف كتاب المرشد في الوقف والابتداء، عاش معظم حياته في القرن الخامس (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٢٣).

(٣) الكتاب الأوسط ص٧٢.

(٤) الخزاعي: محمد بن جعفر بن بُدَيْل، أبو الفضل إمام مقرئ مشهور، مؤلف كتاب المنتهى في القراءات الخمس عشرة، وغيره، توفي سنة ٤٠٨ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/ ٧١٩، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ١٠٩).

(٥) الإيضاح ص٢٩١.



العلماء المتقدمين، لأنَّ الصياغة الشعرية أدَّت إلى بعض الغموض خاصة في البيت الثاني من التعريف.

والحَقُّ في اللغة: نقيضِ الباطل، وحَقَّ الأمرُ يَحِقُّ ويَحُقُّ حَقّاً وحقوقاً: صارَ حَقّاً وثَبَتَ، وقيل: معناه وَجَبَ يَجِبُ وجوباً، واستحقَّ الشيءَ استوجَبَهُ، والاستحقاق: الاستيجاب[(١)].

وقال ابن الناظم: «والفرق بين حَقِّ الحرف ومُسْتَحَقِّهِ: أنَّ حَقَّ الحرف صفته اللازمة له من همسٍ وجهر وشدة ورخاوة، وغير ذلك من الصفات الماضية، ومُسْتَحَقُّهُ: ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل، وتفخيم المستعلي، ونحو ذلك»[(٢)].

وفسَّر خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) مستحقها بقوله: «أي ما ثبت لها عند تركيبها»[(٣)]، وقال علي القاري: (ت١٠١٤هـ): «ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعضٍ مما حكموا عليه بالإظهار والإدغام والإخفاء والقلب والغنة والمد والقصر وأمثال ذلك، فالحق صفة اللزوم، والمستحق صفة العروض[(٤)]. هذا ولا يخفى أن إخراج الحرف من مخرجه أيضاً داخل في تعريف التجويد»[(٥)].

وجعل التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) التجويد كما ذكره ابن الجزري في المقدمة عبارة عن ثلاثة أمور:

الأول: إعطاء الحروف حَقَّها من كل صفة ثابتة لها من الصفات المتقدمة كالهمس والجهر والشدة والرخاوة وغيرها، ومُسْتَحَقَّها مما ينشأ من تلك الصفات كترقيق المستفل، وتفخيم المستعلي ونحوهما.

---

(١) لسان العرب ١١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٧.
(٢) الحواشي المفهمة ص٦٨، ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٣٦.
(٣) الحواشي الأزهرية ص٥٢.
(٤) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١١٤.
(٥) المنح الفكرية ص١٢٠.

الثاني: رَدُّ كل واحد من الحروف إلى أصله، أي حيِّزه ومخرجه.

الثالث: التلفظ بنظير ذلك الحرف بعد التلفظ به كالتلفظ به أولا، مكمَّلاً ذاتاً وحَقّاً ومستحقاً، من غير تكلف ولا تعسف.

قال: وحاصل الأمور الثلاثة رعاية الذات والصفة وما ينشأ عنهما في كل حرف، وترك التكلف والتعسف في القراءة[(١)].

وقول المصنف: (مُكَمّلاً من غير ما تكلُّف): بكسر الميم، أي حالَ كون اللافظ مُكَمِّلَ الصفات حَقّاً واستحقاقاً، أو بفتح الميم، أي كونَ الملفوظِ مُكَمَّلَ الأداءِ مخرجاً وصفةً من غير تكلف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه، والمبالغة في بيان صفته، و(ما) زائدة لتأكيد النفي[(٢)].

وقوله: (باللُّطف في النطق بلا تعسف)، اللطف: الرِّفْقُ[(٣)]، والتعسُّفُ: الجَوْرُ، وركوب الأمر أو الطريق بلا تدبير ولا رَوِيَّة[(٤)]. يريد أن على القارئ أن يتلفظ في نطقه بالقراءة بلا خروج عن استقامة جادة الأداء إلى طرفي الإفراط والتفريط[(٥)].

وتلتقي عناصر تعريف التجويد عند ابن الجزري بما قاله الحسن بن قاسم المرادي من قبل عن الأمور التي يتوقف عليها تجويد القراءة، وهي: معرفة مخارج الحروف، وصفاتها، والأحكام الناشئة عن التركيب، ورياضة اللسان بذلك[(٦)]. ولم يَغِبْ عن ابن الجزري أهمية رياضة اللسان في إتقان التجويد، **فقال**:

(١) الفوائد السرية ٢١ظ ـ ٢٢و.
(٢) علي القاري: المنح الفكرية ص١٢١.
(٣) لسان العرب ١١/٢٢٨ (رفق).
(٤) المصدر نفسه ١١/١٥٠ (عسف).
(٥) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٢٢.
(٦) ينظر: مقدمة الباب هامش (٤).

٣٣ ـ وليسَ بينَه وبينَ تركِهِ إلَّا رياضةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ

و(الرياضة) مصدر الفعل رَاضَ يَرُوضُ، ويُسْتَعْمَلُ في الأصل لترويض الدَّابَّةِ، فيقال: راض الدَّابَّةَ، بمعنى وطَّأها وذلَّلَها وعلَّمها السير[(١)]، والمراد بالرياضة في قول ابن الجزري: المداومة على النطق الصحيح ليتمرن فيه[(٢)].

و(الفَكُّ): اللَّحْيُ، وهما فَكَّانِ أعلى وأسفلُ، وفيه مَغْرِسُ الأسنان[(٣)]، و**قَوْلُهُ**: (بفكه): أي بفمه، وهذا من إطلاق الجزء والمراد به الكل[(٤)].

قال طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ): «واعلم أن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بعد ما عرَّف التجويد، وَبيَّنَ أن فيه عسراً، استشعر من السامعين استصعاب تحصيله ولحوق الحيرة لهم في ذلك، فدفع تلك الحيرة ببيان طريقه، فقال: الفرق بين المجوِّد وغيره ليس إلا الرياضة بالفك واستعماله شيئاً فشيئاً، والسماع من أفواه المشايخ القراء إلى أن يحصل التمرن والرسوخ في ذلك»[(٥)].

وقد وَضَّحَ ابن الجزري في كتابه النشر ذلك أحسن بيان بقوله: «ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المُتَلَقَّى من فم المحسن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ، ولله دَرُّ الحافظ أبي عمرو الداني رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول[(٦)]: «ليس بين التجويد وتركه

(١) ينظر: لسان العرب ٩/ ٢٥ (روض).
(٢) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١١٩.
(٣) ينظر: لسان العرب ١٢/ ٣٦٤ (فك)، والمعجم الوجيز ص٤٧٩.
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٧٣.
(٥) شرح المقدمة الجزرية ص١١٩.
(٦) هذا القول هو جزء من قول أبي الفضل الخزاعي في تعريف التجويد الذي نقله الأندرابي في الإيضاح ص٢٩١، والعماني في الكتاب الأوسط ص٧٢، وسبقت الإشارة إلى ذلك في أول المبحث.

إلا رياضةٌ مَن تدبره بفكه، فلقد صَدَق وبَصَّرَ، وأوجز في القول وما قصَّرَ، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشِّدْقِ، ولا بتقطيع المد، ولا بتطنين الغنات، ولا بحصرمة الراءات، قراءةٌ تَنْفِرُ عنها الطباع، وتَمُجُّهَا القلوب والأسماع، بل القراءةُ السَّهْلَة العَذْبَةُ الحُلْوَةُ اللطيفة، التي لا مَضْغَ فيها ولا لَوْكَ، ولا تَعَسُّفَ ولا تَكَلُّفَ، ولا تَصَنُّعَ ولا تَنَطُّعَ، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء»[(١)].

ونظرية علماء التجويد في اكتساب ملكة التجويد من خلال التلقي من فم المحسن، والمداومة على تمرين اللسان على ذلك، تتماشى مع أحدث نظريات اكتساب اللغة، يقول العلّامة ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)[(٢)]: «السَّمْعُ أبو المَلَكَاتِ اللسانية»[(٣)]، ويشرح ذلك بقوله: «والمَلَكَاتُ لا تَحْصُلُ إلا بتكرار الأفعال، لأن الفعل يقع أولاً وتعود منه للذات صِفَةٌ، ثم يتكرر فتكون حالاً، ومعنى الحال أنها صفةٌ غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون مَلَكَةً، أي صفة راسخة، فالمتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودةً فيهم يسمعُ كلامَ أهل جِيلِهِ وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يَسْمَعُ الصَّبِيُّ استعمال المفردات في معانيها فَيُلَقَّنُهَا أولاً، ثم يسمع التراكيب بعدها فَيُلَقَّنُهَا كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة، ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك مَلَكَةً وصفة راسخة، ويكون كأحدهم، هكذا تَصَيَّرَتِ الألْسُنُ واللغات من جيل إلى جيل، وتَعَلَّمَهَا العجمُ والأطفال»[(٤)]. وقد جاء الدرس اللغوي الحديث

(١) النشر ١/ ٢١٣.
(٢) ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد، قاضٍ ومؤرخٌ، أصله من الأندلس وتوفي في القاهرة سنة ٨٠٨هـ، وأشهر مؤلفاته: تاريخه العبر، ومقدمته، (ينظر: الأعلام ٣/ ٣٣٠).
(٣) مقدمة ابن خلدون ص٥٤٦.
(٤) مقدمة ابن خلدون ص٥٥٤ ـ ٥٥٥.



مؤيِّداً لنظرية ابن خلدون في اكتساب اللغة[١]، وهي نظرية تنطبق على تعلم التجويد وتلقي القراءة، ولا يزال علماء القراءة والتجويد يسيرون على هذا المنهج في التلقي منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم، إلى زماننا هذا، وقد قال عمر بن إبراهيم المسعدي (ت١٠١٧هـ): «ويجب أن تكون تلك الرياضة بفكه، أي بفم القارئ، لا بمجرد تخيلها في ذهنه، فإن ذلك من ترك التجويد»[٢].

ومن المكمِّل للكلام على تعريف التجويد الحديث عن مصطلح (التجويد) ذاته، ومتى صارَ عَلَماً على هذا العلم، فإن هذا الموضوع خَفِيَتْ بعض جوانبه على بعض الدارسين، ولا يليق بالمتخصص بهذا العلم جهله.

وكلمة «التجويد» أصيلة في كلام العرب، وتقدَّم في المبحث الأول من هذا الفصل الإشارة إلى معناها اللغوي، وتقدَّم في هذا المبحث بيان معناها الاصطلاحي، وقد اسْتُخْدِمَتْ كلمة التجويد بمعناها الاصطلاحي في الوقت الذي تميزت فيه مباحث هذا العلم في القرن الرابع الهجري[٣].

---

(١) ينظر: ميشال زكريا: الملكة اللسانية ص٦٣.

(٢) الفوائد المسعدية ص٦٧.

(٣) قال عبد الله بن مسعود ﷺ: «جَرِّدوا القرآن...» (ينظر: ابن أبي شيبة الكتاب المصنف ٢/٤٩٧، وأبو عبيد: غريب الحديث ٤/٤٩، وابن أبي داوود: المصاحف ص١٤٠).، وجاءت هذه الرواية في بعض المصادر المتأخرة: (جوِّدوا) بالواو (ينظر: ابن الجزري: النشر ١/٢١٠، والسيوطي: الإتقان ١/٢٨١) وهذا تصحيف، ولا يمكن القول بناء على هذه الرواية باستخدام كلمة التجويد بالمعنى الاصطلاحي في عصر الصحابة، رضوان الله عليهم. (ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ص٧٧).

وجاء في رواية أُخرى أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ سُئِلَ عن معنى الآية ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، فقال: «الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف» (ينظر: ابن الجزري: التمهيد ص٢٣)، لكن محمد بن محمود السمرقندي (ت ٧٨٠هـ) نقل الرواية على هذا النحو: «الترتيل حفظ الوقوف وبيان الحروف» (ينظر: روح المريد ص٦٠ و٢١٢)، وهذه الرواية هي التي تتفق مع تاريخ استعمال كلمة التجويد بالمعنى الاصطلاحي.



ولعل أقدم نص وردت فيه كلمة التجويد في وصف قراءة القرآن هو قول ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): «اللَّحْنُ في القرآن لحنان: جَلِيٌّ وخَفِيٌّ، فالجليُّ لحنُ الإعراب، والخفيُّ تَرْكُ إعطاء الحرف حَقَّهُ من تجويد لفظِهِ»[١]. لكن أبا مزاحم الخاقاني (ت٣٢٥هـ) لم يستخدم كلمة التجويد في منظومته التي قالها في حسن أداء القرآن، والتي وصفها ابن الجزري بأنها أقدم مصنف في علم التجويد[٢]، لكنه استعمل مكانها (حسن الأداء)، فقال في البيت الخامس منها:

أيا قارئَ القرآنِ أَحْسِنْ أداءَهُ يُضَاعِفْ لك اللهُ الجزيلَ من الأَجْرِ

وقال في البيت السابع عشر:

فقد قلتُ في حُسْنِ الأداءِ قصيدةً رَجَوْتُ إلهي أن يَحُطَّ بها وِزْرِي[٣]

وعارض أبو الحسين محمد بن أحمد الملطي (ت٣٧٧هـ)[٤] قصيدة أبي مزاحم الخاقاني بقصيدة ضَمَّنَهَا المعاني التي تضمنتها قصيدة أبي مزاحم، واستعمل فيها فعل الأمر من التجويد فقال في البيت الخامس والعشرين:

وكَنْ إنْ تَلَوْتَ الذِّكْرَ غيرَ مُهَذْرِمٍ فَجَوِّدْ على رِسْلٍ بلا سَرَفِ العُذْرِ[٥]

ويبدو أن القرن الرابع انقضى ولم يكن قد ظهر كتاب يحمل في عنوانه مصطلح (التجويد)، فابن النديم (ت٣٨٥هـ)[٦] ذكر في كتابه (الفهرست)

(١) التحديد ص١١٦، والأندرابي: الإيضاح ص٢٩٨، وابن سوار: المستنير١/ ١٨٠.
(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/ ٣٢١.
(٣) ينظر: كتابي: أبحاث في علم التجويد ص٢٨ و٣٠.
(٤) المَلَطِيُّ: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين الفقيه الشافعي نزيل عسقلان، مقرئ متقن، توفي سنة ٣٣٧ (ينظر: الذهبي معرفة القراء ٢/ ٦٥٧، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٦٧).
(٥) ينظر: محمد عزيز شمس: روائع التراث ص١٠٨.
(٦) ابن النديم: محمد بن إسحاق بن محمد، أبو الفرج، الوراق البغدادي، عالم، أديب، مشارك في أنواع من العلوم، كان معتزلياً متشيعاً، قيل توفي سنة ٣٨٥هـ (ينظر: الزركلي: الأعلام ٦/ ٢٩، وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٩/ ٤١).

الذي ألَّفَهُ سنة ٣٧٧هـ[١]، عشرات الكتب في القراءات القرآنية وعلوم القرآن[٢]، ولم يكن فيها كتاب واحد يحمل في عنوانه كلمة التجويد.

وشهد مطلع القرن الخامس الهجري بروز مصطلح التجويد، وظهرت فيه المؤلفات التي حملت في عناوينها هذا المصطلح، فكتب أبو الحسن السعيدي (ت في حدود ٤١٠هـ) كتابه (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي) وذكر في مقدمته مصطلح التجويد، وذلك في قوله: «سألتني... أن أصف لك نبذاً من تجويد اللفظ بالقرآن»[٣].

وخَصَّصَ أبو محمد الحسن بن علي العماني باباً للتجويد في كتابه (الأوسط في علم القراءات) الذي ألفه سنة ٤١٣هـ[٤]، وجعل عنوانه (باب في التجويد والحث عليه)، ضمنه تعريف التجويد، وذكر اللحن وأقسامه، وبعض صوره، ومخارج الحروف وصفاتها[٥] وكان ذلك مقدمة لظهور المؤلفات المستقلة في علم التجويد.

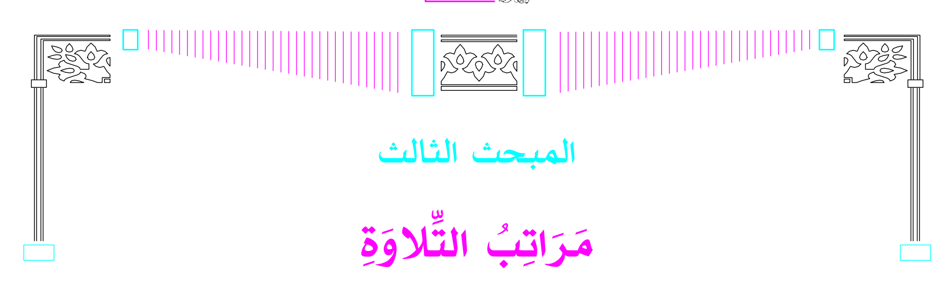
ولعل أقدم كتابين تضمن عنوانهما كلمة التجويد هما[٦]:

١ ـ كتاب: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المتوفى سنة ٤٣٧هـ.

٢ ـ كتاب: التحديد في الإتقان والتجويد، تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، المتوفى سنة ٤٤٤هـ.

ثم تتابعت المؤلفات تحمل في عناوينها كلمة (التجويد) بعدما صار مصطلحاً دالاً على علم مخارج الحروف وصفاتها وأحوالها.

(١) ينظر: الفهرست ص٣.
(٢) ينظر: الفهرست ص٣١ ـ ٤٢.
(٣) ينظر: رسالتان في تجويد القرآن ص٢٧.
(٤) الكتاب الأوسط ص٦٢.
(٥) المصدر نفسه ص٧٢ ـ ٨٠.
(٦) ينظر: عن تاريخ التأليف في علم التجويد: الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب.



المبحث الثالث

مَرَاتِبُ التِّلاوَةِ

هذا المبحث من زيادات شرَّاح المقدمة على مباحثها، لأن المصنف لم يتعرض لذكره فيها، وهم يستندون في ما ذكروه في هذا الموضوع على المصنف أيضاً، الذي قال في النشر: «وأما كيف يُقرأ القرآن: فإن كلام الله تعالى يُقرأ بالتحقيق وبالحَدْرِ وبالتدوير الذي هو التوسط بين الحالتين، مُرَتَّلاً مجوَّداً بلُحُونِ العرب وأصواتها، وتحسين اللفظ بالصوت بحسب الاستطاعة»[(١)].

ويبدو أن الناظم أراد أن يستدرك ما فاته في المقدمة من ذكر مراتب التلاوة، فأثبتها في منظومته (طيبة النشر) التي رَجَّحْتُ من قبل أنه نظمها بعد المقدمة، فأضاف بيتين على الأبيات التي أثبتها في (الطيبة) من أبيات المقدمة في آخر أبيات الصفات، وفي أول موضوع بيان حكم التجويد وتعريفه، وهما قوله[(٢)].

وَيُقْرَأُ القرآنُ بالتحقيقِ مَعْ ... حَدْرٍ وتدوير، وكُلٌّ مُتَّبَعْ
مَعْ حُسْنِ صوتٍ بلحُوْنِ العَربِ ... مُرَتَّلاً مجوَّداً بالعربي

وموضوع مراتب التلاوة حظي بعناية علماء التجويد منذ ظهور المؤلفات الأولى فيه، وسماه بعضهم: «أسلوب القراءة»[(٣)]، واستعمل بعضهم عبارة (مراتب التجويد)[(٤)]، أو (أوجه القراءة)[(٥)]، واستعمل بعض

(١) النشر ١/ ٢٠٥.
(٢) في الأصل ينظر: إتحاف البررة ص١٧٢.
(٣) ابن الباذش: الإقناع ١/ ٥٥٢.
(٤) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦٦، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٣٨.
(٥) ينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٢٩٢.

المحدثين عبارة (مراتب القراءة)[١].

ويشمل موضوع مراتب التلاوة قضيتين: الأُولى تتعلق بسرعة القراءة وبُطْئها، والثانية تتعلق برفع الصوت وخفضه، وأكثر كلام علماء القراءة والتجويد يدور حول القضية الأُولى، لاتساع مجال القول فيها، أما القضية الثانية فهي موضع اتفاق، وكلام العلماء فيها يغلب عليه الإيجاز، وهي لذلك أَوْلى بتقديم الحديث عنها.

أولاً: القراءة بين الجهر والمخافتة:

لخَّص علي القاري (ت١٠١٤هـ) القضية بقوله: «وتجوز القراءة سرّاً وعلانية، وبأيهما اقترن نية صالحة كان أعلى وأولى»[٢]. وقال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): «اعلم أنه جاءت أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره دالة على استحباب رفع الصوت بالقراءة، وجاءت آثار دالة على استحباب الإخفاء»[٣].

وقد يكفي في هذا السياق نقل ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلَّام (ت٢٢٤هـ) في كتابه (فضائل القرآن)، عن عبد الله بن أبي قيس[٤]، قال: «سألت عائشة[٥]، رحمة الله عليها: كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ أَيُسِرُّ بالقراءة أم يجهرُ؟ فقالت: كل ذلك قد كان يفعله، ربما أَسَرَّ وربما جَهَرَ، قال: قلتُ: الحمد لله الذي جعل في الأمر سَعَةً»[٦].

(١) ينظر: أحمد شكري وزملاؤه: المنير ص٢٦.
(٢) المنح الفكرية ص١٢٣.
(٣) التبيان ص٤٨.
(٤) عبد الله بن أبي قيس، أبو الأسود الشامي، روى عن عائشة، صالح الحديث (ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٥/ ١٤٠).
(٥) عائشة الصديقة بنت أبي بكر الصديق، زوج النبي ﷺ كانت من أفقه الناس وأعلمهم، توفيت سنة ٥٨هـ، ودُفِنت بالبقيع (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٤/ ١٨٨١).
(٦) فضائل القرآن ص١٧١، وأخرجه الترمذي في سننه رقم الحديث (٤٤٩) ص (٩٥)، والرقم (٢٩٢٤) ص (٤٦٦)، وأبو داوود رقم الحديث (١٤٣٧) ص (١٧٤)، والنسائي رقم الحديث (١٦٦٢) ص (١٩٥).

وقال الإمام الغزالي (ت٥٠٥هـ)[(١)]: «ولا شك في أنه لا بد أن يجهر به إلى حَدٍّ يُسْمِعُ نَفْسَهُ إذ القراءة عبارة عن تقطيع الصوت بالحروف، ولا بد من صوت، فأقلُّهُ ما يُسْمِعُ نَفْسَه، فإن لم يُسْمِعْ نفسه لم تَصِحَّ صلاته»[(٢)]، وبَيَّنَ الغزالي: «أن الإسرار أبعد عن الرياء والتصنع، فهو أفضل في حق من يخاف ذلك على نفسه، فإن لم يَخَفْ ولم يكن في الجهر ما يشوِّش الوقت على مُصَلٍّ آخر فالجهر أفضل، لأن العمل فيه أكثر، ولأن فائدته أيضاً تتعلق بغيره، فالخير المتعدي أفضل من اللازم، ولأنه يوقظ قلب القارئ، ويجمع هَمَّهُ إلى الفكر فيه، ويصرف إليه سمعه، ولأنه يطرد النوم في رفع الصوت، ولأنه يزيد في نشاطه للقراءة ويقلل من كسله، ولأنه يرجو بجهره تيقظ نائم فيكون هو سبب إحيائه، ولأنه قد يراه بَطَّالٌ غافل فينشط بسبب نشاطه ويشتاق إلى الخدمة، فمتى حضره شيء من هذه النيات فالجهر أفضل، وإن اجتمعت هذه النيات تضاعف الأجر، وبكثرة النيات تزكو أعمال الأبرار وتتضاعف أجورهم»[(٣)].

وأطلق أبو الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ) على القراءة في النَّفْس مصطلح (الزَّمْزَمَة)[(٤)]، وهي في اللغة: صوتٌ خَفِيٌّ لا يكاد يُفْهَمُ[(٥)]، وفي الاصطلاح: القراءة في النَّفْسِ خاصة، وهي أن يكون الصوت محسوساً، ولكنه غير مُسْتَبَانٍ للمخافتة التي فيها[(٦)].

وقال ابن البناء (ت٤٧١هـ): «ولا بد أن يُسْمِعَ أُذنيه في الصلاة ما يقرأ

---

(١) الغزالي: محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد الطُّوسِيُّ، حجة الإسلام، فقيه، أصولي، متصوف، مشارك في أنواع من العلوم، من أشهر كتبه: إحياء علوم الدين، والمستصفى في أصول الفقه، توفي سنة ٥٠٥هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١١/٢٦٦).

(٢) إحياء علوم الدين ١/٣٨٩.

(٣) المصدر نفسه ١/٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٤) ينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٢٩٢.

(٥) ينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٢/٣١٣، ولسان العرب ١٥/ ١٦٥(زمم).

(٦) الشيرازي: الموضح ١/١٥٨.



به، وكذلك الأذكار في الصلاة وما محله اللسان، وأما في غير الصلاة فقال أبو الحسين بن المنادي (ت٣٣٦هـ)[(١)]: «صفة التخافت تحريك اللسان والشفتين عن قلوصِ نَفَسٍ لا صوتَ له، ولا هَمْهَمَةَ ولا همسَ ولا زمزمةَ، إلا أنه متى ترك استعمال اللسان فليس بقارئ، والهمهمة إخراج أدنى صوت لا تفهم معه الحروف، والزمزمة إفهام بعض دون بعضها «فافهم ذلك وتدبره، فإنه لطيف»[(٢)].

ثانياً: القراءة بين السرعة والتريث:

إذا أعلن القارئُ قراءته فإن سرعته في نطق الأصوات تتفاوت بحسب غاية القارئ من القراءة، وبحسب ما يقتضيه المقام، وغير متيسر وضع مقاييس محددة للسرعة في القراءة فهناك مساحة واسعة من التدرج، ولكن يمكن الإشارة إلى ثلاث درجات أو مراتب: السرعة والتريث وما بينهما. واجتهد علماء التجويد والقراءات في وضع مصطلحات لهذه المراتب ووضع ضوابط لكل مرتبة، وتوضيح العلاقة بينها.

ودَارَ أكثر نقاش علماء التجويد حول مرتبة الترتيل، ومرتبة الحَدْرِ، وجعل بعضهم الترتيل فرعاً من التحقيق، وعدَّهما آخرون مترادفين، فقال أحمد بن يحيى الملقب ثعلب (ت٢٩١هـ)[(٣)]: «التحقيق والترتيل واحد»[(٤)]، ومَيَّز بينهما أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، فقال عن الترتيل: «وهو صفة من صفاتِ التحقيق وليس به، لأن الترتيل يكون بالهمز وتركه، والقصر لحرف

(١) ابن المنادي: أحمد بن جعفر بن محمد، أبو الحسين البغدادي، كان الغالب عليه علوم القرآن، وكان كثير التصانيف، توفي سنة ٣٣٦هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١/ ١٨٢).

(٢) بيان العيوب ص٥١.

(٣) ثعلب: أحمد بن يحيى أبو العباس الكوفي، لغوي نحوي، توفي ببغداد سنة ٢٩١هـ (معجم المؤلفين ٢/٢٠٣).

(٤) ينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٢٩٠.

المد والتخفيف والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق»[١].

وقال الداني: «والترتيلُ يكون للتَّدَبُّرِ والتَّفَكُّرِ والاستنباط، والتحقيقُ لرياضة الألسن وترقيق الألفاظ الغليظة وإقامة القراءة وإعطاء كل حرف حَقَّهُ من المد والهمز والإشباع والتفكيك... وكتابُ الله تعالى يُقْرَأُ بالترتيل والتحقيق، وبالحدر والتخفيف، وبالهمز وتركه، وبالمد وقصره، وبالبيان والإدغام، وبالإمالة والتفخيم.

«وإنما يَستعمل القارئُ الحَدْرَ والهَذْرَمَةَ، وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ وتمكن الحروف، لتكثر حسناته...»[٢].

وعقد أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت٤٧٥هـ) باباً في ذكر الحدر والترتيل، نقل فيه مجموعة نصوص في بيان مراتب التلاوة، وتعريف كل مرتبة، وذكر أن حدَّ ترتيلِ القراءة وحَدْرَهَا التحقيقُ، وهو أن يقرأ القارئ القرآن فيؤديَ كل حرف منه حقه من غير زيادة ولا نقصان[٣].

وعقد نصر بن علي الشيرازي (ت بعد ٥٦٥هـ): فصلاً في تجويد اللفظ بالقرآن قال فيه: «اعلم أن القراءة المتفق على ارتضائها ضربان: أحدهما الترتيل، والثاني الحَدْرُ.

أما الترتيل فهو التَّمَكُّثُ في القراءة، وفيه التحقيق، وهو إنما يكون للإفهام أو للرياضة أو للتدبر.

وأما الحَدْرُ فهو الاسترسال في القراءة من غير مَكْثٍ ولا عَجَلَةٍ، وفيه التسهيلُ، وهو إنما يكون للاستكثار من القراءة...

وقد وردت الرخصة في الهذِّ والزمزمة، وهما نوعان من القراءة: أما الهذُّ فهو سرعة القراءة... وأما الزمزمة فهي القراءة في النَّفْسِ خاصةً»[٤].

(١) التحديد ص٦٩.
(٢) التحديد ص٧٠ ـ ٧١.
(٣) ينظر: الإيضاح ص٢٨٩.
(٤) الموضح ١/١٥٣ ـ ١٥٨.



وجعل الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) مراتب القراءة ثلاثاً حيث قال: «والقراء مجمعون على التزام التجويد في جميع أحوال القراءة من ترتيل وحَذْرٍ وتوسط، وربما تَوَهَّمَ قومٌ أن التجويد إنما يكون مع الترتيل، لاعتقادهم أن التجويد إنما هو الإفراط في المد وإشباع الحركات ونحو ذلك مما لا يَتَأَتَّى مع الحدر، وليس كما توهموه، وإنما حقيقة تجويد القراءة ما قدمته لك، وذلك مُتَأَتٍّ مع الحَذْرِ كما يتأتَّى مع الترتيل، ولا يُنْكَرُ أن الأخذ بالترتيل أتَمُّ مدّاً وتحريكاً من الأخذ بالحَذْرِ، ولكن لا بد في جميع ذلك من إقامة مخارج الحروف وصفاتها»[١].

وجعل ابن الجزري مراتب القراءة ثلاثاً، كما سبق في أول المبحث، لكنه استخدم مصطلح (التحقيق) مكان (الترتيل)، ومصطلح (التدوير) مكان (التوسط)[٢]، وتابعه ابنه في شرح المقدمة، لكنه استخدم مصطلح الترتيل، حيث قال: «واعلم أن التجويد على ثلاث مراتب: ترتيل وتدوير وحَذْرٍ»[٣]، وسار شرَّاح المقدمة على خطى ابن الناظم[٤]، إلا القسطلاني فإنه جعل مراتب القراءة أربعاً: الترتيل، والتحقيق، والحَذْر، والتدوير[٥] وتقدَّم اختلاف العلماء في موضوع العلاقة بين الترتيل والتحقيق.

وتحدَّث المشتغلون بالتأليف في علم التجويد من المُحْدَثِينَ عن مراتب التلاوة في إطار ما تقرَّرَ عند علماء التجويد السابقين، فمنهم من جعل المراتب أربعاً[٦]، وأكثرهم عدَّها ثلاثاً، ولكن منهم من استخدم مصطلح

(١) المفيد ص٣٨.
(٢) ورد مصطلح (التوسط والتدوير) عند الداني في وصف قراءة أبي عمرو (ينظر: التحديد ص٩٣).
(٣) الحواشي المفهمة ص٦٦.
(٤) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٣٣، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٣٨، والفضالي: الجواهر المضية ص١٦١.
(٥) اللآلئ السنية ص٥٢، ولطائف الإشارات ١/٢١٨ ـ ٢١٩.
(٦) ينظر: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٤، وعبد العزيز القارئ: سنن القراء ومناهج المجودين ص٦٧ ـ ٧٠.

(الترتيل)[١]، وأكثرهم استعمل مكانه مصطلح (التحقيق)، وذهب إلى أن (الترتيل) يَعُمُّ الثلاثة[٢]، فيكون بذلك مرادفاً للتجويد.

ثالثاً: قراءات القراء السبعة ومراتب التلاوة:

وصف ابن الناظم قراءات القراء السبعة بحسب الترتيل والحدر فقال[٣]:

«واعلم أن التجويد على ثلاث مراتب: ترتيل وتدوير وحدر.

فالترتيل: هو التُّؤَدة، وهو قراءة القرآن بغير بغي، أي بغير تَعَدٍّ، وهو مذهب ورش[٤]، وعاصم، وحمزة[٥].

والحدر: وهو الإسراع، وهو مذهب ابن كثير[٦]، وأبي عمرو[٧]، وقالون[٨].

---

(١) ينظر: عبد الفتاح المرصفي: هداية القاري ١/ ٥٠.

(٢) ينظر: حسني شيخ عثمان: حق التلاوة ص٧٥، وأصول تدريس التجويد ص٩٩ ـ ١٠٢، وأحمد شكري وزملاؤه: المنير ص٢٦، ومحمد شحادة الغول: بغية عباد الرحمن ص٤٥، ومحمد عصام مفلح القضاة: الواضح في أحكام التجويد ص١١، ويحيى عبد الرزاق الغوثاني: علم التجويد ص١٥ ـ ١٦.

(٣) ينظر: الداني: التحديد ص٩٢ ـ ٩٣، وابن الباذش: الإقناع ١/ ٥٥٢، وابن الجزري: التمهيد ص٦٣.

(٤) ورش: عثمان بن سعيد، شيخ القراء في مصر، أحد رواة قراءة نافع، توفي بمصر سنة ١٩٧هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٣٢٣، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٥٠٢).

(٥) حمزة بن حبيب أبو عُمَارة الزيات، الكوفي، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٦هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٥٠، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٦١).

(٦) ابن كثير: عبد الله بن كثير أبو معبد الداري المكي، إمام أهل مكة في القراءة، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٢٠هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ١٩٧ وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٤٤٣).

(٧) أبو عمرو بن العلاء المازني البصري، شيخ القراء في البصرة، إمام في اللغة والنحو، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٤هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٢٣، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٨٨).

(٨) قالون: عيسى بن مينا المدني المقرئ، أحد رواة قراءة نافع بن أبي نعيم، قارئ أهل =



والتدوير: وهو التوسيط بينهما، وهو مذهب ابن عامر[١]، والكسائي[٢].

هذا الغالب على قراءتهم، وكلٌّ أجاز الثلاث، فَعُلِمَ من هذا أنَّ الإسكانَ للمرتل وتحريكَهُ وتشديدَهُ ومَدَّهُ أَتَمُّ، وكذلك المتوسط بالنسبة للحَادِر»[٣].

وتخصيص كل قراءة بمرتبة من المراتب الثلاث غير مأخوذ به في زماننا، والذي عليه العمل القول بجواز تلك المراتب في جميع القراءات، من غير تخصيص، «والكل غير خارج عن حَدِّ التجويد إلى الإخلال بالحروف، ولذلك وجدنا أهل الأداء رُبَّما أخذوا لمن مذهبه الترتيل بالحدر، ولمن مذهبُه الحَدْرُ بالترتيل»[٤].

ولبعض المحدثين وجهات نظر في تنزيل المراتب الثلاث على مذاهب القراء، فمن ذلك ما ذهب إليه الدكتور يحيى الغوثاني من أن القراءة المُجوَّدة التي انتشرت في زماننا، وهي قراءة التمطيط والتنغيم، فيها خروجٌ عن موازين المدود والغُنَّات، وتجاوزٌ في بعض أحكام التجويد، لأجل إجادة النَّغَم، فإنْ خَلَتْ من هذه التجاوزات، وكان القارِئ ملتزماً بقواعد التجويد المعروفة، وقدَّم قواعد التجويد على قواعد النَّغَم فإنها تعتبر مقبولة،

= المدينة، توفي سنة ٢٢٠هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/٣٢٦، وابن الجزري: غاية النهاية ١/٦١٥).

(١) ابن عامر: عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي، إمام أهل دمشق في القراءة، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١١٨هـ، (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/١٨٦، ابن الجزري: غاية النهاية ١/٤٢٣).

(٢) الكسائي: علي بن حمزة، أبو الحسن الكوفي، ثم البغدادي، اللغوي النحوي، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٨٩هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/٢٩٦، وابن الجزري: غاية النهاية ١/٥٣٥).

(٣) الحواشي المفهمة ص٦٦ ـ ٦٧، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١١٠.

(٤) ابن الباذش: الإقناع ١/٥٥٣.

وتُلْحَقُ بمرتبة التحقيق[(١)]، علماً أن التحقيق لديه هو المرتبة الأولى من المراتب الثلاث، والترتيل عنده يشملها جميعاً[(٢)].

وذهب الشيخ أحمد الطويل إلى أنه لا توجد مرتبة بين الترتيل والحدر، ومن ثم فإنه لا يَعُدُّ (التدوير) مرتبة، ولكنه يجعل القراءة المجوَّدَةَ مرتبةً فوق الترتيل هي مرتبة (التحقيق)، وذلك حيث قال: «فالقارئ إما أن يكون مسرعاً، مع مراعاة أحكام التجويد، كما نسمع من بعض أئمة المساجد في صلاة التراويح، وهو (الحدر)، وإما أن يقرأ بتؤدة واطمئنان، وهو (الترتيل)، ولا يوجد بينهما مرتبة وسطى ـ في نظري ـ تسمَّى بـ (التدوير)، ولكن توجد مرتبة أكثر تأنياً يطلق عليها مرتبة (التحقيق)، وهي تكون في مقام التعليم، (كالمصحف المُعَلِّم) للشيخ محمود خليل الحصري، والقراءة المجوَّدة بالصوت والتنغيم، من غير مبالغة ولا تكلف من مشاهير القراء»[(٣)].

وكان أبو العلاء العطار (ت٥٦٩هـ) قد وضع قاعدة لضبط العلاقة بين مراتب القراءة، في المدود خاصة، وهو يجعل التحقيق أعلى مراتب التلاوة، فقال وهو يتحدث عن المد الكلمي المثقل في مثل: ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾: «واختلف أهل الأداء في مقدار هذا المد، فأهل التحقيق يمدونه على قدر أربع ألفات، وبعضهم على قدر ثلاث ألفات، وأهل الحدر يمدونه على قدر ألفين: إحداهما حرف المد الساكن، والثانية المدة الفاصلة بين الساكنين.

«فأما المحققون فعذرهم في تطويل المد في هذا الباب أنَّ الحادِرِينَ يَمُدُّونَهُ بقدر ألفين، وشرط التحقيق أن يُزَادَ على الحدر مثله، ثُمَّ كُلُّ مَن نقص تحقيقه نقصَ مَدُّه»[(٤)].

(١) علم التجويد ص١٦.
(٢) علم التجويد ص١٥.
(٣) فن الترتيل وعلومه ١/ ١٣٠.
(٤) التمهيد ص٣٠٦ ـ ٣٠٧.



ومع تعدد وجهات النظر في مراتب القراءة[١]، فإن التلقي الشفهي والأخذ عن شيوخ الأداء يظل هو الأساس في ضبط تلك المراتب، مع ملاحظة أن القراء «مجمعون على التزام التجويد في جميع أحوال القراءة»[٢].

وقد قال أبو مزاحم الخاقاني (ت٣٢٥هـ) في قصيدته التي قالها في حسن أداء القرآن عن مراتب القراءة[٣]:

فذو الحِذْقِ مُعْطٍ للحروفِ حقوقها ... إذا رَتَّلَ القرآنَ أو كان ذا حَدْرِ
وترتيلُنا القرآنَ أفضلُ للذي ... أُمِرْنا به من مُكْثِنَا فيه والفِكْرِ
وإمَّا حَدَرْنا دَرْسنا فمُرَخَّصٌ ... لنا فيه إذ دينُ العبادِ إلى اليُسْرِ

وقال ابن الجزري: «وقد اخْتُلِفَ في الأفضل هل الترتيل وقِلَّةُ القراءة، أو السرعة مع كَثْرَةِ القراءة... والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف والخلف، وهو أن الترتيل والتَّدَبُّرَ مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها، لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه والعمل به، وتلاوتُهُ وحِفْظُهُ وسيلةٌ إلى معانيه»[٤].

(١) قد تساعد أجهزة مختبرات الصوت الحديثة في وضع مقاييس دقيقة لمراتب القراءة، من خلال تحليل أنواع التلاوات القرآنية لمشاهير القراء في زماننا.
(٢) المرادي: المفيد ص٣٨.
(٣) ينظر: كتابي: أبحاث في علم التجويد ص٢٩.
(٤) النشر ١/٢٠٨ ـ ٢٠٩، وينظر: الآجري: أخلاق حملة القرآن ص١٠٩.



المبحث الرابع

اللّحْنُ والألْحَانُ في قراءةِ القرآن

التجويدُ هو حِلْيَةُ التلاوةِ، وزينةُ الأداءِ والقراءةِ، وهو مطلوب في مراتب القراءة كلها من تَرتيل وحدر وتدوير، وقد بَيَّن علماء التجويد الأمور التي يتوقف عليها تجويد القراءة، على نحو ما تقدَّم في المباحث السابقة، وتنبهوا إلى ما يُحَسِّنُ الصوت بالقراءة، وما يَلْحَقُ الأداءَ من خَلَلٍ يذهب بصفاء القراءة وتأثيرها.

ولم يتعرض المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ إلى هذا الجانب في منظومته، لكنه كان قد أشار إليه في (النشر)[١]، وضَمَّنَهُ في (طيبة النشر) في قوله الذي نقلناه في أول المبحث السابق:

مَعْ حُسْنِ صَوْتٍ بلُحُونِ العربِ ... مُرَتَّلاً مُجَوَّداً بالعَرَبي

وقد ألحقه شرَّاح المقدمة بموضوع مراتب التلاوة، نظراً لأهميته في تحقيق التجويد في القراءة، وهو يشمل موضوعين:

الأول: اللحن الجلي واللحن الخفي.

الثاني: تحسين الصوت بالقراءة.

وسوف أعرض خلاصة أقوال العلماء في الموضوعين ليكون دارس المقدمة مُلِمّاً بجميع ما يتعلق بالقراءة، مما يُزَيِّنها أو يُخِلُّ بها.

أولاً: اللَّحْنُ الجَلِيُّ واللَّحْنُ الخَفِيُّ:

لكلمةِ اللَّحْنِ عِدَّةُ معانٍ في العربية[٢]، أحدها الخطأُ في الإعرابِ،

(١) ينظر: النشر ١/ ٢٠٥و٢١١.

(٢) قال ابن منظور (لسان العرب ١٧/ ٢٦٥ لحن): «قال ابن بَرِّي وغيره: للحن ستة =

وتركُ الصواب في القراءة[1]، وكانت نشأة علوم اللغة العربية مرتبطة بظهور اللحن في الكلام، قال أبو بكر الزُّبَيْدِيُّ (ت٣٧٩هـ)[2]: ولم تَزَلِ العرب تنطق على سجيتها في جاهليتها وصدر إسلامها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجاً، وفُتِحَتِ المدائن ومُصِّرَتِ الأمصار، ودُوِّنَتِ الدواوين، واجتمعت الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، فوقع الخلل في الكلام، وظهر اللحن في الألسنة، واستبان في الإعراب، فتفطن لذلك العلماء، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى التأليف في بيان قواعد اللغة والتحذير من انحراف الألسنة عن جادة الفصحى[3].

ووجد علماء القراءة بعد حين أن كتب النحويين تركز على حركات بنية الكلمات، وتركيب الجمل، وحركات أواخر الكلمات، ولم تعتن بدقائق النطق التي كان علماء القراءة يَتَلَقَّوْنَهَا بالمشافهة، ويُلَقِّنُونَها للمتعلمين، وحَفَّزَهم ذلك على استدراك ما فات علماء العربية التركيز عليه، ومن ثم فإنهم قَسَّموا اللحن على قسمين لحنٍ جَليٍّ، وهو الخطأ في الإعراب وحركات بنية الكلمات، ولحن خَفَيٍّ وهو الخطأ في صفات الأصوات ودقائق النطق، وتبع ذلك ظهور المؤلفات في علم التجويد لمواجهة ظواهر اللحن الخفي، وتركوا ظواهر اللحن الجلي للنحويين واللغويين.

وكان ابن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ) أقدم مَن مَيَّز بين اللحن الجلي واللحن الخفي، فقال في مقدمة كتابه (السبعة في القراءات) وهو يتحدث عن أنواع القراءات: «كذلك ما رُوِيَ من الآثار في حروف القرآن:

= معانٍ: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى...».

(١) لسان العرب ١٧/ ٢٦٣ و٢٦٥ (لحن).

(٢) الزُّبيدي: محمد بن الحسن، أبو بكر الإشبيلي، لغوي، نحوي، أديب، مؤرخ، من كتبه: طبقات النحويين واللغويين، توفي سنة ٣٧٩هـ (معجم المؤلفين ٩/ ١٩٨).

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص١١ ولحن العوام (له) ص٤، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٦١.



منها: المُعْرَبُ السائرُ الواضح.

ومنها: المُعْرَبُ الواضح غير السائر.

ومنها: اللغةُ الشاذة القليلة.

ومنها: الضعيف المعنى في الإعراب، غير أنه قد قُرِئ به.

ومنها: ما تُوُهِّمَ فيه، فَغُلِطَ به، فهو لحن غير جائز عند من لا يبصر من العربية إلا اليسير.

ومنها: اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير»[(١)].

ونقل تلامذة ابن مجاهد عنه تفسيره لنوعي اللحن، وعلاقة ذلك بتجويد القراءة، فنقل أبو عمرو الداني، عن أحمد بن نصر الشذائي (ت٣٧٠هـ)[(٢)]، قال: سمعت ابن مجاهد يقول: اللحن في القرآن لحنانِ: جَلِيٌّ وخَفِيٌّ، فالجليُّ لحنُ الإعراب، والخَفِيُّ تركُ إعطاء الحرفِ حَقَّهُ من تجويد لفظه»[(٣)].

وأخذ علماء القراءة هذا المعنى وبنوا عليه دراستهم لقواعد النطق العربية، وكان ذلك مقدمة لظهور المؤلفات في علم التجويد، فكتب أبو الحسن السعيدي (ت في حدود ٤١٠هـ) رسالته (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي)، وقال في مقدمتها: «فأقول: ينبغي لقارئ كتاب الله ﷻ بعد معرفته باللحن الجلي أن يعرف اللحن الخفي، لأن اللحن لحنان: لحنٌ جليٌّ ولحن خفيٌّ:

فاللحن الجلي هو أن يُرْفَعَ المنصوبُ، أو يُنْصَبَ المرفوعُ، أو يُخْفَضَ المنصوبُ أو المرفوعُ، وما أشبه ذلك، فاللحن الجليُّ يعرفه المقرئون والنحويون وغيرهم ممن قد شَمَّ رائحة العلم.

(١) كتاب السبعة ص٤٩.

(٢) الشذائي: أحمد بن نصر بن منصور، أبو بكر البصري، ثم المصري، مقرئ مشهور، أخذ عن ابن مجاهد وغيره، توفي سنة ٣٧٣هـ. (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/ ٦١٦، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ١٤٤).

(٣) التحديد ص١١٦، وينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٢٩٨.



واللحن الخفي لا يعرفه إلا المقرئ المتقن الضابط، الذي تَلَقَّنَ من ألفاظ الأستاذين، المؤدِّي عنهم، المعطي كل حرف حَقَّهُ، غير زائد فيه ولا ناقص منه، المتجنب عن الإفراط في الفتحات والضمات والكسرات والهمزات، وتشديد المشدَّدات، وتخفيف المخففات، وتسكين المسكنات، وتطنين النونات، وتفريط المدات وترعيدها، وتغليظ الراءات وتكريرها، وتسمين اللامات وتشريبها الغنة، وتشديد الهمزات وتلكيزها»[(١)].

وقال محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ): «وإنما سُمِّيَ اللحن الجلِيُّ جليّاً لأنه يشترك في معرفته علماء القراءات والأداء وغيرهم، والخفي خفيّاً لأنه يختص بمعرفته علماء القراءات والأداء»[(٢)].

وصار موضوع اللحن الخفي موضع عناية علماء التجويد، بعد أبي الحسن السعيدي[(٣)]، وبنى عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦٢هـ) كتابه (الموضح في التجويد) على فكرة تقسيم اللحن إلى جلي وخفي، وقدَّم له بثلاثة فصول بَيَّنَ فيها معنى اللحن لغة، واصطلاحاً، والمراد بالتنبيه على اللحن الخفي والمقصود بالحض على اجتنابه[(٤)].

واختار عبد الوهاب القرطبي تعريفاً جديداً لكل من اللحن الجلي واللحن الخفي، بناه على تعريف السعيدي، وربطه بأثر اللحن في المعنى، فقال: «فاللحنُ الجليُّ هو خلل يطرأ على الألفاظ فيُخِلُّ بالمعنى والعُرْفِ،

---

(١) رسالتان في تجويد القرآن ص٢٧ ـ ٢٨.
(٢) جهد المقل ص١١٢.
(٣) نظم عبد العزيز بن أحمد الديريني (ت ٦٩٤هـ) قصيدة في بيان اللحن الجلي واللحن الخفي (ينظر: البغدادي: هدية العارفين ١/ ٥٨٠)، مطلعها.
سبحان مَن بَيَّنَ بالتنزيل ... مواقعَ التجويدِ والترتيلِ
فاعتبرِ النطق بميزانٍ وَفِي ... تَسْلَمْ مِنَ اللَّحْنِ الجَلِيِّ والخَفِي
ومنها نسخة خطية في مكتبة مكة المكرمة، ضمن مجموع رقمه (١١٨) في خمس ورقات (ينظر: فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة/ قسم القرآن وعلومه، إعداد الدكتور محمد الحبيب الهيلة ص١١٦).
(٤) الموضح ص٥٥ ـ ٦٨.

واللحن الخفي يطرأ على الألفاظ فَيُخِلُّ بالعُرْفِ الجالب للرونق والحسن، فهما متفقان في أن كل واحد منهماَ خَلَلٌ يطرأ على الألفاظ فَيُخِلُّ، إلا أن الجلي يُخِلُّ بالمعنى والعُرْفِ، والخفي لا يُخِلُّ بالمعنى وإنما يُخِلُّ بالعُرْفِ.

بيان ذلك أن اللحن الجلي هو تغيير كل واحدٍ من المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم بإعراب غيره، أو تحريف المبنى عما قُسِمَ له من حركته أو سكونه... أما اللحن الخفي فإنه وإن وافق الجلي في طروء الخلل على اللفظ به إلا أن طروءه غير مُخِلٍّ بالمعنى ولا مقصر باللفظ عن الدلالة على ما كان يدل عليه من قبل، لأن اللحن الخفي هو مثل تكرير الراءات، وتطنين النونات وتغليظ اللامات وإسمانها وتشريبها الغنة، إلى غير ذلك»[(١)].

وجعل نصر بن علي الشيرازي (ت بعد ٥٦٥هـ): اللحن الخفيَّ على ضربين، أحدهما: لا يكاد يُعْرَفُ بالوصف والخط، وإنما يُدْرَكُ باللفظ، إذا أوضحته المُلاسَنَةُ والمشافهة، وذلك لا يتأتَّى لأحد إلا بالتَّلَقُّفِ، وهو نحو الفرق بين (ما) إذا كان للنفي، وبينه إذا كان للإثبات، ونحو إبانة الخبر عن الاستخبار... والضرب الثاني: قد يُدْرَك بالوصف لفظاً وخطاً، لكنَّ متعاطِيَه محتاج إلى معرفة مخارج الحروف وأحيازِها ومعرفة ألقابها[(٢)].

ولَخَّصَ ابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه (التمهيد في علم التجويد) تعريف عبد الوهاب القرطبي للحن الجلي واللحن الخفي لكنه جعل اللحن الجلي قسمين: منه ما يُخِلُّ بالمعنى والعُرْفِ، ومنه ما يُخِلُّ بالعُرْفِ فقط[(٣)]، ونحا في النشر منحى أكثر عموماً فقال: «وقسَّموا اللحن إلى جَلِيٍّ وخَفِيٍّ، واختلفوا في حدِّهِ وتعريفه، والصحيح أن اللحن فيهما

(١) الموضح ص٥٧ ـ ٦٠.
(٢) الموضح ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، وتابع أبو العلاء العطار في هذه القسمة نصر بن علي الشيرازي (ينظر: التمهيد ص٢٣٧ و٢٧٢).
(٣) التمهيد ص٧٦ ـ ٧٨.



خلل يطرأ على الألفاظ فيُخِلُّ، إلا أن الجلي يُخِلُّ إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، وأن الخفي يُخِلُّ إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوا من أقوال العلماء، وضبطوا عن ألفاظ أهل الأداء...»[(١)].

وتابع أكثر شُرَّاح المقدمة المصنف في ما ذكره في كتابه (التمهيد) في تعريف اللحن الجلي واللحن الخفي[(٢)]، واقتصر بعضهم على تعريف السعيدي[(٣)]، وناقش التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) تقسيم الجلي على قسمين[(٤)]، واستقرَّ الأمر على ذلك في كتب المتأخرين[(٥)]، وتابع المؤلفون من المحدثين المتأخرين في حديثهم عن اللحن بنوعيه[(٦)].

والأَوْلَى في تعريف اللحن الجلي واللحن الخفي هو ما عرَّفه به مؤسس فكرة تقسيم اللحن إلى جلي وخفي، أعني ابن مجاهد الذي قال: فاللحن الجلي لحن الإعراب، واللحن الخفي ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه، كما تقدَّم، وكما شرحه من جاء بعده، لأن بناء التعريف على الإخلال بالعرف أو بالمعنى قد يصعب على الدارسين فهمه، لا سيما إذا وقع الخلاف فيه.

ثانياً: تحسين الصوت بالقراءة:

إنَّ ميل النفس البشرية إلى الإصغاء إلى الكلام ذي الجرس الحسن

---

(١) النشر ١/ ٢١١.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٦٥، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٣٨، والفضالي: الجواهر المضية ص١٥٤.
(٣) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٣١.
(٤) الفوائد السرية ص٢٠ظ ـ ٢١و.
(٥) ينظر: المرعشي: جهد المقل ص١١١، والبريولي: الدر النضيد ص١٩٣ ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص٢٢.
(٦) ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/ ٥٣ ـ ٥٤، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ١/ ١٣٩، وحسني شيخ عثمان: حق التلاوة ص٦٥.

الجميل أمر فطري(١)، وإن التأثير الصوتي من أهم المداخل إلى النفس البشرية(٢)، ولقد اختص القرآن الكريم بقسط وافر من مقوّمات ذلك التأثير، وهي تحصل من اجتماع أمرين: جمال الصوت الفطري، وتناسق ظواهر الأداء التي يشتمل عليها علم التجويد.

ولم يكن تحسين الصوت بقراءة القرآن أمراً طارئاً، أو شيئاً مستحدثاً، فالقرآن الكريم نَزَل مُرَتَّلاً، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الفرقان: ٣٢]، وأمر الله تعالى نَبِيَّهُ ﷺ بترتيله، فقال: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿٣﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴿٤﴾﴾ [المزمل].

قال الطبري: «وقوله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ يقول جلَّ وعزَّ: وبَيِّنِ القرآن إذا قرأته تَبْييناً، وتَرَسَّلْ فيه تَرَسُّلاً، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل»(٣)، والتَّبْيينُ لا يَتِمُّ بأن يَعْجَلَ في قراءة القرآن، وإنما يَتِمُّ بأن يُبَيِّنَ جميعَ حروفِهِ، مع تَوْفِيَةِ حقوقها(٤).

وكان رسول الله ﷺ يقرأ قراءة مُرَتَّلَةً، وقد قالت حفصة أم المؤمنين(٥) رضي الله عنها: إنه ﷺ كان «يقرأ بالسورة فَيُرَتِّلُها حتى تكونَ أطولَ منها»(٦)، ونعتت أم سلمة(٧) رضي الله عنها قراءة رسول الله ﷺ بأنها كانت «مفسَّرةً

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر ص١١.
(٢) ينظر: محمود السعران: اللغة والمجتمع ص١١٤.
(٣) جامع البيان ٢٩/١٢٦و ١٩/١١، وينظر: الداني: التحديد ص٧١.
(٤) ينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٢٩٠.
(٥) حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين، تزوجها رسول الله ﷺ سنة ثلاث من الهجرة، وأمها زينب بنت مظعون، وهي أخت عبد الله بن عمر لأبيه وأمه، وكانت من المهاجرات، توفيت سنة ٤٥هـ، على خلاف، رضي الله عنها (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٤/١٨١١ ـ ١٨١٢).
(٦) رواه مالك في الموطأ ص١٠٤، والدارمي في سننه ١/٣٢٢.
(٧) هند بنت أبي أمية المخزومي، زوج النبي ﷺ تزوجها سنة اثنتين من الهجرة، وكانت قبله تحت أبي سلمة، وكانت من المهاجرات إلى أرض الحبشة، توفيت =

حرفاً حرفاً»(١)، ووصف أنس بن مالك(٢) أيضاً قراءة رسول الله ﷺ فقال: «كان يَمُدُّ صَوْتَهُ مَدًّا»(٣)، وحين سُئِلَ أنس: كيف كانت قراءة النبي ﷺ؟، فقال: كانت مَدّاً، ثم قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، يمد ببسم الله، ويمد بالرحمن، ويمد بالرحيم»(٤).

وفي حديث البراء بن عازب(٥) رضي الله عنه قال: «سمعت النبي ﷺ يقرأ في العشاء بالتين والزيتون، فما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه»(٦).

وقرأ رسول الله ﷺ يوم الفتح، وهو على ناقته، سورة الفتح، قراءة لَيِّنَةً فيها ترجيع(٧).

ولخص أبو العلاء العطار (ت٥٦٩هـ) صفة قراءة رسول الله ﷺ بقوله: «اعلم أن قراءة رسول الله ﷺ وردت بثلاثة أوصاف:

= سنة ٦٠هـ رضي الله عنها، (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٤/ ١٩٢٠ و١٩٣٩).

(١) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ص١٥٦، والترمذي في جامعه (ص٤٦٦) رقم الحديث (٢٩٢٣)، وأبو داود في سننه (ص١٧٦) رقم الحديث (١٤٦٦)، والإمام أحمد في مسنده (ص١٩٦٠) رقم الحديث (٢٧٠٦١)، والداني: التحديد ص٧٣.

(٢) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، خادم رسول الله ﷺ يُكنى أبا حمزة، أمه أم سليم بنت ملحان الأنصارية توفي رسول الله ﷺ وله عشرون سنة، ومات في البصرة سنة ٩١هـ على خلاف (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ١/ ١٠٩ ـ ١١١).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (ص١٠٠١) رقم الحديث (٥٠٤٥)، والإمام أحمد في مسنده (ص٨٣٩) رقم الحديث (١٢٢٢٢)، وأبو داود في سننه (ص١٧٦) رقم الحديث (١٤٦٥)، وابن ماجه في سننه (ص١٤٩) رقم الحديث (١٣٥٣).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (ص١٠٠١) رقم الحديث (٥٠٤٦).

(٥) البراء بن عازب بن حارث الأنصاري، استصغره النبي ﷺ يوم بدر، ثم شهد الخندق، والمشاهد بعدها، ونزل الكوفة ومات فيها ٧١هـ، (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ١/ ١٥٥).

(٦) رواه البخاري في صحيحه (ص١٥٨) رقم الحديث (٧٦٩)، ومسلم في صحيحه (ص١٩٤) رقم الحديث (٤٦٤)، وغيرهما.

(٧) رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن المغفل (ص٨٠٩) رقم الحديث (٤٢٨١)، ومسلم في صحيحه (ص٣١١) رقم الحديث (٧٩٤).

أحدها: المد والتحقيق بغير ترجيع.

والثاني: الترديد والترجيع.

والثالث: القراءة حرفاً حرفاً، وآية آيةً، بترسُّلٍ وترتيل وتقطيع»[(١)].

وقد أخذ صحابة رسول الله ﷺ القرآن عنه، وائتموا به في قراءته، وحثهم على ترتيله، وتحسين قراءته، وامتدح أصحاب الصوت الحسن في القرآن منهم، فمن ذلك:

١ ـ عن أبي موسى الأشعري[(٢)] رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ لأبي موسى: لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة، لقد أُوتيت مزماراً من مزامير آل داود»[(٣)]، وفي رواية أنه قال لرسول الله ﷺ: لو علمتُ لَحَبَّرْتُهُ لك تحبيراً[(٤)].

٢ ـ عن أبي هريرة[(٥)] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا مَن لم يَتَغَنَّ بالقرآن»[(٦)]، وقيل لابن أبي مُلَيْكَةَ[(٧)] وهو يروي الحديث: يا أبا محمد، أرأيت إذا لم يكن حَسَنَ الصوت؟ قال: يُحَسِّنُهُ ما استطاع[(٨)].

---

(١) التمهيد ص١٥٩.

(٢) عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري، قدم مكة فأسلم قبل الهجرة، وَلَّاهُ رسول الله ﷺ مخاليف اليمن، وولّاه عمر البصرة، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، مات في الكوفة سنة ٤٤هـ على خلاف (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٣/ ٩٧٩).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (ص١٠٠١) رقم الحديث (٥٠٤٨)، ومسلم في صحيحه (ص٣١١) رقم الحديث (٧٩٣).

(٤) ينظر: ابن حجر: فتح الباري ٩/ ٩٣.

(٥) أبو هريرة الدوسي، صاحب رسول الله ﷺ اختلف في اسمه، أسلم عام خيبر، ولزم رسول الله ﷺ وكان يدور معه حيث دار، فحفظ كثيراً من الأحاديث، مات في المدينة سنة ٥٩هـ (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٤/ ١٧٦٨).

(٦) رواه البخاري في صحيحه (ص١٤٣٧) رقم الحديث (٧٥٢٧).

(٧) ابن أبي مليكة: عبد الله بن عبيد الله أبو محمد التميمي، تابعي مشهور، توفي سنة ١١٧هـ (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٤٣٠).

(٨) رواه أبو داود في سننه (ص١٧٧) رقم الحديث (١٤٧١).

٣ ـ عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ قال: «زَيِّنُوا القرآن بأصواتكم»[(١)].

قال الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): «أجمع العلماء ﷺ من السلف والخلف من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من علماء الأمصار أئمة المسلمين على استحباب تحسين الصوت بالقرآن، وأقوالهم وأفعالهم مشهورة نهاية الشهرة، فنحن مستغنون عن نقل شيء من أفرادها»[(٢)].

وقال أبو بكر الآجري (ت٣٦٠هـ): «ينبغي لمن رزقه الله حُسْنَ الصوت بالقرآن أن يعلم أن اللهَ ﷻ قد خصَّه بخير عظيم، فَلْيَعْرِفْ قَدْرَ ما خصَّهُ الله به، وَلْيَقْرَأْهُ لله لا للمخلوقين، وَلْيَحْذَرْ من الميل إلى أن يُسْتَمَعَ منه ليحظى به عند السامعين، رغبة في الدنيا والميل إلى الثناء والجاه عند أبناء الدنيا، والصلاة بالملوك دون الصلاة بعوام الناس، فمن مالت نفسه إلى ما نهيته عنه خِفْتُ عليه أن يكون حُسْنُ صوته فتنةً عليه، وإنما ينفعه حُسْنُ صوته إذا خَشِيَ الله ﷻ في السر والعلانية، وكان مراده أن يُسْتَمَعَ منه القرآن لينتبه أهل الغفلة من غفلتهم، فيرغبوا في ما رغَّبهم الله ﷻ وينتهوا عما نهاهم عنه، فمن كانت هذه صفته انتفع بحسن صوته، وانتفع الناس به»[(٣)].

وجعل أبو العلاء العطار تحبير القراءة وتزيينها بتصحيح الحروف وتقويمها، وإعطائها حقوقها من غير إفراط يؤدي إلى التشنيع ولا نقصان يُفْضِي إلى التضييع، بل بملاحظة الرِّفق والسهولة ومجانبة الشدة والصعوبة[(٤)].

واختلف علماء السلف في جواز تحسين القراءة بالألحان المخترعة

---

(١) رواه أبو داود في سننه (ص١٧٦) رقم الحديث (١٤٦٨)، والنسائي في سننه (ص١٢٤) رقم الحديث (١٠١٥)، وابن ماجه في سننه (ص١٤٨) رقم الحديث (١٣٤٢)، والإمام أحمد في مسنده (ص١٢٣٠) رقم الحديث (١٨٦٨٨).

(٢) التبيان ص٥١، وينظر: شرح صحيح مسلم (له) ٦/ ٧٨ ـ ٧٩.

(٣) أخلاق حملة القرآن ص١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤) ينظر: التمهيد ص٦٢ و٧١.



والأصوات المصنوعة[(١)]، فقد كَرِهَ كثير من علماء السلف مثل هذه القراءة وأنكرها، ورخصَّ بعضهم بها، إذا لم تُؤَدِّ إلى الخروج عن أصول القراءة، واستعان كل فريق بما أتيح له من أدلة تدعم رأيه، وتضعف رأي الفريق الآخر[(٢)]، ولا يتسع المقام للخوض في تفاصيل تلك الأدلة، وقد يكفي في هذا المقام إيراد قولين لاثنين من أعلام العلماء، بحثا هذه المسألة، وانتهيا إلى قول يدعم تحسين الصوت ولا يخرج بالقراءة إلى مشابهة ألحان الغناء، هما ابن قيم الجوزية، وابن حجر العسقلاني، رحمهما الله تعالى.

قال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)[(٣)] في كتابه (زاد المعاد في هدي خير العباد) بعد أن عرض أدلة الفريقين: «وفَصْلُ النزاع أن يقال: التطريب والتغني على وجهين:

أحدهما: ما اقتضته الطبيعة، وسمحت به من غير تكلف، ولا تمرين ولا تعليم، بل إذا خُلِّيَ وطَبْعَهُ واسترسلت طبيعته جاءت بذلك التطريب والتلحين، فذلك جائز، وإن أعان طبيعته بفضل تزيين وتحسين كما قال أبو موسى الأشعري للنبي ﷺ: لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيراً...

(١) ينظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠ ـ ١٧، وابن قيم الجوزية: زاد المعاد ١/ ٤٨٢ ـ ٤٩٣.

(٢) من الأبحاث الحديثة في الموضوع ما كتبه كل من: محمود الحصري: مع القرآن (ص٨٤ ـ ١١٧): حكم التغني بالقرآن وتحسين الصوت به، ومحمد أبو زهرة: المعجزة الكبرى (ص٥٩٢ ـ ٦٠٤): الغناء بالقرآن. ود. بشار عواد معروف: البيان في حكم التغني بالقرآن، مؤتمر الإعجاز القرآن بغداد ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م (ص٦٥ ـ ٩٧) ود. سعود بن عبد الله الفنيسان: فتح المجيد في حكم القراءة بالتغني والتجويد (ص٢٩ ـ ٥٥): التغني بالقرآن. والشيخ أحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه (١/ ١٣٧ ـ ١٨٥): اللحن والتلحين وتحسين الصوت.

(٣) ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب، أبو عبد الله الزرعي، الدمشقي، الحنبلي، فقيه، أصولي، مجتهد، مفسر، مشارك في أنواع من العلوم، لازم ابن تيمية، من أشهر مؤلفاته: زاد المعاد في هدي خير العباد، وإعلام الموقعين، توفي في دمشق سنة ٧٥١هـ (معجم المؤلفين ٩/ ١٠٢).



فهذا هو الذي كان السلف يفعلونه ويستمعونه، وهو التغني الممدوح المجود، وهو الذي يتأثر به التالي والسامع.

الوجه الثاني: ما كان من ذلك صناعة من الصنائع، وليس في الطبع سماحة به، بل لا يحصل إلا بتكلف وتَصَنُّع وتمرُّن كما يُتَعَلَّمُ أصوات الغناء بأنواع الألحان البسيطة والمركبة على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترعة لا تحصل إلا بالتعلم والتكلف، فهذه هي التي كرهها السلف وعابوها وذموها، ومنعوا القراءة بها، وأنكروا على من قرأ بها»[(١)].

وقال ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في كتابه فتح الباري: «ولا شك في أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها بمن لا يترنم، لأن للتطريب تأثيراً في رقة القلب وإجراء الدمع، وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان، أما تحسين الصوت وتقديم حَسَنِ الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك... ومن جملة تحسينه أن يراعي فيه قوانين النغم، فإن الحسن الصوت يزداد حسناً بذلك، وإن خرج عنها أَثَّرَ ذلك في حسنه، وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل القراءات، فإن خرج عنها لم يفِ تحسين الصوت بقبح الأداء، ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام، لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعي الأداء، فإن وُجِدَ من يراعيهما معاً فلا شك في أنه أرجح من غيره. لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب الممنوع من حرمة الأداء، والله أعلم»[(٢)].

وينبغي لمتعلم التجويد أن ينتبه إلى أن حسن الصوت ليس شرطاً لصحة القراءة، فحُسْن الصوت هِبَةٌ يتفاوت الناس فيها، ومراعاة أحكام التجويد لازمة لكل من تلا القرآن واستطاع أن يتعلم تلك الأحكام، وعلى من لم يحظ بحسن الصوت أن يُحَسِّنَ تلاوته ما استطاع، كما قال ابن أبي

---

(١) زاد المعاد ١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٢) فتح الباري ٩/ ٧٢.



مليكة رَحِمَهُ اللَّهُ يُحَسِّنُهُ ما استطاع[١]، فإن زينة القرآن الصوت الحسن[٢]، لكن لا ينبغي أن يحمله طلب تحسين الصوت على ارتكاب ما كرهه العلماء من تحكيم قوانين الألحان بما يخل بأصول القراءة الصحيحة كما بيَّن ذلك ما تقدَّم من أقوال العلماء[٣].

(١) تقدَّم تخريجه ص٣٨٦، هامش (٨) من هذا المبحث.
(٢) ينظر: العطار: التمهيد ص٦٨.
(٣) استدلَّ كثير من علماء التجويد بكراهية القراءة بالألحان بالحديث الذي يرويه بقية بن الوليد عن حصين ابن مالك الفزاري، عن شيخ يكنى أبا محمد، عن حذيفة بن اليمان أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر...» قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٥٠): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ، وبقية أيضاً»، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١١٨): «هذا حديث لا يصح، وأبو محمد مجهول، وبقية يروي عن الضعفاء ويُدَلِّسُهُم»، (ينظر أيضاً: الداني: التحديد ص٨٢، والأندرابي: الإيضاح ص٢٨٥، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٧٠، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٢٣، والفضالي: الجواهر المضية ص١٦٨).

الفصل الثاني

أحكام الترقيق والتفخيم

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترقيق الحروف المستفلة.

المبحث الثاني: أحكام الراء.

المبحث الثالث: أحكام التفخيم.



بعد أن فرغ المصنف من تعريف التجويد وبيان حكم تعلمه، شرع في بيان أحكام التجويد وقواعده المستندة إلى معرفة مخارج الحروف وصفاتها[١]، وبدأ بأحكام الترقيق والتفخيم، التي أخذت من المقدمة ستة عشر بيتاً (الأبيات ٣٤ ـ ٤٩)، تخللتها بعض التنبيهات على بعض الظواهر الصوتية التي لا تندرج مباشرة في باب الترقيق والتفخيم، مثل التنبيه على وجوب المحافظة على بعض الصفات، كالشدة والجهر، والقلقلة، والسكون، ولعل المصنف لاحظ هذا التداخل في موضوعات هذه الأبيات، فأعاد صياغتها في (طيبة النشر) بحيث تكون خالصة لموضوع الترقيق والتفخيم (الأبيات ٨٥ ـ ٨٩) من الطيبة[٢].

الترقيق لغة مصدر الفعل رَقَّقَ، والرقيق نقيض الغليظ والثخين، والرِّقَة ضِدُّ الغِلَظِ[٣]. والتفخيمُ لغةً: التعظيمُ، وفَخَّمَ الكلامَ عظَّمَهُ[٤].

أما في الاصطلاح فقد عرَّفهما ابن الطحان الأندلسي (ت٥٦١هـ) بقوله: «التفخيم: عبارة عن سِمَنِ الحرف وامتلاءِ الفم بِصَدَاهُ، والتغليظ عندنا

---

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٧٤، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٤٠.

(٢) في الأصل: ينظر: إتحاف البررة ص١٧٣، وهي قوله:

فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أحْرُفِ ... وحَاذِرنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الألِفِ
كَهَمْزِ أَلْحَمْدُ أعُوذُ إهْدِنَا ... ألـلَّـهُ ثُمَّ لامِ لِلَّـهِ لَنَا
ولْيَتَلَطَّفْ وعلى اللهِ ولا الضْ ... والمِيمِ مِنْ مَخْمَصَةٍ ومِنْ مَرَضْ
وباءِ بِسمِ باطِلٌ وبَرْقُ ... وحاءِ حَصْحَصَ أحَطْتُ الحَقُّ
وبيِّنِ الإطْبَاقَ مِنْ أحَطْتُ مَعْ ... بَسَطْتَ والخُلْفُ بـ: نَخْلُقْكُمْ وَقَعْ

(٣) لسان العرب ١١/٤١٢ رقق.

(٤) لسان العرب ١٥/٣٤٦ فخم.



بمعناه، والترقيق: ضِدُّهُ في ما نقلناه»[(١)]، وقال في موضع آخر: «والتغليظ: عبارة عن سِمَنٍ يدخل على جسم الحرف فيمتلئُ الفم بصداه، والتفخيم: عبارة عنه أيضاً، والترقيق عبارة عن ضد التغليظ، وهو نُحُولٌ يدخل على جسم الحرف فلا يملأ الفم ولا يُغْلِقُهُ»[(٢)].

وعرَّفهما ابن الجزري في كتابه (النشر) بقوله: «الترقيق من الرِّقَّةِ، وهو ضِدُّ السِّمَنِ، فهو عبارة عن إنْحَافِ ذات الحرف ونُحُولِهِ، والتفخيم من الفخامة، وهي العظمة والكثرة، فهي عبارة عن رُبُوِّ الحرف وتَسْمِينِهِ، فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الراء في ضد الترقيق هو التفخيم، وفي اللام التغليظ»[(٣)].

وتحصل صفة التفخيم في الحروف نتيجة لارتفاع أقصى اللسان وتراجعه إلى الخلف، ومن ثم هناك تلازم بين صفة التفخيم وكلٍّ من صفتي الإطباق والاستعلاء، اللتين تقتضيان تصعد أقصى اللسان، وقد قال عبد الوهاب القرطبي: «إن التفخيم والإطباق والاستعلاء من وادٍ واحد»[(٤)]، وقال محمد المرعشي: «إن التفخيم لازم للاستعلاء»[(٥)].

وبالمقابل فإن صفة الترقيق تنتج عن انخفاض مؤخر اللسان المصاحب لصفتي الانفتاح والاستفال، المقابلتين لصفتي الإطباق والاستعلاء اللذين يترتب عليهما التفخيم، وسبق الحديث عن هذه الصفات من قبل.

وتُقَسَّمُ حروف العربية باعتبار الترقيق والتفخيم على ثلاثة أقسام: قسمٌ مفخمٌ مطلقاً، وهو حروف الاستعلاء، وقسم مرقق مطلقاً، وهو حروف الاستفال عدا ثلاثة أحرف، وقسم مستعمل فيه الترقيق والتفخيم، وهو

(١) الإنباء في تجويد القرآن ص٦٥.
(٢) مرشد القارئ ص٥٥ ـ ٥٦.
(٣) النشر ٢/ ٩٠، وينظر: المرعشي: جهد المقل ص١٥٣.
(٤) الموضح ١٧٩.
(٥) جهد المقل ص١٥٤.

الحروف الثلاثة: اللام والراء والألف[١].

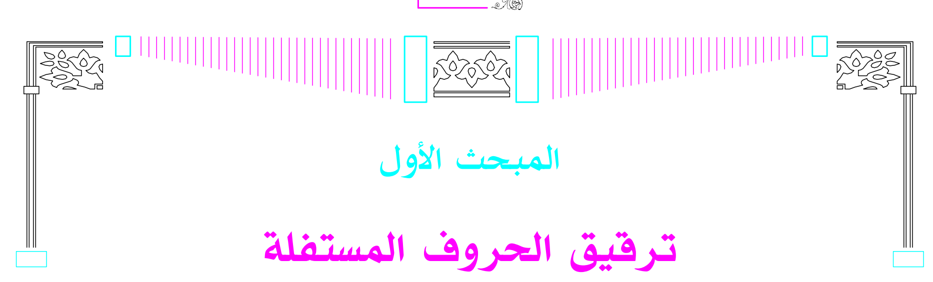
ويمكن شرح أبيات المقدمة الخاصة بالترقيق والتفخيم من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: ترقيق الحروف المستفلة.

المبحث الثاني: أحكام الراء.

المبحث الثالث: أحكام التفخيم.

(١) ينظر: ابن الطحان: الإنباء في تجويد القرآن ص٦٥، وابن الجزري: النشر ١/ ٢١٥، والفضالي: الجواهر المضية ص٢٠٧.



المبحث الأول

ترقيق الحروف المستفلة

قال المصنف:

٣٤ ـ فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ   وحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الأَلِفِ

النون في **قوله**: (فَرَقِّقَنْ)، و(حَاذِرَنْ) نون التوكيد الخفيفة[١]، و(مِن) في **قوله**: (من أحرف) لبيان الجنس[٢].

قال ابن الناظم: «أَمَرَ بترقيق الحروف المستفلة، وهي ما عدا المستعلية، ثم أكد التحذير من تفخيم الألف إذا كانت بعد حرف مُسْتَفِلٍ، أما إذا كانت بعد حرف مُسْتَعْلٍ فإنها تكون تابعة له في التفخيم، فإن الألف لازمة لفتحة الحرف الذي قبلها، بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه، ولذلك لا يكون قبلَ الألف إلا مفتوحٌ، فحيث كانت الألف مع حرف مستعلٍ أو شبهه استعلت الألف، للزومها له فَفُخِّمَت، وحيثما كانت مع حرف مستفل اسْتَفَلَتِ الألف، للزومها له فَرُقِّقَت. وأعني بشبه الحرفِ المستعلي الراء، لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحَنَك الأعلى، والحَنَك الأعلى محلُّ حروف الاستعلاء.

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٧٤. وذكر التاذفي (الفوائد السرية ٢٤و) أن النون مرسومة ألفاً في نسخة ابن الناظم، ومن ثم فإن (حاذراً) تحتمل أن تكون فعل أمر، وتحتمل أن تكون اسم فاعل منصوب بفعل تقدير (كن)، وهو ما ذهب إليه ابن الناظم من قبل، لكن عليّاً القاري رجح في المنح الفكرية (ص١٣١) كونه فعل أمر، وأن النون الخفيفة للتوكيد، سواء رسمت نوناً أو ألفاً، وقال: «وهو الملائم، للمطابقة بين المتعاطفين، على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل...».

(٢) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٢٠، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٣١.

ولا اعتبار بقول من قال: ينبغي المحافظة على ترقيق الألف، خصوصاً إذا جاءت بعد حرف الاستعلاء، فإن الذي ذكرناه هو الحق، وقول الناظم ـ أبقاه الله تعالى ـ محمول على ما ذكرناه وبه نأخذ»[(١)].

وكان ابن الجزري قد تَابع في كتابه (التمهيد) شيخه ابن الجُنْدِيِّ (ت٧٦٩هـ) في القول بترقيق الألف مطلقاً، وعدم تفخيمها بعد الحروف المستعلية، متابعاً في ذلك الجعبري (ت٧٣٢هـ) الذي كان أول مَن صَرَّح بذلك في ما يبدو[(٢)]، لكن ابن الجزري تراجع عن ذلك في كتابه (النشر)، وإن لم ينص عليه صراحة كما أنه لم يشر إلى ما ذكره في التمهيد، وقد اضطربت مواقف علماء التجويد حول هذه المسألة بعض الوقت بسبب ذلك، ويحسن نقل كلام ابن الجزري في الكتابين، لتتضح حقيقة الأمر لطالب التجويد، ويدرك أبعاد هذه القضية.

قال ابن الجزري في كتابه (التمهيد في علم التجويد) الذي فرغ من تأليفه سنة ٧٦٩هـ، وهو يتحدث عن تفخيم حرف الخاء: «واحذر إذا فخمتها قبل الألف أن تفخم الألف معها، فإنه خطأ لا يجوز، وكثيراً ما يقع القراء في مثل هذا، ويظنون أنهم قد أتوا بالحروف مجوَّدةً، وهؤلاء متصدرون في زماننا، يقرئون الناس القراءات، فالواجب أن تلفظ بهذه كما تلفظ بها إذا قلت: هَا، يَا، قال الجعبري[(٣)]:

---

(١) الحواشي المفهمة ص٧٤.

(٢) قد يكون مكي بن أبي طالب ذهب هذا المذهب، فقد قال في الرعاية (ص١٦١) وهو يتحدث عن الألف: «فيجب على القارئ أن يعرف أحوالها وصفاتها، وأن يلفظ بها حيث وقعت غير مفخمة ولا ممالة...».

(٣) هذا البيت هو الرابع عشر من منظومة (تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم) للجعبري، وقبله:

فالِإطباق فَخِّمْ باتفاقٍ كصادقٍ ... وطاب وضاق الظالمون فَفَسِّرَا
وإنْ فُتِحَتْ غينٌ وخاءٌ وقافها ... أوِ انضمَّ هذا قولَ تفخيمها انْصُرَا
وإيَّاكَ واستصحابَ تفخيم لفظها ... إلى الألفاتِ التالياتِ فتعثرا

(ينظر: تحقيق التعليم ورقة ٢٩و ـ ٢٩ظ).

وإياكَ واستصحابَ تفخيمِ لفظها إلى الألفاتِ التالياتِ فَتَعْثَرا

وقال شيخنا ابن الجُنْدِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ، وذلك نحو: ﴿خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿غَآئِبِينَ﴾ [الأعراف: ٧]... ونحو ذلك»[(١)].

وقال في كتابه (النشر) الذي فرغ من تأليفه سنة ٧٩٩هـ، أي بعد ثلاثين سنة من تأليف التمهيد: «وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً، وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن صَيَّرُوها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فشيءٌ وَهِمَ فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد رَدَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه، ورأيت تأليفاً للإمام أبي عبد الله محمد بن بصخان (ت٧٤٣هـ)[(٢)] سماه: التذكرة والتبصرة لمن نَسِيَ تفخيم الألف أو أنكره، قال فيه: اعلم أيها القارئ أنَّ مَنْ أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله أو غِلَظِ طباعه، أو عدم اطلاعه، أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف.

ثم قال: والدليل على جهله أنه يدعي أن الألف في قراءة ورش ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، و﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣] وما أشبههما مرققة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين، والدليل على غلظ طبعه أنه لا يفرق

---

(١) التمهيد ص١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) محمد بن أحمد بن بصخان بن عين الدولة، أبو عبد الله بدر الدين الدمشقي، المقرئ النحوي، ولد سنة ٦٦٨هـ، وتوفي سنة ٧٤٣هـ، وجاء في كثير من مصادر ترجمته: (بضحان) (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٥٧ ـ ٥٩، والبغدادي: هدية العارفين ٢/ ١٥٠، وعمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٨/ ٢٣٨) وفي النشر (بصخان) بصاد مهملة ثم خاء معجمة، وكذلك في معرفة القراء الكبار للذهبي (٣/ ١٤٨٤)، وضبطه ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٨) كذلك فقال: «بموحدة وسكون المهملة وبعدها معجمة».



في لفظه بين ألف ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وألف ﴿وَحَالَ﴾ [هود: ٤٣]، حالة التجويد، والدليل على عدم اطلاعه أن أكثر النحاة نصوا في كتبهم على تفخيم الألف[١]، ثم ساقَ نصوص أئمة اللسان في ذلك.

ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان (ت٧٤٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكتب عليه: طالعته فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية»[٢].

ولا شك في أن ابن الجزري نظم المقدمة في أواخر سنة (٨٠٠هـ) بعد أن فرغ من تأليف النشر، ومن ثم فإن حمل قوله في المقدمة: (وحاذِرَنْ تفخيم لفظ الألف) على ما اختاره في (النشر) أولى من حمله على ما ورد في كتابه (التمهيد) الذي ألَّفه في أول حياته العلمية، قال علي القاري: «والحاصل أن الصحيح بل الصواب هو الذي مشى عليه الناظم في النشر»[٣].

وللدارس أن يأخذ من مذهب الجعبري في إنكاره تفخيم الألف ومذهب من تابعه فائدة تطبيقية، وهي أن على القارئ عدم المبالغة في تفخيم الألف بعد الحروف المستعلية، على نحو ما يفعله بعض القراء في زماننا، حتى يصل به الحال إلى حد تدوير الشفتين عند تفحيم الألف، وذلك يخرجها إلى تفخيم الأعاجم الذي حذَّر منه جميع أهل الأداء.

فالقاعدة في نطق الألف هي أنها تتبع ما قبلها في الترقيق والتفخيم[٤]، ويمكن توضيح ذلك بالنظر في الشكل الذي يمثل المصوتات

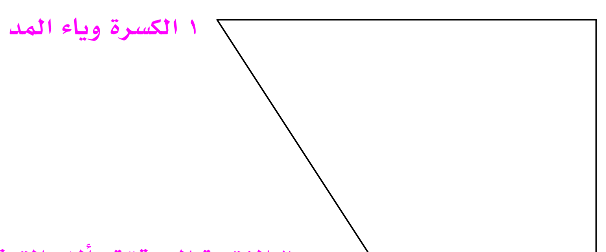
(١) يبدو أن ابن بصخان يشير إلى إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي صرَّح بمذهبه هذا أيضاً في شرحه للشاطبية المسمى: كنز المعاني (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٣٥)، ولا شك في أن ما ذهب إليه الجعبري غير دقيق، لكن ما أطلقه عليه ابن بضحان من صفات فيها شدة وقسوة لا تليق به، ولكل عالم هفوة.

(٢) النشر ١/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٣) المنح الفكرية ص١٣٦.

(٤) ينظر: أحمد فائز الرومي: شرح الدر اليتيم ٣٠ظ.

(أي الأصوات الذائبة) الرئيسة، الذي أوردناه من قبل عند الحديث عن مخارج حروف الحلق، وهو:



فالألف بعد حروف الاستعلاء السبعة (ص ض ط ظ ق غ خ) مفخمة، وموضعها من اللسان عند الرقم (٣)، وإذا بالغ القارئ في تفخيمها استدارت الشفتان قليلاً وصارت أقرب إلى الضمة وواو المد وهو غير مرضي، وقد يكون من اللحن الخفي الذي يجب على القارئ التنبه له والحرص على اجتنابه[١].

وتكون الألف مرققة بعد حروف الاستفال، وهي ما عدا حروف الاستعلاء السبعة، وما عدا الراء واللام في بعض المواضع، ويكون موضعها من اللسان حينئذ عند الرقم (٢)، وإذا بالغ القارئ بترقيقها اقتربت من الكسرة وياء المد، وضارعت الإمالة الصغرى، وهو ما يجب التنبه له والحذر منه[٢]، إلا إذا كان ذلك في قراءة من يميل الألفات، وليس في رواية حفص عن عاصم إلا إمالة واحدة في قوله تعالى: ﴿مَجْرِيهَا﴾ [هود: ٤١].

وحكم الفتحة في الترقيق والتفخيم حكم الألف، وليس بينهما من فرق سوى أن الفتحة صوتٌ ذائِبٌ (أو مُصَوِّتٌ) قصير، والألف ذائبٌ (أو مُصَوِّتٌ) طويل، على نحو ما تقدَّم في الحديث عن الحركات وحروف المد.

وبعد أن قرَّر ابن الجزري قاعدة ترقيق الحروف المستفلة، شرع في

(١) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص٦٨.
(٢) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٥و.



ذكر أمثلة لها، بعد أن ذكر حكم الألف، فذكر عدداً من الأمثلة التي قد يميل اللسان إلى تفخيمها، **فقال**:

٣٥ ـ وهَمْزَ أَلْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنا   أَللهُ ثُمَّ لامَ لِلّهِ لَنَا

قوله: (وَهَمْزَ) بالنصب على أنه معطوف على (مستفل) في قوله: (فرققن مستفلاً)، وتَرَكَ حرف العطف في بعض الأمثلة للوزن[(١)]، وفي بعض شروح المقدمة (كهمز)[(٢)]، وهو ما أثبته الناظم في (طيبة النشر)[(٣)]، وأصل هذا البيت والذي بعده في كتاب النشر[(٤)].

وقوله: (أَللهُ): في مخطوطة تركيا بالرفع[(٥)]، وفي مخطوطة الأزهر بالجر، وقال علي القاري: «اللهِ: بالجر، أي همزَ اللهِ في الابتداء، أو وصلاً حالة النداء...»[(٦)].

قال القاضي زكريا الأنصاري: «فالهمزة مرققة بكل حالٍ»[(٧)]، وقال علي القاري: «وإنما حَذَّرَ من تفخيم الهمزة بخصوصها، وأمر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستفلة ومعرفة حكمها في الجملة، لئلا تنقلب عيناً بانقلاب صفتها، كما هو مسموع عن بعض الجهلة عند قراءتها، فالمراد إيجاب ترقيقها مطلقاً، سواء جاورها مرقَّقٌ كـ: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، أو مفخَّمٌ كاسم ﴿ٱللَّهِ﴾، أو جاورها رخوٌ كالهاء من ﴿ٱهْدِنَا﴾، أم متوسطٌ بين الشدة والرخوة كاللام من ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، والعين من ﴿أَعُوذُ﴾، أم جاورها مُتَّحِدٌ معها في أصل مخرجها

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٢٢.
(٢) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص٥٦، وضعَّفَه علي القاري في المنح الفكرية ص١٣٧.
(٣) في الأصل: ينظر إتحاف البررة ص١٧٣.
(٤) النشر ١/٢١٦.
(٥) ينظر: منظومة المقدمة، تحقيق د. أيمن رشدي سويد ص١٧.
(٦) المنح الفكرية ص١٣٨.
(٧) الدقائق المحكمة ص٤٤.



كالعين من ﴿أَعُوذُ﴾ أيضاً، أو لا، إلا أنه لما كانت هذه الأمثلة مظانَّ التقصير في ترقيقها خصَّ ذكرها حذراً من تفخيمها.

وأمر بترقيق اللام الأولى من ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] لكسرتها الموحية لترقيق لام الجلالة، ولام ﴿لَنَآ﴾ [الأنبياء: ٧٣] لمجاورتها النون»[(١)].

ثم ذكر المصنف أمثلة أخرى لما يجب ترقيقه في القراءة في قوله:

٣٦ ـ وَلْيَتَلَطَّفْ وعلى اللهِ ولا الضّـ　　والميمَ من مَخْمَصَةٍ ومِن مَرَضْ

قال ابن الناظم في شرحه: «وكذلك تحافظ على سكون اللام[(٢)] من قوله: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، وعلى ترقيق اللام الثانية، لمجاورتها الطاء بعدها.

وكذلك اللام من ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٠] لمجاورتها لام اسم الله المفخمة بعدها.

وكذلك لام ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[(٣)] [الفاتحة: ٧] لمجاورتها الضاد بعدها، وكذلك تحافظ على ترقيق مِيمَيْ ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣] لمجاورة الأولى الخاء، والثانية الصاد، وكذلك الميم من ﴿مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] لمجاورتها الراء المفخمة والضاد»[(٤)].

ثم قال المصنف:

٣٧ ـ وباءَ بَرْقٍ بَاطِلٍ بِهِمْ بِذِي　　واحْرِصْ[(٥)] على الشِّدَّةِ والْجَهْرِ الذي

٣٨ ـ فيها وفي الجيم كـ: حُبِّ الصَّبْرِ　　رَبْوَةٍ اجْتُثَّتْ وَحَجٍّ، الْفَجْرِ

---

(١) المنح الفكرية ص١٣٨.

(٢) قال علي القاري (المنح الفكرية ص١٣٩): «أمر بترقيق لَامَيْ ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ ...».

(٣) قَطَعَ المصنف الكلمة في النظم في قوله: (ولا الضـ) للضرورة (ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٣٩).

(٤) الحواشي المفهمة ص٧٥، وينظر: ابن الجزري: النشر ١/٢٢٢.

(٥) في نسخة: (فاحرص) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٥و، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٤٢.



أي: واحذر من تفخيم باء ﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩] لمجاورتها الراء المفخمة، والقاف بعدها، فإن اللسان يسبق إلى تفخيمها، إذا لم يتحفظ القارئ منه.

وكذلك يجب الحذر من تفخيم الباء والألف بعدها في لفظ «باطل»، لمجاورتها الطاء فيسرع اللسان إلى تفخيمها بسبب المجاورة، إذ المجاورة لها تأثير(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التحذير من تفخيم الباء في ﴿وَبَرْقٌ﴾ ﴿وَبَاطِلٌ﴾ ونحوهما يستلزم التحذير من تفخيم الفتحة والألف اللتين بعد الباء، فهناك تلازم بين ترقيق الحرف وحركته وتفخيمهما.

وقال ابن الناظم: «وبَيِّنْ بَاءَ ﴿بِهِم﴾ [آل عمران: ١٧٠] و﴿وَبِذِى﴾ [النساء: ٣٦] لمجاورتها حرفاً خفياً، وهو الهاء»(٢)، وقد اعْتُرِضَ عليه، لأن العبارة مسوقة للأمر بمحاذرة تفخيم الحرف لا تبيانه(٣).

ويمكن الاعتذار للمصنف بأنه حين ذكر ترقيق الباء وهو حرف شديد مجهور أمر بالحرص على تبيين الشِّدَّةِ والجهر اللذين في الباء، ونظيره الجيم، لئلا تُشْبِهَ الباءُ الفاءَ، والجيمُ الشينَ، كما في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥](٤).

و﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥].

و﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

---

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٧٦، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٤٤.

(٢) الحواشي المفهمة ص٧٦.

(٣) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٥و، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٤١.

(٤) مَثَّلَ عبد الدائم الأزهري لحرف الجيم بقوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠] (الطرازات المعلمة ص١٤٥)، فكأنه قرأ بيت الناظم: (كجُبِّ الصبر) بالجيم، ولا أدري أتَصَحَّفَتِ الكلمة عليه، أو هكذا سمعها عن الناظم؟.

و﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

و﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧].

و﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ﴾ [الفجر]. ونحو ذلك[١].

وحين ذكر الناظم تبيين الشدة والجهر اللذين في الباء والجيم، ولا بد من بيان قلقلتهما إذا سكنتا، أمَرَ على وجه التأكيد بتبيين المقلقل عند سكونه مطلقاً، سواء كان باءً، أو جيماً، أو دالاً، أو طاءً، أو قافاً، **فقال**:

٣٩ ـ وبَـيِّـنَـنْ مُـقَـلْـقَـلاً إنْ سَـكَـنـا وإنْ يَكُنْ في الوَقْفِ كان أَبْيَنا

الألف في **قوله**: (سَكَنَا) و(أَبْيَنَا) للإطلاق، **وقوله**: (وبيِّنَنْ): عَطْفٌ على **قوله**: (فرَقِّقَنْ)، **وقولهُ**: (مُقْلقَلاً) يجوز في القاف الثانية الكسر على أنه اسم فاعل، فيكون حالاً من فاعل (بَيِّنَنْ)، ويجوز الفتح على أنه اسم مفعول، أي حرفاً مقلقلاً[٢].

وقد يتساءل القارئ عن سبب إعادة الحديث عن صفة القلقلة هاهنا بعد أن استوفى الناظم الكلام عليها في باب الصفات، أجاب التاذفي عن ذلك بقوله: «وليس غرض المصنف أن يُبَيِّنَ بعض صفات حروف القلقلة، كما يُفهم من كلام القاضي[٣] لأنه لم يذكر في هذا البيت منها سوى القلقلة نفسها، وهو قد بَيَّنَهَا في ما مَرَّ بقوله: (قلقلةٌ قُطْبُ جَدٍ)، ويمكن أن يقال: ليس غرضه بيان صفتها الحقيقية، أعني القلقلة، بل بيان صفتها النسبية، وهي كونها مُبَيَّنَةَ القلقلة عند الوقف فوق تبيينها عند عَدَمِهِ مع سكونها»[٤].

وقال ابن الناظم في شرح البيت: «أَمَرَ مُؤَكِّداً ببيان حروف القلقلة المتقدمة المجموعة في قوله: (قُطْبُ جَدٍ) إن سَكَنَّ، وإن يكن السكون لأجل الوقف كانت القلقلة أبين:

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٧٦.
(٢) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٢٩.
(٣) ينظر: الدقائق المحكمة ص٤٦.
(٤) الفوائد السرية ٢٥ظ، والفضالي: الجواهر المضية ص١٨٧.

فالقافُ الساكنة لغير الوقف نحو: ﴿يَقْطَعُونَ﴾ [التوبة: ١٢١]، وللوقف نحو: ﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩].

والطاءُ الساكنة لغير الوقف نحو: ﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠]، وللوقف نحو: ﴿مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

والباءُ الساكنة لغير الوقف نحو: ﴿رَبْوَةٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وللوقف نحو: ﴿فَٱرْغَب﴾ [الشرح: ٨].

والجيمُ الساكنة لغير الوقف نحو: ﴿ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وللوقف نحو: ﴿فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦].

والدالُ الساكنة لغير الوقف نحو: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]، وفي الوقف نحو: ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]»[(١)].

وتمييز الناظم بين القلقلة في الوقف وغيره مبنيٌّ على أساس صوتي صحيح، لاحظه علماء العربية من قبل[(٢)]، وشرحه أحد شراح المقدمة الجزرية، وهو عمر بن إبراهيم المسعدي (ت١٠١٧هـ)، حيث قال: «فإن الساكن يُتَحفَّظُ له أكثر من المتحرك، خصوصاً إذا كان قويّاً وجاور حرفاً ضعيفاً، ثم ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ أنه تكون في حالة الوقف على حروفها الساكنة أظهر منها في حالة وصل حروفها الساكنة بما بعدها، وسبب ذلك أن القارئ حين وقفه يَنْصَبُّ لسانه على الحرف المتوقف عليه صبَّة واحدة، فيظهر الحرف ظهوراً كليّاً بخلافه في الوصل، فإن اللسان يكون متلفتاً إلى الحرف الذي بعد الحرف المقلقل فيظهر الحرف ظهوراً دون ذاك»[(٣)].

ثم عادَ المصنف إلى الكلام على ما يُرَقَّقُ من الحروف، بعد تنبيهه على وجوب بيان الجهر والشدة في الباء والجيم، وإظهار صفة القلقلة في الإدراج والوقف، فقال:

---

(١) الحواشي المفهمة ص٧٦ ـ ٧٧.
(٢) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٧ ـ ٨، والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٧٤.
(٣) الفوائد المسعدية ص٧١.

٤٠ ـ وحَاءَ حَصْحَصَ أَحَطتُ الحَقُّ وسِينَ مستقيم يَسْطُو يَسْقُو

قوله: (وحَاءَ) معطوف على (مستفلاً) من **قَوله**: (ورَقِّقَنْ مستفلاً)، والمعنى: وبَيِّنْ ترقيق حاء (حصحص)[١]، وهذا أرجح من عطفه على مفعول (وبَيِّنَنْ مقلقلاً)، كما ذهب إلى ذلك المولى عصام الدين[٢]، ويدل على ذلك قول المصنف في النشر: «وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف استعلاء، نحو: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]، فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب، نحو: ﴿حَصْحَصَ﴾ [يوسف: ٥١]»[٣].

وبناء على هذا التفسير لعبارة المصنف في هذا البيت قال أبو الفتح المزي (ت٩٠٦هـ): «كان ينبغي للناظم جعل هذا البيت تلو قوله: (وباءَ برْقٍ باطلٌ)، ليكون ما يرقق من حروف الاستفال عند ما يناسب، وهذا الأمر لا يخفى على حاذق»[٤].

والسين حرف مستفل، فإذا جاوره حرف مستعل وجب الاعتناء بترقيقه لئلا تلحقه شائبة التفخيم، وذلك في مثل: ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] فإن السين قد يلحقها التفخيم، وإن حال بينها وبين القاف التاء، وكذلك مثل: ﴿يَسْطُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢]، و﴿يَسْقُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣][٥].

واهتمام ابن الجزري بصفة الترقيق تنبع من عاملين:

الأول: عناية علماء التجويد السابقين بهذه الصفة، وتحذيرهم من أن

---

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٧٧.
(٢) أعني: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٣٠.
(٣) النشر ٢١٨/١.
(٤) الفصول المؤيدة ص٩٥.
(٥) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٤٦): «حَذْفُ النون من المثالين الأخيرين من باب الضرورة الشعرية».

يلحق حروفها التفخيم إذا جاورت أحد حروف الاستعلاء، مثل قول مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ): «وإذا وقعت التاء متحركة قبل طاء، وجب التحفظ ببيان التاء، لئلا يقرُبَ لفظها من لفظ الطاء... فإن لم يتحفظ القارئ بإظهار لفظ التاء على حقها من اللفظ قَرُبَ لفظها من لفظ الطاء ودخل في التصحيف... وكذلك تُبَيَّنُ التاء المتحركة قبل الطاء، وإن حال بينهما حائل، نحو: ﴿ٱخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وإن لم تبيَّن التاءُ مرققة مع ترقيق اللام، قَرُبَتْ من لفظ الطاء التي بعدها، وصارت اللام مفخمة، وذلك إحالة وتغيير، فلا بد من ترقيق اللام والتاءِ، وإظهار ذلك»[(١)].

وقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) وهو يتحدث عن السين: «فإذا أتى ساكناً وبعده حرف من حروف الإطباق في كلمة يلزم إنعام تلخيصه[(٢)] والتوصل إلى سكونه في رفقٍ وتؤدة، وإلا صار صاداً بالاختلاط، وذلك في نحو: ﴿مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨]...»[(٣)].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ): «السبب في ذلك أن يجتمع حرفان امتاز أحدهما عن الآخر بمزية ما، إما بتفخيم أو إطباق، أو تفشٍّ أو غير ذلك، مع إمكان تلك المزية فيه، لأن الحرف بسبب اتحاده بما جاوره يجذبه إلى حيِّزه ويسلبه المزيَّة الخاصة به، أو يَدْخُلُ معه فيها، أو يَحْدُثُ بينهما حرفٌ يشبههما، والذي ينبغي أن يعتمده القارئ في ذلك حسن التخلص منه بإفراد كل منها بمزيته والتعمل لإيراده بخاصيته»[(٤)].

وقال التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) في شرحه على المقدمة: «والحاصل إنه لا بد من بيان الحرف المتصف بصفة بإظهار صفته لا سيما إذا جاور حرفاً

(١) الرعاية ص٢٠٧.
(٢) التلخيص يأتي بمعنى التبيين، وهو المقصود هنا، كما يأتي بمعنى التقريب والاختصار (ينظر: لسان العرب ٨/ ٣٥٥ لخص).
(٣) التحديد ص١٤٧.
(٤) الموضح ص١٧٧.



آخر متصفاً بضد تلك الصفة»[١].

الثاني: حاجة أهل عصره إلى بيان ذلك بسبب شيوع ظاهرة تفخيم الأصوات التي حقها الترقيق، لا سيما في بلاد الروم التي دخلها المؤلف سنة ٧٩٨هـ وأقام فيها بضع سنوات، وألَّفَ هناك كتابه (النشر في القراءات العشر)، ونظم المقدِّمة هناك أيضاً. وقد صرَّح ابن الجزري بذلك في كتابه (النشر) بقوله: «أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها هو إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريقٍ ألفتها الطباعات، تُلُقِّيَتْ من العجم، واعتادتها النَّبَطُ، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يقفوا على الصواب ممن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه»[٢].

ومن ثم وجب الحرص على تَوْفِيَةِ الحروف حقها من الترقيق، لا سيما إذا جاورت حرفاً مفخماً من حروف الإطباق والاستعلاء. وكذلك يجب عدم الغفلة عن إعطاء الحروف المفخمة حقها من التفخيم لأنها إذا جاورت حرفاً مرققاً قد يجذبها إلى الترقيق، ويفقدها صفة التفخيم، فتصير الطاء تاء، والصاد سيناً، وذلك تحريف للقراءة لا يقل عن تفخيم الحروف المستفلة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله: ﴿مِن نُّطۡفَةٍ﴾ [النحل: ٤][٣].

---

(١) الفوائد السرية ٢٥ظ.

(٢) النشر ١/ ٢١٥.

(٣) ينظر: مكي: الرعاية ص٢١٥ و٢١٨، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٧٩ و١٨٩.



المبحث الثاني

أحكام ترقيق الراء وتفخيمها

الراء من أصوات طرف اللسان، وتُنْطَقُ بوضع طرف اللسان مسترخياً في مقابل اللِّثَةِ، ويؤدي مرور النفس إلى رفيف أسَلَةِ اللسان، وتتابع طرقاته على اللثة(١)، وقد حذَّر علماء التجويد من المبالغة بإظهار تكرار الراء الناتج عن تتابع تلك الطرقات، على نحو ما سبق عند الحديث عن صفة التكرار، وكما أشار المصنف إلى ذلك في قوله الآتي: (وأَخْفِ تكريراً إذا تُشَدَّدُ).

ويبدو أن استرخاء طرف اللسان عند نطق الراء وضعف قدرة الناطق على التحكم في ضبط تتابع طرقات طرفه على اللثة أدى إلى تأثر شكل اللسان بالحركات المجاورة له، وقد انعكس ذلك على جرس الراء، ومَيَّزَ الدارسون بين صوت الراء المفخمة وصوت الراء المرققة، وبحثوا في الأسباب التي أدت إلى هذا التنوع في نطق الراء، ووجدوا أن الراء «تُرَقَّقُ مع الكسرة لِتَسَفُّلِهَا، وتُفَخَّمُ مع الفتحة والضمة لِتَصَعُّدِهِمَا»(٢).

واختلف أهل الأداء في أصل الراء من حيث الترقيق والتفخيم، على ثلاثة أقوال، هي:

١ ـ ذهب الجمهور إلى أن أصل الراء التفخيم.

٢ ـ وقال بعضهم: إن أصلها الترقيق.

٣ ـ وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما

(١) ينظر: المالقي: الدر النثير ص١٨٤، ومحمود السعران: علم اللغة ص١٤٢، وفوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص١٧٧.

(٢) ابن الجزري: النشر ٢/١٠٨.

يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فإن سكنت جرت على حكم المجاور لها[(١)]، فتكون في ذلك مثل الألف.

وضَمَّن ابن الجزري منظومة المقدمة جانباً من أحكام ترقيق الراء[(٢)]، في ثلاثة أبيات، هي **قوله**:

٤١ ـ ورَقِّقِ الراءَ إذا ما كُسِرَتْ كذاكَ بعدَ الكسرِ حيثُ سَكَنَتْ
٤٢ ـ إن لم تَكُنْ مِن قَبْلِ حرفِ اسْتِعْلا أو كانت الكسرةُ لَيْسَتْ أَصْلا
٤٣ ـ والخُلْفُ في فِرْقٍ لكسرٍ يُوجَدُ وأَخْفِ تَكْرِيراً إذا تُشَدَّدُ

ولم يذكر الناظم في هذه الأبيات حكم تفخيم الراء، إحالةً على أصلها، أو عملاً بمفهوم المخالفة في عبارته[(٣)]، وما ذكره في هذه الأبيات كُلُّهُ عن حكم الراء وصلاً، أما وقفاً فلا يستفاد من ألفاظ أبيات المنظومة، وجرى شُرَّاح المقدمة على استيفاء أحكام الراء عند شرحهم هذه الأبيات، خاصة ما كان متعلقاً بالأداء مما هو موضع إجماع من القراء[(٤)].

وقول الناظم: (ورَقِّقِ الراءَ) معطوف على **قوله**: (وبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً)[(٥)]، **وقوله**: (الخُلْفُ) بمعنى: الخلاف[(٦)].

وقوله: (أو كانت الكسرة...) جَعَلَهُ بعضهم معطوفاً على **قوله**: (إن لم تكن...)[(٧)]، وهو موافق للقواعد العربية، ولكنه غير مطابق للقواعد التجويدية، فإن الكسرة إذا لم تكن أصلية وَجَبَ تفخيم الراء بعدها لا

(١) ينظر: المصدر نفسه، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٤٩، والفضالي: الجواهر المضية ص١٩٢.
(٢) قال ابن الجزري: في النشر (٢/١٠٦): «وقد عبَّر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين، كما فعل الداني وبعض المغاربة، وهو تَجَوُّزٌ».
(٣) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٨و.
(٤) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٥٣.
(٥) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٣٣.
(٦) ينظر: المصدر نفسه ص١٣٩.
(٧) ينظر: المصدر نفسه ص١٣٤.

ترقيقها المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية، ولو قال الناظم: أو لم تكن الكسرة ليست أصلاً، لكان أوضح في الدلالة على المعنى المقصود(١).

وقد تعددت وجهات نظر الدارسين في عرض أحكام ترقيق الراء وتفخيمها، والمنهج المناسب لشرح ما ذكره ابن الجزري من تلك الأحكام هو تقسيمها على ثلاثة أقسام هي:

١ ـ ترقيق الراء.

٢ ـ تفخيم الراء.

٣ ـ جواز الأمرين.

أولاً: ترقيق الراء:

يجب ترقيق الراء في حالتين:

١ ـ إذا كانت الراء مكسورة. وهو ما أشار إليه المصنف **بقوله**: (ورَقّقِ الراءَ إذا ما كُسِرَتْ)، وقال ابن الناظم في شرحه: «وذلك إذا كانت مكسورة: كسرةً لازمة أو عارضةً، أو تامَّةً أو مُبَعَّضَةً، أو مُمَالَة، أولاً، ووسطاً، أو طرفاً وَصْلاً، منوَّنَةً أو غير منوَّنةٍ، سَكَنَ ما قبلها أو تحرَّك بأي حركةٍ كانت، وَقَعَ بعدها حرفٌ مستفلٌ أو مستعلٍ، في الاسم أو الفعل»(٢).

فمثل الكسرة اللازمة:

﴿رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ﴾ [قريش: ٢].

﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤].

﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥].

﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥].

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٤٧ ـ ١٤٨.
(٢) الحواشي المفهمة ص٧٨، وينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٤٧، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٦٠.



﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

﴿مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ﴾ [ص: ٤٢].

﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝٧﴾ [القيامة: ٧].

﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر].

﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٨].

﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣].

ومثال الكسرة العارضة:

﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨﴾ [المزمل: ٨].

﴿وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝١٠٦﴾ [النساء: ١٠٦].

﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠].

ومثال الممال قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا﴾ [هود: ٤١]، في رواية حفص عن عاصم[1]، فالراء مرققة فيها، وذلك لأنه نُحِيَ بفتحتها نحو الكسرة، وبالألف بعدها نحو الياء.

٢ ـ وتُرَقَّقُ الراء إذا كانت ساكنة بعد كسرة أصلية، وهو ما أشار إليه المصنف **بقوله**: (كذاكَ بعدَ الكسرِ حيثُ سَكَنَتْ)، ويشمل ذلك حالتين:

الأولى: أن تكون الراء ساكنة بعد كسرة في دَرْجِ الكلام، سواء كانت في وسط الكلمة أو في آخرها.

والأخرى: أن تكون ساكنة بعد كسرة في الوقف.

ويشترط لترقيق الراء في الحالتين المذكورتين أن تكون الكسرة أصلية، وليست عارضة في الحالة الأولى، وأن لا يكون بعد الراء الساكنة حرف

(١) ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/ ٤١، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٦٢١.



استعلاء غير مكسور في كلمة واحدة في الحالة الثانية، فإنها تكون مفخمة حينئذ، وهو ما أشار إليه المصنف بقوله:

٤٢ ـ إنْ لم تَكُنْ مِن قبلِ حَرْفِ اسْتِعْلا   أو كانتِ الكسرةُ ليست أصْلا

ومثال الراء الساكنة بعد كسرة في وسط الكلمة أو في آخرها قوله تعالى:

﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

﴿فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [السجدة: ٢٣].

﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴿٧٩﴾﴾ [طه: ٧٩].

﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ ﴿٧﴾﴾ [المدثر: ٦، ٧].

وإذا وقع بعد الراء الساكنة المكسور ما قبلها في الكلمة نفسها أحد حروف الاستعلاء السبعة المجموعة في قولهم: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) ولم يقع منها في القرآن إلا ثلاثة أحرف، أو كانت الكسرة عارضة، فإن الراء تكون مفخمة حينئذ، وذلك لغلبة قوة حرف الاستعلاء على الكسرة السابقة للراء، ولضعف الكسرة العارضة لزوالها(١).

فمثال الراء الساكنة المكسور ما قبلها وبعدها حرف استعلاء قوله تعالى:

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢].

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧].

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [الفجر: ١٤].

ومثله: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾﴾ [النبأ: ٢١].

﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٧].

(١) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص٦٢.



ومثال الكسرة المتصلة العارضة قوله تعالى:

﴿ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾ [هود: ٤١].

﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١].

ومثال الكسرة المنفصلة العارضة قوله تعالى:

﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾ [المائدة: ١٠٦].

﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ [النور: ٥٠].

ومثال الراء الساكنة لأجل الوقف بعد كسرة قوله تعالى:

﴿وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢].

﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣].

﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧].

وإذا وقف القارئ على الراء وقبلها ياء ساكنة فإن الراء تكون مرققة، سواء كانت الياء حرف مد نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١]، أم كانت حرف لين، نحو قوله تعالى[(١)]:

﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ۝٥٠﴾ [الشعراء: ٥٠].

﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ۝٣٥﴾ [الأنبياء: ٣٥].

﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩].

وإذا كان قبل الراء الموقوف عليها بالسكون صوت ساكن سوى الياء فإن حكم الراء تُدَبِّرُهُ الحركةُ الكائنة قبل الحرف الساكن فتكون الراء مرققة إذا كانت الحركة كسرة، وذلك في مثل قوله تعالى[(٢)]:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩].

---

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٥٣، المرعشي: جهد المقل ص١٧٩.

(٢) ينظر: المصدران السابقان ص١٥٣، وص١٧٨.

﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغۡفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ﴾ [طه: ٧٣].

﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ﴾ [يس: ٦٩].

﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ﴾ [غافر: ٥٦].

فإن كان الحرف المتخلل بين الكسرة والراء الساكنة في الوقف حرف استعلاء نحو: ﴿مِصۡرَ﴾، و﴿عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِۖ﴾ فقد اختلف أهل الأداء في ترقيق الراء وتفخيمها، على نحو ما سنبين في الفقرة الثالثة من أحكام الراء.

ثانياً: تفخيم الراء:

وتكون الراء مفخمة في الحالات الآتية(١):

١ ـ إذا كانت متحركة، وحركتها الفتحة أو الضمة، فمثال ما كانت حركته الفتحة قوله تعالى:

﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦].

﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ﴾ [الروم: ٣٠].

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [الحج: ١١].

ومثال ما كانت حركته الضمة قوله تعالى:

﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

﴿إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

﴿وَكَيۡفَ تَصۡبِرُ عَلَىٰ مَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ خُبۡرٗا ۝٦٨﴾ [الكهف: ٦٨].

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ﴾ [البقرة: ٢١٧].

٢ ـ إذا كانت الراء ساكنة وقبلها فتحة أو ضمة، ويشمل ذلك ما كان سكونه من بنية الكلمة، وما كان سكونه للوقف، فمثال ما كان السكون فيه

(١) ينظر: الداني: التحديد ص١٥٢، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٠٦.

من بنية الكلمة قوله تعالى[(١)]:

﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٤٨].

ومثال ما كان السكون فيه للوقف:

﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ [القمر: ١].

﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ۝٥﴾ [القمر: ٥].

وإذا كانت الراء ساكنة للوقف، وتقدمها حرف ساكن، وكان قبل ذلك الحرف فتحة أو ضمة، فإن الراء تكون مفخمة، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ﴾ [يونس: ٧٢].

﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١، ٢].

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وإذا كان الساكن الذي قبل الراء الموقوف عليها بالسكون ألفاً أو واواً للمد فإن الراء تكون مفخمة حينئذ[(٢)]، ومثال ذلك قوله تعالى:

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢].

﴿تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ [الرعد: ٣٥].

﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣﴾ [الطور: ١ ـ ٣].

ولا يخفى على القارئ أن الراء الموقوف عليها بالسكون يتغير حكمها إذا وُصِلَتْ بما بعدها، وذلك لتحركها، فإذا كانت حركتها الكسرة صارت مرققة، وإذا كانت حركتها الفتحة أو الضمة كانت مفخمة.

٣ ـ تقدَّم أن الراء الساكنة لغير الوقف، وقبلها كسرة، وأتى بعدها حرف استعلاء غير مكسور في كلمة واحدة تكون مفخمة، وكذلك إذا كانت

---

(١) ينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٠٨، والمرعشي: جهد المقل ص١٧٥.
(٢) إلا إذا وقف القارئ على نحو: (الدَّارِ) و(النَّارِ) بالإمالة رُقِّقَتِ الراء، وهو في غير مذهب حفص عن عاصم من القراء (ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/١٠٦).

ساكنة وقبلها كسرة عارضة، وهو ما أشار إليه الناظم بقوله:

٤٢ ـ إنْ لم تَكُنْ مِن قَبْلِ حرفِ اسْتِعْلا أو كانتِ الكسرةُ ليست أصْلا

كما تقدم بيان ذلك.

ثالثاً: جواز تفخيم الراء وترقيقها:

اجتمع في بعض الحالات الداعي إلى ترقيق الراء، وهو الكسرة، والداعي إلى تفخيمها وهو حرف الاستعلاء، واختلف القراء في الأخذ بأحد الوجهين، وتغليب أحد السببين، وذلك في حالتين:

١ ـ إذا كانت الراء ساكنة لغير الوقف، وكانت مسبوقة بكسرة، وكان بعد الراء حرف استعلاء مكسور، وذلك في كلمة ﴿فِرْقٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣]، وهو ما أشار إليه الناظم في **قوله**: (والخُلْفُ في فِرْقٍ لكَسْرٍ يُوجَدُ).

قال ابن الجزري في النشر: «واختلفوا في (فِرْقٍ) في سورة الشعراء من أجل كسر حرف الاستعلاء، وهو القاف، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه... وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم... والوجهان صحيحان إلا أنَّ النصوص متواترة على الترقيق»[1].

وقال عبد الدائم الأزهري: في تعليل ذلك: «فوجه التفخيم معارضة الكسرة المناسبة للترقيق بحرف الاستعلاء بعد الراء، ووجه الترقيق إبطال عمل حرف الاستعلاء بالكسرة الواقعة فيه، فكل من الكسرة وحرف الاستعلاء طالبٌ عمله للراء، الكسرة طالبة للترقيق، وحرف الاستعلاء طالب للتفخيم»[2].

وإذا وقف القارئ على كلمة ﴿فِرْقٍ﴾ كان التفخيم هو الوجه، لقوة حرف الاستعلاء على الكسرة قبل الراء، فيكون حكم الراء في هذه الحالة

(١) النشر ٢/١٠٣.

(٢) الطرازات المعلمة ص١٥٠، وينظر: المرعشي: جهد المقل ص١٧٧.

كحكمها في نحو: ﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾، و﴿قِرْطَاسٍ﴾، و﴿فِرْقَةٍ﴾، قال القاضي زكريا: «وإنما لم يختلفوا في غيره كـ﴿فِرْقَةٍ﴾ و﴿قِرْطَاسٍ﴾ لانتفاء كسر حرف الاستعلاء فيه»(١).

٢ ـ إذا كانت الراء ساكنة للوقف وقبلها حرف ساكن تسبقه كسرة كان حكم الراء الترقيق، مثل: ﴿ٱلذِّكْرِ﴾، كما تقدَّم، فإذا كان الحرف المتخلل بين الكسرة والراء الساكنة في الوقف حرف استعلاء نحو: ﴿وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، ﴿وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢]، «فإن أهل الأداء اختلفوا في ترقيق الراء حينئذ، فمن اعتدَّ بحرف الاستعلاء فَخَّمَها ومن لم يَعْتَدَّ به رققها»(٢)، واختار ابن الجزري التفخيم في (مِصْرَ)، والترقيق في (القِطْرِ) نظراً للوصل وعملاً بالأصل(٣)، هذا في الوقف، أما في الوصل فإن راء ﴿مِصْرَ﴾ مفخمة بلا خلاف لكونها مفتوحة، وراءَ ﴿ٱلْقِطْرِ﴾ مرققة بلا خلاف لكونها مكسورة.

واستطرد ابن الجزري في آخر حديثه عن ترقيق الراء إلى الإشارة إلى وجوب إخفاء تكرير الراء المشددة، وذلك **بقوله**: (وأَخْفِ تكريراً إذا تُشَدَّدُ)، وتقدَّم الحديث عن ذلك مُفَصَّلاً عند الكلام على صفة التكرار في مبحث الصفات.

(١) الدقائق المحكمة ص٤٨.
(٢) المرعشي: جهد المقل ص١٧٨.
(٣) ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/١٠٦.



المبحث الثالث

أحكام التفخيم

بعد أن فَرَغ المصنف من الحديث عن ترقيق الحروف المستفلة وأحكام ترقيق الراء وتفخيمها، أتْبَعَ ذلك بالحديث عن تفخيم اللام في (اسم) الله المعظم، وتفخيم الحروف المستعلية، وضمَّن حديثه عن ذلك الإشارة إلى وجوب تبيين الحروف الساكنة، وتخليص الحرف المستفل من الحرف المستعلي، وإظهار صفة الشدة في الكاف والتاء، بعد أن أشار إلى بيان صفة الشدة والجهر في الجيم والباء، في أثناء حديثه عن الحروف المرققة، ويبدو التناظر بين موضوعات الأبيات التي خصصها الناظم للحديث عن أحكام الترقيق، والأبيات الستة الآتية التي خصصها للحديث عن أحكام التفخيم، وذلك في **قوله**:

٤٤ ـ وفَخِّمِ اللامَ من اسمِ اللهِ ... عن فتحٍ اوْ ضَمٍّ كـ: عبدُ اللهِ

٤٥ ـ وحَرْفَ الِاستعلاء فَخِّمْ واخْصُصَا ... الِاطْبَاقَ أَقوَى نَحْوُ: قالَ والعَصَا

٤٦ ـ وَبيِّنِ الإطباقَ مِن: أَحَطتُ مَعْ ... بَسَطتَ والخُلْفُ بـ: نَخْلُقْكُم وَقَعْ

٤٧ ـ واحْرِصْ على السكونِ في جَعَلْنَا ... أنْعَمْتَ والمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَلْنَا

٤٨ ـ وخَلِّصِ انفتاحَ: مَحْذُوراً، عَسَى ... خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بـ: مَحْظُوراً، عَصَى

٤٩ ـ وراعِ شِدَّةً بكافٍ وبِتَا ... كـ: شِرْكِكُمْ وتَتَوَفَّى فِتْنَتَا

وكل بيت من هذه الأبيات يتضمن فكرة تندرج في إطار موضوع التفخيم، ومن ثَمَّ فإني سوف أشرح كل بيت في فقرة مستقلة.

أولاً: تفخيم اللام في اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ المُعَظَّم:

قال المصنف:



٤٤ ـ وفَخِّمِ اللامَ مِنِ اسمِ ﴿ٱللَّهِ﴾ عَن فتحٍ اوْ ضَمٍّ كـ: عبدُ اللهِ

خَصَّ المصنف تفخيم اللام من اسم (اللهِ) المعظم بالذكر لإجماع القراء عليه[١]، **وقوله**: (عن فتح) أي: بعد فتح[٢]، **وقوله**: (كـ: عبدُ) بفتح الدال أو ضَمِّها[٣]، على الحكاية، ولم يذكر الناظم في المتن حكم ترقيقها إحالة على أصلها[٤]، أو اكتفاء بمفهوم منطوق حكمها[٥]، فمفهوم كلامه أنه لو تقدَّمتها كسرة فإنها تكون مرققة[٦].

وترقيق اللام هو الأصل لكثرته[٧] عكس الراء، قال ابن الجزري في النشر: «وقولهم: الأصل في اللام الترقيق أبينُ من قولهم في الراء: إن أصلها التفخيم»[٨]، وتقدَّم في أول الفصل أن من علماء القراءة والتجويد من يستعمل التغليظ في اللام مرادفاً للتفخيم في الراء.

وقال القسطلاني: «أتْبَعَ الناظم ﵀ اللامات بالراءات، لِمَا بين الراء واللام من المناسبة في أن كل واحد منهما يتأتى منه التفخيم والترقيق، غير أن التفخيم في الراء هو الأصل ـ كما سبق ذكره ـ والترقيق في اللام هو الأصل، إذ ليست حرف استعلاء ولا مشابهة لحروف الاستعلاء، وإنما أشبهت ما أشبه حروف الاستعلاء، وهو الراء، فدخلها التفخيم لذلك»[٩].

ويتلخص حكم ترقيق اللام في اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ المعظم وتفخيمها في ما

---

(١) ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/ ١١٥.
(٢) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٤٢.
(٣) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٨و، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٥٧): «ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق المحل الإعرابي»..
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٢.
(٥) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٥٦.
(٦) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٦٣.
(٧) ينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١١٩.
(٨) النشر٢/١١١.
(٩) اللآلئ السنية ص٦٥.



قاله الداني في كتابه التحديد: «فأما اللام من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ ﷻ فالجميع مجمعون على ترقيقها مع الكسرة من أجلها، عارضةً كانت أو غيرَ عارضةٍ، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] و﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، و﴿بَلِ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وما أشبهه.

فإن وَلِيَها فتحةٌ أو ضَمَّةٌ أجمعوا على تغليظها من أجلهما، نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، و﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ﴾ [النحل: ٧٥]، و﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، و﴿سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠]، و﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، و﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٣٢]، و﴿قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وما أشبهه.

فإن كان الحرف المفتوح أو المضموم قبلها لاماً لُخِّصَ ترقيقها وفُخِّمَت هي، نحو: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿أَجَلَ ٱللَّهِ﴾ [نوح: ٤]، و﴿مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٨٨]، و﴿فَضْلُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٨٣]... وما أشبهه»[(١)].

وعلَّل بعض علماء التجويد اختصاص اللام من اسم ﴿ٱللَّهِ﴾ المعظم بالتفخيم بالتنبيه على فَخَامَةِ المسمَّى به وجلاله[(٢)]، وقيل: لعظمته وفخامة ذكره[(٣)].

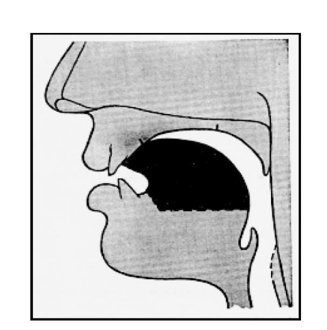
وهذه صورة اللام المفخمة واللام المرققة[(٤)]:

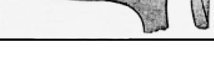
(١) التحديد ص١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٢٠.

(٣) السعيدي: رسالتان في تجويد القرآن ص٦٢، وقال أيضاً: «ويُذْهَبُ بذلك أيضاً إلى أن يُفَرَّق بين اللام في اسم الله تعالى وبينها في اللات...»، وينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٤٣ ـ ١٤٤، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٥٧، وكتابي: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٤١١.

(٤) نقلاً عن كتاب دانيال جونز: تلفظ اللغة الإنكليزية (ص٨٨ و٩٠).





اللام المرققة — اللام المفخمة

ثانياً: تفخيم الحروف المستعلية ودرجاته:

قال المصنف:

٤٥ ـ وحَرْفَ الِاسْتِعْلاءِ فَخِّمْ، واخْصُصَا لِاطْباقَ أقوى نحوَ: قَالَ والعَصَا

قوله: (وحرفَ) منصوب بقوله: (فَخِّمْ) مفعول به مقدَّم، ويجوز رفعه على تقدير: (فَخِّمْهُ)[1]، وهو بالإفراد ويراد به الجنس، أي جميع الحروف المستعلية[2].

وقوله: (واخْصُصَا): فعل أمر من خصَّ يَخُصُّ، والألف مقلوبة من النون الخفيفة، إذ إنها تُقْلَبُ ألفاً في الوقف[3].

وقوله: (لِطْبَاقَ): أصله: الإطْباق، فنقلت حركة همزة القطع إلى اللام، ثم حُذِفت تلك الهمزة، واستغني عن همزة الوصل لتحرك اللام، وذلك لإقامة الوزن[4].

وقوله: (أقوى) أصله: بأقوى، وحذفت الباء[5]، وهو صفة لموصوف

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٥٨.
(٢) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٥٣.
(٣) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٤٥.
(٤) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٥٣، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٤٩، والتاذفي: الفوائد السرية ٢٨ظ.
(٥) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٨ظ.

مقدَّر، أي: اخصص حرف الإطباق بتفخيم أقوى، والمفضل عليه محذوف، أي: بتفخيم أقوى من تفخيم حرف الاستعلاء[1].

وقال ابن الناظم في شرح البيت: «أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة في كلمات (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والغين، والطاء، والقاف، والظاء.

وأَمَرَ بتخصيص حروف الإطباق الأربعة بقوة التفخيم، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء،، ثم ذكر مثالين: مثالاً لحرف الاستعلاء غير المطبق، وهو القاف في: ﴿قَالَ﴾، ومثالاً لحرف الاستعلاء المطبق، وهو الصاد في: (العصا)، والألف واللام فيها للعهد[2]، أي: العصا المذكورة في قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ﴾ [البقرة: ٦٠].

وأنا أذكر لكلٍّ من حروف الاستعلاء مثالاً على الترتيب:

فالخاء نحو: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩].

والصاد نحو: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

والضاد نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

والغين نحو: ﴿وَٱلْغَٰرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠].

والطاء نحو: ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤].

والقاف نحو: ﴿قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢].

والظاء نحو: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]»[3].

---

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٤٥.

(٢) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٥٨): «قال ابن المصنف وتبعه غيره: والألف واللام للعهد، أي العصا المذكورة في قوله: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ﴾ [الشعراء: ٦٣]. وفيه بحث لا يخفى، فإن الحكم شامل له ولغيره أيضاً... فالصحيح أن اللام للجنس».

(٣) الحواشي المفهمة ص٨٣ ـ ٨٤.



واعتنى عَدَدٌ من شرَّاح المقدمة الجزرية وغيرهم من علماء التجويد المتأخرين بمراتب التفخيم، وحاولوا ترتيب حروف الاستعلاء بناء على قوة تفخيم كل حرف منها، وكذلك حاولوا تحديد درجات تفخيم الحرف الواحد من حروف الاستعلاء بناء على حركته والحركات المجاورة له.

١ ـ ترتيب حروف الاستعلاء بناء على قوة التفخيم:

قال محمد المرعشي: «وحروف الاستعلاء كلها مفخمة، ولا يجوز تفخيم شيء من حروف الاستفالة إلا الراء واللام في بعض أحوالهما... وإلا الألف المدية، فإنها تابعة لِمَا قبلها... ثم اعلم أن التفخيم لازم للاستعلاء، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء، كما صرَّح به ابن الجزري في نظمه[(١)]، ولما كانت الطاء المهملة أقوى في الإطباق من أخواتها كان تفخيمها أزيد من تفخيم أخواتها، كما في الرعاية[(٢)]، والتمهيد[(٣)].

أقول: ولما كان الصاد والضاد متوسطين في الإطباق كما عَرَفت كانتا متوسطتين في التفخيم أيضاً، ولمَّا كانت الظاء المعجمة أضعف حروف الإطباق في الإطباق كان تفخيمها أقل من تفخيم أخواتها.

وبالجملة إن قَدْرَ التفخيم على قَدْرِ الاستعلاء والإطباق، فالطاء المهملة أفخم الحروفِ، ولما كان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء المعجمتين كما عرفت كان أفخم منهما»[(٤)].

ويتحصل من كلام المرعشي خمس مراتب لحروف الاستعلاء من حيث قوة التفخيم، هي:

١ ـ الطاء

---

(١) يشير إلى قول ابن الجزري في المقدمة الذي نشرحه.
(٢) الرعاية لمكي ص١٢٩.
(٣) التمهيد لابن الجزري ص١٠٠.
(٤) جهد المقل ص١٥٤ ـ ١٥٥.

٢ ـ الصاد والضاد

٣ ـ الظاء

٤ ـ القاف

٥ ـ الغين والخاء.

ويتبع حروف الاستعلاء في التفخيم الراء واللام المفخمتين، لأنهما يشبهان الحروف المستعلية[1].

٢ ـ درجات تفخيم الحروف المفخمة:

كان حديث علماء التجويد عن درجات تفخيم الحرف المفخم أكثر تفصيلاً من حديثهم عن ترتيب الحروف المستعلية بحسب قوة التفخيم، ويبدو أن ابن الطحان الأندلسي (ت٥٦٠هـ) هو أَوَّل من تحدَّث عن درجات التفخيم، وقد نقل ابن الجزري عنه قوله: «قال ابن الطحان الأندلسي في تجويده: المفخمات على ثلاثة أضرب:

ضرب يتمكن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً.

وضرب يكون دون ذلك، وهو أن يقع حرف منها مضموماً.

وضربٌ دون ذلك، وهو أن يكون حرف منها مكسوراً»[2].

ولم أجد في كتاب (الإنباء في تجويد القرآن) لابن الطحان ما نقله عنه ابن الجزري بنصه، ولكن ورد فيه ما يتوافق مع معنى ما نقله، وهو قوله وهو يتحدث عن تفخيم الحروف المستعلية: «فالحروف المفخمة سبعة، وهي: الطاء، والظاء، والخاء، والغين، والقاف، والصاد، والضاد، فهذه السبعة هي حروف الاستعلاء، مفخمة بإجماع من أئمة الأداء وأئمة اللغة الذين تلقوها من العرب الفصحاء، فمن رقها بعد انعقاد هذين الإجماعين كان لاحناً، وعن طريق العَرْضِ المتصل ناكباً.

(١) محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٠٣.

(٢) التمهيد ص١٢٧.



فَفَخِّمْها أيها القارئ كيف صَدَفَتْ، حُرِّكت أو سُكِّنت، ولا تَطْلُبْ في المفتوح منها تفخيم المضموم، ولا في المكسور، فَخِّمْ كلَّ حرف على وضع حركته، كما نُقِلَ عن العرب، وانطق بالمستعلي غير زائغ عنها، وبالمستعلي المطبق حافظاً لجهتها»[١].

وقال ابن الجزري بعد أن نقل كلام ابن الطحان السابق: «قلت: وهذا قول حسن، غير أني أختار أن تكون على خمسة أضرب:

ضرب يتمكن فيه التفخيم، وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف.

وضرب دون ذلك، وهو أن يكون مفتوحاً.

ودونه، وهو أن يكون مضموماً.

ودونه، وهو أن يكون ساكناً.

ودونه، وهو أن يكون مكسوراً»[٢].

ونقل شرَّاح المقدمة الجزرية قول ابن الطحان في ترتيب المفخمات، وتعقيب ابن الجزري عليه[٣]، وأخذه عنهم كثير من المؤلفين في علم التجويد من المحدثين، وعدَّها بعضهم أربعة أضرب، وجعل الحرف الساكن منها تابعاً لحركة الحرف الذي قبله[٤].

قال محمد مكي نصر: «فتفخيم القاف مثلاً على خمسة أضرب:

الأول: ما تَمَكَّنَ أي قَوِيَ فيه التفخيم، وهو ما كان مفتوحاً بعده ألف نحو: ﴿قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠]، و﴿وَٱلْقَآئِمِينَ﴾ [الحج: ٢٦].

---

(١) الإنباء ص٦٥ ـ ٦٦.

(٢) التمهيد ص١٢٨.

(٣) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٨ظ، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٥٩ ـ ١٦٠، والفضالي: الجواهر المضية ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/١٠٥ ـ ١١١، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/٦١٢، وأحمد شكري وزملاؤه: المنير ص١٤٧، ومحمد عصام القضاة: الواضح في أحكام التجويد ص١٠٤.

والثاني: ما كان دونه، وهو ما كان مفتوحاً من دون ألف بعده، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ﴾ [يوسف: ١١١]، ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ﴾ [نوح: ١٤] و﴿صَدَقَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

والثالث: ما كان دونه، وهو المضموم، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، و﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨].

والرابع: ما كان ساكناً، قال شيخنا[(١)]: الساكن فيه تفصيل، وهو إن كان ما قبله مفتوحاً يُعْطَى تفخيم المفتوح الذي لم يكن بعده ألف نحو: ﴿وَيَقْطَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]، و﴿وَيَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٦١]، وإن كان ما قبله مضموماً يُعْطَى تفخيم المضموم، نحو: ﴿أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٤]، و﴿وَيَرْزُقْهُ﴾ [الطلاق: ٣]، وإن كان ما قبله مكسوراً يُعْطَى تفخيماً أدنى مما قبله مضموم نحو: ﴿ٱقْرَأْ﴾ [العلق: ١]، و﴿نُّذِقْهُ﴾ [الحج: ٢٥].

والخامس: ما كان مكسوراً نحو: ﴿لَّا قِبَلَ﴾ [النمل: ٣٧]، و﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١]»[(٢)].

ومما يكمل الحديث عن الحروف المفخمة الإشارة إلى حكم الغنة من حيث الترقيق والتفخيم، ويتلخص حكمها في أن الغنة تتبع ما بعدها في التفخيم والترقيق، أي عكس الألف، فإن كان ما بعدها مفخماً نحو: ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] فُخِّمَتْ، وإن كان مرققاً نحو: ﴿إِن كَانَ﴾ [العلق: ١١] رُقِّقَتْ، فالألف يتبع ما قبله والغنة تتبع ما بعدها ترقيقاً وتفخيماً، ولا يوصف كل منهما بترقيق ولا تفخيم[(٣)].

---

(١) لعله: محمد المتولي (ينظر: نهاية القول المفيد ص٩٩)، وهو محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بالمتولي، أسندت إليه مشيخة الإقراء في مصر سنة ١٢٩٣هـ، له مؤلفات في القراءات وعلوم القرآن، وتوفي سنة ١٣١٣هـ ـ ١٨٩٥م (ينظر: معجم المؤلفين ٨/ ٢٨١، والأعلام ٦/ ٢١).

(٢) نهاية القول المفيد ص١٠٢ ـ ١٠٣.

(٣) ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/ ١٨٨، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٦١٤.

ثالثاً: تبيين صفة الإطباق والاستعلاء في الإدغام الناقص:

قال المصنف:

٤٦ ـ وَبيِّنِ الإطْبَاقَ من ﴿أَحَطتُ﴾ مَعْ ﴿بَسَطتَ﴾ والخُلْفُ بـ﴿نَخۡلُقكُّم﴾ وَقَعْ

في هذا البيت مسألتان لهما علاقة بالتفخيم من جانب وبالإدغام من جانب آخر، والمصنف يريد الجانب الأول هنا، لأنه خَصَّ الإدغام بموضع لاحق من منظومته، وهما[1]:

المسألة الأولى: إذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء وذلك في قوله تعالى: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢] وجب إدغام الطاء في التاء، لكنه إدغام ناقص غير مستكمل لبقاء صفة الإطباق في الطاء، وأمَرَ المصنف القارئَ المجوِّدَ بتبيين صفة الإطباق حتى لا تتحول إلى تاء، ويصير اللفظ بالكلمة: (أَحَتُّ)، وهو مخالف لكلام العرب، ومثله: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ﴾ [المائدة: ٢٨].

والمسألة الأخرى: إذا سكنت القاف، وهي حرف استعلاء وتفخيم، وأتى بعدها كاف، وهو حرف استفال وترقيق، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠] وجب إدغام القاف في الكاف، لكن علماء التجويد اختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف وذهابها، وقال المصنف في النشر: «فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك، فذهب مكي[2] وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام، كهي في ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿بَسَطتَ﴾، وذهب الداني[3] وغيره إلى إدغامه إدغاماً محضاً، والوجهان صحيحان إلا أن هذا الوجه أصح قياساً»[4]، وقال في التمهيد: «واختياري الثاني وفاقاً للداني»[5].

---

(١) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص٦٦.
(٢) الرعاية ص١٧٢.
(٣) التحديد ص١٢٩.
(٤) النشر ١/٢٢.
(٥) التمهيد ص١٥٠، وينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٤، وعبد الدائم =

فإن قال قائل: ما الفرق بين ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩]، حيث يجب الإدغام المحض، وتصير التاء طاء، وبين ﴿أَحَطتُ﴾، و﴿بَسَطتَ﴾ حيث يكون الإدغام ناقصاً لبقاء صفة الإطباق في الحرف الأول؟

والجواب يتلخص في أن من أُصول الإدغام أن يدغم الأضعف في الأقوى، لا العكس، ولَـمَّا كان إدغام التاء في الطاء في مثل: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ ينقله من صفة الضعف وهي الانفتاح، إلى صفة القوة وهي الإطباق، حَسُنَ فيه الإدغام الكامل، في حين أن إدغام الطاء في التاء في ﴿أَحَطتُ﴾ ينقله من صفة القوة، وهي الإطباق، إلى صفة الضعف، وهي الانفتاح، ومن ثم أجمع القراء على إبقاء صفة الطاء، حتى لا يُجْحِفُوا به[1].

وإن قال ذلك القائل: لماذا أجمع القراء على إدغام الطاء في التاء في ﴿أَحَطتُ﴾ إدغاماً ناقصاً، وإبقاء صفة الإطباق فيه، واختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ وذهابها؟

والجواب عن ذلك ورد في قول ابن الجزري: «والفرق بينه وبين ﴿أَحَطتُ﴾ وبابه أن الطاء زادت بالإطباق»[2]. فالإطباق والاستعلاء وإن كانا من واد واحد، إلا أن صفة الإطباق أقوى من صفة الاستعلاء، والأصل في الإدغام صيرورة الحرف الأول إلى مثل الحرف الثاني، لكن قوة صفة الإطباق في الطاء منعت من انقلابه إلى التاء، ونزول صفة الاستعلاء درجة عن قوة الإطباق جَوَّزَ فيه الوجهين، فمن أبقى صفة الاستعلاء في القاف نظر إلى ما فيها من قوة، ومن أذهبها نظر إلى نزول قوتها في الاستعلاء درجة.

= الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٥٤، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٤٩. وقال الشيخ عبد الفتاح المرصفي في هداية القارئ (١/ ٢٥٥): «إلا أن الإدغام الكامل هو الأولى والمختار عند الجمهور والمقدم في الأداء».

(١) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٢٨ظ، والفضالي: الجواهر المضية ص٢١٠.

(٢) النشر١/ ٢٢١.



رابعاً: بيان سكون الحرف الساكن:

قال المصنف:

٤٧ ـ واحْرِصْ على السُّكونِ في ﴿جَعَلْنَا﴾ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ و﴿الْمَغْضُوبِ﴾ مَعْ ﴿ضَلَلْنَا﴾[١]

قال ابن الناظم: «أمر بالحرص على السكون في كل حرف ساكن»[٢]، فإن ذلك من قواعد التجويد المقررة، وداخل في إعطاء الحروف حَقَّها ومستحقها من المخارج والصفات[٣].

والسكونُ سَلْبُ الحركة وعَدَمُهَا من النطق[٤]، ومن ثم فإن المقصود بالحرص على السكون هو تبيينُ الحرف الساكن غير المتبوع بالحركة وتوفِيَتُهُ حَقَّهُ من النطق، من غير إسراع يُخِلُّ بالحرف أو تَلَبُّثٍ يزيد على ما يقتضيه نطقه.

وكانت لعلماء التجويد عناية بالنطق بالحرف الساكن، وكان ابن الطحان الأندلسي (ت٥٦٠هـ) من أكثرهم عناية بذلك، فقال في كتابه (مرشد القارئ): «فواجب على القارئ أن يعتمد عليه اعتماداً يُظْهِرُ صيغته، ويبرز حليته، فإن وَصَلَهُ بغيره بَيَّنَهُ بما يُحقِّقُ صفاته القائمة بذاته، من غير قَطْعٍ مُسْرِفٍ، ولا فَصْل مُتَعَسِّفٍ، سوى ما يُحْكِمُ به طبيعته من احتباس العضو لإظهار قَرْعِهِ، فإن وقف عليه بَيَّنُه أيضاً بما يجب له من صفاته القائمة بذاته، المعينة على حياته، الشاهدة للقارئ بالإحسان والإجادة»[٥].

وزاد ابن الطحان الموضوع بياناً وَضَربَ لذلك أمثلة في كتابه (الإنباء في تجويد القرآن)، وفي كلامه زيادة إيضاح وتبيين يُسَوِّغُ نقل فقرات منه

---

(١) ذكر علي القاري في المنح الفكرية (ص١٦٥) أنه ورد في بعض نسخ المقدمة (ظَلَلْنا)، وأشار بعض الشراح إليه، وأنكر ذلك عليهم، ولم أجده في ما اطلعت عليه من شروح المقدمة ونسخها المخطوطة.

(٢) الحواشي المفهمة ص٨٥.

(٣) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٥٥.

(٤) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٦٧.

(٥) مرشد القارئ ص٥٨ ـ ٥٩.



هنا، قال: «وتحرير اللفظ بالسكون من غيره هو أن تَجدَهُ في حرفه على طبعه، من قوته أو ضعفه، فلا تُلْبِثِ السكون في الحرف إلا بمقدار ما تُظْهِرُ صفته أو تبرز هيئته، من غير قطع مسرف ولا فصل متعسف، فاحرس لفظك في السكون، فإن القراء يقعون فيه كثيراً، لا يكادون يُخْلِصُونَ السكون. . . وكذلك فأتقن اللفظ بها [أي اللام] قبل النون، نحو: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، و﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الحجر: ١٥]، و﴿أَنزَلْنَآ﴾ [البقرة: ٩٩]، و﴿أَرْسَلْنَا﴾ [البقرة: ١٥١]، و﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤]. . . وشبه ذلك»[١].

وبناء على ما يقتضيه نطق السكون من عناية ضَمَّن ابن الجزري منظومته الأمر بالحرص على إجادة النطق به، وخصَّ لام ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، ونون ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وغين ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، واللام الثانية من ﴿ضَلَلْنَا﴾ [السجدة: ١٠] بالذكر حتى يُحْتَرَزَ من تحريكها، كما يفعله جهلة القراء، فإن ذلك من فظيع اللحن[٢].

واقتصر المصنف على ذكر الكلمات الأربع لعدم اتساع مجال القول، ويُحْمَلُ عليها ما كان من بابها، أو ما أشبهها، وكذلك يشمل **قوله**: (واحْرِصْ على السكون) كل ما كان ساكناً من الحروف، فيجب تسكين الساكن وتحريك المتحرك، مع التلطف وترك التكلف[٣].

خامساً: تخليص صفة الانفتاح من الإطباق:

قال المصنف:

٤٨ ـ وخَلِّصِ انفتاحَ ﴿مَحْذُورًا﴾ ﴿عَسَى﴾ خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ[٤] بـ﴿مَحْظُورًا﴾ ﴿عَصَى﴾

قال ابن الناظم: «أمَرَ بتخليص انفتاح الذال من قوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) الإنباء في تجويد القرآن ص٦٠ ـ ٦١.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٥.
(٣) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٥٥.
(٤) قال التاذفي (الفوائد السرية ٢٩ظ): «وضمير اشتباهه يعود إلى: محذوراً»، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص١٦٦): «والأظهر أن ضميره راجع إلى الانفتاح».



عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، والسين من قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ﴾ [التحريم: ٥]، لئلا تشتبه الذال بالظاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، والسين بالصاد في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١]، فإن كُلّاً من الذال والظاء من مخرج واحد، وكذلك السين والصاد، ولا يتميز كل واحد من الآخر إلا بتمييز الصفة، والسين والذال منفتحتان، والصاد والظاء مطبقتان، فينبغي أن يُخَلَّصَ كُلٌّ من الآخر بانفتاح الفم وانطباقه، وكذلك كل حرفين مُتَّحِدَي المخرج مُخْتَلِفَي الصفة»[1].

فيجب على القارئ أن يُخَلِّصَ كُلَّ واحد من الآخر، وكذا كل متجانسين اتَّحدا في المخرج واختلفا في الصفة، يجب تخليص أحدهما من الآخر للاشتباه، فيجب تخليص الحروف وتبيين بعضها من بعض في المخارج والصفات[2].

وما ذكره ابن الجزري في منظومته يُعَبِّرُ عن قانون صوتي عام يتلخص في أن الأصوات إذا تجاورت في السلسلة الكلامية فإنها تميل نحو التماثل أو التقارب في المخرج أو الصفات في حدود ما يسمح به العرف اللغوي[3].

ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التجويد من تحذير القارئ من الانحرافات النطقية التي تؤدي إلى تغيير صفات الحروف، عند تجاور الأصوات في الكلام، خاصة عند مجاورة الأصوات المستعلية للأصوات المستفلة، ويطول الحديث لمن أراد استقصاء ذلك، وسوف أكتفي بالإشارة إلى عدد من النصوص ذات الدلالة الواضحة على هذه الظاهرة، فمن ذلك:

أبدى عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ) عناية كبيرة بهذه الظاهرة، وأطلق عليها مصطلحاً انفرد باستخدامه، وهو شوائب الحروف، فقال: «فأما حُسْنُ

(١) الحواشي المفهمة ص٨٥.
(٢) عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٥٥.
(٣) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٣٢٤.

التخلص من دخول شوائب الحروف بعضها على بعض فيكون التنبيه عليه بعد ذكر السبب الموجب له، فنقول: السبب في ذلك أن يجتمع حرفان امتاز أحدهما عن الآخر بمَزِيَّةٍ ما إما بتفخيم أو إطباق أو تفشٍّ أو غير ذلك، مع إمكان تلك المزية فيه، لأن الحرف بسبب اتحاده بما جاوره يجذبه إلى حَيِّزِهِ ويسلبه المزية الخاصة به، أو يدخل معه فيها، أو يحدث بينهما حرف يشبههما، والذي ينبغي أن يعتمده القارئ في ذلك حسن التخلص منه بإفراد كُلٍّ منهما بمَزِيَّتِهِ والتَّعَمُّلِ لإيراده بخاصيته، وسنرسم له من أمثلة ذلك ما يكون مِثْلُهُ ونظيرُهُ مقيساً عليه»[(١)].

وساق عبد الوهاب القرطبي عشرات الأمثلة على ذلك، سوف أكتفي هنا بإيراد ثلاثة منها توضح منهجه في معالجته هذه الظاهرة:

١ ـ قال: «التاءُ إذا جاورت حرفاً من حروف الإطباق فَبَيِّنْ هَمْسَهَا، وأحْسِنْ تَخَلُّصَها من الإطباق وإلا صارت طاءً في مثل قوله تعالى: ﴿فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٤٥]. . . وشبهه، وذلك لأن التاء من مخرج الطاء، وإنما تمتاز الطاء بالإطباق، فإذا جاورها إطباق شابتها شائبة الطاء لذلك»[(٢)].

٢ ـ وقال: «الذال: إذا لقيت الراء المفخمة في مثل قوله تعالى: ﴿أَنذَرَهُم﴾ [القمر: ٣٦]. . . و﴿يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [الزمر: ٩]، وما أشبه ذلك، لَزِمَ القارئَ بيانُهَا وتلخيصُ إنْعَامِهَا، ولَفَظَ بها رقيقة، وبالراء مفخمة، ولا يُغْفِلْ ذلك لئلا تنقلبَ الذال ظاء من أجل تفخيم الراء، لأن التفخيم نظير الإطباق، أو تَرِقَّ الراء إذا لُخِّصَتْ هي، وحَقُّهَا التفخيم، وكلاهما من اللحن الخفي»[(٣)].

٣ ـ وقال أيضاً: «وكذلك الصاد إذا أُسكنت ووليتها التاءُ في مثل قوله

(١) الموضح ص١٧٦ ـ ١٧٧.
(٢) الموضح ص١٨٥.
(٣) الموضح ص١٨١.

تعالى: ﴿وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ﴾ [النساء: ١٢٩]، وما أشبهه، ينبغي أن تَحْفَظَ إطباق الصاد من همس التاء، وهمسَ التاء من إطباق الصاد، لئلا تصير الصاد سيناً أو تصير التاء طاءً، وكل ذلك مكروه»(١).

واستعمل شريح بن محمد الرعيني (ت٥٣٩هـ) مصطلح (التخشين) للدلالة على ما يلحق الحروف المستفلة عند مجاورتها الحروف المستعلية في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن)، وأكتفي بنقل ثلاثة نصوص تدل على ذلك:

١ ـ قال وهو يتحدث عن حرف الخاء: «وتفخيمُ لفظها على كل حال هو الصواب، لاستعلائها، فاحذر تخشين المنسفلة عند مجاورتها إياها»(٢).

٢ ـ قال وهو يتحدث عن حرف الزاي: «واحذر تخشين لفظها عند مجاورة الحرف المستعلية وما شابهها»(٣).

٣ ـ وقال أيضاً: «واحذر تخشين لفظ النون عند الحروف المستعلية وما شابهها»(٤).

وعبَّر بعض شراح المقدمة عن تأثر بعض الحروف ببعض بمصطلح (السِّرَايَةِ)، فقال ابن الناظم: «فأعطِ كُلَّا حَقَّهُ، خصوصاً المختلفين، خوف السِّرَايَةِ»(٥).

واستخدام التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) المصطلح في الإطار نفسه، فقال: «ثم حَذَّرَ من تفخيم الميم مطلقاً من ﴿مَخۡمَصَةٍ﴾، سواءٌ الأولى منهما والثانية، والميم من (مَرَض)، لمجاورة الجميع المفخَّم، وخَوْفَ السِّراية بسبب تلك المجاورة»(٦).

(١) الموضح ص١٧٩.
(٢) نهاية الإتقان ٣٠و.
(٣) نهاية الإتقان ٣١و.
(٤) نهاية الإتقان ٣٥و.
(٥) الحواشي المفهمة ص٨٣.
(٦) الفوائد السرية ٢٢ظ.

وقال التاذفي أيضاً: «ورَقِّقْ باء ﴿بَرَقٌ﴾ لمجاورتها الراء والقاف المفخمتين، وباء ﴿وَبَطِلٌ﴾ لمجاورتها الطاء المفخمة، مع كون الألف حاجزاً غير حصين، فلا تُؤْمَنُ معها السِّرَايَةُ»[١].

والسِّرَايَةُ مصدر سَرَى يسري، مثل سُرًى، ويقل هذا البناء في المصادر، والسُّرَى: سير الليل، وسَرَى إذا مَضَى، ويقال: سَرَى عِرْقُ الشجرة يَسْرِي في الأرض سَرْياً: دَبَّ تحت الأرض[٢] وقد يكون المصطلح الذي استخدمه علماء التجويد من هذا المعنى، لأن شوائب الحروف أي صفاتها تسري إلى الحروف المجاورة لها، كما يسري عرق الشجرة تحت الأرض، فتؤثر في ما جاورها.

فعلى قارئ القرآن ومتعلم التجويد العناية بتخليص الحروف بعضها من بعض خوف السِّرَايَةِ، وحتى لا تلحقها شوائب الحروف، ويؤدي ذلك إلى تخشين الحروف المستفلة، أو ترقيق الحروف المستعلية، فهذا الموضوع من أهم مهمات دارس التجويد.

سادساً: مراعاة صفة الشدة:

قال المصنف:

٤٩ ـ وراعِ شِدَّةً بِكافٍ وبِتَا كـ: شِرْكِكُم وتَتَوفَّى فِتْنَتَا

الباء في **قوله**: (بكافٍ وبِتَا) بمعنى (في)، **وقوله**: (وبِتَا) يريد: وبتَاءٍ، وقصره للوزن[٣]. **وقوله**: (فِتْنَتَا) بألف الإطلاق أو بإبدال التنوين ألفاً وقفاً،

(١) المصدر نفسه وينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص١٨١.
(٢) لسان العرب ١٩/ ١٠٣ ـ ١٠٥ (سرا).
(٣) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٥٤، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٦٧): «وبتا: بالقصر على وقف حمزة في الهمزة، لا كما قال الرومي: إنها للضرورة»، لكن علياً القاري حمل بعض الكلمات المقصورة في أبيات المقدمة على ضرورة الوزن أيضاً (ينظر: المنح الفكرية ص٨٨ و١٩٩).



على ما جاء في لغة[١].

وتقدَّم تنبيه المصنف على الحرص على إظهار الشدة والجهر في الجيم والباء، وتبيين حروف القلقلة، عند حديثه عن ترقيق الحروف المستفلة، ونَبَّهَ هنا وهو يتحدث عن تفخيم الحروف المستعلية على مراعاة الشدة في بقية الحروف الشديدة، وهي الكاف والتاء، مخافة إجراء الصوت بها فتصير رخوة[٢]، وذلك في نحو قوله تعالى:

﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

و﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨].

و﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ﴾ [الأنفال: ١].

ودَلَّ تمثيله ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ و﴿يَتَوَفَّىٰ﴾ على مراعاة الشدة في الكاف والتاء خاصة إذا كانا مكررين، وكذلك يجب التحفظ بنطق الحروف إذا تكررت، لصعوبة اللفظ بالحرف المكرر على اللسان[٣]، ولا يزال علماء القراءة يوصون متعلم التجويد بالاعتناء بنطق الحروف إذا تكررت، وسأكتفي بنقل بعض النصوص عن إمامي التجويد وشيخي أهل الأداء: مكي بن أبي طالب القيسي، وأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

قال مكي: «وإن تكررت التاء في كلمة وَجَبَ أن يُبَيَّنَ التكرير بياناً ظاهراً، نحو: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ [النحل: ٢٨]، و﴿تَتَجَافَىٰ﴾ [السجدة: ١٦]، و﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وشبهه.

فإن كان التكرير من كلمتين والأولى متحركة أظهرتهما إظهاراً بَيِّناً، نحو: ﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]، و﴿كُنتَ تَرْجُوٓاْ﴾ [القصص: ٨٦]، و﴿أَفَأَنتَ

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٦٧، ورُسِمَتْ في منظومة المقدمة (تحقيق د. أيمن ص١٨): (فِتْنَة) من غير ألف، وهي بالألف في أصل المخطوطة التركية، وكذلك هي بالألف في مخطوطة المكتبة الأزهرية.

(٢) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٢١٦ ـ ٢١٧.

(٣) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص٧٩.



﴿تُسْمِعُ﴾ [يونس: ٤٢]، و﴿أَفَأَنتَ تَهْدِى﴾ [يونس: ٤٣]، وكذلك إن تكرَّرت ثلاث مرات، كان البيان لذلك آكد، نحو قوله: ﴿ٱلرَّاجِفَةُ ۞ تَتْبَعُهَا﴾ [النازعات].

فبيان هذا الحرف المكرر لازم، لأن في اللفظ به صعوبةً، لأنه بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه، وقد مُثِّلَ في ثِقَلِهِ بمنزلة إعادة الحديث مرتين أو ثلاثاً، ألا ترى أن اللسان إذا لفظ بالتاء الأولى رجع إلى موضعه ليلفظ بالتاء الثانية، ثم يرجع إلى موضعه ثالثة ليلفظ بالتاء الثالثة، وذلك صَعْبٌ فيه تَكَلُّفٌ، وقد مثَّلَهُ بعض العلماء بمشي المقيد[1]، فالتحفظ ببيانه لازم للقارئ، ومعرفته لذلك زيادةٌ في فهمه وعلمه بحقيقة لفظه»[2].

وأكد مكي على ذلك عند حديثه عن كل حرف من الحروف، مما يطول ذكره، ويمكن أن تنظر في كتاب الرعاية لتقف عليه.

وقال أبو عمرو الداني: «والمِثْلان إذا التقيا في كلمة أو كلمتين وَتَحَرَّكَا أُنْعِمَ تَفْكِيكُهُما، ولُخِّصَ بيانُهما، من غير هَذْرَمَةٍ ولا تمطيط، كقوله تعالى: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]... و﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكذا ما أشبهه من سائر الحروف»[3].

وقال في موضع آخر: «وكذا حكم المِثْلَيْنِ من سائر الحروف، فإن كان الأول من المثلين مشدَّداً فينبغي أن يؤتى به على حقه، وأن يُلَخَّصَ من غير قطع شديد عليه، كقوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ [النساء: ٢٤]، و﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، و﴿مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا﴾ [طه: ٧٨]، ﴿صَوَآفَّ فَإِذَا﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿ٱلْحَقُّ قَالُوا۟﴾ [الزخرف: ٣٠]، و﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ۞﴾ [ص: ٨٨]، و﴿أَسَّسَ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وما أشبهه»[4].

(١) قال ابن مجاهد في كتاب السبعة (ص١٢٥): «وهو عند الخليل إذا أُظْهِرَ مِثْلُ إعادة الحديث مرتين، أو كَخَطْوِ المُقَيَّدِ»، وينظر: الداني: كتاب الإدغام الكبير ص٩٣.
(٢) الرعاية ص٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٣) التحديد ص١٢٥.
(٤) التحديد ص١٣٥.



الفصل الثالث

الإدغام: أنواعه ومتعلقاته

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإدغام وأنواعه

المبحث الثاني: أحكام الضاد والظاء

المبحث الثالث: أحكام النون والميم

لما فرغ المصنف من مباحث مخارج الحروف وصفاتها، وتجويد النطق بها، وإعطائها حقها ومستحقها، أخذ في الكلام على الإدغام وما يتعلق به[(١)]. وجاء حديثه عن أنواع الإدغام في بيتين من أبيات المقدمة (٥٠ ـ ٥١)، أتبعهما بالحديث عن الضاد وتمييزها عن الظاء، ثم ذكر الكلمات الظائية في القرآن، في عشرة أبيات (٥٢ ـ ٦١)، ثم تحدَّث عن أحكام النون والميم الساكنتين والمشددتين في سبعة أبيات (٦٢ ـ ٦٨).

ووجدت أنه يمكن جمع هذه الموضوعات في فصل واحد، لأنها تختص بموضوع الإدغام أو تتعلق به من بعض الجوانب، وقد يبدو موضوع الضاد والظاء غير داخل في عنوان الفصل، لكنه في الواقع غير بعيد عنه، لأن الأبيات العشرة التي خصَّها ابن الجزري بالموضوع تبدأ بالتمييز بين الضاد والظاء، وتنتهي بالتحذير من حصول الإدغام بين الحرفين، وذكر بين هذا وذاك الكلمات الظائية في القرآن ليتمكن القارئ من التمييز بينهما. أما أحكام النون والميم فمعظمها يدور حول الإدغام.

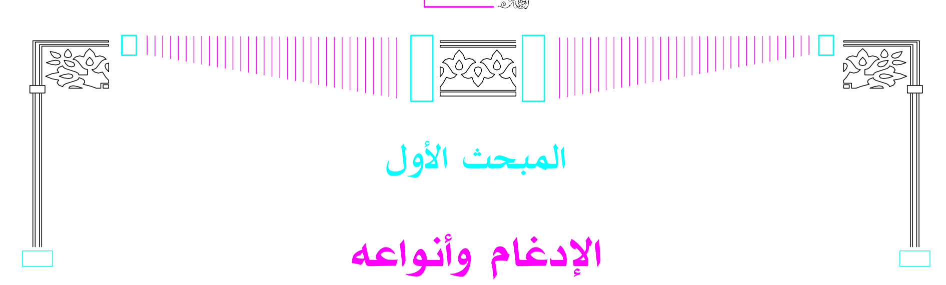
ومن ثم جاء الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإدغام وأنواعه.

المبحث الثاني: أحكام الضاد والظاء.

المبحث الثالث: أحكام النون والميم.

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٥٥، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص٧٩.



المبحث الأول

الإدغام وأنواعه

قال المصنف:

٥٠ ـ وأَوَّلَيْ مِثْلٍ وجِنْسٍ إنْ سَكَنْ   أَدْغِمْ كـ: قُلْ رَبِّ، وَبل لَّا، وأَبِنْ

٥١ ـ في يومِ مَعْ، قالوا وهم، وقُلْ نَعَمْ   سَبِّحْهُ، لا تُزِغ قُلُوبَ، فَالْتَقَمْ

هذان البيتان عنوان لموضوع كبير، بعضه يتعلق بعلم التجويد، وهو ما كان موضع اتفاق بين القراء وأهل الأداء، وبعضه يتعلق بعلم القراءات وهو الذي اختلفت فيه مذاهب القراء، وتكفلت ببيانه كتب القراءات، وذكر المصنف في البيت الأول ما يجب فيه الإدغام، وفي البيت الثاني ما يمتنع فيه الإدغام، وسوف أشرح ما تضمنه البيتان بعد تعريف الإدغام وبيان أُصوله وأنواعه.

أولاً: الإدغام: تعريفُهُ، وأصولُهُ، وأنواعُهُ:

الإدْغَامُ لغةً مصدر الفعل أدْغَمَ، يقال: دَغَمَ الغيثُ الأرضَ وأدْغَمَهَا: إذا غَشِيَهَا، والإدغام إدخال الشيء في الشيء، ومنه إدخال اللجام في أفواه الدواب، وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا. ويقال: أدغمتُ الحرف على وزن أفعل، وادَّغَمْتُهُ على وزن افتعل، والمصدر من الأول الإدغام، ومن الثاني الادِّغَام، والأول من ألفاظ الكوفيين، والثاني من ألفاظ البصريين[1].

(١) ينظر: لسان العرب ١٥/ ٩٣ (دغم)، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٢١، والرضي: شرح الشافية ٣/ ٢٣٥.

والإدغام اصطلاحاً: أن تَصِلَ حرفاً ساكناً بحرفٍ متحركٍ مثلهِ أو مقاربهِ، وتصييرهما حرفاً واحداً مشدَّداً، يكون النطق بهما دفعة واحدة[(١)].

ومن أصول الإدغام في النطق العربي ما يأتي:

١ ـ أن يكون الحرف الأول ساكناً، فإذا كان متحركاً توقف حصول الإدغام على حذف الحركة، ويسمى الإدغام حينئذ كبيراً، واشتهر به من القراء السبعة أبو عمرو بن العلاء[(٢)].

٢ ـ يكثر الإدغام في حروف الفم واللسان، ويقل في حروف الحلق والشفتين[(٣)].

٣ ـ أن يدغم الأضعف في الأقوى، ولا يدغم الأفضل في الأنقص، لأن الإدغام لا يَبْخَسُ الحروف ولا يَنْقُصُها[(٤)].

٤ ـ كلما تقاربت المخارج وتدانت حَسُنَ الإدغام، وكلما تباعدت مخارج الحروف حَسُنَ الإظهار[(٥)].

ويُقَسَّمُ الإدغام بحسب العلاقة بين الحرفين المتجاورين على ثلاثة أقسام هي[(٦)]:

---

(١) ينظر: ابن السراج: الأصول ٣/٤٠٥، والداني: الإدغام الكبير ص٩٣، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٣٩، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٨، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٥٣.

(٢) ينظر: الداني: التيسير ص١٩، وابن الجزري: النشر ١/٢٧٤.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤٤٨، والمبرد: المقتضب ١/٢٠٧، وابن السراج: الأصول ٣/٤١٣، والداني: الإدغام الكبيرص٩٤.

(٤) ينظر: المبرد: المقتضب ١/٢١١، ومكي: الكشف ١/١٣٥، والداني: الإدغام الكبير ص٩٦، وابن الجزري: النشر ٢/٢٧٩.

(٥) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤٤٦، والداني: الإدغام الكبير ص٩٥، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٣٢.

(٦) ذكر التاذفي الحلبي في الفوائد السرية (٣٠ظ ـ ٣١و) مصطلح: المتماثلين، والمتجانسين، والمتوافقين: نقلاً عن القسطلاني، وذكر مصطلح: المتماثلين، والمتناسبين، والمتباينين: نقلاً عن الجعبري، لكن المصطلحات التي ذكرتها في =

١ ـ إدغام متماثلين، إذا اتفق الحرفان مخرجاً وصفة، كالباء والباء والتاء والتاء وسائر الحروف المتماثلة.

٢ ـ إدغام متجانسين، إذا اتفق الحرفان مخرجاً واختلفا صفة، كالدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء.

٣ ـ إدغام متقاربين، إذا تقارب الحرفان في المخرج أو الصفة، كالدال والسين، والتاء والثاء، والضاد والشين[1].

والحرفان إن تماثلا والأول ساكن ففيه عمل واحد، وهو الإدغام، وإن كان الأول متحركاً ففيه عملان إسكان وإدغام، وان لم يتماثلا بأن تجانسا أو تقاربا والأول ساكن ففيه عملان: قلب وإدغام، أو كان الأول متحركاً ففيه ثلاثة أعمال: إسكان وقلب وإدغام، فالساكن أقل عملاً من المتحرك، ومن ثم سُمِّي إدغامه صغيراً، وإدغام المتحرك بعد إسكانه سُمِّيَ إدغاماً كبيراً[2].

وبذلك تعلم أنه لا يمكن إدغام المتجانسين والمتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين[3]، «فإذا التقى حرفان متقاربان أُدغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثاني، فعلى هذا لا يصح الإدغام إلا في مثلين، إذ لو تركته على أصله من لفظه لم يجز إدغامه، لما فيهما من الخلاف، لأن رفع اللسان بهما رفعة واحدة مع اختلاف الحرفين محال، لأن لكل حرف منهما مخرجاً غير الآخر»[4].

ومثال إدغام المتماثلين قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، و﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠].

= المتن هي المشهورة في التراث الصوتي العربي.

(١) ينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٤٤٤، وابن الجزري: النشر ٢/ ٢٧٨، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٧، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٠٤.

(٢) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٦٠، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٠٥.

(٣) الرضي: شرح الشافية ٣/ ٢٣٥.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٣٢.

ومثال إدغام المتجانسين قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، و﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

ومثال إدغام المتقاربين قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، على مذهب سيبويه في عدِّ اللام والراء من مخرجين، لا على مذهب الفَرَّاء ومن تابعه في عدهما من مخرج واحد.

وإذا كان الحرف الأول متصفاً بصفة صوتية لا تذهب في الإدغام كان إدغاماً ناقصاً، قال محمد المرعشي: «ثم إن الإدغام ينقسم إلى تام وناقص، لأن الحرف الأول إن أُدْرِجَ في الثاني ذاتاً وصفة بأن كانا مثلين أو متقاربين، لكن انقلب ذات الأول إلى ذات الثاني وصفته إلى صفته، فالإدغام حينئذ تام، مثل إدغام ﴿مَدَّ﴾ [الرعد: ٣]، وإدغام الذال في الظاء نحو ﴿إِذ ظَّلَمُوٓاْ﴾ [النساء: ٦٤].

وإن أُدْرِجَ الحرف الأول في الثاني ذاتاً لا صفة بأن كانا متقاربين فانقلب ذات الحرف الأول إلى ذات الثاني، ولم تنقلب صفته إلى صفته، بل بقي في التلفظ، فالإدغام حينئذ ناقص. والصفة الباقية من الحرف الأول[1]:

إما غنة، وهي في إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء.

وإما إطباق، وهو في إدغام الطاء المهملة في التاء المُثَنَّاةِ الفَوْقِيَّةِ، نحو ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢].

وإما استعلاء، وهو في إدغام القاف في الكاف، في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]...»[2].

ولعل مما يقرِّبُ تصور أقسام الإدغام من متماثل ومتجانس ومتقارب إثبات جدول مخارج حروف العربية، وكذلك يساعد ذلك في معرفة جانب

(١) تقدَّم الحديث عن الإدغام في ﴿أَحَطتُ﴾، و﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ في شرح البيت السادس والأربعين.
(٢) جهد المقل ص١٨٤.



من أصول الإدغام، وإليك الجدول على ما رتبه سيبويه لكن مبدوءاً فيه بمخرج الشفتين، مع إهمال مخرج النون الخفية:

١ ـ ب م و	حروف الشفتين
٢ ـ ف	
٣ ـ ث ذ ظ	حروف اللسان أو الفم
٤ ـ س ص ز	
٥ ـ د ت ط	
٦ ـ ر	
٧ ـ ن	
٨ ـ ل	
٩ ـ ض	
١٠ ـ ش ج ي	
١١ ـ ك	
١٢ ـ ق	
١٣ ـ غ خ	حروف الحلق
١٤ ـ ع ح	
١٥ ـ ء هـ ا	

فإذا حصل الإدغام بين حروف مخرج واحد مثل (ث ذ ظ) و(د ت ط) كان إدغام متجانسين، وإذا حصل بين حروف مخرجين متجاورين مثل(س ـ د) أو (ذ ـ ت) كان إدغام متقاربين.

وإذا عَدَدْتَ الراء واللام والنون من مخرج واحد على مذهب الفرَّاء ومتابعيه كان الإدغام بينها إدغام متجانسين، أما على مذهب سيبويه وجمهور أهل الأداء فيكون إدغام متقاربين.

ثانياً: ما يجب فيه الإدغام:

ذكر ابن الجزري ما يجب إدغامه، وهو يشمل المتماثلين والمتجانسين، وذلك في **قوله**:

٥٠ ـ وأوَّلَيْ مِثْلٍ وجِنْسٍ إنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كـ: قُل رَّبِّ، وبَل لَّا، وأَبِنْ

أما إدغام المتماثلين إذا كان الأول منهما ساكناً فإنه واجب، قال ابن مجاهد: «واعلم أن الحرف إذا كان ساكناً ولَقِيَهُ مثلُه متحركاً لم يكن إلا إدغام الأول في الثاني لا يجوز إلا ذلك، مثل قوله:

﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

و﴿إِذ ذَّهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

و﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

وما أشبه ذلك»[١].

وأما إدغام المتجانسين، وهو ما اتحد فيه الحرفان في المخرج واختلفا في الصفة، فإنه مثل إدغام المتماثلين لا سيما في حروف طرف اللسان، فإن الإظهار فيه خروج من كلام العرب، ومخالف لرواية جمهور القراء وأهل الأداء. وقد قال ابن مجاهد فيه، وهو يتحدث عن مذهب نافع في الإدغام: «وأما ما لا يجوز إظهاره فقوله:

﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا﴾ [العنكبوت: ٣٥].

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢].

﴿هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾ [آل عمران: ١٢٢].

وما أشبه ذلك، مُدْغَمٌ كُلُّهُ لا يجوز إلا ذلك. على أن ابن المُسَيَّبِيَّ[٢]

---

(١) كتاب السبعة ص١٢٥.

(٢) ابن المسيبي: إسحاق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب، أبو محمد المخزومي المدني المقرئ، قرأ على نافع فكان من جِلَّةِ أصحابه، أخذ عنه ابنه محمد وغيره، =

قد روى عنه بإظهار الدال عند التاء، وهذا مما أخبرتك أن إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جداً لقرب الدال من التاء. وكذلك التاءات الساكنة لا يجوز إظهارها عند الدال، ففي مثل:

﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾ [الأعراف: ١٨٩].

و﴿أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩].

الإدغام لا غير»[١].

وذكر الناظم في البيت مثالين:

الأول: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣].

والثاني: ﴿بَل لَّا يَخَافُونَ﴾ [المدثر: ٥٣].

والمثال الأول في بيت المقدمة وهو ﴿قُل رَّبِّ﴾ من إدغام المتقاربين على رأي جمهور أهل الأداء، ولكن المصنف أورده في سياق التمثيل للمتجانس[٢] وهو على رأي الفراء. والمثال الثاني وهو ﴿بَل لَّا﴾ من إدغام المتماثلين.

وإذا التقى اللام بالراء، وهو ساكن، قُلِبَ راءً وأُدغم في الراء لشدة تقاربهما[٣]، نحو: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، و﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وما أشبه ذلك[٤].

وإذا التقى الراء باللام، نحو: ﴿يَنشُرْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿وَٱصْبِرْ

= وهو إمام جليل في الحديث، حدَّث عنه الإمام أحمد وغيره، توفي سنة ٢٠٦هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/٣١٢، وابن الجزري: غاية النهاية ١/١٥٧).

(١) كتاب السبعة ص١١٥.

(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٧٠ ـ ١٧١، والفضالي: الجواهر المضية ص٢٢٤.

(٣) أظهر حفص عن عاصم اللام عند الراء في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤] بسبب السكت على اللام (ينظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة ص١٧٥، والداني: التيسير ص١٤٢، والمرعشي: جهد المقل ص٢٨٣).

(٤) ينظر: الداني: التحديد ص١٥٧.



﴿لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨] وجب تعمُّل بيانه وإظهارُه، إلا ما رُوِيَ عن أبي عمرو أنه قد أدغمهما[(١)].

وإدغام اللام في الراء في مثل: ﴿قُل رَّبِّ﴾، وامتناع إدغام الراء في اللام في مثل: ﴿يَنشُرۡ لَكُمۡ﴾ مبني على أساس قوة صفة التكرير في الراء، فيمتنع الراء بسببها من أن يُدغم في اللام لضعفه لعدم التكرير فيه، وقد قال الداني: «فلا يدغم الأفضل في الأنقص لذلك، ويدغم الأنقص في الأفضل، لأنه يخرج بذلك إلى الحرف الأقوى، وإخراج الأضعف إلى الأقوى جائز لأنه يقوى فيه.

وجملة الحروف التي تمتنع من الإدغام لزيادة صوتها ثمانية أحرف، وقد جمعتها في قولك: فَزُمَّ ضِرْسٌ شَص: الشين والضاد والراء والصاد والسين والزاي والميم والفاء، أما الشين فمن أجل تفشيها، أما الضاد فلاستطالتها، وأما الراء فلتكريرها، وأما الصاد والسين والزاي فلصفيرهن، وأما الميم فلغنتها، وأما الفاء فلتفشيها»[(٢)].

ولم يذكر ابن الجزري إدغام المتقاربين لأنه مما اختلف فيه القراء، وذلك مثل إدغام دال (قد) وذال (إذ) وتاء التأنيث الساكنة، وذلك محله كتب القراءات، لأن كتب التجويد كتب اتفاق[(٣)].

وذَكَرَ عدد من شرَّاح المقدمة الجزرية حكم لام التعريف في الإظهار والإدغام، وإن كان من باب المتقارب، وذلك لاتفاق القراء فيه، ويتلخص في أنها تدغم في أربعة عشر حرفاً، وهي الحروف التي خالطتها أو قربت منها، وتظهر عند أربعة عشر حرفاً بَعُدَت عنها، وهي مجموعة في قولهم: (اِبْغِ حَجَّكَ وخَفْ عَقِيمَه)، وتسمى المدغمة اللام الشمسية، والمظهرة اللام

(١) ينظر: الداني: التحديد ص١٥٢، والتيسير (له) ص٢٧، والإدغام الكبير (له) ص١٥٧.
(٢) الإدغام الكبير ص٩٦، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٣٣.
(٣) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص٨١.



القمرية، أخذاً من حكمها في الكلمتين، وأمثلتها أكثر من أن تُذْكَرَ، وذِكْرُ أسماء الحروف يُغْنِي عن ذكر الأمثلة[١].

ومن تمام الكلام على الإدغام بيان حقيقة الحرف المدغم، الذي يؤدي إلى التشديد، والتشديد علامة الإدغام[٢]، ويطلق على التشديد أيضاً التضعيف[٣]، والتشديد أو التضعيف ينتج عن الإدغام الكامل للحرف في مثله أو مقاربه، وقد بحث علماء العربية والتجويد في حقيقة الحرف المشدَّد وكان لهم في ذلك مذهبان:

الأول: أن الحرف المشدد يقوم مقام حرفين، وقد ذهب إلى ذلك مكي بن أبي طالب القيسي الذي قال: «وكل حرف مشدَّد مقام حرفين في الوزن واللفظ، والحرف الأول منهما ساكن والثاني متحرك»[٤]، وتابعه عبد الوهاب القرطبي[٥]، وغيره[٦].

الثاني: أن الحرف المشدَّد أطول من الحرف الواحد وأقصر من الحرفين، وقد ذهب إلى ذلك أبو عمرو الداني حيث قال: «فيصيرا بتداخلهما كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويُشَدَّ الحرفُ ويلزمَ اللسانُ موضعاً واحداً، غير أن احتباسه في موضع الحرف، لِمَا زِيدَ فيه من التضعيف، أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد»[٧]، وقال الرضي: «والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع

(١) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٢١، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٦١، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٧٠، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٧٤.
(٢) ينظر: الخليل: العين ١/ ٤٩.
(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٦٩.
(٤) الرعاية ص٢٤٥.
(٥) الموضح ص٢٤٣.
(٦) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٥٧، والفضالي: الجواهر المضية ص٢٢٥.
(٧) التحديد ص٩٩.

اعتماد على مخرجه قوي»[١]، فيكون زمان الحرف المشدَّد في هذا المذهب أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين[٢].

أما دارسو الأصوات المحدثون فإنهم ينظرون إلى الحرف المشدَّد من ناحيتين[٣]:

الأولى: الناحية الصوتية المحضة، والحرف المشدد يُعَدُّ من هذه الناحية صوتاً واحداً طويلاً، فالدال في (شدَّ) صوت واحد أطول من الدال المخففة.

والثانية: الناحية الوظيفية أو الصرفية، وينظر إليه من هذه الناحية باعتباره حرفين متتابعين، فالدال المشددة في مثل (شدَّ) تقابل عين الفعل ولامه، فهي في حكم حرفين.

وينبغي أن يحمل كلام علماء العربية والتجويد الذين قالوا إن الحرف المشدد يعادل حرفين على الناحية الوظيفية أو الصرفية، والذين قالوا: إنه أطول من حرف وأقصر من حرفين على الناحية الصوتية أو النطقية.

ومن تمام الحديث عن الإدغام والحرف المشدد أيضاً بيان ما يترتب على الإدغام من اقتصاد في المجهود وسهولة في النطق، حتى في إدغام المتماثلين، فإننا حين ننطق: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، بإدغام الكاف في الآية الأولى، والتاء في الثانية، فإن ذلك يترتب عليه اختصار في عملية النطق، فالحرف الشديد يقتضي حَبْسَ النفَّسَ ثم إطلاقه، والحرفان الشديدان يقتضيان حَبْسَيْنِ وإطْلاقَيْنِ، وما يحدث في الإدغام هو حَبْسٌ واحد طويل للنَّفَس ثم إطلاقه،

(١) شرح الشافية ٣/ ٢٣٥.
(٢) ينظر: محمد المرعشي: جهد المقل ص١٨١.
(٣) ينظر: داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية ص٢٥ ـ ٣٠، وعبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص٢٠٧، وسلمان العاني: التشكيل الصوتي ص١١٩، وسمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٢١٧ ـ ٢١٩.

وإذا كان الحرفان متجانسين أو متقاربين فإن في الإدغام اختصاراً في عملية النطق يؤدي إلى سهولته، سواء كان الحرفان شديدين أو رخوين، وسواء أكان الإدغام تامًّا أو ناقصاً[١].

ثالثاً: ما يمتنع فيه الإدغام:

يجب الإدغام أو يَحْسُنْ إذا اشترك الحرفان في المخرج أو تقاربا، على نحو ما تقدَّم في شرح بيت المقدمة الجزرية، ويمتنع أو يقل إذا تباعد الحرفان في المخرج، أو في الصفات، وقد يشترك الحرفان في المخرج أو يتقاربان ولا يتحقق الإدغام مع ذلك، وهو ما أشار إليه ابن الجزري في آخر البيت السابق بقوله: (وأَبِنْ) ثم ذكر الأمثلة في **قوله**:

٥١ ـ في يومٍ، مَعْ: قَالُوا وَهُمْ، وقُلْ نَعَمْ سَبِّحْهُ، لا تُزِغْ قُلُوبَ، فَالْتَقَمْ

ومعنى **قوله**: (أَبِنْ) أي: أَظْهِرْ، والإظهار ضِدُّ الإدغام، وهو أن يؤتى بالحرفين المُصَيَّرَيْنِ جنساً واحداً، منطوقاً بكل واحد منهما على صورته، مستوفياً جميع صفاته، مُخْلَصاً إلى كمال بِنْيَتِهِ[٢].

وقال عبد الوهاب القرطبي في بيان حقيقة الإظهار وسببه: «فأَمّاَ الإظهار فهو حكم يجب عند اجتماع حرفين تباعدا، إما في المخرج أو في الخاصيَّة، والأول منهما ساكن، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤]، وحقيقته البيانُ لأن المخرجَ يُبَيَّنُ بالقطع»[٣].

وابن الجزري لا يتحدث هنا عن الإظهار في الحروف المتباعدة، فهذا تحصيل حاصل، وإنما يتحدث عن حالات يسبق إلى الذهن أنها مما يُدْغَمُ ولكنها في واقع النطق والقراءة مما يجب إظهاره، لوجود علة تمنع

(١) ينظر: مالمبرك: علم الأصوات ص١٣٤.
(٢) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٩، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٧٦.
(٣) الموضح ص١٥٧.



الإدغام، وذكر في البيت السابق ستة أمثلة يمتنع فيها الإدغام، «وإنما أمر الناظم ببيانها وإظهارها لأن كثيراً من الناس يقع في الإدغام، بناء على قرب المخرجين»(١).

ويمكن تقسيم الأمثلة التي ذكرها المصنف في البيت على ثلاثة أقسام بحسب العلة المانعة من الإدغام، وهي:

١ ـ قولهُ تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ﴾ [السجدة: ٥]، و﴿قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الشعراء: ٩٦]، ونحو ذلك من الأمثلة، يمتنع إدغام ياء المد في الياء التي بعدها، وكذلك يمتنع إدغام واو المد في الواو التي بعدها، محافظة على المد فيهما، لئلا يذهب بالإدغام(٢).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٦]، وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء، وكذلك بيان الغين الساكنة عند القاف.

وعلة إظهار الحاء عند الهاء أنهما من حروف الحلق، والهاء أعمق مخرجاً من الحاء، ولا يدغم حرف حلقي في ما هو أدخل منه، ولأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام لصعوبتها(٣). وقال أبو عمرو الداني وهو يتحدث عن الحاء: «فإذا التقى بشيء من حروف الحلق، ساكناً كان أو متحركاً، لُخِّصَ وبُيِّنَ لشبهه بها، كقوله: ﴿لَا تَفْرَحْۖ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿وَٱصْفَحْۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١٣]، و﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]، و﴿وَسَبِّحْهُ لَيْلًا﴾ [الإنسان: ٢٦]... وما أشبهه، وحروف الحلق لا يُدْغَمُ منها شيءٌ، إلا ما تماثل في اللفظ لا غير لقلتها»(٤).

وعلة إظهار الغين عند القاف تغايرهما في المخرج، فإن الغين حلقية

(١) التاذفي: الفوائد السرية ٣١ظ.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٧، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٧٢.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٨.
(٤) التحديد ص١٢٦، وينظر: كتاب الإدغام الكبير (له) ص١١٨.

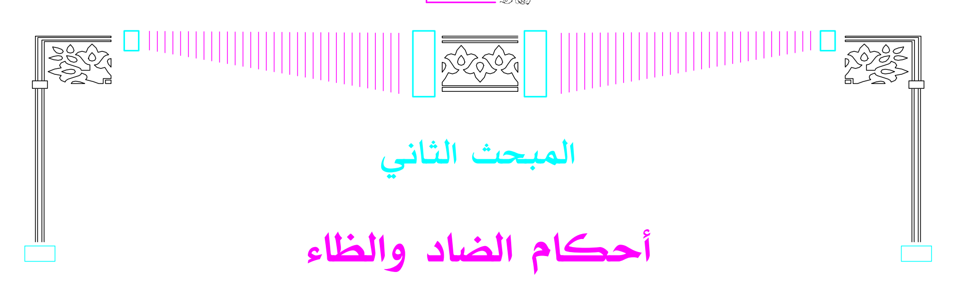
والقاف لهوية[١]، مع بُعد حروف الحلق من الإدغام لصعوبتها[٢].

قال مكي بن أبي طالب القيسي: «ويجب أنْ يُتَحَفَّظَ ببيان الغين إذا وقع بعدها عين أو قاف لقرب مخرجها منهما، لأن العين من المخرج قبلها قريبة منها، والقاف بعدها قريبة منها، فيخاف أن يلتبس اللفظ بالإخفاء، أو بالإدغام في ذلك، فالتحفظ بتجويد اللفظ بها وإعطائها حَقَّهَا أولى وأحسن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] ﴿رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠]...»[٣].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، و﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾ [الصافات: ١٤٢]، يجب إظهار اللام عند النون وعند التاء، ونصَّ عليهما المصنف حتى لا يتبادر إلى الذهن قياسهما على إدغام لام التعريف فيهما في مثل: النَّعِيم، والتَّوْبَة.

قال علي القاري (ت١٠١٤هـ): «وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ﴾ لبعد مخرجهما، وهو ينافي الإدغام، وأما [إدغام] لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها، ولعل هذا وجه استثنائها لئلا تشتبه بها ويجري عليها حكمها، وبهذا يُفَرَّقُ أيضاً بين ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ وبين ﴿ٱلنَّعِيمِ﴾، ثم الفرق أيضاً باعتبار أنَّ (الْتَقَمَ) كلمة واحدة فيحصل بإدغامها إجحاف بالبنية، ولا كذلك في كلمتين من نحو ﴿ٱلتَّوْبَةُ﴾»[٤] لأنها في حكم الكلمتين.

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٨٨.
(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٧٤.
(٣) الرعاية ص١٦٩.
(٤) المنح الفكرية ص١٧٤.



المبحث الثاني

أحكام الضاد والظاء

تكميلاً لذكر ما يجب إظهاره، ويمتنع فيه الإدغام، أَمَرَ ابن الجزري القارئَ أن يُمَيِّزَ في نطقه الضاد من الظاء، حتى لا يقرب نطقها من نطق الظاء، وإذا التقيا يلزم بيانُ كلٍّ منهما حتى لا يؤديَ ذلك إلى الإدغام الذي تمنع صفة الاستطالة في الضاد من وقوعه.

ولا يزال علماء العربية وعلماء القراءة والتجويد يؤكدون على وجوب العناية بنطق الضاد حتى لا تفقد بعض صفاتها وتتحول إلى صوت آخر، فيختل النطق بها ويستحيل المعنى، وذلك لما في نطقها من صعوبة، سببها انفراد الضاد بالمخرج وبصفة الاستطالة، وتقدَّم توضيح جانب من قضية النطق بالضاد عند الحديث عن صفة الاستطالة في شرح البيت السادس والعشرين من أبيات المقدمة، ومن ثم لا أجد حاجة للإفاضة في الحديث هنا عن هذه القضية، وأكتفي بشرح الأبيات التي ضمنها المصنف التأكيد على وجوب التمييز بينها وبين ما قد يختلط بها من الحروف، خاصة حرف الظاء.

وقد خصَّص ابن الجزري عشرة أبيات للحديث عن الضاد والظاء، أشار في البيت الأول منها إلى وجوب التمييز بين الحرفين من حيث المخرج والصفة، وذكر ما يُكْتَبُ بالظاء في سبعة أبيات، ثم رجع المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لِمَا كان بصدده من ذكر الأحكام المتعلقة بتجويد النطق بالضاد في البيتين الأخيرين.

قال المصنف:

٥٢ ـ والضادَ[(١)]: باستطالةٍ ومَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ الظاءِ، وكُلُّها تَجي

أمر بتمييز الضاد من الظاء بالمخرج، وصفة الاستطالة، فالضاد مخرجها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وهي رخوة، مجهورة، مطبقة، مستطيلة، والظاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، رخوة، مجهورة، مطبقة، وبهذا ترى أن الحرفين يشتركان في ثلاث صفات، ويفترقان في المخرج وصفة الاستطالة، وإذا لم يعتن القارئ بنطق الضاد من مخرجها وتوفيتها حقها من الاستطالة قَرُبَت من الظاء.

وكانت لابن الجزري عناية تامة بالضاد وتمييزها عن الظاء، فإنه خصَّصَ باباً في آخر كتابه (التمهيد) لذلك، قال فيه: «وهذا الباب يحتاج القارئ إليه، ولا بد من معرفته، وقد عمل المتقدمون فيه كتباً نثراً ونظماً»[(٢)]، ثم أورد أربعة أبيات[(٣)] للداني جمع فيها الظاءات في القرآن، ثم شرحها وبيَّنَ ما فيها من ألفاظ[(٤)].

---

(١) قال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٧٧): «والضادَ منصوب، ويجوز رفعه، والعامل فيه: مَيِّز».

(٢) اتخذ التأليف في هذا الموضوع اتجاهين:
الأول: يهتم بحصر الألفاظ التي تُرْسَمُ بالظاء أو بالضاد.
والثاني: التمييز بين الحرفين من الناحية النطقية من حيث المخارج والصفات.
وأحصى عدد من الباحثين المحدثين مؤلفات الضاد والظاء، منهم:
أ. الدكتور رمضان عبد التواب في مقدمة تحقيقه كتاب (زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء) لابن الأنباري (ص٢٢ ـ ٣٥)، وذكر ثلاثين كتاباً.
ب. الدكتور حاتم صالح الضامن في مقدمة تحقيقه كتاب (الاعتماد في نظائر الظاء والضاد) لابن مالك (ص٢ ـ ٨)، وذكر تسعة وثلاثين كتاباً.
ج. الدكتور محمد عبد الجبار المعيبد في بحثه (كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب) وذكر فيه ثمانين كتاباً (مجلة معهد المخطوطات العربية، مج٣٠ ج٢ ص٥٧٥ ـ ٦٣٤).

(٣) جمع الدكتور طه محسن عبد الرحمن منظومات أصول الظاءات القرآنية، فبلغت إحدى عشرة منظومة، أكثرها رباعية الأبيات. (ينظر: مجلة معهد المخطوطات العربية مج٣١ ج٢، (ص٦٣٥ ـ ٦٤٨).

(٤) التمهيد ص٢٢٣.



وذكر وهو يتحدث عن الضاد وصفاتها عسر هذا الحرف على اللسان، وأن الناس يتفاضلون في النطق به، ثم ذكر الحروف التي قد تتحول إليها، وأكثر ما تؤول إلى الظاء[١] ولخَّص ذلك أيضاً في كتابه النشر[٢].

والناظم رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا رأى أن كثيراً من الناس يشتبه ذلك عليه، ذَكَرَ ما يُكْتَبُ بالظاء ليُعْلَمَ ما سواه[٣]، وإنما حَصَرَ الظاءات لقلتها، فيُسْتَفَادُ من حصر الأقلِّ الأكثرُ[٤]. وذكَرَ ظاءات القرآن بتبيان ما هي فيه من مادة مخصوصة كالظلِّ، أو صيغة معينة كالظَّعْنِ[٥]، فقال: وكُلُّهَا تَجِي، أي: تَجِيءُ وخفَّفَ الهمزة لتوافق قافية صدر البيت.

وهذا شرح ما ورد في الأبيات السبعة[٦] التي تضمنت الظاءات القرآنية، من غير استقصاء لذكر جميع أمثلة الكلمة الواحدة إلا إذا كانت أمثلتها معدودة، وجملة ما وقع في القرآن من ذلك ثمانِ مئةٍ وثلاثٌ وخمسون لفظة[٧]، يطول إيرادها، ولا يصعب على متعلم التجويد الرجوع

---

(١) التمهيد ص١٤٠.
(٢) النشر ١/٢١٩.
(٣) خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٦٨.
(٤) الفضالي: الجواهر المضية ص٢٣٧.
(٥) التاذفي: الفوائد السرية ٣٢ظ.
(٦) هي سبعة أبيات لا ستة كما قال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٧٨).
(٧) قال الدكتور طه محسن عبد الرحمن: إن الألفاظ الظائية في القرآن ترجع إلى إحدى وعشرين مادة لغوية، موزعة في القرآن على ثلاثة وخمسين وثمان مئة لفظ ظائي (ينظر: منظومات أصول الظاءات القرآنية ص٦٤٣ ـ ٦٤٤) وهي:
١ ـ مادة (حظر): في موضعين. ١٢. مادة (عظم): في مئة وثمانية وعشرين موضعاً.
٢ ـ مادة (حظظ): في سبعة مواضع. ١٣. مادة (غلظ): في ثلاثة عشر موضعاً.
٣ ـ مادة (حفظ): في أربعة وأربعين موضعاً. ١٤. مادة (غيظ): في أحد عشر موضعاً.
٤ ـ مادة (شوظ): موضع واحد. ١٥. مادة (فظظ): موضع واحد.
٥ ـ مادة (ظعن): موضع واحد. ١٦. مادة (كظم): في ستة مواضع.
٦ ـ مادة (ظفر): في موضعين. ١٧. مادة (لظي): في موضعين.
٧ ـ مادة (ظلل): في ثلاثة وثلاثين موضعاً. ١٨. مادة (لفظ): موضع واحد. =

إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن للوقوف على أمثلة كل مادة وصيغها من تلك الكلمات، إذا احتاج إلى ذلك، أو الرجوع إلى كتب ظاءات القرآن(١).

وسوف أُلَخِّصُ ما قاله شرَّاح المقدمة الجزرية في شرح هذه الأبيات، وأكتفي بذكر المصادر في هذا الموضع، ولا أجد ضرورة لذكرها عند كل لفظة، إلا إذا كان هناك معنى مخصوص ورد عند بعضهم فإني سوف أذكر المصدر حينئذ(٢)، كما أني لا أذكر جميع الألفاظ الداخلة في المادة الواحدة، وأكتفي بأول موضع يرد منها على نحو ما فعل أكثر شراح المقدمة.

قال المصنف:

٥٣ ـ في الظَّعْنِ ظِلُّ الظُّهْرِ عُظْمُ الحِفْظِ أَيْقِظْ وأَنْظِرْ عَظْمَ ظَهْرِ اللَّفْظِ

اشتمل هذا البيت على عشرة ألفاظ تكتب بالظاء المشالة(٣):

الأول: (الظَّعْنُ)، وهو الرحلة من موضع إلى آخر، ولم يأت منه في

= ٨ ـ مادة (ظلم): في ثلاث مئة وخمسة عشر موضعاً. ١٩. مادة (نظر): في مئة وتسعة وعشرين موضعاً.
٩ ـ مادة (ظمأ): في ثلاثة مواضع. ٢٠. مادة (وعظ): في خمسة وعشرين موضعاً.
١٠ ـ مادة (ظنن): في تسعة وستين موضعاً. ٢١. مادة (يقظ): موضع واحد.
١١ ـ مادة (ظهر): في تسعة وخمسين موضعاً.

(١) من كتب ظاءات القرآن: كتاب ظاءات القرآن، نظم أبي العباس المهدوي، شرح أبي طاهر إسماعيل ابن أحمد التجيبي، وكتاب الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله ﷻ، لأبي عمرو الداني.

(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٩٠ ـ ١٠٠، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٦٢ ـ ١٧٢، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية: ص٦٨ ـ ٧٦، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٧٢ ـ ٧٨، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٧٨ ـ ١٩٣، والفضالي: الجواهر المضية ص٢٣٧ ـ ٢٧٩.

(٣) استعمل أكثر شراح المقدمة الجزرية كلمة (المُشَالة) في وصف حرف الظاء التي ترسم مثل الطاء.

القرآن إلا حرفٌ واحدٌ في سورة النحل: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [٨٠].

الثاني: (ظَلَّ)، وما تصرَّف منه، وجملة ما وقع منه في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعاً[١]، أولها قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧].

الثالث: (الظُّهْرُ): أي الظهيرة، وهو وقت انتصاف النهار، ولم يأت منه في القرآن إلا موضعان: قوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ [النور: ٥٨]، ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم: ١٨].

الرابع: (عُظْمٌ)، بمعنى العَظَمةِ كيف تصرَّف، ووقع منه في القرآن مئة وثلاثة عشر موضعاً[٢]، أولها في البقرة [٧]: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ .

الخامس: (الحِفْظُ)، وما تصرف منه، ووقع منه في القرآن أربعة وأربعون موضعاً[٣]. أولها في سورة البقرة [٢٣٨]: ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾.

السادس: (أَيْقِظْ)، وهو من اليقظة ضد النوم، ولم يأت منه في القرآن إلا موضع واحد في سورة الكهف [١٨]: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾.

السابع: (أَنْظِر)، وهو من الإنظار بمعنى الإمهال والتأخير، ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعاً، أولها في البقرة [١٦٢]: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾.

الثامن: (عَظْمَ)، جمعه ومفرده وقع منه في القرآن خمسة عشر موضعاً[٤]، أولها في البقرة [٢٥٩]: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ﴾.

---

(١) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص٤٣٤.

(٢) ذكر ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص٩١) أنها مئة وثلاث، وتابعه على ذلك أكثر شراح المقدمة، لكن ما ورد في المعجم المفهرس (ص٤٦٤) يدل على أنها مئة وثلاثة عشر موضعاً.

(٣) ذكر ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص٩١) أنها اثنان وأربعون موضعاً، وتابعه على ذكر أكثر شراح المقدمة، لكن الفضالي قال في الجواهر المضية (ص٢٤١) إنها أربعة وأربعين موضعاً، ويؤيده ما ورد في المعجم المفهرس (ص٢٠٧).

(٤) قال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص٩٢): إنه وقع في أربعة عشر موضعاً، وتابعه عليه أكثر شراح المقدمة، إلا أن الفضالي قال: إنه وقع في خمسة عشر =

التاسع: (ظَهْرِ)، من الآدمي وغيره، وقع منه في القرآن خمسة عشر موضعاً[(١)]، أولها في سورة البقرة [١٠١]: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾.

العاشر: (اللَّفْظِ)، وقع منه في القرآن موضع واحد في سورة ق [١٨]: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾.

ثم **قال المصنف:**

٥٤ ـ ظَاهِرْ لَظَى شُوَاظُ كَظْمٍ ظَلَما اغْلُظْ ظلاَمَ ظُفْرٍ انْتَظِرْ ظَمَا

اشتمل هذا البيت على عشرة ألفاظ أيضاً:

الأول: (ظاهِر)، وهو ضد الباطن، ويأتي بمعنى العلو والنصر والغلبة، وبمعنى الظِّهَار الذي هو الحلف، وهو يشترك في المادة اللغوية بالظُّهْر بمعنى منتصف النهار، وبالظَّهْر ضد البطن، ومجموع ما ورد من مادة (ظ هـ ر) في القرآن تسعة وخمسون موضعاً[(٢)]، مضى منها اثنان في الظُّهْر، وخمسة عشر في الظَّهر، وبقي منها هنا اثنان وأربعون موضعاً[(٣)].

فمثال ما جاء بمعنى ضد الباطن قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

ومثال ما جاء بمعنى النصر قوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾ [التحريم: ٤].

ومثال ما جاء بمعنى الحلف قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤].

= موضعاً، ويؤيده ما ورد في المعجم المفهرس ص٤٦٦.

(١) لم يذكر ابن الناظم عدد مرات وروده في القرآن (الحواشي المفهمة ص٩٢)، ولهذا سكت بعض شراح المقدمة عن ذكره، وذكر علي القاري في المنح الفكرية (ص١٨٠) أنه في أربعة عشر موضعاً، لكن الفضالي قال في الجواهر المضية (ص٢٤٥): إنه في خمسة عشر موضعاً، ويؤيده ما في المعجم المفهرس (ص٤٤٠).

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص٤٤٠ ـ ٤٤١.

(٣) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٢٤٦ ـ ٢٥٤.

الثاني: (لَظَى)، اسم من أسماء النار، ورد في القرآن في موضعين: في سورة المعارج [١٥] ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥﴾، وفي سورة ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ [١٤]: ﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾[(١)].

الثالث: (شُوَاظ)، وهو لَهَبٌ لا دُخَانَ معه، وهو في موضع واحد في القرآن: ﴿يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ﴾ في سورة الرحمٰن [٣٥].

الرابع: (كَظْم)، وهو تَجَرُّعُ الغيط وعدم إظهاره، وترك المؤاخذة به، وقع في القرآن في ستة مواضع، أولها ﴿وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ﴾ في آل عمران [١٣٤].

الخامس: (ظَلَما)، والظلمُ: وَضْعُ الشيء في غير موضعه، وقع منه في القرآن مئتان واثنان وثمانون موضعاً، أولها قوله تعالى: ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في سورة البقرة [٣٥]، «واستخراج ما بَقِيَ سَهْلٌ على مَن وَفَّقَهُ الله تعالى، فلا نطيل بذكره»[(٢)].

السادس: (اغْلُظْ)، الغِلْظَةُ ضِدُّ الرِّقَّةِ، وقع منه في القرآن ثلاثة عشر موضعاً، أولها: ﴿وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ﴾ في سورة آل عمران [١٥٩].

السابع: (ظَلَامَ)، وهو ضِدُّ النور، وهو في ستة وعشرين موضعاً[(٣)]، أولها: ﴿وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾ في البقرة [١٧].

---

(١) ذكر ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص٩٣) أنه يقال منه: أَلَظَّ بكذا، أي لَزِمَهُ وأَلَحَّ به، ومنه قوله ﷺ: «أَلِظُّوا بِـ: ياذا الجلال والإكرام»، وهو يتابع في ذلك ما ذكره والده في التمهيد (ص٢٣٠). وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٨٢ ـ ١٨٣): «وأما قول ابن المصنف ومن تبعه من الشراح: «.. ومنه قوله ﷺ: ألظوا..» فخطأ ظاهر، لأن مادة (لظى) و(ألظَّ) مختلفان، إذ الأول معتل اللام، والثاني مضاعف، بلا كلام».

(٢) الفضالي: الجواهر المضية ص٢٥٨، وينظر: المعجم المفهرس ص٤٣٤ ـ ٤٣٨.

(٣) ورد في بعض شروح المقدمة الجزرية أنه وقع في القرآن في مئة موضع، وهو وَهْمٌ (ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٩٤، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٨٤، والمعجم المفهرس ص٤٣٨ ـ ٤٣٩).

الثامن: (ظُفْر)، وقع في القرآن في موضع واحد: ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ في سورة الأنعام [١٤٦]، وهو بضم الفاء، ويجوز تسكينها، وعليه مشى الناظم(١).

التاسع: (انْتَظِرْ)، من الانتظار، وهو ارتقاب الشيء، الوارد منه في القرآن أربعة عشر موضعاً، أولها: ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ في الأنعام [١٥٨].

العاشر: (ظَمَا)، الظَّمَأُ: العطش، وسَهَّلَهُ الناظم للوزن، وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع، أولها: ﴿لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٌ﴾ في سورة التوبة [١٢٠].

ثم **قال المصنف:**

٥٥ ـ أَظْفَرَ، ظَنّاً كَيْفَ جَا، وَعِظْ سِوَى عِضِينَ، ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا

اشتمل هذا البيت على أربعة ألفاظ:

الأول: (أَظْفَرَ)، من الظَّفَر بمعنى الغلبة والنصر، وقع منه في القرآن موضع واحد: ﴿مِنۢ بَعۡدِ أَنۡ أَظۡفَرَكُمۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ في سورة الفتح [٢٤].

الثاني: (ظنّاً)، وقوله: (كَيْفَ جَا): نَبَّهَ بذلك على أنه ليس المراد هذه الألفاظ بخصوصها، بل كل ما تصرَّف منها(٢)، والوارد منه في القرآن تسعة وستون موضعاً، ويأتي بمعنى الشك كما في قوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ١٢]، وهو في سبعة وستين موضعاً، ويأتي بمعنى اليقين، وهو في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]، وفي قوله: ﴿وَرَءَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، أي أيقنوا بذلك(٣).

الثالث: (عِظْ) فعل أمر من الوعظ والواو قبله للعطف(٤)، وهو التخويف من عذاب الله، والترغيب في العمل القائد إلى الجنة، وضَبَطَهُ

(١) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٢٦٢.
(٢) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٧٢.
(٣) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٢٦٤ ـ ٢٦٥.
(٤) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٨٥.

الشارح الرومي بفتح الواو والعين (وَعَظ) على أنه فعل ماض[(١)]، سُكِّنَ آخره ضرورة[(٢)]. وقع منه في القرآن خمسة وعشرون موضعاً، أولها في البقرة ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٦٦].

واستثنى الناظم بقوله: (سِوَى) كلمة (﴿عِضِينَ﴾)، جمع (عِضَة)، أي: فِرْقَة، وهو موضع واحد في سورة الحجر: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ٩١﴾ [٩١].

الرابع: (ظَلَّ)، بمعنى الدوام، وجاء في القرآن في تسعة مواضع، أشار هاهنا إلى موضعين منها: الأول في سورة النحل [٥٨]، والثاني في سورة الزخرف [١٧]، وكلاهما بلفظ: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾.

و(سِوَى) في آخر الشطر الأول بمعنى: غير، و(سَوَا) في آخر الشطر الثاني أصله (سواء) بالمد، قَصَرَهُ لضرورة النظم[(٣)]، أي: حالة كونهما في السورتين مستويين، وهو قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾.

وقول ابن الناظم: «و(النَّحْلِ) في البيت مخفوض، و(زخرفاً) منصوبٌ، وكلاهما على الحكاية»[(٤)]، وفي النسختين الخطيتين وأكثر شروح المقدمة (وزخرفٍ) مجرور بالإضافة[(٥)].

٥٦ ـ وظَلْتَ، ظَلْتُمْ، وبرومٍ ظَلُّوا ‌ ‌ ‌ كالحِجْرِ، ظَلَّتْ شُعَرَا نَظَلُّ

اشتمل هذا البيت على تتمة المواضع التسعة لـ (ظَلَّ) بمعنى الدوام، فذكر هنا ستة مواضع، وسيأتي الموضع الآخر في أول البيت الذي بعده، وهي:

---

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٧٤.
(٢) علي القاري: المنح الفكرية ص١٨٥.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٩٦، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٦٨.
(٤) الحواشي المفهمة ص٩٦، وينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٦٠.
(٥) قال طاش كبري زاده في شرح المقدمة الجزرية (ص١٧٦): «وزخرفاً: نُصِبَ على أنه مفعول (سَوَا)... أي ساواه»، وردَّ عليه علي القاري في المنح الفكرية (ص١٨٥) بقوله: «ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى، والتعسف في المعنى».

الموضع الثالث: (ظَلْتَ) في سورة طه: ﴿إِلَىٰ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [٩٧].

والرابع: (ظَلْتُم) في سورة الواقعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [٦٥] وأصلهما: ظَلَلْتَ، وظَلَلْتُم، بلامين، وحُذِفَ الثاني منهما تخفيفاً[١].

الخامس: في الروم: ﴿لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [٥١]، وهو المقصود بقوله: (وبروم ظَلُّوا).

السادس: في الحجر: ﴿فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [١٤]، وإليه أشار بقوله: كالحِجْرِ.

السابع: في الشعراء: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ﴾ [٤]، وإليه أشار بقوله: (ظلَّت شُعَرَا)، بالقصر للوزن.

والثامن: في سورة الشعراء أيضاً: ﴿فَنَظَلُّ لَهَا﴾ [٧١].

ثم قال المصنف:

٥٧ ـ يَظْلَلْنَ، مَحْظُوراً مَعَ المُحْتَظِرِ ... وكُنْتَ فَظّاً، وجميعَ النَّظَرِ

اشتمل هذا البيت على خمسة ألفاظ، هي:

الأول: (يظْلَلْن)، وهو التاسع من مواضع (ظلَّ) بمعنى الدوام[٢]، في سورة الشورى: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ﴾ [٣٣].

الثاني: (محظوراً)، من الحَظْر بمعنى المَنْع والحَجْرِ، وهو موضع في سورة الإسراء: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [٢٠].

الثالث: (المُحْتَظِر)، من الحَظْر أيضاً، وهو في سورة القمر: ﴿فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [٣١].

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٨٨.

(٢) قال ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص٩٧): «ولم يأت في القرآن من هذا الباب سوى هذه التسعة، لأن معناها الدوام، وما عدا ذلك بالضاد، لأنه من الضلال ضد الهدى، كقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]... فهذا جميعه بالضاد».



الرابع: (فظًّا) من الفظاظة، وهي الجفاء والغلظة، موضع واحد في سورة آل عمران: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [١٥٩].

الخامس: (النَّظَرِ) في جميع أنواع تصرفه، وقع منه في القرآن ستة وثمانون موضعاً، أولها في سورة البقرة: ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [٥٠].

ثم **قال المصنف:**

٥٨ ـ إلَّا بـ: وَيْلٍ، هَلْ، وأُولى ناضِرَهْ والغيظُ لا الرَّعْدُ وهودٌ قاصِرَهْ

استثنى مما جاء بالظاء من مادة (النَّظَرِ) ثلاثة مواضع جاءت بالضاد، لأنها مشتقة من النضارة بمعنى الحُسْنِ(١)، وهي:

الموضع الأول: قوله تعالى: في سورة المطففين ﴿تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾﴾ [٢٤]، وأشار إليه بقوله: ﴿وَيْلٌ﴾.

الثاني: قوله تعالى: في سورة الإنسان ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [١١]، وأشار إليه بقوله: ﴿هَلْ﴾.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ في سورة القيامة [٢٢]، وأشار إليه بقوله: (وأولى ناضرة)، والحرف الثاني بالظاء: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [٢٣].

ثم ذكر المصنف لفظة (الغيظ)، وهو غضبٌ كامن للعجز، وأصله ثوران طبع النَّفْسِ، والوارد منه في القرآن أحد عشر موضعاً، أولها قوله تعالى: ﴿عَضُّوا۟ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ في سورة آل عمران [١١٩].

واستثنى مما يشبه (الغيظ) موضعين جاءا بالضاد، وهما:

(١) جرى أكثر شراح المقدمة الجزرية في هذا الموضع على الإشارة إلى حديث النبي ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ أمرأً سَمِعَ منا شيئاً فبلَّغَهُ كما سمع، فرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى من سامع». رواه الترمذي في جامعه (ص٤٣٠) رقم الحديث (٢٦٥٧)، وقال: هذا الحديث حسن صحيح، وأبو داود في سننه (ص٤٠٤) رقم الحديث (٣٦٦٠)، وابن ماجه في سننه (ص٤٠) رقم الحديث (٢٣٠)، وابن حبان في صحيحه (ص٥٨) رقم الحديث (٦٩)، بألفاظ مقاربة.



الأول: في سورة الرعد: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ﴾ [٨].

والثاني: في سورة هود: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [٤٤].

وإلى ذلك أشار بقوله: (الرعدُ، وهودٌ، قاصرة)، ومعنى (قاصرة) أن ما في الظاء مما يشبه الألف قد قُصِرَ فصارت ضاداً[١].

ثم قال المصنف:

٥٩ ـ والحَظُّ لا الحَضُّ على الطعامِ وفي ضَنينٍ[٢] الخلافُ سَامِي

اشتمل هذا البيت على لفظين، الأول موضع اتفاق، والثاني فيه خلاف، وهما:

الأول: (الحَظُّ)، معناه: النَّصيب، وقع منه في القرآن سبعة مواضع، أولها في سورة آل عمران: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجۡعَلَ لَهُمۡ حَظًّا فِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [١٧٦].

ونبَّه المصنف على أن (الحَضَّ على الطعام) بالضاد، وهو في القرآن في ثلاثة مواضع، هي:

الأول: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ﴿٣٤﴾﴾ في الحاقة [٣٤].

الثاني: ﴿وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ﴿١٨﴾﴾ في الفجر [١٨].

الثالث: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ﴿٣﴾﴾ في الماعون [٣].

وأشار المصنف في قوله: (وفي ضَنينٍ الخلافُ سَامِي) إلى اختلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ﴿٢٤﴾﴾ في سورة التكوير [٢٤]، وقوله: (الخلاف سامي) أي: عالٍ مشهور في القراءات السبع المتواترة[٣]. فقرأه نافع[٤] وابن عامر وعاصم وحمزة ﴿بِضَنِينٖ﴾ بالضاد،

(١) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٧٤.

(٢) في النسختين الخطيتين للمقدمة (بظنين)، وهو كذلك في عدد من شروحها، وفي كثير منها (بضنين) بالضاد، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص١٩٢): «وهو رسم الإمام وسائر المصاحف العثمانية، وعليه رسم ما في النظم على ما في الأصول المعتمدة».

(٣) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٠٠.

(٤) نافع: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رُوَيْم المدني، أحد القراء السبعة =

والباقون وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (بظنين) بالظاء[(١)].

وأجمعت المصاحف العثمانية على رسم الكلمة بالضاد[(٢)]، وروي أنه في مصحف عبد الله بن مسعود[(٣)] مرسوم بالظاء[(٤)]. ورَوَى الفراء عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرِّ بن حُبَيْش[(٥)] تلميذ ابن مسعود أنه قال: «أنتم تقرؤون: ﴿بِضَنِينٍ﴾: ببخيل، ونحن نقرأ (بظنين) بمتهم»[(٦)].

وقال أبو العباس المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ): «من قرأ بالظاء فالمعنى: وما هو على الوحي بمُتَّهَم، ومن قرأ بالضاد فمعناه: وما هو على الوحي ببخيل فيكتمه كما يكتم الكُهَّانُ ليأخذوا الحُلْوَان»[(٧)].

وبعد أن استوفى المصنف ذكر ظاءات القرآن رَجَع رحمه الله لِماَ كان بصدده من ذكر الأحكام المتعلقة بتجويد النطق بالضاد والظاء[(٨)]، **فقال:**

٦٠ ـ وإنْ تَلاَقَيَا البَيانُ لازِمُ أَنْقَضَ ظَهْرَك، يَعَضُّ الظالِمُ

= المشهورين، قارئ أهل المدينة، توفي سنة ١٦٩هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٢٤١، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٣٣٠).

(١) الداني: التيسير ص٢٢٠.

(٢) ينظر: الداني: المقنع ص٩٢ وجامع البيان (له) ص٧٧٢، وسليمان بن نجاح: مختصر التبيين ٥/ ١٢٧٤، والسخاوي: الوسيلة ص٢٤٤، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٧٢٠.

(٣) عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن الهذلي، صاحب رسول الله ﷺ كان إسلامه قديماً في أول الإسلام، كان من كبار القراء من الصحابة، أرسله عمر بن الخطاب في خلافته إلى الكوفة معلماً، توفي سنة ٣٢هـ (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٣/ ٩٨٧).

(٤) ينظر: ابن وثيق: الجامع ص١٤٣، والسخاوي: الوسيلة ص٢٤٨.

(٥) زِرّ بن حُبَيْش بن حُبَاشة، أبو مريم الأسدي الكوفي، تابعي كبير، قرأ على ابن مسعود وغيره، توفي سنة ٨٢هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء الكبار ١/ ١٤٣، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٩٤).

(٦) معاني القرآن ٣/ ٢٤٢.

(٧) شرح الهداية ص٧٣٨.

(٨) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٧٧.

لمَّا كان أكثر ما تستحيل الضاد إليه هو الظاء فإن المصنف أمر ببيان كل واحد منهما إذا التقيا، وذلك بتوفيته حقه من مخرجه وصفاته[(١)] مثل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ۝﴾ في سورة الشرح [٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ في سورة الفرقان [٢٧]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾ في سورة الأنعام [١٢٩]، حتى لا يختلط الحرفان، فإن حصول الاختلاط فيه يُغَيِّرُ القراءة، ويُفْسِدُ المعنى، ويرى عدد من العلماء أنه مبطل للصلاة[(٢)].

وقوله: (البيانُ لازمُ): الجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط، والفاء الرابطة محذوفة للضرورة، والتقدير: فالبيان[(٣)].

وذكر المصنف أمثلة أُخرى لما يجب فيه بيان الضاد وتلخيصها من الحروف المجاورة لها، وكذا الظاء، حيث **قال**:

٦١ ـ واضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ وَصَفِّ ها: جِبَاهُهُمْ عَلَيْهِمُ

اشتمل كلامه على ثلاث مسائل تختص بالضاد والظاء ومسألة أُخرى تتعلق بتصفية الهاء وبيان النطق بها.

أما المسائل الثلاث فهي:

الأولى: تبيين الضاد من الطاء في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ في سورة البقرة [١٧٣].

الثانية: تبيين الظاء من التاء في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ﴾ في سورة الشعراء [١٣٦].

الثالثة: تبيين الضاد من التاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم﴾ في سورة البقرة [١٩٨].

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٠١، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٧٢.

(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٠١، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٧٢، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٩٤.

(٣) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ص٣٧، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٩٣.



ويَلْزَمُ متعلِّمَ التجويد في زماننا الاعتناءُ ببيان الضاد قبل الطاء في ﴿ٱضۡطُرَّ﴾، وقبل التاء في ﴿أَفَضۡتُم﴾ ونحوها، لأن الضاد في ألسنة كثير من قراء زماننا تخرج من مخرج الطاء والتاء والدال، ويترتب على ذلك صيرورة الضاد معها من الحروف المتجانسة التي يجب فيها الإدغام[1]، على نحو ما وجب في مثل قوله تعالى: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] و﴿فَرَّطتُمۡ﴾ [يوسف: ٨٠].

والمسألة الأخيرة التي تضمنها البيت السابق تتعلق بتصفية النطق بالهاء، وهي **قول المصنف:**

(وصَفِّ ها: جِباَهُهُم عليهمُ)

قال ابن الناظم: «أي: خَلِّصْ هاءَ مثل ﴿جِبَاهُهُمۡ﴾ [التوبة: ٣٥]، و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿إِلَٰهُكُمۡ﴾ [النحل: ٢٢]، وهاء ﴿ٱهۡدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، لأن الهاء حرف يخفى، فينبغي الحرص على بيانه»[2]. وقال عبد الدائم الأزهري: «فلضعف الهاء يجب التحرز والتلطف في بيانها وأمثالها، وأتى الناظم بلفظ (ها) مقصوراً لإقامة الوزن»[3].

---

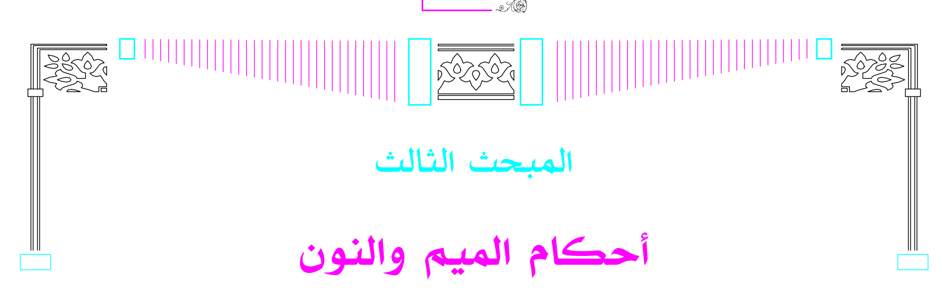
(١) قال التاذفي في الفوائد السرية (٣٦ظ): «ثم أمر ببيان الضاد من الطاء في قوله تعالى في الأنعام، وهكذا الحكم حيثما وقع حرف الإطباق بعد الضاد، وذلك لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخف وهو الإدغام»، لكن عليّاً القاري اعترض في المنح الفكرية (ص١٩٦) على القول بلزوم بيان الضاد من الطاء وقال: «إذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة».

وهذا ينطبق على الضاد التي وصفها علماء العربية والقراءة والتي تخرج من أول حافة اللسان رخوة مستطيلة، أما الضاد التي نسمعها من أكثر القراء المشهورين في زماننا فإنها تنطق شديدة من مخرج الطاء والدال والتاء، والقوانين الصوتية تقضي بإدغام الحروف المتجانسة لا سيما أصوات طرف اللسان، لكن يمنع من ذلك النص في الكتب على وجوب إظهارها لتميزها بصفة الاستطالة، والمسألة فيها كلام طويل أشرنا إلى خلاصته عند الحديث على صفة الاستطالة في شرح البيت السادس والعشرين.

(٢) الحواشي المفهمة ص١٠١.

(٣) الطرازات المعلمة ص١٧٤.





المبحث الثالث

أحكام الميم والنون

اختصت الميم والنون بصفة الغنة، ويسميهما المحدثون بالصوتين الأنفيين لخروج صوتهما من الأنف، وسَبَقَ الحديث عن مخرجيهما، وبيان صفة الغنة فيهما عند شرح قول المصنف: (وغُنَّةٌ مخرجُها الخيشومُ) في البيت التاسع عشر. والمقصود هنا الحديث عن الأحكام التي تَعْرِضُ لهما في التركيب.

والتنوينُ نونٌ ساكنة، وقد «جرت عادة القراء بالنص على التنوين مع أنه مندرج في قولهم: النون الساكنة، وإنما أفردوه بالذكر لأنه يسقط خطّاً بخلاف غيره من أقسام النون الساكنة»[(١)].

وقال أبو شامة وهو يتحدث عن الحروف التي تصحبها الغنة: «وهي التنوين والنون والميم، فهذه ثلاثة، وفي الحقيقة حرفان: النون والميم، لأن التنوين نونٌ حقيقةً في المخرج والصفة، وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط، وأنه لا يكون إلا زائداً»[(٢)].

وبَيَّن القاضي زكريا الأنصاري الخصائص التركيبية للنون الساكنة والتنوين، وإن كانا من الناحية الصوتية شيئاً واحداً، فقال: «فالنون الساكنة تثبت لفظاً وخطّاً، ووصلاً ووقفاً، متوسطة ومتطرفة، وتكون في الأسماء والأفعال والحروف، والتنوين نون ساكنة زائدة تلحق الآخِرَ لفظاً لا خطّاً، ووصلاً لا وقفاً، لغير توكيد، ولا تكون إلا في الأسماء»[(٣)].

(١) المرادي: المفيد ص١١١.
(٢) إبراز المعاني ص٧٥٠.
(٣) تحفة نجباء العصر ص٥١ ـ ٥٢.

وقال الدكتور سمير شريف استيتية: «وإنما جعلوا التنوين لاحقاً بالنون لسببين:

أولهما: أن التنوين في حقيقته النطقية ليس شيئاً آخر غير النون.

وثانيهما: وهو مُرَتَّبٌ على الأول، أنهم وجدوا في الأداء التجويدي أن الذي ينطبق على النون، هو نفسه الذي ينطبق على التنوين، فلذلك كانت الأحكام التي استخلصت من الأداء النطقي للتنوين، مطابقة لتلك التي في الأداء النطقي للنون، ولا شك أن الذي انتهوا إليه يدل على قدر كبير من الإدراك»(١).

وخصَّصَ ابن الجزري سبعة أبيات من منظومته: المقدمة، لبيان أحكام حرفي الغنة، وبدأ ببيان حكم النون والميم المشددتين، في بيت واحد، ثم بَيَّن حكم الميم الساكنة في بيتين، وحكم النون الساكنة والتنوين في أربعة أبيات، وسوف أعرض هذه الأحكام من خلال شرح أبيات المقدمة، وعلى وَفق الترتيب الذي وردت فيه.

أولاً: حكم الميم والنون المشددتين:

قال المصنف:

٦٢ ـ وأَظْهِرِ الغُنَّةَ مِن نُونٍ ومِنْ   مِيمٍ إذا ما شُدِّدَا وأَخْفِيَنْ

أمر بإظهار صفة الغنة من النون والميم إذا كانتا مُشَدَّدَتَيْنِ(٢)، قال علي القاري: «والمعنى بالغ في إظهار الغنة الصادرة من نون وميم مشدَّدَتَيْنِ، نحو: ﴿إِنَّ﴾ و﴿ثُمَّ﴾، وإنما قدَّرنا المبالغة لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين، إلا أنها في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المُخْفَى أزيد من المُظْهَرِ، وفي المُدْغَمِ أوفى من المُخْفَى»(٣).

(١) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٩٧.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٠٢.
(٣) المنح الفكرية ص١٩٦.



وإظهار غنة الحرفين لازمة في جميع صور تشديدهما، وهي تشمل ما كان من كلمة أو كلمتين، وما كان التشديد من بنية الكلمة أو ناتجاً عن الإدغام بسبب المجاورة في التركيب[(١)]، وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن، وسوف أكتفي بإيراد عدد من الآيات التي تتضمن أمثلة لذلك، ويمكنك فتح المصحف في أي صحيفة لتجد أمثلة أخرى:

﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٩﴾﴾ [البقرة: ١٩٩].

﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأنعام: ٧٦].

﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [هود: ٥٤].

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦].

﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾﴾ [القلم].

مقدار الغنة ومراتبها:

وأهم ما يلزم متعلم التجويد وقارئ القرآن أن يحرص عليه في إظهار الغنة هو حِفْظُ مقاديرها، حتى لا يتمادَى به النطق فيزيد على ما هو مقرر لها، ولا يُسْرِعَ بالنطق فَيُقَصِّرَ في حقها، وليتذكر قول أبي مزاحم الخاقاني[(٢)]:

زِنِ الحَرْفَ لا تُخْرِجْهُ عن حَدِّ وَزْنِهِ ... فَوَزْنُ حُرُوفِ الذِّكْرِ مِن أفْضَلِ البِرِّ

وكذلك قول علم الدين السخاوي[(٣)]:

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٠٢ ـ ١٠٣.
(٢) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص٣١.
(٣) المفيد ص٦٠.



لِلحَرْفِ مِيزَانٌ فلا تَكُ طاغياً   فيهِ ولا تَكُ مُخْسِرَ الميزانِ

وإذا كانت الغنة صفةً لازمة للنون والميم فإن زمان النطق بها يختلف باختلاف موقع كل من الحرفين وما يلحقهما من حركة أو سكون، وإدغام وإظهار وإخفاء، ولم يُعْنَ علماء التجويد المتقدمون بتحديد مقادير الغنة أو ترتيبها، وكانوا يعتمدون في ضبطها على التلقي الشفوي، وحاول المتأخرون تقريب تلك المقادير، فقال ابن الناظم في شرح المقدمة الجزرية: «وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المُخْفَى أزيدُ من المظهر، وفي المدغم أوفى من المخفى»(١).

وصرَّح عمر بن إبراهيم المسعدي (ت١٠١٧هـ) بأن الغنة في موصوفها على أربعة أقسام(٢):

١ ـ كاملة فيهما، وذلك في حالة إخفائهما، نحو: ﴿عِندَ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠]، ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

٢ ـ وأكمل من ذلك حالة تشديدهما، نحو: ﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤].

٣ ـ وناقصة، وذلك إذا سكنا للإظهار، نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١].

٤ ـ وأنقص، وذلك إذا تحركتا، نحو: ﴿مِن﴾ [البقرة: ١٩].

ومال أكثر المعاصرين إلى جعلها خمس مراتب، قال الشيخ عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى: «ومراتب الغنة فيها خلاف بين العلماء، فقال فريق منهم: إنها ثلاث مراتب، أولها المشدَّد، فالمدغم بغنة الناقص، فالمخفى... وقال جمهور العلماء: إنها خمس مراتب، الثلاث المتقدمة، ورابعها الساكن المظهر، وخامسها المتحرك المخفف، وهذا هو

(١) الحواشي المفهمة ص١٠٢، وينظر: عبد الدائم: الطرازات المعلمة ص١٧٤، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٦٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٩٦.
(٢) الفوائد المسعدية ص٩٠ ـ ٩١.



المعوَّل عليه»[١].

وقال الدكتور يحيى عبد الرزاق الغوثاني: «مراتب الغنة خمس:

١ ـ المشدَّدُ: أي النون أو الميم حال كونهما مشدَّدتين، مثل: ﴿إِنَّ﴾، ﴿ثُمَّ﴾.

٢ ـ المُدْغَمُ: [إدغاماً ناقصاً بغنة]، مثل: ﴿مَن يَعۡمَلۡ﴾، ﴿مِن وَالٍ﴾.

٣ ـ المُخْفَى: مثل: ﴿مِّن فِضَّةٍ﴾.

٤ ـ الساكنُ: مثل: ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾.

٥ ـ المتحرِّكُ: مثل: ﴿مَآ﴾، ﴿مِن﴾، ﴿لَنَآ﴾»[٢].

والغنة من حيث الطبيعة الصوتية تشبه حروف المد، إلا أن الغنة يجري صوتها في الخيشوم وحروف المد يجري صوتها في الفم، وصار للغنة بسبب ذلك القابلية على الامتداد، مثل حروف المد، لكن لا يتجاوز امتداد الغنة مقدار المد الطبيعي، قال المرعشي (ت١١٥٠هـ) «لا يصل امتدادها إلى قدر ألف أو أزيد»[٣]، وقال حسن بن إسماعيل الحبَّار (ت١٣٢٧هـ): «وأما زمنها فهو أطول من زمن الحرف، وأقصر من زمن الحرفين فيكون قريباً من زمن المد الطبيعي»[٤].

وقال محمد مكي نصر: «والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فن التجويد المتقنين أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمد الطبيعي»[٥]، وصرَّح الشيخ محمد علي خلف الحسيني

(١) الفوائد التجويدية ص١٥٧.

(٢) علم التجويد ص٢٧، وينظر: محمد عصام القضاة: الواضح ص٥٣، وأحمد شكري وزملاؤه: المنير ص١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣) بيان جهد المقل ٥ظ.

(٤) خلاصة العجالة ص١٣٨.

(٥) نهاية القول المفيد ص١٢٥ ـ ١٢٦.

الشهير بالحداد (ت١٣٥٧هـ)[١] أن: «الغنة مقدار حركتين»[٢].

ومقادير الغُنَنِ كما تقدَّم ليست متساوية، والجمهور على أنها خمس مراتب، والقول بأن زمن الغنة مقدار حركتين ينطبق على بعض المراتب دون بعض، ولا شك في أن التمييز بينها أمر لا يخلو من صعوبة، لكن المرء لا يخطئ تمييز الغنة الطويلة في المشدد، والغنة القصيرة في المتحرك المخفف.

واستقر رأي جمهور المعاصرين من أهل الأداء على أن مقدار الغنة الكاملة حركتان كالمد الطبيعي، من غير تفاوت في المراتب الثلاث الأوَلِ، التي هي المشدَّدُ، والمدغم بالغنة، والمخفى، أما مقدارها في المرتبتين الأخيرتين اللتين هما الساكن المظهر، والمتحرك المخفف، فالثابت فيهما من الغنة أصلها الذي لا بد منه لتحقيق صفتها[٣].

ولا شك في أن متعلم التجويد يتطلع إلى وسائل تساعده على ضبط مراتب الغنة، إلى جانب التلقي الشفهي، وابتكر علماء القراءة المتأخرون بعض الأساليب، ويُنتظر من الدرس الصوتي الحديث التحقق من مدى دقتها باستخدام الأجهزة الحديثة لقياس طول الأصوات اللغوية[٤].

---

(١) الحداد: محمد بن علي بن خلف الحسيني، المعروف بالحداد، مقرئ، مجوِّد، من فقهاء المالكية بمصر، تولى مشيخة الإقراء في مصر، له مؤلفات في علم التجويد ورسم المصحف توفي سنة ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٩م (ينظر: معجم المؤلفين ١١/ ٨، والأعلام ٦/ ٣٠٤).

(٢) تحفة الراغبين ص٦.

(٣) ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/ ١٨٠ ـ ١٨١، والغوثاني: علم التجويد ص٢٩، ومحمد عصام القضاة: الواضح ص٥٣.

(٤) اطلعت بعد انتهائي من كتابة شرح المقدمة على بحث الدكتور يحيى بن علي المباركي: (الكم الزمني لصويت الغنة في الأداء القرآني) المنشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (١٣) العدد(٢١) ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م،الصفحات (٩٥٥ ـ ١٠٥٧) الذي حلل فيه قراءة أربعة من مشهوري القراء المعاصرين لسورة يونس قراءة مرتلة، بالأجهزة الصوتية الحديثة، لقياس طول الغنة =

ولعل أشهر طريقة لقياس طول الغنة هو استخدام قبض الإصبع وبسطه، وهي الطريقة المستخدمة في قياس طول حروف المد أيضاً[(١)]، فحرف المد مُؤَلَّفٌ من حركتين، ومقدار الغنة هو مقدار حرف المد، ومن ثم فإن أداة القياس لهما واحدة، قال الشيخ أحمد الطويل: «مقدار الغنة حركتان بحركة الإصبع قبضاً أو بسطاً، والحركتان (ثانية) بالوحدة الزمنية»[(٢)]، ولا تزال هناك حاجة للتحقق من هذا التحديد، «وليس مطلوباً من التقدير الأدائي، حتى يكون دقيقاً، أن يتحصل على أجزاء يسيرة من الألف في الثانية الواحدة»[(٣)].

وحذَّرَ علماء التجويد من المبالغة في تطويل الغنة[(٤)]، وعَدَّوْا تطنين النونات من اللحن الخفي الذي يجب التَّحَفُّظُ منه[(٥)]، وإظهار الغنة وإن احتاج إلى تمديد لكن المبالغة في التمديد لحن، وهو معنى التَّطْنِينِ[(٦)].

ويتفاوت مقدار الغنة بتفاوت مراتب القراءة، وهي «تستغرق زمناً في السمع يتناسب مع سرعة القراءة وبُطْئِهَا، على حسب مراتب التلاوة التي تقدَّم ذكرها، وهذه المدة الزمنية تدرك بالسماع من الشيوخ المهرة المتقنين»[(٧)].

= في النون والميم في مواقعهما المختلفة من حروف العربية، وكشف البحث أن زمن الغنة في معظم أحوالها لا يبلغ الثانية الواحدة، فالمتوسط العام للغنة يتراوح بين ٨٥٠ ـ ٩٠ من الثانية، ولا يتسع المقام لتفصيل نتائج هذه الدراسة، وهي تمثل نموذجاً متميزاً لما يمكن أن يتحقق من دراسة ظاهر النطق العربي بالأجهزة الصوتية الحديثة.

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢) فن الترتيل وعلومه ٢/ ٦٩٩.

(٣) سمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٩٦.

(٤) ينظر: المرعشي: جهد المقل ص٢٨٧، والأندرابي: الإيضاح ص٢٩٨.

(٥) ينظر: السعيدي: رسالتان في تجويد القرآن ص٢٨.

(٦) ينظر: المرعشي: جهد المقل ص٢٨٨.

(٧) الغوثاني: علم التجويد ص٢٨.

ثانياً: أحكام الميم الساكنة:

قال ابن الجزري في آخر البيت السابق: (وأَخْفِيَنْ)، وهو فعل أمر من الإخفاء، والنون الساكنة فيه هي نون التوكيد الخفيفة، ومفعولُهُ قولُهُ: (الميمَ) في البيت اللاحق الذي تحدَّث فيه عن أحكام الميم الساكنة[(١)]، وهو قوله:

٦٣ ـ أَلْمِيمَ إن تَسْكُن بغُنَّةٍ لَدَى   باءٍ على المُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الأَدَا

وقوله: (أَهْلِ الأدَا) يريد الأداء، وهم أهل التجويد لمزاولتهم أداء الحروف، وقُصِرَ للوزن[(٢)].

وقيَّدَ المصنف إخفاء الميم عند الباء بأن تكون ساكنة، لأن الحركة تَحُولُ بين الحرفين وتمنع حصوله، وهكذا شأن أكثر حالات التأثر بين الأصوات لابد من أن يكون الحرف الأول ساكناً.

ويشير **قوله**: (على المختارِ مِن أهلِ الأدَا) إلى ما بين علماء التجويد من اختلاف في حكم الميم الساكنة قبل الباء، وذكر الناظم في البيت اللاحق بقية أحكامها.

ويَحْسُنُ قبل شرح تلك الأحكام بيان حقيقة تتعلق بطبيعة الحروف الشفوية وهي كونها ليست أصلاً في الإدغام، قال مكي بن أبي طالب: «يجب أن تعلم أن حروف الحلق لا يدغمن في حروف الفم ولا في حروف الشفتين، وقد تدغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخارج، وتعلمَ أن حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق ولا في حروف الشفتين... وتعلم أن حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق ولا في حروف الفم لبعد ما بينهن في المخرج»[(٣)].

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص١٩٧.
(٢) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٩٣.
(٣) الكشف ١/ ١٤٠، وينظر: الداني: الإدغام الكبيرص٩٤.

وتميَّزت الميم عن بقية حروف الشفتين بالغنة، وهي من الصفات التي تمنع من إدغامها في غيرها من الحروف[1]، فتَطرُّفُ مخرج حروف الشفتين يُضْعِفُ حصول الإدغام بينها وبين حروف الفم وحروف الحلق، وتَمَيُّزُ الميم بالغنة يُضْعِفُ أيضاً حصول الإدغام بينها وبين بقية حروف الشفتين، وهي الفاء والباء والواو.

وذكر المصنف في البيتين من أحكام الميم الساكنة الإخفاء والإظهار، ولم يذكر الإدغام، وهي تدغم في مثلها فقط، وعُلِمَ ذلك من قوله السابق، (وأَوَّلَيْ مِثْلٍ وجنسٍ إن سكن..) في البيت الخمسين، وإليك بيان أحكامها مفصلة.

١ ـ الإدغام:

إذا التقت الميم وهي ساكنةٌ بميم أخرى وجب الإدغام، مع إظهار الغنة لحصول ميم مشدَّدة[2]. وذلك في مثل قوله تعالى:

﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾ [النحل: ٧٠].

﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [يس: ٥١].

وسواء كانت الميم الساكنة من أصل الكلمة، كما في الآيات السابقة، أو كانت منقلبة عن نون ساكنة واقعة قبل ميم، في نحو قوله تعالى:

﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ﴾ [الأنفال: ٦٦].

وقد رُسمت تلك النون في المصحف ميماً مدغمة في الميم التي بعدها، في مثل: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾

(١) ينظر: الداني: الإدغام الكبير ص٩٧، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٩٨، وابن الباذش الإقناع ١/١٨٨.

(٢) ينظر: مكي: الرعاية ص٣٣، والداني: التحديد ص١٦٥.

[البقرة: ٧٩]. ولا يخفى أن (مِمَّا) أصلها (مِنْ ما) وقُلِبَتِ النون ميماً وأُدْغِمَتْ في الميم، على قاعدة إدغام المتماثلين، وبُنِيَ الرَّسْمُ على اللفظ.

٢ ـ الإخفاء:

يشير إليه **قول المصنف**: (وأَخْفِيَنْ الميمَ إن تسكن..)، وقال ابن الناظم في بيانه: «وأما الميم الساكنة فإنه أَمَرَ بإخفائها إذا سكنت لدى الباء، أي: إن أتت الباء بعدها، (على المختار من أهل الأدَا) أي: من قول أهل الأداء، إذ المضاف محذوف، يعني: أن أهل الأداء اختلفوا في الميم إذا أتى بعدها باء.

فبعضهم يخفيها، مع الغنة، وهو المختار عند الجمهور، وعليه العمل، وهو مذهب ابن مجاهد، وابن بشر[(١)]، وغيرهما، وبه قال الداني[(٢)].

وإلى إظهارها ذهب ابن المنادي، وغيره[(٣)].

قال الناظم في كتاب التمهيد: وبالإخفاء آخُذُ[(٤)]، ثم قال: قال شيخنا ابن الجُنْدِيِّ: واخْتُلِفَ في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء كانت أصلية السكون كـ: ﴿أَم بِظَٰهِرٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، أو عارضة السكون ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وبعضهم يظهرها، وهو قليل غير مختار، وبه قال مكي[(٥)]..»[(٦)].

(١) علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر، أبو الحسن الأنطاكي، نزيل الأندلس، ولد بأنطاكية سنة ٢٩٩هـ، وحجَّ، ودخل قرطبة سنة ٣٥٢هـ، ومات بها سنة ٣٧٧هـ (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥).

(٢) التحديد ص١٦٦.

(٣) منهم: شريح بن محمد الرعيني في كتابه نهاية الإتقان (٣٣و)، وأبو العلاء العطار في كتابه التمهيد (ص٣٠٠)، والمرادي في كتابه المفيد (ص١٣٥).

(٤) التمهيد ص١٥٦.

(٥) الرعاية ص٢٣٢.

(٦) الحواشي المفهمة ص١٠٣.



وقال المصنف في كتابه النشر: «والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]»[١].

والمأخوذ به في زماننا عند أهل الأداء في الميم الساكنة قبل الباء هو الإخفاء، وكثير منهم يسميه إخفاء شفوياً، تمييزاً له عن إخفاء النون، ويتحقق إخفاء الميم بإطباق الشفتين للميم، ثم ضغطهما للنطق بالباء، قال محمد المرعشي: «وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباء أدخل وأقوى انطباقاً كما سبق في بيان المخارج[٢]، فتلفظ بالميم في ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جداً، ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم، فزمان انطباقهما في ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ أطول من زمان انطباقهما في الميم، وزمان انطباقهما في الميم أطول من زمان انطباقهما في الباء، لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد»[٣].

ويميل بعض أهل الأداء في زماننا إلى ترك فرجة بين الشفتين عند إخفاء الميم عند الباء، لكن أكثرهم يطبقون الشفتين، وهو الراجح لدلالة أقوال علماء التجويد عليه، قال الداني: «هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما»[٤]. ولم أجد في كتابات علماء التجويد

(١) النشر ١/ ٢٢٢.

(٢) قال المرعشي في باب المخارج (ص١٣٥): «فالمنطبق في الباء طرفاهما اللذان يليان داخل الفم، والمنضم في الواو طرفاهما اللذان يليان البشرة، والمنطبق في الميم وسطهما».

(٣) جهد المقل ص٢٠٢.

(٤) التحديد ص١٦٨، وينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/ ١٨٢، والمالقي: الدر النثير ص٤٤٨.



المتقدمين أو المتأخرين إشارة إلى ترك الفرجة[١].

٣ ـ الإظهار:

قال المصنف:

٦٤ ـ وأَظْهِرَنْهـا عنـدَ باقي الأَحْرُفِ   واحْذَرْ لَدَى واوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

قوله: (أَظْهِرَنْهَا): فعل أمر من الإظهار، والنون الخفيفة للتوكيد، والضمير (ها) مفعول به يعود على الميم، **وقوله**: (فا) يريد به: فاء، وقَصَرَهُ للوزن[٢].

قال ابن الناظم في شرح البيت: «أي أظهر الميم الساكنة عند باقي حروف الهجاء، سواءٌ كانا في كلمة أو كلمتين، نحو: ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿يَمۡتَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٣]، ﴿تُمۡسُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ﴾ [البقرة: ٤٦]، ﴿أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٥٤].

ثم أكَّدَ الأمر محذِّراً من إخفائها عند الواو والفاء، لاتحادِّ مخرجها بالواو، وقربها من الفاء، فيُظَنَّ أنها تُخفى عندها كما تُخفى عند الباء، كما يفعله جهلة القراء، وهو لحنٌ»[٣].

وينبغي الحذر عند إظهار الميم من مبالغةٍ في النطق تؤدي إلى تحريكها، قال السعيدي: «إذا أردتَ إظهارها عند الفاء والواو، في مثل قوله تعالى، عند الفاء: ﴿وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥]... وعند الواو

(١) سبق لي أن كتبتُ بحثاً عن (إخفاء الميم في النطق العربي) منشور في كتاب (أبحاث في علم التجويد ص١٣٤ ـ ١٤٥)، رجحت فيه إطباق الشفتين، وعززت هذه النتيجة بأدلة أخرى في بحث آخر منشور في مجلة (الفرقان) التي تصدرها جمعية المحافظة على القرآن الكريم بعمان، العدد الأربعون ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

(٢) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص١٩٧، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٩٩.

(٣) الحواشي المفهمة ص١٠٤.



نحو: ﴿أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [الأعراف: ٧١]... وما أشبه هذه الحروف ـ يُلْفَظُ بهذه الميماتِ كُلِّها ساكنةً ويُتَوَقَّى فيها من الحركة.

فإذا أطبقت شفتيك للميم وأردت النطق بالفاء ألحقت ثَنِيَّتَيْكَ بمخرج الفاء من الشفة السفلى، وَلْيَكُنْ ذلك عند انفتاح شفتيك من الميم في وقت واحد، من غير اضطراب بينهما ولا إبطاء، فإن ذلك يؤدي إلى تحريك الميم»[١].

ثالثاً: أحكام النون الساكنة والتنوين:

حَظِيَ موضوع أحكام النون الساكنة والتنوين بعناية علماء العربية وعلماء القراءات القرآنية، وعلماء التجويد، وخصصوا له باباً في مؤلفاتهم، وأفرده عدد منهم برسائل مستقلة[٢]، وقد تَحدَّث ابن الجزري عن الموضوع في أربعة أبيات من منظومته، جَمَعَ في أولها عدد أحكام النون الساكنة والتنوين، حيث **قال**:

٦٥ ـ وحُكْمُ تنوينٍ ونُونٍ يُلْفَى   إظهارٌ ادْغَامٌ وقَلْبٌ إخْفَا

قوله: (يُلْفَى): أي: يوجد[٣]، وحَذَفَ المصنف حرف العطف قبل (ادغام) و(إخفا) لضرورة الوزن، وكذلك إسقاطه همزة (إدغام) وقصره همزة (إخفا)[٤].

ومذهب جمهور علماء التجويد أن أحكام النون الساكنة أربعة، على نحو ما ذكر الناظم، لكن بعضهم جعلها ثلاثة، وآخرون جعلوها خمسة، قال محمد بن القاسم البقري (ت١١١١هـ): «إن بعض العلماء جعل للنون

(١) رسالتان في تجويد القرآن ص٤٧، وينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٧٨، وعلي القاري: المنح الفكرية ص١٩٩.
(٢) ينظر: كتابي: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٤.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٠٥.
(٤) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٠٠، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٠٣.



والتنوين أحكاماً خمسة[١]، وبعضهم جعلها أربعة[٢]، وبعضهم جعلها ثلاثة[٣]، والأمر في ذلك سهل.

فأما من جعلها خمسة فقال: هي إدغام بغنة، وإدغام بلا غنة، وإظهار، وإقلاب، وإخفاء.

ومن جعلها أربعة أسقط الإدغام الذي بلا غنة وأبهم الإدغام، فشمل الشيئين.

ومن جعلها ثلاثة فعل كذلك، وأسقط الإقلاب وأدخله في الإخفاء، فعلى كلامه يكون الإخفاء معه قلب أو لا قلب معه»[٤].

وبيَّن المصنف تلك الأحكام في **قوله**:

٦٦ ـ فَعِنْدَ حَرْفِ الحَلْقِ أَظْهِرْ وادَّغِمْ   فـي الـلامِ والـرَّا لا بـغُـنَّـةٍ لَـزِمْ

٦٧ ـ وأدْغِـمَـنْ بِـغُـنَّـةٍ فـي يُـومِـنُ   إلا بـكـلـمـةٍ كـ: دُنْـيَـا عَـنْـوَنـوا

٦٨ ـ والْـقَـلْـبُ عِـنْـدَ الـبَـا بـغُـنَّـةٍ كَـذا   الإِخْفَا لدى باقي الحروفِ أُخِذَا

قوله: (حَرْفِ الحَلْق): قال عبد الدائم الأزهري: «بالإفراد كما ضبطناه عن الناظم آخِراً، أراد به الجنس، أي عند حروف الحلق»[٥].

وقوله: (أَظِهِرْ وادَّغِمْ): بصيغة الأمر، و(ادَّغِم) بتشديد الدال من باب الافتعال، وهو مثل (أَدْغِم) من باب الإفعال، وضَبَطَهُمَا بعض شرَّاح المقدمة بالبناء للمجهول، أي: أُظْهِرْ وادُّغِمْ[٦]، والأول أَرْجَحُ، لتقييده في

(١) ينظر: ابن الجزري: التمهيد ص١٦٥.
(٢) ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/٢٢.
(٣) نسبه زكريا الأنصاري إلى إبراهيم بن عمر الجعبري (ينظر: تحفة نجباء العصر ص٥٢).
(٤) غنية الطالبين ص٤٧.
(٥) الطرازات المعلمة ص١٧٩.
(٦) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٠١، والتاذفي: الفوائد السرية ٣٩ظ، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.

نُسَخِ المقدِّمة الخطية التي اعتمدتُ عليها، ولأنه لا يُحْوِجُ إلى ارتكاب ضرورةِ تسكين الفعل الماضي (أُظْهِرَ).

وقوله في آخر البيت الأول: (لَزِمَ): أي إدغاماً لازماً بغير غنة[1]، وقال عبد الدائم الأزهري: «قوله: (لَزِم) هي النسخة الأخيرة التي ضبطناها عن الناظم، ومِن فِيهِ، وفي النسخ المتقدمة (أتَمّ) مكان: لَزِم»[2].

وقوله في البيت الثاني: (يُومِنُ) يُقْرَأُ بإشباع النون، ولا يُكْتَبُ بالواو في آخره، ولا يُهْمَزُ الواو فيه لأنه هو المقصود بالذكر دون الهمزة.

وقوله في آخر البيت: (عَنْوَنوا) في بعض نسخ المقدمة (صَنْوَنوا) بالصاد، قال التاذفي: «ومَثَّلَ للواو بـ(عَنْوَنوا) وإن لم يكن من القرآن، لعدم تأتي ذكر مثالها في هذا البيت، وهو ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] و﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وفي بعض النسخ (صَنْوَنُوا) وهو أنسب لإيمائه إلى الواقع في القرآن»[3].

ولا يخفى على الدارس أن المصنف قَصَرَ كلمة (الراء)، و(الباء)، و(الإخفاء)، مع حَذْفِ همزة الكلمة الأخيرة، ونَقْلِ حركتها على الساكن قبلها، للضرورة الشعرية التي تتطلبها إقامة الوزن.

وكان المصنف قد جعل أحكام النون الساكنة والتنوين في كتابه (التمهيد في علم التجويد) الذي ألفه سنة ٧٦٩هـ في أول حياته العلمية خمسة[4]، وجعلها في كتابه النشر الذي أكمل تأليفه ٧٩٩هـ أربعة[5]، وأثبت ذلك في المقدمة، موافقاً لرأي الجمهور.

---

(١) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٨١.
(٢) الطرازات المعلمة ص١٨١.
(٣) الفوائد السرية ٣٩و، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٦٩، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٠٥.
(٤) التمهيد ص١٦٥.
(٥) النشر ٢/٢٢.



وتَنَوُّعُ أحكام النون ينبني على قانون صوتي عام، وهو أن التقارب بين الحروف في المخارج أو الصفات يترتب عليه التأثر الكامل أو الناقص، وأن التباعد يمتنع معه ذلك، وقديماً قال أبو الحسن السعيدي: «ولا يكون الإخفاء والإدغام إلا لمقاربة الحرفين أو لتزاحمهما في المخرج الواحد»[1].

وبناء على ذلك فإن أبعد الحروف مخرجاً عن النون هي حروف الحلق، فمَنَعَ ذلك من تأثر النون بها، فتكون مظهرة قبلها، وإن أقرب الحروف إلى النون الراء واللام، سواء أكان ذلك على مذهب سيبويه والجمهور بِعدِّها من ثلاثة مخارج، أو على مذهب الفرَّاء ومتابعيه بِعَدِّها من مخرج واحد، وأدَّى ذلك إلى قلب النون راءً أو لاماً وإدغامها فيهما، وما عدا ذلك من الحروف توسط في القرب والبعد من النون، ومن ثم فإن تأثر النون بها كان وسطاً بين الإدغام والإظهار، سواء في ذلك ما سَمَّاه العلماء إدغاماً بغنة وما سَمَّوْهُ إخفاء. وإليك تفصيل ما أجمله المصنف من أحكام النون الساكنة والتنوين في الأبيات الثلاثة السابقة:

١ ـ الإظهار:

الإظهار هو النطق بالحرف من مخرجه، مُوَفَّى جميع صفاته[2]، وإظهار النون يقتضي بأن يكون مخرجها من طرف اللسان وأصول الثنايا (أي اللثة) مع جريان النَّفَس من الأنف، قال المالقي: «وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يُلْصَقَ طرفُ اللسان في مُقَدَّم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف»[3]، ويكون ذلك عند وقوعها ساكنة قبل أحد حروف الحلق

(١) رسالتان في تجويد القرآن ص٦٤.
(٢) ينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٥٧، وابن الطحان: مرشد القارئ ص٥٢.
(٣) الدر النثير ص٤٤٧.



الستة: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، أمَّا الألف فلا يكون ما قبلها إلا متحركاً، فلذلك خرجت عن نظائرها[(١)].

وجرت عادة علماء التجويد على جمع حروف الإظهار في عبارة شعرية أو نثرية، على نحو ما فعل الإمام الشاطبي في حرز الأماني[(٢)] بذكرها في أول الشطر الثاني من البيت الآتي:

٢٨٩ ـ وعندَ حروفِ الحَلْقِ للكُلِّ أُظْهِرَا   أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلا

وعلى نحو ما فعل ابن القاصح (ت٨٠١هـ)[(٣)] بجمعها في أوائل كلمات نصف البيت الآتي[(٤)]:

أخِي هَاكَ علماً حَازَهُ غيرُ خَاسِرِ

وتأتي النون الساكنة قبل حروف الحلق من كلمة أو من كلمتين، ولا يجيءُ التنوينُ إلَّا في آخر كلمة وحرف الحلق في أول الكلمة التي تليه، وأمثلتها في القرآن أكثر من أنْ تُحصَى وأكبرُ من أن تُذْكرَ، ولكن يمكن التمثيل لكل حرف بمثال واحد[(٥)].

فمثال النون الساكنة المظهرة من كلمة:

﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُۖ﴾ [الأنعام: ٢٦].

(١) ينظر: مكي: الرعاية ص٢٦٢، والداني: التحديد ص١١١، والفضالي: الجواهر المضية ص٢٩٦.

(٢) ص٢٤.

(٣) ابن القاصح: علي بن عثمان بن محمد أبو البقاء، المشهور بابن القاصح العذري، البغدادي الأصل، نزيل القاهرة، ولد سنة ٧١٦هـ: وأخذ القراءات عن عدد من شيوخ الإقراء في القاهرة، له عدد من المؤلفات في القراءات، منها (سراج القارئ) وهو شرح للشاطبية، توفي بالقاهرة سنة ٨٠١هـ (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/٥٥٥، والسخاوي: الضوء اللامع ٥/٢٣١).

(٤) نزهة المشتغلين [ص٢٠]، وينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٢٩٣.

(٥) سوف أعتمد في ذكر الأمثلة ما اختاره ابن القاصح في نزهة المشتغلين، مع تقديم بعض الأمثلة أو تأخيرها.



﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر: ٢].

﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥١].

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣].

ومثال النون الساكنة المظهرة من كلمتين:

﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٢].

﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩].

﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ﴾ [الحج: ٦٠].

﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦].

ومثال التنوين الذي حكمه الإظهار، ولا يكون إلا من كلمتين:

﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠٤].

﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

﴿بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝١١﴾ [القارعة: ١٠، ١١].

﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩].

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢﴾ [الغاشية: ٢].

وأجمع القراء السبعة على إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق، وهو مذهب جمهور العرب، ورُوِيَ عن أبي جعفر القارئ

(ت١٣٢هـ)[١]، إخفاءُ النون الساكنة والتنوين عند الغين والخاء[٢].

وعلَّل عبد الوهاب القرطبي ما روي عن أبي جعفر بقوله: «فأما الغين والخاء فإنهما أقرب حروفِ الحلق إلى حروف الفم، فتأثرا بذلك القرب حتى جاز فيهما الإخفاء والإظهار جميعاً، وقد قُرِئَ بهما، فمن أخفى النون عندهما أجراهما مُجْرَى حروفِ الفم، ومَن أظهرها معهما فكأنه اعتبر قربهما من باقي حروف الحلق، فأَجْرَى عليهما حكمها في الإظهار»[٣].

٢ ـ الإدغام:

تَقَدَّمَ تعريف الإدغام عند **قوله**: (وأَوَّلَيْ مِثْلٍ وجنسٍ إنْ سَكَنْ أَدْغِمْ) في البيت الخمسين، وذَكَرَ المصنف هنا إدغام النون الساكنة والتنوين في الحروف الستة التي جمعها بعضهم في كلمة (يَرْمُلُونَ)[٤]، ويقسم على قسمين:

(١) أبو جعفر القارئ: يزيد بن القعقاع، المدني، أحد القراء العشرة، وأحد شيوخ نافع المدني قارئ أهل المدينة من السبعة، تابعي مشهور كبير القدر، توفي سنة ١٣٢هـ على خلاف (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ١٧٢، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٣٨٢).

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٤٥١ و٤٥٤، والداني: جامع البيان ص٢٩٣، وابن الجزري: النشر ٢/ ٢٢.

(٣) الموضح ص١٧٢، وينظر: الداني: التحديد ص١١١ ـ ١١٢.

(٤) قال الداني في كتابه جامع البيان (ص٢٩٤): «وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع الستة الأحرف في كلمة (يرملون)، وذلك غير صحيح عنه، لأن محمد بن أحمد حدثنا عنه في كتاب السبعة أن النون الساكنة والتنوين مدغمان في الراء واللام والميم والياء والواو، ولم يذكر النون...»، وقال ابن الجزري (النشر ٢/ ٢٥): «ولا يخفى ما فيه، والتحقيق في ذلك أن يقال: إن أُريد بإدغام النون في غير مثلها فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام، وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه فلا بد من ذكر النون في ذلك، ولا شك أن المراد هو هذا لا غير، فيجب حينئذ ذكر النون فيها»، وأشار مكي في كتابه الكشف (١/ ١٦٧) إلى جمع الحروف الستة في: «يرملون»، لكنه لم ينسبه إلى أحد.



١ ـ إدغام بغير غنة، في اللام والراء، وقد ذكره ابن الجزري **بقوله**: (وادَّغِم في اللامِ والرا لا بغنة لَزِمْ)، ولا يكون إلا من كلمتين، قال مكي: «ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مُظْهَرَةً، وعلة ذلك خوف الالتباس بالمضاعف، ولم يقع ذلك في القرآن»[1].

فأمثلة إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام:

﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣].

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢].

ومثال إدغامهما في الراء:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥].

والعلة في وجوب إدغامهما في اللام والراء «قرب مخرجهما من مخرجهما على طرف اللسان، وقد قيل: إنهن من مخرج واحد»[2].

وأجاز النحويون إظهار الغنة مع اللام والراء[3]، وهو مذهب لعدد من القراء، لكن ابن الجزري قال عن إدغام اللام والراء بلا غنة: «هو مذهب الجمهور من أهل الأداء والجلة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار... وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة»[4].

٢ ـ إدغام بغنة في حروف (يُومِنُ)، وهو ما أشار إليه المصنف **بقوله** الذي نقلناه من قبل:

---

(١) الرعاية ص٢٦٣، وينظر: المالقي: الدر النثير ص٤٤٥، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص٨٦.

(٢) الداني: التحديد ص١١٣، وينظر: مكي: الرعاية ص٢٦٣.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/٤٥٢، والمبرد: المقتضب ١/٢١٧.

(٤) النشر٢/٢٣، وقال مكي(الكشف ١/١٦٢): «والإظهار في مثل هذا يعده القراء لحناً لبعده من الجواز، وقد أتت به روايات شاذة غير معمول بها».

٦٧ ـ وأَدْغِمـنْ بِـغُـنَّـةٍ فـي (يُـومِـنُ) إلَّا بِـكِـلْـمَـةٍ كَـ: دُنْـيَـا عَـنْـوَنُـوا

فمثال إدغامهما في الميم قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦].

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة: ١١٤].

ومثال إدغامهما في النون قوله تعالى:

﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨﴾ [الغاشية: ٨].

ومثال إدغامهما في الياء قوله تعالى:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨].

﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩].

ومثال إدغامهما في الواو قوله تعالى:

﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧].

﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

وأشار المصنف **بقوله**: (إلا بكلمةٍ كـ: دُنْيَا عَنْوَنُوا) إلى أن النون الساكنة إذا وقعت قبل حروف (يومن) في كلمة واحدة امتنع الإدغام، ووجب إظهار النون، خشية الالتباس بالمضاعف، وقد قال أبو عمرو الداني: «هذا الذي ذكرناه من الإدغام في حروف (لم يرو) إنما يكون ذلك إذا كانت النون معهن في كلمتين، فإن كانت معهن من كلمة لم يجز الإدغام، نحو: ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿بُنْيَٰنَهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٩]، و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، وكذا شاة زَنْمَاءُ، وما أشبهه، وذلك مخافة أن يشتبه ذلك إذا أُدْغِمَ بالمضاعف الذي على مثال فَعَّال، نحو صَوَّان وحَيَّان، وشاةٌ جَمَّاء، فعُدِلَ عن الإدغام لذلك»[(١)].

(١) التحديد ص١١٤ ـ ١١٥.



وأوضح عبد الوهاب القرطبي هذه المسألة أوضح بيان، وذلك في قوله: «واعلم أنه قد يعرض في ثلاثة أحرف من الستة، وهي الميم والواو والياء علة تمنع الإدغام وتوجب بيان النون وخروجها من الفم معها، وذلك إذا وقع حرف من هذه الثلاثة بعد النون في وسط كلمة، مثل: شاةٌ زَنْمَاءُ، وغَنَمٌ زُنْمٌ، وكُنْيَةٌ، وقِنْوٌ، وفي الكتاب العزيز ﴿قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٩]. لأنهم لو أدغموا لكان الإدغام مُوهِماً أن الأصل ليس فيه نونٌ إذ لو قالوا: زمَّاء وزُمٌّ لَتُوُهِّمَ أن عينَ الفعل ولامه ميمان، وأن منزلته منزلةُ شاةٍ جمَّاءَ، وغَنَمٍ جُمٍّ. ولو أدغموا في الياء والواو فقالوا في قِنْوٍ: قِوٌّ، وفي كنُيْةٍ: كُيَّة، وفي مُنْيَة: مُيَّة، لصار بمنزلة ما عينه غير نون، كقولنا: حَيَّ بالرجل، وعَيَّ بالأمر.

فأما إذا لم يقع لَبْسٌ بأن تكونَ النون والحرف الذي بعدها من كلمتين كنحو ما قدَّمنا، أو بأن يُعْلَمَ من بنية الكلمة أن فيها نوناً مدغمةً كنحو: امَّحى، وأصله انمحى، بوزن انفعل، لأنا لو جعلنا الميم المشدَّدة مقدَّرة بميمين صار وزنها افَّعَل، وليس ذلك في كلامهم ـ حَسُنَ الإدغام لزوَال اللبس»[1].

ولو وقعت النون الساكنة قبل النون المتحركة في كلمة لم يكن بُدٌّ من الإدغام، وإبقاء الغنة، وقد تُسَكَّنُ النون الأولى وأصلها الحركة فيلزم إدغامُها وبقاء الغنة نحو قوله تعالى: ﴿تَأۡمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، و﴿مَا مَكَّنِّي﴾ [الكهف: ٩٥] وشبهه[2].

وأخذ جمهور القراء وأهل الأداء بإدغام النون الساكنة والتنوين في

(١) الموضح ص١٤٧، وقال المالقي في الدر النثير (ص٤٤٥): «وأما الميم فلم تقع في القرآن متصلة بالنون في كلمة واحدة، وإذا جاءت في الكلام فلا بد أن تكون النون زائدة، مثاله بناء (انفعل) من المَحْوِ، فتقول: امَّحَى، والأصل: انْمَحَى».

(٢) مكي: الرعاية ص٢٦٤.



الراء واللام بغير غنة، وأجمعوا على إدغامها في الميم والنون بغنة، واختلفوا عند الياء والواو فأدغم خَلَفُ بنُ هشام (ت٢٢٩هـ)[(١)] عن حمزة بن حبيب الزيات النون الساكنة والتنوين فيهما بغير غنة، وهو رواية عن الكسائي، والباقون من القراء يدغمونها فيهما ويُبْقُون الغنة[(٢)].

وكان حفص في روايته عن عاصم يقرأ ﴿وَقِيلَ مَنْۜ﴾ يقف أو يسكت على النون، ثم يبتدئ ﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] ولم يقطعها غيره[(٣)]. وقال علي القاري في تعليل ذلك: «ثم اعلم أن حكم اللام والراء إذا كانتا مع النونين في كلمة كذلك يجب إظهارهما لئلا يشتبه بمضاعفهما، إلا أنه لمَّا لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة لم يحتج إلى استثنائه، وأما في كلمتين وهو قوله: ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] فالجمهور على إدغامه، وإنما سكت حفص حال الوصل على نونه، وكذا لام ﴿بَلْۜ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] خوفَ اشتباهه بالمضاعف حيث يصير: مَرَّاق، وبَرَّانِ، فيُتَوَهَّمُ أن يكون الأول مبالغة مَارِق، والثاني تثنية البَرِّ»[(٤)].

وذكر أبو عمرو الداني وجوه التقارب بين النون الساكنة والتنوين وحروف (يرملون) والتي أدت إلى حصول الإدغام بقوله: «وإنما أُدغمت النون والتنوين في هذه الحروف للقرب الذي بينهما وبينهن، والتشاكل والمشابهة:

فأُدْغِمَا في الراء واللام لقرب مخرجهما من مخرجهما على طرف اللسان، وقد قيل: إنهن من مخرج واحد.

وأُدْغِمَا في الميم للمشاركة بينهما وبينها في الغنة، حتى كأنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون لنداوة صوتهما.

---

(١) خلف بن هشام، أبو محمد الأسدي البزار، البغدادي، أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سُلَيْم عن حمزة، ولد سنة ١٥٠هـ، وتوفي ببغداد سنة ٢٢٩هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٤١٩، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٧٢).

(٢) ينظر: الداني: التيسير ص٤٥، وابن الجزري: النشر ٢/ ٢٤.

(٣) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص٦٦١، والداني: التيسير ص١٤٢.

(٤) المنح الفكرية ص٢١٢.



وأُدغما في الواو للمؤاخاة التي بين الواو والميم في المخرج، إذ كانا يخرجان من بين الشفتين، وأيضاً فإن المد الذي في الواو بمثابة الغنة التي في الميم.

وأُدغما في الياء لمؤاخاتها الواو في المد واللين، ولقربها أيضاً من الراء، لأنه ليس يخرج من طرف اللسان أقرب إلى الراء من الياء، ولذلك يجعل الألثغُ الراءَ ياءً»[1].

وعلَّل عبد الوهاب القرطبي إدغام ما أُدغم بغنة أو بغير غنة من حروف (يرملون) بكلام يدل على أن ذلك كان يستند إلى أسس صوتية، وليس إلى اجتهادات شخصية، إلى جانب الاعتماد على الرواية الصحيحة التي هي مستند جميع القراء، فقال: «ووجه الإدغام بغير غنة أن الإدغام في المتقاربين يوجب قلب النون إلى جنسِ الحرف الذي أُدْغِمَتْ فيه فتنقلب مع الراء راءً، ومع اللام لاماً، ومع الواو واواً، ومع الياء ياءً، وهذه الحروفُ لا غنة فيها فَلَمْ يجب مع ذلك إبقاء غنة كسائر الحروف المتقاربة.

وأما مَن أدْغَمَ بغنة فلأن الحرف إذا كان له مَزِيَّةٌ على الحرف امتنع إدغامه فيه، والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم، فاجتمع فيها مقاربتها لهذه الحروف ومزيتها عليها بالغنة، فجذبها كل واحد منهما إلى حكمه، فأدْغمت للمقاربة، وبقيت الغنة لحفظ المزية»[2].

وذهب عدد من علماء التجويد إلى أن ما بَقِيَتْ فيه الغنة «إخفاءٌ وليس بإدغام، ولو كان إدغاماً لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غُنَّةَ فيه، لأن حكم الإدغام أن يكون لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني»[3].

وهذا ما أشار إليه الداني في قوله: «فمَن أبقى غنة النون والتنوين مع

(١) التحديد ص١١٢ ـ ١١٣.
(٢) الموضح ص١٤٥.
(٣) ابن الباذش: الإقناع ١/ ٢٥٢.

الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه، لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، فيصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم، وهو الغنة»[(١)].

وأكد ذلك علم الدين السخاوي بقوله: «واعلم أن حقيقة ذلك في الواو والياء إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يُبْقي الغنة، لأن ظهور الغنة يمنع تَمَحُّضَ الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، وهو قول الأكابر»[(٢)].

ولكن ابن الجزري رجَّح تسميته إدغاماً ناقصاً، فقال: «والصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجودة مع الإدغام في ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿بَسَطتَ﴾، والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء»[(٣)]. وهو ما استقر عليه الأمر لدى المتأخرين والمعاصرين من علماء التجويد[(٤)].

ومِمَّا له تعلق بإدغام النون الساكنة في الواو كيفية النطق بالنون الساكنة في فواتح السور إذا جاءت بعدها واو، في قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾، وقوله: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ حيث يكون النطق بها: (يَاسِينْ وَ)، (نُونْ وَ)، واختلف القراء السبعة في إظهارها، فأظهر النون ابن كثير وأبو عمرو وحفصٌ وحمزة وقالون، وأدغمه الباقون بغنة[(٥)].

---

(١) جامع البيان ص٢٩٨، ونقله ابن الجزري في النشر ٢/٢٨.
(٢) فتح الوصيد ١/٢٧٠، ونقله المرادي في المفيد ص١١٤.
(٣) النشر ٢/٢٨.
(٤) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص٨٧، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢١٧، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١١٩ ـ ١٢١، والمرصفي: هداية القاري ١/١٦٤ ـ ١٦٦ وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/٧١٥.
(٥) ينظر: الداني: التيسير ص١٨٣، وابن الجزري: النشر ٢/١٧ ـ ١٨، والمرعشي: جهد المقل ص١٩٩.



وأختم الحديث عن إدغام النون الساكنة والتنوين في حروف (يومن) بالإشارة إلى مسألة تحديد مصدر الغنة، واختلاف علماء التجويد هل هي غنة الحرف المدغم، وهو النون، أو غنة الحرف المدغم فيه، ولخص علي القاري آراء العلماء في ذلك بقوله: «ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المُدْغَم، ومع النون غنة المدغم فيه، واختلفوا مع الميم... ذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون في أنه غنة المدغم فيه... ولا يبعد أن يقال بغنتهما إلا في الواو والياء فإنه لا غنة فيهما بالأصالة، وإنما توجد فيهما عند المقارنة»[(١)].

وأحسب أن هذا الخلاف لفظي أو شكلي، فالغنة في إدغام النون في الياء والواو في مثل: ﴿مَن يَقُولُ﴾ و ﴿مِن وَالٍ﴾ لا شك أنها الغنة الباقية من النون، وإن انتقل مخرجها إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه[(٢)]. والغنة في مثل: ﴿مِن نُّورٍ﴾ هي غنة المدغم والمدغم فيه، لأنهما مثلان، والغنة في مثل: ﴿مِمَّن مَّنَعَ﴾، وهي موضع الخلاف، تحتمل أن تكون غنة الحرفين أيضاً، لكن انتقال مخرج النون إلى مخرج الحرف الذي تدغم فيه وهو الشفتين، صيَّرها ميماً، والغنة للحرفين المدغم والمدغم فيه، فإن نظرت إلى الأصل يمكن أن تقول: إنها في الحرف الأول غنة النون، وإن نظرت إلى النطق قلت: هي غنة الميم.

٣ ـ القلب:

ويقال أيضاً: الإقلاب[(٣)] وذلك عند حرف واحد، هو الباء، وهو ما أشار إليه ابن الجزري **بقوله**: (والقلب عندَ البا بغنةٍ)، وهذا حكم مقرَّر للنون في كلام العرب وفي قراءة القرآن، فقال سيبويه: «وتقلب النون مع الباء ميماً»[(٤)].

(١) المنح الفكرية ص٢١٠ ـ ٢١١، وينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٠٨.
(٢) ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/ ١٨٤.
(٣) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٣٩ظ، والطبلاوي: مرشدة المشتغلين ص٨٩.
(٤) الكتاب ٤/ ٤٥٣، وينظر: المبرد: المقتضب ١/ ٢١٨.



وقال أبو عمرو الداني: «والحالة الثالثة: أن يقلبا ميماً من غير إدغام، وذلك إذا لَقِياَ الباء نحو: ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، و﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿جُدَدٌ بِيضٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، و﴿ظُلُمَتٌ بَعْضُهَا﴾ [النور: ٤٠]، وما أشبهه، وإنما قُلَبا ميماً عندها خاصة من أجل مؤاخاة الميم للنون في الغنة، ومشاركتها للباء في المخرج، فقلبا ميماً من أجل ذلك»[١].

ويترتب على قلب النون ميماً قبل الباء وقوع الميم ساكنة قبل الباء، ويكون حكمها حينئذ الإخفاء[٢]، شأنها في ذلك شأن الميم الأصلية، قال عبد الوهاب القرطبي: «ثم بعد قلبها ميماً يتحول اللفظُ إلى الإخفاء، لأن حظ الميم إذا سكنت أمام الباء الإخفاء، وغنة النون والميم عند الباء تشتبه، فلا يوجد في اللفظ فرق بين قوله: ﴿أَم بِظَاهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨]، وبين قوله: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [نوح: ١٧]، ﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ [البقرة: ٣١]، سواء كان ما قبل الباء نوناً أو ميماً، لا فرق بينهما، كله في اللفظ سواء»[٣].

٤ ـ الإخفاء:

الإخفاء مصدر أَخْفَى، يقال: أَخْفَيْتُ الشَّيْءَ: سَتَرْتُهُ[٤]. وهو حال بين الإظهار والإدغام[٥]، وقال القاضي زكريا في تعريفه: «النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عارٍ عن التشديد، مع بقاء الغنة في الحرف الأول»[٦].

ويقال: أُخْفِيَتِ النونُ عندَ الكاف، وأُدْغِمَتِ النون في اللام[٧]، وذلك

(١) التحديد ص١١٥، وينظر: مكي: الرعاية ص٢٦٥.
(٢) ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/٢٦.
(٣) الموضح ص١٧٥.
(٤) ينظر: لسان العرب ١٨/٢٥٦ (خفا).
(٥) ينظر: ابن الجزري: النشر٢/٢٢٧.
(٦) الدقائق المحكمة ص٧٠، تحفة نجباء العصر (له) ص٦٠.
(٧) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١١، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٠٧.



لأن الحرف في الإدغام ينقلب مخرجاً وصفةً إلى مثل الحرف الذي يدغم فيه، بينما تبقى في الإخفاء صفة الغنة.

وكان سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ قد لاحظ إخفاء النون فوصفه بقوله: «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشم...»(١). كما بينه علماء التجويد في مدوناتهم(٢) وهو المقصود بقول المصنف:

٦٨ ـ .... كـذا الِاخْفَا لَدَى باقِي الحروفِ أُخِذَا

أي أُخِذَ بإخفاء النون الساكنة والتنوين عند باقي الحروف(٣)، وهي خمسة عشر حرفاً، جمعها عدد من العلماء في أوائل كلمات بيت من الشعر، أشهرها بيت الشيخ سليمان الجمزوري(٤)، الذي قال فيه(٥):

صِفْ ذا ثَنَا كم جَادَ شَخْصٌ قد سَمَا دُمْ طيِّباً زِدْ في تُقىً ضَعْ ظَالِماَ

وأمثلة ذلك كما ساقها ابن القاصح في نزهة المشتغلين مع تكملة بعض الآيات:

فمثال إخفاء النون عند التاء من كلمتين ومن كلمة وإخفاء التنوين:

﴿مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥].

﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ﴾ [المائدة: ٧٣].

﴿جَنَّـٰتٍ تَجۡرِى﴾ [البقرة: ٢٥].

وعند الثاء نحو:

﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٥٤.

(٢) ينظر: مكي: الرعاية ص٢٦٧، والداني: التحديد ١١٥.

(٣) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢١٤.

(٤) سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري، الشهير بالأفندي، نَظَمَ (تحفة الأطفال في التجويد) سنة ١١٩٨هـ، وشرحها (ينظر: مقدمة فتح الأقفال ص٣، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٥٧).

(٥) فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال ص٦، وينظر أصله: ابن الجزري: التمهيد ص١٦٨.

﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ﴾ [البقرة: ٢٩].

وعند الجيم نحو:

﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ﴾ [الحجرات: ٦].

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٠].

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠ ـ ٦١].

وعند الدال نحو:

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٨].

﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢].

﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وعند الذال نحو:

﴿لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧].

﴿سِرَاعًا ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤].

وعند الزاي نحو:

﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩].

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍ﴾ [البقرة: ٩٩].

﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢].

وعند السين نحو:

﴿أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦].

﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤].

﴿وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٤١ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١ ـ ٤٢].

وعند الشين نحو:

﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٢﴾ شَرَعَ لَكُم﴾ [الشورى: ١٢ ـ ١٣].

وعند الصاد نحو:

﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢].

﴿فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [فصلت: ١٦].

وعند الضاد نحو:

﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ [سبأ: ٥٠].

﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الواقعة: ٢٩].

﴿وَكُنَّا قَوْمًا ضَآلِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦].

وعند الطاء نحو:

﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣].

﴿بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ﴾ [الصافات: ٣٠].

وعند الظاء نحو:

﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠].

﴿أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧].

وعند الفاء نحو:

﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَىْءٌ﴾ [الممتحنة: ١١].

﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُوا۟ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١].

﴿عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

وعند القاف نحو:

﴿وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ﴾ [هود: ٧].

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

وعند الكاف نحو:

﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج: ١٥].

﴿إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٠].

تتمة:

ويتعلق بإخفاء النون الساكنة موضوعان يلزم متعلم التجويد معرفتهما: الأول كيفية النطق بالإخفاء، والثاني مراتب الإخفاء، وسوف أعرضهما بإيجاز تتميماً للفائدة، وتحقيقاً للغرض.

١ ـ كيفية النطق بإخفاء النون الساكنة:

أما كيفية النطق بالإخفاء فإن علماء العربية والقراءة المتقدمين لم يطيلوا الوقوف عند هذه القضية[١]، لأن عُلَوَّ الرواية وصفاء التلقي كانا يغنيان المتعلم عن كثير من المقدمات النظرية، ثم ازداد تدقيق علماء التجويد لتجلية حقيقة الإخفاء، بما يناسب حال أهل زمانهم، وأكتفي بنقل بضعة نصوص، واستنباط ما تدل عليه.

قال مكي بن أبي طالب: (ت٤٣٧هـ): «فإذا خَفِيَتْ لأجل ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهراً... فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرة واحدة»[٢].

وقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): «وأما إخفاء النون والتنوين فحقه أن

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٤٥٤.
(٢) الكشف ١/١٦٦.



يؤتى بهما لا مظهرين ولا مدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويَبْطُلُ عَمَلُ اللسان بهما، ويمتنع التشديد لامتناع قلبهما، وذلك إذا لَقِيَا حروف اللسان غير الراء واللام»[(١)].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ): «ومعنى خفائها ما قدَّمنا من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف، من غير معالجة بالفم...»[(٢)].

وواضح من النصوص الثلاثة أن القانون الذي تخضع له ظاهرة إخفاء النون يتلخص في اختصار عملية النطق بالنون الساكنة، لتسهيل النطق والاقتصاد في الجهد، فموضع اعتراض النفس في نطق النون بين طرف اللسان وأصول الثنايا (أي اللثة)، وهو ما يسمى بالمخرج، ويكون مجرى الصوت من الأنف، وفي الإخفاء ينتقل موضع اعتراض النفس عند اللثة في النطق بالنون إلى مخرج الحرف الذي بعدها، ويستتر فيه، فيكون عَمَلُ اللسان فيها وفي الحرف الذي بعدها من موضع واحد، وهو معنى قول سيبويه: «فلمَّا وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم»[(٣)].

والمتبادر إلى الذهن من هذا الوصف أن اللسان عند النطق بالنون المخفاة يتخذ الشكل الذي يتخذه في نطق الحرف الذي بعدها، وبذلك يتحقق معنى الإخفاء، والسهولة أو الخفة في النطق. فموضع طرف اللسان عند النطق بالنون المخفاة في (منذر) هو نفس موضع الذال، وكذلك في (أنداداً) نفس موضع الدال، وفي (منقلب) نفس موضع القاف، وهيئته هي نفس هيئته.

(١) التحديد ص١٠٠.
(٢) الموضح ص١٧٠.
(٣) الكتاب ٤/ ٤٥٤.

وورد في بعض كتب التجويد الحديثة النص على وجوب تجافي طرف اللسان عن موضعه من اللثة عند النطق بالنون المخفاة، فقال الشيخ عبد الفتاح المرصفي: «من الخطأ في الإخفاء أيضاً إلصاق اللسان في الثنايا العليا عند إخفاء النون الساكنة والتنوين إذ ينشأ عن ذلك النطق بالنون ساكنة مُظهرةً مصحوبة بغنة، فيخرج القارئ بذلك عن الإخفاء المقصود، وما سُمِّيَ الإخفاء إخفاءً إلا لإخفاء النون الساكنة عند الحروف الخاصة به، وكيفيته كما صرَّح به غير واحد من أئمتنا كالحافظ القسطلاني[(١)] أن يكون هناك تجافٍ بين اللسان والثنايا العليا أو بعبارة أُخرى أن يجعل القارئ لسانه بعيداً عن مخرج النون قليلاً، فيقع الإخفاء الصحيح المقصود، ويتأكد ذلك عند الطاء والدال المهملتين والتاء المثناة فوق، وكذلك الضاد المعجمة»[(٢)].

وتقرر هذا التحذير في كتب التجويد الحديثة[(٣)]، حتى صرَّح بعضهم في بيان كيفيته: «أن يظل اللسان عند الإخفاء معلقاً في فراغ الفم، ولا يُلْصَقَ باللثة كما في الإظهار»[(٤)].

والمُنْصِتُ لأداء القراء في زماننا يجد صدًى لهذا التحذير عند كثير

(١) عبارته كما نقلها الصفاقسي في تنبيه الغافلين (ص١٠٤): «ومنها ما أشار إليه القسطلاني في لطائف الإشارات بقوله: وَلْيُحْتَرَزْ من تثقيل النون بإلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند الإخفاء فذلك خطأ، وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلا عن مخرج النون والله تعالى أعلم». ويبدو أن هذا النص في الجزء غير المطبوع من لطائف الإشارات، وقد يكون معنى (تجافي اللسان) تحوله عن مخرج النون إلى مخرج الحرف الذي بعدها.

(٢) هداية القاري ٢/ ١٧٢.

(٣) ينظر: عبد الرزاق إبراهيم موسى: الفوائد التجويدية ص١٧٢، ومحمد عصام القضاه: الواضح ص٧٣.

(٤) أحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٧٦١، وينظر: سمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص١٠٠.



من القراء، ويمكن تمييز ثلاثة مذاهب لكيفية إخفاء النون[1]:

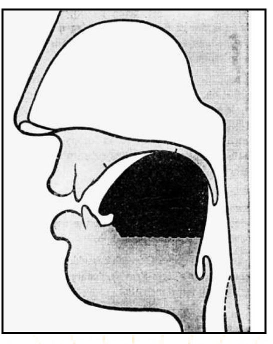
١ ـ وضع اللسان في مخرج الحرف الذي تخفى عنده، سواء في ذلك الدال والتاء والطاء وغيرها.

٢ ـ إبقاء طرف اللسان معلقاً في فراغ الفم شاخصاً نحو اللثة عند جميع حروف الإخفاء.

٣ ـ الجمع بين المذهبين الأول والثاني، وذلك بتخصيص المذهب الثاني بنطق النون قبل الدال والتاء والطاء، وتخصيص المذهب الأول بنطق بقية حروف الإخفاء.

وأحسب أن المذهب الأول هو الذي ينبغي اعتماده، لأخذ كثير من كبار القراء به، ولدلالة النصوص السابقة عليه[2]، ولتحقيقه الغرض من الإخفاء أكثر من غيره، ولكنني أقول لمتعلم التجويد عليك بمذهب شيخك الذي تتلقى عنه القراءة وتأخذ عنه التجويد، مع إحاطتك علماً بمذهب غيره.

وهذه صورة آلة النطق عند إخفاء النون في كلمة (منكم) على المذهب الأول:



وحذَّر علماء التجويد عند إخفاء النون من المبالغة في إظهار حركة ما

(١) ينظر: كتابي: أبحاث في علم التجويد ص١٢١.
(٢) قال الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين في كتاب علم الأصوات لمالبرج (ص١٢٤): «إخفاء النون الساكنة بمعنى نطقها أنفية، مع وضع اللسان موضع الحرف التالي لها بشكل متزامن».



قبلها حتى تستحيل حرف مد من جنسها، فقال القاضي زكريا الأنصاري: «وينبغي أن تنظر إلى ما قبل الحرف المُخْفَى من الحركات، فلا تُخْرِجْهُ عن حَدِّهِ نحو فلا تَمُدَّ الضمة عند إخفاء النون، لئلا يتولد منها واو فتبقى: كونتم»(١).

٢ ـ مراتب إخفاء النون الساكنة:

وأما مراتب الإخفاء فإن المتقدمين من علماء التجويد لم يصرحوا بها، وقد يكون قول الداني الآتي أوضح ما جاء عن مراتبها عندهم، وهو قوله: «وإخفاؤهما على قَدْرِ قربهما وبعدهما، فما قَرُبَا منه كانا عنده أخفى مما بَعُدَا عنه»(٢)، وأكد هذه الفكرة عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ) بقوله: «إن حروف الإخفاء أيضاً ترتبت في التوسط، فكان فيها أقرب وأبعد فكان الإخفاء في الأقرب أكثر منه في الأبعد»(٣).

وأشار عدد من شرَّاح المقدمة الجزرية إلى مراتب الإخفاء على نحو موجز، فقال طاش كبري زاده (ت٩٨٦هـ): «ثم إن الإخفاء أيضاً مراتب، فما هو أقرب إلى القرب يكون الإخفاء أزيد، وما قَرُب إلى البعد يكون الإخفاء دون ذلك»(٤).

وحدَّدَ محمد المرعشي مراتب الإخفاء في ثلاث، حيث قال: «واعلم أن الإخفاء على ثلاث مراتب يتوقف على تقديم مقدمة: أن الغنة صفة النون الساكنة وأثرها الباقي عند إخفاء ذاتها، فمعنى صِغَرِ إخفاء النون كِبَرِ أثرها الباقي، ومعنى كِبَرِ إخفائها صِغَرِ أثرها الباقي، إذ ذاتها معدومة عند الإخفاء على كل حال، وحروفُ الإخفاء على ثلاث مراتب: أقربها مخرجاً إلى النون ثلاثة: الطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية، وأبعدها القاف والكاف، والباقي متوسط في القرب والبعد.

---

(١) تحفة نجباء العصر ص٦١، وينظر: الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر ص٣٣.
(٢) التحديد ص١١٥، وينظر: ابن الجزري: التمهيد ص١٧١.
(٣) الموضح ص١٧١.
(٤) شرح المقدمة الجزرية ص١٩٢، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٠٠.

وبالجملة إن مراتب الحروف ثلاث:

فإخفاؤهما عند الحروف الثلاثة الأُوَل أزيد، وغنتها الباقية قليلة، بمعنى أن زمان امتداد الغنة قصير.

وإخفاؤهما عند القاف والكاف أقل، وغنتهما الباقية كثيرة، بمعنى أن امتدادها طويل.

وإخفاؤهما عند بواقي الأحرف متوسط، فزمان غنتهما متوسط»[١].

واعتمد المتأخرون والمعاصرون من علماء التجويد على ما قرَّره المرعشي في مراتب الغنة[٢].

وسبق الحديث عن مقدار الغنة، وأنها قدر ألف، لكن المرعشي قال في بيان جهد المقل: «لو قلنا: إن أعلاها قدر ألف، وأدناها قدر ثلث ألف، وأوسطها قدر ثلثي ألف لأصبنا الحق أو قربنا منه والله أعلم»[٣]. لكن محمد مكي نصر قال: «والذي نقلناه عن مشايخنا وعن العلماء المؤلفين في فن التجويد المتقنين أن الغنة لا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين كالمد الطبيعي»[٤].

وإذا كانت مراتب الغنة تتعلق بمقدار ظهور النون وخفائها فإن تلك المراتب يمكن أن تكون واحدة، فالغنة سواء كانت خالصة، أو مشوبة برائحة الحرف الذي بعد النون في حالة الإخفاء، مقدارها حركتان، بطول المد الطبيعي، وهو ما يتوافق مع مذهب جمهور العلماء الذي حكاه الشيخ محمد مكي نصر.

(١) جهد المقل ص٢٠٤.
(٢) ينظر: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٢٥، والمرصفي: هداية القاري ١/ ١٧٣، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٧٦١، وعبد الرزاق إبراهيم موسى: الفوائد التجويدية ص١٧١، وأحمد شكري وزملاؤه: المنير ص٥٤.
(٣) نقلاً عن: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٢٥.
(٤) محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٢٥ ـ ١٢٦.

وإذا كانت المراتب مبنية على أساس طول الغنة، فإن ما قاله المرعشي من تفاوتها في الطول أمر مقبول، وتقدير يدل على إدراك لدقائق الأصوات.

ومع أن الرواية والتلقي الشفهي هما الأساس في ضبط مقادير الغنة ومراتبها إلا أن الدراسة النظرية للموضوع قد تشير إلى إمكانية اعتماد كلا الرأيين، وتكون المراتب على النحو الآتي:

المرتبة الأولى: غنة النون المخفاة مع الدال والتاء والطاء (والضاد)، وتكون أقصر زمناً، وأقرب إلى النون المظهرة.

المرتبة الثانية: غنة النون المخفاة عند الحروف المتوسطة في البعد عن النون، وهي (ف، ذ ث ظ، س ص ز، ش ج) وتكون متوسطة في الظهور، ومتوسطة في الطول.

المرتبة الثالثة: غنة النون المخفاة عند القاف والكاف، وتكون أقل ظهوراً، وأطول زماناً.

وحذَّر العلماء من المبالغة في إظهار الغنة وزيادتها على مقدار حركتين كما يفعله بعض القراء قَصْدَ التَّرَنُّم والتَّطْرِيبِ. فقال المرعشي: «وَلْيَحْذَرْ عن المبالغةِ في تطويل غنة الإخفاء»[١].

وتقدَّمت الإشارة إلى حكم الغنة في الترقيق والتفخيم، عند الحديث عن درجات التفخيم[٢].

(١) جهد المقل ص٢٨٧.
(٢) ينظر: المصادر المذكورة في الهامش رقم (٣) ص٤١٢.


معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الفصل الرابع

أحكام المدِّ والقصر

وفيه المباحث الخمسة الآتية:

المبحث الأول: المد وأقسامه.

المبحث الثاني: المد اللازم.

المبحث الثالث: المد الواجب.

المبحث الرابع: المد الجائز.

المبحث الخامس: محاذير المدود.



تتفاوت الأصوات اللغوية في مقدار الزمن الذي يستغرقه نطق كل واحد منها، وهو ما يُعَبَّرُ عنه بطول الصوت، وقد لاحظ علماء التجويد ذلك، واهتم به دارسو الأصوات من المحدثين، ويمكن تصنيف الأصوات اللغوية بحسب الطول والقصر إلى ثلاث مجموعات[١].

١ ـ أطول الأصوات هي الأصوات الذائبة أو المصوِّتة، وتشمل الحركات وحروف المد.

٢ ـ أقصر الأصوات هي الأصوات الشديدة أو الانفجارية، وهي في العربية: ب د ت ط ج ق ك أ، وتجمع في قولهم: (أجدك قطبت)، ويمكن إضافة الضاد إليها عند من ينطقها شديدة.

٣ ـ متوسطة في الطول، وهي الأصوات الرخوة، أو الاحتكاكية، وهي بقية الأصوات.

وهذا التصنيف تقريبي وهو مبني على النظرة العامة لا التفصيلية، كما أنه لا يعني أن أصوات المجموعة كلها لها طول واحد[٢]، ويبدو أنه لم يَحِنِ الوقت بَعْدُ للحديث عن طول معين لكل صوت من أصوات اللغة العربية لسببين في الأقل:

الأول: حاجته إلى أجهزة قياس متطورة، وهي لم توضع في خدمة دارسي أصوات العربية بعد.

الثاني: تفاوت طول الصوت الواحد بحسب طريقة الأداء من سرعة أو بطء، أو بتغير القراءة بحسب مراتب الأداء من ترتيل وحدر وتدوير.

(١) ينظر: المرعشي: جهد المقل ص١٦١، إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٥٥، ومالمبرك: علم الأصوات ص١٧٥.

(٢) ينظر: سلمان العاني: التشكيل الصوتي ص١١٥.



ومع ذلك فإن ضبط مقادير المدود وغيرها من أحكام تجويد القراءة يعتمد على التلقي الشفهي من فم المعلم المتقن، ورياضة اللسان بذلك أكثر من اعتماده على المدونات النظرية في الكتب المؤلفة في علم التجويد، على أهمية هذه المدونات في تقريب تلك الأحكام للمتعلم وإيضاح العلل الصوتية التي انبنت عليها.

وأكثر الأصوات قابلية للامتداد والطول هي الأصوات الذائبة أو المصوتة، أما الأصوات الجامدة من شديدة أو رخوة فإن طبيعتها الصوتية لا تسمح لها بالامتداد أو التفاوت الشديد باختلاف السياق أو باختلاف الأشخاص.

وبناء على ذلك فإن جهود علماء العربية والتجويد تركزت حول ضبط النطق بحروف المد وبالحركات، حتى يستوفي القارئ حقها من الطول، وحتى لا يقصر في النطق بها فتختل ألفاظ التلاوة، ولا يخلو كتاب من كتب التجويد من باب لأحكام المد، وكذلك كتب القراءات، فالمد أحد أصول القراءة التي يعتني بها علماء القراءات، لكن علماء التجويد يركزون على بيان حقيقة المد وظواهره التي هي موضع اتفاق، وعلماء القراءات يبحثون في مذاهب القراء واختلافهم في مراتب المدود وما له صلة بها.

وكانت لابن الجزري عناية بأحكام المد، فخصَّص له باباً في كتاب (التمهيد في علم التجويد)(١)، وفي كتاب (النشر في القراءات العشر)(٢)، ولَخَّصَ أحكام المد في أربعة أبيات من مقدمته، ذكر في الأول منها أقسام المد، وفي الثاني: المد اللازم، وفي الثالث: المد الواجب، وفي الرابع: المد الجائز.

وسوف أتناول هذه الأبيات بالشرح من خلال المباحث الأربعة الآتية:

الأول: المد وأقسامه.

(١) التمهيد ص١٧٣ ـ ١٧٦.
(٢) النشر ١/٣١٣ ـ ٢٣٦.



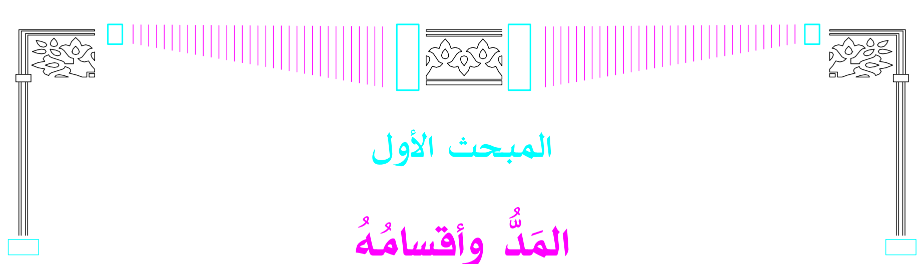
الثاني: المد اللازم.

الثالث: المد الواجب.

الرابع: المد الجائز.

وألحقت مبحثاً خامساً في محاذير المدود حتى يجتنبها متعلم التجويد.





المبحث الأول

المَدُّ وأقسامُهُ

قال المُصَنِّفُ:

٦٩ ـ والـمَـدُّ: لازِمٌ، وواجبٌ أَتَى ... وجَائِزٌ، وَهْوَ وقَصْرٌ ثَبَتا

المدُّ في اللغة: الجَذْبُ والمَطْلُ، يُقَالُ مَدَّهُ يَمُدُّهُ مَدّاً، ومعنى قَوْلِهم: مدَّ الحرفَ يَمُدُّهُ مَدّاً: طَوَّلَهُ[(١)].

وعرَّفه المرادي بقوله: «المد هو تطويل صوت الحرف لاتساع مخرجه»[(٢)].

وعرَّفه ابن الجزري في النشر: «والمدُّ في هذا الباب عبارة عن زيادة مَطٍّ في حرف على المد الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه»[(٣)].

وقال بعض شرَّاح المقدمة الجزرية في تعريف المد: «إطالة الصوت بحرف المد»[(٤)].

ويقابل المدَّ القَصْرُ، وهو «عبارة عن ترك تلك الزيادة، وإبقاء المد الطبيعي على حاله»[(٥)].

(١) لسان العرب ٤/٤٠٣ (مدد).
(٢) المفيد ص٦٤.
(٣) النشر ١/٣١٣.
(٤) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٨٩، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٨٦.
(٥) ابن الجزري: النشر ١/٣١٣.



وقول المصنف: (وَهْوَ وقَصْرٌ ثَبَتا) يريد به ثبوت المد والقصر في القراءة، والألف في (ثبتا) ضمير التثنية(١).

وسُئِلَ أنس بن مالك ﷺ عن قراءة النبي ﷺ فقال: «كان يَمُدُّ صَوْتَهُ مَدّاً»(٢)، الخبر عامٌّ في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد»(٣).

وكما أن المد ثابت في قراءة القرآن فإنه ثابت في اللغة العربية، وهو تحصيل حاصل، لكنَّ ذِكْرَ قول إمام العربية ابن جني في ذلك يعزز دراسة الظاهرة ويوضح ما كانت عليه في لسان العرب، قال في باب مطل الحروف: «والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللَّيِّنَةُ المُصَوِّتَةُ، وهي الألف والياء والواو. اعلم أن هذه الحروف أين وقعت، وكيف وجدت، بعد أن تكون سواكن يتبعن بعضهن(٤)، غير مدغمات، ففيها امتداد ولين، نحو: قَامَ، وسِيرَ به، وحُوتٌ، وكُوزٌ، وكِتابٌ، وسَعِيدٌ، وعَجُوزٌ، إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها، وتتمكن مَدَّتُها ثلاثة، وهي أن تقع بعدها، وهي سواكن توابعُ لما هو منهن، وهو الحركات من جنسهن: الهمزةُ، أو الحرفُ المشدَّد، أو أن يوقف عليها عند التذكر...»(٥).

وحروف المد ثلاثة:

١ ـ الألف، وهي لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً(٦).

---

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ص١٠٠١ (رقم الحديث ٥٠٤٥)، وأبو داود في سننه ص١٧٦ (الحديث ١٤٦٥)، والنسائي في سننه ص١٢٤ (الحديث ١٠١٤)، وابن ماجه في سننه ص١٤٩ (الحديث ١٣٥٣)، والإمام أحمد في مسنده ص٨٣٩ (الحديث ١٢٢٢٢) وص٨٤٥ (الحديث ١٢٣٠٨) ومواضع أخرى.

(٣) الحواشي المفهمة ص١١٨.

(٤) أي قبل حرف المد حركة من جنسه، والحركة بعض حروف المد.

(٥) الخصائص٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٦) يتجه الدرس الصوتي الحديث إلى رفض مقولة سكون حروف المد ووجود حركة مجانسة لها قبلها، يقول الدكتور سمير شريف استيتية: «ومن الغريب أن بعض العلماء =

٢ ـ والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

٣ ـ والواو الساكنة المضموم ما قبلها،(١) وهي مجموعة في كلمة.

أما إذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فتسميان حروف اللين، وإذا كانتا متحركتين فاختصتا بحروف العلة(٢).

وقال ناصر الدين الطبلاوي (ت٩٦٦هـ): «الواو والياء إن تحركا بأي حركة، كـ: ﴿وِفَاقًا﴾ [النبأ: ٢٦]، و﴿يَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٧٧]، أو سكنا فحرفا علة، وإن سكنا وإن لم تجانسهما حركة ما قبلهما كـ ﴿ٱلْخَوْفِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، و﴿ٱلْبَيْتَ﴾ [البقرة: ١٢٥] فحرفا لين، وإن جانستهما فحرفا مد ولين، وهو المقصود هنا(٣).

وأشار ابن الجزري في البيت السابق إلى أقسام المد، وهي: اللازم، والواجب، والجائز، ويقابله القصر، وهو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، ولم يتعرض لِمَا اخْتَلَفَ فيه القراء من المدود لأن غرضه بيان ما اتُّفِقَ عليه منها لا ما اخْتُلِفَ فيه(٤).

وتعدَّدت وجهات نظر علماء التجويد في أقسام المد، وكل ينظر إليه من زاوية معينة، ويمكن أن يقسم وفق الاعتبارات الآتية:

١ ـ كونهُ: أصلياً أو زائداً.

٢ ـ كونه: واجباً أو جائزاً.

٣ ـ كونه: متصلاً أو منفصلاً.

= ما زالوا يتمسكون بالتصور الذي يقول بوجود حركات قبل حروف المد» (القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٣٣)، ومع وجاهة هذا الرأي فإني سرت على ما هو متعارف عليه في الكتب المتداولة لعلم التجويد.

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٢.

(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٢٠.

(٣) مرشدة المشتغلين ص١١١.

(٤) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٢٩.

٤ ـ كون سببه الهمزة أو السكون.

واكتفى علماء التجويد المتقدمون بتقسيم المد على قسمين: أصلي أو طبيعي، وزائد أو فرعي[١]، لكن عدداً من العلماء توسع في التقسيم، خاصة المتأخرين، حتى بلغت أقسام المد عند بعضهم عشرة[٢]، أو أربعة عشر[٣]، أو ستة عشر[٤]، أو تسعة وعشرين[٥]، أو أكثر من ذلك[٦].

ولم يجد عددٌ من العلماء كبير فائدة من هذه التقسيمات، فقال علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ): «فهذه عشرة أسماء ما أرى لها كبير فائدة»[٧]، وقال سيف الدين الفضالي (ت١٠٢٠هـ): «وإذا تأملت وجدت أكثر هذه الألقاب متداخلاً، وأكثر التعاليل غير ناهض، ومرجع ما عُدَّ منها زيادة على المد الطبيعيِّ إلى الهمز والسكون فَلْيُتَأَمَّلْ»[٨]، وقال محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ): «والاشتغال بمعرفة تلك الأسامي قليل الجدوى»[٩].

وإذا كان الأمر كذلك فإني سوف أقتصر على ما ذكره ابن الجزري من أقسام المدود في المقدمة الجزرية، وهي: المد اللازم، والواجب، والجائز، وقد بَيَّنَ التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) منهج ابن الجزري في تقسيم المدود في المقدمة بقوله: «المد قسمان: أَصْلِيٌّ، وهو المسمى بالمد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، ولا يكون منفكاً عنها أصلاً، ويسمى قصراً أيضاً، وفَرْعِيٌّ وهو الذي بيَّن الناظم أقسامه وأحكامه، وله

(١) ينظر: الداني: التحديد ص٩٨، وابن الطحان: الإنباء ص٦٢، ومرشد القارئ (له) ص٥٠.

(٢) ينظر: العماني: الكتاب الأوسط ص٢٢٦، والسيوطي: الإتقان ١/ ٢٧٥.

(٣) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٨٧.

(٤) ينظر: السمرقندي: روح المريد ص١٨٧.

(٥) الفضالي: الجواهر المضية ص٣٤٠.

(٦) ينظر: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٤٥.

(٧) جمال القراء ٢/ ٥٢٣.

(٨) الجواهر المضية ص٣٤٤، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٤١.

(٩) جهد المقل ص٢٢٣.

سببان: همز وسكون، والمد للسكون قسمان: لازم وعارض، والمد للهمز قسمان: واجب وجائز، وإلى الأربعة أشار في البيت، لأن العارض جائز أيضاً، فدخل هو ومقابل الواجب تحت قوله: وجائز.

فاللازم: ما لزم حالة واحدة في المد عند كل القراء، وسُمِّيَ لازماً للزوم سببه.

والواجب: ما اجتمع القراء عليه، لكن اختلفوا في مراتبه، وسُمِّيَ واجباً لأنه لا يجوز أن يخلفه القصر، حتى لو خلفه كان لحناً.

والجائز: ما كان جائزاً عند جميع القراء، مع جواز القصر، وقيل: ما جاز قصره ومده عند جميع القراء، والعبارة الأُولى أولى.

فإن قلت اللازم أيضاً لا يجوز أن يخلفه القصر للزوم سببه المقتضي للزومه، فَلِمَ لَمْ يُسَمَّ واجباً أيضاً؟ قلت: تمييزاً بين ما يكون وجوبه بسبب الهمز، وما يكون وجوبه بسبب السكون، مع أن اللزوم والوجوب بمعنى واحد في أصل اللغة»(١).

وترتبط أقسام المد الزائد بالمد الطبيعي الذي سمَّاه المصنف بالقصر، فهو المقياس الذي تُقاس عليه، ومقداره حركتان، فالألف مركب من فتحتين، وياء المد مركب من كسرتين، وواو المد مركب من ضمتين، فإذا أَشْبَعْتَ الفتحة يتولد منها ألف، وإذا أَشْبَعْتَ الكسرة يتولد منها الياء، وإذا أَشْبَعْتَ الضمة يتولد منها الواو(٢).

واجتهد علماء التجويد في ابتكار وسائل لضبط المدود، ولعل أشهرها في العصور المتأخرة وفي زماننا هي طريقة قبض الإصبع وبسطها، وتُعْرَف الحركة الواحدة بمقدار حركة الإصبع قبضاً أو بسطاً بحالة معتدلة، لا

(١) الفوائد السرية ٤٠ظ ـ ٤١و.

(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٣٩، وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٥٦، وسلمان العاني: التشكيل الصوتي ص١١٥، وسمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص١٩١.

بالسريعة ولا بالبطيئة[(١)]، فالألف تساوي حركتين قبضاً وبسطاً، وهو مقدار المد الطبيعي[(٢)]، وكل زيادة في المد تقابل بزيادة القبض والبسط، عند إرادة التأكد من مقادير المدود، و«هذا كله تقريب، ولا يضبطه إلا المشافهة من لفظ المشايخ والسماع من فم الأستاذ الراسخ، ثم الإدمان على ذلك»[(٣)].

وللمحدثين من دارسي الأصوات اللغوية محاولات في قياس طول الحركات وحروف المد، وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن صوت الفتحة يستغرق ٠,٤٣ من الثانية[(٤)]، بينما ذكر الدكتور سمير شريف استيتية أن الألف، وهي تساوي فتحتين، تستغرق ٠,٤٠٣ من الثانية[(٥)].

ويمكن حصول مثل هذا الاختلاف الطفيف في قياس طول الصوت[(٦)] وقد يرجع ذلك إلى اختلاف سرعة الكلام، فكلما كان الكلام أسرع اخْتُزِلَ

---

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢١٨، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٣٣، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٣٣، والمرصفي: هداية القاري ١/ ٢٧٤، وعبد الرزاق إبراهيم موسى: الفوائد التجويدية ص١٨٨.

(٢) قال الدكتور سمير شريف استيتية: «يُقسِّمُ علماء القراءات المد من حيث طوله إلى طبيعي، ومُدَّتُهُ مُدَّةُ قَبْضِ الإصبع أو بَسْطِهَا، ويسمونه أحياناً القصر» (القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص١٣١)، وهذا يخالف ما جاء في كتب علم التجويد من كون طول المد الطبيعي يساوي قبض الإصبع (و) بسطها، وليس (أو) بسطها، والله أعلم.

(٣) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢١٩.

(٤) الأصوات اللغوية ص١٥٥.

(٥) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٩٦.

وتؤيد الدراسة التي قام بها الدكتور يحيى علي المباركي في بحثه الموسوم (ظاهرة المد في الأداء القرآني: دراسة تطبيقية في المدة الزمنية) ما ذكره الدكتور سمير شريف استيتية في تحديد زمن حرف المد مع اختلاف يسير، فقد ذكر(ص١٢٦) أن المتوسط العام لزمن المد الطبيعي حوالي (٠,٣٥٨) من الثانية، وذكر (ص١٢٥) أن المتوسط العام لزمن المد المتصل (١,٥٤١) من الثانية، وأن المتوسط العام لزمن المد المنفصل (١,٤٨٤) من الثانية.

(٦) يُفْهَمُ مما ذكره الشيخ احمد الطويل أن الألف يساوي ثانية واحدة بالمقياس الزمني (ينظر: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٧٨٩).

كلُّ صوت، والعكس أيضاً صحيح[١]، كما قد يكون ذلك بسبب تفاوت طريقة الأداء من شخص إلى آخر، «وليس مطلوباً من التقدير الأدائي، حتى يكون دقيقاً، أن يتحصل على أجزاء يسيرة من الألف في الثانية الواحدة»[٢].

وذكر مَكِيُّ بن أبي طالب أن تقدير المد بالألفات إنما هو للتقريب على المتعلم، وذلك حيث قال: «والتقدير عندنا للمد بالألفات إنما هو تقريب على المبتدئين، وليس على الحقيقة، لأن المد إنما هو فتح الفم بخروج النَّفَس مع امتداد الصوت، وذلك قَدْرٌ لا يعلمه إلا الله، ولا يدري قَدْر الزمان الذي كان فيه المد للحرف، ولا قَدْرَ النَّفَس الذي يخرج مع امتداد الصوت في حيز المد، إلا الله تعالى.

فمن ادَّعى قدراً للمد فهو مدَّعِي علم الغيب، ولا يدَّعي ذلك من له عقل وتمييز، وقد وقع في كتب القراء التقدير بالألف والألفين والثلاثة على التقريب للمتعلمين، ألا ترى أنهم حين أرادوا التحقيق للمد ذكروا أنه لا يُحْكِمُهُ إلا المشافهة، وقَسَّمَهُ بعضهم على خمس رتب، وعلى أربع رتب، وبعضهم على ثلاث رتب، ولم يقل أحد من القراء والنحويين: إن المد يُحْصَرُ في قدر ألف وقدر ألفين، وإنه لا يكون أكثر ولا أقل، هذا لم يقله أحد»[٣].

وقول مكي هذا مبني على ما كان متاحاً لعلماء التجويد من وسائل في تحديد طول الصوت، وتتلخص في الملاحظة والتأمل الذاتي، وهو يَدُلُّ على صعوبة ضبط مقادير المدود لا استحالةَ ذلك، ولا تزال طريقة علماء التجويد في ضبط تلك المقادير تؤدي وظيفتها في تعليم القراءة الصحيحة، لكن قد يتمكن الدرس الصوتي الحديث من تقديم وسائل أدق، إلا أن ذلك لم يتح بعد للدارسين لعلم التجويد ومتعلميه.

(١) ينظر: مالمبرك: علم الأصوات ص١٧٦.
(٢) سمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٩٦،
(٣) تمكين المد ص٣٨ ـ ٣٩.





المبحث الثاني

المَدُّ اللازِمُ

قال المصنف:

٧٠ ـ فَـلازِمٌ إنْ جـاءَ بـعـدَ حـرفِ مَـدْ   سَاكِنُ حَالَيْنِ، وبالطُّولِ يُمَدْ

أخذ المصنف بتفصيل أقسام المد التي ذكرها مجملةً في البيت السابق، فذكر هنا القسم الأول وهو المد اللازم، وذلك إذا وقع بعد حرف المد حرف ساكن، في حالتي الوصل والوقف، وهو ما أشار إليه المصنف **بقوله**: (سَاكِنُ)[1]، وهو فاعل جاء[2].

وإنما سُمِّيَ لازماً للزوم سَبَبِهِ[3]، سواء كان مشدداً، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، أم مخففاً نحو: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١]، وسواء كان من كلمة كما في الأمثلة المذكورة أم كان في حرف من الحروف المقطعة في أوائل السور، مثل: لام، وميم، وقاف، وصاد.

ويُسَمَّى المد اللازم مَدَّ العَدْل: لأنه يَعْدِلُ حركة، وقيل: لتساوي القراء في قَدْرِ مَدِّه، ويسمَّى أيضاً مَدَّ الحَجْزِ، لأنه فَصَلَ بين الساكنين[4].

وقَسَّمَ علماء التجويد المتأخرون المدَّ اللازمَ إلى كَلِميٍّ وحَرْفيٍّ،

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٢.

(٢) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٩١.

(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٢، والفضالي: الجواهر المضية ص٣١٥.

(٤) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/٣١٧، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٥، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢١٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٢٦.

والكَلِمِيَّ إلى مُثَقَّلٍ ومُخَفَّفٍ، والحرفيَّ أيضاً إلى مُثَقَّلٍ ومُخَفَّفٍ[(١)].

أما المدُّ اللازمُ الكَلِمِيُّ المُثَقَّلُ، وهو أن يوجد بعد حرف المد حرفٌ مدغمٌ وجوباً في كلمة واحدة، فنحو: ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، و﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣]، و﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝﴾ [الحاقة: ١]، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠]، وسُمِّيَ كَلِميّاً لوجود حرف المد مع الحرف المُدْغَمِ في كلمة واحدة، ومُثَقَّلاً لوجود التشديد بعد حرف المد، إذ الحرف المشدد أثقل.

وأما اللازمُ الكَلِمِيُّ المُخَفَّفُ، وهو أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن في الحالين في كلمة واحدة، فنحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١]، في قراءة غير نافع، ونحو: ﴿وَمَحْيَاىْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءته[(٢)]، وسُمَّيَ مخفَّفاً لأن الحرف الساكن الموجود بعد حرف المد أخف من المدغم.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه (ال) التي للتعريف سقطت همزة الوصل وتَخْلُفُهَا أَلِفُ مَدٍّ للفرق بين الخبر والاستفهام، ويصير من باب المد الكَلِمِيِّ المُثَقَّلِ، وسمَّاه بعضهم مَدَّ الفَرْقِ[(٣)]، وذلك في قوله تعالى:

﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣ ـ ١٤٤].

﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١].

﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١].

---

(١) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٣١٨، والمرعشي جهد المقل ص٢١٨، والسمنودي: تحفة الطالبين ورقة ١٢ظ، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٣٦ ـ ١٤٠.

(٢) قرأ نافع ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ بفتح اللام من غير همز، أي بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها وهو اللام، ﴿وَمَحْيَاىْ﴾ بإسكان الياء (ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص:٢٧ و٣٢٧، والداني: التيسير ص١٠٨ و١٢٢).

(٣) العماني: الكتاب الأوسط ص٢٢٧.

﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

أما المد اللازم الحَرْفِيُّ فضابطه أن يوجد حرف في فواتح بعض السور هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد والثالث ساكن، وذلك في ثمانية أحرف، يجمعها قولك (نَقَصَ عَسَلُكُمْ)، منها سبعة تُمَدُّ مدّاً مشبعاً بلا خلاف، وهي النون، والقاف، والصاد، والسين، واللام، والكاف، والميم[(١)].

ثم المُدْغَمُ من ذلك في ما بعده من الحروف يُسَمَّى مُثَقَّلاً، وغيرُ المدغم يُسَمَّى مخففاً، فلامٌ مِن قوله: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ مُثَقَّلٌ، ومِيمٌ مُخَفَّفٌ، على كل قراءة. وصاد من قوله: ﴿صٓ ذِكْرُ﴾ من فاتحة سورة مريم، وسين في ﴿طسٓمٓ ۝١﴾ من فاتحة الشعراء والقصص، و﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ﴾، ونون في ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ مُثَقَّلَةٌ في قراءة مَن أدغم، ومخففة في قراءة مَن لم يُدْغِمْ[(٢)].

أما (عين) من قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ في فاتحة مريم، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾ في فاتحة الشورى، فقد قال المرعشي: «رُوِيَ فيه عن جميع القراء الطول والتوسط، لكن الطول أفضل»[(٣)].

أما مقدار مَدِّ حرف المد في هذه الأنواع فقد قال ابن الناظم: «واعلم أن أهل الأداء اتفقوا على إشباع المدِّ للساكن اللازم في فواتح السور، واختلفوا في قدر مَدِّ غير الفواتح، فمنهم من مَدَّ قدر ألفين كالفواتح، وهو اختيار الناظم، وإليه أشار بقوله: (وبالطول يُمَدّ)، ومنهم

(١) ينظر: السعيدي: رسالتان في تجويد القرآن (ص٤٨ ـ ٥٠): باب اللفظ بحرف الهجاء، وكذلك: عبد الوهاب القرطبي: المفتاح ص٧٥.
(٢) ينظر: الداني: التيسير ص١٤٨و١٦٥و١٨٣، وعاصمٌ يُظْهِرُ ذلك كُلَّهُ من رواية حفص عنه.
(٣) جهد المقل ص٢٢٤، وينظر في تفصيل مذاهب القراء فيه: ابن الجزري: النشر ١/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٣٩.

مَن مَدَّ قدر ألف... واعلم أن الذي يَمُدُّ قَدْرَ ألف يصير مع المد الأصلي قَدْرَ ألفين، والذي يَمُدُّ قَدْرَ ألفين يصير معه قَدْرَ ثلاثة»(١).

ومن أهل الأداء من ذَهب إلى أن المد الكَلِمِيَّ والحَرْفِيَّ المُثَقَّلَ أشبع تمكيناً من الكلميِّ والحرفيِّ المخفَّفِ، وعلى هذا يُزَادُ إشباع (لام) من ﴿الٓمٓ ①﴾ على إشباع (ميم) من أجل الإدغام. وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم، وقال ابن الجزري: «وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك، إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين، والتقاؤهما موجود، فلا معنى للتفضيل بين ذلك»(٢).

وكان مِمَّا عُنِيَ به علماء التجويد تعليل إطالة حروف المد في مواضع المد الزائد، وقد علَّلُوا المدَّ بسبب الساكن المخفف أو المدغم بأن المد يقوم مقام الحركة، وذكر ذلك أبو مزاحم الخاقاني في قصيدته بقوله:(٣)

٤٣ ـ مـدَدْتَ لأنَّ الساكِنَيْنِ تَلاقَيَا فصارَا كتحريكٍ كذا قال ذو الخُبْرِ

وقال أبو عمرو الداني في شرح البيت: «فكان ذلك التمكين الزائد مقام حركة، فلم يلتق ساكنان لذلك»(٤).

وذكر ذلك ابن جني أيضاً في قوله: «وأمَّا سببُ نَعْمَتِهِنَّ ووَفَائِهِنَّ وتَمَادِيهِنَّ إذا وقع المشدَّد بعدهن فلأنهن ـ كما ترى ـ سواكن، وأول المثلين مع التشديد ساكن، فيَجْفُو عليهم أن يلتقي ساكنان حَشْواً في كلامهم، فحينئذٍ ما يَنْهَضُونَ بالألف بِقُوَّةِ الاعتماد عليها، فيجعلون طُولَهَا ووفاءَ الصوت بها عِوَضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكها، إذا

(١) الحواشي المفهمة ص١١٤.
(٢) النشر ١/٣١٨، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٢٣، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٢١.
(٣) ينظر: كتابي: أبحاث في علم التجويد ص٣٣.
(٤) شرح قصيدة أبي مزاحم ورقة ٥٤ظ، وينظر: التحديد (له) ص١٢١.

لم يجدوا عليه تَطَرُّقاً، ولا بالاستراحة إليه تَعَلُّقاً، وذلك نحو: شابَّة ودابَّة...»[(١)].

وفصَّل مكي بن أبي طالب في علة هذا المد بقوله: «فلمَّا وَقَعَ بعد حروف المد واللين وحَرْفَيِ اللين حرفٌ مشدَّد وأوَّلُهُ ساكن، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن لم يُمْكِنْ أن يوصل إلى اللفظ بالمشدَّد بساكن قبله، فاجْتُلِبَتِ مَدَّةٌ تقوم مقام الحركة، يوصل بها إلى اللفظ بالمشدَّد، وكانت المدةَّ أوْلَى لأن الحرف الذي قبل المشدد حَرْفُ مَدٍّ، فزِيدَ في مَدِّهِ، لتقوم المدَّةُ مقام الحركة، فيُتَوَصَّلُ بذلك إلى اللفظ بالمشدد، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين.

والعلة في المد للساكن غير المشدَّد يقع بعد حروف المد واللين كالعلة في المد للمشدد، لأن بالمدة يوصل إلى اللفظ بالساكن بعد حرف المد واللين، فليس في كلام العرب ساكن يُلْفَظُ به إلا وقبلَه حرفٌ متحركٌ، أو مَدَّةٌ على حرف مَدٍّ تقوم مقام الحركة»[(٢)].

وعلل الدكتور إبراهيم أنيس لإطالة حرف المد قبل الساكن المشددَّ بقوله: «أما السر في هذه الإطالة فهو ـ كما يبدو لي، الحرص على صوت اللين (أي المد) وطوله... وهذا هو نفس السر في إطالة صوت اللين حين يليه صوت مدغم، لأن طبيعة اللغة العربية ونسجها تستلزم قصر أصوات اللين الطويلة (أي حروف المد) حين يليها صوتان ساكنان، فحرصاً على صوت اللين وإبقاءً على ما فيه من طول بُولِغَ في طُولِهِ، لئلا تُصِيبَهُ تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربية قديماً وحديثها، من ميل صوت اللين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان»[(٣)].

(١) الخصائص٣/ ١٢٧.
(٢) الكشف ١/ ٦٠ ـ ٦١، وينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٢٩، وابن الجزري: النشر١/ ٣١٤، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٤.
(٣) الأصوات اللغوية ص١٥٩ ـ ١٦٠.



وإذا وقع حرف المد آخر كلمة وجاء بعده سكون في أول كلمة أخرى حُذِفَ حرف المد، عند وصل القراءة، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، و﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ١٨]، و﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥][(١)].

وعلة ذلك الحذف التقاء الساكنين في موضع لا يجوز التقاؤهما فيه، وهما حرف المد والساكن الذي بعده في أول الكلمة الثانية، هذا على حد تعبير علماء العربية والتجويد، والمحدثون يعبرون عن ذلك بكراهة الاحتفاظ بمصوت طويل في مقطع مقفل، في غير موضع الوقف، وغير باب دابَّة، فيؤدي ذلك إلى تقصير حرف المد.

(١) ينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/٤٦٣، والسخاوي: جمال القراء ٢/٥٢٢، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص١٠٤.



المبحث الثالث

المَدُّ الوَاجِبُ

قال المصنف:

٧١ ـ وَوَاجِبٌ: إنْ جاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ مُتَّصِلاً إنْ[١] جُمِعَا بِكِلْمَةِ

إذا كان سبب المد وقوع الهمزة بعد أحد حروف المد في كلمة واحدة سُمِّي المدَّ واجباً «لأنه لا يجوز قصره، فإن قُصِرَ كان لَحْناً»[٢]، وكذلك يُسَمَّى المُتَّصِلَ «لاتصال الهمزة بكلمة حرف المد»[٣].

ومثال[٤] ما كان فيه حرف المد ألفاً قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [المؤمنون: ١٨]، و﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥].

ومثال ما كان فيه حرف المد واواً قوله تعالى: ﴿بِٱلسُّوٓءِ﴾ [البقرة: ١٦٩]، و﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و﴿لِيَسُـُٔواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

(١) **قوله**: (إِنْ جُمِعَا)، ضُبِطَتْ (إنْ) في ما اطلعت عليه من مخطوطات المقدمة، وما طُبعَ منها، بكسر الهمزة، وقال علي القاري (المنح الفكرية ص٢٢٨): «المشهور في النسخ المحررة والأصول المعتبرة بكسر همزة (إنْ) على أنها للشرط». لكن ابن الناظم قال في الحواشي المفهمة (ص١١٦): «وقوله: (أنْ جُمِعَا بكلمة) تعليل لقوله: متصلاً»، وقال التاذفي في الفوائد السَّرِيَّة (٤٢و): «أردفه بقوله: أنْ جُمِعَا بكلمة، وهو تعليل له، كما جزم به ابن الناظم، فتكون (أن) مصدرية، ولام التعليل محذوفة»، ونقل علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٢٨) عن الشارح اليمني قوله: «وفي بعض النسخ: (إذ جُمِعا)...».

(٢) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٢.

(٣) المصدر نفسه ص١١٦.

(٤) أمثلة المد الواجب في القرآن كثيرة جداً، واخترت ما ذكره ابن الناظم في الحواشي المفهمة (ص١١٥).



ومثال ما كان فيه حرف المد ياءً قوله تعالى: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ [الملك: ٢٧]، و﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

والقراء متفقون على وجوب مَدِّ هذا الضرب من المدود، لكنهم مختلفون في مقدار الزيادة، على تفصيل تَكَفَّلَتْ به كتب القراءات[(١)].

وفصَّل ابن الناظم مراتب المدود ومقاديرها في هذا الضرب، بقوله: «وله مَحَلُّ اتفاقٍ ومَحَلُّ اختلاف:

فمَحَلُّ الاتفاق هو أن كل القراء اتفقوا على اعتبار أثر الهمزة، وهو زيادة المَدِّ المُسَمَّى في الاصطلاح المد الفرعي.

ومَحَلُّ الاختلاف هو تفاوت الزيادة في المراتب، ونصوص النَّقَلَةِ مختلفةً، والذي نَقَلَهُ السخاويُّ عن الإمام الشاطبيِّ ـ رحمهما الله ـ أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين: طُولَى لورش وحمزة، ووُسْطَى: للباقين[(٢)]، وبه يأخذ الناظم ـ أبقاه الله تعالى ـ إذا قرأ من طريق الشاطبية[(٣)].

وإذا اعتبرت مراتب القراء في الترتيل والتوسُّط والحدر تَلَخَّصَ منها أربعُ مراتب، فيكون أطولهم في هذا النوع: ورش وحمزة، ثم عاصم، ثم ابن عامر والكسائي، ثم أبو عمرو وابن كثير وقالون.

واختلفوا في مقدار هذه المراتب:

فقيل: أوَّلُ الرُّتَبِ ألِفٌ ورُبْعٌ، ثم ألِفٌ ونِصْفٌ، ثم ألِفٌ وثَلاثةُ أُرباعٍ، ثم ألِفَانِ.

وقيل: أوَّلُها ألِفٌ ونِصْفٌ، ثم ألِفَانِ، ثم ألِفَانِ ونِصْفٌ، ثم ثلاثُ ألِفَاتٍ.

وهذا كله تقريبٌ لا تحديدٌ، ولا يَضْبِطُهُ إلا المشافهةُ والإدْمَانُ»[(٤)].

(١) ينظر: الداني: التيسير ص٣٠ ـ ٣١.
(٢) ينظر: السخاوي: فتح الوصيد ١/١٧٨.
(٣) ينظر: النشر ١/٣٣٣.
(٤) الحواشي المفهمة ص١١٦، وينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٤٢ظ، وعلي القاري: =

وجَمَعَ الشيخ خالدٌ الأزهري (ت٩٠٥هـ) بين المراتب والمقادير مُرَجِّحاً المذهب الثاني الذي ذكره ابن الناظم في المقادير، وذلك في قوله: «ولا خلافَ بين القراء في اعتباره، نعم اختلفوا في مقداره:

فمنهم مَنْ قال: يُمَدُّ مقدارَ ثلاثِ ألفاتٍ، وهذا مأخوذ به لورش وحمزة.

ومنهم مَن قال: يُمَدُّ مقدارَ ألفين ونِصْفٍ، وهذا مأخوذ به لعاصم.

ومنهم من قال: يُمَدُّ مقدارَ ألفينِ فقط، وهذا مأخوذ به لابن عامر والكسائي.

ومنهم من قال: يُمَدُّ مقدارَ أَلِفٍ ونِصْفٍ، وهذا مأخوذ به لابن كثير وأبي عمرو وقالون»[(١)].

وعلل علماء التجويد هذا النوع من المد[(٢)]، فقال أبو عمرو الداني إنه جاء «بياناً للهمزة لخفائها»[(٣)]، وقال مكي: «إن هذه الحروف خفية، والهمزة حَرْفٌ جَلْدٌ بعيدُ المخرج، صَعْبٌ في اللفظ، فلما لاصقت حرفاً خفياً خِيفَ عليه أن يزداد بملاصقة الهمزة له خفاءً، فَبُيِّنَ بالمد لِيَظْهَرَ»[(٤)].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ): «والعلة في وجوب المد تختلف، فعلة وجوبه فيما إذا كان بعدَ حرفِ المَدِّ همزةٌ أنَّ حروف المد في غاية الخفاء والخِفَّةِ والهمزةَ في غاية الظهور والثِّقَلِ، فهما ضِدَّان، فجاءَ المدُّ مُقَرِّباً لهذه الحروف ومظهراً لخفائها، لِيَحْصُلَ هناك مناسبةٌ ما تُحَصِّنُ

= المنح الفكرية ص٢٣٠، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٢٥.

(١) الحواشي الأزهرية ص٩١.

(٢) قال ابن الناظم (الحواشي المفهمة ص١١٦) معللاً تفاوت المراتب: «ووجه التفاوت مراعاة سَنَنِ القراءة»، لكن التاذفي قال (الفوائد السرية ٤٣و): «لو رُوعِيَ سنن القراءة وطريقها من الترتيل والتوسط والحدر لكانت مراتب المد ثلاثاً لا أربعاً، لكنها أربع».

(٣) التحديد ص١٢١.

(٤) الكشف ١/٤٦، وينظر: المهدوي: شرح الهداية ص٢٢٤.

الهمزة وتحرسها، ولولا ذلك لم يُؤْمَنْ من أن يَغْلِبَ خفاؤُها على الهمزة، فتَضْعُفَ وتتلاشى»[(١)].

وجمع التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) بين تعليل الداني ومكي بقوله: «وَجْهُ المَدِّ أنَّ حرف المد ضعيفٌ خَفِيٌّ، والهمزة حَرْفٌ قَوِيٌّ صَعْبٌ، فزِيدَ في المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوي، وقيل: لِيُتَمَكَّنَ من اللفظ بالهمزة على حقها»[(٢)].

ووَضَّحَ الدكتور إبراهيم أنيس التعارض بين وضع آلة النطق عند النطق بالهمزة والنطق بحروف المد، حيث تقتضي الهمزة قَفْلَ مَجْرَى النَّفَسِ، وتقتضي حروف المد انفتاحه، فهما ضِدَّان، كما عبر عبد الوهاب القرطبي في قوله السابق، وذلك في قوله: «أما السر في هذه الإطالة فهو ـ كما يبدو لي ـ الحرص على صوت اللين [أي المد] وطوله، لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين، إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حُرّاً طليقاً، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة[(٣)]، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقاً محكماً يليه انفراجهما فجأة، فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضلي كبير، وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين»[(٤)].

(١) الموضح ص١٢٨.
(٢) الفوائد السرية ٤٣و.
(٣) هذه العبارة لا تخلو من مسامحة، لأن فتحة المزمار الكائنة بين الوترين الصوتين لا تكون منفرجة عند النطق بحروف المد، لأن صفة الجهر التي تُمَيِّزُ هذه الحروف تقتضي تضام الوترين واهتزازهما، ولم يكن يخفى مثل هذا عن الدكتور إبراهيم أنيس.
(٤) الأصوات اللغوية ص١٥٩.





المبحث الرابع

المَدُّ الجائِزُ

قال المصنف:

٧٢ ـ وَجَـائِـزٌ إذا أَتَـى مُـنْـفَـصِـلا أَوْ عَرَضَ السكونُ وَقْفاً مُسْجَلا

أي: المد جائز في حالتين: الأولى إذا جاء حرف المد في آخر كلمة والهمزة في أول كلمة أخرى، والثانية إذا وقع حرف المد قبل سكون عارض للوقف، وسُمِّيَ جائزاً لجواز مَدِّهِ وقَصْرِهِ عند جميع القراء[١].

وقوله: (وَقفاً مُسْجَلاً): أي وقفاً مطلقاً[٢].

أولاً: المد الجائز المنفصل:

وهو أن يأتي حرف المد منفصلاً عن الهمزة بأن يكون حرفُ المدِّ آخرَ كلمة والهمزةُ أولَّ كلمة أُخرى، وحُكْمُهُ الجَوازُ، ولهذا يقال فيه: المد الجائز، ويُسَمَّى أيضاً: مَدَّ البَسْطِ، لأنه يُبْسَطُ بين كلمتين، ويُسَمَّى مَدَّ الفَصْلِ لأنه يَفْصِلُ بين الكلمتين، كما يقال فيه أيضاً مَدُّ حرفٍ لحرفٍ، أي مَدُّ كلمةٍ لكلمةٍ[٣]، وأمثلته نحو قوله تعالى:

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١].

﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦].

---

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٢، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٣٤.

(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٨.

(٣) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٣٣٠.

﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ [التحريم: ٦].

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤].

وليس كل ما اتصل رسماً كان من الواجب المتصل «فإن الاعتبار بالاتصال الأصْلِيِّ لا بالاتصال الكَتْبِيِّ ولا بالانفصال الرَّسْمِيِّ»، فألف (ها) التنبيه إذا وقعت بعدها همزة يكون مَدُّها منفصلاً، وإن اتصلت رسماً في مثل: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]، وكذلك حكم (يا) التي للنداء في مثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ١٠٤] فإنها في حكم المنفصل وإن اتصلت رسماً[(١)]، أما ﴿هَآؤُمُ﴾ [الحاقة: ١٩] فمده متصل، لأن (ها) من أصل الكلمة[(٢)].

ومن هذا القبيل مد حركة هاء الضمير[(٣)] في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٧٥] لأنها تصير بالإشباع حرف مد بعده همزة، وذلك إذا وقعت بين متحركين، نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ﴾ [الكهف: ٣٧]، و﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٦] ولا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم بواو وبعد الكسر بياء، إلا مواضع[(٣)].

فإذا لم يقع بعد هاء الضمير المذكور همزة كان مد الواو أو الياء طبيعياً، وإذا وقعت بعدهما همزة كان المد جائزاً منفصلاً، ويُسَمَّى المد في الحالة الأولى صلة صغرى، وفي الحالة الثانية صلة كبرى، نحو قوله تعالى:

﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ٢٥﴾ [هود: ٢٥].

﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

---

(١) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٣١٩.
(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٢٨.
(٣) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٣٠٤، والمرعشي: جهد المقل ص٢٤٤، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٤٨.

ومثل هاء الضمير في المد والقصر هاء اسم الإشارة (هذِهِ)، فإذا وقعت بين متحركين وُصِلَت بياء، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، فإن وقعت بعدها همزة كانت من المد الجائز المنفصل، نحو: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنۡعَٰمٞ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، فإن وقع بعدها ساكن حذفت صلتها لالتقاء الساكنين، نحو ﴿عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٠][١].

وأما الهاء في نحو: ﴿إِلَٰهَ﴾ [البقرة: ١٦٣] و﴿فَوَٰكِهُ﴾ [المؤمنون: ١٩]، و﴿مَا نَفۡقَهُ﴾ [هود: ٩١]، و﴿وَجۡهُ أَبِيكُمۡ﴾ [يوسف: ٩]، ونحو: ﴿وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [لقمان: ١٧]، و﴿لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ﴾ [مريم: ٤٦]، و﴿لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ﴾ [الأحزاب: ٦٠] فإنها لا تُمَدُّ لأنها ليست بهاء ضمير، بل هي من نفس الكلمة[٢].

ويُشْتَرَطُ لتحقق المد الجائز المنفصل وصل حرف المد بما بعده، فإذا وقف القارئ على حرف المد عاد إلى أصله، وسقط المد الزائد، وإذا كان حرفُ المد ناتجاً عن إشباع حركة هاء الضمير أو هاء اسم الإشارة (هذه) فإن الوقف عليها يكون بالسكون[٣].

والقراء مختلفون في الأخذ بالمد المنفصل، وفي مراتبه، قال ابن الناظم: «فورشٌ وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي يمدونه بلا خلاف، وابن كثير والسوسي[٤] يَقْصُرَانِهِ بلا خلاف، وقالون والدوري[٥] يَمُدَّانه ويَقْصُرَانه»[٦].

(١) ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني ص١٠٥، والمرصفي: هدية القاري ١/ ١٣٦.
(٢) ينظر: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٤٩.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٧، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٣٥.
(٤) السوسي: صالح بن زياد بن عبد الله، أبو شعيب، أخذ القراءة عن يحيى بن المبارك اليزيدي، عن أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة ٢٦١هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٣٩٠، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٣٢).
(٥) الدوري: حفص بن عمر بن عبد العزيز، أبو عمر البغدادي الضرير، نزيل سامراء، قرأ على يحيى ابن المبارك اليزيدي، عن أبي عمرو، وعلى الكسائي نفسه، توفي سنة ٢٤٦هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/ ٣٨٦، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٥٥).
(٦) الحواشي المفهمة ص١١٧.

وقال ابن الجزري في النشر: «وقد اختلفت العبارات في مقدار مَدِّه اختلافاً لا يمكن ضبطه ولا يصح، فقَلَّ من ذكر مرتبة لقارئ إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها»(١).

ولخَّص ابن الناظم تلك المراتب بقوله: «فمَن مَدَّ فمَدُّهُ متفاوت على مراتبهم في الترتيل والتوسط والحدر، كما قرَّرنا في المتصل، وأطولهم مَدّاً في هذا النوع حمزة وورش، ثم عاصم، ثم ابن عامر والكسائي، ثم قالون والدوري في أحد وَجْهَيْهِمَا، ثم ابن كثير والسوسي وقالون والدوري في ثاني وَجْهَيْهِمَا، وهذه الرتبة الأخيرة عارية عن الفرعي، وهي الخامسة على المتصل، وأصحابها في المتصل الرابعة.

وأول مراتب المنفصل على القول الأول: أَلِفٌ، ثم أَلِفٌ ورُبْعٌ، ثم ألِفٌ ونِصْفٌ، ثم أَلِفٌ وثلاثةُ أَرباعٍ، ثم أَلِفَانِ.

وعلى القول الثاني: أَلِفٌ، ثم أَلِفٌ ونِصْفٌ، ثم ألِفَانِ ونِصْفٌ، ثم ثَلاثُ أَلِفَاتٍ»(٢).

وعلَّق ابن الجزري بعد أن فَصَّلَ مراتب القراء في مَدِّ المنفصل بقوله: «واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه، بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة الدنيا وهي القصر إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قُدِّرَت بألف أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدَّر غير مُحَقَّقٍ، والمُحَقَّقُ إنما هو الزيادة، وهذا مما تُحْكِمُهُ المشافهةُ، وتُوضِحُهُ الحكايَةُ، ويُبَيِّنُهُ الاختبار، ويَكْشِفُهُ الحِسُّ»(٣).

ويمد الجائز المنفصل في رواية حفص عن عاصم أربع حركات أو خمس حركات، والمد أربعاً هو الأشهر، وذلك في حالة الوصل فقط، أما

(١) النشر ١/ ٣١٩، وينظر أيضاً: ١/ ٣٣٣.
(٢) الحواشي المفهمة ص١١٧.
(٣) النشر ١/ ٣٢٧، وينظر: الصفاقسي: تنبيه الغافلين ص١١٢.

عند الوقف فإن سبب المد يزول ويعود المد طبيعياً[١].

ثانياً: المد العارض للسكون:

وهو المقصود **بقول المصنف**: (أو عَرَض السكونُ وَقْفاً مُسْجَلا)، أي الثاني من أقسام المد الجائز: إذا كان السكون بعد حرف المد عارضاً للوقف، **وقوله**: (مُسْجَلاً) أي: وقفاً مطلقاً، سواءٌ كان سكوناً محضاً أو إشماماً، وهو تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير تصويت، لا رَوْماً، فإنَّ حُكْمَ الرَّوْمِ حُكْمُ الوصل، لأنه النطق ببعض الحركة[٢].

وأمثلته كثيرة، نحو: ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣]، ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] عند الوقف.

ويجوز فيه ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر[٣]:

وَجْهُ مَدِّه حَمْلُهُ على اللازم بجامع اللفظ.

ووجه التوسط: اعتبار سكون الوقف العارض مع حَطِّه عن السكون اللازم.

ووجه القصر: أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً، فاسْتُغْنِيَ عن المد.

وقال ابن الجزري: «الصحيح جواز كل من هذه الثلاثة لجميع القراء، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم، فإنه يجوز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة وما دونها، للقاعدة المذكورة»[٤].

---

(١) ينظر: المرصفي: هداية القارئ ١/ ٢٨٤، ومحمد عصام القضاة: الواضح في أحكام التجويد ص٩١، وأحمد خالد شكري وزملاؤه: المنير ص٨٠.

(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٨.

(٣) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٣١٥، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٨، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٩٣.

(٤) النشر ١/ ٣٣٦.

ويلحق بالمد العارض للسكون مد حرف اللين إذا سكن ما بعده للوقف، فيجوز فيه عن أئمة الأداء ثلاثة مذاهب: الإشباع، والتوسط، والقصر[(١)]، نحو: ﴿وَٱلصَّيۡفِ﴾ [قريش: ٢]، ﴿مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾ [قريش: ٤]، و﴿مِن شَيۡءٍ﴾ [آل عمران: ٩٢] في الوقف لغير ورش[(٢)].

(١) المصدر نفسه ١/ ٣٤٩، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٣٧.

(٢) ينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص١٢٩، وابن الجزري: النشر ١/ ٣٤٦، والتمهيد (له) ص١٧٦، والمرعشي: جهد المقل ص٢٢٣.



المبحث الخامس

مَحاذيرُ المدود

لعل حروف المد أكثر أصوات اللغة قابلية للتفاوت في النطق، وذلك لأنها أوسع الحروف مخرجاً، ولها القابلية على الامتداد بقدر ما يُسْعِفُ النَّفَس، وقد استعملت العرب المد عند التطريب وتعظيم الأمور بالوعظ والتهدد وما أشبه ذلك(١).

ومن ذلك مدُّ التعظيم في نحو ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقد اجتمع فيه سببان هما المبالغة، ووجود الهمزة، وقد ورد في بعض الروايات من غير وجود الهمزة في مثل ﴿لَا رَيْبَۛ﴾ [البقرة: ٢]، لكنه سبب ضعيف ولهذا لم يجمع عليه القراء، والقاعدة المتبعة عند القراء هي العمل بأقوى السببين، مثل الوقف على (يشاء) وما كان مثله مما اجتمع في سببان: الهمزة والسكون العارض للوقف، فيؤخذ حينئذ بأقوى السببين، وهو الهمزة، فلا يجوز فيه القصر عن أحد من القراء(٢).

وإذا لم يَحْرِصِ القارئ على تَوْفِيَةِ حروف المد حقها أتى بما لا يجوز في القراءة سواء بالزيادة أو النقصان، وقد حذَّرَ علماء القراءة والتجويد من عدد من الظواهر التي قد تصاحب النطق بحروف المد. منها:

١ ـ الإفراط في المد:

يجب مراعاة أحكام المدود مما أجمع عليه القراء أو اختلفوا فيه،

(١) ينظر: المهدوي: شرح الهداية ص٢٢٤.
(٢) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥ و١/ ٣٦٠ ـ ٣٦١، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٢.والقوة والضعف في السبب يتفاضل (ينظر: النشر ١/ ٣٥١).



فالزيادة أو النقصان في المدود لا تجوز إلا بسبب وأثر، ويحسن بدارس التجويد الإلمام بأحكام المد ومعرفة مذاهب القراء فيها، وأقل ما يلزمه من ذلك معرفة مذهب عاصم من رواية حفص عنه، وتقدَّم أن من المد ما هو مُجْمَعٌ عليه ومنه ما هو مختلف فيه، فالمجمع عليه:

١ ـ المد اللازم في مثل ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١﴾.

٢ ـ المد الواجب في مثل ﴿جَآءَ﴾.

والمختلف فيه نوعان:

١ ـ المد الجائز المنفصل في مثل ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾.

٢ ـ المد العارض للسكون في مثل ﴿نَسۡتَعِينُ﴾.

أما ما اتفق القراء على مَدِّه فيجب المحافظة على زيادة المد فيه من غير إفراط، والغالب في مده ثلاث ألفات[1]، وأما ما اختلفوا فيه فإن أكثرهم يُجَوِّزُ فيه المراتب الثلاث: الطول والتوسط والقصر، وتُقَدَّرُ بثلاث ألفات، وبألفين، وبألف واحدة، وهو المد الطبيعي[2].

(١) فرَّق بعض علماء التجويد بين مَدِّ ما كان سببه التشديد، وما كان سببه الهمزة، فجَعَلَ المدة التي تجيء للتشديد أقل من المدة التي تجيء للهمزة (ينظر: السعيدي: رسالتان في تجويد القرآن ص٣٣)، لكن عبد الوهاب القرطبي قال (الموضح ص١٣٦): «وأكثر القراء وجمهورهم على التسوية بين البابين في المد، وهو الوجه، لأن المد إنما جُعِلَ بدلاً من الحركة ليقوى به الساكن، كذلك أيضاً أُلْحِقَ قبل الهمز ليقوى به الحرف الضعيف، فقد استويا في استيجابه من وجه واحد، فلا وجه للفرق».

(٢) ذكر أبو عمرو الداني في التيسير (ص٣٠) أن مذهب عاصم مَدُّ المنفصل، ونص على ذلك في كتابه جامع البيان (ص١٨٦ ـ ١٨٧)، وتابع الشاطبي في قصيدته (حرز الأماني) ما ذكره أبو عمرو الداني في التيسير، ومن ثم فإن علماء القراءة يقولون: إن قصر المنفصل لم يثبت لحفص من طريق الشاطبية، لكن ابن الجزري أثبته في النشر (١/٣٢١) من طرق عدة، وضَمَّنَهُ منظومته (طيبة النشر)، فمن قرأ من طريق الشاطبية لم يقصر، ومن قرأ له من طريق الطيبة جاز له القصر (ينظر: المرصفي: هداية القاري ١/٢٨٦ و٢٩٢ ـ ٢٩٦، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/٨٣٦، وحسني شيخ عثمان: حق التلاوة ص٢٨٢).

وإذا أخذ القارئ بأحد وجوه القراءة فعليه أن يستمر على ذلك في قراءته حتى يفرغ منها، فلا ينبغي أن يقع تلفيق في قراءته، بأن يمد في موضع ويقصر في موضع فإنه مكروه[١].

ويَعُدُّ علماء القراءة والتجويد الزيادة في المد على المقدار المحدد في مذهب كل قارئ من عيوب القراءة، ومن اللحن، فقال ابن البناء (ت٤٧١هـ): «وكذلك يُحذر من زيادة الممدود الذي يُخْرِجُهُ عن حَدِّه، فيعتقد أنه تجويد وأنه فيه من المحسنين، ولا يعلم أنه من المسيئين»[٢].

وقال المرادي (ت٧٤٩هـ) شارحاً قول علم الدين السخاوي في نونيته:

لا تَحْسَبِ التجويدَ مَدّاً مُفْرِطاً   أو مَدَّ ما لا مَدَّ فيه لِوَانِ

«الإفراط في مد حروف المد، وهو تجاوز الحد، يقال: أفرط في الأمر: أي جاوز فيه الحد، وليس من التجويد في شيء، بل هو من اللحن الخفي، وربما خرج إلى حَدِّ الجلي، وللمد حدٌّ يوقف عنده، ومقدار لا يصح تجاوزه»[٣].

وقال المرعشي (ت١١٥٠هـ): «وأكثر غلطاتهم أيضاً في زيادة المد الطبيعي في غير محل زيادته، وترك الزيادة في محلها، وإحداث مدٍّ في ما ليس فيه مدٌّ أصلاً»[٤].

وقال علي القاري (ت١٠١٤هـ): «ثم اعلم أن الزيادة على المقدار الوارد في حد المد أيضاً ممنوع... فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين فمن أقبح البدعة، وأشد الكراهية»[٥].

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٠، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٣٥و ١٤٣.
(٢) بيان العيوب ص٣٨.
(٣) المفيد ص٥٧.
(٤) جهد المقل ص٢٩٠.
(٥) المنح الفكرية ص٢٤٠.



٢ ـ تَرْعِيدُ المَدِّ:

ومن عيوب القراءة ترعيد الصوت بالمدات، قَصْدَ التطريب وهو مكروه مَنْهِيٌّ عنه، قال السعيدي (تُوفِّي حدود ٤١٠هـ): «ومما يُحْفَظُ أيضاً ترعيد المدَّات، في مثل قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]. . . وكذلك ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]. . . وما أشبه هذه الحروف، تُمَدُّ مَدّاً حَسَناً مُسْتَوِياً مُسْتَقِيماً، بلا تَرْعِيدٍ ولا تَهْزِيزٍ ولا اضطراب عند خروجهن»[(١)].

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ): «وقد بَقِيَ الآن أن نُبَيِّنَ ما يُسْتَكْرَهُ في المد ونُنَبِّهَ عليه لِيُجْتَنَبَ، ونُمَثِّلَهُ في مواضع قريبة لِيُسْتَدَلَّ بالأقل على الأكثر، فنقول: ينبغي أن يكون الصوت في المد سليماً من ترعيد وتمطيط، خالصاً من اضطراب وتهزيز، صافياً من إجراءِ النَّفَسِ معه وتكدير رَوْنَقِهِ به»[(٢)].

وقال ابن البناء (ت٤٧١هـ): «ومن العيوب الترعيد، وصفته تعليق الصوت بترديد الحنجرة، كأنه يروم منزلة من التطريب»[(٣)].

٣ ـ إشرابُ المَدِّ غُنَّةً:

المدُّ يُشْبِهُ الغُنَّةَ، إلا أنه يجري في الفم والغنة تجري في الأنف، فإذا وقع حرف من حروف المد قبل النون فإنه قد تلحقه غنةٌ بسبب التجاور، وحذَّر علماء التجويد من ذلك، فقال الأندرابي (ت٤٧٥هـ): «فإن سكنت الياء وانكسر ما قبلها، أو سكنت الواو وانضم ما قبلها أَشْبَعْتَهُمَا مِن غير غُنَّةٍ نحو: يؤمنون، والمؤمنون، والمؤمنين»[(٤)].

وقال محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ): «وَلْيُحْذَرْ عن. . . إعطاء الغنة لغير حروفها، كما يفعله بعض الناس في الياء المدية والواو المدية في مثل

(١) رسالتان في تجويد القرآن ص٤٧.
(٢) الموضح ص١٣٤.
(٣) بيان العيوب ص٣٨.
(٤) الإيضاح ص٣٠٦ ـ ٣٠٧.



﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿طسٓ﴾ [النمل: ١]، ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، تبعاً لغنة النون»[١].

وقال أيضاً وهو يتحدث عن تجويد ألفاظ سورة الفاتحة: «إن الغنة لَمَّا أشبهت المد، كما سبق نقلاً عن التمهيد[٢]، يلائم إحداث الغنة مع تلفظ المد، ولذا يلفظ بعض الناس المَدَّ مصحوباً بالغنة في مثل: ﴿نَسْتَعِينُ﴾، وهو لا يشعر بذلك، وذلك لَحْنٌ، وطريق معرفة حدوثها في مثل ذلك أن تلفظه مرة مع الإمساك على أنفك ومرة بدونه، فإن اختلف صوت المد في الحالين فاعلم أنه مصحوب بها.

وطريق الحذر عنها مَنْعُ النَّفس الجاري مع المد عن التجاوز إلى الخيشوم، وامتحان صوته بالإمساك على الأنف وتركه إلى أن يتعوَّد تخليص المد عنها»[٣].

---

(١) جهد المقل ص٣٠٥.
(٢) ينظر: جهد المقل ص٢٠٣، والتمهيد لابن الجزري ص١٦٧.
(٣) جهد المقل ص٣١١ ـ ٣١٢.

الباب الرابع

مكملات علم التجويد

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: معرفة مواضع الوقوف.

الفصل الثاني: معرفة رسم المصحف.

الفصل الثالث: معرفة كيفية الوقف والابتداء.



انتهى ابن الجزري من الحديث عن الموضوعات الأساسية لعلم التجويد، وهي: دراسة مخارج الحروف، وصفاتها، والأحكام الناشئة عن التركيب، ثم أتبع ذلك بالحديث عن موضوعات أخرى لها صلة بعلم التجويد ويتوقف على معرفتها إتقان القراءة وتجويد الأداء، وهي: معرفة مواضع الوقوف، وكيفية الابتداء والوقف، ومعرفة المقطوع والموصول من الرسم، وما رُسِمَ بالتاء من الهاءات في الأسماء.

واستوفى ابن الجزري الحديث عن هذه الموضوعات في ثلاثة وثلاثين بيتاً من البيت (٧٣) إلى البيت (١٠٥)، على النحو الآتي:

مواضع الوقوف: ٦ أبيات.

المقطوع والموصول: ١٥ بيتاً.

ما رُسِمَ بالتاء: ٧ أبيات.

كيفية الابتداء والوقف: ٥ أبيات.

ولم يكن حديث ابن الجزري عن هذه الموضوعات عارضاً، لأنه أشار في أول المنظومة أنه سيذكر فيها كل ما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه من الموضوعات التي يتوقف عليها تجويد القراءة، ومن ضمنها الموضوعات المذكورة، وقد قال طاش كبري زاده: «اعلم أن الناظم كما أشار إليه في صدر كتابه جعل هذه الأرجوزة مبنية على ثلاثة أمور: التجويد، والوقوف، ورسوم المصحف»[(١)].

وقد جمعتُ الحديث عن هذه الموضوعات في باب واحد أطلقت عليه عنوان (مُكَمِّلاتِ علم التجويد)، لأنه تضمن موضوعات تُكَمِّلُ

(١) شرح المقدمة الجزرية ص٢٢٩.



الموضوعات الأساسية لعلم التجويد، وهي تشكل في الوقت نفسه جزءاً من علوم أخرى، مثل علم الوقف والابتداء وعلم رسم المصحف، وقد أطلق عليها ابن الناظم عبارة (تَعَلُّقَات التجويد)(١)، والقاضي زكريا الأنصاري عبارة (مُتَعَلَّقَات التجويد)(٢)، وآثرت استعمال مصطلح (مُكَمِّلات)، وهو لا يبتعد كثيراً عما استعمله ابن الناظم أو القاضي زكريا.

وسوف أشرح الأبيات التي ضمنها ابن الجزري تلك الموضوعات على النسق الذي وردت فيه في (المقدمة)، ويمكن إدراجها في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: معرفة مواضع الوقوف.

الفصل الثاني: معرفة رسم المصحف.

الفصل الثالث: معرفة كيفية الوقف والابتداء.

(١) ينظر: الحواشي المفهمة ص١١٩.

(٢) الدقائق المحكمة ص٧٥.


معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الفصل الأول

معرفة مواضع الوقوف

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوقف: أهميته وتعريفه وأقسامه.

المبحث الثاني: بيان أنواع الوقوف.

المبحث الثالث: الوقوف بين مذاهب القراء واجتهاد العلماء.



يحتاج قارئ القرآن الكريم، والمتكلم باللغة، إلى تقطيع كلامه إلى مقاطع، أو تقسيمه على أقسام، والوقوف عند نهاية كل مقطع أو قسم، ويرجع ذلك إلى أمرين(١):

الأول: حاجة المتكلم أو القارئ إلى مَلْءِ رِئَتَيْهِ هواءً، لأن الهواء مادة الصوت، فكلما نَفِدَ الهواء من الرئتين احتاج الإنسان إلى استنشاقه مرة أخرى، والنطق يتأتَّى من هواء الزفير.

الثاني: الدلالة على المعاني، فالوقوف تحدد العلاقة بين أجزاء الكلام، وتساعد على إيضاح المعاني في نفس السامع.

وقال ابن الجزري في هذا المعنى: «لمَّا لم يُمْكِنِ القارئَ أن يقرأ السورة أو القصة في نَفَسٍ واحد، ولم يَجُزِ التنفسُ بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيَّن ارتضاءُ ابتداءٍ بعدَ التنفس والاستراحة، وتحتم ألَّا يكون ذلك مما يُخلُّ بالمعنى، ولا يُخلُّ بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد»(٢).

وقسَّم العلماء مباحث الوقف والابتداء على قسمين(٣):

١ ـ معرفة ما يوقف عليه وما يُبْتَدَأُ به.

٢ ـ معرفة كيف يوقف، وكيف يُبْتَدَأُ.

وهذا الفصل مخصص لدراسة القسم الأول من هذين القسمين، وهو

(١) ينظر: حيدرة: كشف المشكل ٢/ ٢٠٦.
(٢) النشر ١/ ٢٢٤.
(٣) ينظر: الأندرابي: الإيضاح ص٥٦٤، وابن الجزري: النشر ١/ ٢٢٤، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص١٠٦، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٤٩.



الذي تحدَّث عنه ابن الجزري في ستة أبيات من منظومته، وجمع فيها خلاصة مباحث هذا العلم، الذي كُتِبَت فيه عشرات المؤلفات، ما بين موجز ومفصَّل، وكثرة المؤلفات في هذا العلم دليل على أهميته وعناية علماء القرآن به، ولا يتسع المقام لذكر جميع المؤلفات في هذا العلم، وأكتفي بالإشارة إلى أهمها.

وكان ابن النديم (ت٣٨٥هـ) قد ذكر قائمة بأسماء الكتب المؤلفة في هذا العلم تتضمن اثني عشر كتاباً، أقدمها: كتاب الوقف والابتداء عن حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ)، ومن ضمنها كتاب الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٧هـ) المسمَّى إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ[(١)].

وكانت للنحاة مشاركة في التأليف في علم الوقف والابتداء، وقد قال أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) في مقدمة كتابه القطع والائتناف: «ولست أعلم أن أحداً من القراء الأئمة الذين أُخذت عنهم القراءة له كتاب مفرد في التمام إلا نافعاً ويعقوب، فإني وجدت لكل واحد منهما كتاباً في التمام، فأما النحويون فلهم كتب سنذكر منها ما يُحْتَاجُ إليه»[(٢)].

ومن كتب الوقف والابتداء المشهورة بعد كتاب ابن الأنباري وكتاب ابن النحاس: كتاب العماني (من علماء القرن الخامس): المرشد في الوقف والابتداء[(٣)]،وكتاب الداني (المكتفى في الوقف

(١) ينظر: الفهرست ص٣٨، وإيضاح الوقف والابتداء مطبوع بدمشق ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.

(٢) القطع والائتناف ص٧٤، وهو مطبوع في بغداد ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م بتحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر.

(٣) حققته هند منصور العبدلي (من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء) للحصول على الماجستير، ومحمد ابن حمود الأزوري (من سورة المائدة إلى آخر الكتاب) للحصول على الدكتوراه، كلاهما في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين ١٤٢٣هـ.
واختصره الشيخ زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) في كتاب المقصد لتلخيص ما في المرشد، مطبوع في القاهرة سنة ١٣١٣هـ، وأعادت نشره بالتصوير دار المصحف، دمشق ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

والابتدا)[١]، وكتاب (الوقف والابتداء) لمحمد طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ)[٢]، وكتاب (الهادي في المقاطع والمبادي) لأبي العلاء العطار (ت٥٦٩هـ)[٣].

وقائمة المؤلفات في الوقف والابتداء طويلة[٤]، وقد قال ابن الجزري في النشر: «وقد ألَّفَ الأئمةُ فيها كتباً قديماً وحديثاً، ومختصراً ومطولاً، أتيت على ما وقفت عليه من ذلك واستقصيته في كتاب (الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا)، وذكرت في أوله مقدمتين جمعت بهما أنواعاً من الفوائد، ثم استوعبت أوقاف القرآن سورة سورة»[٥].

ويتألف معظم كتب الوقف والابتداء من قسمين، الأول في أصول الوقف، والثاني في فرش الوقوف على سور القرآن، ولَخَّصَ ابن الجزري في منظومته أصول الوقف دون الفرش لأن ذكره لا يناسب منهج الاختصار الذي اعتمده المصنف في المقدمة.

وسوف أشرح الأبيات المتعلقة بمعرفة مواضع الوقوف في ثلاثة مباحث:

الأول: الوقف: أهميته وتعريفه وأقسامه.

الثاني: بيان أنواع الوقوف.

الثالث: الوقوف بين مذاهب القراء واجتهاد العلماء.

(١) مطبوع بتحقيق الدكتور جايد زيدان مخلف، بغداد ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، وله طبعات أخرى.

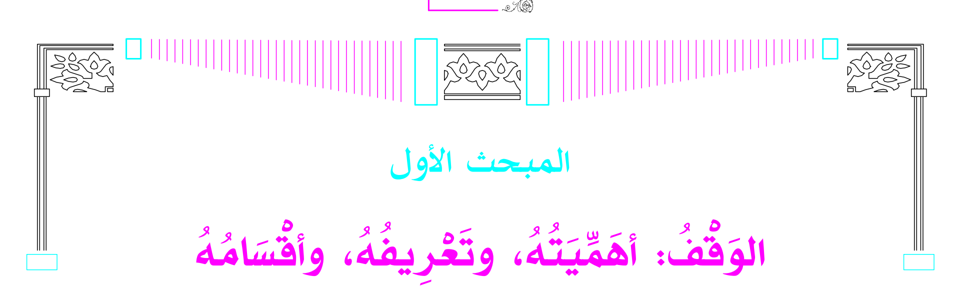
(٢) مطبوع بتحقيق الدكتور محسن هاشم درويش، عمان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

(٣) حققه الدكتور عمر عبد حسين الطلالقة في الجامعة الإسلامية ببغداد لنيل شهادة الدكتوراه ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٤) ينظر: عن مؤلفات الوقف والابتداء: عبد الرزاق أحمد الحربي: علم الوقف والابتداء ص١٠٠ ـ ١٢٠.

(٥) النشر ١/ ٢٢٤.





المبحث الأول

الوَقْفُ: أَهَمِّيَتُهُ، وتَعْرِيفُهُ، وأقْسَامُهُ

قال ابن الجزري:

٧٣ ـ وبعدَ تجويدكَ للحروفِ لا بُدَّ مِن معرفةِ الوقوفِ

٧٤ ـ والِابْتداءِ، وهي تُقْسَمُ إذَنْ ثلاثةً: تامٌ، وكافٍ، وحَسَنْ

قوله: (الوقوف)، قال ابن الناظم: «الوقوف: جمع وَقْفٍ، وجَمَعَها باعتبار تنوعها، ووَحَّدَ الابتداء لأنه غير متنوع»[(١)]، وقال علي القاري: «والأظهر أن (الوقوف) مصدر كالابتداء»[(٢)]،وهو مصدر الفعل (وَقَفَ) اللازم، أما إذا كان متعدياً فمصدره: الوَقْف، مثل رَجَعَ رَجْعاً ورُجوعاً، وصَدَّ صدّاً وصدوداً[(٣)].

ويريد المصنف في البيت: أنه بعدما أتقنتَ أيها القارئ، مخارج الحروف وصفاتها والإدمان في تجويدها وكيفية النطق بها، لا بد من معرفة الوقف والابتداء[(٤)]، ويمكن استيفاء شرح البيتين من خلال الحديث عن أهمية معرفة علم الوقف والابتداء، وتعريف الوقف، وبيان أقسامه.

أولاً: أهمية علم الوقف والابتداء:

علم الوقف والابتداء علم قائم بذاته، وقد أدرج بعض علماء التجويد مباحثه في كتبهم لحاجة متعلم التجويد وقارئ القرآن إليه، وجعلوا معرفته

(١) الحواشي المفهمة ص١١٩.
(٢) المنح الفكرية ص٢٤٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه ص٣١٥، ولسان العرب ١١/ ٢٧٥ (وقف).
(٤) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص١٠٦.

شرطاً لتجويد القراءة، قال المرعشي: «وهذا فن مستقل مغاير لفن التجويد، لكن جرت عادة بعض العلماء بجعل قواعده الكلية جزءاً من كتب التجويد، ويجب تَعَلُّم هذا الفن»[(١)].

قال ابن الأنباري: «ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتامٍّ ولا كافٍ»[(٢)].

وقال أبو جعفر النحاس: «وهو علم يحتاج إليه جميع المسلمين، لأنهم لا بد لهم من قراءة القرآن»[(٣)].

وقال النحاس أيضاً: «فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرأه، ويَشْغَلَ قلبَه به، ويَتَفَقَّدَ القطع والائتناف، ويحرص على أن يُفْهِمَ المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغنٍ أو شبيه، وأن يكون ابتداؤه حسناً، ولا يقف على مثل: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَۘ وَٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦]، لأن الواقف ها هنا قد أشرك بين المستمعين وبين الموتى، والموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنما أخبر أنهم يُبْعَثُونَ... فيحتاج القارئ أن ينظر أين يقطع، وكيف يأتنف»[(٤)].

وقال أبو عمرو الداني في كتاب التحديد: «اعلم أن التجويد لا يتحصل لقراء القرآن إلا بمعرفة الوقف، ومواضع القطع على الكلم، وما يجتنب من ذلك لبشاعته وقبحه»[(٥)].

وقال الداني أيضاً في كتاب شرح قصيدة أبي مزاحم: «معرفة ما يتم

(١) جهد المقل ص٢٤٩.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١/١٠٨.
(٣) القطع والائتناف ص٧٣.
(٤) المصدر نفسه ص٩٧.
(٥) التحديد ص١٧٤.

الوقف عليه، وما يَحْسُنُ، وما يَقْبُحُ، من أَجَلِّ أدوات القراء المتحققين بالقراءة ومعرفة ذلك مما لا بد (منه)، فينبغي لهم أن يُعْمِلُوا أنفسهم في طلبه والسؤال عنه، حتى يقفوا عليه، ويستعملوه في تلاوتهم»[(١)].

وقال ابن الطحان (ت٥٦٠هـ) في مقدمة كتابه (نظام الأداء في الوقف والابتداء): «القارئ مأمور عند العلماء بإحسان الوقف والابتداء، حفظاً على النظم الذي أعجز البلغاء تَسْوِيرُهُ وتفصيلُهُ، . . . فيتعين على القارئ تحصيل ما يُسَدِّدُهُ إلى القطع السليم، ويهديه إلى الابتداء القويم»[(٢)].

ولم يزل السلف الأول من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من العلماء اللاحقين يَحُضُّون على معرفته وتعلمه، وجاءت عنهم الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة في ذلك[(٣)]. وأورد المؤلفون في علم الوقف وشراح المقدمة شواهد على عناية سلف الأمة بوقوف القرآن، أشهرها حديثان وأثران،أما الحديثان فهما:

الحديث الأول: أخرج الإمام أحمد[(٤)] في مسنده عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت: كان يُقَطِّعُ قراءته آيةً آيةً[(٥)].

الحديث الثاني: أخرج مسلم[(٦)] ....

(١) شرح قصيدة أبي مزاحم ٥١ظ.

(٢) نظام الأداء ص٢٠ ـ ٢٢.

(٣) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٠١.

(٤) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني البغدادي، إمام في الحديث والفقه، صاحب المذهب الفقهي المنسوب إليه، صَبَرَ في محنة خلق القرآن،له المسند في الحديث وغيره من المؤلفات، توفي ببغداد سنة ٢٤١هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٢/ ٩٦، والأعلام ١/ ٢٠٣).

(٥) مسند الإمام أحمد ص١٩٦٥، رقم الحديث (٢٧١١٨)، وينظر: الترمذي: جامعه ص٤٤٦، رقم الحديث (٢٩٢٣). وذكر القسطلاني أن هذه الرواية لا تخلو من ضعف، وأن ما جاء في رواية أخرى من أنه ﷺ كان يقرأ قراءة مفسرة حرفاً حرفاً أصح (ينظر: لطائف الإشارات ١/ ٢٥٣ ـ ٣٥٤).

(٦) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين، محدِّث حافظ، من =

عن عدي بن حاتم[(١)] أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: من يُطِعِ اللهَ ورسولَه فقد رشد، ومن يعصهما فقد غَوَى، فقال رسول الله ـ ﷺ: «بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعصِ الله ورسوله»[(٢)]. وليس في هذه الرواية دلالة على موضوع الوقف، واستدل أهل الوقف برواية مختصرة للحديث رواها أبو داود[(٣)]، عن عدي بن حاتم جاء فيها[(٤)]: «فقد رشد، ومن يعصهما»، فقال: «قم أو اذهب، بئس الخطيب أنت»[(٥)].

وأما الأثران فهما:

الأثر الأول: عن عبد الله بن عمر[(٦)] رضي الله عنه قال: «لقد عشنا بُرْهَةً من دهرنا، وإنَّ أحدنا لَيُؤْتَى الإيمانَ قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»[(٧)].

= أئمة الحديث، أشهر كتبه (صحيح مسلم)، وله كتب أُخرى في الحديث ورجاله وعلله، وتوفي بظاهر نيسابور سنة ٢٦١هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١٢/ ٢٣٢، والأعلام ٧/ ٢٢١).

(١) عدي بن حاتم الطائي، صحابي من الأجواد العقلاء، كان إسلامه سنة ٩هـ، وشهد فتح العراق، ثم سكن الكوفة وتوفي بها سنة ٦٨هـ (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٣/ ١٠٥٧، والأعلام ٤/ ٢٢٠).

(٢) صحيح مسلم ص٣٣٦، رقم الحديث (٨٧٠).

(٣) أبو داود: سليمان بن الأشعث السَّجستاني، محدِّث، حافظ، فقيه، إمام أهل الحديث في زمانه، أصله من سجستان، وتوفي في البصرة سنة ٢٧٥هـ، من تصانيفه: كتاب السنن، أحد الكتب الستة المشهورة في الحديث (ينظر: معجم المؤلفين ٤/ ٢٢٥، والأعلام ٣/ ١٢٢).

(٤) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٠١، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٤٧.

(٥) سنن أبي داود ص١٣٥، رقم الحديث (١٠٩٩).

(٦) عبد الله بن عمر بن الخطاب: صحابي، زاهد، فقيه، هاجر إلى المدينة مع أبيه وشهد فتح مكة، وشارك في فتوح أفريقية، واجتنب الفتنة، وتوفي بمكة سنة ٧٣هـ (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٣/ ٩٥٠، والأعلام ٤/ ١٠٨).

(٧) النحاس: القطع والائتناف ص٧٨، وابن الجزري: النشر ١/ ٢٢٥.

والأثر الثاني: عن علي بن أبي طالب[١] رضي الله عنه قال: الترتيل حفظ الوقوف، وبيان الحروف»[٢]، وفي رواية: «الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»[٣].

وإذا كانت دلالة الحديث الثاني على الوقف غير بَيِّنَةٍ، فإن دلالة الحديث الأول واضحة، وكذلك إذا لم تكن دلالة الأثر الأول على الوقف غير قاطعة، فإن دلالة الأثر الثاني لا شك فيها، ومن ثم اشترط كثير من أئمة القراءة على الشيخ المجيز أن لا يُجِيزَ الطالب إلا بعد معرفة الوقف والابتداء[٤].

ثانياً: تعريف الوقف والابتداء:

الوَقْفُ لغةً: خِلافُ الجُلُوسِ، والوَقْفُ: الإمْسَاكُ والكَفُّ، يقال: وَقَفَ الرجل يَقِفُ وُقُوفاً، وَوَقَفْتُه أنا وَقْفاً[٥].

والوَقْفُ في الاصطلاح: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يُتَنَفَّسُ فيه عادة، بنيةِ استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله تبعاً لنوع الوقف[٦]. وعرَّفه بعض شراح المقدمة بقوله: «قَطْعُ الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة»[٧].

(١) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أمير المؤمنين، ورابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ابن عم النبي ﷺ وصهره، فضائله أكثر من أن تذكر في مثل هذه العجالة، استشهد في ١٧ رمضان من سنة ٤٠هـ رضي الله عنه .
(٢) السمرقندي: روح المريد ص٦٠ و٢١٢.
(٣) ابن الجزري: التمهيد ص٣.
(٤) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٢٥، والقسطلاني: لطائف الإشارات ١/ ٢٤٩.
(٥) ينظر: لسان العرب ١١/ ٢٧٥ (وقف)، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٩٥، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص١٠٠.
(٦) ابن الجزري: النشر ١/ ٢٤٠.
(٧) عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٩٦، وخالد الأزهري: الحواشي المفهمة ص٩٤.



وزمن الوقف أو السكتة يكون بقدر ما يحقق الفصل بين الجمل لإيضاح المعاني، وبقدر ما يملأ القارئ رئتيه هواء، لاستئناف القراءة، فإن طالت السكتة صار قطعاً للقراءة، وإن قصرت عن زمن التنفس صارت سكتاً، كما هو في مذاهب بعض القراء.

وكان كثير من المتقدمين من علماء القراءة إذا استعملوا كلمة (القطع) أو (السَّكْت) يريدون بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مُقَيَّدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإنهم يميزون في دلالاتها، ومواضع استعمالها.

فالقطع عندهم: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أُخرى سوى القراءة، كالذي يقطع على حزب أو ورد أو في صلاة، أو نحو ذلك مما يُؤْذِنُ بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يُسْتَعَاذُ بعده للقراءة المستأنفة[(١)].

والسَّكْتُ: هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة، من غير تَنَفُّسٍ، وهو مذهبٌ لبعض القراء في بعض المواضع[(٢)]، وهو مُقَيَّدٌ بالسماع والنقل فلا يجوز إلا في ما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته[(٣)].

وانفرد حفص عن عاصم بالسكت في أربعة مواضع هي[(٤)]:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝ قَيِّمًا . . .﴾ [الكهف: ١ ـ ٢].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ [يس: ٥٢].

(١) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٣٩.
(٢) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٤١٩: باب السكت على الساكن قبل الهمزة وغيرها.
(٣) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤٣.
(٤) ينظر: الداني: التيسير ص١٤٢، والمرعشي: جهد المقل ص٢٨٣.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ ﴿٢٧﴾﴾ [القيامة: ٢٧].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المطففين: ١٤].

فكان حفص يسكت على الألف من ﴿عِوَجَا﴾ سكتة لطيفة، من غير تنفس ولا تنوين، ثم يقرأ ﴿قَيِّمًا﴾.

وكذلك كان يسكت على الألف من ﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾، ثم يقرأ: ﴿هَٰذَا﴾.

وعلى النون في ﴿مَنْۜ﴾، ثم يقرأ: ﴿رَاقٍ﴾، من غير إدغام.

وعلى اللام في ﴿بَلْ﴾، ثم يقرأ: ﴿رَانَ﴾، من غير إدغام.

وجمع الشاطبي سكتات حفص بقوله(١):

٨٣٠ ـ وسَكْتَةُ حَفْصٍ دونَ قَطْعٍ لطيفةٌ ... على ألفِ التنوين في ﴿عِوَجَا﴾ بلا

٨٣١ ـ وفي نونِ ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾ و﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾ ... مِ ﴿بَلْۜ رَانَ﴾ والباقون لا سَكْتَ مُوصَلَا

والابتداء لغةً: مصدر الفعل ابتدأ يقال: بدأتُ الشيءَ، وابتدأت به: فعلته ابتداء(٢)، وهو ضد الوقف، ولم يُعْنَ علماء التجويد والقراءة به عنايتهم بالوقف، لأنه تابع له ومترتب عليه، وأقسامه تنبني على أقسام الوقف(٣).

ثالثاً: أقسام الوقف والابتداء:

ذكر ابن الجزري أقسام الوقف في **قوله**:

٧٤ ـ والِابْتِدَاءِ، وَهْيَ تُقْسَمُ إذَنْ ... ثلاثةً: تامٌ، وكافٍ، وحَسَنْ

قوله: (وَهْيَ) بسكون الهاء(٤)، راجعة إلى الوقوف، و(تُقْسَمُ) بصيغة

---

(١) ينظر: حرز الأماني ص٦٦.

(٢) ينظر: لسان العرب ١/١٨ (بدأ).

(٣) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص١١٣، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٥٩.

(٤) قال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص١٩٦): «وَهِي: بتحريك الهاء»، وقال علي القاري في المنح الفكرية (ص٢٤٤): «وفي نسخة ضُبِطَ بكسر هاء (وهي) وسكون يائها، و(تُقَسَّم) بتشديد سينها، والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر: الابتداء».

البناء للمجهول مخففاً[١].

وقوله: (ثلاثةً) منصوب على نزع الخافض[٢]، و(تامٌ) بتخفيف الميم للوزن[٣]: خبرُ مبتدأ محذوف تقديره: وهي[٤].

وجاءت رواية البيت عند ابن الناظم هكذا[٥]:

والِابْتِدَاءِ، وَهْيَ تُقْسَمُ إلى تامٍ وكافٍ وحَسَنٍ تَفَصَّلا

وقال في شرحه: «وقوله: (تفصَّلا): أي تبيَّن تقسيم الحروف»[٦].

وجاء البيت في مخطوطة المقدمة التي عليها خط المؤلف سنة ٨٠٠هـ على الرواية التي أَثْبَتُّها أوَّلا، كذلك لم يشر إلى هذا الرواية تلميذ المؤلف عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ) الذي اعتاد على النص على الروايات المتعددة لأبياتها[٧].

وأخذ طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ) برواية ابن الناظم[٨]، وكذلك أخذ بها علي القاري (ت١٠١٤هـ)[٩].

ويبدو أن الرواية الأولى أصح، لوجودها في النسخة القديمة من المقدمة المخطوطة سنة ٨٠٠هـ وعليها خط المؤلف، وفي النسخة الأخيرة التي أثبتها عبد الدائم الأزهري في شرحه، وإن كان المعنى في كلا الروايتين واحداً.

---

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٤.
(٢) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٤٤ظ.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٩، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٧٥.
(٤) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٢٩.
(٥) الحواشي المفهمة ص١١٩.
(٦) الحواشي المفهمة ص١١٩.
(٧) ينظر: الطرازات المعلمة ص١٩٦.
(٨) شرح المقدمة الجزرية ص٢٢٧.
(٩) المنح الفكرية ص٢٤٤.

وقد ذكر ابن الجزري في هذا البيت وما يليه أقسام الوقف، واختار أشهر مذاهب العلماء في ذلك، وهو تقسيمها على أربعة أقسام: الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح.

ومن المفيد الاطلاع على مذاهب العلماء قبل ابن الجزري في تقسيم الوقوف، لتحديد موقع مذهبه منها. والمتتبع لكلامهم في ذلك يجد أنهم قسموا الوقف وفق اعتبارات متعددة، أشهرها: باعتبار حال القارئ، وباعتبار حال المقروء، وسوف أذكر هذه التقسيمات ملخصة قبل عرض التقسيم الذي اختاره ابن الجزري.

١ ـ تقسيم الوقوف باعتبار حال القارئ:

تختلف أحوال القارئ عند الوقف، فقد يَتَخَيَّرُ موضع الوقف، وقد يضطر إلى الوقف، وقد يطلب منه شيخه عند التلقي أن يقف، ونظر علماء القراءة المتأخرين إلى هذه الأحوال، وقَسَّمُوا الوقوف على أساسها.

وكان ابن الجزري قد أَسَّس لهذا التقسيم بقوله في النشر: «إن الوقف ينقسم إلى اختياريٍّ واضطراريٍّ، لأن الكلام إمَّا أنْ يَتِمَّ أوْ لا، فإن تمَّ كان اختيارياً... وإن لم يتمَّ الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً»[١].

وأضاف شرَّاح المقدمة أنواعاً أُخرى لأقسام الوقف بحسب حال القارئ[٢]، منها الوقف الاختباري، بالباء الموحدة، ومُتَعَلَّقُهُ رسم المصحف، بأن يختبره الأستاذ بقوله: كيف تقف على هذا اللفظ بعينه[٣].

وأضاف علي القاري (ت١٠١٤هـ) نوعاً رابعاً هو الوقف الانتظاري، فصارت الوقوف عنده أربعة هي:

(١) النشر ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢) كان المرادي قد قسم الوقوف إلى: اختياري، واضطراري، واختباري، وتعريفي، ولم يوضح دلالاتها (ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام ص٤٥).

(٣) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص١٩٦، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٩٥، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص١٠٢.



١ ـ وقف اختياري: وهو أن يُقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته، وهو الذي يُعنى به علماء الوقف.

٢ ـ وقف اضطراري: وهو ما يعرضُ بسبب حَصَرٍ وعَجْزٍ ونسيان لما بعده من كلماته.

٣ ـ وقف اختباري: وهو ما يمتحنه الأستاذ بقوله: كيف تقف على هذا اللفظ بعينه؟ لِعِلْمِ مهارته في وجوه قراءته.

٤ ـ وقف انتظاري: وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته[(١)].

٢ ـ تقسيم الوقف باعتبار حال المقروء:

ويُقَسَّمُ الوقف بالنظر إلى مقدار تمام الكلام إلى أنواع، وكان هذا التقسيم موضع عناية المتقدمين من علماء الوقف والابتداء، وعلماء التجويد، وتعددت فيه وجهات نظرهم، ولا يتسع المقام لتتبع جميع ما قالوه في ذلك، وسوف أُلخص من أقوالهم ما يوضح أصول المذهب الذي اختاره ابن الجزري في تقسيم الوقف.

ومن أقدم ما وصل إلينا من ذلك مذهب أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)[(٢)] فقد نقل الأندرابي أنه قال: «من المقاطع الوقف التام، والوقف المفهوم وهو الكافي، والوقف الصالح وهو الحسن، ويتجنب الناقص القبيح»[(٣)].

ولا يتضح تقسيم أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) للوقوف، لكنه قال في

(١) المنح الفكرية ص٢٦٥ ـ ٢٦٤، وينظر: محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٥٣.

(٢) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، البصري، نحوي، لغوي، مقرئ، له أكثر من ثلاثين كتاباً، توفي بالبصرة سنة ٢٥٥هـ على خلاف، (ينظر: معجم المؤلفين ٤/ ٢٨٥).

(٣) الإيضاح ص٥٦١، وينظر: العماني: المرشد ص١٢.

مقدمة الكتاب: «وهذا الكتاب نذكر فيه التمام، وما كان الوقف عليه كافياً، أو صالحاً، وما يحسن الابتداء به، وما يجتنب من ذلك»[1]، ويمكن القول: إن النحاس جعل الوقوف أربعة، التمام وهو التام عند غيره، والكافي، والصالح، وما يجتنب وهو الذي سموه قبيحاً[2].

وصرَّح أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٧هـ)، أن الوقوف ثلاثة، فقد قال: «واعلم أن الوقف على ثلاثة أوجه: وقف تام، ووقف حَسَنٌ ليس بتام، ووقف قبيح ليس بَحَسنٍ ولا تام»[3].

واعتنى أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) ببيان أنواع الوقف في عدد من كتبه، وفصَّل ذلك في أول كتابه (المكتفى في الوقف والابتدا) في باب (ذكر البيان عن أقسام الوقف) حيث قال: «اعلم ـ أيدك الله بتوفيقه ـ أن علماءَنا اختلفوا في ذلك: فقال بعضهم: الوقف على أربعة أقسام: تام مختار، وكافٍ جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك.

وأنكر آخرون هذا التمييز، وقالوا: الوقف على ثلاثة أقسام: قسمان أحدهما مختار وهو التمام، والآخر جائز وهو الكافي الذي ليس بتمام، والقسم الثالث القبيح الذي ليس بتمام ولا كافٍ.

وقال آخرون: الوقف على قسمين: تام، وقبيح لا غير.

والقول الأول أعدل عندي، وبه أقول، لأن القارئ قد ينقطع نفسه دون التمام والكافي، فلا يتهيآن له، وذلك عند طول القصة وتعلق الكلام بعضه ببعض، فَيَقْطَعُ حينئذ على الحسن المفهوم تيسيراً وسَعَةً، إذ لا حرج في ذلك، ولا ضِيقَ فيه في سُنَّةٍ ولا عربية»[4].

---

(١) القطع والائتناف ص٧٤.

(٢) استعمل أبو جعفر النحاس في فرش الوقوف عدة مصطلحات، منها ما نقله عمن تقدمه، ومنها ما أطلقه هو، وأشهر ما استعمله هو: قطع تام، وليس بتمام، وقطع كاف، وليس بقطع كاف، وقطع حسن، وليس بقطع حسن.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٤٩، وينظر: ١/ ١٠٨.

(٤) المكتفى ص١٠٦.



ولم يذكر الداني في كتابيه: التحديد، وشرح قصيدة أبي مزاحم، إلا المذهب الذي رجَّحه، وهو تقسيم الوقف على أربعة أضرب: تام، وكافٍ، وحَسَنٍ، وقبيح[(١)].

وهذا هو المذهب الذي رجحه كثير من علماء الوقف[(٢)]، وقال محمد مكي نصر: «ثم اعلم أن العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ اختلفوا في الوقف الاختياري على خمسة أقوال، أشهرها وأعدلها ما ذكره الداني وابن الجزري، وهو أربعة أقسام: تام، وكاف، وحسن، وقبيح»[(٣)].

وقال ابن الجزري: «اعلم أن علماءَنا اختلفوا في أقسام الوقف، والمختار منه أربعة أقسام: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك»[(٤)]، وهو الذي أثبته في منظومته: المقدمة.

وسلك محمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ) مسلكاً آخر في تقسيم الوقف يعتمد على حكم الوقف من وجوب أو جواز أو عدمه، وجَعَلَهُ خمسَ مراتب، هي: لازمٌ، ومطلقٌ، وجائزٌ، ومُجَوَّزٌ لوَجْهٍ، ومُرَخَّصٌ ضرورةً[(٥)]، ويمكن إضافة نوع سادس وهو ما لا يجوز الوقف عليه[(٦)]، واختار لتلك المراتب رموزاً، هي: م، ط، ج، ز، ص[(٧)].

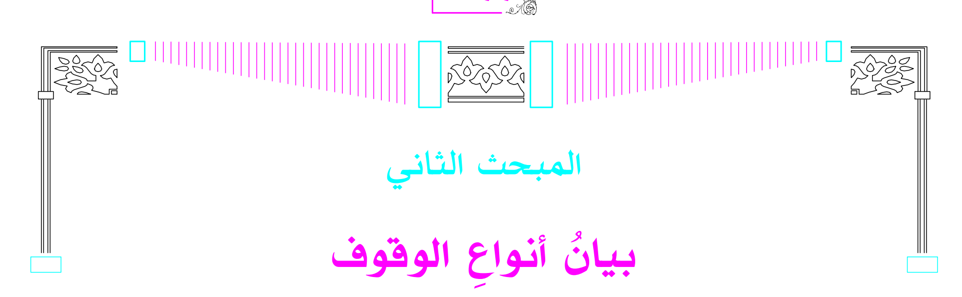
وقال السمرقندي (ت٧٨٠هـ) عن كتاب السجاوندي: «واشتهر هذا الكتاب في هذا الزمان»[(٨)]. وقال ابن الجزري: «وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، وخرج في مواضع عن حَدِّ ما

(١) التحديد ص١٧٤، وشرح قصيدة أبي مزاحم (له) ٥٢و.
(٢) ينظر: ابن الطحان: نظام الأداء ص٢٨، والسخاوي: جمال القراء ١/ ٥٦٣.
(٣) نهاية القول المفيد ص١٥٤.
(٤) التمهيد ص١٧٧، وينظر: النشر ١/ ٢٢٦.
(٥) كتاب الوقف والابتداء ص١٠٤.
(٦) المصدر نفسه ص١١٣.
(٧) المصدر نفسه ص١٢٤.
(٨) روح المريد ص٢١٦.



اصطلحه واختاره»[١]. ويبدو أن مذهب السجاوندي في مراتب الوقف والرموز التي استخدمها لها قد لَقِيَتِ استحساناً من لدن خطاطي المصاحف المتأخرين خاصة، وسوف أُبيِّن ذلك في آخر هذا الفصل.

(١) النشر ١/ ٢٢٥، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٦٤.



المبحث الثاني

بيانُ أنواعِ الوقوف

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ:

٧٥ ـ وَهْيَ لِمَا تَمَّ: فإنْ لَمْ يُوجَدِ تَعَلُّقٌ ـ أو كان معنىً ـ فَابْتَدي

٧٦ ـ فالتامُ، فالكافي، ولَفْظاً: فامْنَعَنْ إلا رُؤُوسَ الآيِ جَوِّزْ، فالَحَسَنْ

٧٧ ـ وغيرُ ما تَمَّ: قبيحٌ، ولَهُ يُوقَفُ مُضْطَرّاً، ويُبْدَا قَبْلَهُ

بيَّنَ ابن الجزري في هذه الأبيات أنواع الوقف الأربعة، وشرح الأساس الذي قام عليه تقسيمها على هذه الأنواع، وهو التعلق اللفظي والمعنوي بين ما يوقف عليه وبين ما بعده.

وتضمن البيتان الأولان أنواع الوقف الجائزة، ويبدو أن المصنف أتى بهذين البيتين على التعقيد التام ـ كما يقول طاش كبري زاده[(١)] واجتهد شرَّاح المقدمة في حلِّ ذلك التعقيد وبيان المقصود[(٢)].

وقوله: (وَهْيَ): أي الوقوف المذكورة إنما تكون (لِمَا تَمَّ) من حصول ركني الجملة من المسند والمسند إليه، ثم يُقَسَّمُ ذلك التمام إلى ما فَصَّله **بقوله**: (فإن لم يوجد)[(٣)].

---

(١) شرح المقدمة الجزرية ص٢٣٣.

(٢) ويبدو أن ابن الجزري أدرك ما في هذين البيتين من تعقيد لفظي، فأعاد نظمهما في (طيبة النشر ص٣٧) على النحو الآتي:

٩٥ ـ فاللفظُ إن تَمَّ ولا تَعَلُّقا تامٌ، وكافٍ إنْ بمعنىً عُلِّقا

٩٦ ـ قف وابتدئ، وإن بلفظٍ فَحَسَنْ فَقِفْ ولا تَبْدَا سوى الآيِ يُسَنْ

(٣) ينظر: إتحاف البررة ص١٧٣ ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٩، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٤٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٥.

فإذا وقف القارئ بعد استيفاء ركني الجملة (فإن لم يوجد) في ما وقف عليه (تَعَلُّقٌ) بما بعده لا لفظاً ولا معنى، فالوقف حينئذ تام، (أو كان) فيه تعلق به (مَعْنًى) لا لفظاً فالوقف حينئذ كافٍ، وجاز الابتداء بما بعده، كما جاز الابتداء بما بعد التام[١]، وفي البيت لَفٌّ ونشرٌ مَرَتَّبٌ[٢]، فقد ذكر أولاً ما ليس له تعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنى بقوله: (فالتام). ثم ما له تعلق معنى لا لفظاً، بقوله: (فالكافي).

وقوله: (ولفظاً) معطوف على قوله السابق (معنى)، **وقوله**: (فالْحَسَنْ) جواب (إنْ) الشرطية المقدَّرة، أي: إن كان التعلق لفظاً فهو الوقف الحسن[٣].

وقوله: (فامْنَعَنْ) بالنون الخفيفة للتوكيد، والمعنى إذا كان الوقف حسناً فامنع حينئذ الابتداء بما بعده، بل ابتدئ بما قبله، إلا رؤوس الآي التي فيها تعلق لفظي فيجوز الابتداء بما بعدها، لورود الحديث بالوقوف عليها[٤].

وذكر المصنف في البيت الثالث النوع الرابع من أقسام الوقف وهو القبيح، وهو الذي يتعلق ما قبله بما بعده لفظاً ومعنى، فلا يوقف عليه إلا إذا اضْطُرَّ القارئ إلى ذلك لانقطاع النَّفَس مثلاً، فحينئذ يجب عليه أن يبدأ بما قبل موضع الوقف ليصل الكلام بَعْضَهُ بِبَعْضٍ[٥].

---

(١) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٧٦.

(٢) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٣٢، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٦. واللَّفُّ والنَّشْرُ هو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذِكْرِ ما لكل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه، وهو ضرب من المحسنات المعنوية (ينظر: القزويني: الإيضاح ص٣٦٦).

(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٢٣، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٧٦.

(٤) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٦.

(٥) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٣٩.

والمشهور في نص المقدمة: (يوقف مضطراً)، وورد في بعض أصول المقدمة وشروحها: (الوقف)،قال القاضي زكريا الأنصاري: «وفي نسخة: يوقف، أي: ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه»[(١)]، وعلَّق عليه علي القاري بقوله: «وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر»[(٢)].

وقول المصنف: (ويُبْدَا قبله) بتخفيف الهمزة، وقيل: بناء الفعل للفاعل[(٣)]، ورجَّحَ علي القاري بناءَه للمفعول، لأنه لا يحتاج إلى تقدير فاعل، ولمناسبته الفعل قبله (يوقف)[(٤)].

ويَحْسُنُ قبل الحديث عن كل نوع من أنواع الوقف التي ذكرها المصنف أن نقف عند مسألة التعلق اللفظي والتعلق المعنوي التي انبنت عليها هذه الأنواع، ويراد بالتعلق اللفظي أن يكون ما بعد موضع الوقف متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب، ويراد بالتعلق المعنوي أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من متعلقات الإعراب[(٥)].

والوقف على أي كلمة في الكلام يحتمل أحد ثلاثة وجوه، إذا استكملت الجملة ركني الكلام كما تقدَّم، وهي[(٦)]:

١ ـ ألَّا يتعلق ما بعد الكلمة الموقوف عليها بما قبلها لا لفظاً ولا معنى. وهذا هو الوقف التام.

---

(١) الدقائق المحكمة ص٧٨.

(٢) المنح الفكرية ص٢٥٢.

(٣) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٣٩.

(٤) المنح الفكرية ص٢٥٢. وقد يكون بناؤه للفاعل مع رواية (الوقف)، وبناؤه للمفعول مع رواية (يوقف).

(٥) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٢٣، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٩٥.

(٦) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١١٩ وشرح طيبة النشر (له)، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص١٠٢، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٥١.

٢ ـ أن يتعلق ما بعدها بما قبلها معنى دون اللفظ، وهو الوقف الكافي.

٣ ـ أن يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً، ومتى وجد التعلق لفظاً وجد التعلق معنى[1]، وهو الوقف الحسن.

وإذا لم يستوفِ الكلامُ رُكْنَي الجملة عند الكلمة الموقوف عندها كان الوقف قبيحاً، لأنه لا يفيد معنى، وتَعَلَّقَ ما بعدها بما قبلها لفظاً ومعنى.

ولعلك تتساءل عن الفرق بين الوقف الحَسَن والوقف القبيح، فكلاهما مما يتعلق ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى، والجواب أن تَعَلُّقَ الحَسَن بما قبله يكون بعد كلام تام، وأن تَعَلُّق القبيح بما قبله يكون بعد كلام ناقص، ولعل المثال الآتي يوضح لك ذلك أيضاً:

قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ في سورة [الفاتحة: ٢]، الوقف على كلمة (الحمد) قبيح لأنه كلام ناقص لم يستوف رُكْنَي الجملة، وما بعده يتعلَّق بما قبله لفظاً ومعنى، والوقف على لفظ الجلالة (لله) حَسَنٌ لأن ما بعده متعلق بما قبله لفظاً ومعنى، لكنه جاء بعد كلام تَمَّ فيه رُكْنَا الجملة، وهما المبتدأ والخبر.

وأحسب أن تقسيم الوقوف بالاستناد إلى التعلق اللفظي والمعنوي قانون عام يمكن تطبيقه على كل آيات القرآن الكريم، وعلى جميع كلام الناس، ويحتاج ذلك إلى علم راسخ بالعربية والتفسير، قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): «لا يقوم بالتمام إلا نحويٌّ عالمٌ بالقراءة، عالمٌ بالتفسير، عالمٌ بالقصص وتخليص بعضها من بعض، عالمٌ باللغة التي بها نزل القرآن»[2].

وقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) بعد ذكره لأنواع الوقف: «وهذا كله وسائر ما ذكرناه قَبْلُ لا تتمكن معرفته للقراء إلا بنصيب وافر من علم

(١) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٤٥و، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٦.
(٢) النحاس: القطع والائتناف ص٩٤.



العربية، وذلك من آكد ما يلزمهم تعلمه والتفقه فيه، إذ به يفهم الظاهر الجلي، ويدرك الغامض الخفي، وبه يُعْلَمُ الخطأ من الصواب، ويُمَيَّزُ السقيم من الصحيح»[١].

أما أنواع الوقف التي ذكرها المصنف فهي:

١ ـ الوقف التام:

ويُطلق عليه في كتب الوقف والابتداء المتقدمة[٢]: وَقْفُ التَّمام، والتمامُ: مصدر الفعل تَمَّ الشيءُ يَتِمَّ، والتامُّ اسم الفاعل منه[٣]. وسُمِّيَ به لتمام الكلام وانقطاع ما بعده عنه[٤].

وأكثر علماء الوقف يُعَرِّفُونَهُ بقولهم: «هو الذي يَحْسُنُ الوقف عليه، والابتداء بما بعده»[٥].

وعَرَّفَهُ علم الدين السخاوي بقوله: «وهو الذي انفصل مما بعده لفظاً ومعنى»[٦]، ونقله عنه بنصه ابن الجزري في (التمهيد)[٧].

وقال أبو عمرو الداني في التحديد: «فالتامُّ هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، ولا ما بعده به، وذلك يوجد عند تمام القصص وانقضاء الكلم، وأكثر ما يكون في رؤوس الآي، إذ هي مقاطع وفواصل، وقد يجيء بعد آية وآيتين، وأكثر»[٨].

---

(١) التحديد ص١٧٦.
(٢) ينظر: النحاس: القطع والائتناف ص٧٤و٧٥.
(٣) لسان العرب ١٤/ ٣٣٣ (تمم).
(٤) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٧٦.
(٥) ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٤٩، والداني: المكتفى ص١٠٧، وابن الطحان: نظام الأداء ص٣٠.
(٦) جمال القراء ٢/ ٥٦٣.
(٧) التمهيد ص١٧٩.
(٨) التحديد ص١٧٤.



وأمثلة الوقف التام كثيرة، وسوف أنقل هنا منها ما مَثَّلَ به المصنف في كتابه (النشر) بقوله: «فالوقف التام: أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص، نحو الوقف على:

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، والابتداء: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

ونحو الوقف على: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، والابتداء: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ونحو: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، والابتداء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٦].

ونحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، والابتداء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [٢١].

ونحو: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، والابتداء: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [٣٠]. . .»(١).

٢ ـ الوقف الكافي:

الكافي: اسم فاعل من الفعل كَفَى يَكْفِي كفاية، فهو كافٍ(٢)، سُمِّيَ به.

للاكتفاء بالوقف عليه، والابتداء بما بعده كالتام(٣)، ويُسَمَّى مفهوماً أيضاً(٤).

وعرَّفه أبو عمرو الداني بقوله: «وأما الوقف الكافي فهو الذي يَحْسُنُ

(١) النشر ١/٢٢٦.
(٢) لسان العرب ٢٠/٨٩ (كفى).
(٣) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٧٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٦.
(٤) ينظر: الداني: التحديد ص١٧٤.

الوقف عليه والابتداء بما بعده أيضاً، إلا أنَّ الذي بعده متعلق به، وذلك نحو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وشبهه، لأن ما بعده معطوف عليه»[١].

وعرَّفه علم الدين السخاوي بقوله: «وهو الذي انفصل مما بعده في اللفظ، وله به تعلق في المعنى بوجه»[٢]، ونقله ابن الجزري في كتابه (التمهيد)[٣].

وقال ابن الجزري في النشر: «والوقف الكافي يكثر في الفواصل وغيرها، نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وعلى: ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ [٤]، وعلى: ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [٥]، وكذا: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [٩]، وكذا: ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [٩]، وكذا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [١١]، هذا كله كلام مفهوم، والذي بعده كلام مستغنٍ عما قبله لفظاً، وإن اتصل معنى»[٤].

٣ ـ الوقف الحَسَنُ:

الحَسَنُ: وَصْفٌ من الفعل حَسُنَ يَحْسُنُ[٥]، سُمِّيَ به لحُسْنِ الوقف عليه[٦].

وعرَّفه أبو بكر الأنباري (ت٣٢٧هـ) بقوله: «والوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، كقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، الوقف على هذا حَسَنٌ لأنك إذا قلت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عُقِلَ عنك

(١) شرح قصيدة أبي مزاحم ٥٢و، والمكتفى ص١٠٩، والتحديد ص١٧٤، وينظر: ابن الطحان: نظام الأداء ص٣٨.
(٢) جمال القراء ٢/ ٥٦٣.
(٣) التمهيد ص١٨٣.
(٤) النشر ١/ ٢٢٨.
(٥) لسان العرب ١٦/ ٢٦٩ (حسن).
(٦) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٧٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٤٧.

ما أردتَ، وليس بتام لأنك إذا ابتدأت: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قَبُحَ الابتداء بالمخفوض، وكذلك الوقف على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ حَسَنٌ وليس بتامٍّ، لأنك تبتدئ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بالخفض»[1].

وقال أبو عمرو الداني في تعريفه: «وأما الوقف الحسن فهو الذي يَحْسُنُ الوقف عليه، ولا يَحْسُنُ الابتداء بما بعده، وذلك نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الوقف عليه حسن لأن المراد مفهوم، ولا يحسن الابتداء بما بعده لأنه مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح، ويسمى هذا الضرب صالحاً»[2].

والوقف الحسن يوقف عليه ولا يُبْتَدَأُ بما بعده، وإليه أشار المصنف **بقوله**: (فامْنَعَنْ)، إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإليه أشار **بقوله**: (إلا رؤوس الآي جَوِّز)[3].

وقال أبو عمرو الداني: «ومما ينبغي أن يقطع عليه رؤوس الآي لأنهن في أنفسهن مقاطع، وأكثر ما يوجد التمام فيهن، لاقتضائهن تمام الجمل، واستيفاء أكثرهن انقضاء القصص، وقد كان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع عليهن... وقد وردت السُّنَّة بذلك أيضاً عن رسول الله ﷺ عند استعماله التقطيع... عن أم سلمة، أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطَّع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ ولهذا الحديث طرق كثيرة[4]، وهو أصل في هذا الباب»[5].

وقال التاذفي الحلبي: «وقد ذهب إلى القول بِسُنِّيَّةِ الوقف على

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٥٠.
(٢) شرح قصيدة أبي مزاحم ٥٢و، والمكتفى ص١٠٩، والتحديد ص١٧٤.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٢٢.
(٤) سبق تخريجه ص٥٣٣ هامش رقم (٥).
(٥) المكتفى ص١١٠ ـ ١١١، وينظر: العماني المرشد ص٨.

الفواصل جماعة، منهم الداني، ووقع الاستدلال بحديث أم سلمة ـ رضي الله تعالى عنها ـ المذكور، لكن تعقبه الجعبري بأنه لا دلالة فيه على ذلك، لأنه إنما قصد به إعلام الفواصل»[(١)].

وقال علي القاري: «فظاهر هذا الحديث أن رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها، سواء وُجِدَ تعلق لفظي أم لا... لكنه خلاف ما ذهب إليه أرباب الوقوف كالسجاوندي... من أن رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه...»[(٢)].

ومن العلماء مَن فَرَّقَ عند الوقف على رؤوس الآي التي يتعلق ما بعدها بها أو بما قبلها بين أن يكون القارئ مستمراً في القراءة وأن يقطعها، فإذا استمرَّ حَسُنَ الوقف، وإذا قطع القراءة لم يَحْسُن، قال الشيخ المرصفي: «وصفوة القول في هذه المسألة التي كثر فيها الكلام أن الوقف على قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾﴾ [الماعون: ٤] جائز لأنه رأس آية ولا قبح فيه ولا حرمة ما دام القارئ مستمراً في قراءته إلى آخر السورة، بخلاف ما لو قطع قراءته وأنهاها عنده، فيمنع من ذلك ويكون الوقف قبيحاً إلا من عذر قهري صده عن إتمام السورة»[(٣)].

٤ ـ الوقف القبيح:

القُبْحُ نقيضُ الحُسْنِ، وهو عامٌّ في كل شيءٍ، والقبيح ضِدُّ الحَسَنِ، يقال: قَبُحَ الشيءُ يَقْبُحُ قُبْحاً وقُبُوحاً وقَبَاحةً[(٤)]، وسُمِّيَ الوقف قبيحاً لعدم إفادة الكلام الموقوف عليه معنى، لنقصانه من جهة اللفظ، أي الإعراب، ومن جهة المعنى، فكان قبيحاً لذلك.

(١) الفوائد السرية ٤٦و.
(٢) المنح الفكرية ص٢٥٠.
(٣) هداية القاري ١/ ٣٨٩.
(٤) لسان العرب ٣/ ٣٨٥ (قبح).

وعرَّفه أبو عمرو الداني بقوله: «هو الذي لا يُعْرَفُ المرادُ منه»[(١)].
وعرَّفه الأندرابي بقوله: «هو الوقف على الكلام الناقص الذي لا يفيد معنى إلا بما بعده، ولا يفيد ما بعده معنى إلا بما قبله»[(٢)].

وعرَّفه علم الدين السخاوي بقوله: «وهو الذي لا يفهم منه كلام، أو يفهم منه غير المراد»[(٣)].

فمثال ما لا يفهم منه المراد الوقف على: ﴿بِسْمِ﴾، ﴿مَالِكِ﴾ ووشبههما، والابتداء بقوله: ﴿ٱللَّهِ﴾، و﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، ألا ترى أنه إذا وُقِفَ عليه لم يُعْلَمْ إلى أي شيءٍ أُضيف، وهذا يسمى وقف الضرورة، لتمكن انقطاع النَّفَس عنده[(٤)].

ومثال ما يفهم منه غير المراد: «الوقف على قوله ﷻ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [المائدة: ٦٤]، و﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟﴾ [المائدة: ٧٣]، والابتداء بقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وكذلك: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤﴾ [الماعون: ٤]، والابتداء بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ﴾ لأنه قد فُصِلَ من نعته المُبَيِّنِ له، وقد يُسَمَّى الوقف على هذا الضرب من القبيح إذا تُعُمِّدَ عليه الوقف إثماً. ومثال ما تقدم: الوقف على قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ﴾ [محمد: ١٩]، والابتداء بقوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لأن المنفي في ذلك كل ما عُبِدَ دونَ الله»[(٥)].

قال أبو عمرو الداني: «ومَن انقطع نَفَسُهُ على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعضه ببعض، فإن لم يفعل أَثِمَ، وكان

---

(١) المكتفى ص١١١، والتحديد ص١٧٥، وشرح قصيدة أبي مزاحم ٥٢و، وينظر: ابن الطحان: نظام الأداء ص٥٠.
(٢) الإيضاح ص٥٨٦.
(٣) جمال القراء ٢/ ٥٦٣.
(٤) ينظر: الداني: التحديد ص١٧٥، والمكتفى ص١١١.
(٥) الداني: شرح قصيدة أبي مزاحم ٥٢ظ.

ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد لخرج بذلك عن دين الإسلام، لإفراده من القرآن ما هو متعلق بما قبله أو بما بعده، وكون إفراد ذلك افتراءً على الله تعالى وجهلاً به»(١).

ويلتقي تعريف الوقف القبيح من حيث تعلق ما قبله بما بعده لفظاً ومعنى بتعريف الحسن، الذي يتعلق ما بعده بما قبله لفظاً، ولا بد من تعلقه معنى حينئذ. والذي فرَّق بينهما هو أن الوقف الحسن يقع بعد كلام تام استوفى ركني الجملة، نحو الوقف على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فهذه جملة تامَّة، ودَلَّت على معنى تام يحسن السكوت عليه، لكن ما بعد وهو ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ متعلق بما قبله من حيث الإعراب والمعنى تابع له، ومن ثم كان وصله أولى وإن جاز الوقف عليه.

أما الوقف القبيح فيقع على كلام غير تام، مثل الوقف على ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، أو على ﴿مَٰلِكِ﴾، وما بعدهما متعلق بما قبلهما لفظاً أي من حيث الإعراب، فالأول مبتدأ يحتاج إلى خبر، والثاني مضاف يحتاج إلى مضاف إليه، ومتعلق أيضاً معنى، «والقراء ينهون عن الوقف على هذا الضرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه وعلى ما أشبهه من الوقف القبيح والبشيع أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده»(٢).

واستنبط علماء الوقف والابتداء قاعدة عامة لما يلزم تجنب الوقف عليه، مما يتعلق ما بعده بما قبله تعلقاً يمنع من الوقف عليه دونه، لأنه لا يتم به المعنى ولا يفهم معه الغرض من الكلام، وإذا وقف القارئ عليه كان وقفه قبيحاً، ولعل أقدم من ذكر هذه القاعدة ومَثَّلَ لها أبو بكر الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ) في (باب ما لا يتم الوقف عليه)(٣).

(١) المكتفى ص١١٢، وينظر: العماني: المرشد ص١٠.
(٢) الداني: التحديد ص١٧٥.
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/١١٦ ـ ١٤٩.



ونقل علماء الوقف وشرَّاح المقدمة تلك القاعدة عنه[١]، وقد أحسن تلخيصها أبو عمرو الداني في كتابه (التحديد في الإتقان والتجويد) بقوله: «والذي يَلْزَمُ القرَّاءَ أن يتجنبوا الوقف عليه: أن لا يفصلوا بين العامل وما عَمِلَ فيه، كالفعل وما عمل فيه من فاعل ومفعول وحال وظرف ومصدر، ولا يفصلوا بين الشرط وجزائه، ولا بين الأمر وجوابه، ولا بين الابتداء وخبره، ولا بين الصلة والموصول، ولا بين الصفة والموصوف، ولا بين البدل والمبدل منه، ولا بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا يقطع على المؤكَّد دون التوكيد، ولا على المضاف دون المضاف إليه، ولا على شيء من حروف المعاني دون ما بعدها»[٢].

وقال ابن الجزري مُعَلِّقاً على هذه القاعدة: «قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه... إلى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة. ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا ما يُؤْثِمُ، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يُبْتَدَأ بما بعده. وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه البتة، فإنه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قَطْعِ نَفَسٍ أو نحوه من تعليم أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدَّم من العود إلى ما قَبْلُ فيبتدئ به، اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى فإنه والعياذ بالله يَحْرُمُ عليه ذلك، ويجب رَدْعُهُ بِحَسَبِهِ، على ما تقتضيه الشريعة المطهرة، والله تعالى أعلم»[٣].

أما الابتداء فإن ابن الجزري لم يُصَرِّح في المقدمة بأقسامه، لكنه بَيَّنَ

(١) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٠٩، والمسعدي: الفوائد المسعدية ص١١١ ـ ١١٢، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٥٧.
(٢) التحديد ص١٧٥ ـ ١٧٦، وينظر: شرح قصيدة أبي مزاحم ٥٢ظ.
(٣) النشر ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١.



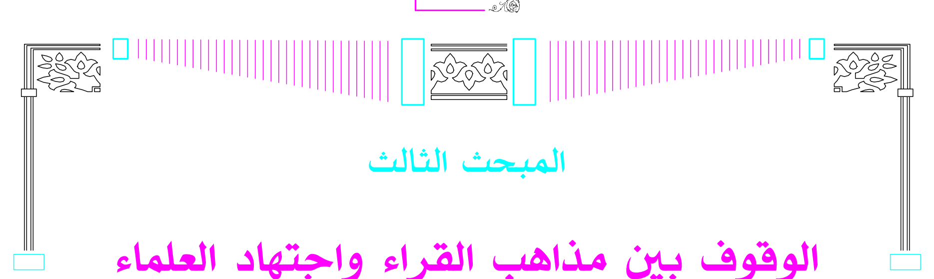
ذلك في كتابه (النشر)، ونقل ذلك عنه شراح المقدمة الجزرية[(١)]، وهناك ترابط بين الابتداء والوقف فأحدهما ينبني على الآخر.

قال ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الابتداء فلا يكون إلا اختيارياً، لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، مُوفٍ بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالته. نحو الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] فإنه الابتداء بـ ﴿ٱلنَّاسِ﴾ قبيح لعدم إفادته معنى، وبقوله: ﴿وَمِنَ﴾ تام لعدم تعلقه بما قبله لا لفظاً ولا معنى، ولو وقف على ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان الابتداء بـ ﴿يَقُولُ﴾ أحسن من ابتدائه بـ﴿مَّن﴾...»[(٢)].

وقال محمد المرعشي (ت١١٥٠هـ): «إنْ قُلْتَ: لِمَ حَسُنَ الابتداء بما بعد الموقوف عليه في التام والكافي، ولَمْ يَحْسُن في الحَسَن والقبيح؟ قلت: لعل السبب أن الكلمة الموقوف عليها في الحسن والقبيح، الذي قُبْحُهُ لعدم تمام الكلام، متصلة بما بعدها اتصالاً قوياً، خصوصاً في القبيح الذي قُبْحُهُ لعدم تمام الكلام، فاستحبوا العود إلى الموقوف عليها ليتصل الكلام بعضه ببعض»[(٣)].

(١) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية: ص١١٣، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٥٩.
(٢) النشر ١/ ٢٣٠، وينظر: السيوطي: الإتقان ١/ ١٣٨، والصفاقسي: تنبيه الغافلين ص١٣٨، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص١٨٠.
(٣) جهد المقل ص٢٦٩.





المبحث الثالث

الوقوف بين مذاهب القراء واجتهاد العلماء

إن قارئ القرآن أمامه مجال واسع لاختيار المواضع التي يقف عندها، وإذا اضطر أمكنه الوقف على ما لا يتم به المعنى، لكن يلزمه حينئذ الابتداء بما قبله حيث يتم المعنى ويرتبط الكلام.

وقال القاضي زكريا الأنصاري: «ومعنى قولنا: هذا وقف، أي موضع يوقف عنده، وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده، بل المراد أنه يصلح عنده ذلك، وإن كان في نَفَس القارئ طُولٌ، ولو كان في وُسْعِ أحدنا أن يقرأ القرآن في نَفَسٍ واحد سَاغَ له ذلك»[(١)]. وحذَّر علماء الوقف من تعمد الوقف على بعض المواضع التي توهم غير المعنى المراد، وعَبَّر المصنف عن ذلك **بقوله**:

٧٨ ـ وليسَ في القرآنِ مِن وَقْفٍ وَجَبَ ولا حَـرامٌ غـيـرُ مـا لَـهُ سَـبَـبْ

وقوله: (وجب) جاء في النسخ القديمة من المقدمة بصيغة المضارع (يَجِبُ)[(٢)]، وقال عبد الدائم الأزهري: «وَجَبَ: بلفظ الماضي، هي النسخة التي ضبطناها عنه آخِراً، وفي النسخ القديمة السابقة بصيغة المستقبل، والأول أحسن والثاني جائز»[(٣)].

وقال ابن الناظم: «قوله: (ولا حرامٌ) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع

(١) المقصد ص٤.

(٢) ينظر: منظومة المقدمة (تحقيق د. أيمن رشدي سويد) ص٢٠، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٢٦.

(٣) الطرازات المعلمة ص٢٠٤.



على أنه معطوف على محل (مِن وقفٍ)، لأنه اسم (ليس)، والجر على العطف على لفظه، وكذلك (غيرُ مَا لَهُ)، فإنْ رَفَعْتَ (حرام) رَفَعْتَ (غير)، وإن جَرَرْتَهُ جَرَرْتَهُ»[(١)]، وقال القاضي زكريا: «ويجوز نصبها حالاً»[(٢)].

ومعنى البيت: أنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه، ولا وقفٌ حرام يأثم القارئ بالوقف عليه، فإنَّ الوصل والوقف جائزان، وإلا امتنع درج القراءة المجمع عليه، وفي ذلك خَرْقٌ لما أجمع عليه السلف الصالح، إذ لم يَحْظُرْ أحد منهم دَرْجَ القراءة، إلَّا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريم الوقف، كأن يتعمد الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢]، و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، ونحوه من غير ضرورة، إذ لا يفعل ذلك مسلم، فإن لم يَقْصِدْ لم يَحْرُمْ، والأحسن أن يجتنب الوقف على مثل ذلك للإيهام[(٣)].

ومع هذا الإطلاق فإن على القارئ مراعاة أصول الوقف وضوابطه، لأهمية ذلك في إيضاح الدلالة، والمحافظة على نَظْمِ القرآن، لكن من غير تكلف للوقوف، «فليس كل ما يَتَعَسَّفُهُ بعض المعربين، أو يَتَكَلَّفُهُ بعض القرَّاء، أو يَتَأَوَّلُهُ بعض أهل الأهواء مما يقتضي وَقْفاً أو ابتداء ينبغي أن يُتَعَمَّدَ الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتَمِّ، والوقف الأوْجَهِ، وذلك نحو الوقف على: ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والابتداء ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ على معنى النداء، ونحو: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: ٦٢]، ثم الابتداء ﴿بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ﴾، ونحو: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣]، ثم الابتداء: ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ﴾ على معنى القسم... فإن ذلك وما أشبهه تَمَحُّلٌ وتحريفٌ للكلم عن مواضعه يُعْرَفُ

(١) الحواشي المفهمة ص١٢٦.
(٢) الدقائق المحكمة ص٧٩، وينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١١١.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٢٦، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢٠٣، وطاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٤٢، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٦٠.



أكثره بالسِّبَاقِ والسِّيَاقِ»[(١)].

ويلزم متعلم التجويد أن يعرف مذاهب القراء في الوقف والابتداء، وأن يعرف سبب اختلاف العلماء في تعيين بعض مواضع الوقف، أو في تحديد نوعها، حتى يدرك الأسس التي انبنى عليها ذلك الاختلاف، وهذا تبيين لذلك:

أولاً: مذاهب أئمة القراءة في الوقف والابتداء:

لم تعتن كتب القراءات ببيان مذاهب القراء السبعة في الوقف والابتداء، وكذلك كتب الوقف والابتداء، لكن ابن الجزري قال في النشر: «لا بد من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء، لِيُعْتَمَدَ في قراءة كلٍّ مَذْهَبُهُ»[(٢)]. ثم لَخَّصَ مذاهبهم نقلاً عن اثنين من علماء القراءة المتقدمين، هما:

١ ـ أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي (ت٤٠٨هـ).

٢ ـ أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن بندار الرازي العجلي (ت٤٥٤هـ).

ولم أجد في المصادر التي سبق ظهورُهَا عصرَ ابن الجزري، والتي اطلعت عليها، إشارة إلى مذاهب القراء في الوقف والابتداء سوى كتاب (الإيضاح في القراءات) لأحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت٤٧٥هـ)، الذي لَخَّصَ مذاهبهم نقلاً عن أبي الفضل الخزاعي، ورجلٍ لم يُسَمِّهِ لعله أبو الفضل الرازي[(٣)]. وما ذكره ابن الجزري أوفى مما ذكره الأندرابي، وسوف أكتفي بنقل ما قاله في ذلك، وهو قوله:

«فنافِعٌ: كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، كما ورد عنه النص بذلك.

(١) النشر ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢، وينظر: القسطلاني: لطائف الإشارات ١/ ٢٦٣.
(٢) النشر ١/ ٢٣٨.
(٣) الإيضاح ص٥٦٣.



وابن كثير روينا عنه نَصّاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وعلى: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أُبالِ بعدها وقفتُ أم لم أقف.

وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه.

ورَوَى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي: أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأبو عمرو: فروينا عنه أنه كان يعتمد الوقف على رؤوس الآي، ويقول: هو أحب إليَّ.

وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء.

وذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه يراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضلِ الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء.

وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث تم الكلام.

وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف عند انقطاع النَّفَسِ، فقيل[1]: لأن قراءته التحقيق والمد الطويل، فلا يبلغ نَفَسُ القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي. وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة، فلم يكن يتعمد وقفاً معيناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة.

والباقون[2] من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداء، كذا

(١) نسبه الأندرابي في الإيضاح (ص٥٦٤) إلى أبي الفضل الخزاعي.

(٢) بقي من القراء: ابن عامر من السبعة والقراء الثلاثة المكملين للعشرة، وهم: أبو جعفر وخلف ويعقوب.



حَكَى عنهم غير واحد، منهم الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي، رحمهما الله تعالى»[(١)].

وعلى الرغم مما نص عليه العلماء من مذاهب أئمة القراءة في الوقف والابتداء إلا أن ذلك لم يتحقق في منهج تفصيلي لكل قارئ يشمل المصحف جميعه، وظلت الوقوف تخضع لاجتهاد علماء الوقف والابتداء من غير مراعاة ظاهرة لمذهب أئمة القراءة.

ثانياً: اختلاف العلماء في تعيين مواضع الوقف:

هناك قَدْرٌ كبيرٌ من الوقوف هو موضع اتفاقٍ بين العلماء، سوى الوقف على رؤوس الآي، الذي أجمع أهل الوقف على جوازه وحسنه، إلا مواضع قليلة يتم فيها الكلام بعد رأس الآية، فمنهم من جوَّزه إذا لم يقطع القارئ قراءته على ذلك الموضع، ومنهم من منعه دفعاً للإيهام.

وبجانب ذلك مواضع كثيرة أيضاً اختلف العلماء في جواز الوقف عليها، أو في تعيين نوع الوقف فيها ويعود ذلك في معظمه إلى الاختلاف في تقدير تمام المعنى في موضع أو عدم تمامه، ويظهر ذلك في كتب الوقف والابتداء، وفي رموز الوقف في المصاحف.

١ ـ الاختلاف في تعيين الوقوف في مؤلفات الوقف:

قال أبو جعفر النحاس في باب: (ما يَحْتَاجُ إليه مَن حَقَّقَ النظرَ في التمام): «حَكَى لي بعض أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) رضي الله عنه أنه كان يقول: لا يقوم بالتمام إلا نحوي: عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»[(٢)].

ويُلَخِّصُ ابن مجاهد في قوله هذا الأسس التي تنبني عليها الوقوف في

(١) النشر ١/٢٣٨.
(٢) القطع والائتناف ص٩٤.



القرآن، وهي: التفسير، والنحو، والقراءة، وإذا اختلف العلماء في أحد هذه الثلاثة انعكس ذلك على تحديد موضع الوقف أو نوعه، وصَرَّح ابن الجزري بذلك في قوله: «وقد يكون الوقف تامّاً على تفسير أو إعراب، ويكون غير تام على آخر... وقد يكون الوقف تامّاً على قراءة، وغير تام على أُخرى... وقد يكون كافياً على تفسير أو إعراب، ويكون غير كاف على آخر... وقد يكون كافياً على قراءة غير كاف على أخرى»(١).

ومن ينظر في كتب الوقف والابتداء فإنه سيجد عشرات الأمثلة على ذلك الاختلاف وسأكتفي ببضعة أمثلة لأثر الاختلاف في التفسير أو القراءة أو النحو على موضع الوقوف، وقد يتداخل التفسير بالنحو، أو النحو بالقراءة، لكن قد يكون الاختلاف في التفسير أولاً، وينعكس على التقدير الإعرابي، وقد يكون في الإعراب وينعكس على التفسير، وكذا يكون الاختلاف في القراءة ويترتب عليه اختلاف في الإعراب أو المعنى.

فمن أمثلة اختلاف الوقف باختلاف القراءة:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُلْ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنعام: ٥٤].

قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب بفتح الهمزة في ﴿أَنَّهُۥ﴾ و﴿فَأَنَّهُۥ﴾ وافقهم نافع وأبو جعفر في الأولى، وقرأ الباقون بالكسر فيهما(٢).

قال أبو بكر الأنباري: «فمَنْ فَتَحَ الأولى وكَسَرَ الثانية لم يقف على ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ لأنَّ ﴿أَنَّ﴾ منصوبة بـ﴿كَتَبَ﴾، ولا يقف أيضاً على ﴿وَأَصْلَحَ﴾، لأن الفاء داخلة على جواب الجزاء.

ومَن فَتَحهُما جميعاً لم يقف أيضاً على ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ لِمَا ذكرنا من

(١) النشر ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، وينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٠٣ ـ ١٠٤، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٥٢ و٣٥٤.

(٢) ينظر: التيسير ص١٠٢، وابن الجزري: النشر ٢/ ٢٥٨.

وقوع ﴿كَتَبَ﴾ على ﴿أَن﴾، ولا يقف أيضاً على ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ لأن الثانية انفتحت لأنها معطوفة على الأولى.

ومَن كَسَرَهُما جميعاً كان له مذهبان:

أحدهما: أن يقول: تَمَّ الكلام على ﴿ٱلرَّحۡمَةَ﴾، ثم ابتدأ: ﴿إنه مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا﴾ فكسر ﴿إِنَّ﴾ على الاستئناف والابتداء.

والوجه الآخر أن يقول: معنى: قَالَ رَبُّكُم، فَكُسِرَت على الحمل على معنى القول، فعلى هذا المذهب لا يصلح الوقف على ﴿ٱلرَّحۡمَةَ﴾، لأن (إن) مع ما يتعلق بها كلام مَحْكِيٌّ، و﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ﴾ الحكاية، وإن كان لفظه مخالفاً للفظ القول، ولا يصلح من هذين الوجهين الوقف على ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ لأن الفاء جواب الجزاء»[(١)].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ٢٦﴾ [الأعراف: ٢٦].

قرأ عاصم وابن كثير ويعقوب وحمزة وخلف وأبو عمرو برفع ﴿وَلِبَاسُ﴾ وقرأ الباقون بنصبها[(٢)].

قال الداني: «من قرأ ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ بالرفع وقف على قوله: ﴿وَرِيشٗاۖ﴾، لأن ما بعده مرفوع بالابتداء، و﴿ذَٰلِكَ﴾ نعت، و﴿خَيۡرٞ﴾ خبر الابتداء، والتقدير: ولباس التقوى المشار إليه خيرٌ لمن أخذ به من الكسوة والأثاث، ولباس التقوى: الحياء، فهو منقطع مما قبله. ومن قرأ ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ بالنصب لم يقف على ﴿وَرِيشٗاۖ﴾ لأن ما بعده معطوف على قوله: ﴿وَرِيشٗاۖ﴾[(٣)] فلا يُقْطَعُ من ذلك»[(٤)].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ ٣٤﴾ [مريم: ٣٤].

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤.
(٢) ينظر: الداني: التيسير ص١٠٩، وابن الجزري: النشر ٢/ ٢٦٨.
(٣) في الأصل (لباساً).
(٤) المكتفى ص١٨٣.



قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب ﴿قَوْلَ﴾ بنصب اللام، وقرأ الباقون برفعها[(١)].

قال القاضي زكريا: «﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ كافٍ إن نُصِبَ ﴿قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾ وليس بِوَقْفٍ إن رُفِعَ»[(٢)].

ومن أمثلة اختلاف الوقف باختلاف التفسير:

١ ـ قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَاسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [المائدة: ٢٦].

قال أبو جعفر النحاس: «ويَحْتَاج إلى معرفة التفسير، لأنه إذا وقف على: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ كان المعنى أنها حرِّمت عليهم هذه المدة، وإذا وقف على: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى أنها محرمة عليهم أبداً، وأنهم يتيهون أربعين سنة، فيُرْجَعُ في هذا إلى التفسير، ويكون الوقف بحسب ذلك»[(٣)].

وقال ابن الأنباري: «وقوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ يُنْصَبُ من وجهين: إن شئت نصبتها بـ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ فلا يتم الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وإن شئت نصبتها بـ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فعلى هذا المذهب يتم الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾»[(٤)].

قال الطبري: «وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب قول من قال: إن الأربعين منصوبة بالتحريم...»[(٥)].

وسَمَّى بعض علماء الوقف هذا النوع من الوقف وقف المراقبة، قال

---

(١) ينظر: الداني: التيسير ص١٤٩، وابن الجزري: النشر ٢/٣١٨.
(٢) المقصد ص٥٥، وينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٦٣، وابن النحاس: القطع والائتناف ص٤٥٤، والداني: التحديد ص٢٤٤.
(٣) القطع والائتناف ص٩٥، وينظر: ص٢٨٤.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٢/٦١٦.
(٥) جامع البيان ٦/١٨٤.

ابن الجزري: «قد يُجيزون الوقف على حرف، ويُجيزُ آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر، كَمَنْ أجاز الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، فإنه لا يجيزه على ﴿فِيهِ﴾، والذي يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يجيزه على ﴿لَا رَيْبَ﴾... وكالوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، فإنه يراقب ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾...»[1].

٢ - قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ...﴾ [الرعد: ٢].

قال الطبري: «واختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾:

فقال بعضهم: تأويل ذلك: الله الذي رفع السماوات بعمدٍ لا ترونها...

وقال آخرون: بل هي مرفوعة بغير عمد...»[2].

وقال ابن الأنباري: «﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ﴾ حَسَنٌ، ثم تبتدئ: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ أي: ترونها بلا عمد، ويجوز أن يكون المعنى: الله الذي رفع السماوات بعمدٍ لا ترون تلك العمد، فيكون معنى الجحد النقل من(العمد) إلى(الرؤية) ويكون الوقف على ﴿تَرَوْنَهَا﴾...»[3].

ومن أمثلة اختلاف الوقف باختلاف الإعراب:

١ - قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة].

قال أبو عمرو الداني: «﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تام إذا رُفِعَ ﴿الَّذِينَ﴾ بالابتداء وجُعِلَ الخبر في قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، فإن

(١) النشر ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨.
(٢) جامع البيان ١٣/ ٩٤.
(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٧٣٠.



رُفِعَ على المدح بتقدير: هم الذين، أو نصب ذلك بتقدير: أعني الذين، فالوقف على ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ كافٍ، وإن خُفِضَ على النعت ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فالوقف عليه حسن، وهذه الأوجه جائزة في كل ما يَرِدُ من نحو ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نعتاً، كقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢]، و﴿إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾ [البقرة: ٢٦، ٢٧]، و﴿بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿١٥﴾ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: ١٥، ١٦]، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] وشبهه»(١).

ومما اخْتُلِفَ في الوقف عليه في القرآن (كَلَّا)، وجاءت في القرآن في ثلاثة وثلاثين موضعاً، جميعها في سور مكية(٢)، واعتنى علماء الوقف بموضوع الوقف عليها، فقال أبو جعفر النحاس: «واختلف أهل التفسير وأهل اللغة في (كَلَّا) وفي الوقف عليها، وعلى ما بعدها، وعلى ما قبلها»(٣).

واخْتُلِفَ في معنى (كَلَّا) على ثلاثة أقوال(٤):

١ ـ بمعنى: الردع والزجر، أو الرد والإنكار.

٢ ـ بمعنى: حَقاً، لتأكيد ما بعدها، فتكون في موضع مصدر، والتقدير: أحقُّ ذلك حَقاً.

٣ ـ بمعنى: أَلَا، التي يؤتى بها لاستفتاح الكلام.

فمن قال: إنها بمعنى (حَقّاً) جعلها تأكيداً لما بعدها، وابتدأ بها في جميع المواضع التي جاءت فيها بمعنى (حقا) أو بمعنى (ألا)، ومن قال: إنها رَدٌّ لِمَا تقدَّم وقف عليها(٥).

(١) المكتفى ص١١٨ ـ ١١٩.
(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص٦١٩، والسخاوي: جمال القراء ٢/٥٩٧.
(٣) القطع والائتناف ص٤٥٨.
(٤) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٢٢، ومكي: شرح الوقف على كلا ص٢٦ ـ ٢٩، ولسان العرب ٢٠/٩٥ (كلا)، والعماني: المرشد ص١٠٣ ـ ١٠٦.
(٥) ينظر: السخاوي: جمال القراء ٢/٥٩٨.

ولا يتسع المقام لعرض جميع الآيات التي وردت فيها (كلا)، وأقوال علماء الوقف فيها، وسوف أكتفي بمثال واحد منها، وهو الآيتان الواردتان في سورة مريم، وهما:

١ ـ قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾﴾ [مريم: ٧٧ ـ ٧٩].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [مريم: ٨١، ٨٢].

قال مكي: «الوقف عليهما هو الاختيار، بجعلهما ردّاً وزجراً وإنكاراً لما قبلهما، والمعنى: ليس الأمر كذلك، أي: لم يتخذ الكافر عند الله عهداً، وليس تكون الآلهة لهم عِزّاً. فَلِتَمَكُّنِ الفائدة وتمام المعنى بالوقف عليها اخترنا ذلك. . . .

وإن شئت ابتدأت بها على معنى: حقاً سيكفرون، وحقاً سنكتب ما يقول، تجعلهما تأكيداً لما بعدهما.

أو تبتدئ بهما على معنى: أَلَا سنكتب، وأَلَا سيكفرون، تجعلهما استفتاحاً للكلام على ما قدّمنا. فذلك جائز واسع»[(١)].

ولاشك في أهمية مراعاة القارئ لمواضع الوقف حتى تتضح معاني الآيات عند السامعين، وإذا لم تكن لدى القارئ قدرة على اختيار الوقوف المناسبة فعليه مراعاة علامات الوقف المرقومة في المصاحف المطبوعة،

(١) شرح الوقف على كلا ص٣١.
ومما اعتنى به علماء الوقف والابتداء وتابعهم فيه علماء التجويد بيان الوقف على (بلى) والوقف على (نعم)، وكلاهما حرف جواب، إلا أن (بلى) تأتي في جواب كلام منفي، أو جواب استفهام منفي، وتأتي (نعم) في جواب استفهام موجب، وجاءت (بلى) في اثنين وعشرين موضعاً، وجاءت (نعم) في أربعة مواضع في القرآن الكريم (ينظر: مكي: شرح الوقف على كلا وبلى ونعم ص٧٥، وابن الجزري: التمهيد ص١٩٧).



ويمكنه الوقف على رؤوس الآيات، فإن اضطره النفس إلى القطع قبل تمام المعنى وقبل انتهاء الآية ابتدأ مِن قَبْلِ موضع الوقف بحيث يكون الكلام متصلاً والمعنى تامّاً.

٢ ـ علامات الوقوف في المصاحف:

كانت المصاحف القديمة مجردة من علامات الوقوف، كما كانت مجردة من العلامات الأخرى للحركات ورؤوس الآي، والعشور والخموس ونحوها[(١)]، ودعت الحاجة إلى نَقْطِ المصاحف بالإعجام وضَبْطِها بالحركات، ووَضْعِ علامات الأجزاء والأحزاب، ويبدو أن علامات الوقوف كانت آخر العلامات استعمالاً في المصحف، فلا تظهر تلك العلامات في مصحف ابن البواب الذي كتبه في مدينة السلام (بغداد) سنة ٣٩١هـ[(٢)].

ولم يكن علماء الوقف والابتداء الأوائل يُعْنَوْنَ بوضع رموز لأنواع الوقف، كما يظهر ذلك في مؤلفات أبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٧هـ)، وأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، وأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، لكن المتأخرين اعتنوا بذلك، مما مهَّدَ السبيل لإدخال تلك العلامات في المصاحف.

وأشهر علماء الوقف الذين وضعوا رموزاً لعلامات الوقف وشاع استعمالها في المصاحف، هو أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ)، الذي جعل الوقوف على خمس مراتب، هي[(٣)]:

١ ـ الوقف اللازم: وهو الذي لو وُصِلَ طرفاه غُيِّرَ المَرَام، وشُنِّعَ معنى الكلام.

٢ ـ الوقف المُطْلَقُ: وهو ما يحسن الابتداء بما بعده، والوقف أولى.

٣ ـ الوقف الجائز: وهو ما يجوز فيه الوصل والفصل.

---

(١) ينظر: الداني: المحكم ص٢.

(٢) نسخته الأصلية في مكتبة جستربتي بمدينة دبلن برقم (ك/١٦).

(٣) ينظر: كتاب الوقف والابتداء ص١٠٤ ـ ١١٢، وينظر: السمرقندي: روح المريد ص٢١٦ ـ ٢١٧، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٦٥.

٤ ـ الوقف المُجَوَّز لوجه: وهو ما يجوز فيه الوقف، لكن الوصل أولى.

٥ ـ الوقف المُرَخَّص: وهو ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكنه يُرَخَّصُ الوقف ضرورةَ انقطاع النَّفس لطول الكلام، ولا يلزمه العَوْدُ، لأن ما بعده مفهوم.

وما عدا ذلك لا يجوز الوقف عليه.

ووضع السجاوندي علامات للوقوف، فقد قال في مقدمة كتابه: «فنشرع الآن في بيان الوقف على ترتيب سور القرآن:

فَنُعْلِمُ ما لا يوقف عليه بعلامة (لا).

وكل [رأس] آية عليها وقف نتجاوزها ولا نذكرها تخفيفاً.

وكل آية قد قيل: لا وقف عليها، والوقف صحيح، نعلمها أيضاً احتياطاً بعلامة (ق).

ويُقَيَّدُ اللازم في الوقف بحرف (م).

والمطلق بحرف (ط).

والجائز بحرف (ج).

والمجوَّز بحرف (ز).

والمرخص لضرورة بحرف (ص)»[(١)].

فصارت العلامات عنده سبعة، فإنه أضاف علامة لما لا يوقف عليه، وهي (لا)، وعلامة لما قيل: لا وقف فيه، والوقف عليه صحيح، وهي (ق).

واستعمل أبو العلاء العطار (ت٥٦٩هـ) في كتابه (الهادي في المقاطع والمبادي) علامات لأنواع الوقف المشهورة قبل السجاوندي، فاستعمل (م)

(١) كتاب الوقف والابتداء ص١٢٣ ـ ١٢٤.



للتام، و(ك) للكافي، و(ح) للحسن[(١)].

وجعل القسطلاني (ت٩٢٣هـ) أقسام الوقف في كتابه (لطائف الإشارات) خمسة، ووضع لها رموزاً، فقال: «وقد رَقَمْتُ لكل من الوقف الكامل والتام والكافي والحسن والناقص هذه الأحرف: م، ت، ك، ح، ن»[(٢)].

ويبدو أن وقوف السجاوندي وعلاماتها هي التي اشتهرت، واستعملت في المصاحف، فقد قال محمد بن محمود السمرقندي (ت٧٨٠هـ) وهو يتحدث عن كتاب السجاوندي: «واشتهر هذا الكتاب في هذا الزمان»[(٣)].

والنظر في المصاحف يؤكد ما ذكره السمرقندي، فعلامات الوقف التي وضعها السجاوندي هي التي استعملت في المصاحف، وليس من المستطاع في هذا المقام تتبع ذلك في المصاحف المخطوطة في القرون المتعاقبة، وأكتفي بالإشارة إلى أن تلك العلامات قد ظهرت في مصحف مخطوط في سنة (٦٣٥هـ)[(٤)].

وظهرت وقوف السجاوندي كاملة في مصحف مخطوط في سنة (١٠٠٠هـ)، كما يظهر ذلك في وقوف سورة الفاتحة، وهي عند السجاوندي: ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾: لا، ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾: لا، ﴿ٱلدِّينِ﴾: ط، ﴿نَسْتَعِينُ﴾: ط، ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾: لا، ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾: لا[(٥)]. وهي ذاتها التي أثبتت في المصحف المذكور[(٦)].

وظهرت وقوف السجاوندي في مصحف الحافظ عثمان (ت١١١٠هـ)[(٧)]،

---

(١) اطلعت على نسخة مصورة من مخطوطة الكتاب المحفوظة في مكتبة السليمانية في تركيا برقم (٦٩ لا له لي)، لعدم لتمكني من الاطلاع على النسخة المحققة.
(٢) لطائف الإشارات ١/ ٢٦٤.
(٣) روح المريد ص٢١٦.
(٤) ينظر: مجموعة موريتز الخطية لوحة ٨٨.
(٥) كتاب الوقف والابتداء ص١٢٥.
(٦) ينظر: مجموعة موريتز الخطية لوحة ٩٤.
(٧) هو الحافظ عثمان بن علي القسطنطيني، أحد خطاطي الترك العثمانيين البارعين، كتب =

وفي مصحف الحافظ محمد أمين الرشدي المكتوب سنة (١٢٣٦هـ)[١]، وذلك من خلال الموازنة بين صفحات من المصحفين وما ورد في كتاب السجاوندي[٢].

وأكثرَ السجاونديُّ من الإشارة إلى الوقف الممنوع، وعلامته (لا)، واتبعه خطاطو المصاحف المتأخرون، لكن علماء القراءة وجدوه قد بالغ في ذلك حتى قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): «قول أئمة الوقف لا يوقف على كذا معناه أن لا يبتدأ بما بعده، إذ كلما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده. وقد أكثر السجاوندي من هذا القسم وبالغ في كتابه (لا)، والمعنى عنده: لا تقف، وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده، وأكثره يجوز الوقف عليه...»[٣].

واستدرك المشرفون على خَطِّ المصاحف وطباعتها في العصر الحديث بعض ما أُخِذَ على وقوف السجاوندي، وكان أكثر المصاحف ضبطاً وتدقيقاً المصحف الأميري الذي كتبه سنة ١٣٣٧هـ القارئ محمد علي خلف الحسيني (ت١٣٥٧هـ)[٤]، شيخ القارئ المصرية، وطُبِعَ في القاهرة سنة ١٣٤٢هـ، بمراجعة لجنة متخصصة.

وعلامات الوقف في هذا المصحف ستة هي[٥]:

م: علامة الوقف اللازم.

= خمسة وعشرين مصحفاً، وتوفي سنة ١١١٠هـ في القسطنطينية ـ إستانبول (ينظر: محمد طاهر الكردي: تاريخ الخط العربي وآدابه ص٣٣٩، ووليد الأعظمي: تراجم خطاطي بغداد المعاصرين ص١٢٩).

(١) وهو المصحف الذي اعتمدته وزارة الأوقاف العراقية في طباعة المصحف.

(٢) اعتمدتُ على مصحف الحافظ عثمان المطبوع على نفقة مكتبة المثنى ببغداد، وعلى نسخة من مصحف الحافظ محمد أمين الرشدي،الذي طبعته وزارة الأوقاف في بغداد، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦هـ.

(٣) النشر ١/ ٢٣٤.

(٤) تقدمت ترجمته في شرح البيت الثاني والستين.

(٥) ينظر: التعريف بالمصحف في آخره.

لا: علامة الوقف الممنوع.

ج: علامة الوقف الجائز جوازاً مستوي الطرفين.

صَلَى: علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى.

قَلَى: علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى.

(∴ ∴): علامة تعانق الوقف بحيث إذا وُقِفَ على أحد الموضعين لا يصح الوقف على الآخر.

ولا يخفى استناد هذه العلامات على وقوف السجاوندي[1]، مع إجراء بعض التغيرات، مثل إضافة تعانق الوقف، والاستغناء عن علامة الوقف المطلق (ط) وعلامة الوقف المجوز (ز)، وتطوير علامتي (ق)، (ص) وجعلهما (قَلَى) و(صَلَى) لتدلا على الوقف الجائز، لكن (قَلَى) تدل على أن الوقف أولى، و(صَلَى) تدل على أن الوصل أولى.

وعلامات الوقف في مصحف المدينة النبوية خمس، هي علامات المصحف الأميري مع الاستغناء عن علامة الوقف الممنوع (لا)، في النسخة الثانية منه[2].

وعلى الرغم من أن علامات الوقف في المصاحف الحديثة تستند إلى علامات الوقف عند السجاوندي، لكنها تتميز بأمرين: الأول الاستغناء عن بعض العلامات، والثاني: التخفف من وضع العلامات، ففي الوقت الذي وضع فيه السجاوندي ست علامات في سورة الفاتحة، لم ترد أية علامة فيها في المصحف الأميري ومصحف المدينة المنورة، وفي ذلك تخفيف على القارئ، وتأكيد على الوقف على رؤوس الآيات.

ولبعض الدارسين المحدثين ملاحظاتٌ على العلامات المستخدمة في

(١) ينظر: مساعد الطيار: المحرر في علوم القرآن ص٢٧٥.

(٢) ينظر: التعريف بالمصحف في آخره، ومساعد الطيار: المحرر في علوم القرآن ص٢٧٦.



المصاحف المطبوعة، ورغبةٌ في التقليل منها[١]. ولما كانت الوقوف «مبناها الاجتهاد، فإن هذا يعني أن ما وُضِعَ من وقوف في المصاحف إنما كان باجتهاد ـ يشكر أصحابه ـ يمكن أن يأتيَ مَن يخالفه، بشرط أن يكون الأمر بعلم، لا بذوق وتحكُّم كما يقع عند بعض الناس، فتراه يقف وقوفات غريبة، ويبتدئ ابتداءً غريباً كذلك، وما دعاه إلى ذلك إلا تذوقٌ ناقصُ العلم»[٢].

وعلى قارئ القرآن، ومتعلم التجويد، أن يحرص على مراعاة علامات الوقوف المرسومة في المصاحف، فهذه العلامات حدَّدها علماء الوقف بناء على دراسةٍ لمعاني الآيات ومقتضيات الإعراب، خاصة إذا كان يقرأ في مصحف أشرفت على طبعه لجان علمية متخصصة معروفة[٣].

وليحذر القارئ من الوقف قبل تمام الجمل، لأن تمام المعنى متعلق بتمامها، وإذا اضطر للوقف قبل بلوغه رأس الآية أو موضع تمام الجملة فإن عليه أن يستأنف قراءته من موضع قبل الموضع الذي وقف عليه حتى يتضح المعنى عند السامع، ويتحقق الغرض من القراءة، وهو التدبر، فالله تعالى يقول: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩].

(١) ينظر: أحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٩٢٩.

(٢) مساعد الطيار: المحرر في علوم القرآن ص٢٨٣.

(٣) يلزم التذكير هنا بأن المصاحف المغربية المضبوطة برواية ورش عن نافع تميزت باستخدام علامة واحدة للوقف هي (ص)، بغض النظر عن كون الوقف لازماً أو جائزاً (ينظر: القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ومصحف المدينة النبوية، برواية ورش عن نافع المدني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤١٦هـ).




معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الفصل الثاني

مَعْرِفَةُ رَسْمِ المُصْحَفِ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف بعلم رسم المصحف.

المبحث الثاني: معرفة المقطوع والموصول.

المبحث الثالث: معرفة ما رسم بالتاء الممدودة من الأسماء.



لمَّا فَرَغَ المصنف من بيان التجويد والوقف والابتداء، شرع في بيان الموضوع الثالث من موضوعات المقدمة، وهو ما يتعلق برسم المصحف، فذكر موضوعين، الأول: المقطوع والموصول في الرسم، والثاني: ما رُسِمَ بالتاء الممدودة من الأسماء المؤنثة(١).

وإنما اختار هذه الموضوعات لِمَا يترتب عليها من المنافع المسطورة، أما في المقطوع فإنه يجوز فيه الوقف على الكلمة الأولى، وكذا الابتداء بالثانية، بخلاف الموصول فإنه لا يجوز فيه كلاهما، وأما تاء التأنيث المرسومة بالتاء الممدودة فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم العثماني، وبعضهم يقفون بالهاء(٢).

قال المصنف مبيناً ما يريد الحديث عنه من موضوعات رسم المصحف:

٧٩ ـ واعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ ومَوْصُولٍ وتا   في مُصْحِفِ الإمَامِ في ما قَدْ أَتَى

اللام في **قوله**: (لمقطوع) قال ابن الناظم: بمعنى (في)(٣)، وقال عبد الدائم الأزهري: «اللازم زائدة للتأكيد خلاف زعم ابن الناظم أنها ظرفية»(٤).

وفي النسخة الخطية من المقدمة الجزرية المؤرخة بسنة ٨٠٠هـ: (في المصحف الإمام)(٥)، وفي مخطوطة المكتبة الأزهرية (في مصحف

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٤٦، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٦٤.
(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٦٩ و٢٧١.
(٣) الحواشي المفهمة ص١٢٧.
(٤) الطرازات المعلمة ص٢٠٦، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٧٠.
(٥) ينظر: منظومة المقدمة (تحقيق د. أيمن رشدي سويد) ص٢٠.

الإمام)[١]. وفي شرح ابن الناظم، وشرح عبد الدائم الأزهري تلميذ المؤلف (المصحف الإمام)[٢]، وفي أكثر الشروح (مصحف الإمام)[٣]. وقال التاذفي الحلبي: «ومصحف الإمام بالإضافة البيانية، ووقع في بعض النسخ: (المصحف الإمام) على البدلية»[٤].

واختلف شرَّاح المقدمة في المقصود بمصحف الإمام، أو المصحف الإمام، فقال بعضهم: هو مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ الذي اتخذه لنفسه يقرأ فيه، وليس هو بخطه كما توهمه بعضهم[٥]. وقال علي القاري: «والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لِمَا اتخذه لنفسه في المدينة ولِمَا أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها»[٦].

وقوله: (في ما قد أتى): أي في الذي قد أتى فيه، أي في المصحف[٧].

وذكر المصنف موضوع الرسم عقب الوقف والابتداء لتعلقه به، وحاجة القارئ فيه إليه[٨]، وقد قال في (طيبة النشر) في هذا المعنى:

٩٩ ـ وفيهما رِعَايَةُ الرَّسْمِ اشْتُرِطْ والقَطْعُ كالوَقْفِ وبالآي شُرِطْ

قال ابن الناظم في شرحه: «يعني أن الوقف والابتداء يشترط [فيهما] رعاية الرسم، أي رسم المصاحف العثمانية المجمع عليها»[٩].

---

(١) المقدمة، مخطوطة المكتبة الأزهرية ١٢ظ.
(٢) الحواشي المفهمة ص١٢٧، والطرازات المعلمة ص٢٠٦، وينظر أيضاً: الفضالي: الجواهر المضية ص٣٦٤.
(٣) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٩٨، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص١١٢، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٨٠.
(٤) الفوائد السرية ٤٨ظ.
(٥) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٢٧، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص٩٨.
(٦) المنح الفكرية ص٢٧٠.
(٧) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٨٠، والتاذفي: الفوائد السرية ٤٨ظ.
(٨) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص١١٦، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٦٦.
(٩) شرح طيبة النشر ص٤٨.



وذكر ابن الجزري موضوع المقطوع والموصول في المصحف في أربعة عشر بيتاً، وموضوع تاء التأنيث في سبعة أبيات، وسوف أشرحها في مبحثين، يتقدمهما مبحث في التعريف بعلم رسم المصحف، ومن ثم فإن هذا الفصل يتألف من المباحث الآتية:

المبحث الأول: تعريف بعلم رسم المصحف

المبحث الثاني: معرفة المقطوع والموصول

المبحث الثالث: معرفة ما رسم بالتاء الممدودة من الأسماء.





المبحث الأول

تعريفٌ بِعِلْمِ رَسْمِ المُصْحَفِ

تعني عبارة (رسم المصحف) طريقة كتابة كلمات القرآن الكريم في المصاحف التي كتبها الصحابة ﷺ في خلافة عثمان بن عفان ﷺ وأُرْسِلَتْ إلى الأمصار الإسلامية، واتخذها المسلمون أساساً لكتابة المصاحف وقراءة القرآن، وسُمِّيَ ذلك الرسم بالرسم العثماني، نسبة إلى أمير المؤمنين عثمان الذي أمر الصحابة بنسخ المصاحف في خلافته، وتوزيعها على الأمصار الإسلامية.

ومرَّت كتابة القرآن الكريم بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: كتابة القرآن على الرِّقاع في زمن النبي ﷺ فكان عدد من الصحابة قد كتب القرآن للنبي ﷺ لكن زيد بن ثابت[1] ﷺ كان أشهر من كتب القرآن بين يدي رسول الله ﷺ فكان إذا نزل عليه الوحي يقول: «ادْعُوا لي زَيْداً ولْيَجِئْ باللَّوْحِ والدواةِ»[2]. وحدَّث زيد بن ثابت عن ذلك بقوله: «كنتُ جارَ رسولِ الله ﷺ فكان إذا نَزَلَ الوحيُ أَرسلَ إليَّ، فكَتَبْتُ الْوَحْيَ»[3].

(١) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبو خارجة، صحابي، كان كاتب الوحي، وجامع القرآن، واشتهر في المدينة بالفقه والفرائض والقراءة، توفي سنة ٤٥هـ (ينظر: ابن عبد البر: الاستيعاب ٢/ ٥٣٧)، وخلط الزركلي في الأعلام (٣/ ٥٧) بينه وبين زيد بن حارثة.

(٢) رواه البخاري في صحيحه ص٨٧٣، رقم الحديث (٤٥٩٣ و٤٥٩٤)، وأخرجه بمعناه مسلم في صحيحه ص٧٨٩، رقم الحديث (١٨٩٨).

(٣) ابن أبي داود: كتاب المصاحف ص٣.



ونقل محمد بن جرير الطبري عن التابعي الكبير محمد بن شهاب الزهري (ت١٢٥هـ)[١]. أنه قال: «قُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يَكُنِ القرآنُ جُمِعَ في شَيْءٍ، وإنما كان في الكَرَانِيفِ والعُسُبِ»[٢].

المرحلة الثانية: جمع القرآن في الصحف في خلافة أبي بكر الصديق[٣] رضي الله عنه بعد معركة اليمامة[٤] التي قُتِلَ فيها نحوٌ من خمسين من حملة القرآن[٥]، فأمر الخليفةُ زيدَ بن ثابت أن يجمع القرآن في الصحف خشية أن يذهب شيء من القرآن بموت الحفاظ، أو فقدان بعض الرقاع، وقال زيد: «فقمت فتتبعت القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعسب وصدور الرجال... وكانت الصحف التي جَمَعَ فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياتَهُ حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر، رضي الله عنهما»[٦].

المرحلة الثالثة: نَسْخُ الصُّحُفِ في المصاحف، في خلافة عثمان بن

(١) محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي، تابعي من أهل المدينة، أحد كبار الحفاظ والفقهاء، وهو أول من دوَّن الحديث، نزل الشام واستقر بها، وكانت وفاته سنة ١٢٥هـ (ينظر: معجم المؤلفين ١٢/ ٢١، والأعلام ٧/ ٩٧).

(٢) جامع البيان ١/ ٢٨، وينظر: السيوطي: الإتقان ١/ ١٦٤، والكَرَانِيفُ: أصول السَّعَفِ الغِلاظِ العِرَاضِ، الواحدة كِرْنَافَة، والعُسُبُ جَمْعُ عَسِيبٍ، وهو من السَّعَفِ فَوْقَ الكَرَبِ لم ينبت فيه الخُوصُ (ينظر: لسان العرب ١١/ ٢٠٧ كرنف، و٢/ ٨٩ عسب).

(٣) أبو بكر الصديق عبد الله بن عثمان، التيمي القرشي، أول الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من آمن بالإسلام من الرجال، وأحد أعاظم الرجال، وقف إلى جانب الرسول ﷺ في جميع مواقفه، توفي سنة ١٣هـ، رضي الله تعالى عنه.

(٤) اليمامة: بلد كبير، فيه قُرًى وحصون وعيون ونخل، بأرض البحرين، وكانت داراً لمسيلمة الكذاب الذي قُتِلَ في تلك المعركة التي وقعت أواخر سنة ١١هـ، (ينظر: صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ٣/ ١٤٨٣).

(٥) ينظر: تاريخ خليفة ١/ ٩٠.

(٦) رواه البخاري في صحيحه ص٩٩٢ رقم الحديث (٤٩٨٦).

عفان ﷺ بعد أن ظهر الاختلاف في القراءة، فأرسل الخليفة إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالمصحف، ننسخها في المصاحف، فأمر عثمان عدداً من الصحابة من بينهم كاتب الوحي زيد بن ثابت، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل مصر من الأمصار بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحْرَقَ(١).

وجاء في بعض المصادر أن عدد المصاحف التي نسخوها أربعة، وفي رواية أنها سبعة، أُرسلت إلى مكة والبصرة والكوفة والشام واليمن والبحرين، وبقي واحد في المدينة(٢). ومهما كان عدد تلك المصاحف التي كُتِبَتْ أولاً ووُزِّعَتْ على الأمصار فإن المسلمين أقبلوا على نسخ مصاحفهم من تلك المصاحف.

وحافظ المسلمون على طريقة رسم الكلمات في المصاحف على نحو ما رُسِمَت في المصاحف العثمانية، وصار ذلك الرسم رُكْناً من أركان القراءة الصحيحة، وعُرِفَ بالرسم العثماني، واعتنى العلماء بوَصْفِ ذلك الرسم، فظهرت مؤلفات خاصة برسم المصحف منذ وقت مبكر من تاريخ تدوين العلوم الإسلامية.

وكان رسم المصحف مجرداً من النِّقَاط والحركات، واخترع العلماء في القرنين الأول والثاني نظام إعجام الحروف المتشابهة في الصورة، وعلامات الحركات التي كانت أولاً نُقَطاً حُمْراً، ثم جعلها الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) حروفاً صغيرة هي التي لا نزال نستخدمها في كتابتنا في المصاحف وغيرها إلى هذا العصر، وصار هذا الجانب من رسم المصحف يُعْرَف بعلم النَّقْطِ والشَّكْلِ، وأُطلق عليه في العصور المتأخرة علم الضَّبْطِ.

(١) أصل الرواية عند البخاري في صحيحه ص٩٩٢، رقم الحديث (٤٩٨٧).
(٢) ينظر: ابن أبي داود: المصاحف ص٣٤، والداني: المقنع ص٩.

ولعل أشهر كتابين في علم رسم المصحف، وعلم النقط والشكل هما[(١)]:

١ ـ كتاب: المُقْنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)[(٢)].

٢ ـ كتاب: المُحْكَم في علم نقط المصاحف، للداني أيضاً[(٣)].

ونَظَمَ أبو محمد القاسم بن فِيرُّهْ الشاطبي (ت٥٩٠هـ) كتاب المقنع للداني بقصيدته: (عقيلة أتراب القصائد) على نحو ما نظم كتاب (التيسير في القراءات السبع) للداني في قصيدة (حرز الأماني) والتي اشتهرت باسم الشاطبية.

وكما اعتنى علماء القراءات بشرح قصيدته (حرز الأماني)، اعتنى علماء رسم المصحف بشرح قصيدته (عقيلة أتراب القصائد)، ولعل أول من شرحها علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) تلميذ المؤلف، الذي سَمَّى شرحه: (الوسيلة إلى كشف العقيلة)[(٤)]، وأوسع شروحها شرح إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ) المسمى (جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد)[(٥)].

وما يلزم دارسَ التجويد ومُتَعَلِّمَهُ مَعْرِفَتُهُ من علم رسم المصحف أن يعلم أمرين:

الأول: تَمَيُّزُ رسم المصحف بخصائص معينة في طريقة رسم الكلمات، لخصَّها علماء الرسم في خمسة فصول هي[(٦)]:

---

(١) تنظر قائمة بمؤلفات رسم المصحف في كتابي: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ص١٣٥ ـ ١٥٣، وقائمة بمؤلفات علم الضبط: المصدر نفسه ص٤٠٢ ـ ٤٠٦، وكتابي: علم الكتابة العربية ص٦٥ ـ ٧٠.

(٢) حققه محمد أحمد دهمان، وطبع في دمشق سنة ١٣٥٩هـ.

(٣) حققه د. عزة حسن، وطبع في دمشق سنة ١٩٦٠.

(٤) حققه: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري وطبع في مكتبة الرشد بالرياض.

(٥) حققه: د. محمد خضير مضحي الزوبعي، وحصل به على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب في الجامعة المستنصرية ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

(٦) ينظر: ابن وثيق: الجامع لما يُحْتَاجُ إليه من رسم المصحف ص٢٩.

١ ـ ما وقع فيه من الحذف.

٢ ـ ما وقع فيه من الزيادة.

٣ ـ ما وقع فيه من قلب حرف إلى حرف.

٤ ـ أحكام الهمزات.

٥ ـ ما وقع فيه من القطع والوصل.

الأمر الثاني: إجماع العلماء على وجوب المحافظة على الرسم العثماني في كتابة المصاحف، وعدم جواز مخالفته(١)، وأَكَّدت على ذلك قرارات المجامع الفقهية في العصر الحديث(٢).

ولا يعني الخلاف بين العلماء في كون رسم المصحف توقيفاً عن الرسول ﷺ أو اجتهاداً من الصحابة جواز مخالفته، فسواء كان توقيفياً أو اجتهادياً فإن العلماء مجمعون على وجوب المحافظة عليه في كتابة المصاحف(٣).

واختار ابن الجزري موضوعين من موضوعات رسم المصحف الخمسة، للحديث عنهما في منظومته، وهما: المقطوع والموصول في الرسم، وأحد موضوعات قلب حرف إلى حرف، وهو ما رسم بالتاء الممدودة في الأسماء المؤنثة، لأن حاجة قارئ القرآن إلى معرفتهما أكثر من حاجته إلى معرفة الموضوعات الأخرى، على نحو ما تقدَّم في أول الفصل.

---

(١) ينظر: الداني: المقنع ص٩ ـ ١٠، ومحمد حبيب الله الشنقيطي: إيقاظ الأعلام ص١٢.

(٢) ينظر: شعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه ص٨١.

(٣) ينظر: محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان ١/ ٣٧٠، وشعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه ص٦٣، وكتابي: رسم المصحف ص١٦٤، والأجوبة العلمية ص٩٢.



المبحث الثاني

معرفة المقطوع والموصول في الرسم

تتميز الكتابة العربية باتصال حروفها في الكلمة الواحدة، والأصل: «فصل الكلمة عن الكلمة، لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، فكما أن المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبِّر عنهما يكون متميِّزاً، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره»(١). «والأصل أيضاً في كل كلمة أن تكتب على اللفظ مبدوءاً بها وموقوفاً عليها، ولا يُلْتَفَتُ إلى ما تصير إليه الكلمة إذا كان قبلها كلام أو وُصِلَتْ بما بعدها»(٢).

وفي اللغة العربية كلمات تتألف من حرف واحد أو من حرفين، مثل الضمائر، وأدوات المعاني كحروف العطف، والجر، والنصب، والجزم ونحوها، ويرتبط هذا النوع من الكلمات بما قبله أو بعده ارتباطاً وثيقاً من حيث الوظيفة النحوية مما جعل كُتَّاب العربية الأوائل يصلون هذه الكلمات بما قبلها أو بعدها. ومعظم الكلمات المؤلفة من حرف واحد توصل بما قبلها أو بعدها، لكن الكلمات المؤلفة من حرفين منها ما يوصل ومنها ما يفصل، وهذا المبحث معقود لِمَا ذكره المصنف في منظومته من الكلمات التي جاءت مفصولة وموصولة في المصحف.

وذكر ابن الجزري تلك الكلمات وهي ست وعشرون كلمة في أربعة عشر بيتاً، وتتضمن: أنْ لا، وإنْ ما، وأمْ ما، وعَنْ ما، ومِنْ ما، وأمْ مَن،

(١) القلقشندي: صبح الأعشى ٣/ ٢١٢.
(٢) ابن السراج: كتاب الخط ص١٠٧.



وحيثُ ما، وأَنْ لم، وإنَّ ما، وأنَّ ما، وكلَّ ما، وبئسَ ما، وفي ما، وأَيْنَ ما، وإنْ لم، وأنْ لَنْ، وكي لا، وعَنْ مَنْ، ويَوْمَ هم، وما لِ، ولاتَ حين، وكالوهم، ووزنوهم، والْ، ويَا، وها.

وسبب عناية علماء الرسم بهذه الكلمات هو مجيئها موصولة ومفصولة، واحتاجوا إلى بيانها للقارئ حتى يُحْسِنَ قراءتها والوقف عليها أو الابتداء بها، «فكل ما كُتِبَ منفصلاً فعلى الأصل، وما كُتبَ متصلاً فللمجاورة والمصاحبة وكثرة الاستعمال، وإنما فعلوا ذلك لجواز الوجهين»[1].

ويمكن أن نقسم الأمثلة التي جاءت موصولة مرة ومفصولة أخرى على قسمين:

الأول: ما يحدث فيه إدغام مثل: عَن ما، ومِن ما، وأنْ لا، وإنْ لم، وأنْ لن، وأمْ من، فبُنِيَ الخط على اللفظ في ما رُسِمَ موصولاً منها، وكُتِبَ على الأصل ما كان مفصولاً منها.

الثاني: ما ليس فيه إدغام، مثل في ما، وكلَّ ما، وأينَ ما، وبِئْسَ ما، وإنَّ ما، ولكي لا، ونحوها، فما كُتِبَ مفصولاً فعلى الأصل، وما رُسِمَ موصولاً فلقلة حروف الكلمة الموصولة، مع المجاورة والمصاحبة وكثرة الاستعمال[2].

وهذا بيان لما ذكره ابن الجزري من تلك الكلمات:

١ ـ مطلب: أنْ لا:

قال المصنف:

٨٠ ـ فاقْطَعْ بِعَشْرِ كلماتٍ: أَن لَّا   مَعْ: مَلْجَأٍ، ولا إلهَ إلَّا

٨١ ـ وتَعْبُدوا ياسينَ، ثانِي هُودَ لَا   يُشْرِكْنَ، تُشْرِكْ، يَدْخُلَنْ، تَعْلُوا على

(١) القسطلاني: اللآلئ السنية ص١١٢.

(٢) ينظر: رسم المصحف ص٣٨١ ـ ٣٨٥.

٨٢ ـ أن لَّا يقولوا، لا أَقولُ............ ....

أشار في هذه الأبيات إلى المواضع التي تُقْطَعُ فيها (أَنْ) عن (لا) في الرسم، بذكر المثال أو الكلمة التي بعده تارة، وبذكر اسم السورة أخرى[(١)].

وقوله: (كلماتٍ): قال علي القاري: «ضُبِطَ بتنوينِ كلمات، وإضافتها... والأول أسلسُ في المبنى وأحسنُ في المعنى»[(٢)].

وقوله: (مَعْ: ملجاً): قال علي القاري: «وفَتَحَ (ملجأ) على الحكاية، ويجوز جَرُّهُ منوناً على الإعراب أو الضرورة[(٣)]، وفي نسخة:(مَلْجَأَ أنْ لا إلهَ إلَّا)، وهي أولى كما لا يخفى»[(٤)].

والمواضع العشرة التي ذكرها المصنف هي[(٥)]:

الأول: ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨].

الثاني: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤].

الثالث: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا۟﴾ [يس: ٦٠].

الرابع: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنِّىٓ أَخَافُ﴾ [هود: ٢٦]، وهو الذي أشار إليه بقوله: (ثاني هودَ). أما قوله تعالى في أول سورة هود: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝﴾ [هود: ٢] فموصول باتفاق[(٦)].

الخامس: ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ في الممتحنة [١٢].

السادس: ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾ في الحج [٢٦].

---

(١) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص١١٦.
(٢) المنح الفكرية ص٢٧١.
(٣) في مخطوطة المكتبة الأزهرية (١٢ظ): (ملجأٍ) بالجر والتنوين.
(٤) المنح الفكرية ص٢٧١ ـ ٢٧٢.
(٥) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨١، والجهني: البديع ص٢٨ ـ ٢٩، والداني المقنع ص٦٨.
(٦) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢٠٧.



السابع: ﴿أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكُم مِّسۡكِينٞ ٢٤﴾ في سورة ن والقلم [٢٤]، وسَكَّنَهُ الناظم للضرورة[١].

الثامن: ﴿وَأَن لَّا تَعۡلُواْ عَلَى ٱللَّهِۖ﴾ في الدخان [١٩].

التاسع: ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ في الأعراف [١٦٩].

العاشر: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ في الأعراف أيضاً [١٠٥].

وقال ابن الناظم: «واتفقوا أيضاً على وصل ما عدا العشرة... نحو: ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم﴾ [هود: ٢]، و﴿أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾ [طه: ٨٩]، و﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ﴾ بالنجم [٣٨]»[٢]. وتابعه في ذلك القاضي زكريا، فقال: «وما عدا العشرة... موصول لا تُرْسَمُ فيه النون»[٣]. وقال عبد الدائم الأزهري: «هذا ظاهر كلام الناظم، ولكن ذكر الشاطبي في الأنبياء خلافاً في عقيلته»[٤]. وهو يشير إلى قوله:[٥]

والخُلْفُ في الأنبياء واقْطَعْ بهودَ أنْ   لَا تَعْبُدُوا الثاني مَعْ ياسينَ لا حَصَرا

ونص عليه الداني في المقنع بقوله: «وفي الأنبياء كَتَبُوا في بعض المصاحف... ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] بالنون، وفي بعضها بغير نون»[٦].

ورجَّح أبو داود سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ)[٧] رسمه بالنون حيث قال:

(١) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٤٩و.
(٢) الحواشي المفهمة ص١٢٨ ـ ١٢٩.
(٣) الدقائق المحكمة ص٨١ ـ ٨٢.
(٤) الطرازات المعلمة ص٢٠٨.
(٥) ص٢٤.
(٦) المقنع ص٩٢، وينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨١، وابن وثيق: الجامع ص٧٩.
(٧) سليمان بن نجاح بن أبي القاسم، الإمام أبو داود الأموي الأندلسي، مولى المؤيد بالله بن المستنصر، شيخ القراء وإمام الإقراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني ولازمه كثيراً، وأخذ عنه أكثر مصنفاته، اشتهر بعلم الرسم والضبط، وله فيهما =

«وأنا أستحب كَتْبَ الذي في الأنبياء بالنون مثل العشرة المذكورة»[(١)]، والعملُ عليه في معظم المصاحف.

٢ ـ مطلب: إنْ مَا، وأمْ مَا:

قال المصنف:

٨٢ ـ .... إن مَّا بالرعدِ، والمفتوحَ صِلْ..........

قوله: (بالرعد): الباء ظرفية بمعنى (في)[(٢)].

اتفقت المصاحف على قطع (إنْ) عن (ما) في قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمۡ﴾ [٤٠]، وما سواه موصول، كما في يونس: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمۡ﴾ [٤٦]، وفي غافر: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمۡ﴾ [٧٧]، وغيرهما[(٣)].

وقوله: (والمفتوحَ صِلْ): قال ابن الناظم: «وكذلك اتفقوا على وصل (أنْ) المفتوحة بـ(ما) الاسمية حيث جاءت، نحو:

﴿أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ﴾ بالأنعام [١٤٣ و١٤٤]، و﴿أَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، و﴿أَمَّاذَا كُنتُمۡ﴾ [النمل: ٨٤][(٤)].

وقال علي القاري: «واتفقوا على وصل ميم (أمْ) بـ(ما) الاسمية حيث جاءت نحو ﴿أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ﴾... لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك لعدم تقدم (أم) هناك. وأما قول ابن المصنف في هذه الأمثلة: إنهم اتفقوا

= مؤلفات مشهورة، توفي في مدينة بلنسية شرق الأندلس سنة ٤٩٦هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء الكبار ٢/ ٨٦٢، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣١٦).

(١) مختصر التبيين ٣/ ٥٥٧، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٧٣، والمارغني: دليل الحيران ص٢٩٢.

(٢) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢٠٨.

(٣) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٣، والداني: المقنع ص٧٠، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٢٨ ـ ١٢٩.

(٤) الحواشي المفهمة ص١٢٨.



على وصل (أن) المفتوحة بـ (ما) الاسمية فَمُوهِمٌ لذكرهم هذه الأمثلة في مقابل (إن) المكسورة مع (ما)، والتحقيق ما قدمنا»[(١)].

٣ ـ مطلب: عَنْ مَا، ومِنْ مَا:

ثم لمَّا فَرَغَ من بيان الموصولات شرع في بيان المقطوعات **فقال**:[(٢)]

٨٢ ـ .... وعَن مَّا

٨٣ ـ نُهُوا اقْطَعُوا، مِن مَّا: بروُمٍ والنِّسَا خُلْفُ المنافقين....................

قوله: (مِنْ ما بروُمٍ والنِّسَا) قال عبد الدائم الأزهري: وهي النسخة التي قرأناها على الناظم، وأصلح في المجلس، وقرأنا عليه أيضاً: مِن ما مَلَكْ روم النسا، والكل صحيح»[(٣)].

عَنْ مَا:

اتفقت المصاحف على قطع (عَن) مِن (ما) الموصولة في قوله تعالى: في الأعراف ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾ [١٦٦]، وفي غير هذا الموضع تكون موصولة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ في البقرة [٧٤]، و﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ في النحل [١]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ في المؤمنون [٤٠] وغيرها[(٤)].

مِنْ مَا:

واتفقت المصاحف على قطع (مِن) الجارة من (ما) الموصولة في نحو قوله تعالى: ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ﴾ في الروم [٢٨]، و﴿فَمِن مَّا

(١) المنح الفكرية ص٢٧٤.
(٢) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٥٥.
(٣) الطرازات المعلمة ص٢١٠، وينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١١٥، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٨٣، وعلي القارئ: المنح الفكرية ص٢٧٥.
(٤) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٢٣، والمهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٢، والجهني: البديع ص٢١، والداني: المقنع ص٦٩، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٢٩.



﴿مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ﴾ في النساء [٢٥][(١)].

وقول المصنف: (خُلْفُ المنافقين): أي اختلفت المصاحف في قطع (مِن) عن (ما) في قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ في المنافقين [١٠م]، وقال الداني: «في بعض المصاحف ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ مقطوع، وفي بعضها ﴿مِّمَّا﴾ موصول»[(٢)]. وهو ما أشار إليه الشاطبي في العقيلة بقوله[(٣)]:

٢٤١ ـ .... وخُلفُ مِمَّا لدَىَ المنافقين سَرَى

والراجح قطع (ما) عن (من) في آية المنافقين، وعليه العمل في المصاحف[(٤)].

مطلب: أَمْ مَنْ، وحَيْثُ مَا، وأَنْ لَمْ، وإنَّ مَا، وأَنَّ مَا:

قال المصنف:

٨٣ ـ .... أم مَّن أَسَّسا

٨٤ ـ فُصِّلَتِ، النِّسَا، وذِبْحٍ، حَيْثُ مَا وأَن لَّم المفتوحَ، كَسْرُ إنَّ ما

٨٥ ـ الَانعامَ، والمفتوحَ: يَدْعُونَ مَعَا وخُلْفُ الَانفالِ ونَحْلٍ وَقَعَا

قوله: (أَسَّسا): الألف فيه للإطلاق[(٥)].

وقوله: (وَقَعَا): قيل الألف للإطلاق،[(٦)] نظراً إلى إفراد لفظ الخُلْفِ، أو ألف التثنية، نظراً إلى وقوع الخُلْفِ في السورتين[(٧)].

---

(١) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٢، والداني: المقنع ص٦٩.
(٢) المقنع ص٩٨.
(٣) ينظر: إتحاف البررة ص٣٣٦.
(٤) ينظر: المارغني: دليل الحيران ص٢٩٣.
(٥) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢١٠.
(٦) ينظر: المصدر نفسه ص٢١٣، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٨٤.
(٧) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٧٩.

أَم مَن:

اتفقت المصاحف على قطع (أَمْ) عن (مَن) الاستفهامية في أربعة مواضع:[(١)]

الأول: ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ في التوبة [١٠٩].

الثاني: ﴿أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا﴾ في فصلت [٤٠].

الثالث: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ في النساء[١٠٩].

الرابع: ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ في الصافات [١١]، وهو ما أشار إليه بقوله: (وذِبْح)، وهو اسم للسورة، أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَـٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [١٠٧][(٢)].

واتفق كُتَّابُ المصاحف على وصل ما عدا الأربعة، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ في يونس [٣٥]، و ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ في النمل [٦٠]، و﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ في النمل أيضاً [٦٢]، وغيرها[(٣)].

وإذا وقعت (ما) بعد أم) كُتِبَتْ موصولة هكذا (أَمَّا) وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ في الأنعام [١٤٣ و١٤٤][(٤)].

---

(١) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٣، والداني: المقنع ص٧١.

(٢) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢١١.

(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣٠.

(٤) قال أبو بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء (١٣٤٢): «وقوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ أم ما: حرفان، ومعناه: أم الذي اشتملت»، لكن الداني قال في المقنع (ص٧١): «وحدثنا محمد بن أحمد، قال حدثنا ابن الأنباري، قال: قوله هو في المصحف حرف واحد، معناه: أم الذي اشتملت»، وقال سليمان بن نجاح في مختصر التبيين (٣/ ٥٢٠): «وكتبوا ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ﴾ بميم واحدة، بعدها ألف على الإدغام، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف، ومعناه: الذي اشتملت». ويمكن حمل ما ورد في كتاب الإيضاح لابن الأنباري على أنه قصد أن =

حيث ما:

اتفقت المصاحف على قطع (حيث) عن (ما) في موضعي البقرة، وهما: قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ [١٤٤]، وقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا﴾ [١٥٠][(١)].

وهو المراد **بقول المصنف**: (حيث ما)، وقال القسطلاني: «ولم يعين حرفاً ولا سورة، فعَمَّ كل ما في القرآن، وهو مفهوم كلام الشاطبي في الرائية: (وحيث ما فاقطعوا)[(٢)]، فلم يَخُصَّ ذلك بحرف ولا سورة، وخصَّ الشارح[(٣)] تبعاً للداني[(٤)] موضعي البقرة فقط»[(٥)]، وقال الفضالي: «وسكوت الناظم يؤذن بالتعميم»[(٦)].

ويُفْهَمُ من كلام هؤلاء الشرَّاح أن (حيث ما) وردت في القرآن في غير موضعي البقرة، لكن علي القاري قال: «ولم يأت غيرهما»[(٧)]، ومن ثم لا تثريب على المصنف في سكوته المؤذن بالتعميم، ولا لوم على الداني في نصه على موضعي البقرة فقط[(٨)].

أَنْ لم:

اتفقت المصاحف على قطع (أَنْ) المصدرية عن (لَمْ) الجازمة، أين

= (أمَّا) مركبة من كلمتين (أمْ ومَا) لا أنها (أمَّا) غير المركبة التي تفيد التفصيل والعطف.

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣١.
(٢) ينظر: إتحاف البررة ص٣٣٨.
(٣) لعله يريد ابن الناظم فإنه نص على موضعي البقرة (ينظر: الحواشي المفهمة ص١٣١).
(٤) ينظر: المقنع ص٧٣.
(٥) اللآلئ السنية ص١١٧، وينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص١٠٠ ـ ١٠١.
(٦) الجواهر المضية ص٣٧٦.
(٧) المنح الفكرية ص٢٧٧.
(٨) وردت (حيث) في القرآن في واحد وثلاثين موضعاً، منها موضعان وردت (ما) بعد حيث فيهما (ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص٢٢١).



وقعت، نحو قوله تعالى[(١)]:

﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ﴾ في الأنعام [١٣١].

و﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ في البلد [٧].

وهو المراد **بقوله**: (أَنْ لم المفتوحَ)، وقيَّدَهُ بالمفتوح احترازاً عن المكسور، فإن بعضه مقطوع وبعضه موصول، كما سيأتي[(٢)].

إنَّ ما، وأنَّ ما:

ذكر المصنف ما اتفقت المصاحف على قطعه من: (إنَّ ما وأنَّ ما) وما اختلفت فيه:[(٣)]

فقد اتفقت على قطع (إنَّ) المشدَّدة المكسورة الهمزة، عن (ما) في موضع واحد، هو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأٓتٖ﴾ [١٣٤].

واتفقت على قطع (أَنَّ) المشددة المفتوحة الهمزة، عن (ما) في موضعين:

الأول في الحج، قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [٦٢]، والثاني في لقمان، قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [٣٠].وهو المراد **بقول المصنف**: (يدعون معاً).

واختلفت المصاحف في موضعين، وهما:

الأول: في الأنفال: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم﴾ [٤١].

والثاني في النحل: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [٩٥].

وهو ما ذكره المصنف **بقوله**: (وخُلْفُ الَانفال ونَحْلٍ وَقَعَا)، وفي قول

(١) ينظر: الداني: المقنع ص٧١، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣١.
(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٧٨.
(٣) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٤، والداني: المقنع ص٧٣ ـ ٧٤، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣١.

المصنف هذا لَفٌّ ونَشْرٌ غير مرتب[1]. وقال التاذفي معتذراً عما وقع في كلام ابن الجزري من ضم (إنَّ ما) النحل المكسورة إلى (أنَّ ما) الأنفال المفتوحة: «لاتفاقهما في نوع الخلاف، اختصاراً»[2].

والراجح في هذين الموضعين الوصل، وعليه العمل[3].

مطلب: كُلَّ مَا، وبِئْسَ مَا:

قال المصنف:

٨٦ ـ وكـلِّ مـا سَـأَلْـتُـمُـوُهُ، واخْـتِـلِـفْ رُدُّوا، كذا قُلْ بِئسَمَا، والوَصْلَ صِفُ

٨٧ ـ خَلَفْتُونِي واشْتَرَوْا.................. ....

تحدَّث في البيتين عن وصل (كُلِّ ما) وفصلها، وكذلك تحدَّث عن وصل (قل بئسما) وفصلها.

كُلَّ ما:

أما (كل ما) فقد اتفقت المصاحف على قطع (كل) عن (ما) في موضع واحد هو: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ في سورة إبراهيم [٣٤].

وذكر المصنف أن علماء الرسم اختلفوا في قطعها ووصلها في قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾ في النساء [٩١].

هذا ما يفهم من كلام المصنف هنا، لكنه قال في النشر: «و(كل ما) كُتِبَ مفصولاً في موضع واحد، وهو ﴿كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ في إبراهيم [٣٤]، واختلف في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَاۚ﴾ في النساء، ففي بعض المصاحف مفصول وفي بعضها موصول.

وكُتِبَ في بعضها أيضاً: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ في الأعراف [٣٨]، و﴿كُلَّ

(١) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٧٩، والفضالي: الجواهر المضية ص٣٧٩.
(٢) الفوائد السرية ٥٠و، وينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ٢١٢.
(٣) ينظر: المارغني: دليل الحيران ص٢٩٦.



مَا جَآءَ أُمَّةً﴾ في المؤمنين [٤٤]، و﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا﴾ في تبارك [٨]، والمشهور الوصل»[١].

وبهذا يتضح أن ابن الجزري أثبت في منظومة المقدِّمة ما ترجح لديه في قطع (كل ما) ووصلها. وقال ابن الناظم: «وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف في هذه الثلاثة»[٢]، وقال عبد الدائم الأزهري: «أهمل الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ مواضع أخرى مختلفاً فيها أيضاً»[٣]،اكتفاء بذكر واحد منها ولاشتهار ما عداه عندهم»[٤]، لكن علي القاري قال: «هذا قصور من الناظم للكلام عن مقام المرام»، ولم يقبل ما اعتذر به عن الناظم[٥]، لكن موقف علي القاري غير مرضي[٦]، لأن ابن الجزري كان على اطلاع بالخلاف وقد ذكره في النشر، لكنه لم يُثْقِلْ به المقدمة، لا سيما وقد قال: إن المشهور في الثلاثة هو الوصل.

والخلاف في ما عدا موضع سورة إبراهيم ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ مشهور في كتب رسم المصحف[٧]، والمعمول به في مصحف المدينة النبوية والمصحف الأميري فصل موضع سورة النساء، وسورة المؤمنون، وما عدا ذلك موصول، وهو في خمس عشرة آية في القرآن الكريم[٨].

ولا يخفى على القارئ أن (ما) في ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ﴾ اسم موصول بمعنى الذي، ومن ثمَّ أجمعوا على رسمها مفصولة، لضعف

---

(١) النشر ٢/ ١٤٩.
(٢) الحواشي المفهمة ص١٣٢.
(٣) الطرازات المعلمة ص٢١٤.
(٤) شرح المقدمة الجزرية ص٢٦٣، وينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص١٢١.
(٥) المنح الفكرية ص٢٨٠ ـ ٢٨١.
(٦) ينظر: المرصفي: هداية القاري٢/ ٤٣٥.
(٧) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٤ ـ ٨٥، والداني المقنع ص٧٤ و٩٦، وسليمان ابن نجاح: مختصر التبيين ٢/ ٤١٠، والمارغني: دليل الحيران ص٣١٠.
(٨) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ص٦١٩.



ارتباطها بـ (كل)، و(ما) في المواضع الأخرى حرف، وتفيد مع (كل) الظرفية والشرط، ولشدة ارتباطهما رسمتا موصولتين[1]. وما جاء منها مفصولاً فللدلالة على جوازه، لكونهما كلمتين.

بئس ما:

وردت ﴿بِئْسَ﴾ في القرآن في أربعين موضعاً، تسعة منها جاءت بعدها (ما)، فما كان في أوله اللام أو الفاء رُسِمَتْ (ما) مفصولة عنها بلا خلاف[2]، وهي:

﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ﴾ في البقرة [١٠٢].

﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ في المائدة [٦٢].

﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ في المائدة [٦٣].

﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ في المائدة [٧٩].

﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ في المائدة [٨٠].

﴿وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ في آل عمران [١٨٧].

وذكر ابن الجزري المواضع الثلاثة الأخرى التي لم تقترن (بئس) فيها بشيء، ووقعت بعدها (ما)، فذكر أن أحدها مختلف فيه، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ في البقرة [٩٣]. وذكر أن الموضعين الآخرين اتفقت المصاحف فيهما على وصلهما، وهو ما أشار إليه بقوله: (خلفتموني، واشتروا)، وهما:

﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ في البقرة [٩٠].

﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓۖ﴾ في الأعراف [١٥٠].

(١) ينظر: الزجاجي: كتاب الخط ص٦١، وعبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢١٥، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٨١، وكتابي: علم الكتابة العربية ص١٧٤.

(٢) ينظر: الداني: المقنع ص٧٤، وابن وثيق: الجامع ص٨٣.



ونص الداني وتلميذه سليمان بن نجاح على الاختلاف في حرف البقرة [٩٣](١) ولم يذكر المهدوي فيها خلافاً(٢)، والعمل في المصاحف على وصل الثلاثة.

مطلب: في ما:

قال المصنف:

٨٧ ـ .... في ما اقْطَعَا: أُوحِي، أَفَضْتُمْ، اشْتَهَتْ، يَبْلُو مَعَا

٨٨ ـ ثَانِي فَعَلْنَ، وَقَعَتْ، رومٌ، كِلَا تَنْزِيلُ، شُعَرا، وغَيْرَ ذِي صِلَا

قوله: (وغير ذي) في بعض نسخ المخطوطة: (وغيرها)(٣)، وكذا في بعض شروحها(٤).

وقوله: (اقْطَعَا) و(صِلَا): أصلهما: اقْطَعَنْ وصِلَنْ، أُبدلت نون التوكيد الخفيفة ألفاً حال الوقف، لا لضرورة الوزن(٥).

أمر بقطع (في) عن (ما) في أحد عشر موضعاً، أَشار إليها بذكر بعضها، أو اسم سورتها، وهي:(٦)

الأول: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِىَ إِلَيَّ﴾ في الأنعام [١٤٥].

الثاني: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ في النور [١٤].

(١) المقنع ص٩٢، ومختصر التبيين ٢/ ١٨٤.
(٢) هجاء مصاحف ص٨٣، وينظر: المارغني: دليل الحيران ص٣٠٦.
(٣) ينظر: منظومة المقدمة (تحقيق د.أيمن) ص٢٢، وفي مخطوطة الأزهرية (١٢ظ): (غير ذي صلا).
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣٣، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٨٣.
(٥) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٦٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٨٢، وقال عبد الدائم الأزهري (الطرازات المعلمة ص٢١٧): «الألف فيه للإطلاق».
(٦) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣٣، وخالد الأزهري: الحواشي الأزهرية ص١٠٣.

الثالث: ﴿وَهُمْ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ﴾ في الأنبياء [١٠٢].

الرابع: ﴿وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ في المائدة [٤٨].

الخامس: ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ في الأنعام [١٦٥]، وإليهما أشار **بقوله**: (يبلو معا).

السادس: ﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ في البقرة [٢٤٠]، وهي الثانية في البقرة، وإليها أشار **بقوله**: (ثاني فَعَلْنَ)[١].

السابع: ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ في الواقعة [٦١]، وإليها أشار **بقوله**: (وَقَعَت).

الثامن: ﴿مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ بالروم [٢٨]، وإليها أشار **بقوله**: (رُومٌ).

التاسع: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ في الزمر [٣].

العاشر: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ في الزمر أيضاً [٤٦]، وإليهما أشار **بقوله**: (كِلَا تَنْزِيلُ)، يشير إلى أول السورة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾.

الحادي عشر: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ۝١٤٦﴾ في الشعراء [١٤٦].

وقال ابن الجزري في النشر: «و(في ما) كُتِبَ موصولاً في أحد عشر موضعاً، منها موضع واحد لم يختلف فيه، وهو: ﴿فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ في الشعراء [١٤٦]، وعشرة اختلف فيها، والأكثرون على فصلها»[٢].

ولما كان الأكثرون على فصلها أهمل المصنف الإشارة إلى الخلاف فيها في منظومته، وقد قال ابن الناظم: «ولا يفهم الخلاف من عبارته، لأنه

(١) قال القسطلاني في اللآلئ السنية (ص١٢٣): «فإن قُلْتَ ما الفرق بين الأول من البقرة [٢٣٤] والثاني، حتى وُصِلَ الأول وقُطِعَ الثاني؟ قلت: لا فرق بينهما، غير أن الرسم اتباعي لا اختراعي، والله أعلم».

(٢) النشر ٢/١٤٩.



لم يذكره صريحاً ولا إشارة»[١].

ووقف علي القاري عند هذه القضية، وذهب إلى أن الضمير في قوله (وغيرها صلا) يعود إلى سورة الشعراء، والمعنى عنده: فما عدا الشعراء صِلْهُ لاختلافٍ وقع فيه، بخلاف الشعراء فإنه لا خلاف في قطعه، ومن ثم خطَّأ من يقول بعودة الضمير إلى جميع المذكورات[٢].

ولا يخلو توجيه علي القاري لكلام المصنف ليطابق ما هو مشهور في كتب الرسم من تكلف، فالراجح هو أن ابن الجزري أخذ بقول الأكثرين في فصل المواضع العشرة، فأهمل الإشارة إلى الخلاف حولها في النظم، لأنه ليس موضع تفصيل، كما أنه جعلها للمبتدئين الذين لا يعنيهم كثيراً الوقوف على تفاصيل هذا النوع من الخلاف[٣].

وذكر أبو عمرو الداني الأحد عشر موضعاً، وأشار إلى الاختلاف فيها[٤]، وكذلك فعل المهدوي[٥]، وسليمان بن نجاح[٦]، وابن وثيق[٧]، والشاطبي[٨]، والعمل على فصل جميع المواضع المذكورة[٩].

مطلب: أين ما:

قال المصنف:

٨٩ ـ فأَيْنَمَا كالنَّحْل صِلْ ومُخْتَلِف   في الشُّعَرا الأَحْزَابِ والنِّسا وُصِفْ

(١) الحواشي المفهمة ص١٣٣.
(٢) ينظر: المنح الفكرية ص٢٨٣ ـ ٢٨٥.
(٣) ينظر: المسعدي: الفوائد المسعدية ص١٢٠.
(٤) المقنع ص٧١.
(٥) هجاء مصاحف الأمصار ص٨٥.
(٦) مختصر التبيين ٢/١٩٧.
(٧) الجامع ص٨١.
(٨) في العقيلة، ينظر: السخاوي: الوسيلة ص٤٢٢.
(٩) ينظر: المارغني: دليل الحيران ص٣٠١.



قوله: (فِي الشُّعَرا): جاء في شرح ابن الناظم مكانه: (في الظُّلَّةِ)[1]، إشارة إلى اسم السورة التي تضمنت: ﴿فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِۚ﴾ [١٨٩].

وقوله: (وُصِفْ): قال الشارح اليمني: «وفي بعض النسخ (اتُّصِف)، والمعنى واحد»[2].

وقول ابن الجزري في منظومة المقدمة تلخيص لكلامه عن (أين ما) في النشر، وهو قوله: «وأين ما: كُتِبَ مفصولاً، نحو ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف٣٧]، ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر٧٣]، إلا في البقرة: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ﴾ [١١٥]. وفي النحل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [٧٦]، فإنه كُتِبَ موصولاً.

واختلف في: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ في النساء [٧٨] و ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ في الشعراء [٩٢]، و﴿أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ﴾ في الأحزاب [٦١] ففي بعض المصاحف مفصولاً، وفي بعضها موصولاً، والله أعلم»[3].

وجاءت (ما) بعد (أين) في المصحف في اثني عشر موضعاً[4]، منها سبعة مواضع مفصولة باتفاق، وخمسة مواضع وردت الرواية بوصلهما فيها، اتفاقاً واختلافاً، فالمتفق على وصله موضعا البقرة،والمختلف فيه:موضع النساء، والشعراء، والأحزاب[5].

والراجح في هذه الثلاثة وصل موضعي النساء والأحزاب، وقطع الشعراء، وقد استدل محمد بن يوسف الجهني (ت٤٤٢هـ) وأبو داود سليمان بن نجاح (ت٤٩٦هـ) على ذلك بأنَّ (أينما) إذا كانت تفيد الشرط كُتِبَتْ موصولة،

---

(١) الحواشي المفهمة ص١٣٤، وينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٢٣، والفضالي: الجواهر المضية ص٢٨٦.
(٢) نقلاً عن: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٨٥.
(٣) النشر ٢/١٤٨.
(٤) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص١٠٩.
(٥) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٤، والداني: المقنع ص٧٢، وابن وثيق: الجامع ص٨٣.

وإذا كانت استفهامية بمعنى (أين الذي) كُتِبَتْ مقطوعة، وهو ما ينطبق على حرف سورة الشعراء[(١)]، وعليه العمل[(٢)].

مطلب: إِنْ لم، أَنْ لَن، كي لا، عَنْ مَنْ، يَوْمَ هُمْ:

قال المصنف:

٩٠ ـ وصِلْ: فَإِلَّم هُودَ، أَلَّن نَّجْعَلَا ... نَجْمَعَ، كَيْلَا تَحْزَنُوا، تَأْسَوْا عَلَى

٩١ ـ حَجٌّ، عَلَيْكَ حَرَجٌ، وقَطْعُهُمْ ... عَنْ مَن يَشَاءُ، مَنْ تَوَلَّى، يَوْمَ هُمْ

قوله: (نجعلا): الألف للإطلاق[(٣)].

إِنْ لَم:

اتفقت المصاحف على وَصْل (إن) الشرطية بـ(لم) في سورة هود، في قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ﴾ [١٤]، وفي سائر القرآن بالنون[(٤)]، والمراد من الوصل عدم ثبوت النون بين الهمزة و(لم) الجازمة[(٥)].

أنْ لَن:

واتفقت المصاحف على وصل (أَنْ) المصدرية بـ (لن) الناصبة في موضعين:

الأول: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ في الكهف [٤٨].

الثاني: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ في القيامة [٣].

---

(١) ينظر: كتاب البديع ص٢٢، ومختصر التبيين ٢/ ٢٠٠.

(٢) ينظر: المارغني: دليل الحيران ص٣٠٥.

(٣) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٧٨، وهي ثابتة في مخطوطتي المقدمة، وشروحها، وبها يستقيم الوزن، ولعل الدكتور أيمن رشدي سويد لم يثبتها في منظومة المقدمة (ص٢٢) حفاظاً على شكل الكلمة كما وردت في القرآن.

(٤) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٢، والداني: المقنع ص٧٠.

(٥) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢٢١.

واتفقت على قطع ما سواهما(١)، إلَّا ما رواه أبو عمرو الداني من قول بعضهم: في المزمل ﴿أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [٢٠](٢)، يعني بالوصل، وقال علي القاري: «ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الأصل، ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه»(٣)، والعمل على قطعه(٤).

كَيْ لا:

وردت (كي) مقترنة بـ (لا) في المصحف في سبعة مواضع(٥)، وقال ابن الجزري: «و[كيلا] كُتِبَ موصولاً في أربعة مواضع:

في آل عمران: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [١٥٣].

وفي الحج: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [٥].

وفي الأحزاب: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [٥٠]، وهو الموضع الثاني منها، والقول بأن الأول [٣٧] موصول ليس بصحيح.

وفي الحديد ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [٢٣]»(٦).

ولم أقف على من حكى خلافاً في الموضع الأول في سورة الأحزاب، وهو قوله تعالى: ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [٣٧]، وقد ورد الخلاف في موضع آل عمران، فلم يذكره المهدوي(٧)، والجهني(٨)، ونص على ورود الخلاف فيه الداني(٩)، وسليمان بن نجاح(١٠)، وابن

(١) ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص٨٢.
(٢) المقنع ص٧٠.
(٣) المنح الفكرية ص٢٨٧.
(٤) ينظر: المارغني: دليل الحيران ص٣٠٨.
(٥) ينظر: معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ص٣٧٥.
(٦) النشر ٢/ ١٥٥.
(٧) هجاء مصاحف الأمصار ص٨٣.
(٨) كتاب البديع ص٢٦.
(٩) المقنع ص٧٥.
(١٠) مختصر التبيين ٢/ ٣٧٦.



وثيق[١]، وقال المارغني: «والعمل عندنا في هذا الموضع على الوصل»[٢].

عَنْ مَنْ:

واتفقت المصاحف على قطع (عَن) الموصولة في موضعين:

أحدهما: ﴿وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾ في النور [٤٣].

والثاني: ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا﴾ في النجم [٢٩].

قال الداني: «وليس في القرآن غيرهما»[٣] قال الجعبري: «أي: لا مفصولاً ولا موصولاً، فاقطع ذهنك عن المفهوم»[٤]، وقال علي القاري: «وأما قول الشيخ زكريا[٥]، وتبعه الرومي[٦]، بأن ما عداهما موصول، فوَهْمٌ منهما»[٧].

يَوْمَ هُمْ:

واتفقت المصاحف على قطع (يوم) عن (هم) المرفوع الموضع، في موضعين:

أحدهما: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ في غافر [١٦].

والثاني: ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ١٣﴾ في الذاريات [١٣].

واتفقت على وصل (هم) المجرور الموضع، نحو: ﴿مِن يَوۡمِهِمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ في الذاريات [٦٠]، و﴿حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِى فِيهِ يُصۡعَقُونَ﴾ في الطور [٤٥][٨].

---

(١) الجامع ص٨٢.
(٢) الجامع ص٨٢.
(٣) المقنع ص٧١.
(٤) جميلة أرباب المراصد ص٥٧٥، وينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٢٧.
(٥) الدقائق المحكمة ص٥٨٨.
(٦) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٧٤.
(٧) المنح الفكرية ص٨٨.
(٨) ينظر: الداني: المقنع ص٧٥، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣٧.

مطلب: مَا لِ، ولات حين:

قال المصنف:

٩٢ ـ ومَـا لِ هـذا، والـذيـن، هَـؤلَا تَـحـينَ: في الإمامِ صِلْ وَوُهِّـلَا

قوله: (وَوُهِّلَا): من وَهِلَ يَوْهَلُ وَهَلاً، إذا ضَعُفَ، ويأتي بمعنى وَهَمَ وسَهَا، وقيل: إنَّ هذا من (وَهَلَ) بفتح الهاء[(١)]، وقال التاذفي الحلبي: «والمراد: وُهِّمَ، وقيل: مَرادُهُ وضُعِّفَ هذا القول»[(٢)].

وجاء في بعض شروح المقدمة: (وقيل: لا) بدل قوله: (ووُهِّلا)[(٣)]، وأشار بعض شراحها إلى هذه الرواية بقولهم: وفي نسخة (وقيل: لا)[(٤)]، وقال علي القاري: «وفي أكثر النسخ: (وقيل: لا)، كما نصَّ عليه الرومي[(٥)]، واختاره خالد الأزهري[(٦)]»[(٧)].

وقال عبد الدائم الأزهري، تلميذ المؤلف، وقد أثبت في شرحه (وَوُهِّلا): «يقع في بعض النسخ: (وقيل: لا)، بدل (وَوُهِّلا)، والأولى هي التي ضبطناها عن ناظمها آخراً بتحقيق»[(٨)]، وهو يريد (وَوُهَّلا)، وكذلك جاءت في مخطوطتي المقدمة[(٩)].

مَا لِ:

اتفقت المصاحف على قطع لام الجر عن مجرورها في أربعة

---

(١) لسان العرب ١٤/ ٢٦٤ (وهل).
(٢) الفوائد السرية ٥٢ظ.
(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣٧.
(٤) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص٨٩، والتاذفي: الفوائد السرية ٥٢ظ.
(٥) أي: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٧٨.
(٦) الحواشي الأزهرية ص١٠٧.
(٧) المنح الفكرية ص٢٩٠.
(٨) الطرازات المعلمة ص٢٢٥.
(٩) ينظر: منظومة المقدمة (تحقيق د. أيمن) ص٢٢، ومخطوطة الأزهرية ١٣و، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٢٩١.

مواضع، وقعت قبلها (ما) الاستفهامية، وهي[(١)]:

الأول: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ في الكهف [٤٩].

الثاني: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ في الفرقان [٧].

الثالث: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ في المعارج [٣٦].

الرابع: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ في النساء [٧٨].

قال الفراء في تعليل هذا الرسم: «وقوله: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ (فمال) كثرت في الكلام، حتى تَوَهَمُّوا أن اللام متصلة ب(ما)، وأنها حرف في بعضه»[(٢)].

لاتَ حِينَ:

أشار المصنف **بقوله**: (تَحِينَ في الإمام صِلْ وَوُهِّلا) إلى ما رُوِيَ عن أبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) أنه رأى الآية: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في سورة ص [٣] مرسومة في المصحف الإمام: مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ التاء متصلة مع (حين) قد كُتِبَتْ: (تَحِينَ)[(٣)].

وقال أبو عمرو الداني: «ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار، وقد رَدَّ ما حكاه أبو عبيد غيرُ واحد من علمائنا، إذ عَدِمُوا وجود ذلك كذلك في شيء من المصاحف وغيرها»[(٤)].

وقال ابن الجزري: «وأما ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ فإن تاءَها مفصولة من (حين) في مصاحف الأمصار السبعة، فهي موصولة بـ(لا) زيدت عليها لتأنيث اللفظ، كما زيدت في(رُبَّتَ، وثُمَّتَ)، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه والكسائي وأئمة النحو والعربية والقراءة، فعلى هذا يوقف على التاء أو على

(١) ينظر: الداني: المقنع ص٧٥، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣٧.
(٢) معاني القرآن ١/ ٢٧٨.
(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١٢٩٥.
(٤) المقنع ص٧٦.



الهاء بدلاً منها، كما تقدم. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: إن التاء مفصولة من (لا) موصولة بـ (حين)... وهو مع ذلك إمام كبير، وحجة في الدين، وأحد الأئمة المجتهدين، مع أني أنا رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له: الإمام مصحف عثمان ﷺ (لا) مقطوعة، والتاء موصولة بـ(حين)، ورأيت أثر الدم وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك. وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية من القاهرة المحروسة»[(١)].

والمعمول به في المصاحف فصل التاء عن الحاء[(٢)].

مطلب: كَالُوهُمْ، ووَزَنُوهُمْ، الْ، يَا، هَا:

قال المصنف:

٩٣ ـ ووَزَنُـوهُـمُ وكَـالُـوهُـمْ صِـلِ كذا مِنَ: الْ، وهَا، ويَا،لا تَفْصِلِ

قوله: (وزنوهمُ) يُلفظ بواو الصلة، و(كالوهمْ) بدونها، وقال التاذفي: «ولو قال: كالوهمُ ووزنوهمُ صِلِ، بواو الصلة فيهما لرتب الكلمتين على وفق الآية»[(٣)]. ورواه عبد الدائم الأزهري هكذا: (كالوهمُ أو وزنوهمُ)[(٤)]، وقال علي القاري: «وفي نسخة بالعكس، وهو الأولى»[(٥)].

وقرأ طاش كبري زاده عجز البيت هكذا: (كذا مِنَ: ال، وياؤُها، لا تفصلِ)، بإضافة (ياء) إلى (ها)[(٦)]. وخَطَّأهُ علي القاري في ذلك، وقال: «الصواب أن (ها) عطف على (يا) وليست تلك الواو علامة ضمة الهمزة»[(٧)]، وقُدِّمَت (يا) على (ها) في النسخة التركية، وفي الأزهرية عكس ذلك.

(١) النشر ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١.
(٢) ينظر: المارغني: دليل الحيران ص٢٩٨.
(٣) الفوائد السرية ٥٣ظ ـ ٥٤و.
(٤) الطرازات المعلمة ص٢٢٦.
(٥) المنح الفكرية ص٢٩٤.
(٦) شرح المقدمة الجزرية ص٢٨٠.
(٧) المنح الفكرية ص٢٩٤.

كَالُوهُم أو وَزَنُوهُم:

اتفقت المصاحف على رسم (كالوهم) و(وزنوهم) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝﴾ في المطففين [٣] موصولتين حكماً، لأنهم لم يثبتوا بعد الواو ألفاً، فعَدَمُ الألف دليل الاتصال، فلذلك أمر بوصلهما(١).

وقال أبو بكر بن الأنباري: «وقوله: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] كان عاصم والأعمش وأبو عمرو والكسائي يقولون: (كالوهم) حرف واحد، والحجة في هذا أن المعنى: (كالوا لهم أو وزنوا لهم) فحُذِفَتِ اللام وأُوقع الفعل على (هم) فصارا حرفاً واحداً، لأن المكنيَّ المنصوب مع ناصبه حرف واحد... وكان عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)(٢) يقول: ﴿كَالُوهُمْ﴾ حرفان، ويقف على «كالوا» و«وزنوا»... وقال أبو عبيد: الاختيار أن يكون ﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ حرفاً واحداً...»(٣)

الْ، يَا، هَا:

نهى المصنف عن فصل لام التعريف، و(يا) النداء، و(ها) التنبيه، عما بعدها قراءة ورسماً(٤). قال أبو عمرو الداني: «وأجمع كتاب المصاحف على حذف الألف من الرسم بعد (يا) التي للنداء، وبعد (ها) التي للتنبيه اختصاراً أيضاً»(٥).

---

(١) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٤٥، وسليمان بن نجاح: مختصر التبيين ٥/ ١٢٧٨، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣٩.

(٢) ١٢٦) عيسى بن عمر الثقفي البصري، نحوي، مقرئ، وهو شيخ الخليل وسيبويه، أوَّل من هذَّب النحو ورتبه، ونُسِبَ إليه تأليف كتابين في النحو، توفي سنة ١٤٩هـ (ينظر: معجم المؤلفين ٨/ ٢٩، والأعلام ٥/ ١٠٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧.

(٤) ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/ ١٥٣، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٣٩.

(٥) المقنع ص١٦.



وأمثلة ذلك كثيرة، ومَثَّل لها ابن الناظم بالأمثلة الآتية[١]:

مثال (ال): ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩].

ومثال (يا): ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿يَٰبَنِيَّ﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿يَٰدَاوُۥدُ﴾ [ص: ٢٦].

ومثال (ها): ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران ٦٦]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١].

وذكر عدد من شَّراح المقدمة الجزرية ـ بعد أن فرغوا من شرح ما ذكره ابن الجزري من المقطوع والموصول في الرسم ـ مواضع أُخرى من الموصول والمقطوع، وما حذفت منه الياء والواو والألف وكيفية الوقف على ذلك[٢].

وقد قال عمر بن إبراهيم المسعدي: «واعلم أنَّ الشرَّاح يذكرون هنا كلمات تركها الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ لئلا يطول به الكلام، فَلْتُطْلَبْ من المطولات، كالمقنع وغيره لأبي عمرو الداني ـ رحمه الله تعالى»[٣].

ولَخَّصَ ابن الجزري في كتابه النشر مذاهب القراء في الوقف على مرسوم الخط بقوله: «وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف في ما تدعو الحاجة إليه اختياراً واضطراراً، فيوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسؤول عنها على وَفْقِ رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصل وقطع، فما كُتِبَ من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كُتِبَ منهما مفصولاً يوقف على كل واحدة منهما،

(١) الحواشي المفهمة ص١٣٩.

(٢) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٤٠ ـ ١٤٧، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص١٣١ ـ ١٣٤، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٩٤ ـ ٢٩٨، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٠٤ ـ ٤٢١.

(٣) الفوائد المسعدية ص١٢٦.



هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار»[(١)].

ولا يعني ما تقدَّم من جواز الوقف على الكلمة الأولى مما رُسِمَ مفصولاً لزوم الوقف عليها، «وإنما يُذكر الوقف على مثل هذا مما يتعلق بما يتصل به على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النَّفَس عنده، لخبرٍ ورد عنهم أو لقياس يوجبه قولهم، لا على سبيل الإلزام والاختيار، إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدمنا من هذا الباب بتامٍّ ولا كافٍ، وإنما هو وَقْفُ ضرورة وامتحان وتعريف لا غير»[(٢)].

(١) النشر ٢/١٢٨.

(٢) الداني: جامع البيان ص٣٧٩، وينظر: ابن الجزري: النشر ٢/١٥٧.



المبحث الثالث

ما رُسِمَ بالتاءِ مِن هاءاتِ التأنيث

ومما يحتاج القارئ إلى معرفته عند الوقف ما رُسِمَ من هاءات التأنيث بالتاء، لأنَّ «هاء التأنيث في المصحف تنقسم إلى ما رُسِمَ بالهاء وإلى ما رُسِمَ بالتاء، فأما ما رُسِمَ بالهاء فإنه مُتَّفَقٌ في الوقف عليه بالهاء، وأما ما رُسِمَ بالتاء فإنه مُخْتَلَفٌ في الوقف عليه... ولا بد للقارئ من معرفة ما رُسِمَ بالتاء والهاء ليتحرى الصواب في جميعه»(١).

وضَمَّن ابن الجزري منظومة المقدمة ما رُسِمَ بالتاء لقلته، ولِيُعْرَفَ أن ما عداه بالهاء(٢)، وخصص سبعة أبيات منها لذلك، فذكر فيها ثلاث عشرة كلمة، وحدَّد مواضع ما رسم منها بالتاء في المصحف.

وممَّا اعتنى به شرَّاح المقدمة بيان أيتهما الأصل للأخرى: التاء أو الهاء، وسبقهم إلى ذلك علماء اللغة العربية، ولخَّص ابن الناظم ذلك بقوله: «واختلفوا في التاء الموجودة في الوصل، والهاء الموجودة [في الوقف](٣): أيتهما الأصل للأخرى؟ فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أن التاء هي الأصل(٤)... وذهب آخرون إلى أن الهاء هي الأصل، ولذلك سميت هاء التأنيث، لا تاء التأنيث»(٥).

(١) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ١٤٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٩٩.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة المطبوعة (ص١٤٩) وأثبته من النسخة الخطية.
(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٦٦ و٢٨٣.
(٥) الحواشي المفهمة ص١٤٩، وينظر ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨٢، والعماني: المرشد ص٦٤ ـ ٦٥، والشيرازي: الموضح ١/ ٢١٨ ـ ٢١٩، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٨١، والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٨٨.

وأيَّدَت الدراسات اللغوية المقارنة الحديثة مذهب من يقول: إن أصل علامة التأنيث هي التاء[1].

والقياس يقتضي رسم تاء التأنيث في الأسماء هاء، لأنها تصير عند الوقف هاء، وذلك حسب قاعدة رَسْمِ الكلمة حسب نطقها مبدوءاً بها وموقوفاً عليها. وعلَّل القسطلاني (ت٩٢٣هـ) ما رُسِمَ في المصحف بالتاء الممدودة من هاءات التأنيث في الأسماء بقوله: «وإنما كُتِبَتْ هذه المواضع المتقدمة بالتاء عوضاً من الهاء على جهة الاتصال في درج القراءة، إذ التاء في الأصل موجودة، وما كتبوا من ذلك بالهاء فعلى وجه الانفصال ومراد الوقف، إذ التاء تبدل وقفاً هاءً»[2].

وجمع ابن الجزري الهاءات المرسومة في المصحف بالتاء في سبعة أبيات من المقدمة، وذكر فيها ثلاث عشرة كلمة، هي:

١ ـ مطلب: رحمة:

قال المصنف:

٩٤ ـ ورَحْمَتُ الزُّخرفِ بالتَّا زَبَرَهْ   لَاعْرَافِ رُومٍ هُودَ كافِ البقَرَهْ

قوله: (زَبَرَهْ): أي كَتَبَهُ الصحابة، والزَّبْرُ الكتابة[3]، يُقال: زَبَرَ الكتابَ يَزْبُرُهُ زَبْراً: كَتَبَه[4].

وقوله: (رَحْمَتُ) مبتدأ خبره: جملة (زَبَره)، وقد أضاف كلمة (رَحْمَتٍ) إلى (الزخرف)، وعطف عليها أسماء السور التي وردت فيها الكلمة بحرف عطف مقدَّر، وقد ذكرها غيرَ مرتبة على ترتيب المصحف

(١) ينظر: رمضان عبد التواب: مقدمة تحقيق المذكر والمؤنث لأحمد بن فارس ص٣٢ ـ ٣٥.

(٢) اللآلئ السنية ص١٣٩، وينظر: العماني: المرشد ص٦٤.

(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٤٨.

(٤) لسان العرب ٥/٤٠٣ (زبر).

لضرورة الوزن(١).

ومعنى البيت أن كلمة (رَحْمَتٍ) رُسِمَت في المصحف بالتاء الممدودة في سبعة مواضع، وهي حسب ما ذكرها المصنف:(٢)

الأول: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ في الزخرف [٣٢].

الثاني: ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ في الزخرف أيضاً [٣٢].

الثالث: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ في الأعراف [٥٦].

الرابع: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ في الروم [٥٠].

الخامس: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ في هود [٧٣].

السادس: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢﴾ في مريم [٢].

السابع: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ في البقرة [٢١٨].

وجميع هذه الكلمات مما أُضيف إلى اسم ظاهر، وما لم يضف كله مرسوم بالهاء، وليس جميع ما أُضيف إلى اسم ظاهر مرسوم بالتاء، فقد جاءت ثلاثة مواضع منه مرسومة بالهاء، وهي:

الأول: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝١٠٧﴾ في آل عمران [١٠٧].

الثاني: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ في الإسراء [١٠٠].

الثالث: ﴿لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ في الزمر [٥٣].

٢ ـ مطلب: نِعْمَة ولَعْنَة:

قال المصنف:

(١) ينظر: طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٢٨٦، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٩٨ و٣٠٢.

(٢) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨٣، والداني: المقنع ص٧٧، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٤٨.

٩٥ ـ نِعْمَتُها، ثلاثُ نَحْلٍ، إبْرَهَمْ معاً: أَخِيرَاتٌ، عُقودُ الثانِ هَمّ
٩٦ ـ لقمانُ، ثُمَّ فَاطِرٌ، كالطُّورِ عِمْرَانَ، لَعْنَتٌ بها، والنورِ

قوله: (نِعْمَتُهَا): الضمير يعود إلى سورة البقرة المذكورة في آخر البيت السابق، و(إبْرَهَمْ): لغة في إبراهيم، و(معاً): أي مَوْضِعَيْ إبراهيم، و(أخيراتٌ) صفة لثلاث، وهي موضع سورة النحل ومَوْضِعَا سورة إبراهيم، احترازاً من أوائل النحل وأول إبراهيم فإنها مرسومة بالهاء، والمراد بقوله: (عقود) سورة المائدة[١].

وأشار المصنف بقوله: (عُقُودُ الثاني هَمّ)[٢] إلى ثاني المائدة وهو المقرون بقوله: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ﴾ [١١]، أما الأول [٧] وما سواه فمرسوم بالهاء[٣].

أخبر المصنف رحمه الله أن كلمة: (نِعْمَتٍ) رُسِمَتْ في المصحف بالتاء الممدودة في أحد عشر موضعاً، وهي على ترتيب ما ذكره[٤]:

الأول: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ في البقرة [٢٣١].

الثاني: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ في آل عمران [١٠٣].

الثالث: ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ في النحل [٧٢].

---

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٠، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٢٩٩ ـ ٣٠١.

(٢) قال زكريا الأنصاري في الدقائق المحكمة (ص٩٥): «وفي نسخة بدل (هَمّ) (ثَمّ) بمعنى هناك»، وقال عبد الدائم الأزهري في الطرازات المعلمة (ص٢٣١): «وقوله: (الثاني ثَمّ) بمعنى هناك وهي النسخة التي ضبطناها عن الناظم، وفي بعض النسخ (هَمّ) مكان (ثم)»، لكن علي القاري قال في المنح الفكرية (ص٣٠١): «وأما ما في نسخة بدل (هَمَّ): (ثَمْ)... فهو تصحيف للمبنى وتحريف للمعنى»، وما قاله عبد الدائم يشير إلى أنها ليست تصحيفاً ولا تحريفاً، ومع ذلك فإني أثبتُّ (هَمّ) لتضمنها النص على المثال، وشهرتها في أصول المقدمة وشروحها.

(٣) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٠.

(٤) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١٢٨٤، والداني: المقنع ص٧٧، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٤٩.



الرابع: ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ في النحل [٨٣].

الخامس: ﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ في النحل [١١٤].

السادس: ﴿بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا﴾ في إبراهيم [٢٨].

السابع: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ في إبراهيم [٣٤].

الثامن: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ﴾ في المائدة [١١].

التاسع: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱلۡفُلۡكَ تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ﴾ في لقمان [٣١].

العاشر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ في فاطر [٣].

الحادي عشر: ﴿فَذَكِّرۡ فَمَآ أَنتَ بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٖ وَلَا مَجۡنُونٍ﴾ في الطور [٢٩].

وذكر **المصنف أن كلمة** (لَعْنَتٍ) رسمت في المصحف بالتاء في موضعين[١]:

الأول: ﴿فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ في آل عمران [٦١].

الثاني: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ في النور [٧].

٢ ـ مطلب: امرأة، ومعصية:

قال المصنف:

٩٧ ـ وامرأَتٌ: يْوسُفَ، عِمْرَانَ، القَصَصْ تَحْرِيمُ مَعْصِيَتْ: بِقَدْ سِمَعْ يُخَصْ

ذَكَرَ أن كلمة (امرأة) المذكورة مع زوجها، أي مضافة إليه[٢]، قد رُسِمَتْ بالتاء في سبعة مواضع، هي[٣]:

(١) ينظر: المصادر الثلاثة السابقة ١/ ٢٨٦، و٨٠٢، ١٥٠ على التتابع المذكور.

(٢) فإن لم تُضَفْ رُسِمَتْ بالهاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨].

(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨٥، والداني: المقنع ص٧٨، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥١.

الأول: ﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ في يوسف [٣٠].

الثاني: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ﴾ في يوسف أيضاً [٥١].

الثالث: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾ في آل عمران [٣٥].

الرابع: ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ﴾ في القصص [٩].

الخامس والسادس: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ﴾ التحريم [١٠].

السابع: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ﴾ في التحريم أيضاً [١١].

ثم **أخبر المصنف** أن لفظ (معصيت) مخصوص بمَوْضِعَيْ قد سمع، يعني سورة المجادلة، وهما:[1]

الأول: ﴿وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [٨].

الثاني: ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [٩].

٤ ـ مطلب: شجرة، وسُنَّة:

قال المصنف:

٩٨ ـ شَجَرتَ الدُّخَانِ، سُنَّتْ فَاطِرِ   كُلاًّ وَالانْفَالِ وأُخرى غَافِرِ

قوله: (كُلَّا) أي كل ما ورد من لفظ (سُنَّة) في سورة فاطر، وهي ثلاثة مواضع، **وقوله**: (وأُخرى غافِرِ): أي آخرها[2].

أخبر أن (شجرت) رُسِمَتْ بالتاء في موضع واحد في سورة الدخان، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلۡأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾[3]، وما عداها مرسوم بالهاء.

(١) ينظر: المصادر السابقة: ١٢٨٦، و٨٠ و١٥١ على التتابع المذكور.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥١.
(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨٧، والداني المقنع ص٨٠، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥١.



كما أخبر أن كلمة (سُنَّت) رسمت بالتاء في خمسة مواضع[(١)]، ثلاثة منها في سورة فاطر، وهي في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [٤٣].

والرابع في الأنفال: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [٣٨].

والخامس في غافر: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ﴾ [٨٥].

وكان حق الناظم أن يذكر (سُنَّت) أوّلاً لكونها من الألفاظ المكررة، ثم يذكر(شجرت) لأنها من الكلمات المفردة، ولكن يعتذر له بالضرورة التي ألجأته إلى ارتكاب ذلك[(٢)].

٤ ـ مطلب: الكلمات المفردة المرسومة بالتاء:

قال المصنف:

٩٩ ـ قُرَّتُ عَيْنٍ، جَنَّتٌ في وَقَعَتْ   فِطْرَتْ، بَقِّيتْ، وابْنَتٌ، وكَلِمَتْ

١٠٠ ـ أَوْسَطَ الَاعرافِ، وكُلُّ ما اخْتُلِفْ   جَمْعاً وفَرْداً فيهِ بالتاءِ عُرِفْ

ذكر في هذين البيتين الكلمات المفردة التي رُسِمَتْ بالتاء، ثم ذكر قاعدة كلية تتعلق برسم ما قُرِئ من الأسماء المؤنثة بالجمع والإفراد، أما الكلمات المفردة فهي[(٣)]:

قُرَّتُ: في القصص، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ﴾ [٩].

جَنَّتُ: في الواقعة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ۝٨٩﴾ [٨٩].

فِطْرَتَ: في الروم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [٣٠].

---

(١) ينظر: المصادر السابقة ١/ ٢٨٣، ٧٨، و١٥١ على التتابع المذكور.

(٢) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٣٠٤.

(٣) ينظر: الداني: المقنع ص٨٠ ـ ٨١، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٢.

بَقِيَّتُ: في هود، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٨٦].

ابْنَتَ: في التحريم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [١٢].

وكَلِمَتُ: في الأعراف، قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [١٣٧].

أما القاعدة التي ذكرها ابن الجزري في البيت الثاني من هذين البيتين فهي: أن كل ما اخْتَلَفَ القراء في إفراده وجمعه في القراءة فإنه مكتوب بالتاء، سواءٌ قُرِئ بالجمع أو بالإفراد. وهي سبع كلمات في اثني عشر موضعاً في القرآن الكريم، ذكرها شرَّاح المقدمة الجزرية، مع ما ورد فيها من قراءات(١)، وسوف أكتفي بذكر الآيات التي وردت فيها تلك الكلمات مضبوطة برواية حفص عن عاصم، من غير تتبع للقراءات الأخرى الواردة فيها، طلباً للإيجاز، ولسهولة الرجوع إلى كتب القراءات لمن أراد الوقوف عليها، وهي:

١ ـ ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧﴾ في يوسف [٧].

٢ ـ ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ في يوسف [١٠].

٣ ـ ﴿وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ في يوسف [١٥].

٤ ـ ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ في العنكبوت [٥٠].

٥ ـ ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ في سبأ [٣٧].

٦ ـ ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ في فاطر [٤٠].

٧ ـ ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ۝٣٣﴾ في المرسلات [٣٣].

٨ ـ ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ في الأنعام [١١٥].

(١) ينظر: الداني: المقنع ص٨١، والسخاوي: الوسيلة ص٤٥٣، وابن الجزري: النشر ٢/١٣٠، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٢، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٣٠٦، وعبد الرزاق بن علي ابن إبراهيم موسى: الفوائد التجويدية ص٢٣١.

٩ ـ ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾ في يونس [٣٣].

١٠ ـ ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ في فصلت [٤٧].

١١ ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾﴾ في يونس [٩٦].

١٢ ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ في غافر [٦].

وقد اختلفت المصاحف في الموضعين الأخيرين فرُسِمَتْ في بعضها بالتاء وفي بعضها بالهاء[1]، ورسمها بالتاء أكثر وأشهر وعليه العمل.

وإذا عَرَفْتَ ما رُسِمَ في المصحف من هاءات التأنيث بالتاء بقي أن تعرف مذاهب القراء في الوقف على تلك الكلمات، «فأما ما رُسِمَ بالهاء فإنه متفق في الوقف عليه بالهاء، وأما ما رُسِمَ بالتاء فإنه مختلف في الوقف عليه، فابن كثير وأبو عمرو والكسائي يقفون بالهاء، إجراءً لهاء التأنيث على سَنَنٍ واحد، وهي لغة قريشٍ، والباقون: نافع وابن عامر وعاصم وحمزة يقفون بالتاء تغليباً لجانب الرسم، وهي لغة طيء»[2].

ولا يخفى عليك أن الوقف على تلك الكلمات ليس من الوقف التام أو الكافي أو الحسن، لأنها كلمات مضافة إلى ما بعدها، ولا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه في سعة الكلام، وإنما يذكر العلماء كيفية الوقف على هذه الكلمات ليعرف القارئ كيف يقف عليها عند الاضطرار أو عند الاختبار، قال العماني: «هذا كله عند الضرورة، إذا انقطع النفس، فأما مع الاختيار فليست هذه المواضع مما حسن الوقف عليها»[3].

---

(١) ينظر: ابن وثيق: الجامع ص٦٤.

(٢) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٤٨، وينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨١، والعماني: المرشد ص٦٤، والداني: جامع البيان ص٣٦٦ والتيسير ص٦٠، والمالقي: الدر النثير ص٥٩٥ وابن الجزري: النشر ٢/ ١٣٠.

(٣) المرشد ص٧١.



الفصل الثالث

معرفة كيفية الوقف والابتداء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معرفة كيفية الابتداء.

المبحث الثاني: معرفة كيفية الوقف.



من تمام الحديث عن الوقف والابتداء معرفة كيفية الابتداء بأوائل الكلمات، ومعرفة كيفية الوقف على أواخرها، وهذا هو القسم الثاني من مَوْضُوعَيِ الوقف، فبعد أن استوفى ابن الجزري الكلام على مواضع الوقف، وما تَبِعَ ذلك من الرسم، تحدَّث عن كيفية الابتداء، ثم ذكر مذاهب القراء في كيفية الوقف على أواخر الكلمات.

واستوفى ابن الجزري حديثه عن هذا الموضوع في خمسة أبيات، خصَّص ثلاثة منها لبيان الابتداء، واثنين لبيان مذاهب القراء في الوقف، وقد قال طاش كبري زاده: «واعلم أن المصنف ﵀ ختم مباحث علم التجويد بمباحث الوقف، ولقد أحسن في ذلك وأجاد، والله ولي التوفيق والرشاد»[1].

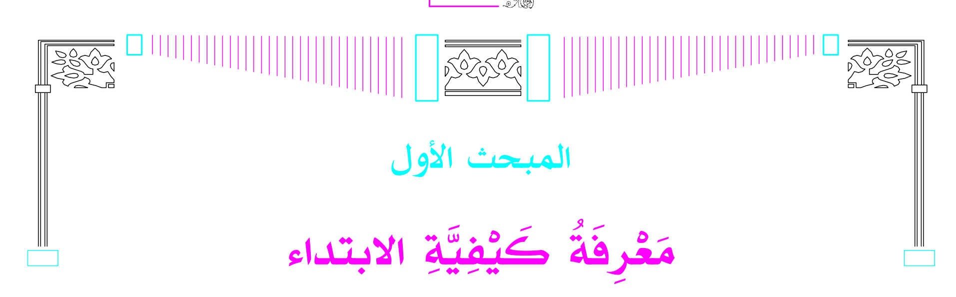
ومن ثم جاء هذا الفصل مؤلفاً من مبحثين:

الأول: معرفة كيفية الابتداء.

الثاني: معرفة كيفية الوقف.

(١) شرح المقدمة الجزرية ص٣١٢، وينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٣١٢.





المبحث الأول

مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ الابتداء

قال المصنف:

١٠١ ـ وابدأ بهَمْزِ الوَصْلِ مِن فِعلٍ بِضَمّ   إنْ كانَ ثالِثٌ مِنَ الفِعْلِ يُضَمّ

١٠٢ ـ واكْسِرْهُ حالَ الكَسْرِ والفَتْحِ، وفي   الأسْمَاءِ غَيْرَ اللامِ كَسْرُهَا وَفِي

١٠٣ ـ ابنٍ، مَعَ ابنتٍ، امْرِئٍ، واثْنَيْنِ   وامْرَأةٍ، واسْمٍ، مَعَ اثنتَيْنِ

قوله: (غيرَ) في البيت الثاني إما مجرور على أنه نعتُ (الأسماء) أو منصوب على الاستثناء، والمراد باللام لام التعريف، واستثناء لام التعريف من (الأسماء) استثناء منقطع لأنها حرف لا اسم[(١)].

وقد أعرب طاش كبري زاده قوله: (وفي الأسماء) خبراً مقدَّماً، و(كَسْرُهَا) مبتدأ مؤخراً، وجَعَل (وفي) في آخر البيت مركبة من حرف العطف الواو، وحرف الجر (في)، وقال: إنها معطوفة على قوله: (وفي الأسماء)[(٢)]، وهو ما يُفْهَمُ من قول ابن الناظم: «قوله: (وفي ابنٍ) يريد همزة الوصل في السماعي، وهو عشرة أسماء»[(٣)].

وقال علي القارئ عن هذا الإعراب بأنه: «خطأ من جهة المبنى، وكذا من طريق المعنى»[(٤)]. بيان ذلك أن أكثر شرَّاح المقدمة قد صرَّحوا أنَّ

(١) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٨، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٣١٠ ـ ٣١١.
(٢) شرح المقدمة الجزرية ص٣٠٢.
(٣) الحواشي المفهمة ص١٥٩.
(٤) المنح الفكرية ص٣١١.

(وَفِيّ) في آخر البيت فعيل بمعنى وافٍ، أي تامّ، ويُعْرَبُ خبراً لقوله: (كَسْرُهَا)، وسُكِّنَ وقفاً، ويكون المعنى: وكسرُ همزة الوصل في الأسماء وَفِيٌّ، أي تام[١].

وأعرب القاضي زكريا كلمة (ابنٍ) بدلا من (الأسماء) في البيت المتقدِّم[٢]، وقال علي القاري: «فقوله: (ابن) بالجر بدل من (الأسماء)، كما قاله الشيخ زكريا، أو عطف بيان، وهو الأظهر، فالمراد من الأسماء: الآتية»[٣].

ولَخَّصَ المصنف في الأبيات الثلاثة حكم البدء بهمزة الوصل وحركتِها في الفعل والاسم والحرف، ولم يذكر الجوانب الأخرى المتعلقة بالابتداء، حرصاً منه على الاختصار، واكتفاء بشهرتها لدى الناطقين بالعربية، لكن شرَّاح المقدمة ذكروا بعض ما أغفله، وكان أكثرهم عناية بتقرير أحكام الابتداء وإيضاح ما يتعلق بها من مسائل ابنه أبو بكر أحمد بن الجزري (ت٨٣٥هـ).

ولم يَرُق صنيع ابن الناظم لبعض شراح المقدمة، فقال القاضي زكريا: «وذكر ابن الناظم هنا فوائد لا يفتقر إليها المشروح»[٤].

وقال علي القاري مُعَلِّقاً على قول القاضي: «قلتُ: وهو كذلك، ولذلك أعرضتُ عما فيه من المغلوق والمفتوح»[٥].

ولخَّص التاذفي الحلبي تلك الفوائد بقوله فأجاد: «ولابن الناظم في هذا المقام فوائد[٦]... منها:

---

(١) ينظر: زكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص١٠٠، والتاذفي: الفوائد السرية ٥٩ظ، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٣١٠، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٣٩.
(٢) الدقائق المحكمة ص١٠٠.
(٣) المنح الفكرية ص٣١١.
(٤) الدقائق المحكمة ص١٠٠.
(٥) المنح الفكرية ص٣١٥.
(٦) ينظر: الحواشي المفهمة ص١٥٤ ـ ١٦٠.



١ ـ بيان الاختلاف في أن الحركة مع الحرف أو قبله أو بعده، مع بيان أدلة الجميع[١].

٢ ـ ومنها بيان أن همزة الوصل في الأسماء على قسمين: سماعيّ وقياسيّ، وبيان أن القياسي ماذا، لأن الناظم قد تعرض لغالب السماعي، ولم يُخِلَّ منها إلا بثلاثة.

٣ ـ ومنها بيان الاختلاف في أن التعريف باللام فقط، أو بمجموع الألف واللام، مع بيان أدلة الجانبين[٢].

٤ ـ ومنها بيان الاختلاف في (ايمن) هل هو مفرد وهمزته للوصل، أو جمع وهمزته للقطع، وإنما سقطت لكثرة الاستعمال، مع بيان أدلة الجانبين[٣].

٥ ـ ومنها بيان أصل الكلمات التسعة قبل دخول همزة الوصل. وقد طوينا عنها كَشْحَ المقالِ، حَذَراً من السآمَةِ والإمْلَالِ»[٤].

وذكر ابن الناظم وغيره من شرَّاح المقدمة إلى جانب هذه الفوائد مسائل أُخرى لا تتعلق مباشرة بمضمون الأبيات الثلاثة، لكنها توضح جانباً من قواعد اللغة العربية في الابتداء، وسوف أذكر بعض تلك المسائل قبل الحديث عن مواضع همزة الوصل في العربية وحركتها في كل موضع.

قال ابن السراج (ت٣١٦هـ)[٥]: «كل كلمة يُبْتَدَأُ بها من اسم وفعل وحرف فأول حرف تبتدئُ به فهو متحرك ثابت في اللفظ»[٦].

(١) ينظر: مكي الرعاية ص٩٨، وكتابي: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٤١٦.
(٢) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ١٧ ـ ٢٨.
(٣) ينظر: الرضي: شرح الكافية ٢/ ٣٣٧، ولسان العرب ١٧/ ٣٥٥ (يمن).
(٤) الفوائد السرية ٥٩و.
(٥) محمد بن السري بن سهل البغدادي، المعروف بابن السراج، أبو بكر، نحوي، لغوي، من أشهر كتبه الأصول في النحو، توفي سنة ٣١٦ هـ، (ينظر: معجم المؤلفين ٩/ ١٩، والأعلام ٦/ ١٣٦).
(٦) كتاب الخط ص١٠٨.



وقال ابن الناظم: «اعلم أن للقارئ حالتين: حالة ابتداء، وحالة وقف، فكما أن الأصل في الوقف السكون، فالابتداء لا يكون إلا بالحركة، لأن الابتداء بالساكن مُحَالٌ، وذلك أن الحرف المنطوق به إما معتمدٌ على حركته كباء (بَكْر)، أو معتمدٌ على حركة مُجَاوره[(١)] كميم (عَمْرٍو)، أو على لِينٍ قبلَه يجري مَجْرَى الحركة كباء (دابَّة)، فمتى فُقِدَت[(٢)] هذه الاعتمادات تعذَّر التكلم، دليله التجربة، ومن أنكر ذلك فقد أَنْكَرَ العِيَانَ وكابَرَ المَحْسُوسَ»[(٣)].

وفي كلام ابن الناظم مسألتان يحسن الوقوف عندهما:

الأُولى: إشارته إلى أهم خصائص نَسْجِ الكلمة العربية، وهي أن المقطع في العربية لا بد أن يتضمن حركة تتبع الحرف، وقوله: (فالابتداء لا يكون إلا بالحركة) يُراد به الابتداء بحرف تتبعه حركة، لا الابتداء بالحركة نفسها، وهذا معنى قولهم: لا يجوز الابتداء بالساكن.

والمراد بالابتداء الأخذ في النطق بعد الصمت، لا بعد الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما توهَّمه بعضهم، حتى ألزم الابتداء بالساكن[(٤)].

والثانية: قوله: (إن الابتداء بالساكن مُحَال) هو رأي أكثر علماء اللغة العربية وعلماء التجويد، لكن التاذفي قال: «وذهب جماعة إلى إمكان الابتداء بالساكن في غير حروف المد واللين، قالوا: وما ذكره المانعون من التجربة فهو حكاية عن ألسنتهم المخصوصة، فلا يقوم حجة على غيرهم، وأشهر القولين الأول، وبه جزم ابن الناظم»[(٥)].

---

(١) في المطبوع (مجاورة)، والتصحيح من النسخة المخطوطة ٧١ظ.
(٢) في المطبوع (فقد)، والتصحيح من النسخة المخطوطة ٧١ظ، وفي الحواشي الأزهرية للشيخ خالد (ص١١٥): «فمتى فُقِدَ شيء من هذه الاعتمادات».
(٣) الحواشي المفهمة ص١٥٤، ويبدو أنه نقله عن شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٣١.
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٦.
(٥) الفوائد السرية ٥٧و.



وإذا كانت اللغة العربية لا تعرف الابتداء بالساكن فإن ذلك لا يعني عدم إمكانية تحققه في النطق، أو عدم وجوده في اللغات الأخرى[١]، لكن لا يخلو ذلك من كلفة على اللسان، ومن ثم فإن اللغة العربية تحاشت وقوعه، وإذا ما ترتب وقوع الساكن في أول بعض الكلمات اجتلبت همزة للتوصل إلى النطق به.

والهمزة أحد حروف العربية، وتقدَّم الحديث عن مخرجها وصفاتها، والحديث هنا عن وظيفتها في أوائل الكلمات، وهي تُقَسَّم من هذه الناحية على قسمين: همزة القطع، وهمزة الوصل، وقد يقال: ألفُ القطع وألفُ الوصل.

أما **همزة القطع** فتكون في أول الكلمة وتثبت وصلاً وابتداءً، مثل: أخرج إخراجاً، قال أبو عمرو الداني: «وأما ألف القطع فتُعْرَفُ بشيئين: بأن تكون زائدةً على فاء الفعل وعينه ولامه، وبانضمام أول مستقبلها، وهي تأتي مفتوحة في الماضي، ومكسورة في المصدر»[٢]. وكذلك تكون في أوائل الأسماء التي تأتي على وزن أَفْعَلَ، مثل أَحْسَن، وفي الأسماء المجموعة على وزن أَفْعَالِ وأفْعِلَه، مثل: أَلْوَان، وأنْفُس، وأَلْسِنَة[٣].

ولم يشترط التاذفي كونها زائدة في أول الكلمة حيث قال: «وأما همزة القطع فتكون مفتوحة نحو: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ﴾ [مريم: ٢٨]، ومكسورة نحو: ﴿إِصْرِيٓ﴾ [آل عمران: ٨١]، ومضمومة، نحو: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، ويُلْفَظُ بها في الوصل كما يُلْفَظُ بها في الابتداء»[٤].

وما ذكره الداني من كون همزة القطع تكون زائدة في أوائل الكلمات هو المشهور عند علماء العربية، لكن مذهب التاذفي أنفع في مجال تعليم

(١) ينظر: الرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٥١.
(٢) الألفات ومعرفة أصولها (مجلة) ص٣٥٦.
(٣) ينظر: المصدر نفسه ٣٧١ ـ ٣٧٢.
(٤) الفوائد السرية ٥٧ظ.



النطق الصحيح، لاستواء ما كان زائداً أو أصلياً من همزات القطع في الأحكام.

وأما **همزة الوصل** فهي: «همزة زائدة يوصل بها إلى [النطق] بالساكن، إذ كان الساكن لا يمكن الابتداء به، فَيُتَوَصَّلُ إليه بالهمزة في الفعل والاسم والحرف، وبابها الذي تكثر فيه الأفعال، ثم المصادر الجارية على تلك الأفعال، وقد جاء في أسماء قليلة غير مصادر، ودخلت على حرف واحد جاءت لمعنى»[(١)].

وبَيَّنَ ابن الجزري في الأبيات الثلاثة حكم الابتداء بهمزة الوصل دون القطع، وعلل ابن الناظم ذلك بقوله: «ووقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل، فلذلك حصر الناظم ـ أبقاه الله تعالى ـ مواضع همزة الوصل لِيُعْلَمَ أن ما عداها همزة قطع»[(٢)].

وقال علي القاري: «وفيه بحث لا يخفى، إذ الظاهر أن همزة الوصل أكثر وجوداً من همزة القطع في الكلام، إلا أن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر فلذا اختار بيانها»[(٣)]، وقد يكون سبب تفصيل أحكام همزة الوصل دون همزة القطع عدم حاجة همزة القطع إلى تبيين لوضوح أمرها كسائر الحروف المبتدأ بها.

وسُمِّيَت همزة الوصل لأنها يُتَوَصَّل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سمَّاها الخليل بن أحمد: سُلَّمَ اللسان[(٤)]، حيث قال: «وإنما أُدخلت هذه الألفات وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسُلَّماً إلى حرف البناء،

(١) ابن السراج: كتاب الخط ص١٠٨.
(٢) الحواشي المفهمة ص١٥٦.
(٣) المنح الفكرية ص٣٠٨، وينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٥٧ظ.
(٤) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٦، وقيل: سُمِّيَتْ همزة وصل لأنها تصل الحرف الذي قبلها بالحرف الذي بعدها (ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/١٥٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/١٣٦ ـ ١٣٧).



لأن اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاجُ إلى ألف الوصل»[(١)].

وألف الوصل همزة في الحقيقة[(٢)]، وإنما سميت ألفاً لأنها تُصَوَّرُ بصورة الألف[(٣)].

وتأتي همزة الوصل في الفعل والاسم والحرف:

١ ـ همزة الوصل في الأفعال:

لا تكون همزة الوصل في الفعل المضارع مطلقاً[(٤)]، وتكون في الأمر والماضي، وتُعْرَفُ في الأفعال بشيئين: بسقوطها في درج الكلام إذا وُصِلَ ما قبلها بما بعدها، وبانفتاح أول مضارعها[(٥)].

ويُصَاغُ فعل الأمر من المضارع، بحذف حرف المضارعة من أوَّله، وبناءِ آخره على ما يُجْزَمُ به مضارعه، فإذا كان الحرف الذي بعد حرف المضارعة ساكناً، كما في مثل: يَكْتُبُ، ويَنْطَلِقُ، ويَجْتَهِدُ، ويَسْتَغْفِرُ، تَرَتَّبَ على ذلك وقوع حرف ساكن في أول فعل الأمر، ووَجَبَ الإتيان بهمزة الوصل فيقال: اكْتُبْ، انْطَلِقْ، اجْتَهِدْ، اسْتَغْفِرْ، وفي القرآن الكريم:

﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠].

﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [المرسلات: ٢٩].

﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠].

فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً، كما في مثل: يَتَقَدَّمُ، ويَتَعَاوَنُ، ويُكَسِّرُ، لم يترتب على حذف حرف المضارعة وقوع حرف ساكن

(١) العين ١/ ٤٩.
(٢) ينظر: المبرد: المقتضب ٢/ ٨٧.
(٣) ينظر: الداني: الألفات ومعرفة أصولها (مجلة) ص٣٥١.
(٤) علي القاري: المنح الفكرية ص٣٠٨.
(٥) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٥١، والداني: الألفات ومعرفة أصولها (مجلة) ص٣٥١.



في أول فعل الأمر، واستغنى الفعل عن همزة الوصل: فيقال: تَقَدَّمْ، تَعَاوَنْ، كَسِّرْ.

أما الفعل الماضي فإن الثلاثي المجرد لا يحتاج إلى همزة الوصل، مثل: كَتَبَ، وأَمَرَ، ودَعَا، وسَعَى.

وأما الماضي المزيد فإن منه ما اقترن بهمزة الوصل خاصَّةً ما كان على زنة: افتعل، وانفعل، واستفعل، وافْعَلَّ، نحو: انتصرَ، وانكسرَ، واستغفرَ، وابْيَضَّ. ومنه ما استغنى عن همزة الوصل خاصة ما كان على زنة: أفعل، وفعَّل، وتفعَّل، وتفاعل، مثل: أكرم، وعدَّدَ، وتقدَّم، وتعاونَ(١).

وأمَرَ المصنف بالابتداء بهمزة وصل مضمومة من فعل الأمر، إذا كان ثالثه مضموماً ضمّاً لازماً، نحو: اُنْصُر، واُغْزُ، وإن كان ثالثة مكسوراً كسراً لازماً أو مفتوحاً ابتُدِئ بهمزة الوصل مكسورة فيهما، نحو: اِضْرِبْ، اِعْلَمْ.

فإن كان ثالث الفعل مضموماً ضماً غير لازم، أي عارضاً، كُسِرَت أيضاً، نحو امْشُوا، فإن أصله: امْشِيُوا،فَأُعِلَّ بنقل حركة الياء إلى الشين وحذف الياء.

وإن كان ثالث الفعل مكسوراً كسراً عارضاً نحو (اغْزِي يا هندُ)، لأن أصله (اغْزُوِي) فأُعِلَّ بنقل حركة الواو إلى الزاي وحَذْفِ الواو، وكُسِرَ لمناسبة الياء، ففي الابتداء بهمزة الوصل وجهان: الضمُّ الخالص، وإشمامُهُ الكسر، وهو أن تنحو بالضمة نحو الكسرة، ولم يرد منه في القرآن شيء.

وتُكْسَرُ همزة الوصل في أول الفعل الماضي المزيد، نحو:

﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ﴾ [الحج: ٥].

﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١].

﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة: ٢٠].

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٤٤ ـ ١٤٥، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٦.



فإن كان الماضي الثلاثي الذي في أوله همزة الوصل مبنياً للمجهول كانت حركة الهمزة فيه الضمة، نحو: ﴿ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣][١].

٢ ـ همزة الوصل في الأسماء:

ذكر المصنف أحكام همزة الوصل في الأسماء في قوله الذي أوردته في أول المبحث:

١٠٢ ـ.............................. وفي الَاسْمَاءِ غيرَ اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِيّ

١٠٣ ـ ابْنٍ مَعَ ابْنَتِ امْرِئٍ واثْنَيْنِ وامْرَأَةٍ واسْمٍ مَعَ اثْنَتَيْنِ

قال ابن الناظم: «قوله: (وفي الأسماء) أي: تكون أيضاً مكسورة في الأسماء.

واعلم أن همزة الوصل في الأسماء: سماعيٌّ وقياسي، فالقياسيُّ: كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرفٍ فصاعداً، وهي أحد عشر بناء[٢]: انفعال، كـ (انطلاق)، وافتعال كـ (اكتساب)... قوله: (وفي ابن) يريد همزة الوصل السماعي، وهو عشرة أسماء»[٣].

ولم يذكر ابن الجزري من الأسماء التي في أولها همزة وصل من غير المصادر سوى سبعة[٤]، وقد قال عبد الدائم الأزهري: «اقتصر الناظم من الأسماء العشرة على السبعة الأول، إذ هي الأصل، وترك الثلاثة الأخيرة للضرورة»[٥] لكن هذا القول غير سديد، لأن ابن الجزري أراد أن يذكر من

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/١٤٦، والداني: الألفات ومعرفة أصولها (مجلة) ص٣٥٣ ـ ٣٥٤، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٥٧، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) ينظر: الرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٦٠.

(٣) الحواشي المفهمة ص١٥٧ ـ ١٥٨، وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٩.

(٤) الأسماء التي لم يذكرها ابن الجزري: ايمن، وابنم، واست.

(٥) الطرازات المعلمة ص٢٣٩.



تلك الأسماء ما ورد منها في القرآن، وليس ثمة غير هذه السبعة[(١)].

وقال علي القاري مبيناً ذلك: «والحاصل أن الناظم يريد همزة الوصل في السماعي، وهو عشرة أسماء، وقد ذكر سبعة منها لورودها في القرآن، لا أنه ترك باقيها لضرورة النظم، كما قال المصري[(٢)]، وسبقه الرومي[(٣)]»[(٤)].

وتكون همزة الوصل في أوائل هذه الأسماء،القياسية والسماعية مكسورة[(٥)]، وهذه أمثلة من القرآن الكريم للأسماء السماعية السبعة:

ابن: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢].

ابنت: ـ ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ [التحريم: ١٢].

امرأة: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨].

اثنان: ﴿ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦].

اثنتان: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١].

اسم: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٧٨].

أما (امرؤ) فإن حركة ثالثه تتغير بتغير حركة إعرابه، وذلك كما في قوله تعالى:

﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨].

﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ﴾ [النور: ١١].

وتكون همزة الوصل في (امرئ) مكسورة في الحالات الثلاث،لأن

---

(١) ينظر: الداني: الألفات ومعرفة أُصولها (مجلة) ص٣٦٦.
(٢) الفضالي: الجواهر المضية ص٤٤٠.
(٣) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٣٠٦.
(٤) المنح الفكرية ص٣١٣.
(٥) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/١٤٩، وابن السراج: كتاب الخط (مجلة) ص١٠٨.

الضمة في ثالثه في حالة الرفع عارضة، وهي تتبع حركة الإعراب، فتزول في حالتي النصب والجر، ولذلك لم يُعْتَدَّ بها(١).

٣ ـ همزة الوصل في الحرف:

تزاد همزة الوصل في حرف واحد، هو لام التعريف، نحو: الْقَوْم، واَلرَّجُل، والنَّاس، وهذه الهمزة لا تكون إلا مفتوحةً(٢).

وأشار المصنف إلى هذه اللام **بقوله**: (غيرَ اللَّام) أي لام التعريف، فتكون همزة الوصل فيها مفتوحة(٣).

وإذا وقعت همزة الوصل في دَرْجِ الكلام أو تقدَّمها شيء سقطت، لأن الكلام المتقدم قد أغنى عنها، فإِن إثبات همزة الوصل في مثل ذلك لحن، لأنه عدول عن كلام العرب وقياس استعمالها وكان زيادة من غير حاجة إليها(٤).

ويستثنى من ذلك (ال) التعريف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، فإنها لا تحذف لئلا يلتبسَ الاستفهام بالخبر لأنهما مفتوحتان، فتُبْدَلُ ألفاً، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، فلو حذفت لوقع لَبْسٌ، ولا يُعْلَمُ هل هي الاستفهامية أم التي مع لام التعريف، فلذلك ثبتت(٥).

فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل في غير هذه الحالة سقطت همزة الوصل لعدم اللبس، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى

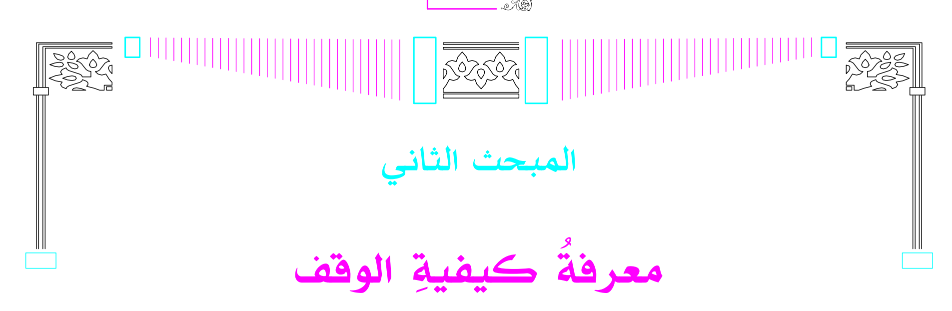
(١) ينظر: ابن السراج: كتاب الخط (مجلة) ص١٠٨، والداني: الألفات ومعرفة أصولها (مجلة) ص٣٦٧.
(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨، وابن السراج: كتاب الخط (مجلة) ص١٠٨، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٠، والداني: الألفات ومعرفة أصولها (مجلة) ص٣٦٩.
(٣) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٤٣.
(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ١٥٠، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ١٣٧.
(٥) ينظر: المالقي: الدر النثير ص٦٤٨، والمرعشي: جهد المقل ص٢٣٥.

ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الصافات ١٥٣]، و﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم ٧٨]، و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

فهمزة: أَصْطفى، وأَطَّلع، وأستغفرت، همزات استفهام مفتوحة، وهي لا تلتبس بهمزة الوصل في الإخبار، لأنها يُنْطَقُ بها مكسورة فنقول: اِصْطَفى، اِطَّلَعَ، اِسْتَغْفَرَ، وعلامة همزة الاستفهام رأس العين، وعلامة همزة الوصل رأس الصاد.

وإذا دخلت همزة الوصل على فِعْلٍ أَوَّلُهُ همزةٌ أصلية، كما في فعل الأمر من (يَأْتِي)، والماضي المبني للمجهول من (ائْتَمَنَ)، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ [يونس: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فإن عاصماً من رواية حفص عنه إذا ابتدأ بهمزة الوصل أبدل همزة الفعل حرفاً من جنس حركة همزة الوصل، فيقرأ: (اِيتِ) بالياء و(اُوتُمِنَ) بالواو، فإن وصل ما قبل همزة الوصل بها سقطت همزة الوصل وحقق همزة الفعل، وقد وافقه عدد من القراء السبعة في ذلك(١).

(١) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٦٥ ـ ١٦٦، وابن غلبون: التذكرة ١/ ١٣٥، والمرعشي: جهد المقل ص٢٣٣ ـ ٢٣٤.



المبحث الثاني

معرفةُ كيفيةِ الوقف

يحتاج القارئ إلى الوقوف للراحة وأَخْذ النَّفَس، أو لقطع القراءة، أو لتبيين المعنى، ويترتب على ذلك أحكام تتعلقُ بأواخر الكلمات الموقوف عليها، «لأنَّ الوقفَ للراحة، ومحلُّ التخفيف الأواخِرُ، لأن الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها»(١)، قال عبد الوهاب القرطبي: «اعلم أن أواخر الكلم إذا كانت متحركة وجب أن تكون حركاتها مُطَفَّفَةً، لأن اللسان عند انقضائها يكاد يطغى بحركاتها، لأن النَّفْسَ لِمَا تستشعره من فراغ الكلمة تجد راحة من اللفظ، فتلقي بعض ما عندها من الصوت المعدِّ العتيد»(٢)، و«الوقف يُمكِّنُ الحرفَ ويستوفي صوته ويُوَفِّرُهُ على الحرف الموقوف عليه»(٣).

ويترتب على الوقف عدد من الأحكام الصوتية، درسها علماء القراءات واللغة العربية في فصول خاصة بها في كتبهم، وقد أورد ابن الجزري بعض تلك الأحكام في منظومته، وترك البعض الآخر، اعتماداً على معرفة الدارس بها في زمانه على ما يبدو، ورغبة منه في الاختصار، وسوف أعرض أوَّلاً ما ذكر ابن الجزري من أحكام الوقف على أواخر الكلم، ثم أذكر بعض ما أغفله مما قد يحتاج إليه متعلم التجويد في هذا الزمان.

---

(١) الرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٧٤.
(٢) الموضح ١٩٣.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٧١.

أولاً: ما ذكره ابن الجزري من أحكام الوقف على أواخر الكلم:

قال المصنف:

١٠٤ ـ وحَاذِرِ الوقفَ بكلِّ الحَرَكَهْ　　إلَّا أذا رُمْتَ فَبَعْضُ الحَرَكَهْ

١٠٥ ـ إلَّا بفتح أو بنَصْبٍ وأَشِمّ　　إشارةً بالضَّمِّ في رَفْعٍ وضَمّ

حذَّرَ المصنف من الوقف على آخر الكلمة بحركة تامة، لأنه خلاف كلام العرب، ومذاهب القراء، والأصل في الوقف أن يكون بالسكون[1]، وهو الأكثر الأغلب[2]، وللعرب مذاهب أُخرى في الوقف، ذكر منها سيبويه أربعة، وذلك في قوله: «هذا باب الوقف على آخر الكلمة المتحركة في الوصل التي لا يلحقها زيادة في الوقف، فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه:

١ ـ بالإشمام.

٢ ـ وبغير الإشمام، كما تقف عند المجزوم والساكن.

٣ ـ وبأن تَرُومَ.

٤ ـ وبالتضعيف»[3].

وذكر القسطلاني سبعة أوجه للوقف في كلام العرب، ثم قال: ولم يستعمل القراء من هذه الأوجه إلَّا الأفصح، وهي الثلاثة الأُوَل»[4]، يريد الوقف بالسكون، والروم، والإشمام. ولذلك لم يذكر ابن الجزري في منظومته إلا هذه الوجوه الثلاثة، وهذا بيان لها:

---

(١) ينظر: ابن غلبون: التذكرة ١/٢٤٢، والداني: التحديد ص١٦٩.

(٢) التاذفي: الفوائد السرية ٥٩ظ.

(٣) الكتاب ٤/١٦٨.

(٤) اللآلئ السنية ص١٤٦، وينظر: المالقي: الدر النثير ص٥٧٥، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٤٣.



١ ـ الوقف بالسكون:

السكونُ لغة: ضِدُّ الحركة، يُقالُ: سَكَنَ الشيءُ يَسْكُنُ سكوناً ذهبت حركته[١]، ومعنى الحركة هنا: التحرك والتنقل.

والسكون اصطلاحاً: سَلْبُ الحركة[٢]، من آخر الحرف، والحركة هنا هي الضمة والفتحة والكسرة.

والـمُسَكَّنُ من الحروف حَقُّهُ أن يُخْلَى من الحركات الثلاث ومن بعضهن، من غير وقف شديد، ولا قَطْعٍ مُسْرِفٍ عليه سوى احتباس اللسان في موضعه قليلاً[٣]. وقال عبد الوهاب القرطبي: «وكذلك السكون ينبغي ألَّا تستوفيه إشباعاً فيخرج إلى التشديد أو السكون ومساواة حال قطع الكلام بوصله، ولا يُزْعِجَهُ ويَنْفِرَهُ فيصيرَ حركةً أو بعضها»[٤].

وقال ابن الطحان الأندلسي (ت٥٦٠هـ) عن السكون: «فواجب على القارئ أن يعتمد عليه اعتماداً يُظْهِرُ صِيغَتَهُ، ويُبْرِزُ حِلْيَتَهُ، فإنْ وَصَلَهُ بغيره بَيَّنَهُ بما يُحَقِّق له من صفاته القائمة بذاته، من غير قطع مسرفٍ، ولا فَصْلٍ مُتَعَسِّفٍ، سوى ما يُحْكِمُ به طبيعته من احتباس العضو لإظهار قَرْعِهِ، فإن وَقَفَ عليه بَيَّنَهُ أيضاً بما يجب له من صفاته القائمة بذاته، الـمُعِينَةِ على حَيَاتِهِ، الشاهدة للقارئ بالإحسان»[٥].

ولخَّصَ ابن البناء البغدادي (ت٤٧١هـ) عُيُوبَ النطق بالساكن بقوله: «ويُحْذَرُ في الساكن من عَيْبَيْن:

أحدهما: السرعة به حتى يصير متحركاً.

والثاني: التشديد له حتى يَزِيدَهُ ثِقلاً»[٦].

(١) ينظر: لسان العرب ١٧/ ٧٣ (سكن).
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٦٧، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٦١.
(٣) ينظر: الداني: التحديد ص٩٥.
(٤) الموضح ص١٩١.
(٥) مرشد القارئ ص٥٨.
(٦) بيان العيوب ص٣٨.



وعلى قارئ القرآن التحفظ في الوقف على الحرف المُشَدَّدِ، قال مكي بن أبي طالب القيسي: «اعلم أن الوقف على الحرف المُشَدَّدِ فيه صعوبة على اللسان لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين، كأنه حرفٌ واحدٌ، فلا بد من إظهار التشديد في الوقف في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يظهر في السمع التشديد»(١).

وقال المصنف في النشر: «الصواب الوقف بالسكون مع التشديد على الجمع بين الساكنين، إذ الجمع بينهما في الوقف مُغْتَفَرٌ مطلقاً»(٢).

وفُهِمَ وجه الوقف بالسكون من **قول المصنف**: (وحَاذِرِ الوقفَ بكل الحركة)(٣).

٢ ـ الوقفُ بالرَّوْمِ:

الرَّوْمُ لغةً: طَلَبُ الشَّيْءِ، يقال: رَامَ الشيءَ يَرُومُهُ رَوْماً: طَلَبَهُ(٤).

والرَّوْمُ في الاصطلاح عند المصنف: النطق ببعض الحركة(٥)، ونقل تعريف الداني، وهو: «تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، فَيُسْمَعُ لها صُوَيْتٌ خَفِيٌّ، يدركه الأعمى بحاسة سمعه»(٦)، وسُمِّيَ رَوْماً لأنك تَرُومُ الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية(٧).

وهو المراد **بقول المصنف**: (إلَّا إذا رُمْتَ فبعض الحركة، إلا بفتح أو بنصبٍ)، ومعناه أن الرَّوم يكون في الضمة والكسرة، دون الفتحة، وهو مذهب جمهور القراء، قال الداني: «ويستعمل في الحركات الثلاث، إلَّا أنَّ

---

(١) الرعاية ص٢٥٩، ونقله ابن الجزري في التمهيد ص٢٢٠.
(٢) النشر ٢/١٢٧.
(٣) ينظر: خالد الأزهري: الحواشي الأزهري ص١١٧.
(٤) ينظر: لسان العرب ١٥/٤٤٩ (روم).
(٥) النشر ٢/١٢١، وينظر: ابن الطحان: مرشد القارئ ص٥٦.
(٦) التحديد ص٩٦، ١٦٩.
(٧) الرضي: شرح الشافية ٢/٢٧٥.

عادة القراء أنْ لا يرموا المنصوب ولا المفتوح لخفتهما وسرعة ظهورهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما، فيبدو الإشباع لذلك»[١].

وإنما نَوَّعَ المصنف الحركات إلى ضَمٍّ ورَفْعٍ وإن كان ضَمّاً، وإلى كَسْرٍ وجَرٍّ وإن كان كَسْراً، وإلى فَتْحٍ ونَصْبٍ وإن كان فَتْحاً، لِيَنُصَّ على ألقاب البناء وألقاب الإعراب، حتى لا يُتَوَهَّمَ أن ما ذكره يَخْتَصُّ به دون الآخر[٢].

ومذهب النحاة جواز الروم في الحركات الثلاث[٣]، ولكن أكثر القراء لا يَرَوْنَ الرَّوْمَ في الفتحة، كما تقدم[٤]، ومن ثم قال الشاطبي رحمه الله[٥]:

٣٧٠ ـ ولم يَرَهُ في الفتحِ والنصبِ قارئٌ وعندَ إمامِ النحوِ في الكلِّ أُعْمِلَا

قال أبو شامة: «فقوله: إمام النحو: يحتمل أن يريد به أئمة النحو، فهو لفظ مفرد أُريد به الجنس، ويجوز أن يريد به المشهور فيهم، المقتدى به منهم، وهو سيبويه»[٦].

٣ ـ الوقف بالإشمام:

الإشمام لغة: مصدر الفعل أَشَمَّ، من الثلاثي شَمَّ يَشُمُّ، وزيادة الهمزة في أوَّلِهِ للتعدية، يقال: أَشَمَّهُ إيّاه جعله يَشُمُّهُ، والشَمُّ حِسُّ الأنف، ويقال: شَمَّ الشيءَ أدناه من أنفه لِيَجْتَذِبَ رائحته، ومنه إشمام الحرف[٧]، كأنك

(١) التحديد ص١٦٩، وينظر: مكي: التبصرة ص١٠٦.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٦٣، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص١٥١. (٢١ب)
(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٢/١٧١، وابن الباذش: الإقناع ١/٥٠٤، وأبو حيان: ارتشاف ١/٣٩٧، وابن الجزري: النشر ٢/١٢٦.
(٤) ينظر أيضاً: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٢٠٩.
(٥) ينظر: حرز الأماني ص٣٠.
(٦) إبراز المعاني ص٢٦٩.
(٧) لسان العرب ١٥/٢١٨ (شمم).



أشْمَمْتَهُ رائحة الحركة[١].

والإشمام في الاصطلاح[٢]: «أن تَضُمَّ شَفَتَيْكَ بعد تسكينِ الحرف إشارةً إلى الضم من غير صَوْتٍ»[٣]، وهو للرؤية وليس بصوت للأُذن[٤]، ومن ثم قالوا: إن الإشمام يدركه البصير دون الأعمى[٥].

والإشمام يختص بالمضموم، وعلل ذلك عبد الوهاب القرطبي بقوله: «واختص به المرفوع والمضموم دون المكسور والمجرور، والمفتوح والمنصوب، لأن الضم من الشفتين، وإذا أومأ بشفته نحوه أمكن الإيماء وأدركه الرائي، وإن انقطع الصوت، لأن الرائي يدرك مخرج هذه الحركة، وهو الشفتان، فأمكن أن يدركهما. أما في المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنما امتنع لأن الكسرِ ليس من الشفة، وإنما هو من مخرج الياء، ومخرج الياء من شَجْرِ الفم، والنظر لا يدركه فلم تُدْرَكْ حركته، وكذلك الفتح من الألف، ولا آلة للألف يدركها النظر، لأن مخرجها من الحلق[٦]، والرائي لا يدركه ولا يدرك حركته، والصوت ينقطع دون الشروع في هذا الجزء من الحركة، فلم يبق للنظر ولا للسمع وصول إلى إدراكه، فامتنع الإشمام فيه لذلك»[٧].

ويكون الإشمام عند الوقف على رؤوس الآيات وغيرها، مثل الوقف

---

(١) ينظر: الفضالي: الجواهر المضية ص٤٥١. (٢٦ب)
(٢) للإشمام دلالتان أخريان، هما: «خلط حركة بحركة [كخلط الضمة بالكسرة في] نحو: [هود] في قراءة من أشم، ويطلق أيضاً ويراد به خلط حرف بحرف [كخلط الصاد بالزاي] في نحو ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧]»، (ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٦٠ظ).
(٣) القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٤٦، وينظر: مكي: الكشف ١/ ١٢٢ والداني: التحديد ص٩٦ و١٧٠.
(٤) سيبويه: الكتاب ٤/ ١٧١.
(٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٧.
(٦) هذا على مذهب مَن لا يعد الجوف مخرجاً لحروف المد.
(٧) الموضح ص٢٠٩، وينظر: المالقي: الدر النثير ص٥٨٣.

على قوله تعالى: ﴿نَسۡتَعِينُ﴾ في سورة الفاتحة [٥]، بإشمام ضمة النون، ويكون أيضاً في غير الوقف، وذلك في قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۫نَّا﴾ في سورة يوسف [١١] بالإشارة إلى ضمة النون الأوُلى، لأن الأصل: (تأمَنُنَا)، وحُذِفَتْ ضمة الإعراب تخفيفاً وأُدْغِمَتْ في النون التي بعدها(١).

والغرض من الوقف بالروم أو الإشمام تبيين حركة الحرف الموقوف عليه، قال مكي: «اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة كيف كانت في الوصل، وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام، لأن الروم يُسْمَعُ ويُرَى، والإشمام يُرَى ولا يسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشم الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك»(٢).

وقال المالقي في شرح التيسير: «وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان القارئ بحضرته من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام، لأنه غير محتاج أن يبين لنفسه»(٣).

ولا يدخل الروم والإشمام في هاء التأنيث، ولا في ميم الجمع، ولا في الحركة العارضة، وإنما يوقف على جميع ذلك بالسكون على تفصيل مذكور في مصادره(٤).

وورد الأخذ بالروم والإشمام عند الوقف عن عدد من القراء، واسْتُحِبَّ لغيرهم، قال أبو عمرو الداني: «اعلم أن من عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لا غير، لأنه الأصل،

---

(١) ينظر: مكي: الكشف ١/ ١٢٢، والداني: التيسير ص١٢٧، وابن الباذش: الإقناع ١/ ٥٣٥.
(٢) الكشف ١/ ١٢٢، وينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٨٦.
(٣) الدر النثير ص٥٨١، ونقله ابن الجزري في النشر ٢/ ١٢٥.
(٤) ينظر: الداني: التحديد ص١٧٠ ـ ١٧١، والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٧٥، وابن الجزري: النشر ٢/ ١٢٢، وابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٦٣ ـ ١٦٥.

ووردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف على ذلك بالإشارة إلى الحركة، وسواء كانت إعراباً أو بناءً، والإشارة تكون روماً وإشماماً، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان»[١].

ومما له علاقة بالروم والإشمام اختلاس الحركة، وهو «عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع به أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن»[٢]. وقال أبو عمرو الداني: «وأما المُخْتَلَسُ حركته من الحروف فحقه أن يُسْرَعَ اللفظُ به إسراعاً يظن السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملةٌ في الوزن، تامَّةٌ في الحقيقة، إلَّا أنها لم تُمَطَّطْ ولا تُرُسِّلَ بها، فَخَفِيَ إشباعها ولم يتبيَّنْ تحقيقها»[٣].

وقد اعتنى بعض شراح المقدمة الجزرية بالإشارة إلى الفرق بين الروم والاختلاس، فقال علي القاري: «ثم اعلم أن الرَّوْمَ والاختلاس يشتركان في التبعيض إلا أن الرَّوْمَ أخصُّ من حيث إنه لا يكون في الفتح والنصب، ويكون في الوقف دون الوصل، والثابت من الحركة أقل من الذاهب، والاختلاس أعمُّ لكونه يتناول الحركات الثلاث... ولا يختص بالآخر وهو محل الوقف، والثابت من الحركة أكثر من الذاهب، وذلك أن يأتي بِثُلُثَيْهَا، وهذا لا يُضْبَطُ إلا بالمشافهة بالسماع من أفواه أرباب أداء القراءة»[٤].

ثانياً: ما أغفل ابن الجزري ذكره من أحكام الوقف:

أكثر الأحكام التي لم يذكرها ابن الجزري في منظومة المقدمة تتعلق بكيفية الوقف على مرسوم الخط، وللخط قوانين وأصول يُحْتَاجُ إلى

(١) التيسير ص٥٨ ـ ٥٩، وينظر: عبد الوهاب القرطبي: المفتاح ص٧٧، وابن الجزري: النشر ٢/١٢٢.
(٢) ابن الطحان: مرشد القارئ ص٥٦.
(٣) التحديد ص٩٥ ـ ٩٦.
(٤) المنح الفكرية ص٣١٧، وينظر: التاذفي: الفوائد السرية ٦٠ظ، والمرعشي: جهد المقل ص٢٧٨.



معرفتها، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل.

وأكثر خط المصحف موافق لقوانين الكتابة، وجاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، والأصل في ذلك أن يُثْبِتَ القارئ في لفظه حروف الكلمة إذا وَقَفَ عليها على ما يوافق خط المصحف إلا إذا وردت رواية تخالف ذلك فَيَتَّبِعَ الرواية[(١)].

ويمكن تقسيم ما رُسِمَ في المصحف على أربعة أقسام، هي:

١ ـ ما يُلْفَظُ وصلاً ووقفاً، وهو عامة ما رُسِمَ في المصحف.

٢ ـ ما لا يُلْفَظُ لا وصلاً ولا وقفاً، وهو ما زِيدَ من الحروف على الرسم، أو ما يُنْطَقُ بغير ما هو مرسوم، وذلك مثل الواو في: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، والألف في، و﴿قَالُوٓاْ﴾، وحُكْمُهُ أن يُتْرَكَ النطق به، وقد قال ابن المنادي (ت٣٣٦هـ): «إن من الخط المكتوب ما لا تجوز به القراءة من وجه الإعراب، وأنَّ حكمه أن يُتْرَكَ على ما خُطَّ، ويُطْلَقَ للقارئين أن يقرؤوا بغير الذي يرونه مرسوماً»[(٢)].

٣ ـ ما يُلْفَظُ في الوقف دون الوصل، مثل هاء السكت.

٤ ـ ما يُلْفَظُ في الوصل، ويبدل في الوقف، مثل التنوين المنصوب وهاء التأنيث.

وعامة أحكام الوقف على مرسوم الخط تتعلق بالقسم الثالث والرابع، أما الأوَّلان فلا خلاف فيهما بين العلماء.

وللقراء مذاهب عامة في الوقف على مرسوم الخط، لَخَّص أبو عمرو الداني تلك المذاهب بقوله: «اعلم أن الذين وردت عنهم الرواية باتباع مرسوم الخط عند الوقف من أئمة القراءة خمسة: نافع وأبو عمرو والكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي، ولم يرد عن ابن كثير وابن عامر في

(١) ينظر: المالقي: الدر النثير ص٥٨٩.

(٢) نقلاً عن: الداني: المحكم ص١٨٥، وينظر: المالقي: الدر النثير ص٥٩٠.

ذلك شيءٌ يُعْمَلُ عليه، واختيارنا أن يُوقَفَ في مذهبهما على مرسوم الخط كمذهب من جاء عنه ذلك نَصّاً، إذ مخالفته والزوال عنه إلى غيره بغير دليل من خبر ثابت أو قياس صحيح غير جائز»[(١)].

وقال ابن الجزري: «وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف في ما تدعو الحاجة إليه، اختياراً واضطراراً، فيوقف على الكلمة الموقوف عليها أو المسؤول عنها على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصل وقطع»[(٢)].

وأبرز المسائل المتعلقة بالوقف على مرسوم الخط ما يأتي:

١ ـ إبدال التنوين المنصوب ألفاً:

إذا وقف القارئ على كلمة مُنَوَّنَةٍ حُذِفَ التنوين والحركة التي في آخر الاسم إذا كانت ضمة أو كسرة، فإن كان المُنَوَّنُ منصوباً حُذِفَ التنوين وعُوِّضَ مكانه ألفٌ[(٣)]. «لأنه لا يُسْتَثْقَلُ الألفُ، بل تَخِفُّ به الكلمة، بخلاف الواو والياء لو قُلِبَتِ النون إليهما في الرفع والجر»[(٤)]، ويستثنى من ذلك تاء التأنيث فإن التنوين يُحْذَفُ وتُقْلَبُ التاء هاءً.

ومثل التنوين المنصوب في الوقف عليه بالألف ﴿إِذًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ في الإسراء [٧٦]، ومثله أيضاً نون التوكيد الخفيفة المتصلة بالفعل عند الوقف، وهو في القرآن في موضعين: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ في يوسف [٣٢]، و﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ في العلق [١٥]. يوقف

(١) جامع البيان ص٣٦٦، وينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/٥١٣، وابن الجزري: النشر ٢/١٢٨.
(٢) النشر ٢/١٢٨.
(٣) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٥٧.
(٤) الرضي: شرح الشافية ٢/٢٧٩.

عليهما بالألف بدلاً من النون[١].

٢ ـ إبدال تاء التأنيث في الأسماء هاءً:

إذا كانت تاء التأنيث اللاحقة للأسماء مرسومة هاء فلا خلاف بين القراء في الوقف عليها بالهاء سواء كان منوناً أو غير منون، وإذا كانت مرسومة تاء فإن القراء اختلفوا في الوقف عليها، فمنهم من يقف بالتاء اتباعاً لرسم المصحف، ومنهم من يقف بالهاء، إجراء للباب كله على سَنَنٍ واحد، واختار عاصم الوقف بالتاء[٢]، وسبقت الإشارة إلى ذلك في آخر المبحث المخصص للحديث عما رُسِمَ في المصحف من هاءات التأنيث بالتاء الممدودة.

(٣) هاء السكت:

وهي هاء ساكنة تلحق آخر الكلمة لتبيين الحركة في الوقف، فإذا اتصل بها كلام بعدها سقطت، لأنه قد اسْتُغْنِيَ عنها[٣]. وقد رُسِمَتْ في المصحف في سبع كلمات[٤]، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾﴾ في الحاقة، وقوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴿١١﴾﴾ في القارعة.

وقد اتفق القراء على إثباتها في الوقف، واختلفوا في حذفها وإثباتها في الوصل على تفصيل ورد في كتب القراءات، لكن ينبغي الإشارة إلى أن عاصماً كان يثبتها في الوقف والوصل[٥]، والمختار فيها عند جمهور القراء

---

(١) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٥٩ ـ ٣٦٠، والمرعشي: جهد المقل ص٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(٢) ينظر: ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٨١، وابن الجزري: النشر ٢/١٣١، والمرعشي: جهد المقل ص٢٧٤.
(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/١٦٢، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/٢.
(٤) ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/١٤٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه، والمرعشي: جهد المقل ص٢٨٥.

الوقف عليها مع إثبات الهاء، وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلَّام: «الاختيارُ عندي في هذا الباب كله الوقوف عليها بالهاء بالتعمد لذلك، لأنها إن أُدمجت في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجاً من كلام العرب، وإن حُذِفَت في الوصل كان خلاف الكتاب، فإذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة: من أن يكون مصيباً في العربية، وموافقاً للخط، وغير خارج من قراءة القراء»[(١)].

وقال ابن غلبون (ت٣٩٩هـ)[(٢)]: «وينبغي لمن أثبت هذه الهاء ونحوها في الوصل أن يقف عليها في حال وصله وقفةً يسيرة ثم يصل، وذلك أن هذه الهاء إنما جِيءَ بها لبيان الحركة التي قبلها في حال الوقف فقط، وإنما أثبتها هؤلاء في الوصل اتباعاً للمصحف، لأنها ثابتة فيه على نِيَّةِ الوقف، فإذا وَقَفَ عليها وقفة يسيرة ثم وَصَلَ كان في ذلك اتباعٌ للمصحف في إثباتها، واتباعٌ للمعنى الذي جِيءَ بها من أجله، وهو الوقف، من غير إخلال»[(٣)].

ويبدو أن هذا القول اجتهاد من ابن غلبون، والأسلم للقارئ الأخذ بما اختاره أبو عبيد، لأن فيه موافقة الخط، وعدم الخروج عن مذاهب العرب في الوقف.

٤ ـ الألفات التي تسقط وصلاً وتثبت وقفاً:

قال محمد المرعشي: «ثم اعلم أنه قد يَلْحَقُ الكلمة ألفٌ في الوقف بدون أن يكون بدلاً من شيء، وذلك عند حفص في سبع كلمات:

الأول: ﴿أَنَا۠﴾ في الكهف [٣٤]، ومواضع أخرى للمتكلم وحده حيث

(١) نقلاً عن ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣١١.

(٢) طاهر بن عبد المنعم أبو الحسن الحلبي، نزيل القاهرة، أخذ القراءات عن أبيه، ومن أشهر تلامذته أبو عمرو الداني، توفي بمصر سنة ٣٩٩هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/ ٦٩٨، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٣٨).

(٣) التذكرة ٢/ ٢٧٤.



وقع، وافقه فيه جميع القراء[١].

والثاني: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾ في الكهف [٣٨]، وافقه فيه أيضاً جميع القراء[٢].

والثالث والرابع والخامس: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [١٠]، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [٦٦]، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [٦٧] في الأحزاب، أثبت ابن كثير وحفص الألف في هذه المواضع الثلاثة في الوقف وحذفاها في الوصل، والباقون منهم من أثبتها في الحالين، ومنه من حذفها في الحالين[٣].

والسادس: ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ في الإنسان [٤] لم ينونه حفص في الوصل، ووقف عليه بالألف في رواية، وبلا ألف بإسكان اللام في رواية أخرى[٤].

والسابع: ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ الأول في الإنسان [١٥] لم ينونه حفص في الوصل، ووقف عليه بالألف، وهو مرسوم بالألف في جميع المصاحف[٥].

وأما قوله: ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ الثاني في الإنسان فلم ينونه أيضاً في الوصل، ووقف عليه بلا ألف بإسكان الراء، وهو في بعض المصاحف مرسوم بألف، وفي بعضها بدون ألف، ومن القراء من نوَّن ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ في الموضعين في الوصل، ووقف عليهما بالألف»[٦].

وهناك مسائل أُخرى تتعلق بالوقف على مرسوم الخط، تكفلت كتب القراءات ببيانها، تركت الإشارة إليها خشية الإطالة، ولتعلقها بالقراءات أكثر من تعلقها بالتجويد.

---

(١) ينظر: الداني: التيسير ص٨٢.
(٢) المصدر نفسه ص١٤٣.
(٣) المصدر نفسه ص١٧٨.
(٤) المصدر نفسه ص٢١٧.
(٥) المصدر نفسه ص٢١٧.
(٦) جهد المقل ص٢٧٥.

خاتمة منظومة المقدمة

بَعْدَ أن وَفَّى ابن الجزري بما وَعَدَ به في أول المقدمة من ذكر مخارج الحروف وصفاتها، وتحرير أحكام التجويد، وبيان ما يتعلق بالوقف والابتداء ومرسوم المصحف، ختم المنظومة بِبَيْتَيْنِ، قال في الأول منهما:

١٠٦ ـ وقد تَقَضَّى نَظْمِيَ المُقَدِّمَهْ مِنِّي لقارئِ القرآنِ تَقْدِمَه

قوله: (تَقَضَّى): تَفَعَّلَ من (قَضَى)[(١)]، وهو بمعنى (انقضى) وفي اللسان: «والانقضاء: ذهاب الشيء وفناؤه، وكذلك التَّقَضِّي، وانقضى الشيء وتقضَّى بمعنى واحد»[(٢)]. وصيغة تَفَعَّل تدل على التكلف في العمل، فيكون معناه: وقد انتهى نظمي المقدمة شيئاً فشيئاً، وقد يكون معناه أيضاً: انقضى وتَمَّ نظمي[(٣)].

وقوله: (نظميَ): بفتح الياء لغةٌ[(٤)] لا ضرورة[(٥)]، مصدر نَظَمَ، ويحتمل أن يراد به المفعول[(٦)]، والنظم: جَمْعُ الأشياء على هيئة متناسبة، وغلب على الشعر[(٧)].

(١) قال طاش كبري زاده في شرحه (ص٣١٤): «تقضَّى: أصله تَقَضَّضَ، فأبدلوا من الضاد الأخيرة ياء»، وقد علَّقَ على ذلك علي القاري في المنح الفكرية (ص٣٢١) بقوله: «لكن كون تقضَّى مضاعفاً غير صحيح».

(٢) لسان العرب ٢٠/٤٩ (قضي).

(٣) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢٤٣.

(٤) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٣٢١.

(٥) ينظر: القسطلاني: اللآلئ السنية ص١٥٣، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٥٢.

(٦) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢٤٣، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٣٢١.

(٧) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٦٥.

وقوله: (المُقَدِّمَه): اللام للعهد[١] الذي تقدَّم في أول المنظومة في قوله:

٤ ـ وبَـعْـدُ: إنَّ هــذه مُـقَـدِّمَـهْ   في ما على قارِئِهِ أنْ يَعْلَمَهْ

وقوله: (تَقْدِمَهْ): أي تحفة أو هدية أُهديها له[٢].

ومعنى البيت: قد انتهى نظمي لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة، وهي مني لقارئ القرآن تُحْفَةٌ متقدِّمَةٌ وهَدِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ، لتكون مُعِينَةً له على تأدية كتاب الله تعالى كما أُنزل، وعلى الفوز بالأجر والثواب على ذلك[٣].

ثم إن المصنف ختم المقدمة بقوله:

١٠٧ ـ والـحـمـدُ للهِ لـهـا خِـتَـامُ   ثُـمَّ الـصـلاةُ بـعـدُ والـسـلامُ

فختمها بما بدأها به من الحمدِ لله ليكون الشكرُ أولاً وآخِراً على جَزِيلِ النِّعْمَةِ وجميلِ المِنَّةِ، ثم الصلاةِ والسلام ـ بعدَ حَمْدِ الله تعالى ـ على خاتم الأنبياء محمد ﷺ.

ولم يصرِّح المصنفُ بمُتَعَلَّقِ الصلاة والسلام، «وإنما لم يذكر متعلق الصلاة والسلام لِتَعَيُّنِ كونِ الصلاة على النبي، عليه الصلاة والسلام والتحية والإكرام»[٤]، بقرينة المقام لِتَعَيُّنِهِ ﷺ بهذا المَرَامِ[٥].

وبهذا البيت، وهو السابع بعد المئة، تمت المنظومة، لكن بعض شرَّاح المقدمة أراد أن يُصَرِّح بما أغفله المصنف من ذكر متعلق الصلاة والسلام، وأول من حاول ذلك تلميذ المؤلف عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ)، فقد قال في آخر شرحه: «وقد كَمَّلْتُهَا ببيت في ذلك، فتَمَّ النظامُ فقلت:

---

(١) ينظر: عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة ص٢٤٣، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٣٢١.
(٢) ينظر: ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص١٦٥، والقسطلاني: اللآلئ السنية ص١٥٣.
(٣) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٣٢٢، والفضالي: الجواهر المضية ص٤٥٢.
(٤) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٣١٥.
(٥) ينظر: علي القاري: المنح الفكرية ص٣٢٢.



على النبيِّ المصطفى المختارِ ... وآلهِ وصَحْبِهِ الأَخْيَارِ»[(١)]

وقال القاضي زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) في آخر شرحه: «وفي بعض النسخ:

علـى النبيِّ المصطفى وآلِه ... وصَحْبِهِ وتابِعِي مِنْوَالِهِ

أبياتُها قافٌ وزايٌ في العَدَدْ ... من يُحْسِن[(٢)] التجويدَ يظفر بالرَّشَدْ»[(٣)]

وذكر التاذفي الحلبي (ت٩٧١هـ) البيت الأول فقط فقال: «وفي بعض النسخ:

على النبي المصطفى وآله ... وصحبه وتابعي منواله

ومن ثم قيل: إن عدة أبيات المقدمة مئة وسبعة، على ما في أكثر النسخ، ومئة وثمانية على ما في أقلها»[(٤)].

وجمع علي القاري بين البيت الذي قاله عبد الدائم الأزهري والبيت الأول الذي ذكره زكريا الأنصاري، فقال: «ولذا جاء في نسخة بعد قوله: (والسلام): (على النبي أحمدٍ وآله) بتنوين (أحمد) للضرورة، وفي نسخة بدله لفظ (المصطفى)، وهو أولى كما لا يخفى، (وصحبه وتابعي مِنواله): بكسر الميم، أي طريقه وحاله في أفعاله. وفي بعض النسخ:

على النبي المصطفى المختار ... وآله وصحبه الأطهار»[(٥)].

ويتضح لك من ذلك أن أبيات المقدمة مئة وسبعة أبيات آخرها: (والحمدُ للهِ... والسلامُ)، وأن الأبيات الثلاثة الأخرى من نظم غيره، وقد عرفنا قائل البيت الأول: (على النبي... المختارِ)، وهو تلميذ المؤلف عبد الدائم الأزهري.

(١) الطرازات المعلمة ص٢٤٥.
(٢) في الطبعة التي حقَّقها د. نسيب نشاوي (ص١١٨): مَنْ يُتْقِنِ التجويد.
(٣) الدقائق المحكمة ص١٠٣.
(٤) الفوائد السرية ٦٢ظ.
(٥) المنح الفكرية ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.



وقال الشيخ منصور بن عيسى بن غازي السمنودي (كان حيًّاً سنة ١٠٨٤هـ) في شرحه على المقدمة: «وقد نَظَمَ حافظ عصره وعالم وقته ودهره، وَلِيُّ الله صاحب الكرامات والخوارق للعادات (!) الشيخ محمد بن أحمد السِّلْسِيلي نسبة إلى منية ابن سلسيل بلدة بقرب المنزلة(١) عِدَّةَ أبياتها، على ما في أكثر النسخ، في بيت، قال:

أبياتُها قافٌ وزايٌ في العَدَدْ ... مَنْ يُحْسِنِ التجويدَ يَظْفَرْ بالرَّشَدْ

وفي نسخة (يتقن)، يعني أن عدة أبياتها في عدد الجُمَّلِ الكبير(٢) عِدَّةُ القاف، وهي عند الحُسَّاب بمئة، والزاي وهي عندهم بسبعة، فالمعنى أن عدة أبياتها مئة وسبعة أبيات»(٣).

ولم أقف على ترجمة السلسيلي، لكنه على ما يبدو عاش قبل وفاة الشيخ زكريا الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ، لأنه ذكر البيت في شرحه كما تقدم ذكر ذلك.

تم شرح المقدمة الجزرية
والحمد لله رب العالمين

---

(١) وذكر محمد مرتضى الزَّبيدي في تاج العروس (١٨/ ١٣٠) مُنْية ابن سَلْسِيل، وقال في موضع آخر (تاج العروس ٢٩/ ٢٢١): «ومُنْيَةُ السِّلسيل بالكسر قرية قرب تِنِّيس».
وذكر الدكتور أشرف في تحقيقه المقدمة (ص٤٣هامش١): أن قائل البيت (على النبي المصطفى وآله...) هو الشيخ القارئ محمد بن أحمد السلسيلي، نقلاً عن شرح ابن غازي السمنودي، لكن ما في شرح ابن غازي يدل على قائل البيت الذي فيه عدة أبيات المنظومة لا البيت الآخر الذي لا يزال قائله مجهولاً في ما وقفت عليه من مصادر.

(٢) قال ابن منظور في لسان العرب (١٣/ ١٣٥ جمل): «وحساب الجُمَّل بتشديد الميم: الحروف المُقَطَّعَةُ على أبجد، قال ابن دريد: لا أحسبه عربياً، وقال بعضهم: هو حساب الجُمَل بالتخفيف، قال ابن سيده: ولست منه على ثقة». وحساب الجُمَّل استخدام الحروف على الترتيب الأبجدي للدلالة على الأعداد، فالألف واحد، والباء اثنان، والجيم ثلاثة، وهكذا (ينظر: الداني: البيان في عد آي القرآن ص٣٣١).

(٣) الدرر المنظمة البهية ٢١٠ظ.



خاتمة الشرح

الحمدُ لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات، وبتوفيقه تُنْجَزُ الأعمال، فَلَهُ الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ومجده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد

فهذا ما تيسر لي من شرح المقدمة الجزرية، جمعتُ فيه خلاصة ما قاله شُرَّاحُ المقدِّمة، وضَمَمْتُ إليه نصوصاً من كُتُب علم التجويد الأولى، وكُتُب علماء اللغة العربية، وضَمَّنْتُه بعض الأفكار الصوتية التي كشف عنها علم الصوت الحديث، مما يساعد على فهم مسائل هذا العلم، ويُسَهِّلُ على المتعلمين استيعابها.

ويلزمني في خاتمة هذا الشرح الإشارة إلى إفادتي الواسعة من شرَّاح المقدِّمة الجزرية، وفي مقدمتهم:

١ ـ أبو بكر أحمد بن الجزري (ت٨٣٥هـ)، ابن الناظم، وأول شارح للمقدمة، وقد أفاد مِن شرحه كُلُّ مَن شرحها.

٢ ـ عبد الدائم بن علي الأزهري (ت٨٧٠هـ)، وهو تلميذ المؤلف، وقد ضَبَطَ عنه ألفاظها، وتُعَدُّ نسخته أصحَّ نسخها.

٣ ـ علي بن سلطان القاري الهروي ثم المكي (ت١٠١٤هـ) الذي كان أكثر شراحها تدقيقاً لمبانيها وكشفاً عن معانيها.

فرضي الله تعالى عنهم، وعن شرَّاح المقدمة أجمعين، وجزاهم خير الجزاء على ما بذلوه من جهد في خدمة القرآن وعلومه المباركة، وما أسدوه لهذا الشرح من فوائد ازدانت بها صفحاته، واستضاءت بنورها جَنَبَاتُه،

فكشفتْ عن أبيات المقدمة قِنَاعَها، وقرَّبت إلى طالب العلم معانيها، حتى غدت في متناول أيدي طالبيها، والدارسين لها.

وأرجو ممن نظر في هذا الشرح، واستفاد منه، دعوةً صالحة لكاتبه، وأن يجد العذر له في ما قَصَّرَ فيه، وإذا عَثَرَ على خَلَلٍ أن يرشدني إليه لاستدراكه في أول فرصة إن شاء الله. فَعَمَلُ البشر مَظِنَّةُ التقصير، لا سيما في موضوع دقيق يتعلق بقراءة القرآن الكريم، قد اتسعت أنحاؤهُ وتنوعت مسائله، وقد كَتبتُهُ في وقت صَعْبٍ، تَمُرُّ به الأمة عامة وبلادنا خاصة، كان العلم وأهله أول من عانى منه وكابد مرارته، أسأل الله تعالى أن يُخَلِّصَ العراق من محنته، ويرد الأمن إلى ربوعه[1].

وآخِرُ دَعْوَانَا أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين

كَتَبَهُ شارح المقدمة: غانم قدوري حمد صالح، آل موسى فَرَج، الناصريُّ لَقَباً، والحُسَيْنِيُّ نَسَباً، التِّكريتيُّ مولداً ومنزلاً. وقد انتهيت من كتابة مسودته في يوم الجمعة المصادف لليوم الحادي والعشرين من شهر جمادى الآخرة من سنة ألف وأربع مئة وثمان وعشرين للهجرة، الموافق للسادس من شهر تموز من سنة ألفين وسبع ميلادية. والحمد لله رب العالمين.

تكريت ـ بلدة العوجة
hamad1370@yahoo.co.uk

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [سورة البقرة: ١٢٧]

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [سورة المؤمنون]

(١) شنت أمريكا الحرب على العراق في ٢٠/٣/٢٠٠٣م، واحتلت قواتها بغداد في ٩/٤/٢٠٠٣م، ووقع العراق جميعه في قبضتها، وقد أشاعت فيه القتل والنهب والتخريب، وأججت فيه الفتن والحروب، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هو حسبنا ونعم الوكيل.


معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الأَلْحَــــاقُ (١)

(١) الأَلْحَاقُ: جَمْعُ لَحَقٍ، وهو ما يُلْحَقُ بالكتابِ بعدَ الفراغِ منه. (ينظر: لسان العرب ١٢/٢٠٣ لحق)، وغَلَبَ في زماننا استعمال كلمة (مُلْحَق) والجمعُ (مُلْحَقَاتٌ ومَلاحِقُ) للدلالة على ما يُلْحَقُ بالكتاب ونحوه بعد الانتهاء منه. (ينظر: المعجم العربي الأساسي ص١٠٧٨).



ظهرت في العصر الحديث مباحث صوتيةٌ جديدةٌ تتعلق بالنطق وأصوات اللغة، مثل المَقْطَعِ، والنَّبْرِ، والتَّنْغِيمِ، لم تكن ضمن الموضوعات التي درسها علماء العربية وعلماء القراءة والتجويد، إما لعدم الحاجة إليها في تعليم القراءة، أو أنَّ الرواية والتلقين الشفهي أغنيا عن تدوينها وإطالة الحديث حولها. ومن ثم فإنها لم تكن جزءاً من كتب علم التجويد، ولم يأت في المقدمة الجزرية ذكر لها أو إشارة إليها.

ورأت لجنةُ المناهج في معهد الإمام الشاطبي تضمين شرح المقدمة تلك المباحث الصوتية الجديدة، حتى يَطَّلِعَ عليها طلبة دبلوم إعداد معلمي القرآن الكريم في المعهد.

وتناولت في هذه الألحاقِ الموضوعات الآتية:

١ ـ عيوب النطق.

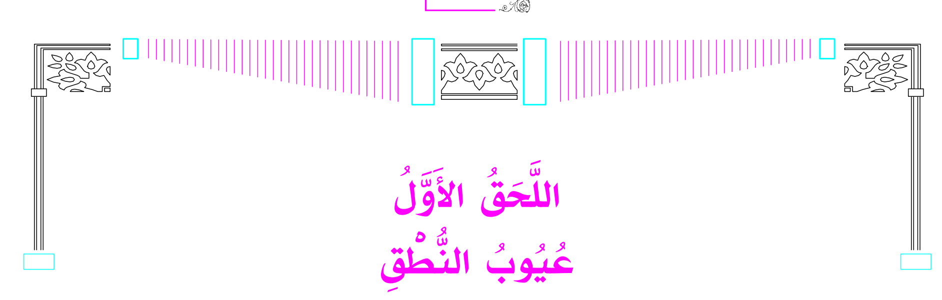
٢ ـ المقطع الصوتي.

٣ ـ النبر.

٤ ـ التنغيم.

ودرستُ الموضوعات المذكورة دراسة تَعرِّفُ بالأفكار الأساسية لها، خاصة ما له علاقة بأداء القرآن من دون الخوض في المسائل النظرية والتفصيلات التي لا يتسع المقام لإيرادها وعرض آراء الباحثين حولها، وختمت هذه الألحاق بتقارير محكمي الكتاب.





اللَّحَقُ الأَوَّلُ
عُيُوبُ النُّطْقِ

لكل لغة من اللغات صورة مثالية للنطق، يحرص المتكلمون باللغة على استيفائها، وتتفاوت مقدرتهم في تحقيق تلك الصورة، وقد يعجز بعض المتكلمين عن نطق بعض أَصوات لغته، وتتفاوت درجات العجز بتفاوت أسبابه، وقد ينفع التعليم في معالجته وقد لا ينفع، وصارت مباحث عيوب النطق وأمراض الكلام من الموضوعات التي يعنى بها دارسو الأصوات وغيرهم ممن يسهم في معالجة تلك المشكلات من الأطباء وعلماء النفس، ومن المفيد لمُعَلِّمِ التجويد الإلمام بهذا الموضوع ليحسن التعامل مع الحالات التي قد يصادفها في أثناء عمله.

ويمكن تقسيم عيوب النطق أو أمراض الكلام ومشكلاته بالاستناد إلى السبب الذي يؤدي إليها، أو بحسب المظهر الخارجي للعيب النطقي[(١)].

وتتلخص الأسباب التي تؤدي إلى حصول مشكلات في النطق بما يأتي:

١ ـ وجود عَيب خِلْقي فِي أعضاء النطق أو السمع.

٢ ـ وجود خلل في مركز الكلام في المخ.

٣ ـ وجود اضطراب نفسي يؤثر على قدرة المتكلم على النطق السليم.

(١) ينظر: مصطفى فهمي: أمراض الكلام ص٣٢. وعبد المجيد سعيد أحمد منصور: علم اللغة النفسي ص٢٨١.

٤ ـ العادات النطقية اللهجية التي تؤثر على النطق الفصيح.

٥ ـ ضعف التعليم الذي يؤدي إلى الوقوع في اللحن.

أما أنواع عيوب النطق بحسب المظهر الخارجي لها فتتلخص في ما يأتي:

١ ـ الصعوبة في الكلام أو في نطق بعض الحروف.

٢ ـ إبدال بعض الحروف بغيرها.

٣ ـ تكرار بعض الحروف.

٤ ـ حذف بعض الحروف.

ويتقاسم النظر في مشكلات النطق ومعالجتها: اللغوي، وعالم النفس، والطبيب، كلٌّ من الناحية التي يهتم بها، وأُنشئت مراكز خاصة لمعالجة الذين يعانون من مشكلات صعبة في النطق، على أيدي متخصصين.

وعلى مُعَلِّم التجويد أن ينتبه لنطق المتعلمين لديه، فقد يكون بعضهم يعاني من مشكلات في النطق تؤثر على أدائه، وقد يقع بعضهم تحت تأثير العادات النطقية اللهجية التي اكتسبوها من محيطهم اللغوي، ويمكن لمعلم التجويد أن يساعد كثيراً من هؤلاء على التمكن من النطق الصحيح، والتخلص من تلك المشكلات.

ولعل أبرز مظاهر عيوب النطق التي يلزم التنبه لها ما يأتي:

١ ـ الظواهر الصوتية اللهجية:

تترك العادات اللغوية اللهجية أثرها عند النطق بأصوات العربية الفصحى(١)، وكان علماء العربية قد لاحظوا ذلك في العصور القديمة، وأطلقوا على تلك العادات اللغوية المنحرفة عن الفصحى مصطلحات

(١) ينظر: يوسف الخليفة أبو بكر: أصوات القرآن ص٦.



خاصة، مثل العَنْعَنَةِ، وهي قلب الهمزة عيناً، والكَشْكَشَةِ، وهي إبدال كاف المخاطبة شيناً، وغير ذلك(١).

وعلى مُعَلِّم التجويد التركيز على الأصوات المفقودة في اللهجات الدارجة من أصوات العربية الفصحى، حتى يتخلص المتعلم من التأثر بنطقه اللهجي لها وهو يقرأ القرآن، وتكاد تنحصر الأصوات المفقودة في اللهجات العربية الحديثة في ستة أصوات، هي: الثاء والذال والظاء، والضاد، والجيم، والقاف، ولا يعني ذلك أن هذه الأصوات اختفت جميعاً في لهجة واحدة، بل فَقَدَتْ كُلُّ لهجةٍ بعضاً منها، وأبقت على البعض الآخر(٢).

وينطق بعض الناس كلمة (الذين) بالزاي هكذا (الَّزِينَ)، وينطق كلمة (الثواب) بالسين هكذا: (السَّوَاب)، وقد ينطق بعض الناس القاف همزة، وقد ينطقها آخرون مثل الكاف المجهورة، ومنهم من ينطق الجيم أيضاً مثل هذا النطق، متأثرين بعاداتهم النطقية اللهجية، وعلى مُعَلِّم التجويد ترويض ألسنة المتعلمين حتى تستقيم بالنطق الصحيح، كما أنَ المتعلم يمكنه أن يلاحظ ذلك ويتعاهد لسانه حتى يتمكن من التخلص من آثار نطقه اللهجي.

ومما يشبه التأثر بالعادات النطقية اللهجية العربية التأثر بخصائص النطق للغة المتعلم غير العربي، فبعض أصوات اللغة العربية مفقودة من كثير من اللغات الأخرى، خاصة أصوات الإطباق وأصوات الحلق، ومن ثم فإن بعض قراء القرآن قد يُبْدِلَ العينَ همزةً والحاءَ هاءً، ويُبْدِلُ الطاءَ تاءً والصادَ سيناً، وعلى مُعَلِّم القرآن التنبيه لذلك وأخذ المتعلمين بالنطق الصحيح قدر ما يستطيعون، فقدَ ينفع ذلك في تصحيح نطقهم.

(١) ينظر: ابن فارس: الصاحبي ص٣٥، والسيوطي: المزهر ١/ ٢٢١.
(٢) ينظر: يوسف الخليفة أبو بكر: أصوات القرآن ص٣١.

٢ ـ ظواهر اللحن الخفي:

اللَّحْنُ في قراءة القرآن لحنان: جَلِيٌّ ظاهرٌ وهو الخطأ في نطق الحركات، وخَفِيٌّ وهو ترك إعطاء الحروف بعض صفاتها، أو تغييرها، وقد مرَّ ذكر هذا التقسيم في الفصل الأول من الباب الثالث بعد شرح البيت الثاني والثلاثين من المقدمة.

وحذَّر علماء القراءة والتجويد من الوقوع في اللحن الخفي، وبَيَّنُوا مظاهره، وضَربوا لذلك أمثلة يمكن أن يقع في مثلها المتعلمون في زماننا، فمن صور اللحن الخفي:

١ ـ تحول الصوت المجهور إلى مهموس أو بالعكس[(١)]، كما لو قرأ القارئ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]، فقد يَغْفُلُ وينطق بالغين مهموسة: (يَخْشَى) لمجاورتها الشين[(٢)].

ومثل ذلك الكاف في ﴿أَكۡبَرُ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فقد ينطقها البعض مجهورة لمجاورتها صوت الباء[(٣)].

٢ ـ تحول الصوت المرقق إلى مفخم، أو بالعكس، كما في نطق كلمة ﴿فَٱخۡتَلَطَ﴾ [الكهف: ٤٥]، فقد وقع التاء واللام وهما مرققان بين الخاء والطاء وهما مفخمان، وحذَّر العلماء من تفخيم التاء فتصير طاء، وكذلك حذروا من تغليظ اللام[(٤)].

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿حَرَصۡتُمۡۖ﴾ [النساء: ١٢٩]، فإذا لم يتحفظ القارئ في نطق الصاد ربما صارت سيناً، وكذلك التاء يمكن أن تنقلب طاء، وكلاهما لحن يجب الحذر منه[(٥)].

(١) ينظر: الداني: التحديد ص١٣١.
(٢) ينظر: الداني: التحديد ص١١٧.
(٣) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٦٨.
(٤) ينظر: القرطبي: الموضح ص١٨٥.
(٥) ينظر: المصدر نفسه ص١٨٩.



٣ ـ اكتساب الصوت الفموي غنة: مثل ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤] إذا لم تُوَفَّ اللام حقها من النطق صارت نوناً، فتصير الكلمتان (جَعَنَّا) و(قُنَّا)، وهو إخلال بالنطق، وتحريف للقراءة(١).

٣ ـ ظواهر اللُّثْغَة:

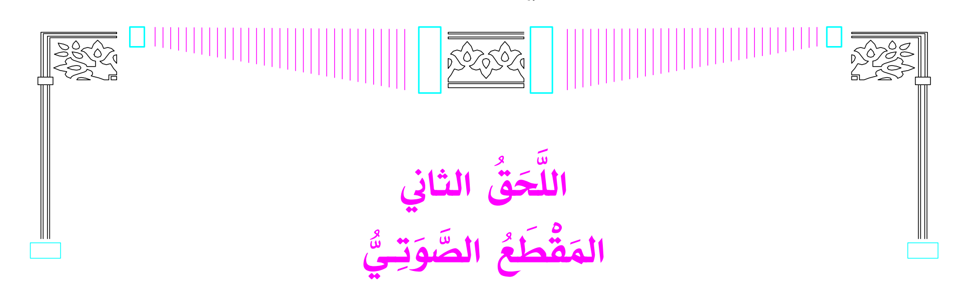
اللُّثْغَةُ العَجْزُ عن نطق بعض الأصوات وإخراجها من غير مخارجها، وجاء في لسان العرب: «الألْثَغُ: الذي لا يستطيع أن يتكلم بالراء، وقيل: هو الذي يجعل الراء غيناً أو لاماً... أو يجعل الصاد فاءً، وقيل: هو الذي يتحوَّل لسانه عن السين إلى الثاء»(٢).

وما ورد في لسان العرب من أنواع اللثغة لا يزال يُسْمَعُ حتى زماننا هذا، خاصة من الأطفال، وقد ينفع معهم التعليم والتلقين، وربما لازمت بعض ظواهر اللثغة الكبار، وعلى مُعَلِّم التجويد أن يبذل جهداً لمساعدة من يعاني من بعض صور اللثغة، حتى يتخلص منها أو يخفف من أثرها(٣).

وهناك صور أُخرى للانحرافات النطقية تقرب من اللثغة، مثل الفَأْفَأةِ، وهي تكرار النطق بالفاء، والتمتمة وهي تكرار النطق بالتاء، ونحوها من صور ترديد الحروف(٤).

وقد لا يكون في مقدرة مُعَلِّم التجويد إصلاح جميع صور عيوب النطق، أو حل جميع المشكلات التي يعاني منها بعض المتعلمين، لأنها قد تحتاج إلى وسائل تخصصية، لكن عليه أن ينتبه لها ويعمل على معالجة ما يمكنه منها.

(١) ينظر: السعيدي: رسالتان في تجويد القرآن ص٤٢.
(٢) لسان العرب ١٠/ ٣٣١ لثغ.
(٣) ينظر: ابن البناء: بيان العيوب ص٥٥.
(٤) ينظر: المصدر نفسه ٥٦، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٢١٧.



اللَّحَقُ الثاني
المَقْطَعُ الصَّوَتِـيُّ

تتألَّفُ الجملةُ من الكلماتِ، وتتألفُ الكلمات من الحروف والحركات، وتنتظم الحروف والحركات في الكلمات وفق أشكال محددة، هي التي أطلق عليها علماء اللغة مصطلح المقاطع، والمفرد مَقْطعٌ.

والمَقْطَعُ لُغَةً: اسم مكان على وزن مَفْعَلٌ من الفعل قَطَعَ يَقْطَعُ، والمصدر القَطْعُ، وهو إبانةُ بعض أجزاء الشيء من بعض، ومَقْطَعُ كل شيء ومنقطعة آخِرُهُ حيث ينقطع[1].

وورد في كتب التراث العربي القديم ذكر المقطع للدلالة على أجزاء الكلام[2]، فنجد ابن الدهان (ت٥٩٢هـ) يقول في أول كتابه (تقويم النظر): «وبينَ الألفاظِ والحروفِ المقاطعُ، والمقاطعُ تنقسم إلى خفيفة وثقيلة، فالخفيف مركَّبٌ من صامت ومُصَوِّت، والثقيل من صامتين ومُصَوِّت...»[3].

ولم يُعْنَ اللغويون العرب المتقدمون وعلماء القراءة والتجويد بالمقطع الصوتي، لكون أكثر مباحثه أقرب إلى المسائل النظرية منها إلى الأداء العملي، لكن المحدثين توسعوا في دراستهم للمقطع لعلاقته ببعض الظواهر اللغوية مثل النبر والتنغيم، ولفائدته في تفسير بعض الظواهر الصوتية والصرفية في اللغة.

(١) ينظر: لسان العرب ١٠/١٤٥ قطع.
(٢) ذكر أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) المقطع في كتاب (الموسيقى الكبير ص١٠٧٥) وقسمه إلى مقطع قصير، وهو ما تألف من صامت ومصوِّت قصير، وإلى مقطع طويل، وهو ما تألف من صامت ومصوت طويل.
(٣) تقويم النظر ٢و.



أولاً: تعريف المقطع:

ومع اتفاق الدارسين اليوم على وجود المقطع إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد له، وذلك لتعدد وجهات نظرهم واختلاف منطلقاتهم في التعريف، فمنهم من عرَّفه بالاستناد إلى الوضع العضوي لآلة النطق، وبعضهم بالاستناد إلى التحليل الفيزياوي للموجة الصوتية، وبعضهم بالاستناد إلى المكوِّن الصوتي للمقطع[1].

ويمكن تعريف المقطع بالاستناد إلى الوضع العضوي لآلة النطق بأنه ضَغْطَةٌ صَدْرِيِّةٌ واحدة[2]، فقد لاحظ الدارسون أن ضغط الحجاب الحاجز على تجويف الصدر لا يستمر على وتيرة واحدة في أثناء النطق، ويمكن تمييز ضغطات متوالية تمثل كل ضغطة مقطعاً صوتياً، فعند نطق (كَتَبَ) بصورة متأنية فإن من السهولة تمييز ثلاثة ضغطات تنتج عنها ثلاث مقاطع صوتية هكذا: (كَ، تَ، بَ)، وعند نطق (لَمْ يَكْتُبْ) يمكن تمييز ثلاثة مقاطع أيضاً هي: (لَمْ، يَكْ، تُبْ)، تقابلها ثلاث ضغطات للحجاب الحاجز.

ويمكن تعريف المقطع بالاستناد إلى التحليل الفيزياوي للموجة الصوتية بأنه قمة إسماع تقع بين حدين أدْنَيَيْنِ من الإسماع[3]، حيث تظهر الموجة على شكل خط متموج مكوَّن من قمم ووديان، وتحتل الصوامت أو (الجوامد) القواعد بينما تحتل القمم المُصَوِّتَات (أو الحركات وحروف المد التي سمَّاها بعض علماء التجويد بالذوائب)، ويتكون المقطع حينئذ من قاعدة تتلوها قمة، وقد تتبعها قاعدة أخرى أحياناً وقد لا تتبعها بناء على

(١) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٥٠٣، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٢٩٧.

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٢٤٢، وتمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص١٣٨، وكمال بشر: علم الأصوات ص٥٠٤، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٢٩٨.

(٣) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٢٤١.

نوع المقطع[١].

ويمكن تعريف المقطع بالاستناد إلى المكونات الصوتية له، وهو في الكلمة المنطوقة، بأنه تتابع صوتي من الصوامت (الجوامد) والمصوتات (الذوائب)، يبدأ بصامت يتبعه مُصَوِّتٍ قصير أو طويل، متبوع بصامت آخر أو غير متبوع[٢].

وهذا التعريف أكثر شيوعاً من التعريفين السابقين، وهو أقرب إلى المتعلمين لارتباطه بالنطق الفعلي الذي هو في متناول أيديهم، على أن هذه التعريفات لا تعارض بينها، فكل تعريف يكشف جانباً من حقيقة المقطع، ويتكامل مع التعاريف الأخرى في إيضاح حقيقته.

ثانياً: أنواع المقطع:

لكل لغة عدد من المقاطع، تتكوَّن منها الكلمات وفق نظام محدد ينبني عليه نسيج الكلمة، وإذا اعتمدنا على تعريف المقطع بالاستناد إلى مكوناته الصوتية وجدنا اللغة العربية الفصحى تتألف من ستة أنواع من المقاطع، هي[٣]:

١ ـ صامت + حركة قصيرة، مثل مقاطع الفعل: كُتِبَ.

٢ ـ صامت + حركة طويلة (حرف مد)، مثل مقاطع: مُوسَى، عِيسَى.

٣ ـ صامت + حركة قصيرة + صامت، مثل مَنْ، لَمْ.

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٦١.

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٢٤٢، وعبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص٣٨، وحسام النعيمي: أبحاث في أصوات العربية ص٨.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٦٤، وسلمان العاني: التشكيل الصوتي في اللغة العربية ص١٣٣، وكمال بشر: علم الأصوات ص٥١٠، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢٣٤ ـ ٢٣٧، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٣١٦.



٤ ـ صامت + حركة طويلة + صامت، مثل (ضَالْ) و(لِينْ) من كلمة (الضَّالِّيْنْ).

٥ ـ صامت + حركة قصيرة + صامتين، مثل (قَرْرْ) من كلمة (مُسْتَقَرْ) عند الوقف.

٦ ـ صامت + حركة طويلة + صامتين، مثل (جَانْ) عند الوقف.

ومن خلال النظر في بنية مقاطع اللغة العربية يتضح ما يأتي(١):

١ ـ أقل ما يتألف منه المقطع في العربية صوتان، فلا يوجد مقطع يتألف من صوت واحد، ولا يمكن أن يكونا صامتين، أو مصوتين، بل صامت ومصوت.

٢ ـ يبدأ المقطع بصوت صامت، ولا يبدأ بمصوت.

٣ ـ لا يبدأ المقطع بصوتين صامتين.

٤ ـ أقصى ما يتألف منه المقطع أربعة أصوات كما في النوع الخامس والسادس.

٥ ـ أكثر المقاطع شيوعاً في العربية الثلاثة الأولى، ولا يوجد النوع الخامس والسادس إلا في الوقف، ولا يوجد المقطع الرابع إلا في حالة الوقف وفي وسط الكلمات إذا وقع بعد حرف المد حرف مشدَّد.

ولم يتفق الدارسون على استعمال مصطلحات موحدة للدلالة على أنواع المقاطع الستة، وتستند المصطلحات التي استعملوها إلى عدد الأصوات التي يتكون منها المقطع وإلى نوع الصوت الأخير في المقطع، فإن كان مصوِّتاً وُصِفَ المقطع بأنه مفتوح، وإن كان صامتاً وُصِفَ بأنه مغلوق (أو مغلق). وإذا تألف المقطع من صوتين كان قصيراً، وإن تألف من أربعة كان طويلاً، وإن تألف من ثلاثة كان متوسطاً، ولما كان عدد هذه المصطلحات أقل من عدد المقاطع حصلت اجتهادات متباينة في كيفية

(١) ينظر: كمال محمد بشر: علم الأصوات ص٥٠٩.



التصرف بهذه المصطلحات لتكون متساوية مع أنواع المقطع[(١)].

ولعل الاستناد إلى نوع المصوِّت الذي يلي الصامت في تسمية المقاطع، مع النظر إلى عدد الصوامت التي تلي المصوت، أوضح طريق في استعمال مصطلحات واضحة الدلالة على أنواع المقطع. فإذا كان المصوِّت الذي يلي الصامت قصيراً (أي حركة) كانت لدينا ثلاثة مقاطع هي:

١ ـ صامت + حركة = مقطع قصير مفتوح، مثل: كَ، تَ، بَ.

٢ ـ صامت + حركة + صامت = مقطع قصير مغلق بصامت، مثل: مَنْ، وعَنْ، و(يَكْ، تُبْ).

٣ ـ صامت + حركة + صامتين = مقطع قصير مغلق بصامتين، مثل المقطع الثاني من كلمة (يَعُدْ): (عُدْدْ) عند الوقف.

وإذا كان المصوِّت الذي يلي الصامت طويلاً (أي حرف مد) كانت لدينا ثلاثة مقاطع هي:

١ ـ صامت + مصوِّت طويل = مقطع طويل مفتوح، مثل المقطع الأول من (كَا، تِبْ).

٢ ـ صامت + مصوِّت طويل + صامت = مقطع طويل مغلق بصامت، مثل (قَالْ) عند الوقف، ومثل(ضَالْ) من كلمة (الضالين).

٣ ـ صامت + مصوت طويل + صامتين = مقطع طويل مغلق بصامتين، مثل (عَاذْ) اسم فاعل من (عَذَّ) عند الوقف، ومثل(جَانْ) عند الوقف أيضاً.

واعتاد دارسو الأصوات العربية على استعمال رموز لأنواع الأصوات التي يتكون منها المقطع، فالصامت رمزه (ص)، والمصوت القصير (أي الحركة) رمزه (ح)، والمصوت الطويل (أي حركة طويلة، وهي تعني حرف المد) رمزه (ح ح). وقد تختلف المصطلحات التي يستخدمها الدارسون

(١) ينظر: كتابي: المدخل إلى علم أصوات العربية ص٢٠٠.



فتختلف الرموز حينئذ. فإذا أردت تقطيع كلمة (كَتَبَ) كتبتها هكذا: (ص ح + ص ح + ص ح)، وإذا قَطَّعْتَ (كَاتَبَ) كتبتها: (ص ح ح + ص ح + ص ح)، وإذا قطَّعتَ (كاتِبٌ) كتبتها: (ص ح ح + ص ح + ص ح ص)، وكتابة (ح ح) يعني حركة طويلة، وهما يستعملان للدلالة على حرف المد، لأنه مكوَّن من حركتين، على نحو ما تقدَّم في الفصل الخاص بدراسة الذوائب (أو المصوِّتات) في العربية.

وعلى الدارس أن يتذكر أن تقطيع الكلمة يمكن أن ينبني على الوقف، ويمكن أن ينبني على الوصل، لكن نوع المقطع الأخير في الكلمة الموقوف عليها سوف يتغير، كذلك قد يتغيَّرُ نوع المقطع الذي تبدأ به الكلمة اللاحقة، عند تقطيعها مفصولة عن الكلمة التي تسبقها.

فإذا حللنا الآية الأولى من سورة الإخلاص مقطعياً مع الوقف على رأس الآية كانت مقاطعها كالآتي:

ق ـُ لْ/ هـ ـُ / و ـَ لْ/ ل ـَ ـَ / هـ ـ / ء ـ / ح ـَ دْ.

ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح/ ص ح/ ص ح ص.

فإذا وصلها القارئ بما بعدها تغير المقطع الأخير من كلمة (أحد) ورجع التنوين للكلمة، وزيدت كسرة للتخلص من التقاء الساكنين، وحصل توزيع جديد للأصوات على مقاطع الكلمة الأخيرة من الآية الأولى، والكلمة الثانية في أول الآية الثانية، على هذا النحو:

ء ـَ / ح ـَ / د ـُ / ن ـِ لْ/ ل ـَ ـَ / هـ ـُ .

ص ح/ ص ح/ ص ح/ ص ح ص/ ص ح ح/ ص ح.

وهكذا تجد أن المقطع الأخير من الكلمة يمكن أن يتغير بحسب الوصل أو الوقف، لأن الوقف يؤدي إلى حذف الحركة، مما يؤدي إلى إلحاق الصامت الأخير من الكلمة بالمقطع الذي قبله، ويترتب على ذلك تغير نوعه.



ثالثاً: فوائد دراسة المقطع:

قد يبدو للوهلة الأُولى أن دراسة المقطع ليست ضرورية في تعليم القراءة وإجادة النطق، فقد تتابعت طبقات القراء وهم يُعَلِّمونَ القرآن ولم يكن المقطع جزءاً من الموضوعات التي يهتمون بها، وهذا صحيح، لكن معرفة المقطع، والنظر في دوره في بنية الكلمات، وما يحدث فيها من تحولات لها علاقة بالنظام المقطعي، يجعل من دراسته أمراً مفيداً في ضبط القراءة ومعرفة علل التغيرات الصوتية التي تصيب الكلمات في بعض الأحيان.

ويمكن أن نلمس أهمية دراسة المقطع وفوائده من خلال المسائل الآتية[١]:

١ ـ يمكن أن تساعد القراءة المقطعية في إعطاء الحروف حقها من مخرجها وصفاتها، خاصة عند المبتدئين بالتعلم من الأطفال وغيرهم، فقراءة البسملة قراءة مقطعية مثلاً على هذا النحو[٢]:

بِسْ/ مِلْ/ لَا/ هِرْ/ رَحْ/ مَا/ نِرْ/ رَ/ حِيمْ

تمنع من اختفاء بعض الحركات، وتحول دون ضعف النطق ببعض الحروف، ويشجع الإيقاع المقطعي على ضبط القراءة.

٢ ـ اجتلاب همزة الوصل في أوائل عدد من الكلمات يرجع إلى طبيعة المقطع في العربية. فاشتقاق فعل الأمر من المضارع يتم بخطوتين: حذف حرف المضارعة، وبنائه على ما يُجْزَمُ به مضارعه، فإذا أخذنا الأمر من (يَكْتُبُ) نتج من حذف حرف المضارعة: (كْتُبْ) بسكون الكاف، وليس في العربية مقطع يبدأ بحرف صامت يتبعه صامت، ومن ثم يلجأُ المتكلم العربي إلى زيادة مقطع في أول الكلمة يلتحق به هذا الصامت الساكن،

(١) ينظر: كتابي: المدخل إلى علم أصوات العربية ص٢٠١.
(٢) ينظر: سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢٢٧.



ويتكون ذلك المقطع من همزة، تسمى همزة الوصل، وحركة تتبع همزة الوصل، فيُنْطَقُ الفعل هكذا (أُكْتُبْ) ويكون تحليله المقطعي: (ء ـُ كْ، ت ـُ بْ)، ويستقيم نسج الكلمة مع النظام المقطعي العربي، وهكذا يمكن تفسير جميع همزات الوصل في أوائل الكلمات العربية(١).

٣ ـ زيادة حركة عند التقاء الساكنين يرجع إلى طبيعة النظام المقطعي في العربية، فإذا نظرت في الآية الكريمة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]، فإنك تجد أن حرف الجر (مِنْ) المبني على السكون قد حُرِّك بالفتح، وسبب ذلك حاجة المكوِّن الصوتي للعبارة إلى هذه الحركة لتأتي على وفق النظام المقطعي العربي، لأن النطق بالنون ساكنة سوف يؤدي إلى وجود صامت متبوع بصامت في غير حالة الوقف، وهو ما يتعارض مع نسج الكلمة العربية، فاجتلبت العرب هذه الحركة لتتخلص من التقاء الساكنين، كما عبر عن ذلك علماء الصرف العربي(٢).

٤ ـ تقصير حرف المد في بعض الحالات، منها(٣):

(أ) عند أخذ فعل الأمر من الفعل المعتل العين، أو عند جزمه.

فإذا أخذنا فعل الأمر من (يَقُول) حذفنا حرف المضارعة وحركة الإعراب، فيصير (قُوْلْ)، لكنَّ المقطع الذي تتألف منه الكلمة الآن، وهو (ص ح ح ص)، لا يكون إلا في الوقف أو حين يكون الصامت بعد حرف المد مشدَّداً، وكلا الحالتين غير متحققة فيه الآن، مما جعل أهل العربية يلجؤون إلى تقصير حرف المد نطقاً، وحذفه رسماً، فقالوا: (قُلْ).

وإذا جزمنا الفعل (يَقُولُ) وحذفنا حركة الإعراب صار الفعل (لم يَقُوْلْ)، وحصل فيه ما حصل في الأمر منه، من تقصير حرف المد نطقاً، فيصير ضمة، وحذفه رسماً، فيصير الفعل (لم يَقُلْ).

(١) ينظر: ابن جني: المنصف ١/ ٥٣ ـ ٥٦، والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٥٠.
(٢) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ١٢٠.
(٣) ينظر: الرضي: شرح الشافية ٢/ ٢١٠.

(ب) عند وقوع حرف المد قبل حرف ساكن في الكلام المتصل، في غير حالة الوقوف، وذلك إذا وقع في آخر كلمة، ووقع في أول الكلمة التي تليه همزة وصل تسقط في درج الكلام، فينتج عن ذلك المقطع الآتي (ص ح ح ص) فيحدث ما حدث في الحالة السابقة من تقصير حرف المد نطقاً، لكن من دون حذفه رسماً، لعدم لزوم الحرف الساكن.

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم:

﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٨٧].

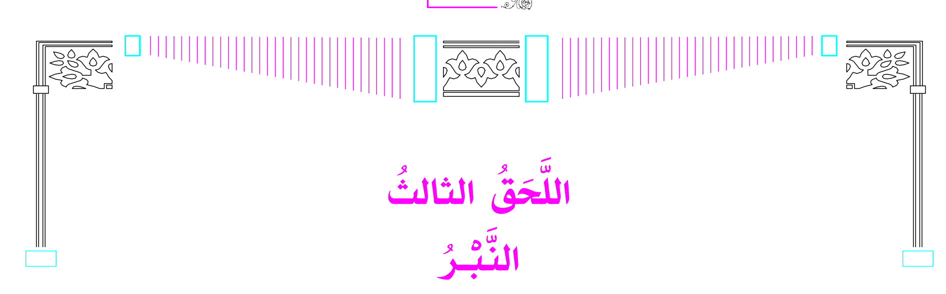
﴿وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي فَضَّلَنَا﴾ [النمل: ١٥].

﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [طه: ٦].

فنجد وقوع المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) في غير موضع وقوعه المسموح به في العربية، وهو في حالة الوقف مثل ﴿نَسۡتَعِينُ﴾، وفي حالة مجيء الصامت الواقع بعد حرف المد مشدداً، كما في ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ و﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١﴾ ونحوها.

ويحصل حينئذ تقصير لحرف المد نطقاً، من دون حذف رمزه رسماً، ويتحول إلى المقطع القصير المغلق بصامت واحد (ص ح ص) وهو من أكثر المقاطع العربية شيوعاً في نسج الكلمة العربية، فيكون في الآية الأولى (م ـُ لْ) و(ل ـَ لْ)، وفي الآية الثانية (ل ـَ لْ)، وفي الثالثة (ف ـِ سْ) و(ف ـِ لْ).





اللَّحَقُ الثالثُ
النَّبْـرُ

النَّبْرُ في اللغة: مَصْدَرُ نَبَرَ الشيْءَ يَنْبِرُهُ بمعنى رَفَعُه، ومنه نَبَرَ الحرفَ: هَمَزَهُ، والنَّبْرَةُ الهَمْزَةُ، وقال أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٧هـ): «النَّبْرُ عند العرب ارتفاع الصوت، يقال: نَبَرَ الرجلُ نبرةً إذا تكلم بكلمة فيها عُلُوٌّ...»[(١)].

والنَّبْرُ في الدرس الصوتي الحديث هو «الضغط على مقطع معين»[(٢)]، أو هو «نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبياً من بقية المقاطع التي تجاوره»[(٣)]. وللنبر عند أكثر الدارسين ثلاث درجات: قوي ومتوسط وضعيف[(٤)].

وإذا كان المقطع من الناحية العضوية ينتج بضغطة صدرية واحدة فإن ذلك يعني أن جميع مقاطع الكلمة لا تخلو من الضغط، لكن قوة الضغط تتفاوت من مقطع لآخر، ولاحظ الدارسون أن لكل لغة نظامها الخاص في ذلك، والمقطع الذي يقع عليه أقوى درجات الضغط في الكلمة هو المقطع المنبور.

والنبر بهذا المعنى من المباحث الصوتية الحديثة، فلم يكن من

(١) لسان العرب ٧/ ٣٩ ـ ٤٠ نبر.
(٢) جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية ص١٩٤، ومصطلح النبر بهذا المعنى ترجمة للمصطلح الانكليزي Stress.
(٣) كمال بشر: علم الأصوات ص٥١٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه ص٥١٣.



الموضوعات التي درسها علماء العربية وعلماء القراءة، على الرغم من وجود هذا المصطلح في العربية ودلالته على ارتفاع الصوت وعُلُوِّ الكلام، ويبدو أن عدم وجود وظيفة دلالية للنبر في العربية، وتمكن المتكلمين من إتقان نبر لغتهم عن طريق المشافهة قد صَرَفَا العلماء عن الوقوف عند هذا الموضوع، لكن دارسي الأصوات المحدثين احتاجوا إلى دراسته لأن كثيراً من اللغات التي يدرسونها للنبر فيها وظيفة دلالية، كما أن رغبتهم في اكتشاف خصائص اللغات البشرية جعلهم يوسعون من دائرة بحثهم في هذا المجال.

ومن المعروف الآن أن النبر في اللغة العربية له وظيفة نطقية وليست دلالية، عكس لغات أخرى مثل الانكليزية التي يتغير معنى بعض الكلمات فيها تبعاً لموقع النبر في الكلمة[(١)].

ويقع النبر في بعض اللغات على مقطع معين، مثل المقطع الأول في الكلمة، أو المقطع الأخير، وتسمى مثل هذه اللغات بذوات النبر الثابت، وقد يتغير موقع النبر في الكلمة باختلاف تركيبها الصوتي أو المقطعي، أو باختلاف وظيفة الكلمة النحوية، وتسمى هذه اللغات بذوات النبر الحر أو المتحرك[(٢)].

ولاحظ الدارسون أن النبر يتغير موقعه في اللغة العربية باختلاف التركيب المقطعي للكلمة، فهي من ذوات النبر الحر عند بعض الدارسين[(٣)]. فالنبر في الأفعال الثلاثية الماضية مثل (كَ/تَ/بَ) يقع على

(١) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٥١٧، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢٣٨.

(٢) ينظر: داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية ص١٠٠، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢٣٧.

(٣) ينظر: سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢٣٨، وعدَّ الدكتور كمال بشر العربية من ذوات النبر الثابت (علم الأصوات ص٥١٦)، وهو لا يَعُدُّ انتقال موضوع النبر تبعاً لتغير تركيب الكلمة المقطعي انتقالاً حراً.



المقطع الأول، فإذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل فصار (كَ/تَبْ/تُ) انتقل النبر إلى المقطع الثاني، وإذا اتصل ضمير الغائب بالفعل فصار (كَ/تَبَ/تُ/هُ) صار النبر على المقطع الثالث(١).

ولا شك في وجود النبر في اللغة العربية، في صور الكلام المختلفة، قديماً وحديثاً، لكن تمييزه وتدوين قواعده لا تخلو من صعوبة، نظرا لكونه من النوع المتحرك، كما أنه ليس له وظيفة دلالية في الكلام تساعد على تحديد موقعه، ومن ثم اختلفت وجهات نظر الدارسين في تحديد مواقع النبر في العربية(٢).

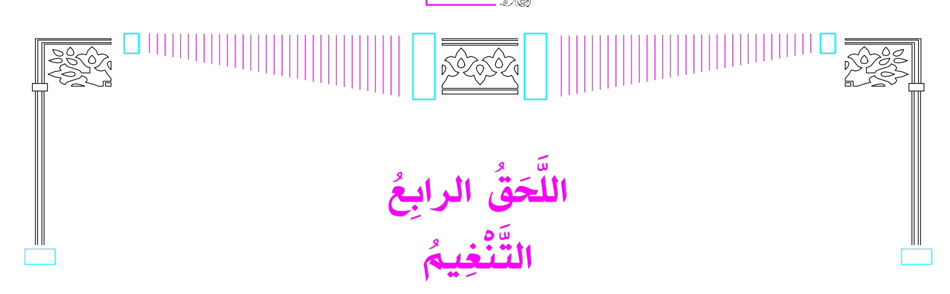
وإذا كان متعلم التجويد لا يجد في الكتب التي يدرسها اليوم بياناً شافياً لقواعد النبر فإن ذلك غير مانع له من التمكن من القراءة الصحيحة بما فيها من نبر عن طريق التلقي الشفهي من المُعَلِّم المتقن، وسماع قراءة القرَّاء المجيدين(٣).

---

(١) ينظر: سلمان العاني: التشكيل الصوتي ص١٣٤، وكمال بشر: علم الأصوات ص٥١٤ ـ ٥١٨.

(٢) ينظر: كتابي: المدخل إلى علم أصوات العربية ص٢١٤ ـ ٢٣٨.

(٣) حصر الدكتور أيمن رشدي سويد النبر في القرآن الكريم في دراسة له في خمسة مواضع هي:
١ ـ الوقف على المشدد مثل: (الحَيُّ)، و(بَثَّ) و(مُسْتَقِرّ)، واستثنى الوقف على الميم والنون المشددتين وحرف القلقلة المشدد.
٢ ـ عند النطق بواو مشددة قبلها مضموم أو، مثل: (القُوَّة) و(قوَّامين) وكذلك عند النطق بياء مشددة قبلها مكسور أو مثل: و﴿صَبِيًّا﴾ و﴿سَيَّارَةٌ﴾.
٣ ـ الباء الأولى من ﴿دَآبَّةٍ﴾، والقاف الأولى من ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١﴾ ونحو ذلك.
٤ ـ الوقف على همزة مسبوقة بحرف مدٍّ أو لين، وذلك نحو الوقف على ﴿وَٱلسَّمَآءَ﴾ و﴿سُوٓءَ﴾ و﴿شَىْءٍ﴾.
٥ ـ في حالة نطق كلمة في آخرها ألف التثنية، وقد سقطت لالتقاء الساكنين، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ٢٢]، و﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥].
(ينظر تفصيل هذه الحالات: أبحاث تجويدية ص٣١ ـ ٣٣).



اللَّحَقُ الرابِعُ
التَّنْغِيمُ

التنغيم مصدر الفعل نَغَّمَ كلامَهُ يُنَغِّمُهُ تَنْغيماً إذا طَرَّبَ فيه وأحسن أداءَهُ، والنَّغَمُ والنَّغْمَةُ: جَرْسُ الكلمة وحُسْنُ الصوت في القراءة، والجمع أَنْغَام ونَغَمات(١).

والتنغيم في علم الأصوات توالي درجات صوتية مختلفة أثناء النطق(٢).

وهذا الموضوع من المباحث الصوتية الجديدة في الدرس الصوتي العربي،(٣). ووجد الدارسون صعوبة في دراسة التنغيم في اللغة العربية، وفي وضع قواعد محددة لهذه الظاهرة(٤).

وللتنغيم مع ذلك أهمية كبيرة في إضفاء صفة الإتقان على الأداء اللغوي، فإذا كان التنغيم ارتفاع الصوت وانخفاضه في أثناء الكلام، فإن ذلك يخضع في كل لغة للعادات النطقية لأهل تلك اللغة، وإن لم يُدَوَّن في قواعد محددة.

وهناك مدى واسع لتغير درجة التنغيم في الكلام، ويخضع ذلك

(١) لسان العرب ١٦/ ٧٠ نغم، والمعجم الوجيز ص٦٢٥.
(٢) المعجم العربي الأساسي ص١٢١٢.
(٣) التغنيم في الدرس الصوتي العربي الحديث ترجمة للمصطلح الإنكليزي (Intonation)! ينظر: محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص١٣٨.
(٤) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٧٦، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٣١٥.

لاختلاف حجم أجزاء آلة النطق النسبي من شخص لآخر، واختلاف درجة ضغط الهواء، وتفاوت عدد ذبذبات الوترين الصوتيين، وتباين قدرة المتكلم على التحكم في شكل الفراغات التي يتكون منها ممر الهواء في آلة النطق، واختلاف سياق الكلام.

ولاحظ دارسو الأصوات وجود ثلاثة أنواع رئيسية من النغمات، وهي: النغمة الصاعدة، والنغمة الهابطة، والنغمة المستوية[١].

واللغة العربية من اللغات التنغيمية، ويعمل فيها التنغيم على مستوى العبارة والجملة، وليس على مستوى الكلمة[٢].

وحلل الدكتور سلمان العاني ظاهرة التنغيم في عدد من الأساليب المستعملة في العربية، مثل الجملة الخبرية، والطلب، والنداء، والتعجب، والاستفهام، واستنتج شكل النغمات لكل أسلوب، وذلك بالاعتماد على أربعة مستويات لدرجة الصوت، ورمز لها بالأرقام، وهي:

درجة منخفضة = ١

درجة متوسطة = ٢

درجة عالية = ٣

درجة عالية جداً = ٤

فكانت نتيجة تلك الدراسة على النحو الآتي:

الجملة الخبرية: النمط الغالب للنغمة ٢ ـ ٢ ـ ١.

الأمر: ٢ ـ ٣ ـ ١.

الاستفهام: ٣ ـ ٢ ـ ١.

النداء: ٢ ـ ٣ ـ ١.

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص١٥٣، وتمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص١٦٥.

(٢) ينظر: سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢٢٢.

التعجب: ٢ ـ ٣ ـ ١.

ويتضح من هذا التحليل تميز الجمل الخبرية بنمط متوسط ومنخفض من النغمات، بينما يتميز أسلوب الطلب بأنواعه بنمط عالٍ من النغمات(١).

ومع أن هذه المباحث الصوتية جديدة في الدرس الصوتي العربي، إلا أن بعض علماء التجويد لاحظ هذه الظاهرة ووصفها، مثل محمد بن محمود السمرقندي (ت٧٨٠هـ) الذي قال: «إن العرب ترفع الصوت بـ (ما) النافية، وتخفض الصوت بالخبرية، وتَمكِّنُ بالاستفهامية بحيث تصير بين بين، أي بين النافية والخبرية، مثال ذلك: إن قال قائل: ما قلتُ، ويرفع الصوت بها يَعْلَمُ أنها نافية، وإذا خفض يُعْلَمُ أنها خبرية، وإذا جعلها بين بين يُعْلَمُ أنها استفهامية»(٢).

وإذا كان السمرقندي استعمل عبارة رفع الصوت وخفضه، وهو معنى التنغيم، ولم يستعمل كلمة (النغمة) فإن عدداً من العلماء بعده استعمل مصطلح (النغمة)، وإن لم يشتهر ذلك كثيراً(٣).

وأكثر الأصوات اللغوية استجابة للتنغيم هي الأصوات المصوتة (أو الذوائب)، وتشمل الحركات وحروف المد، وكذلك الأصوات المتوسطة، وهي النون والميم والراء واللام، فهذه الأصوات لها القابلية على الامتداد ورفع الصوت وخفضه في أثناء النطق، أكثر من الأصوات الأخرى، في حدود قوانين الأداء، والأخذ من أفواه المجيدين من القراء، ولكن ذلك لن يؤدي إلى أن تكون القراءة نمطاً واحداً، لتفاوت الناس في حسن الصوت وقابليتهم على التحكم في أصواتهم في أثناء القراءة.

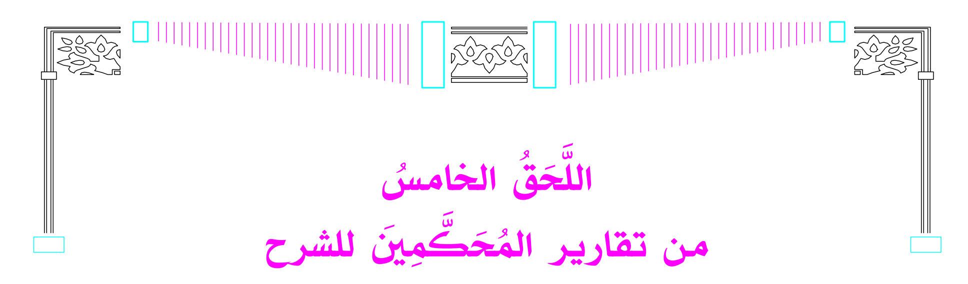
وتقدَّم في شرح المقدمة أنه يستحب تحسين الصوت بالقراءة، على ألَّا يخرج ذلك بها إلى مشابهة ألحان الغناء، وحَذَّرَ علماء القراءة والتجويد

(١) ينظر: التشكيل الصوتي ص١٤٣ ـ ١٤٤.
(٢) نجوم البيان ٥ظ، وينظر: روح المريد ص١٩٨.
(٣) ينظر: المرعشي: جهد المقل ص٢٨٥.



من قراءة القرآن بالتطريب أو التحزين، أو الترعيد، أو الترقيص، لما في ذلك من رفع للصوت وخفضه على نحو لا يتناسب ولحون العرب وأصواتها، وحثوا على قراءته بالترتيل والتجويد، على سنن القراء والمهرة من أهل الأداء(١).

(١) ينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٢١٢، وابن الباذش: الإقناع ١/٥٥٢ ـ ٥٦٢.



اللَّحَقُ الخامسُ
من تقارير المُحَكَّمِينَ للشرح

هذا اللَّحَقُ زائد على الخطة التي انبنى عليها الكتاب، ولكنه له تعلق مهم به، فقد قرأ هذا الشرح ثلاثة من الأساتذة الأفاضل من أهل الاختصاص اختارهم معهد الإمام الشاطبي، وأعطوا حكمهم عليه بطريقة التحكيم السري، فقد أُخْفِيَ اسم كاتب الشرح عنهم وما قد يدل عليه أثناء الشرح، كما أن مؤلف الكتاب لم يكن على علم بتكليفهم بقراءة الشرح ولم يطلع على أسمائهم إلا بعد الانتهاء من التحكيم، فجاء التحكيم موضوعياً، والحمد لله، ووجدت أن الكلمات التي كتبوها عن الشرح تعد شهادة علمية قيمة على صحة الخطة التي قام عليها، ورصانة المادة العلمية التي تضمنها، ولعل من المفيد إطلاع القارئ على الجوانب الإيجابية التي تضمنتها تقارير المحكمين، أما الجوانب السلبية التي لاحظها المحكمون فهي طفيفة تتعلق بهفوات طباعية أو لغوية، وتصحيحات أو مقترحات علمية، وقد أخذت بمعظمها، ومن ثم فإن ذكرها هنا لم يعد ضرورياً.

وتأخذ تقارير المحكمين أهميتها من ناحيتين:

- سرية التحكيم.

- كون المحكمين من أهل التخصص الدقيق بموضوع الشرح من ناحية علم التجويد والقراءة، ومن ناحية علم الأصوات اللغوية.

وقد أبقيت ما أثبته المحكمون في استمارة التحكيم على الصورة التي كتبوها، حتى لا تؤدي إعادة ترتيب المعلومات إلى تغييرٍ قد يوحي بمعنى لم

يقصدوه، وأكرر شكري هنا للمحكمين، فقد أسهموا في تنقية الشرح من كثير من نقاط الضعف والهفوات، حتى ظهر بهذه الصورة التي نرجو من الله تعالى أن تكون مقبولة ومفيدة، جزاهم الله تعالى كل خير.



المُحَكَّمُ الأوَّلُ

الدكتور سمير شريف استيتية
الأستاذ في قسم اللغة العربية، كلية الآداب ـ جامعة اليرموك

عنوان الكتاب: شرح المقدمة الجزرية.

١ ـ مكانة الكتاب من حيث الأصالة: الكتاب أصيل في مادته وعمق معالجته ودقة مناقشاته.

٢ ـ منهج الكتاب: الكتاب يجمع بين المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي بما لا شائبة في جَمْعه.

٣ ـ سلامة الكتاب من الأخطاء اللغوية: يخلو من الأخطاء اللغوية.

٤ ـ تنظيم الكتاب وترقيمه: الكتاب مُنَظَّم تنظيماً يبلغ الغاية في الدقة.

٥ ـ صحة المعلومات: صحيحة دون أدنى شك.

٦ ـ مدى قوة المعالجة وحسن العرض: معالجاته غاية في القوة، وعرض أفكاره متسلسل جذاب شائق.

٧ ـ كفاية المصادر والمراجع ومدى جودة التعامل معها: المصادر والمراجع كافية وقد أجاد المؤلف التعامل معها.

٨ ـ تحديد خصائص الكتاب وما أضافه إلى الموضوع: أرجو النظر في تفصيل ذلك في (١٠).

٩ ـ قيمة الكتاب وأهميته: الكتاب قيم وأظن أنه سيلاقي رواجاً عند أهل العلم إن شاء الله.

١٠ ـ ما يراه الفاحص غير ذلك:

أهم صفة في هذا الكتاب أنه قد جَمَعَ بين النظر الصوتي في أحدث تجلياته، والنظر الصوتي عند اللغويين والقراء، واستطاع بهذا الجمع أن يَسُدَّ فجوة كبيرة عند الدارسين الذين كانوا يُعانون من هذه الفجوة، فإن كانوا ممَّن لا خبرة لهم بالقراءات وكتب التراث اللغوي استقوى عليهم العجز فلم يقدروا على فك (رموز) الدرس الصوتي عند القراء والنحويين، وإن كانوا من أهل القراءات أحسوا بشيء من عدم القدرة على مواكبة الدرس الصوتي الحديث. وطالما كنت أفكر بضرورة الجمع بين الاتجاهين، حتى وقعت على هذا العمل المبارك إن شاء الله، فإذا هو الذي كنت أطمح إليه، وليس في الجمع بين الاتجاهين المذكورين ـ في هذا العمل ـ ما ينبئ عن تكلف أو قصور أو تغليب اتجاه على آخر، فالنظر العلمي المُمَنْهَج بدقة هو السائد في هذا الكتاب، ولقد أضاف الكتاب إلى موضوعه ما لم يفعله أي عمل آخر، لا من حيث الدقة، ولا من حيث المنهج، ولا من حيث عمق المعالجات.



المُحَكَّمُ الثاني

الدكتور أحمد خالد شكري

الأستاذ في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، وجامعة الإمارات العربية المتحدة

عنوان الكتاب: جيد، ولو أضاف الباحث الفاضل إلى العنوان عبارة أو عبارات تشير إلى ما امتاز به كتابه لعله يكون أفضل، ويبين محتوى الكتاب أكثر.

١ ـ مكانة الكتاب من حيث الأصالة: الكتاب جيد والجهد المبذول فيه كبير، ولعل من أبرز جوانبه الإيجابية الحرص على مراجعة الكتب القديمة في هذا العلم، وتتبع أول من قال بالفكرة أو المسألة، وهذه قضية مهمة تحسب لصالح الباحث في جانب الأصالة.

٢ ـ منهج الكتاب: منهجه جيد ومتدرج ومتسلسل في عرض الأفكار مع الالتزام بترتيب المصنف، وإن اقتصر الباحث في عدد من المسائل على النقل والوصف وترك الترجيح، مما يجعل القارئ في حيرة من الأمر، وسأذكر أمثلة لهذا الأمر لاحقاً.

٣ ـ سلامة الكتاب من الأخطاء اللغوية: وقع في الكتاب عدد من الأخطاء اللغوية اليسيرة، سأذكرها ضمن قائمة.

٤ ـ تنظيم الكتاب وترقيمه: الكتاب جيد في ترتيبه وتنظيمه وتدرجه في العرض والترقي في الفكرة، سوى مواضع يسيرة سأشير إليها في التقرير المفصل.

٥ ـ صحة المعلومات: حرص الباحث على توثيق كلامه وتأكيد صحة معلوماته، وهذا ظاهر بجلاء في الكتاب.

٦ ـ مدى قوة المعالجة وحسن العرض: كلاهما أجاد فيه الباحث، وإن اقتصر في مواضع عديدة على الوصف والنقل دون تعقيب أو ترجيح.

٧ ـ كفاية المصادر والمراجع ومدى جودة التعامل معها: أغنى الباحث كتابه بكثير من المصادر المتنوعة وأجاد التعامل معها وتوظيفها في خدمة كتابه.

٨ ـ تحديد خصائص الكتاب وما أضافه إلى الموضوع. أرى أن هذا الكتاب امتاز بعدة أمور هي:

١ ـ تحديد تاريخ نظم المقدمة وموقعها بين مؤلفات ابن الجزري الأخرى.

٢ ـ تحقيق نص المقدمة الجزرية وضبطها ضبطا محكما.

٣ ـ إثراء موضوعات التجويد بكلام علماء اللغة المتقدمين.

٤ ـ عدم الاكتفاء بآراء علماء التجويد وإيراد كلام علماء اللغة، والمقارنة بينهما، والباحثُ أحد المؤلفين القلائل في التجويد الذين فعلوا ذلك، وكنت أرغب منه الإشارة إليهم أو إلى بعضهم، مثل: أد. غانم قدوري وأخوه سالم، ود. داود عبده، ومن ذكرتُ في التقرير المفصل.

٥ ـ تزويد الكتاب بالصور اللازمة لتوضيح بعض مباحثه.

٦ ـ عرض موضوع آلية إنتاج الأصوات بأسلوب سهل مناسب لدارسي التجويد.



المُحَكِّمُ الثالث

الدكتور السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي

الأستاذ المشارك في كلية المعلمين بجامعة طيبة، في المدينة المنورة

بحمد الله وعونه اطلعت على الكتاب المذكور و«طالعته على وجه الانتقاد لا على نية حسن الظن والاعتقاد» ـ عبارة لأبي حيان الأندلسي ـ فوجدته تأليفاً علمياً رصيناً، فيه الجدة والإضافة العلمية في تخصصه؛ (صالحاً للنشر، وتقريره مادة تدرس) بعد الأخذ ببعض الملحوظات التى تزيد البحث قوة ورصانة ولا تقلل من قيمته.

ليس لي على الكتاب ملحوظة عامة غير أنه:

أدخل في الشرح «علم الصوتيات» ومناقشة أصحابه والمحققين فيه، وهذا شيء جداً مهم وممتاز، لكنه علم لا يمكن الإلمام به دون الرجوع إلى المعامل الآلية الحديثة فيجب أن يكون الطلاب الذين سيدرسون هذا الكتاب على مستوى علمي مسبق «بمبادئ» هذا العلم حتى يتمكنوا من الجمع الصحيح بين «العلم النظري» و«التطبيق العملي» وإذا تحقق ذلك فأرى ـ والله أعلم ـ أن الفائدة عظيمة والاستفادة العظيمة من هذا الكتاب ستكون ثمارها يانعة.

أما الملحوظات الأخرى فهي عبارة عن «تصحيح» لما وقع فيه الباحث من «وهم» أو «سبق قلم» ـ وهذا شيء لا يخلو منه مؤلف أو كاتب، فمن منا ليس عرضة لذلك؟؟

عنوان الكتاب: شرح المقدمة الجزرية.

١ ـ مكانة الكتاب من حيث الأصالة: الكتاب قيم وأصيل في بابه.

٢ ـ منهج الكتاب: استقرائي.

٣ ـ سلامة الكتاب من الأخطاء اللغوية: وجود أخطاء لغوية قليلة صححت من قبل المحقق.

٤ ـ تنظيم الكتاب وترقيمه: قام المؤلف بتنظيم الكتاب تنظيماً يغتفر معه عدم ترقيمه الترقيم المعهود.

٥ ـ صحة المعلومات: ممتازة.

٦ ـ مدى قوة المعالجة وحسن العرض: ممتازة.

٧ ـ كفاية المصادر والمراجع ومدى جودة التعامل معها: المصادر والمراجع أصيلة في بابها سواء القديمة منها المتعلقة بشرح النظم أو الحديثة المتعلقة بعلم الصوتيات.

٨ ـ تحديد خصائص الكتاب وما أضافه إلى الموضوع: الكتاب يضيف لبنة جديدة رائعة إلى شروح المقدمة الجزرية ويحقق الربط بين المصادر الأولى لعلم التجويد وحقائق علم الأصوات الحديث في إطار تعليمي يعنى بالتطبيق والتدريب.

٩ ـ قيمة الكتاب وأهميته: مهم في بابه.

١٠ ـ ما يراه الفاحص غير ذلك: . . .

والله الموفق.

[انتهى ما نقلته من تقارير المحكمين بنصه]



قائمة المصادر

١ ـ الآجري (محمد بن الحسين): أخلاق حملة القرآن، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار الأنبار، بغداد ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢ ـ إبراهيم أنيس (دكتور):

أ ـ الأصوات اللغوية، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

ب ـ موسيقى الشعر، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٢م.

٣ ـ ابن الأثير (المبارك بن محمد): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر محمد الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

٤ ـ أحمد بن حنبل (الإمام أبو عبد الله): مسند أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية، بيروت ٢٠٠٤م.

٥ ـ أحمد بن أحمد الطويل (الشيخ): فن الترتيل وعلومه، ط١، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦ ـ أحمد خالد شكري (دكتور) وزملاؤُه: المنير في أحكام التجويد، ط٥، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٧ ـ أحمد فائز الرومي: شرح الدر اليتيم، مخطوط في مكتبة الدراسات العليا في مكتبة كلية الآداب بجامعة بغداد، الرقم (٦١٠).

٨ ـ أحمد مختار عمر (دكتور): دراسة الصوت اللغوي، ط ١، عالم الكتب ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٩ ـ الأزهري (محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، ج١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٠ ـ إسماعيل أحمد عمايرة (دكتور) وعبد المجيد مصطفى السيد (دكتور): معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١١ ـ ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد): زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق د.رمضان عبد التواب، بيروت ١٩٧١م.



١٢ - ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٣ - الأندرابي (أحمد بن أبي عمر): الإيضاح في القراءات،تحقيق منى عدنان غني، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٤ - أيمن رشدي سويد (دكتور): أبحاث تجويدية، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٥ - ابن الباذش (أحمد بن علي): الإقناع في القراءات السبع، ط ١، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق ١٤٠٣هـ.

١٦ - البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل): صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٧ - البرلوي (أحمد بن عبد اللطيف): الدر النضيد في المسائل المتعلقة بالتجويد، ط١، مؤسسة قرطبة، القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

١٨ - بسام بركة: علم الأصوات العام، بيروت ١٩٨٨م.

١٩ - بسام عشمه وعميد روفائيل: علم التشريح السريري (الرأس والعنق)، ط١، دار المعاجم، دمشق ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٠ - بشار عواد معروف (دكتور): البيان في حكم التغني في القرآن، بحث منشور في وقائع مؤتمر الإعجاز القرآني، بغداد ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١ - إسماعيل باشا البغدادي:
أ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، استانبول ١٩٤٥م.
ب - هدية العارفين، إستانبول ١٩٥١م.

٢٢ - البغوي (الحسين بن مسعود): تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار النشر: دار المعرفة، بيروت.

٢٣ - البقري (محمد بن قاسم بن إسماعيل): غنية الطالبين ومنية الراغبين، مخطوط، مكتبة المتحف، بغداد، الرقم (١٢٩٧٥).

٢٤ - ابن البناء (الحسن بن أحمد): بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٥ - بوش (ف): أساسيات الفيزياء، ترجمة د. سعيد الجزيري ود. محمد أمين سليمان، ط٣، الدار الولية للنشر ولتوزيع، القاهرة ١٩٨٨م.

٢٦ - التاذفي (محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي): الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية، مخطوط في المكتبة الأزهرية، الرقم ٤٨١٣٩ (قراءات).



٢٧ ـ الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى): جامع الترمذي، بيت الأفكار الدولية.
٢٨ ـ ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٢٩ ـ تمام حسان (دكتور): مناهج البحث في اللغة، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
٣٠ ـ جان كانتينو (مستشرق فرنسي): دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، تونس ١٩٦٦م.
٣١ ـ ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد بن محمد):
أ ـ تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
ب ـ التمهيد في علم التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
ج ـ الحصن الحصين، مخطوط في مكتبة الأوقاف في بغداد، الرقم (٤٨١٢).
د ـ طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم مصطفى الزعبي، توزيع مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
هـ ـ غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٣٢م.
و ـ المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه:
١ ـ مخطوطة مكتبة لا له لي بإستانبول رقم (٧٠عمومي).
٢ ـ مخطوطة المكتبة الأزهرية رقم (١٤٠٢ مجاميع).
٣ ـ منظومة المقدمة، تحقيق د. أيمن رشدي سويد،دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠٠٦.
٤ ـ منظومة المقدمة، تحقيق د.أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية ١٤٧هـ.
ز ـ النشر في القراءات العشر، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
٣٢ ـ الجعبري (إبراهيم بن عمر):
أ ـ جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، أطروحة دكتوراه، محمد خضير مضحي الزوبعي، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
ب ـ عقود الجمان في تجويد القرآن، مؤسسة قرطبة، القاهرة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.



٣٣ ـ جمال إبراهيم القرش: دراسة علم التجويد للمتقدمين، ط٢، دار ابن الجوزي ١٤٢٥ ـ ١٤٢٦هـ.

٣٤ ـ الجمزوري (سليمان): فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م.

٣٥ ـ ابن جني (أبو الفتح عثمان):

أ ـ الخصائص، ط٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠م.

ب ـ صناعة الإعراب، ط١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مصطفى البابي الحلبي، بمصر ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م.

ج ـ المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبي، بمصر ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م.

٣٦ ـ الجهني (محمد بن يوسف بن معاذ أبو عبد الله الأندلسي): البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٧ ـ ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي): العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، دار الكتب العلمية، ط١، تحقيق: خليل الميس، بيروت ١٤٠٣هـ.

٣٨ ـ ابن الحاجب (عثمان بن عمر): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣م.

٣٩ ـ حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله): كشف الظنون عن أسامي الكتب الفنون، إستانبول ١٩٤١م.

٤٠ ـ ابن حبان (أبو حاتم محمد بن حبان): صحيح ابن حبان، بيت الأفكار الدولية ٢٠٠٤م.

٤١ ـ ابن حجر (أحمد بن علي العسقلاني):

أ ـ إنباء الغمر بأنباء العمر، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

ب ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، دار الجيل، بيروت (مصورة عن طبعة الهند).

ج ـ ذيل الدرر الكامنة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

د ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٨٠هـ.

هـ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق د. محمد شكور امرير الميادينى، مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٢ ـ حسام سعيد النعيمي (دكتور):
أ ـ أبحاث في أصوات العربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٨م.
ب ـ أصوات العربية بين التحول والثبات، جامعة بغداد، بيت الحكمة ١٩٨٩م.
٤٣ ـ حسن بن إسماعيل الدَّرْكَزَلِّي الحَبَّار: خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد، تحقيق خلف حسين صالح، أُطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات ـ جامعة تكريت ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م .
٤٤ ـ حسني شيخ عثمان:
أ ـ أصول تدريس التجويد، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥.
ب ـ حق التلاوة، جهينة للنشر والتوزيع، عمان ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
٤٥ ـ أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): ارتشاف الضرب من اللسان العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، ط١، القاهرة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٤٦ ـ الحيدرة (علي بن سليمان اليمني): كشف المشكل في النحو، ط١، تحقيق د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٤٧ ـ خالد الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر الوقاد): الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، تحقيق محمد بركات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٢٠هـ.
٤٨ ـ ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): المقدمة، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٩ ـ خليفة بن خياط: تاريخ خليفة، تحقيق سهيل زكار، دمشق ١٩٦٧م.
٥٠ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ج١، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٥١ ـ الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد):
أ ـ الإدغام الكبير، تحقيق عبد الرحمن حسن عارف، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
ب ـ الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، تحقيق محمد بن جقمان الجزائري، دار المغني، الرياض ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
ج ـ الألفات ومعرفة أصولها، تحقيق غانم قدوري الحمد، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الأول (ص٣٣٣ ـ ٣٨٠)، جدة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.



د ـ البيان في عد آي القرآن، تحقيق غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
هـ ـ التحديد في الإتقان والتجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٩٩٩م ـ ١٤٢٠هـ.
و ـ التيسير في القراءات السبع، تحقيق أُتو برتزل، استانبول ١٩٣٠.
ز ـ جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
ح ـ الفرق بين الضاد والظاء، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
ط ـ المحكم في نقط المصاحف، تحقيق د. عزة حسن،دار الفكر، دمشق ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
ي ـ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق ١٩٤٠م.
ك ـ المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق د.جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٢ ـ أبو داود (سليمان بن الأشعث): سنن أبي داود، بيت الأفكار الدولية.
٥٣ ـ ابن أبي داود (عبد الله بن سليمان): كتاب المصاحف، تحقيق آرثر جفري، المطبعة الرحمانية، بمصر ١٩٣٦م.
٥٤ ـ داود عبده (دكتور): دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت (د.ت).
٥٥ ـ الداودي (محمد بن علي): طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢م.
٥٦ ـ ابن درستويه (عبد الله بن جعفر): كتاب الكُتَّاب، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ود. عبد الحسين الفتلي، الكويت ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
٥٧ ـ الدمياطي (أحمد بن محمد الشهير بالبناء): إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تصحيح علي محمد الضباع، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة.
٥٨ ـ الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان): معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق د.طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، استانبول ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٥٩ ـ رضي الدين الإسترابادي (محمد بن الحسن): شرح الشافية، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.



٦٠ ـ رمضان عبد التواب (دكتور):
أ ـ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.
ب ـ مقدمة تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لأحمد بن فارس، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٦٩م.
٦١ ـ ريتشارد سنل (دكتور): التشريح السريري لطلبة الطب، ترجمة الدكتور محمد أحمد سليمان، مراجعة الدكتور أحمد ذياب، المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، الكويت ١٩٩٨م.
٦٢ ـ الزُّبيدي (محمد بن الحسن): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.
٦٣ ـ الزَّبيدي (محمد مرتضى الحسيني): تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
٦٤ ـ الزجَّاجي (عبد الرحمن بن محمد): كتاب الخط، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
٦٥ ـ الزركلي (خير الدين): الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠.
٦٦ ـ زكريا الأنصاري (القاضي زكريا بن محمد):
أ ـ تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر، تحقيق د. محيي هلال السرحان، بغداد ١٩٨٧م.
ب ـ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، مكتبة الإرشاد، صنعاء ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
ج ـ المقصد لتلخيص ما في المرشد، دار المصحف، ط٢، دمشق ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٦٧ ـ السجاوندي (محمد بن طيفور): كتاب الوقف والابتداء، تحقيق د.محسن هاشم درويش، دار المناهج، عمان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
٦٨ ـ السخاوي (علم الدين علي بن محمد).
أ ـ جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق د. علي حسين البواب، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.
ب ـ فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
ج ـ الوسيلة إلى كشف العقيلة، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، ط٥، الرياض ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٦٩ ـ السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن):
أ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
ب ـ المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
٧٠ ـ ابن السراج (محمد بن السري):
أ ـ الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ب ـ كتاب الخط، تحقيق د. عبد الحسين محمود، مجلة المورد مج٥ع٣، بغداد ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
٧١ ـ سعد عبد العزيز مصلوح (دكتور): دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٧٢ ـ سعود عبد الله الفنيسان (دكتور): فتح المجيد في حكم القراءة بالتغني والتجويد، دار ابن الجوزي، الدمام ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
٧٣ ـ السعيدي (أبو الحسن علي بن جعفر): رسالتان في تجويد القرآن، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
٧٤ ـ سلمان حسن العاني (دكتور): التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة د. ياسر الملاح، ط١، جدة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٧٥ ـ سليمان بن نجاح (أبو داود): مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تحقيق د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
٧٦ ـ السمرقندي (محمد بن محمود):
أ ـ روح المريد في شرح العقد الفريد، تحقيق إبراهيم عواد إبراهيم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، بغداد ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
ب ـ نجوم البيان في الوقوف وماءات القرآن، مخطوط في مكتبة جامعة الرياض (الرقم ٢٥٢١).
٧٧ ـ السمنودي (منصور بن عيسى بن غازي):
أ ـ تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين، مخطوط في المكتبة الأزهرية، الرقم(٣٢٦١٣).
ب ـ الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، مخطوط في المكتبة الأزهرية، الرقم (٣٧٦١٥).

٧٨ ـ سمير شريف استيتية (دكتور):
أ ـ الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٣م.
ب ـ القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية (منهج لساني معاصر)، عالم الكتب الحديث، إربد ٢٠٠٥.
٧٩ ـ ابن سوار (أحمد بن علي البغدادي): المستنير في القراءات العشر، تحقيق د. عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥.
٨٠ ـ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة.
٨١ ـ السيرافي (الحسن بن عبد الله): شرح كتاب سيبويه ج٦، مخطوط في دار الكتب المصرية، الرقم (٥٢٨ ـ نحو ـ تيمور).
٨٢ ـ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):
أ ـ الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
ب ـ الأشباه والنظائر، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ١٣٥٩هـ.
ج ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
د ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق د. محمد بن لطفي الصباغ، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
هـ ـ طبقات الحفاظ، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
و ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وصاحبيه، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، القاهرة.
ز ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٨٣ ـ شادِهْ (أرتور: مستشرق ألماني): علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، أخرجه صبيح التميمي، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٨٤ ـ الشاطبي (القاسم بن فيرة):
أ ـ حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، مكتبة دار المطبوعات الحديثة، السعودية، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.



ب ـ منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف، تحقيق د. أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات: جدة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٨٥ ـ أبو شامة المقدسي (عبد الرحمن بن إسماعيل): إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٦ ـ شريح بن محمد الرعيني: نهاية الإتقان في تجويد القرآن، مخطوط، مكتبة الجمعية الملكية الآسيوية في البنغال، بكلكتا بالهند، رقم (٧٩٥)، نسخة مصورة في مكتبة الدكتور حازم حيدر.

٨٧ ـ الشريف الجرجاني (علي بن محمد): شرح المواقف لعضد الدين الإيجي، مطبعة السعادة، بمصر ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧م.

٨٨ ـ شعبان محمد إسماعيل (دكتور): رسم المصحف وضبطه، دار السلام، القاهرة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٨٩ ـ الشوكاني (محمد بن علي): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٤٨هـ.

٩٠ ـ الشيرازي (نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم): الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٩١ ـ الصفاقسي (علي بن محمد النوري): تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة.

٩٢ ـ صفي الدين البغدادي (عبد المؤمن بن عبد الحق): مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق على محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٩٣ ـ الصلابي (د.علي محمد محمد) الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار البيارق، بيروت ـ عمان ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٩٤ ـ طاش كبري زاده (عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل):

أ ـ شرح المقدمة الجزرية، تحقيق د. محمد سيدي محمد محمد الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢١هـ.

ب ـ الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بهامش وفيات الأعيان لابن خلكان.

ج ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٥ ـ ٩٥ ـ الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
٩٦ ـ الطبلاوي (ناصر الدين محمد بن سالم): مرشدة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، تحقيق د. محي هلال السرحان، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٢م.
٩٧ ـ ابن الطحان (عبد العزيز بن علي الأندلسي):
أ ـ الإنباء في تجويد القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مجلة الأحمدية، العدد الرابع (ص٤٩ ـ ٧٢)، دبي ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
ب ـ مخارج الحروف وصفاتها، د. محمد يعقوب تركستاني، ط١، بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
ج ـ مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ودار البشير ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
د ـ نظام الأداء في الوقف والابتداء، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م
٩٨ ـ طه محسن عبد الرحمن (دكتور): منظومات أصول الظاءات القرآنية، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج٣١ ج٢، الكويت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٩٩ ـ ابن طولون (محمد بن علي): قضاة دمشق: الثغر البسام في ذكر مَن ولي قضاء الشام، تحقيق صلاح الدين المنجد، دمشق ١٩٥٦م.
١٠٠ ـ ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله): الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦.
١٠١ ـ عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، تحقيق د.نزار خورشيد عقراوي، دار عمار، عمان ٢٠٠٣م.
١٠٢ ـ عبد الرحمن أيوب (دكتور): أصوات اللغة، ط١، مطبعة دار التأليف، القاهرة ١٩٦٣م.
١٠٣ ـ عبد الرحمن السيد (دكتور) العروض والقافية: دراسة ونقد، ط١، مطبعة قاصد خير، القاهرة.
١٠٤ ـ عبد الرازق بن إبراهيم موسى: الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، ط١، دار ابن القيم ـ ودار ابن عفان ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥.
١٠٥ ـ عبد الرزاق أحمد الحربي (دكتور): علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية، شركة الخنساء للطباعة، بغداد٢٠٠٢م..
١٠٦ ـ عبد الصبور شاهين (دكتور): المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.



١٠٧ ـ عبد العزيز الصيغ (دكتور): المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، بيروت ـ دمشق، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
١٠٨ ـ عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ: سنن القراء ومناهج المجودين، مكتبة الدار، المدينة المنورة ١٤١٤هـ.
١٠٩ ـ عبد القادر مرعي العلي الخليل (دكتور): المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط١، جامعة مؤتة ١٩٩٣.
١١٠ ـ عبد الكريم زيدان (دكتور): الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١١١ ـ عبد المجيد سيد منصور (دكتور): علم اللغة النفسي، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
١١٢ ـ عبد الوهاب بن محمد القرطبي: الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
١١٣ ـ أبو عبيد (القاسم ين سلام):
أ ـ غريب الحديث، حيدر آباد، الهند ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م.
ب ـ فضائل القرآن، تحقيق مروان عطية وآخرين، دار ابن كثير، دمشق ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
١١٤ ـ العطار (أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني): التمهيد في معرفة التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
١١٥ ـ علي القاري (ملا علي بن سلطان بن محمد الهروي المكي): المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
١١٦ ـ علي محمد الضباع: إتحاف البررة بالمتون العشرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م.
١١٧ ـ ابن العماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٠هـ.
١١٨ ـ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، دمشق ١٩٥٧.
١١٩ ـ العماني (أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ):
أ ـ الكتاب الأوسط في علم القراءات، تحقيق د. عزة حسن دار الفكر، دمشق ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
ب ـ المرشد في الوقف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم، تحقيق هند منصور عون العبدلي، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى ١٤٢٣هـ.

١٢٠ ـ غانم قدوري الحمد:
أ ـ أبحاث في علم التجويد، دار عمار، عمان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
ب ـ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار عمان ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
ج ـ رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، دار عمار، عمان ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
د ـ علم الكتابة العربية، دار عمار، عمان ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
هـ ـ المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمار عمان، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٢١ ـ ابن غانم المقدسي (علي بن محمد): بغية المرتاد لتصحيح الضاد، تحقيق د. محمد عبد الجبار المعيبد، مجلة المورد مج٨ ع٢، بغداد ١٩٨٩م.

١٢٢ ـ الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد):
أ ـ إحياء علوم الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
ب ـ المستصفى من علم الأصول، تحقيق د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٢٣ ـ ابن غلبون (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم المقرئ الحلبي): التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق أيمن رشدي سويد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٤ ـ الفارابي (أبو نصر محمد بن محمد): كتاب الموسيقى الكبير، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، ود.محمود محمد الحنفي، دار الكاتب العربي، القاهرة.

١٢٥ ـ ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

١٢٦ ـ الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد): معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، دار الكتب، القاهرة.

١٢٧ ـ الفضالي (سيف الدين بن عطاء الله المصري البصير): الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، تحقيق عزة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٥هـ.

١٢٨ ـ فندريس (لغوي فرنسي): اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٠م.

١٢٩ ـ فوزي حسن الشايب (دكتور): محاضرات في اللسانيات، ط١، وزارة الثقافة، عمان ١٩٩٩م.



١٣٠ ـ ابن القاصح (أبو البقاء علي بن عثمان بن محمد):
أ ـ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، دار الفكر، بيروت.
ب ـ نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، العدد الثالث ١٤٢٨هـ.
١٣١ ـ القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري): الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب ـ القاهرة.
١٣٢ ـ القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن): الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.
١٣٣ ـ القسطلاني (أحمد بن محمد):
أ ـ اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية، أعده للنشر حسن بن عباس، ط١، مؤسسة قرطبة ٢٠٠٤م.
ب ـ لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، القاهرة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
١٣٤ ـ قصي حسين آل فرج: تراجم قراء القراءات في الموصل، الموصل ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٣٥ ـ القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية.
١٣٦ ـ القلقشندي (أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
١٣٧ ـ ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله): زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الكويت ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦، الطبعة الرابعة عشرة، تحقيق شعيب الأرناؤوط ـ عبد القادر الأرناؤوط.
١٣٨ ـ كمال إبراهيم بدري (دكتور): علم اللغة المبرمج، جامعة الملك سعود، الرياض ١٩٨٨م.
١٣٩ ـ كمال بشر (دكتور): علم الأصوات، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٠م.
١٤٠ ـ كننجهام: التشريح العملي، الجزء الثالث: الرأس والعنق، مترجم.
١٤١ ـ ابن ماجه (أبو عبد الله محمد بن يزيد): سنن ابن ماجه، بيت الأفكار الدولية ١٩٩٩.
١٤٢ ـ المارديني (محمد بن قيصر): الدر النضيد في معرفة التجويد، مخطوط في مكتبة جستربتي، الرقم (٣٦٥٣/ ٤).

١٤٣ ـ المارغني (إبراهيم بن أحمد): دليل الحيران في شرح مورد الظمآن، دار القرآن، القاهرة ١٩٧٤م.
١٤٤ ـ المالقي (عبد الواحد بن محمد): الدر النثير والعذب النمير، وهو شرح كتاب التيسير في القراءات السبع للداني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
١٤٥ ـ ابن مالك (جمال الدين محمد): الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج٣١ ج٣، بغداد ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٤٦ ـ مالمبرج (برتيل): علم الأصوات، تعريب ودراسة د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٥.
١٤٧ ـ المبرد (محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
١٤٨ ـ ابن مجاهد (أحمد بن موسى): كتاب السبعة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
١٤٩ ـ مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١٥٠ ـ محمد أبو زهرة (الشيخ): المعجزة الكبرى، القاهرة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
١٥١ ـ محمد أحمد معبد: الملخص المفيد في علم التجويد، دار السلام ١٩٨٠م.
١٥٢ ـ محمد حبيب الله ابن الشيخ عبد الله الشنقيطي: كتاب إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام، مكتبة المعرفة، حمص ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
١٥٣ ـ محمد خليل هراس: شرح العقيدة الواسطية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
١٥٤ ـ محمد شحادة الغول: بغية عباد الرحمن لتحقيق تجويد القرآن، ط٩، دار ابن القيم ـ دار ابن عفان ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٥٥ ـ محمد بن شنب: ابن الجزري، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرين، مج١، القاهرة ١٣٥٢هـ ـ ١٩٢٣م.
١٥٦ ـ محمد عبد الجبار المعيبد (دكتور): كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٣٠ ج٢ (ص٥٧٥ ـ ٦٣٤).
١٥٧ ـ محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، القاهرة ١٩٤٣م.
١٥٨ ـ محمد عصام القضاة (دكتور): الواضح في أحكام التجويد، دار النفائس، ط٣، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
١٥٩ ـ محمد علي خلف الحسيني الحداد (الشيخ): إرشاد الإخوان شرح هداية الصبيان في تجويد القرآن، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢٠هـ.



١٦٠ ـ محمد علي الخولي (دكتور): معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٢م.
١٦١ ـ محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
١٦٢ ـ محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، القاهرة، مطابع الشعب.
١٦٣ ـ محمد مطيع الحافظ (دكتور):
أ ـ الإمام شمس الدين بن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، مجلة آفاق التراث ع٣، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
ب ـ شيخ القراء الإمام ابن الجزري، دار الفكر، دمشق ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
١٦٤ ـ محمد مكي نصر (الشيخ): نهاية القول المفيد في علم التجويد، راجعه الشيخ علي محمد الضباع، مصطفى البابي الحلبي، بمصر ١٣٤٩هـ ٠
١٦٥ ـ محمد بن موسى آل نصر: القول المفيد في وجوب التجويد، ط٣، دار الإمام أحمد، مكة المكرمة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٦٦ ـ محمود الحصري (الشيخ): مع القرآن الكريم، ط ٢، القاهرة.
١٦٧ ـ محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، ط٢، المطبعة النموذجية بمصر ١٩٦٢م.
١٦٨ ـ محمد السعران (دكتور):
أ ـ علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩م.
ب ـ اللغة والمجتمع، ط٢، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٦٣م.
١٦٩ ـ المرادي (الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم):
أ ـ شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية، تحقيق محمد خضير مضحي الزوبعي، رسالة ماجستير، كلية البنات ـ جامعة الأنبار ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
ب ـ شرح كتاب التسهيل، مخطوط في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب ـ جامعة بغداد، الرقم (٢٠٥٢).
ج ـ شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، تحقيق د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت.
د ـ المفيد في شرح عمدة المجيد في علم التجويد، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المنار، الزرقاء ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٧٠ ـ المرصفي (الشيخ عبد الفتاح السيد عجمي): هداية القاري إلى كلام الباري، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٧١ ـ المرعشي (محمد بن أبي بكر الملقب ساجقلي زاده):

أ ـ بيان جهد المقل، مخطوط، مكتبة المتحف، بغداد، الرقم (١١٠٦٨/٥).

ب ـ ترتيب العلوم، تحقيق نجلاء قاسم عباس، منشورات مركز إحياء التراث العلمي العربي، بغداد ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ج ـ جهد المقل، تحقيق د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٧٢ ـ المزي (أبو الفتح محمد بن محمد): الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة ٢٠٠٥م.

١٧٣ ـ مساعد بن سليمان الطيار (دكتور): المحرر في علوم القرآن،الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٧٤ ـ المسعدي (عمر بن إبراهيم بن علي): الفوائد المسعدية في حل الجزرية، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة ٢٠٠٥م.

١٧٥ ـ مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري): صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٧٦ ـ منصور فهمي (دكتور): أمراض الكلام، ط٤، مكتبة مصر، ١٩٧٧م.

١٧٧ ـ مكي بن أبي طالب القيسي:

أ ـ التبصرة في القراءات السبع، دار الصحابة للتراث بطنطا، تصحيح جمال الدين محمد شرف.

ب ـ تمكين المد في آتى وآمن وآدم وشبهه، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

ج ـ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ط٣، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

د ـ شرح كلا وبلى ونعم، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

هـ ـ الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، بدمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.



١٧٨ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المعجم العربي الأساسي، لاروس ١٩٨٩م.
١٧٩ ـ ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب، طبعة بولاق.
١٨٠ ـ المهدوي (أحمد بن عمار):
أ ـ شرح الهداية، تحقيق د. حازم سعيد حيدر، دار عمار، عمان ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
ب ـ هجاء مصاحف الأمصار، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١٩ ج١، القاهرة ١٩٧٣م.
١٨١ ـ ابن المؤدب (قاسم بن محمد): دقائق التصريف، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي١٤٠٧هـ ـ ١٩٧٤م.
١٨٢ ـ مؤسسة آل البيت (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية): الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن (مخطوطات التجويد)، عمان ١٩٨٦م.
١٨٣ ـ موريتز: الباليوكرافيا العربية، مجموعة وثائق من القرن الأول الهجري حتى نهاية القرن العاشر الهجري، القاهرة ١٩٠٥م. (العنوان والتقديم باللغة الإنكليزية).
١٨٤ ـ ميشال زكريا (دكتور): الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٦م.
١٨٥ ـ النابلسي (عبد الغني بن إسماعيل): كفاية المستفيد في علم التجويد، مخطوط في مكتبة المتحف ببغداد، الرقم (١٠٨٩٥).

١٨٦ ـ ابن الناظم (أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري):
أ ـ الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، تحقيق عمر عبد الرزاق معصراتي، الجفان والجابي، دمشق ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م. ومخطوطة الأوقاف العامة ببغداد الرقم (٢٤٠٤).
ب ـ شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الصحابة للتراث بطنطا ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
١٨٧ ـ النحاس (أبو جعفر إسماعيل بن محمد بن أحمد): القطع والائتناف، تحقيق د. أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
١٨٨ ـ ابن النديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، تحقيق رضا ـ تجدد، طهران ١٩٧١م.



١٨٩ ـ النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب): سنن النسائي، بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٩م.
١٩٠ ـ النووي (يحيى بن شرف الدين):
أ ـ التبيان في آداب حملة القرآن، دار الفكر، دمشق.
ب ـ صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة.
١٩١ ـ النويري (أبو القاسم محمد بن محمد): شرح طيبة النشر، تحقيق مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
١٩٢ ـ الهيثمي (علي بن أبي بكر): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
١٩٣ ـ ابن وثيق (إبراهيم بن محمد):
أ ـ الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق غانم قدوري الحمد، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
ب ـ كتاب في تجويد القراءة، مخطوط في مكتبة أيا صوفيا باستانبول، الرقم (٣٩ ـ ٧).
١٩٤ ـ ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم البلدان، دار صادر ـ دار بيروت، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.
١٩٥ ـ ابن يالوشة (محمد بن علي بن يوسف الشريف المالكي): شرح المقدمة الجزرية (المسمى الفوائد المهمة في شرح المقدمة)، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٣م.
١٩٦ ـ يحيى بن علي المباركي (دكتور):
أ ـ ظاهرة المد في الأداء القرآني: دراسة تطبيقية في المدة الزمنية (المد الفرعي بسبب الهمزة)، مجلة جامعة أم القرى، السنة العاشرة، العدد الخامس عشر ١٤١٧هـ.
ب ـ القيمة الكمية والزمنية لصُوَيْتِ القلقلة في الأداء القرآني: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثاني والعشرون ١٤١٩هـ.
ج ـ الكم الزمني لصُوَيْتِ الغنة في الأداء القرآني، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (١٣)، العدد (٢١)، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
١٩٧ ـ يحيى عبد الرزاق الغوثاني (دكتور): علم التجويد (المستوى الثاني)، هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ.



١٩٨ ـ ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش): شرح المفصل، الطباعة المنيرية، القاهرة.
١٩٩ ـ يوسف الخليفة أبو بكر: أصوات القرآن كيف نتعلمها ونعلمها؟، ط١، الخرطوم ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.



فهرس الموضوعات

الموضوعات | الصفحة

الباب الثاني

الأصوات اللغوية: إنتاجها وخصائصها

الموضوعات	الصفحة



الباب الثالث

تَجْوِيدُ الحروفِ وأحْكامُهَا الصَّوْتِيَّةِ




معهد الإمام الشاطبي
www.shatiby.edu.sa

الموضوعات الصفحة

البابُ الرابعُ

مُكَمِّلَاتُ عِلْمِ التَّجْوِيدِ

الموضوعات	الصفحة



من إصدارات مركز الدراسات والمعلومات القرآنية

١ ـ **مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية** (مجلة علمية محكمة نصف سنوية صدر منها الأعداد ١ ـ ٤).

٢ ـ **مفاهيم قرآنية في البناء والتنمية**: أ.د. عبد الكريم بكار. ضمن سلسلة القرآن وقضايا العصر (١).

٣ ـ **المحرر في علوم القرآن**: د. مساعد بن سليمان الطيار. ضمن سلسلة المقررات الدراسية (١) ـ الطبعة الثانية.

٤ ـ **منهج الاستنباط من القرآن الكريم**: فهد بن مبارك الوهبي. ضمن سلسلة الرسائل الجامعية (١).

٥ ـ **شرح المقدمة الجزرية**: أ.د. غانم قدوري الحمد. ضمن سلسلة المقررات الدراسية (٢).

٦ ـ **منظومة المقدمة الجزرية**: لابن الجزري. تحقيق: أ.د. غانم قدوري الحمد. ضمن سلسلة تحقيق التراث (١).

٧ ـ **إقراء القرآن الكريم**: منهجه وشروطه وأساليبه وآدابه: دخيل بن عبد الله الدخيل. ضمن سلسلة الرسائل الجامعية (٢).

٨ ـ **تجربة المقرأة القرآنية الثانية في تعليم القرآن**: موسى الجاروشة. ضمن سلسلة تجارب في خدمة القرآن (١).

٩ ـ **تعليم تدبر القرآن الكريم**: أساليب عملية ومراحل منهجية: د. هاشم الأهدل.



معهد الإمام الشاطبي في سطور

مؤسسة تعليمية تربوية متخصصة تعنى بخدمة القرآن الكريم وعلومه. ويتولى الإشراف على المعهد الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جدة.

• **أهداف المعهد:**

١ ـ تأهيل معلمي القرآن الكريم وإعدادهم إعداداً علمياً وتربوياً ومهارياً.

٢ ـ نشر البحوث والدراسات القرآنية وتيسير الوصول إلى المعلومات المتصلة بالقرآن الكريم وعلومه.

٣ ـ إحياء سنة الإقراء وتخريج الحفاظ المجازين في القراءات.

٤ ـ تعليم أحكام التجويد وقواعد التلاوة لكافة فئات المجتمع.

٥ ـ تأهيل منسوبي الجمعية إدارياً ومهارياً للقيام بمهام التوجيه والإشراف والإدارة في الجمعية.

• **أقسام المعهد:**

أولاً: دبلوم إعداد معلمي القرآن:

ويعتبر الأول من نوعه على مستوى جمعيات القرءان الكريم بالمملكة، ويهدف إلى تأهيل معلمي القرآن الكريم وإعدادهم إعداداً علمياً وتربوياً ومهارياً، ومدته سنتان دراسيتان تحوي (١٠٠) ساعة دراسية، ويحاضر فيه نخبة من أساتذة الجامعات والكليات.

ثانياً: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية:

مركز متخصص يعني بنشر الدراسات القرآنية وتسهيل الوصول للمعلومات المتعلقة بالقرآن وعلومه، ويتكون من عدة وحدات: وحدة مجلة المعهد المحكمة، وحدة المعلومات، وحدة البحث العلمي، وحدة النشر العلمي.

ثالثاً: مركز التدريب:

يعنى المركز بتأهيل وتدريب منسوبي الجمعية من معلمين ومشرفين على مختلف تخصصاتهم لرفع مستوى الأداء وتحسين الجودة في الجمعية: إدارياً تربوياً ومهارياً، وتقديم بعض خدماته لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم الأخرى.

رابعاً: قسم المقارئ القرآنية:

يشرف القسم على مراكز إقراء تهدف إلى تخريج الحفاظ المتقنين للقرآن الكريم وإجازتهم بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ، ويتولى الشيخ المجاز إقراء طالبي الإجازة سواء على قراءة أو عدة قراءات جمعاً أو إفراداً.

خامساً: قسم التعليم الإلكتروني:

يهدف القسم إلى تطويع التقنية الحديثة لتعليم القرآن الكريم وإتاحة الفرصة للراغبين في الاستفادة من برامج المعهد التعليمية من شتى بقاع العالم، وذلك من خلال تنظيم برامج الإقراء والدروس والدورات القرآنية المباشرة والمسجلة عبر شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

سادساً: قسم الدورات القرآنية:

يسعى القسم إلى رفع مستوى الأداء وتمكين علم التجويد لدى معلمي القرآن الكريم من خلال دورات التجويد والقراءات وطرق التدريس، كما يهدف إلى تعليم كافة فئات المجتمع أحكام التجويد وقواعد التلاوة.

سابعاً: القسم النسائي:

ويعنى بإيصال رسالة المعهد إلى المجتمع النسائي عبر أقسامه التالية: دبلوم إعداد معلمات القرآن الكريم، ودبلوم إعداد معلمات رياض الأطفال، وقسم المقارئ والإجازات، وقسم الدورات والتدريب، وقسم التعليم الإلكتروني.



المقدِّمة

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين، القائلِ في مُحْكَم التنزيلِ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤][1]، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا مُحَمَّدٍ، الذي بَشَّرَ مَن اشتغل بتعلُّم القرآن الكريم وتعليمه بقوله: «خَيْرُكُمْ مَن تَعَلَّمَ القرآنَ وعلَّمَهُ»[2]، ورَضِيَ الله عن صحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أَمَّا بَعْدُ، فإنَّ لعلم التجويد مكانة سامية بين علوم القرآن لأنه يُعْنَى بقواعد النطق الصحيح لألفاظ القرآن الكريم، التي استنبطها علماء العربية والقراءة من نطق الفصحاء وتلاوة القراء، بعد أن صارت المعارف علوماً، وكان علماء اللغة العربية أسبق إلى تدوين تلك القواعد من علماء القراءة، لأن القرَّاء كانوا يعتمدون على التلقي الشفهي على يد المهرة من معلمي القرآن من لدن عصر الصحابة حتى ظهور المؤلفات الخاصة بعلم التجويد.

وشَهِدَ القرن الرابع ظهور أول مؤلَّف في حُسْنِ أداء القرآن، وهو قصيدة أبي مُزَاحِم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني (ت٣٢٥هـ) التي عدَّها ابن الجزري أوَّلَ مُصَنَّفٍ في علم التجويد[3]، وفي القرن الخامس ظهرت أشهر المؤلفات التي رسَّخَتْ تَمَيُّزَ هذا العلم بموضوعاته وعنوانه، مثل (الرعاية) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، و(التحديد) لأبي عمرو

(١) قال الطبري (جامع البيان ٢٩/١٢٦): «يقول الله ﷻ: وبَيِّن القرآن إذا قرأته تبييناً، وتَرَسَّلْ فيه تَرَسُّلاً».

(٢) رواه البخاري عن أبي عبد الرحمٰن السُّلَمِيِّ عن عثمان بن عفان، ﷺ، (ينظر: صحيح البخاري ص٩٩٨ رقم الحديث ٥٠٢٧).

(٣) غاية النهاية ٢/٣٢١.



الداني (ت٤٤٤هـ)، و(الموضح) لعبد الوهاب القرطبي (ت٤٦٢هـ)، و(التجريد) لأبي علي الحسن بن أحمد ابن البناء البغدادي (ت٤٧١هـ).

وتتابع التأليف في علم التجويد نظماً ونثراً، موجزاً ومبسوطاً، وكان مِن أنفعِ[١]، وأحسنِ[٢]، وأعظمِ[٣]، ما أُلِّفَ في هذا العلم وصُنِّفَ فيه منظومةُ شيخ القراء الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، المسماة: بالمُقَدِّمَةِ في ما على قارئِ القرآنِ أنْ يَعْلَمَهُ.

وقد اعتنى بحفظ (المقدمة) طلبة التجويد، وشَرَحَها شيوخ أهل الأداء، واستأثرت بمعظم جهود علماء التجويد منذ حياة المؤلف إلى زماننا هذا، وصارت مُقَرَّراً دراسياً لمتعلمي التلاوة، فلا تزال تُدَرَّسُ في معاهد الإقراء، وحلقات تعليم القرآن، فكثرت شروحها حتى بلغت العشرات.

وحين بدأتُ أشتغلُ بعلم التجويد منذ أكثر من ربع قرن كان من أهم ما اشتغلتُ به نَشْرُ المؤلفاتِ الأولى لهذا العلم، وإعادة صياغة بعض جوانبه في ضوء ما حققه علم الأصوات اللغوية المعاصر من تقدُّم في كشف أسرار الصوت الإنساني[٤]، ولم تتطلع نفسي إلى شرح المقدمة الجزرية إلا بعد أن عرض عليَّ الإخوة في معهد الإمام الشاطبي التابع للجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في محافظة جدَّة في المملكة العربية السعودية المشاركة في إعداد المناهج الدراسية لدبلوم إعداد معلمي ومعلمات القرآن

---

(١) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٣٧.

(٢) طاش كبري زاده: شرح المقدمة الجزرية ص٣٤.

(٣) الفضالي: الجواهر المضية ص٤.

(٤) كان أول عمل علمي قمت به في مجال دراسة التجويد كتابة بحث (علم التجويد: نشأته ومعالمه الأولى) الذي نشر في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ثم كتبتُ أُطروحتي للدكتوراه عن (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، وأَلَّفْتُ كتاب (علم التجويد: دراسة صوتية ميسرة)، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، وحقَّقتُ عدداً من مؤلفات علم التجويد، منها: التحديد للداني، والموضح لعبد الوهاب القرطبي، والتمهيد للعطار، والتمهيد لابن الجزري، وغيرها. والحمد لله رب العالمين.



الكريم، وتبلورت من خلال ذلك فكرة شرح المقدمة الجزرية شرحاً جديداً يحقق التواصل بالمصادر الأولى لعلم التجويد، ويستفيد من حقائق علم الصوت الحديث، ويوضع في إطار تعليمي ميسَّر، إلى جانب عنايته بشرح المنظومة وحل ألفاظها وبيان القواعد التي تضمنتها.

ورَتَّبْتُ شرح المقدمة هذا ترتيب الكتب المؤلفة في زماننا، فجعلته فصولاً وأبواباً، وحافظت على ترتيب أبيات المقدمة في إطار هذا الترتيب.

ويتألف الكتاب من أربعة أبواب:

أما الباب الأول فقد خصصته لمقدمات علم التجويد، ويتضمن ستة فصول:

الأول: نشأة التجويد وتاريخ التأليف فيه.

والثاني: تعريف بمُصَنِّفِ المقدمة (ابن الجزري).

والثالث: تعريف بالمقدمة الجزرية وشروحها.

والرابع: قراءة عاصم وعلاقة علم التجويد بها.

والخامس: تحقيق نص المقدمة الجزرية.

والسادس: شرح مقدمة المصنف.

وأما الباب الثاني فيتناول إنتاج الصوت اللغوي وأسس تصنيفه، وفيه ثلاثة فصول:

الأول: إنتاج الأصوات اللغوية.

الفصل الثاني: مخارج حروف اللغة العربية.

الفصل الثالث: صفات الحروف.

وأما الباب الثالث فيتناول تجويد الحروف وأحكامها الصوتية، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: علم التجويد، وحكم تعلمه، ومراتبه.

والثاني: أحكام الترقيق والتفخيم.

والثالث: الإدغام وأنواعه ومتعلقاته.

والرابع: أحكام المد والقصر.

وأما الباب الرابع فيتناول مُكَمِّلاتِ علم التجويد التي ألحقها ابن الجزري بموضوعات التجويد، وفيه ثلاثة فصول:

الأول: معرفة مواضع الوقوف.

والثاني: معرفة رسم المصحف.

والثالث: معرفة كيفية الوقف والابتداء.

واستند تأليف الكتاب على المبادئ الآتية:

١ ـ المحافظة على ترتيب أبيات المنظومة كما هي، وترتيب موضوعات الكتاب بحسب ذلك، مع وضع عناوين فرعية بناء على ما يقتضيه السياق.

٢ ـ بيان معاني الألفاظ الغريبة، وإعراب ما يشكل من عبارات المنظومة، والضرورات الشعرية، واختلافات روايات ألفاظ المقدمة.

٣ ـ بيان ما يتضمنه البيت من موضوعات وأحكام، والعناية ببيان العلل الصوتية مما اتفق عليه علماء التجويد والأصوات، وعدم الخوض في المسائل الخلافية، إلا ما أشار إليه المؤلف في المنظومة أو كان له أثر عملي في الأداء، وإيراد الأمثلة من آيات القرآن الكريم لجميع الأحكام، مع تثبيت اسم السورة ورقم الآية بعد كل مثال بين قوسين.

٤ ـ اعتماد ما يتوافق مع رواية حفص عن عاصم في بيان مسائل التجويد التي اختلف فيها القراء، مع الإشارة إلى مذهب غيره عندما يكون ذلك ضرورياً.

٥ ـ المحافظة على المصطلحات التي استعملها علماء التجويد، مع الإشارة إلى المصطلحات التي استعملها علماء الأصوات المحدثون بدلاً عنها، إذا كانت في ذلك فائدة.

٦ ـ الاستعانة بالرسوم التوضيحية لآلة النطق، لبيان مخارج الحروف والصفات، والظواهر الصوتية الأخرى[(١)].

٧ ـ ألحقتُ عدداً من الألحاق في آخر الشرح تتضمن موضوعات صوتية حديثة لم تذكر في المقدمة، ليتسنى لقارئ هذا الشرح الاطلاع عليها، وهي تتناول دراسة: عيوب النطق، والمقطع، والنبر، والتنغيم.

٨ ـ الترجمة للأعلام الذين يرد ذكرهم في الكتاب في الهامش عند أول موضع يُذْكَرُ فيه العَلَمُ، ترجمةً موجزةً، مع ذكر أهم مصادر الترجمة، وإذا تكرر ذكر الاسم فقد أذكر وفاته بين قوسين عند الضرورة.

واعتمدت في كتابة هذا الشرح على مجموعة واسعة من المصادر، مما له صلة بموضوعات المقدمة الجزرية، يمكن تقسيمها على أقسام أهمها:

١ ـ كتب علماء اللغة العربية المتقدمين، مثل كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، والكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ)، وسر صناعة الإعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ)، وشروح المفصل للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وشرح الشافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

٢ ـ كتب علم التجويد الأولى، مثل الرعاية لمكي (ت٤٣٧هـ)، والتحديد للداني (ت٤٤٤هـ)، والموضح لعبد الوهاب القرطبي (ت٤٦١هـ)، ونهاية الإتقان لشريح بن محمد الرعيني (ت٥٣٩هـ)، وغيرها.

(١) قال عمر بن إبراهيم المسعدي (ت ١٠١٧هـ) في كتابه (الفوائد المسعدية ص٤١): وهو يتحدث عن مخارج الحروف: «وَلْنُوضِحْ ذَلك بتصوير الفم، ووَضْع كل حرف في مخرجه، لينكشف للطالب مراده بذلك... واعلم أن هذا التصوير ليس من التصوير المحرم...».
ورجعت في تثبيت صور مخارج الحروف إلى لوحة مخارج الحروف العربية التي أعدها الدكتور أيمن رشدي سويد، وساعده الدكتور عادل إبراهيم أبو شعر، توزيع دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، ووازنت بعض المخارج بصور من مصادر أخرى.